يشغل الجسم من التاري لان الاشغال غلط

كاغج چوكلك

هذا كتاب نخبة من اصول الحديث

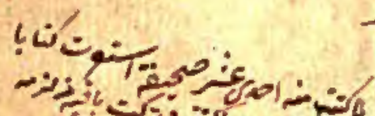

قد انتقل بالارث الشرعي بطنا بعد
بطن الى نوبة الفقير السيد احمد
حازم نوشهري

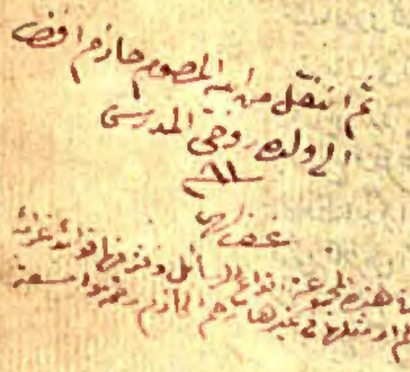

260

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا قيوما سميعا بصيرا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واكبره تكبيرا وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فلما التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة في القديم والحديث فمن اوائل من صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاهما ابو نعيم الاصبهاني فعمل كتابه مستخرجا وابقى للمتعقب ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي اداب الشيخ والسامع كتابا سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر ابن نقطة كل من انصف علم ان الحديث بعد الخطيب عيال عليه ثم جاء بعض متاخري الخطب فاختصر بهذا العلم بغية جمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الالماع وابو حفص الميانجي جزءا سماه مآل المحدث جهله وتسارع ذلك من التصانيف التي اشتهرت وانبسطت ليتوقف عليها واختصرت ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهذب فنونه واملاه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بنصا الخطيب المتفرقة بجميع شتات مقاصدها وحرر ابهامه وميز هجائب فوائده فكان جمعه كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه ومشوا البيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقصر ومعارض له ومنتصر فسألني بعض الاخوان ان الخص لهم المهم بين ذلك فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته وسبيل انهجته مع ما ضممت اليه من شوارد الفوائد وزوائد الفرائد فرغب الي جماعة ثانيا ان اضع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك فاجبت الى مسؤولهم رجاء الاندراج في سلك المسالك فشرعت في شرحها الايضاح والتوجيه ونهجت على جنابذ واباها لان صاحب البيت ادرى بما فيه وخطر لي ان ايراده على صورة البسط اليق وبجهتها

وبجهاتها ضمن توضيحها او فق فسلكت بهذه الطريقة الفلية المسالك فاقول طالبا من الله التوفيق فيما ينالك بهذا الخبر قسم من اقسام الكلام ثاني قسمي ما يعرف به الكلام وهو عند علماء الفن مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي عليه السلام والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ ومآثر الماضين والاخبار وقيل لمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل حديث خبر من غير عكس وخبر بينا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله الينا اما ان يكون بطرق اي اسانيد كثيرة لا انحصار لها بحيث يتعذر عادة تواطؤهم على الكذب وتوافقهم على الخطإ فهو المتواتر لفظا ومعنى او لا فهو الآحاد والمراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذ اورد بلا حصر عدد معين بل تلك العادة فما حالت تواطؤهم على الكذب وكذا وجد منهم اتفاقا من غير قصد فلا يعتبر تعيين العدد على الصحيح فمنهم من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في تسعة عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل في ثلثمائة وتسعة عشر كعدد اهل بدر لما جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه الا يستوي الامر في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه وكان الاستواء ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد اذ الزيادة بنا مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستندا انتهائه الامر المشاهد او السماع لا ما ثبت بقضية العقل العرف فاذا جمع بهذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة تواطؤهم او توافقهم على الكذب وزوال ذلك عن منتهاهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحس وانضاف اليه ان يكون خبرهم افادة العلم لسامعه فهذا هو المتواتر وما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض لمانع وقد يوضح بهذا التعريف المتواتر وخلافه وقد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر كما فوق الاثنين اي ثلاثة فصاعدا مما لم يجمع شروط المتواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرده باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر اذ الاقل من هذا العلم يقضي على الاكثر فالاول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فاخرج النظري على ما بأتي تقريره بشروطه التي تقدمت والثاني

Hasan Efendi 1160

والیقین هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر یفید العلم الفروری
وهو الذی یقطع الانسان به بحیث لا یمکنه دفعه وتخیل لا یفیده العلم الا نظریا ولیس کذلک
لان العلم بالتواتر حاصل لمن لیس له اهلیة النظر کالعامی اذ النظر ترتیب امور معلومة
او مظنونة یتوصل بها الی علوم او ظنون ولیس فی العامی اهلیة ذلک فلو
کان نظریا لما حصل لهم ولا بهذا التوجیه الفرق بین العلم الفروری والعلم النظری
اذ الفروری یفید العلم بلا استدلال والنظری یفید العلم بالاستدلال لا بمجرد الافادة و
ان الفروری یحصل لکل سامع والنظری لا یحصل لکل الا لمن فیه اهلیة النظر و
انما ابحث شروط المتواتر فی الاصل لانه علی هذه الکیفیة لیس من مباحث علم الاسناد
اذ علم الاسناد یبحث فیه عن صحة الحدیث او ضعفه لیعمل به او یترک من حیث صفات
الرجال وصیغ الاداء والمتواتر لا یبحث عن رجاله بل یجب العمل به من غیر بحث فائدة
ذکر ابن الصلاح ان مثال المتواتر علی التفسیر المتقدم یعز وجوده الا ان یدعی
ذلک فی حدیث من کذب علی متعمدا فلیتبوأ مقعده من النار لما ادعاه من العزة ممنوع
وکذا ما ادعاه من العدم لا نا لم نبحث نشأ عن قلة اطلاع علی کثرة الطرق واحوال
الرجال وصفاتهم المقتضیة لابعاد العادة ان یتواطئوا علی کذب او یحصل منهم اتفاقا و
من الحسن ما یتقرر به کون المتواتر موجودا وجودا کثیرا فی الاحادیث ان الکتب المشهورة
المتداولة بایدی اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الی مصنفیها اذا
اجتمعت علی اخراج حدیث وتعددت طرقه تعددا تحیل العادة تواطئهم علی الکذب لما
اخر الشرط افاد العلم الیقینی بصحته لافاداته وتمثل ذلک بالکتاب المشهور اکثر والثانی
وهو اول اقسام الآحاد مالها طرق محصورة باکثر من اثنین وهو المشهور عند المحدثین یسمی
بذلک لوضوحه وهو المستفیض علی رای جماعة من ائمة الفقه ایسمی بذلک لانتشاره
من فاض الماء یفیض فیضا ومنهم من غایر بین المستفیض والمشهور بان المستفیض یکون
فی ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلک ومنهم من غایر بکیفیة اخری ولیس من
مباحث هذا الفن ثم المشهور یطلق علی ما اشتهر علی الالسنة فیشمل ما لا اسناد
له او له اسناد واحد فصاعدا بل ما لا یوجد له اسناد اصلا والثالث الغریب وهو ان لا یرویه اقل من
اثنین ولیس بذلک اما لقلة وجوده واما لکونه غریبا ای قویا بجهة من طرق اخر ولیس شرطا
للصحیح خلافا لمن زکه وهو ابو علی الجبائی من المعتزلة والیه یومی کلام الحاکم ابی عبد الله
فی علوم الحدیث حیث قال الصحیح ان لا یرویه الصحابی الا راو واحد عنه اسم الجهالة بان یکون

متعمدا ص

عن اثنین ص

بان یخبر باراد بان ثم تداولها اهل الحدیث کالشهادة علی الشهادة وصحح القاضی ابو بکر
ابن العربی فی شرح البخاری بانا زدت شرط البخاری واجاب عما اورد علیه من غیر وجه
بجواب فیه نظر لانه قال فان قیل حدیث الاعمال بالنیات فرد لم یروه عن عمر الا علقمة
الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر علی المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم یعرفونه لانکروه وکذا
قال وتعقب بانه لا یلزم من کونهم سکتوا عنه ان یکونوا سمعوه من غیره وبانه هذا لو سلم فغایته
ان یصیر فرد تفرد علقمة عنه به ثم تفرد محمد ابن ابراهیم عن علقمة ثم تفرد یحیی بن سعید به عن محمد
علی ما هو الصحیح المعروف عند المحدثین وقد وردت لهم متابعات لا تعتبر بها وکذا لم یسلم جوابه
فی غیر حدیث عمر قال ابن رشید ولقد کان یکفی القاضی ابا بکر بطلان ما ادعی انه شرط البخاری
او احد مذکور فیه وادعی ابن حبان نقیض ما ادعاه فقال ان روایة اثنین عن اثنین الی
ان ینتهی لا یوجد اصلا قلت ان اراد ان روایة اثنین فقط عن اثنین لا یوجد اصلا فممنوع کما
لم یسلم واما صورة العزیز التی حررناها فموجودة بان لا یرویه اقل من اثنین مثال ما رواه
الشیخان من حدیث انس والبخاری من حدیث ابی هریرة ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال
لا یؤمن احدکم حتی اکن احب الیه من والده وولده الحدیث ورواه عن انس وفی الله عنه
قتادة وعبد العزیز ابن صهیب ورواه عن قتادة شعبة وسعید ورواه عن عبد العزیز
اسمعیل ابن علیة وعبد الوارث ورواه عن کل جماعة والرابع الغریب وهو ما یتفرد به
بروایته شخص واحد ای فی موضع وقع التفرد به من السند علی ما سیقسم الیه الغریب
المطلق والغریب النسبی وکلها ای الاقسام الاربعة المذکورة سوی الاول وهو المتواتر
آحاد بقال لکل منها خبر واحد وخبر الواحد فی اللغة ما یرویه شخص واحد وفی الاصطلاح
ما لم یجمع شروط المتواتر وقیل ای فی الاحاد المقبول وهو ما یجب العمل به عند الجمهور وقیل
المردود وهو الذی لم یرجح صدق المخبر به لتوقف الاستدلال بها علی البحث عن احوال رواتها
دون الاول وهو المتواتر فکله مقبول لافادة القطع بصدق المخبر به بخلاف غیره من اخبار
الاحاد لکن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان یوجد فیها اصل صفة القبول وهو
ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو ثبوت کذب الناقل او لا هذا ولا ذاک
فالاول یغلب علی الظن صدق المخبر لثبوت صدق ناقله فیؤخذ به والثانی یغلب علی الظن
کذب المخبر لثبوت کذب ناقله فیطرح والثالث ان وجدت قرینة تلحقه باحد القسمین
التحق والا فیتوقف فیه واذا توقف فیمن العمل به صار کالمردود لا لثبوت صفة الرد
بل لکونه لم یوجد فیه صفة موجب القبول والله اعلم وقد یقع فیها ای فی اخبار الاحاد المقسمة

المشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافا لمن ذكر
والخلاف في التحقيق اللفظي لان من جوز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل
عن الاستدلال ومن منع الاطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر وما عداه ظني لكنه لا ينفي
ان ما اختص بالقرائن ارجح مما خلا عنها وآخر المحتف بالقرائن انواع منها ما اخرجه
الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف به قرائن منها جلالتهما في
هذا الشان وتقدمهما في تمييز الصحيح عن غيره على غيرهما وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول
وبهذا التلقي وحده يفيد افادة العلم النظري من مجموع كثرة الطرق الخالية عن
التواتر الا ان هذا يختص بعالم يتقدم احد من الحفاظ كالدارقطني وبعالم يقع
التخالف بين مدلوليه حاوقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان
العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل بالتسليم
صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحة معناه وسند المنع انهم قد
متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا
مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادة
ما خرجه الشيخان العلم النظري الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني ومن تبعه الحميدي
ابو عبد الله الحميدي وابو الفضل ابن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال المزية المذكورة
كون احاديثهما اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت لها طرق متباينة سالمة من ضعف
الرواة والعلل ومن صرح بافادة العلم النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ
ابو بكر ابن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا
كالحديث الذي يرويه احمد ابن حنبل مثلا وشاركه فيه غيره عن الشافعي وشاركه
فيه غيره عن مالك ابن انس رضي الله عنه فانه يفيد العلم عند سامعه بالبداهة لان من
جلالة رواته وان يفهم من الصفات الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد
الكثير من غيرهم ولا يشكك من له ادنى فاكهة بالعلم واخبار الناس ان مالكا مثلا
لم يسلم فيه بخبر انه صادق فيه فكذا فاذا انضاف اليه ايضا من هو في تلك الدرجة من
الجلالة والدقة وبعد ما يخرج عنه من السند وبهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق
المخبر منها الا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطلع على العلل وكون
غير لا يحصل العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم
للمتبحر المذكور وحصر الانواع الستة التي ذكرناها الا الاول يختص بالصحيحين والثاني

بالطرق متعددة والثالث بما رواه الائمة وبكون اجماع الثلاثة في حديث واحد
فلا يعدح القطع بصدقه والله اعلم ثم القرائن اما ان تكون لاجل اصل السند اي في المتن
الذي يدور الاسناد عليه ويرجع وتتعدد الطرق اليه وهو المطرق الذي فيه الصحابي
او لا يجب كونه بان يكون التفرد في اثنائه كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد
برواية عن واحد منهم شخص واحد فالاول الفرد المطلق كحديث النهي عن بيع الولاء
وعن هبته تفرد عبد الله ابن دينار عن ابن عمر وتفرد به وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد
كحديث شعب الايمان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه وتفرد به عبد الله ابن
دينار وقد يستمر التفرد في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون التفرد فيه حاصلا
بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث لا يعد نفسه مشهورا ويقيد اطلاق الفرد به عليه
لان الغريب والفرد مرادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من
حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه
على الفرد النسبي وبهذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث استعمالهم الفعل
المشتق فلا يوفون ويقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان قريب
من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا فاكثر المحدثين على التغاير
لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون
فيقولون ارسله فلان سواء كان مرسلا ام منقطعا ومنهم من لم يلاحظ
مواقع استعمالهم فاكثر المحدثين انهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك
كما حررناه وفصلنا مرتبته على النكت فاذن والله اعلم وجد الاحاد بفعل عدل تام الضبط متصل
السند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته هذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانها
اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد
ما يجبر نقص القصور في كثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لا لذاته وحيث لا جبران فيه فهو
الحسن لذاته وان كانت مرتبته ترجح جانب قبول ما يتوقف فهو الحسن ايضا لذاته وقدم
الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروة
والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من خرق او فسق او بدعة وضبط صدر
وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته
لديه منذ سمع فيه او صحح الى ان يؤدي منه وقيد بالتمام اشارة الى الرتبة العليا من

ذلك والمعتمد ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يلحق كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه
والسند تقدم توضيحه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه على خفية قادحة وآفات دلالة
المنفرد واصطلاحا ما خالف الراوي من هو ارجح منه ولو بغير اخر بان تقبله قولا وجبر
الاحاد كالجنس وسائر قيوده كالفصل وقوله بسقط اعم احترز به عما يقبله غير العدل و
قوله عوسيم فصلا توسط بين المبتدأ والخبر يوزن بان ما بعدها خبر لما قبله وليس نعت له وقوله
لذاته يخرج ما صح لغيره كما تقدم وتتفاوت درجته اي الصحيح تفاوت جهة
الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار
الصحة اقتضت ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية وذا كان
كذلك فاعلى درجاته الاخذ بالدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي
توجب الترجيح كان اصح ما دونه في المرتبة العليا من ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه
اصح الاسانيد كالزهري عن سالم ابن عبد الله ابن عمر عن ابيه ومحمد ابن سيرين عن عبيدة
بن عمرو عن علي وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودون هذه المرتبة كرواية بريد
ابن عبد الله ابن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى الاشعري وكحماد ابن سلمة عن ثابت
عن انس ودون هذه المرتبة كسهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكعلاء
ابي عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان لكل
مرتبة الا ولى من الصفات المارة ما يقتضي تقديم رواياتهم على التي بعدها وفي التي بعدها
من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعده ما يعرف بحسنا
كمحمد ابن اسحاق عن قاسم ابن عوف عن جابر وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه الاربع
ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد و
المعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها فلم يستفد من مجموع ما اطلق عليه الائمة ذلك
ارجحية على ما لم يطلقوه ويتجه بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة الى ما
انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدها على تلقي كتابهما بالقبول واختلاف بعضهم في ايهما
ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحيثية ما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح
البخاري في الصحة فلم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن ابي علي النيسابوري
انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يخرج بكونه اصح من صحيح البخاري
لانه انما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفي انما هو بصيغته صيغة افعل من زيادة
صحة لاذكر كتاب شاركت كتاب مسلم في الصحة بمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة

وكذلك

وكذا ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح المسلم على صحيح البخاري فمدفوع بما رجح الجمهور
السياق وجودة الوضع والترتيب فلم يفصح احد منهم بما ذكت راجع الى الاصحية ولو
افصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة من كتاب البخاري
اتم منها في كتاب مسلم واسد وشرط فيها اقوى واشد اما ما جاء من مرجحات الانصار
فلا شتراط ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكثفى مسلم بمطلق المعاصرة
والزم البخاري بانه يحتاج ان لا يقبل العنعنة اصلا وما الزمه به ليس بلازم لان الراوي
اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من جرى بانه ان يكون
مدلسا والمسئلة موضوعة في غير المدلس واما ما جاء من مرجحات العدالة والضبط فلا الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري
لم يكثر من اخراج حديثهم على غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم دارس حديثهم بخلاف مسلم
في الامرين واما ما جاء من مرجحات عدم الشذوذ والاعلال فلا ما انتقد على البخاري من
الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم بمراتب اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل
مسلم في العلوم وما اعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما تلميذه وخرجه ولم يزل يستفيد
منه ويتبع اثاره حتى قال الدار قطني لولا البخاري لما راج مسلم ولا جا، ومن ثم قدم
صحيح البخاري على مخرجه من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم لما ذكرته للبخاري
في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا سوى ما علل ثم بقدم في الارجحية من حيث
الاصحية ما وافق شرطهما لان المراد به رواتهما مع ما باقي شروط الصحيح ورواتهما قد
حصر الاتفاق على القوم بتعديلهم بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في روايتهم
وهذا اصل لا يخرج عنه الا بدليل فان كان المخرج على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم
او مثله وان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده
تبعا لاصل كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وهي ثم
قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجمعا او الفرد به احدهما وبهذا التفاوت انما هو بالنظر الى
الحيثية المذكورة اما لو رجح قسم على ما فوقه بامور اخر يقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ
قد يعرض من العوارض ما يجعل فاقدا كان الحديث عند مسلم مثلا وهو شهد رده قاصرا عن
درجة التواتر لكن حفته قرينة صارت بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرجه
البخاري اذا كان فردا مطلقا وكذا لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصف
بكون اصح الاسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا

لاسيما الذاتي اسناده من فيه مقال طفيف فان خف الضبط اي قل بقدر خف القدم خفيفا اي
فكواد المراد مع بقية الشروط للمتقدمة من حد الصحيح فهو الحسن لذاته لان شرط خارج وهو
الذي يجي حسن بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج بباقي الشروط
وخرج بشرط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج
به وان كان دونه مشابه لذلك اقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه يصح
واما بحكم بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة بجبر القدر الذي قصر به ضبط
راو الحسن من راوي الصحيح وقد تم خلق الصحة في الاسناد الذي يحتج حسن لذاته لو انفرد اذا
تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول
الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من المجتهد في القائل بهما اجتمعت فيه شروط
الصحة او قصر عنها وبهذا حيث تحصل منه التردد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من
اشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجمع بين الوصفين اثبات زيادة
القصور ونفيه وتحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ان اعطاه
باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصف عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية
ما فيه انه حذف منه حرف التردد والاصل حقه ان يقال حسن او صحيح وبهذا كما حذف حرف
العطف من قول من قال فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وبهذا حيث التردد والا اي اذا لم يحصل التردد فاطلاق الوصفين معا على الحديث
بين باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن فقط بهذا فاقيل فيه حسن صحيح فوق
ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فوقا لان كثرة الطرق تقوي فان قيل قد صرح الترمذي بان
شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا
من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف نوعا خاصا منه وقع
في كتابه وبهذا ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي
بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي
بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتوقف اما وقع له الاول فقط وبما
ترشد اليه ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا حسن
اسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بالكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا
يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما
ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يوجد له توقيف كلام يعرج

على توقيف

على توقيف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب وكانه ترك ذلك استغناء لشهرته عند اهل
الفن واقتصر على توقيف ما يقول فيه ذكا به حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح جديد
وكذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع
كثير من الابرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما الهم وعلم
وزيادة زاد بها اي الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية الرواية من هو اوثق منه
لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها
فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه
غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي وقع
الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح والمشهور عن جمهور من العمل
القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يأتي ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون
في الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اولى منه والذي يتجه
اعتماده منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذلك
الحسن والمنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان واحمد
ابن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم والنسائي
والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يقف عن احد منهم
اطلاق قبول الزيادة والعجب ممن ذكر اطلاق كثير من الشافعية بقبول زيادة الثقة
مع ان نص الشافعي يدل على خلافه فانه قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الحفظ
الضبط ما نصه ويكثر اذا شورك احد من الحفاظ لم يخالفه فوجد حديثه اقصى كان
قد ثبت دليل على صحة مخرج حديثه قد خالف ما وضعت اخرا قد ثبت بحديثه انتهى كلامه
فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما يقبل من الحافظ فانه اعتبر
ان يكثر حديث هذا المخالف الناقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا
الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يدل على ضبط وجعل ما عدا ذلك مغرا بحديث
قد خلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مغرة بحديث صاحبه كان
مخالف الراوي بأوجه منه كمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيح
فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ ومنه قول مالك في الموطأ
والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس
ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه الحديث

2

اعداد ذلك ان اردت افادة امر الاحد بالكتابة واردت عدم اطلاع الاخر عليه فعليك بالارقام بان تاخذ ذلك الامر بكلمة كلمة وتستخرج اول كل كلمة فهذه في اي كلمة وكلمة ايا عدد وانها في اي مرتبة من العدة فاذا علمت شلا ان ذلك الحرف في الكلمة الخامسة وحرفها الثاني فاخرج عدد الكلمة وضع ذلك الرقم تحت عدد الحرف ثم انظر الى الحرف الثاني في الكلمة وانها في اي كلمة وانها في اي عدد دون ذلك الحرف في اي عدد من تلك الكلمة فاخرج عدد الكلمة والحرف كما سبق وهكذا في كل كلمة من تلك الامر المطلوب الى ان تنتهي ثم فهم ذلك الامر من تلك الارقام واستعادة من بها بان تتنقل ارقام الكلمات وتعلم تلك الكلمة ثم تتنقل ارقام الحروف وتعلم الحرف المرموز من تلك الكلمة فاذا علمت فاكتب مقطعة ثم ذم الى اخره فركب تلك الحروف المقطعة تفهم المرام اما الكلي من اهل المرام مثلا

١٣٥	٢٦٦٩٣	
١٩٢	١٢٢٢١	
ج ر ر ر	ع ط ١	

كتبه حرره

وطريقة اخرى في هذا المطلب المسمى بالخط الشجري خط اولا خطا طويلا ثم خذ الحرف الاول من المطلوب فخط على ذلك الخط خطوطا قصارا في الكلمة التي تلك الحرف فيها ثم انظر مرتبة ذلك الحرف من تلك الكلمة فخط لها بسار ذلك الخط خطوطا قصارا وهكذا الى ان يتمثل الكلمة والحرف فيها فركب تلك الحروف المرموز من كل كلمة مقطعة فركب تلك الحروف المرموزة تفهم المراد المطلوب من تلك الارقام عداد الدوائر هكذا

كتبه مصطفى بيلي

اگر باد بكرى تعليم خاهى كام مخفى را مقارن حرف لب در پنج شاخ آيد

في سنة ١٢٩٤ جاوى

كتبه

اگر كاهى مخفى را كه خواهى تعليم مردرا ازاين بينى مقارن حرف با سرخ راجون بيت املا

اگر خواهى كه كس نتوانيشد در كار ما مياش كه پنج انمله مراد ى راتب قو با كس را

بكوب انمله چون استاد بيتا اين معاميرا موفق قفل چون برزد انعطا بيت اين معاميرا

طريق اخرى في هذا الباب هكذا

٧	٩	١
٤	٢	١
٥	٩	٥
٥	٢	٥

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن احكام الشرع على احكامه * وصلوة على من سن سنن الدين لمن لمسنته وعلى من تصحبوه ومن تبعهم الى يوم الدين آمين اما بعد فيقول الفقير اليه عز شانه ووضع برهانه انه لما كان احكام الشرع الثمانية التي هي الفرض والواجب والسنة والنفل والحرام والمكروه التحريمي والمكروه التنزيهي والمباح وتعريفاتها انفسها وعند ائمتنا الحنفية من اشد اللوازم لمن نظر في الفروع سيما من توغل فيه ارادت جمعها وبيانها والاختلاف الذي وقع فيها وسميته بالتمهيد المفيد على عليه العون المجيد آمين الفرض ما كان اثباته واجبا على تركه عند الشارع مع المنع عن تركه بدليل قطعي وهو لازم علما وعملا فيكفر جاحده ويستحق ويفسق تاركه بلا عذر كالاكراه والنسيان وقد يطلق على ما لم يثبت بدليل قطعي بل بفوت الجواز بفوته ويسمى فرضا عمليا كالوتر عند ابي حنيفة يمنع تذكره صحة فجر صاحب الترتيب كتذكر العشاء وكمقدار الربع في مسح الرأس والواجب ما كان اثباته واجبا على تركه عند الشارع مع المنع من تركه بدليل ظني وهو لا يلزم الا عملا وهو كالفرض العملي الا في الفوت فان الواجب ليس مثله في ذلك بل المشهور ان جاحده لا يكفر بل يفسق ان استخف باخبار الاحاد اما لو جحدها متأولا لا بانه غريب او ضعيف او مستنكر او مخالف للكتاب او نحوه لا يفسق لان التأويل في مظانه من سيرة السلف وقد يطلق على الفرض ايضا فيكون اعم من الفرض والواجب بمعنى ما يكون اثباته واجبا على تركه سواء ثبت بدليل قطعي او ظني لقولهم الصلوة واجبة ومحمول لما والسنة ما كان اثباته واجبا على تركه بلا منع من التارك وطريقة مسلوكة في الدين اي سلكها الرسول عليه السلام او غيره ممن هو علم في الدين قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وتسمى نوعان سنة الهدى اي مكمل للدين وتاركها مسيئ ويستحق اللوم كصلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة باجماعة وسنة الزوائد وتاركه لا يستحق اي اللوم كتطويل اركان الصلوة وسيره عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده وفاعلها يثاب اذ خرج والخروج انه النفل ادون منها مرتبة وانه يثاب فاعله فلان يثاب فاعلها اولى وقد يطلق على الثابت بما لم يرد عن ابي حنيفة ان الوتر سنة وعليه يحمل قولهم عيد انه اجتمعا احدهما فرض وهو الجمعة والآخر سنة وهو صلوة العيد او الواجب بالسنة

فرد الصلوة العيد فيه كلام ظاهر

اقول وجه الجمع ان صلوة العيد واجبة لما بين في شرح الوقاية وغيرها من الشروح وعليه يحمل قولهم وما سيأتي في هذه الرسالة من قولهم ان واجبات متعين وقولهم ان الواجب بالسنة بعض ان واجبات متعين يقتضي سنية الضحية لكن قول الفقهاء ان الواجب اجتماعا لحج يقتضي سنية الضحية بان الفرض جمعة وبقي العيد سنة تأمل

شعر

10

شعر عبد وعيد وعيد حرن مجتمعة * وجه الجيب والعيد والجمعة والنفل ما كان اثباته راجحا على تركه بلا منع من الترك ولم يكن طريقة مسلوكة في الدين ويسمى مستحبا ومندوبا ومرغبا فيه وفضيلة قال بعضهم الفرق بين الاداب والمستحب والنفل عرفي الاصطلاح جدا بل لا فرق بينهما وذلك البعض شارح نوافل الفاضل البركوي ويثاب فاعل الادب يستحق الثواب ولا يسمى تاركه مسيئا ودون سنن الزوائد ويذم بالشروع فيه قصدا حتى يذم المضي فيه ويعاقب على تركه لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وانما قيل قصدا احترازا عن ما لو خرج في الصلوة الرباعية فاسدا لزم جسمها وقد صلاها فيكون نفلا مؤديا ولا يجب اتمامه لانه لم يشرع فيه قصدا والحرام ما كان اثباته راجحا على ابتاء الشرع المنع من الاتيان بدليل قطعي كان او ظنيا هذا عند الشافعي تركه الواجب وتارك الفرض عند حماه عند محمد الاكرام ما ثبت المنع منه بدليل قطعي ويستوجب العقاب اي يستحق فاعله العقاب والمكروه التحريمي عند ما تركه السنة المؤكدة وهو بهذا المعنى ليس بذنب اصلا وانما سمي تحريميا قربة الى الحرام فان فيه تحذيرا ودون العذاب وهو حرام الشفاعة وعند محمد ما ثبت المنع منه بدليل ظني الطريق يصرح بانه حرام كالحرام الشخصين لعدم القاطع فتركه الواجب عنده مكروه تحريما فلا يقال عنده انه حرام والمكروه التحريمي بهذا المعنى ذنب وصغيرة صرح بان تحريمه في عدة الكبائر ولا يعاقب فاعله ولا يعاقب بالكثير من عقاب التنزيهي عندهما واما عنده فيستحق العقاب على الفعل فيقابل المكروه التحريمي عنده الواجب كما يقابل الحرام الفرض والمكروه التنزيهي هو ترك المستحب عندهما وهو الى الحل اقرب اذ ليس فيه تحذير واصلا بل تارك بثاب ادنى ثواب يعني يكون ثوابا ادنى منه اذا لم يتركه واما عنده فهو ترك السنة المؤكدة واما ترك المستحب فلا يقال عنده انه مكروه ولذا قال الحلبي لا بأس بترك المندوب والمراهة يريد بالمندوب المستحب فظهر ان المكروه التحريمي عند محمد هو المنع بدليل ظني وعند الشيخين هو غير ممنوع المكروه في العقاب فوق التنزيهي وان لم يعاقب عليها وما غمض من شرح الفروع ادلة كلامهم على ان الفعل اذا كان واجبا او ملحقا به حكما من سنة الهدى فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيهي فلا يوافق شيء من القولين عليه تأمل والمباح ما استوى طرفا الاتيان والترك في نظر الشارع فيخرج فعل البهائم والصبيان والمجانين هذا آخر ما جمعه الفقير اليه عز شانه وقد علمت انه من الشر اللوازم للمنفوع سيما المكروه حتى انه قد يظن ان المكروه التحريمي شيء واحد عند ائمتنا الثلثة مع ان المحرر اصطلح على معنى غير المعنى الذي اصطلحا عليه كما عرفت وكذا الحرام في التنزيهي وكان مجمل من احكام المرقاة والراه وحاشية يسيف وزاده على مختصر المنتهى جمع من ابن الملك والمتقي وصدر الشريعة وعلى نهج الايجاز المفيد ومن اراد التفصيل والتفصيل فليكتحل عينه بمراجعة قبالة المرآة وليتدرج الى حيث الكمال بالمراقبة فان مانع التسهيد بضاعة

شعر

عطف على احكام الزكاة

افضل ما يقع الاستسقاء فيه التاسع ان لم يستسق فيه قبل الظهر من السبع الرابع من ايام الاسبوع وهو يوم الاربعاء وهو اليوم الثالث من العشر الثالث من الثلث الثالث يعني من الشهر فيكون قد انقضى ثلاث عشرة والعشرة والعشرين والتسعين فهذا اليوم الاربعاء كان من الثلث الثالث وكان فيه عشرة فمضت فهو من العشر الثالث فكان ذلك اليوم تمام العشرين يوما من الشهر السادس الرابع من النصف الاول يعني ان الكواكب قبل نصف قبل النصف الاول ستة اشهر يبدأ من الحمل الى رجب والنصف الثاني من رجب الى الحمل وفي كل نصف ستة اسداس فكان ذلك اليوم الثالث والعشرين من السدس الرابع وهو الرباع الاخر فهذا السدس النصف الاول وهو النصف من العشر الثالث من هذا العشر الثالث من الالف الثالث يعني ان هذا النصف فيه عشر شرت وهي الثالث والعشر الثالث منه هو الثالثة وفيها عشر شرت وهي الكواكب والعشر الثالث منه وفيها عشر شرت ما فوق الخمس الباقيتين وفيه ايضا عشر شرت وهي الوجه والثلث فيها معدم فكان ذلك النصف الاول من السنة ثلث وخمسين وقبله ما تبقى والله اعلم

فيكون الاستسقاء في السبع يوم الاربعاء الذي بعد الثلث والعشرين من ربيع الاخر سنة ١٤٩٣ وما بعده في درجة الحمل من الطالعة

مزجاة ربنا اوف لنا الكيل وتصدق علينا وفي يوم الثلثا وهو العشر الثاني من الثلث الثالث من السدس الرابع من النصف الاول من العشر الثالث من العشر السادس من العشر الثالث من الالف الثاني من هجرة حبيب الباري عليه الصلوة في الايام والليالي امين امين امين

وقد اتفق نباتان اليا وسنان الاغم ولا شاع في هذه الارض يوم من هذا التاريخ قبل الظهر من السبع الرابع من العشر الثالث من الثلث الثالث من السدس الرابع من النصف الاول من العشر الثالث من العشر السادس من العشر الثالث من الالف الثاني من هجرة حبيب الباري عليه الصلوة في الايام والليالي امين امين

سنة ١٤٩٣ النصف سنة ١٤٩٣ شاع

سنة ٩٦٢ سنة ٩٦٢

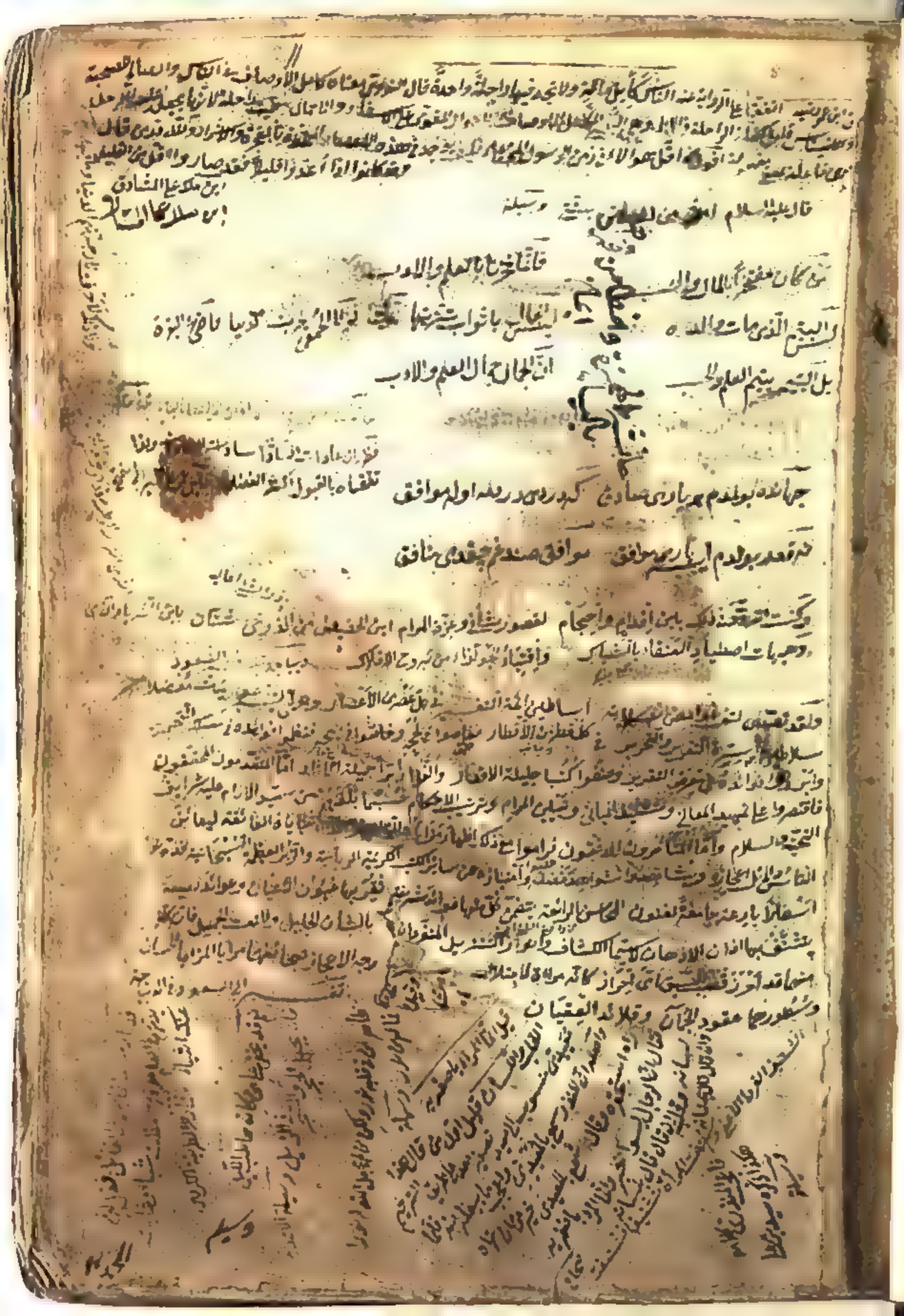

قال الامام الشافعي رضي الله عنه والصديق وكان الكيا معا لا يدعان

العشرة البشرة بالجنة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن عوف وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد عبيدة بن الجراح

تقول واحد واثنان وتكون تقول بصيغة الخطاب للمتعلم تواما في صورة الخبر وان كان بصيغة المؤنث باعتبار الصيغة العربية على حقيقة تذكير العدد

والمتبادر من لفظ تقول في عبارة المصنفين الخطاب حاشية عصام الدين في الخرجوية

وتقول اثنتان او العرب على الاول فهو امر جاء في صورة الخبر لانه اكد فشامل بشرح عصام زاد الخبر انما العدد

ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان معنى في وجوهها الذي هو العلم والفهم عام لجميع العلوم حقيقة او حكما والا يعلم الا قليلا

والصفة العالم فتقول ما زيد في السوال عن صفته والمفهوم ماهيته وحقيقته وصفته ما هيته التي هو عليها في الواقع ونفس الامر

ما والعشرة خبر في شاني مقصورا زيد بنفسه فيقال لفظة ما او لا قلبت الهمزة هاء وتقول انه سبب الماهوية تقريبا

جعل الحقيقي كذا في الرضي عصام على الجامي في الموصول

ذكر الرضي في بحث العلم ان التنفل الخالي عن الواو اذا جعل علما للقصة اخرى فاذا اضيف لام لا يبقى الف فيجب تنكيرها بحيث لا الا وكذلك ما

وضع بانه يستوي فيه كوط علما للقط وغيره فالمفهوم منه وجوب النكرة لا جواب عما نحن فيه شرح اظهار محمد افندي

التعارف تقديم المقدم بعد التوبيخ لانه تقسيم التعريف شرح عصام زاد المرفوعا

قال ابن مالك الصفة المشبهة من المزيد ثلاثيا على وزن اسم الفاعل بقال هو حسن النفس ومنطلق اللسان وقال الرضي حسن الالوان

والعيوب نحو اسود وابيض واعور واعرج شرح عصام زاد الصفة المشبهة

ولما قلنا بالفصل الماضي ذكر في المباحث العربية فليس من الوضائع العقلية تبرأ باغي

فيا ايها الاخوان اولي الكمال تنبهوا الرجال بالاقوال

ولا تغتروا الاقوال بالرجال كما حصل شان الفارسي

من الرجال موسى بركات اللاري

فيا ايها الطالب الحقيقة لا تلتفت الى ترجيح الرجال المقال

ولا ترجح المقال بالرجال موسى بركات زاد موسى

الفرس حاشية على اللاري

منه المراد باصغر به قلبه ولسانه

عصام الدين الخاطي الشاني

فرجعا ابو حنيفة والكن شيخة الاما في سورة للطاعة

وشيخة الارض في العابدين جلال الدواني على تهذيب الزاني

حاصره الشامل لانكسر زيد بن ثابت

المراد من مطابقة الجواب السؤال هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه ولا يجب الباقي اعلم العلوم والخوض التطويل

قال بكسر الالف وهو التقدير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وهو القراءة الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالوسي قولهما الاول مجهدا

المفعولين فالمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول للاشارة غير مقصود اي عام امنع اجتهادا

الفرق بين النفي والمنفي ان النفي هو الذي يدخل حرف النفي على المفيد سواء قيده بكل دخل على الرجل والقائم معا في قولنا

الرجل قائما والنفي هو الذي يدخل حرف النفي على الرجل فقط ثم يقيد بعده منه عماد

اعلم ان اسم الجنس المجرد عن التاء اذا وقع فان كان دالا على الماهية فعند بعضهم يكون موضوعا للتمام الماهية

وعند بعضهم يكون موضوعا للافراد المنتشرة فيكون كليا مجازيا والا فان كان مصدرا كجلوس يكون موضوعا للتمام الماهية

فيكون كليا حقيقيا فقط وما قيل ان المصدر يكون موضوعا للافراد المنتشرة كما يكون موضوعا للتمام الماهية فليس بشيء خاتمة ابو سعيد

قبل الفساد في الرحم بستين يوما واذا مر عليه زمان قليل ستون ليلة او بعده صبيا وبعده مراهقا وبعده بالغا

الى ان بلغ ثمان عشرة سنة ثم منه شابا الى اربع وثلثين الى احدى وخمسين ثم

منه شيخا الى اخر عمره سرور دل

ابو حنيفة ومحمد وزفر والكسائي تلميذ ابو حنيفة وكان ابو يوسف تلميذ حماد وحماد كان تلميذ ابراهيم وابراهيم كان

تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن مسعود كان تلميذ رسول الله عليه السلام

وفات	وفات	وفات	وفات
حضرة امام	حضرة امام	حضرة امام	امام جبلي
اعظم في شهر	ابو حنيفة	شافعي في شهر	سنة
سنة	سنة	سنة	٣٢١
١٧٢	١٥٠	٢٠٤	

والملك والجمع جنان المجن الغاضد

ان قلت ان كان الملك والجمع كذلك يكون الناطق صغيرا قلنا ان اراد النطق ما جرى الجنان

ان كان الالف والتاء في الجمع تكون التاء فصلا كما في الجمع المذكر السالم وان كان

للتانيث تكون التاء علامة التانيث كما في الجمع المؤنث السالم

يكون قضية مهملة شرح المطالع

قال بسم الله ارتقى بالله الرحمن بالرحيم بالله الصمد بالله الذي لم يلد ولم يولد بالله الذي لم يكن له كفوا احد وطوبى لمن

قبل تحيتي الابتداء وقيل تبرا من السوى وطوبى لمن اشارة الى الزاوية لما بينهما حاشية الفضل على الخزر

قل او كبر شرح الموافق

بسم الله الرحمن الرحيم

وجعلها الجماعة ثانيا ادرت بل الاولان الفعلية التي حكم فيها باللزوم بين جميع الاحيان وفي بين خاصة بعلم على الاوضاع وبالعكس والفعلية التي حكم فيها
وضع معين في جميع الازمان او في زمان معين على جميع الاوضاع او وسائط بين الاقسام تأمل الثاني ان خلو الزمان عن الشيء لا يجعل ضرورة الخصوصية او ليس
مرجعا للزوم بل اللزوم مخصوص بنفي التقدم وقت معين وبنفي اللزوم الذي فرق معنى الشائع انهم قالوا طبيعية بالتقدم في الشرطية مستقلة في الاستلزام
او للعدم حال شيء من الاوضاع فيه خاصة ان كان لشيء من الاوضاع مدخل فيه لا بين المتقدم وجوده ملزوما بل كان اياه مع امر آخر والا يصدق الشرطية كلية
وفيه نظر لانه يجوز ان يكون للكل من الاوضاع مدخل كما سبيل البدل فلا يتناوله عدم عليه الوضع في الاستلزام الكلية واما انه ليس للزوم لزوم عدم امر فيه
انا لا نعني بالمزوم الا ما لزم وجوده اللزوم لا ما يستدل به بهذا شك لان هذه النقطة مهدوم الجزئية الخصوصة عصام الدين في الشرطية الكلية

لو لم نهدم شرطا ما بينه ذكرها الحقق التفتازاني قول الفاذكر وهما يتم انه يرد التنافي تكفل الجزء عما بعده لانه كثيرا ما يعرض الغفلة الاستلزام
بما التقديري فظنه موجبا التنافي لعدم تنبيه لا ضماما وقوع الاعتكاف المذكور الشرط بما يحاصل الاقتضاء او عن الاقتضاء الخارجة فذكر لعدم
بين الامور الغارضة للاختلاف يمكن التسلم وعلم التنبيه لا ضماما الجزء الخصوص الاختلاف المذكور ليس فيه ايجاب بتكرر الوجوب الشرط موجود
والتخصيص جاء بها على وظيفة المتكلم بعد تقويمها بعد العقد الاول التنبيه وبعد النوع ما ذكره الشريف العلامة التفتازاني الاعتكاف يحصل يوم الامر المذكور
بخلاف زيد كاتب العلم الواسطي يمكن بغير مورد فكاتب على الماضي ليس على غير ما ذكره فاعتبار الوحدة الشخصية لانه يحصل يوم الامر المذكور
ظاهر الوحدة يتم اختلال ما هو الموضوع عليه التمانيه الروال الوحدة النسبة مبالغة الاختلال الحكم احقق المقام مما فيه مواجهة
لم يكتف ببيان وعدم الاستغناء بالجواز بل الفعل بمادة محققة لان تحقق مادة الفعل لا بد منه في وجود الاستغناء ولا بد ابتداء الحدث ذلك المتكلم وما وجه تتم
جميع الاوقات والازمان لا يتغير لا يتبدل بتبدل الاعتبارات فيطلب مبنا الاقسام الدلالة الاولى تتم بمنافاتها وجوبا لا يحتمل تعارف التغير اليه يكفي
للاستغناء جوازا ما وفي التفتحي فلذا الحتمي البعض تم مادة يستغني بها كل تعرف بكل يكاد يكون معروفا من العقيدين لولا اعتبار قيد الجهة فيزول كون الشخص
موضوعا للجزم العقود والجوع عصام الدين التصور تسمى الدلالة بحث استغناء انه بعد الطابقة والتضمن والالتزام كل منها
وفي الوجه الاعجاب بما قالوا هذه التفاصيل وفيه بان وجه الساقط بين العرف والعرف الامر وتبين او الواقعي وما قيل ان مرجعه الاطلقين معناه
انا مرجعها غير خارج عن الاطلقين فيه بان يكون الاطلقيان وقوعا لا يكون بحيث لا يمكن الانفكاك بينهما الا بالعرف والعرف الفاسدين لم يبق تردد
الفاضل بالعقل الذي الفاضل العقل الجزئي عصام الدين التصور
قالوا المباشرة تتحقق بتحقق الشرط والمسبب بتحقق المباشرة لانه لا يتحقق الشرط الا بتحقق المباشرة وهذا ايضا لا يخلو عن شيء اذ حينئذ
وجد الكلي الطبيعي في ضمن فرد ما وجد الشرط لانه وجد الجزئي الذي هو جزء الموجود في الخارج وجد الكلي الطبيعي في الخارج وتوقف ايضا على ان
يكون المباشرة معتبرة في الشرط بان يكون معتبرة في الجزاء حتى يتحقق الكلي الطبيعي في الخارج بتحقق الجزئي الذي هو جزء الموجود في الخارج موجود
في الذهن فتحقق الكلي الطبيعي في الخارج بتحقق الجزئي الذي هو جزء الموجود في الخارج وهو ظاهر الاول

وذكر بعضهم ان الماهية بشرط لا موجودة في الذهن لان التعقل اعتبار كل شيء لعدم تقسم عجازا اعتبار الماهية بحرفة من جميع العوارض حتى الكلية
في الذهن وان كانت في نفسها مقترنة بالوجود كما ذكره بعض المحققين وفيه بحث اما اولا فلان تصور الشيء غير مطابق
فما قيل لا معنى لتصور ماهية بشرط لا شيء الا بتعقل العقل كذلك فلا يتم وجودها في الخارج بان يكون مقرونا بالعوارض والمشخصات
ويعتبره العقل مجردا عن ذلك فضلا عن ان اريد بالمجرد ما لا يكون في نفسه مقترنا بشيء من العوارض مطلقا او المشخصة الخاصة
امتنع وجودها في الخارج والذهن جميعا وان اريد ما لا يعتبره العقل كذلك جاز وجودها في احدهما فان قيل فكيف يتحقق الاول والحكم باستلزام
الموجود في الذهن قلنا بتحقق الجزئي الذي هو جزء الموجود في الخارج

قوله وقد تؤخذ لا بشرط شيء لا خفاء في تباين المخلوطة والمجردة واما المطلقة اعني المأخوذة لا بشرط شيء تام منها الصنعة عليها ضرورة صدق
المطلق على المقيد فان قيل الشرط بالشيء والامر به مشروط به فان كيف يتصادقان قلنا التباين انما هو بحسب المفهوم يعني ان هذا المفهوم لا يكون
ذاك المفهوم لا يتباين الاجتماع في الصدق كما لا يخفى بالمطلق والمشروط به والثاني في الصدق بالمطلق والمشروط بعدمه كالمخلوطة
المجردة ثم لا نزاع في ان الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج وانما النزاع في ان ذلك مبني على كون تاجر من المخلوطة المجردة في الخارج وعدمه
الموجود من الانسان مثلا هو زيد وعمرو وغيرهما من الافراد وليس في الخارج انسان مطلق واخر مركب منه ومن الخصوصية هو الشخص والا لما صدق
عليه مفهوم احداهما صدق الجزء على الكل والمغايرة بين الوجود الكلي والمغايرة بين المطلق والمقيد الذهن دون الخارج فلذا قلنا ان المطلق
موجود في الخارج لكونه نفس المقيد محمولا عليه فان قيل المأخوذ لا بشرط شيء انما يوجد في الخارج لانه كلي طبيعي ولا شيء من الكلي الطبيعي
بموجود في الخارج لانا نمنع كونه كليا طبيعيا بل هو جزئي الخارج لان الموجود في الخارج يستلزم التشخص الخارجي والكلي الطبيعي
وهو لا بشرط شيء انما يعتبر معه العارض لا يمنع وجوده فان قيل فينبغي ان لا يكون الكلي الطبيعي موجودا في الخارج لان كلية العارض
تنافي الوجود في الخارج قلنا معنى كلية العارض ان الكلي موجود في كثيرين قلنا معنا ان معروض الكلي الطبيعي المأخوذ لا بشرط شيء موجود في الخارج وهو
لا يستلزم التشخص وقد اشتهر فيما بينهم ان الكلي موجود في كثيرين قلنا معنا ان معروض الكلي الطبيعي المأخوذ لا بشرط شيء موجود في الخارج وهو
لا يتحقق عند عروض التشخص فيصير الصدق ان ما صدق عليه الكلي الطبيعي وهو المخلوط موجود في الخارج واما المأخوذ مع عارض الكلية فلا يوجد في الخارج
كالمجموع المركب من المعروض والعارض الذي هو الكلي الطبيعي

جرت عادة العوام باثبات موجود الكلي ان كان خارجا عن الذهن كذا قالوا كونه قائلة تحصل بادنى نظر خلاف الاخرين فان البحث عن انها موجودة
في الذهن

شرح السيد الشريف

قوله قد تؤخذ بشرط مغايرة العوارض وسمي المجردة والماهية بشرط شيء واخفاء في وجودها كما مر وعرفوا ما هية بشيء فان الشيء عن العوارض والاذهان وقد تؤخذ بشرط الا يتحقق
الشيء الا معها وسمي المجردة والماهية بشرط شيء واخفاء في امتناع وجودها الا ذهنا لان الوجود وكذا التشخص من العوارض والاذهان ايضا سواء طلقت
على الوجود الذهني او الخارجي لان الكون في الذهن ايضا نحو من الوجود فالمجرد اعتبار العقل وجعله اياه وصفا لها وتقييدها وتركيبها معها والمراد
بالعوارض ما وجدت بالخارجية لان الكون في الذهن ايضا من العوارض فالعوارض الذهنية عند التحقيق هي الخارجية باعتبار العقل وانما اراد بالعوارض الخارجية ما يلحق
الشيء بعد وجوده في الخارج وذكر بعضهم انها موجودة في الذهن فقط والاظهر انها موجودة في الخارج ايضا وذكر بعضهم انها موجودة في الذهن فقط والاظهر انها موجودة في الخارج ايضا وذكر بعضهم انها موجودة في الذهن فقط والاظهر انها موجودة في الخارج ايضا

قوله وقد يقال ان هذا الكلام لا يخلو عن شيء اذ لا نسلم ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج وانما الموجود في الخارج هو الكلي المنتزع من الكلي الطبيعي
وهو الكلي العقلي وقوله لانه جزئي الخارج ممنوع بل هو كلي عقلي موجود في الخارج بوجود منشأ انتزاعه وقوله لان الموجود في الخارج موجود في الذهن ممنوع
بل الموجود في الخارج قد يكون موجودا في الذهن وقد لا يكون موجودا في الذهن وقوله فالموجود في الخارج موجود في الذهن ممنوع بل الموجود في الخارج
قد يكون موجودا في الذهن وقد لا يكون موجودا في الذهن وقوله فالموجود في الخارج موجود في الذهن ممنوع بل الموجود في الخارج قد يكون موجودا في الذهن
وقد لا يكون موجودا في الذهن وقوله فالموجود في الخارج موجود في الذهن ممنوع بل الموجود في الخارج قد يكون موجودا في الذهن وقد لا يكون موجودا في الذهن

بسم الله الرحمن الرحيم هذه رسالة في بيان عدم استخلاف الجمعة لكمال باشا زاده رحمه الله تعالى

الحمد لله وبه والصلوة على نبيه قال الهداية والتخلف ان استخلف عند القضاء الآن بنوى اليه لكن لا يخلو الامور الجمعة حيث استخلف اقول يعني يجوز لمن يقوم الغير مقامه لاقامة الجمعة بعد ظفره بجواز الاستخلاف للخطبة بلا تفويض من السلطان فان اقامة الجمعة لا يكون ابدون فرض الجواز لا تخلف لاقامة الجمعة يقتضي بجواز الاستخلاف للخطبة وعبارة صاحب الخلاصة حيث قال لو ان استخلف ان لم يكن في منشور الاقامة الاستخلاف صح يجب فيما ذكر لما ضاع كيف في منشورها اما هو الذي بان استخلف خطيبا اخر مقامه ان التعليل المذكور في الهداية بقوله لانه يكثر وقوع التخلف فيه توقفه فيكون ان لا يجوز اذنا للاستخلاف الصلوة كذلك بدليل ما كون الامر المذكور اذنا بالاستخلاف للخطبة وهذا واضح وضوحا قد خفي على من قال ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز اصلا وللصلوة ابتداء بل بعد ما احدث الامام وهذا مع ما قال في الهداية بخلاف الامور باقامة الجمعة حيث استخلف ادرك غلطا وان ترك غلطا اما ان ترك الغلط فلتصريحه بعدم جواز الاستخلاف للخطبة اصلا واما انه ادرك الشطط فلحوله كلام صاحب الهداية عما لا يتحلل ثم قال وجاز الخطبة والاقامة بعدها اي لغير السلطان كالقضاء فلم يجز لغيره الا باذنه فاذا لم يجعله يجوز والحق ما فيه الخفي لانه ان اراد بالاذن قوله ثم يجوز تفويض الا بالاذن الاذن العام فليس كذلك لما عرفت من كفاية الاذن دلالة وما ذكره من كون افعال السلطان لا يقتضي ذلك فليتم ممنوع ايضا وان اراد بالاذن دلالة كما هو مقتضى التفريع المذكور فان بانته مما يقتضي ذلك فلا يتم التفريع لما عرفت من تحقق الاذن دلالة بالاستخلاف ثم قال وتحقق ما قاله وطول ذيل المخال لم ينال مما يعين على ما ادعاه ويعين على ما ادعاه ربما يجعل هذه الكلمة كلمة تصلف وهذا عما يجب حفظ اللسان عنه فاعقلوا وان شئتم تحقيق المقام على وجه ينفي تلخيصه عنا وعنكم فلنرجع الى ما علمناه من الفوائد فان الاذن قد يكون دلالة استحسانا فيقول قد يكون دلالة كما في النائب للامام باستخلف غيره واقامة الجمعة عند حدوث حادث يشغله عنها فانه حين يسرع للامامة قالوا ان الجمعة متوقعة تفوت بتأخيره عنه العذر واذا استخلف غالبا فانما فعل ذلك لما قد يعرض له من العذر واذا كان كذلك فالاذن بالاستخلاف دلالة انما يستحق اذا كان معذورا بعذر شغله عن اقامة الجمعة وقتها واما اذا لم يكن معذورا اصلا او كان معذورا لكن لا لحادثة تعذر اقامة الجمعة قبل خروج الوقت فلا يجوز له الاستخلاف بناء على ان الاصل عدم الاستخلاف وجوازه بالاذن عبارة او دلالة وهو مفقود في الصورتين المذكورتين فقد وقعت غلطا وما ان الجمعة زمانا حيث يحضرون الجامع بلا عذر ويستخلفون الغير لاقامة الجمعة بقي هنا دقيقة لطيفة وهي ان الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلوة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن وانما يدل على هذا قوله عليه السلام اذا سبقه الحدث بعد فراغه من الخطبة فامر رجلا باقامة الجمعة جاز ووجه الدلالة فان الاذن لا يوجد في الصلوة المذكورة الا ترى وذلك واضح وثالثة الاثافي ان المراد من الاستخلاف لاقامة الجمعة الاستخلاف للخطبة لا الاستخلاف للصلوة كما توهم القائل السابق ذكره تحت ايراده

لام الجحود ولام تاكيد النفي الكائن امام المفعول وان كان اما بعد خبر كان او على جملته بحوله او لملابسة المضاف للام الجحود بخصص كان ولم يكن ملام قوله لكان لام التقوية زيد منصوب النفي لضعف عمل المصدر باللام مثل ما كان الله ليعذبهم وجئتك لاكرمك فاذن زيادة هذه اللام التاكيد لانها لام المناسبة والمبالغة كما يقال انت لهذه الخطبة اي تليق بها وتكون سببا مهيئا زيادة تجعل نفي التاهل في الغاية وجوده لا نفي واعلم ايها العجل انه لحاجة الى التاويل الفعل مع ان كفاية المصدر ان كان ملا بالمصدر وقال السيد السند في حواشي الرضي شرح عبارة اللب فرد ليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود يصير هكذا وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى اي ليفترى

شرح عصام في لام الجحود

المجتهد على ان العدد لا يفيد الحصر عصام الدين طاب ثراه

بسم الله الرحمن الرحيم هذه رسالة لدفع ما اورد ابن الكمال على الدرر في الاستخلاف

الحمد لله الصمد والصلوة على سيد الانام وعلى آله وصحابه الكرام اما بعد فقال صاحب الدرر في باب الجمعة الاستخلاف للخطبة جائز اصلا وللصلوة ابتداء بعد ما احدث الامام عمدا او سهوا او كونه جنبا او باقامة الجمعة بعد ما سبقه الحدث في الصلوة ثم جعل بعد ان استخلف للامامة بعد ما افسد السلطان فاسد جاز لغيره الا بامره فاذا لم يجعله جاز بكره ثم اورد تحقيقا يعلم به كون الامام وفاسد اخر هذا عبارته وقال ابن الكمال بعد ما نقله عن الملوى ووضع رزقه الحقير ابن الكمال بعد ما اورد في المسئلة الاولى ما اورد على علامه صاحبه وهو اس رسالته وثانيها بما تحقيق مقام يتضح به ما اورد على صاحب الدرر فيقع الكلام في مواضع الاول في ذكر

فوائد الفقه ومدار واسطة العقد وخلاصة المجاهد الخفية ويحار رم الاخلاق وفصول الاخبار والاحاديث السنة وشفاء العي

ابو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه سيحان نهر بالهند وجيحان نهر بالشام وهو ظاهر كلام الجوهري

وجيحون نهر بلخ وسيحان نهر الشاش فغلط او انهار الجنة لا يبعد ان يكون في بلاد الاسلام وهو ظاهر كلام القاضي

وجيحون وسيحان وكذا جيحان ونهر بلخ وهو ما سكذا اقاله السندي والفرات والنيل كل من انهار الجنة تقدم بيان كون النيل

الفرات من انهار الجنة وفي باب الساد حديث ينبغي انه الطعم فيوفر منه كون سيحان وجيحان منها

معاهيم الوحي

سيحان وجيحان غير سيحون وجيحون وهذا ذكره الفاوي وغيره

جيحون نهر بلخ كذا ذكره الفاوي وغيره

سيحان نهر بالروم والشام

وجيحان نهر آمو نهر وهي انهار عظام جدا

قاموس

قاموس

قاموس المحيط

قاموس اللغة

قاموس

قاموس

قاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف اذهاننا بالعلوم، والصلوة والسلام على المستغني عن التعيين بالاعلام
المعلوم، وعلى آله الذين ناموره والذين اقتفوا اثارهم واستنوا بانوارهم المرضى المكرم وبعد
فيقول الفقير اليه عز وجل الحاج محمد صالح القياسكي عفى عنه وعن والديه واساتذته
الباذل اعلم ان اسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والفقه والنحو وغيرها قد تطلق على الله
القواعد والاصول التي هي المسائل وعبر عنها الشريف العلامة بالمعلومات المخصوصة وبهذا
الاطلاق اختار القطب حيث قال في تحرير القواعد بعد الفراغ من بيان الاصناف المتعلق
تعريف وتنبيهان فائدة جليلة وهي ان حقيقة كل علم هي مسائل ذلك العلم فاذا قد حصل ذلك المتعلم
اولا ووضع اسم العلم بازائها فلابد لها بحقيقة وراء تلك المسائل وقد تطلق على العلم
بالمعلومات المخصوصة وبهذا الاطلاق اختار الشريف العلامة حيث قال في تحشيته الفائدة الا
الحاجية المذكورة اسماء العلوم تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا علم النحو اما
يعلم تلك المعلومات المعينة واخرى على علم العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر وقد تطلق على ملكة
تقتدر بها على ادراكات جزئية وبهذا الاطلاق فسر العلامة التفتازاني حيث قال في شرحه
التلخيص في قول الخطيب وتعريف علم المعاني اي ملكة تقتدر بها على ادراكات جزئية
يتعلق لها الصناعة انتهى بل ذلك ان واضع هذا الفن لما شرع في وضع قدرة اصول مستنبطة من تراكيب
البلغاء مفصل من ادراكها لو مارستها فوقة بما يتمكن من استحضارها والانتقال منها الى ما يرد
عليه من العلوم وتهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحكمة هو كونها جهتي الادراك الا ترى انك اذا قلت
هذا العلم الفلاني تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنك بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي
مبدأ لتفاصيل مسائلها بحيث من استحضارها ويجوز ان يراد بالعلم نفس الاصول والقواعد
لانه كثيرا يطلق عليها انتهى اذا عرفت هذا تعرف ان الشريف العلامة اختار اطلاقها اي اسماء
العلوم على العلم بالمعلومات المخصوصة حيث قال وهو ظاهر وجوز اطلاقها على نفس المعلومات
واما اطلاقها ايضا على الملكة فلم تقف عليه لكن نقف القول منه على عدم جواز اطلاقها
عليها وان العلامة التفتازاني اختار اطلاقها على الملكة كما استدل عليه وجوز اطلاقها على نفس
المعلومات المخصوصة كما رأيت نهاية كلامه وان القطب اختار اطلاقها على المعلومات المخصوصة
كما سمعته بدليله وجوز اطلاقها مع العلم بالمعلومات المخصوصة حيث قال في تحرير القواعد بعد
القول المذكور انما يسطر في جواب سؤل فقول العلم هو التصديقات بالمسائل فانه اذا حصل التصديق
بجميع المسائل حصل العلم فاعلم ان اطلاق اسماء العلوم على الاصول والقواعد التي هي المسائل

واذا اردت تحقيق المقام وتنقيح الكلام فعليك ان تستمع لما نلقي اليك اعلم انه قد وقع اطلاق العلم وما يشاركه في معناه احد معاني المسائل
اما مطلقا واما مقيدا كالكلام المفيد مسائله بانها موجودة من الشارع وثانيها التصديق بتلك المسائل من دليل اما مطلقا كما
يقتضيه اطلاقها والملكة الحاصلة من تكرر التصديقات اي ملكة استحضارها متى شاء الكن اذا كان ملكة باعتبار دليل وقد يطلق
على النفس التام وهو ان يكون عنده ما يكفي لاستعلام ما يراد وهو بهذا عجوع المسائل والمبادي التصورية والتصديقية والوضوء كالكل
سمعت ما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة وخامسها منهوم كلي صادق على كل واحد من تلك الاربعة وقيل عليه جعل بعض تقريرات العلوم حدا اسم
فالمعاني خمسة اذا كان ذلك الكلي موضوعا له اما اذا كان آلة لوضع العلم بازاء كل واحد من تلك الاربعة فالمعاني ثمانية اربعة منها
لوحظ كل واحد منها بالذات ووضع بازائه لفظ العلم وكل من الاربع الاخر وضع بازاء العلم ملحوظا فيها الامر الاجمالي الكلي ويحتمل ان
ان يكون ذلك الامر الكلي الاجمالي موضوعا له والطلاقه على كل واحد من الاربع لوجود فيه كما يقال في بيانه انسان وعلى هذا فلا تعدد
في معناه وقد يطلق لفظ الكلية خاصة على التصديق بقاعدة التصديق بالكبرى من قياس كقولنا كل خمر مسكر وكل مسكر نجس ينتج
وثانيها التصديق بالمسائل بدليل اجمالي اي من حيث انها مندرجة تحت قاعدة كلية وهي بين العلم وسائر الاقسام كما لا يخفى على المتأمل
كالجزء الفرضي والقضايا الاولية ظ وثالثها التصور بالمبادي التصورية وهي عبارة عن تصور الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية
كالجزء الخارجي وعند البعض اقسم الاولية وهي عبارة عن تصور الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والقضايا الاولية التي لا يحتاج الحكم فيها الى واسطة
من الفرض كالجزء الخارجي بكونه مختار البعض موجود في الخارج وهو عبارة عن تصور الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والقضايا الاولية التي لا يحتاج الحكم فيها الى واسطة
اقول كما فيه المطابق المخبر الخالي المسائل فانها غير بينة كلية على حسب النظر ومسائلها بينة اي موقوفا على النظر والموضوعات
مطلقا او المقرر الاول اشارة الى ما ذهب اليه البعض وقيده هنا ملكة وصفة لانه اي سبب الوقت والموضوعات
بمعنى دليل اشارة لاختيار المجرد والحل فقد يستعمل على ما اشتهر العلم اي ادراك الكلي او الملكة فاقتدر يستعمل على ما اشتهر
العلم اي ادراك الكلي او الملكة فاقتدر يستعمل على ما اشتهر
لان المراد بالعلم اما القواعد المخصوصة او ادراكها او الملكة فاقتدر يستعمل على ما اشتهر
العلم اي ادراك الكلي

نقش الفاظ مکرر اور ان کا حل

آحاد ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰

آحاد الاعم الکاریں فی کل موضع فی تکریرھا
الی العدد وتثنیتہ ھذہ المقدس والباقی فاکثارھا
اثنان وجمعھا واحد فالجمیع ثمنیۃ ثم ھذہ المائۃ
فاضمہ الی المئۃ [illegible] ثم اعتبر المئۃ
وحدھا تختصر اربعۃ فاضمہ الی المئۃ تختصر
السبعۃ ثم ھذہ الاوراق فاضمہ الی السبعۃ ثم
اعتبر احدھا تختصر ثمانیۃ فاضمہ الی السبعۃ
تختصر خمسۃ عشر ثم ھذہ الملکات فاضمہ الی الخمسۃ
عشر ثم اعتبر احدھا تختصر ستۃ عشر فاضمہ الی
ثمنیۃ عشر تختصر احد وعشرین ھذہ ھذا
فقس علیہ ما عداھا واکثر المشہور منھا ذوات
سنگر نجدہ محمد

اعلم ان الرسالة اما عبارة عن المعاني او الالفاظ
او النقوش والاقرب باعتبار كونها ادراكات او
ملكات كما ان العلم اما عبارة عن الادراك او الملكة
او المعاني والقرائن باعتبار كونها الفاظا او نقوشا
وقد اشتهر بين المحصلين توجيه امثال كلام المصنف
هيهنا بحمل كل من المبتدا والخبر على واحد من محتملاته
وتصحيح ما اريد بها للمقابلة بان الباء بمعنى في
او نحو ذلك في احد الطرفين او في الاسناد او نحو ذلك

احتمالات السبعة

نقوش الفاظ معاني نقوش الفاظ
نقوش معاني الفاظ معاني نقوش الفاظ
معاني تحت
موجود
نقوش الفاظ معاني ادراكات ملكة بمعنى
نقوش الفاظ نقوش معاني ادراكات ثنائية
نقوش ملكة الفاظ معاني الفاظ ادراكات
الفاظ ملكة معاني ادراكات معاني ملكة
ادراكات ملكة بمعنى ثلاثية
نقوش الفاظ معاني نقوش الفاظ ملكة نقوش معاني
ادراكات نقوش معاني ملكة نقوش ادراكات
ملكة الفاظ معاني ادراكات الفاظ معاني
ملكة: نقوش معاني ادراكات نقوش معاني ملكة

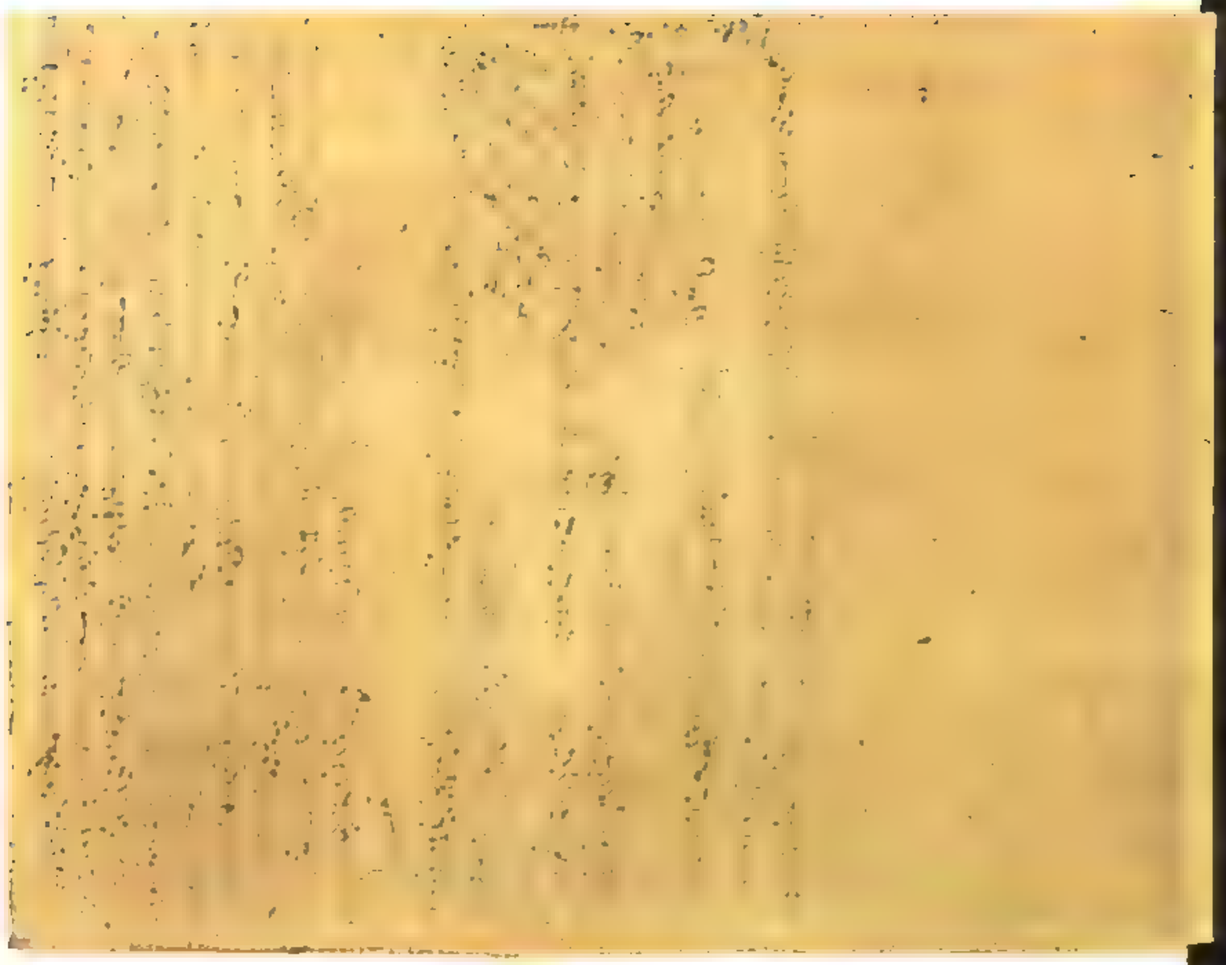

اطول لعصام الدين في متعلقات الفعل

فالشاذ سواء كان النقل فيه بطريق الشهرة او الاحاد لا يعطى لحكم القرآن من الكلام جاحده وجواز قراءة الصلوة وعدم جواز مس
المحدث ونحو الجنب واباحة الكلم القطعي ونحو ذلك

قوله الطاعن القراءات السبع بالذكر في الشرح ان المراد بالشاذ ما وراء السبع للائمة السبعة المعروفين وهم نافع وابن كثير وابو عمرو
وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي والصحيح ان الشاذ ما وراء العشرة للائمة العشرة وهم هم وابو جعفر ويعقوب وخلف حاشية المواهب للعلامة

قوله الائمة الثمانية وهم السبعة المذكورة في الشاطبية والشامي يعقوب البصري وابن كثير المكي وابو عمرو البصري وابن عامر الشامي
وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون وخامسهم ابو محمد يعقوب بن اسحق الحضرمي البصري فانه كان اماما كبيرا ثقة عالما صالحا انتهت
اليه رياسة القراءة بعد ابي عمرو وكان امام البصرة بعد نافع وابن ذكوان وقنبل وخلف وابن محيصن وابن عامر اليحصبي وابي جعفر يزيد بن القعقاع
وشيبة بن نصاح المدنيون وابن جرير ويعقوب بن اسحق الحضرمي البصري وسلام بن سوار ابو عيسى الاعمش الكوفيون وابو الحسن علي بن حمزة
الكسائي الكوفي وابو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي البغدادي وابو حفص عمر بن الصباح البزاز البغدادي وابو عمر حفص بن سليمان
الاسدي البزاز الكوفي وابو بكر شعبة بن عياش بن سالم الاسدي الكوفي البزاز وابو عمر حمدان بن عون بن ارطبان القيسي الكوفي وابو عبد الله
محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي وابو الحسن احمد بن موسى بن مجاهد البغدادي وابو طاهر اسماعيل بن خلف بن سعيد العجلي
الانصاري الاندلسي وابو الحسن طاهر بن غلبون الحلبي وابو العلاء محمد بن الحسن الهمداني العطار وابو الفتح فارس بن احمد بن الحسن
المصري وابو العز محمد بن الحسين بن احمد بن عبيد الله القلانسي الواسطي وابو الحسن محمد بن احمد بن عبد الله بن بليمة الموصلي
وابو العلاء محمد بن علي بن سوار الهمداني الهمذاني وابو الحسن علي بن شجاع بن محمد بن علي بن عبد الله بن شجاع العباسي البغدادي
وابو الكرم شجاع بن نصر بن منصور الشحامي الهروي وابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد بن حبيب الحبابي الدمشقي وابو القاسم
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حبيب الدمشقي وابو الحسن علي بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي الشيرازي
وابو الحسن علي بن احمد بن عبد الله بن احمد بن بشار الخباز الانطاكي وابو الحسن علي بن عبد الله بن احمد بن بشار الانطاكي
وابو الحسن علي بن الحسين بن بندار الاصبهاني وابو الحسن علي بن الحسين بن مهران الغلابي البغدادي وابو الحسن علي بن الحسين بن
عبد الله بن سعيد بن بشران الاموي الواسطي وابو الحسن علي بن الحسين بن عبد الله بن سعيد بن بشران الاموي الواسطي وابو الحسن
علي بن الحسين بن عبد الله بن سعيد بن بشران الاموي الواسطي وابو الحسن علي بن الحسين بن عبد الله بن سعيد بن بشران الاموي الواسطي
وابو الحسن

شيخ زاده

شيخ زاده على القاضي في سورة الانعام

وصية مولانا جلال الدين الرومي

اوصيكم بتقوى الله في السر والعلانية وبقلة الطعام وقلة النوم وقلة الكلام وهجرة المعاصي والاثام وترك الشهوات وادوام والمواظبة على الصيام ودوام القيام واجتناب الناس من جميع الانام وترك مجالسة السفهاء والعوام والمصاحبة مع الصالحين الكرام

من خط حوجه زاده

في الفتاوى الظهيرية ان الاخبار الواردة عن رسول الله عليه السلام متواترة في التكفير كفر ومشهور في الكفر كفر عند الكل لا عند عيسى بن ابان فانه يفصل ولا يكفر وهو الصحيح وخبر الواحد فلا يكفر جاحده غير انه يأثم بترك القبول ومن سمع حديثا فقال سمعنا كثيرا بطريق الاستخفاف كفر

على القاري في حاشية النخبة

ذكر في خلوصة الشريعة ان الشراع الاربعة الجاهلون وهم الذين لم يدركوا عصر الاسلام فضلا عن يسلموا كامرئ القيس وزهير وطرفة ومخضرمون وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام فاسلموا كلبيد والمخضرمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم اللغة وشواهدهم والمحدثون من اهل الاسلام وهم الذين بعد المخضرمين كابي تمام والبحتري ولا يستشهد بشعرهم الا بان يجعل ما يقولونه بمنزلة ما يروونه

شيخ زاده اي لو رضي القاضي بحكم

ثم الحق ان امتناع استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي انما هو في جهة واحدة واما في جهتين فلا نسلم امتناعه عقلا بوجه والاول ان المعنى الحقيقي متبوع والمجازي تابع عارض والتابع موجود بالنسبة الى المتبوع فلا يعتد به ولا يدخل تحت الارادة مع وجود الراجح الثاني ان المعنى الموضوع له بمنزلة اللفظ والشيء الواحد في حالة واحدة لا يكون مستوفيا محله ومتجاوزا اياه الثالث انه يلزم ارادة الموضوع له بطلان المعنى الحقيقي وعدم ارادته للعدول عنه الى المعنى المجازي وهو محال الرابع ان الحقيقة توجب الاستغناء عن القرينة والمجاز يوجب الاحتياج اليها وما يلزم الملزوم يلزمه والاستغناء عن اللازم يستلزم الاستغناء عن الملزوم فيلزم الاستغناء عن القرينة والاحتياج اليها معا وهو محال

تلويح

واعلم ان التوحيد عند العامة عبارة عن نفي الالوهية عما سوى الله تعالى واثباتها له تعالى وعند الخاصة عبارة عن العلم بان وجود كل ما سوى الله تعالى في الحال امتناعي بحيث لا يشاهد الا وجود الله تعالى وحده كما لا يشاهد عند الفناء الا فناؤهم فاستولى شهود الله تعالى على وجودهم فاسوى الله تعالى

حسوة القلوب

قوله عن انزجر صفة مصدر محذوف اى ملابسا عن انزجر وانزجر اصدر عن انزجر وهو عبارة عن شمول الزجر واستيعابه بليغهم فان الزجر اذا صدر عن انزجر يكون قد صدر عن بليغهم فان هذا الكلام يفهم منه ان الزجر ابتدا اصدار من اولهم واحدا بعد واحد الى ان صدر عن انزجر هم فكان ولقد وهذه اللام هى المسرودة اى متعاقبة يلى بعضها بعضا مخربكا للغافلين عن حال القرآن وانه من عند الله تعالى فيتنبهوا لمعرفة حاله وانه كلام رب العالمين شيخ زاده اقول

البقرة

انزجر واعن انزجر اى بليغ واكلهم قيل وجه افادة عن انزجر العموم ان من يبعض من وللمعنى من انزجر لا اولهم واورد عليه ان اللام فى انزجر ايضا للاستغراق اولهم وعلى دفعه بان زجر الكلام انما يظهر باستماعه زجر الآخر وتذكر زجر الباقى الى الاول فافى بالبيان فالحق ذكر والاظهر ان يقدر التركيب بانهم زجروا زجرا متباعدا عن انزجر وتجاوز الزجر انزجر وبلوغه بعضهم يوجب عموم الزجر لهم عموما وافيا هذا عصام فاول

البقرة

قال قيل ما اوصاف الله وافعاله الآتية والكلمات واحوالها اصلا وتبعا مستحدثة فكيف يتصور قصدها بالفاظ القرآن المتقدمة عليها اجيب بان المستحدث هو الاسامى والعبارات للتعارف المراودة بها وهى المقصودة هيهنا ثم ذكر للتذكير فائدة اخرى فقال ومع مافيه من اعادة المعنى وتكرير التنبيه للمبالغة فيه فى قوله والتنبيه على ان تعظيم ما يدل على الاتجاز فى التحدى والتنبيه على الاتجاز كان للتذكير اعادة وتكرير ذلك التحدى للتنبيه وكان فى التذكير والتنبيه البالغة بالتسع والعشرين سورة مبالغة فى كل واحد منهما ومن المعلوم ان فى نفس الاعادة والتكرير والمبالغة فيهما بالبعض فائدة التذكير فى الآية حملة سواء هما وهو ان فى نفس المعنى المكرر وتقرره فى النفوس غناء كلما ازداد تكرره زاد تقررا فما يقال المعنى اذا تكرر تقرر وهو الوجه فى كل ما جاء فى القرآن مكررا سواء كان باعادة اللفظ كقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان اربعة وثلاثين كما فى القصص المكررة بالفاظ آخر فالمقصود منه تكذيب المكذبين بالسماع والتعلم بتقريره شيخ زاده على البيضاوى وقوله وقيل اسماء الى قوله فان سميت العنقاء لانه كان فى عنقها بياض وقيل لطول عنقها طول بتصرف

وطارت به العنقاء اذا طالت غيبته قاضى البيضاوى وقوله تعظم القدر على قدر همم اه

فى الصحاح العنقاء الداهية واصلها طائر عظيم معروف الاسم مجهول المسمى وروى ان فى اوائل اصحاب التوراة جيلا يقال لهم بنو العال بكسر العين الجبارة سكنوا بلاد الشام قد رأيت فيها طائرا محسن الطير لها عنق طويل لونها مشوب بكحل الاعالى وكان من عاداتها ان تختطف الطيور فتاكلها فجاعت يوما فلم تجد طيرا فاختطفت صبيا فذهبت به فنسبت عنقاء مغرب لانها تغرب بكل ما اخذته ثم انقضت يوما على جارية فاخذتها فطارت بها فاتبعهم ضغطلة بن صفوان فدعى عليها وقال اللهم خذها واقطع نسلها فاصابتها الصاعقة فاحترقت وقيل انها طائرة اقربت من البلاد فبعدت فلم تر بعد ذلك وهذا المعنى بلازم طول الغيبة وما يقدم الاهلاك الكلى شيخ زاده

عذاب عظيم وعيد وبيان لما يستحقونه والعذاب كالنكال بناء ومعنى تقول اعذب عن الشئ ونكل عنه اذا امسك ومنه الماء العذب الذى يقمع العطش لسهولة انحداره عن الحلق والعذاب يسمى عذابا لانه يمنع المعذب عن مراده وبهذا روى الجاحظ عن المعلم وقيل اشتقاقه من العذب الذى هو ازالة العذب كالتمريض والتقذية ازالة المرض والقذى وسمى الضرب الشديد عذابا لانه يزيل الحياة وقيل اشتقاقه من العذب الذى هو الماء الذى يقمع العطش لسهولة انحداره عن الحلق والعذاب يسمى عذابا لانه يمنع المعذب عن مراده وبهذا روى الجاحظ عن المعلم

ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر من سورة البقرة

قوله الحمد لله الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير وكان الله تعالى عظائم نعمه بالنوال والبخشه القوة الحفا
ظه فله سبحانه وتعالى صفات الكمال ما لا يحوم حوله الانشها والفناء ولان تصدير الكتاب بما يشاء الله تعالى على وجب حديث الابتداء
والله ورد بلفظ الحمد فان النبي اكل في رسالم يبدأ بالحمد لله فهو ابتر ولا تنافي واتمه الكتاب الحديث الواقع ورد بلفظ الحمد وعلى
الاتم يتم ما الاختيار لكن مع فتح الحاء والحمد يختص بالحمد وفيه اختيار وقيل الاتم غير ملحوظ ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يختص
ويكون بعد الاحسان فلما الحمد الى الدلالة على كونه ناجيا وصل احسانه الا العباد وان ما يجب اندراجه في صفات الكمال
وجزل النوال باختياره تعالى وانا فهما بالاختيار وما يليس بالاختيار لا يتعلق به الابصار وناذكر في الوجهين الاول
والجملة الفعلية على الاسمية مع كون ما على حالة هي حلية الدوام والثبات الذي يدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على
اجتراد التجدد في انه اريد بالاعتبار في هذا المقام من الثبات والدوام لا لالة الاول يقتضي المغايرة على ان ما يقابل الحدوث
انعام الانعام واصناف الافضال العام متجددة على الاستمرار فلا يخلو من انعام جديد ومزيد الاحسان غير مزيد نظر وجه
اختياره صيغة المضارع مع صيغ الافعال وانما اشار وصيغة الحكم مع الغير على صيغة الحكم وحده كما ذكر في المفصل فلا لم
على عظم شان الله تعالى تضمن الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم لا يملكه الا ان يتولاه وحده بل يحتاج الا معاون
وظهير محمود وظهير ويايد عما ان فيما اشار قال ان وحده يكاد يحمد لسان بل به وبالبنان وبالاركان ايضا فما قال الامام
الرازي ان حمد الله تعالى هو الوارد الثلاثة وجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا كما يجعل ما يقرع قارعا كما لسيلي بعض
اهل التحقيق في قولهم صولة الجماعة تفضل على صولة الفرد ان صولة الجماعة هي الصولة بالقوة الفعلية
بالظاهر فقط واخر حرف الخطاب في نحمدك على الدال على اجتماع جميع صنوف الكمال اشارة الى ان هذا الاجتماع بالنظر الى الظاهر وصولة التنزيه بالنظر الى الباطن
يحتاج الدلالة عليه الى الكلام بل ربما يدعى ان ذكره مما يدل عليه او فوق بمقتضى المقام بل الكلام الدال على الشيء قد يكون اقوى منه
على الاختصاص الذي كما ذكر في المفصل ان تقديم المحمد كما يجيء مفيدا فالمقام جديرا بما هو الاصل من تقديم العامل على
المعمول ما فيه من لطف الاشارة الى ان كل شيء بتقديم المعنوي من الاختصاص امر كبير شان وسر استواره في العقول مؤذنة اتيان
ما يدل عليه بل ربما يدعى ان ذكره من فضول الكلام مع ان سر الاختصاص هنا لا يصفو من شوب شبهة لان الثناء حق فاظم فزاد
واله يتوقف ظهوره اما ان يعتقد المخاطب انه الحامد الكامل مشركه فيما في حيز التقديم على تقدير انكاره وانما للغيبة
لكنه يحتمل الخطاب ايضا لان التخصيص للتقديم غالبا والكلمة بالموضوعة للغيبة البعيد ما يقال في قوله تعالى حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة
والواو للعطف على كلمة اذا والعباد كتحمل والتخفيف للقاري وهي معه من الحفظة وحافظ على صلوته المحافظة
قوله والسلام الوجيز الذي اريح عباده من النصب عباده تنبيه على ان الصلوة والسلام لتقبل بكثرتها وجاء اليها وبهذا ظهر

التفضيلي اي جعل ذلك المعنى فيه اصل الاصل قال الشريف في حاشية الكشاف وحقيقة التفضيل ان يقصد لفظا معناه
الحقيقي ويلاحظ معه معنى اخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء متعلقا به كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه معنى الاستناد
عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انني احمده اليك وفائدة التفضيل اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان معا قصدا وبعضا انتهى
وفيه زيادة بيان وهو كشيء كلام الموجز قال الرضي جنى فلان ثمرة النخيل بالعربية جنيت جنيات

وهي توسيعا تهم اعنيا وما فيه المعنى من الاشتهار بالوصف المتعدي بحرف معين قال الفاضل الشريف في حاشية المطول الاستعانة في اللغة
الطلب الحقيقي لان الباء تفيد الالصاق والالصاق يقتضي المجاورة والصحبة والدوام بحسب المقام وجه التفضيل ان في
التفضيل لابد ان يكون المعنى المراد من اللفظ جعلا مقصودا اذ المقام اصالة يأبى عن التفضيل الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الحقيقي
مقصودا اذ المقام اصالة كيف والمقام مقام التشبيه فالمبالغة بجعل المعنى الحقيقي كالمعدوم اي وصف المجاورة والصحبة
حتى كأنه لا يتصور فيه غيره وبهذا يندفع ما قيل ان ذكر المعنى الحقيقي ينافي المبالغة المذكورة كما لا يخفى على ما لم ذوق سليم ومارسانة كما ان بالباء اداء المعنى المذكور
وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين يشمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر معا بلفظ اخر مخصوص وقد يجيء
بذكر ما هو مقصود متعلقا به كما يلازم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف تابعا وتارة بعكس فقولنا في الكلام المتن
الاخر هو لا لاجل لفظ محذوف وقد يكون المذكور فقط فقيل تضمن اياه قلت فاذا كان مناسبة المعنى المذكور معونة ذكر صلته قرينة على ارادته
جعل كانه نزل منزلته

حاشية المطول

ويجب تأخير مفعول الفعل عنه ان كان ما لفعل نون التأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اكرمن ولا لكرمن زيدا ولا كرمن زيدا
على ان الفعل فيه متهم والام تؤخره عن مرتبته اي لصدور النون موزن يكون متهما فيستأنف فيزاد الملاحظة كما يجب تقديم المفعول على الفعل لملابسة خاص
كما يجب تقديم المبتدأ على الخبر في نحو زيد قائم لملابسة الابتداء للمبتدأ فقوله في بعض النسخ لملابسة الفعل الخ ليس بشيء

رعي رؤ اول المفعول به

واعلم ان المفهوم الذي يصح الشركة من حيث هو هذا المفهوم فهو كلي منطقي واما من حيث انه يوجد في الاشياء كذا فهو من تلك الحيثية العارضة للانسان
من حيث يوجد في الحبشة كالكلي الطبيعي من حيث يوجد في الكليات الخمس المنطقية فهو جنس طبيعي ومن حيث انه نوع من المفهوم فهو نوع طبيعي وكذا كل واحد
من الكليات الخمس المنطقية فهو جنس طبيعي من حيث جنسيته للانواع ومن العالم والعاقل وغيرهما وكذا نوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكل على هذا
القياس حتى النطق في الناطق كلي طبيعي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم نوع طبيعي فالطبيعيات مع قطع النظر عن العارض يعني
كذا اللحمي والناطق الحساس المتحرك بالارادة مع قطع النظر عن العارض يعني الانسان وحيوان ناطق والكلي المنطقي يعني كلي هو بعض افراده مفهوم
مفهوم منه كلية الجنس والكلي العارض للانسان والكلي العارض للنوع الخ في كل افراد موضوعه كزيد وعمرو والجنس المنطقي يعني كلي هو بعض افراده مفهوم
منه كلية الجنس والكلي العارض للحيوان والكلي العارض للنوع الخ في كل افراد موضوعه كالحيوان للانواع الموضوع او افراده كالفرس وزيد وعمرو والنوع المنطقي يعني كلي هو بعض افراده مفهوم منه كلية النوع والكلي العارض للانسان والكلي العارض للنوع الخ في كل افراد موضوعه كالانسان للافراد الموضوع كزيد وعمرو وهذا هو الفرق بين الجنس والنوع المنطقيين

سعد الدين التفتازاني في شرح التهذيب

تعليق الفعل بالشرط انما يفيد علية الشرط اذا لم يكن ذكر الشرط من ضروريات افادة الحكم عصام شرح العقائد النسفية وعند اهل الكلام
اللام الامتناعية للحرف الداخل على علة اذا لم يتحقق عند الوجود ويتحقق عند العدم كصحة الرؤية لا لمخلد في النار

شرح مقاصد

فاذا اهلك الرجل فقد بالاقل يجب بالام للعلم بتوهم كونه ولدا فوله من فيحته ومن الذين الفضيلة وليكن لك على بيانية والمعنى بالاقل الذى هو من هذا المذكور من اولها كان وقد وقع فى نسخ الوقاية منكرا ودر

فوله وقد فى نسخ الوقاية منكرا وكان منكرة شفا الاسنفعا به صدر الشريعة بقوله عبارة الوقاية وذكر صاحب عمدة الدراية نقلا عن البدر بة هكذا

وقع فى نسخ القدورى والعينى بالاقل بالالف واللام وأعتبه هذا بقول الجلاورت باعلم من زيد وعلى اى بكونه اعلم من زيد وعلى وانما

فى الحديث ان الجن ثلاث اصناف منهم اجنحة يطيرون وكلاب وحيات منهم اى من الجن وانما ذكر الكلاب لانها اشد مخالطة للانس فتشكل بها الجن

خلق الله الجن ثلاثة اصناف صنف حيات وعقارب وخشاش الارض واصناف الهوام وصنف ريح الاعاصير وصنف كالريح فى الهواء وهذان الصنفان لا حساب عليهما ولا عقاب كما يشير اليه وصف عليهم السلام بالعقاب اى لا يكلفون ولا لهم عليهم

فوله الخلق اما يستحقونه وخلق الله تعالى الانس ثلثة اصناف صنف كالبهائم وزاد الديلمى فى روايته هم لهم قلوب لا يفقهون بها

وصنف اجسادهم اجساد بنى آدم وارواحهم ارواح الشياطين اى ملطخة بالخبث والشر وصنف فى ظل الله يوم لا ظل الا ظله يعرفون فى ظل

عرشه فلا يصيبهم شدة الحر فذلك الموقف اعظم حين يصيب الناس من حر الشمس والعرق الجاما قال الغزالى وقد بلغنا ان ابليس يسئل ليحيى

فيقال الخبر لى عن بنى آدم قال لهم عندنا ثلثة اصناف اما صنف منهم فاش الاصناف علينا نقبل عليه ونفعه ونتمكن منهم بواسع

سبيل الاستغفار والتوبة فيفلت علينا كل شئ ادركناه منه ثم نعود عليه فيعود فلا ندرى بنا اس منه ولا ندرك منه حاجتنا

فنخرج منه غنيا والصنف الآخر فى ايدينا بمنزلة الكرة فى ايدى صبيانكم نتلقفهم كيف شئنا والصنف الثالث معصومون

لا نقدر منهم على شئ الحكيم الترمذى فى النوادر وابن ابى الدنيا ابو بكر القرشى فى كتاب مكايد الشيطان وابن الشيخ فى كتاب العظمة

وابن مردويه فى تفسيره وكذا الديلمى كلهم عن ابى الدرداء رضى الله عنه من المناوى الكبير

خلق الحور العين من الزعفران وفى رواية ذكرها الثعلبى فى تفسيره انهن خلقن من بقية طينة الكوثر وفى الرواية انهن خلقن من المسك

وقد يجمع بخلق بعضهن من الزعفران وبعضهن من التسبيح وبعضهن من مسك وفى صحيح البخارى الملقن عن ابن عباس خلقت الحور العين

من اصابع رجليها الاربع كل واحدة منهن من الزعفران ومن ركبتها الى ثديها من المسك ومن ثديها الى عنقها من العنبر المشهور ومن عنقها

الى رأسها من الكافور والابيض قال ابن القيم هو الذى تشتاق اليه الجنة ليس لهن ولد ولا يبلن الغائط والبول لان ما يأكلنه يستحيل

الى اطيب رائحة واحسن صورة مع ان ما دون ذلك مما تراب فما الظن بصورة خلقت من مادة زعفران الجنة عن ابى

امامة رضى الله عنه ترواه عنه الديلمى ايضا من المناوى الكبير

قوله وقد ذكر الامام الكرورى فى مناقبه الخ ذكر فيها ان مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعى ان الجن المطيع ينال

الجنة وذكر فيها ان بعض المعتزلة زعم ان الجن لا ياكل ولا يشرب ولا يبطا ولا يعود وهذا باطل بالكتاب

والسنة وقد روى فى الخبر الصحيح انه اذا جامع الرجل اذا جامع امرأته ولم يسم انطوى الجان على احليله وجامع معه

وجامعه القصص ان بلقيس بنت بناة الجن وان اباها الجن ملكها سليمان وتزوجها بعد ان اسلمت وكانت ريحانة بنت السمؤل

واما ما روى ان يضل بنى آدم فقوله عليه السلام مسلم لا يقول ان الجن لا يحكم يقول الا ضلال والاغواء وانما هو

خلق الله تعالى عدا ليبتلى بها عباده فمنهم من يطيع ومنهم من يعصى بل بيان الاحكام ستر محمدى للاشباه

رسالة النجوم الى منجم واليوسف

روى الحاكم بن ظهير عن اسمعيل السري عن عبيد بن سابط عن جابر قال جاء رجل من اليهود يقال له سبان الى النبي ﷺ فقال يا محمد اخبرني عن النجوم التي اراها يوسف ساجدة له ما اسمائها فسكت النبي ﷺ فلم يجبه بشيء حتى نزل جبرائيل فاخبره باسمائها فارسل الى اليهود فدعاه فقال انا اخبرك باسمائها تسلم قال نعم اخبرني فقال جرياه والطارق والذيال وذو الكتفين وذو الفرغ وذو ناب وعمود الرمح وقابس المروح والمصبح والفليق رأها فانها افق السماء فقال اليهود هذه والله لأسمائها بعينها كان يأتي الفاء ابو يوسف في الجب وذو ياه الكواكب سبح سنين عرابين

من مقالة المولى المرحوم عبد الحكيم الشرواني قدس سره

شاع بين الخواص والعوام بالفتح والضم العموم الاصطبل السطاء بالعامرة بناء الثابت الناس يعدون ثاني مجرورا ولكن قبل الاغلاط الواضحة والخطايا الفاضحة وليس الامر كذلك كما لا يذهب على الاذكياء والكياس فان صيغة عامي صيغ النسب كما بين وتارة يعطف ذي عليها وقد تتوارد موصوفاتها الصيغة المذكورة بينهما المذكر والمؤنث والتاء الداخلة عليها ليست الا للمبالغة على ما نص عليه كثير من النحاة منهم الحق التفتازاني في شرحه على المطول في تعريف قوله تعالى وغيضة راجعة والتاء الداخلة على صيغة العامي عند من يعتبرها صيغة لا اصطبل اسطاء ليست الا للمبالغة ايضا كما هو منتهى المرام ليس فيها شيء اصلا وان غفل عن هذه الدقيقة الانيقة عامة العلماء وما احسن ما قال المفاخر حكم ترك الاول للاخر قال فيكون كعبد راجي عفو ربه تعالى عبد الحليم بن محمد امين بن عبد الشهير بالمنشي داده

المحنة قبل على الارادة فمحنة الله لنا ارادته لكرامتنا ومشيئته بثنائنا الشديد ومحبتنا الله تعالى ارادتنا لطاعته وامتثال اوامره ونواهيه

قاضيا بالعسكر المنصور

شرح المواقف

عند المعتزلة ان الرضاء هو الارادة فحينئذ الامر بالشيء لا يكون مريدا له فيما تعتبر ان الرضاء هو ترك الاعتراض فالكفر مع كونه مرادا للشيء ليس برضا عنده لانه يعترض عليه

شرح المواقف

والاجماع لانهم قد اتفقوا على ان الاسم قد يطلق على المسمى تارة وعلى التسمية اخرى فقال الرجل انا اقول اسم الله قديم اي المسمى قديم

اوتقول الظاهر في المبتدأ اي حالة او تقدير هذا المضاف والمضاف اليه متحدان ذاتا ويغايران اعتبارا والمعتبر هو المسند دون المسند اليه

التماح هو الاشارة بصورة الشيء او جسمه الى قوم بيع وستون ناباه فكما الاطباء ارجوزة الاصطبل وبين كل ناب ستون بيتا

تدخل عليها تاء الوحدة فيقال فرس اصطبلة وبغل اصطبلة وحمار اصطبلة وكذلك الاصطبلة فيه والمراد بها هنا الجماعة وشبه طويل قوائمه زرافا

لغاية طوله كما يقال للزرع سنبلة ثم كثر ذلك حتى صار علما على كل حيوان طويل العنق

مما يسئل المخطوطات

الحمد لله على الوجود الذي اظهر الموجودات من كتم العدم وصلى الله على سيدنا محمد الذي اشرقت انوار نبوته على الصفحات

اللهم حتى يكون الله من قبيل اعلام الاجناس ثم ان هذا التقسيم انما يتم على الوضع اللغوي بان يكون الاعلام الشخصية موضوعة

واعلم ان بعضهم نصب الصلوة على الدعاء والاستغفار وجر التحية على الدعاء والرحمة فيكون الاستغفار والدعاء بالرحمة

في الدعاء بالتحية والرحمة لان التحية كما تكون بمعنى الدعاء تكون بمعنى الرحمة

معطوفا على الضمير المجرور بدون اعادة الجار وهو ضعيف عند البصريين لانه بمنزلة جزء الكلمة وقد جوزه الكوفيون

وقد علم ان الاسم بالنسبة الى الله تعالى

در بيان استخام افاليم سبعه واحوالات ربع مسكون مادر كل يك بيان سياراتيه آنها بكل كيم اهل تنجيم فائده نخلاف بلوز

لوى كه سيارات در سيك بكوى دون نظر اختيار شمارند وبدون ايكى در بعضى سكى منازل بروجى كواكب سبعه كم سه لا ابو جيلى دد بوده

كوكب سبعه كم عرض بر اقليم حكم شود كم سيارات اول اقليم اول حكم اقليم اول وآخر سطحه كوكب ثابت آخر وتلى اول ابكى بعض و

بربع ساعتى در طول بنكا ابتداى عطارد بود بر اقليم سائر اعضا فزود وابتداى مشترى زيادى در آخر اقليم ساعتى عارة از دراز اول

فى سفرقه دراز وعرض قدس ولا يتخطاه ابتداى زحل بكر وحله وزيا يه جنوبى بود وابتداى هند وسند قوابعه اند بكر جزيره سرنديه اند شمه

هاسرنديه اند در بياى عرب وزيلى حجاز اند بكر حله وعدنه ودريا العفره واقليم نازيه اند بر بوا اقليم مند نيز جنيد دريا بحيط

قارشور اقليم ثانى يه مشتمل بود بر نهكر بلى اوطاوجى ساعتى در طول ابتداى سهيل طفلى نكر هند طافر اند بر قطع ابدر زيلى عرب بكر اند بر ولايت سنده

وساعتى در ساعة اغور اند بكر مكيه ومدينه اوفراندنده دريا وتوز وعمان اند سعيد ابتدا اوفر اند ابل قطع ابدر زيلى عرب بكر اند بر ولايت سنده

در يا يه محيط قارشور اقليم ثالث مربعه مشتمل بود بر اقليم هجه كوكب غايت افزونلى اوبر ودرت ساعتى در ابتداى سهيل شهرى زيلى اند ار الملك جنيد

بكر ساعتى عمان اوفر اند بر ولايت بستانه وكرمانه وفارسه وسيان اوبر واحد انه عسكر مكرم وبصريه وكوفه وجزايره وشام ودريا

بشوفه قطع ابدر اند بر زيلى اسپيه وسيار اوسطا كوسكندريه اند افريقيه اند بكر ذوان وسوس بود نه وبوبا بلد بكر بحر بطيحه

ولور سنه دريا بحيط قارشور اقليم رابع شش سعد بود بر نهكر بوكه نفرونلى اوبر ودرت جنى ساعتى در طول ابتداى سهيل طفلى نكر هند وفرجر وخطا وكطيه اند

بكر بلور اعظم طافر اند بكر بدخشانه وكابوستان بكر بلخ وخارستانه اوفر اند بر ولايت جش وامره وشلاجاة وكرجستان وباورد وطوس سابور

وقصدار وطبرستان وقم وهمدان اند بر ديلمان وجيلان وخاوند ودينور وخلوان اند بكر شامه وجلبه وانطاقيه وطرطوسه بلوس وشاذ بخ

ابدر نرنكستان شهر زنه بكر بلخ وطخارستان وجغانيان وخاوند ودينور وخلوان اند بكر شامه وجلبه وانطاقيه وطرطوسه بلوس وشاذ بخ

شركستان وخانا اند ولايت كاشغر وصاغور وطراز وخلخ نه قوز وسعد مختار وفور فهر ودريا خزر ودريا ميه وانا قبر ودريا روم

ورسابيل ودريا ديلمى بحيط قارشور اقليم سادس عطارد مشتمل بود بر نهكر بوكه نفرونلى اوبر ودرت ساعتى در ابتداى سهيل شهرى زيلى اند

بش ساعت طوز وفيقه ودر طول بنكا ابتداى قمر در نهكر فيا يلى نهكمان در اند بكر قيا وكمال تمر وخيا نا اند بكر كمان در بايسنكر ودر ساعتى

وغرغيان سفه در بكر سغلاب وجوفاى ارز وحسن وخاور وقسطلونيه بكر مقدونيه وتراقيه وبلغار وسوداق بكر ساير ناحيه

مشتمل بود بر نهكر بوكه نفرونلى اوبر ودرت ساعتى در ابتداى سهيل شهرى زيلى اند بكر انتاكيه وابر خا اند بكر حلب وقنسرين

زبرغا بتلوصوى اوبر وقنوى اصلاب ثابت وملوز وبحمز وحبوانا شهر زيلى اند بكر حلب وحبوانا شهر وحى الوبوقدر بكم متفاوت بنا كه

جنوب سلا فسنه بيجه رحى خطا وسواحل وبار بخه وكلى كه بحكم كنى عمارة بعد خابت اسى الاصل جلد زيلو الملك وحى غايت متوسط اوبر ودرت ساعتى

بحر بوبات بيقدر الطول ساعت ابتداى سهيل بر اوبكر بر اند بكر بوقدر سهيل بود بر نهكر بوكه نفرونلى اوبر ودرت ساعتى در ابتداى سهيل طوسى اوبر ودرت ساعتى

بكر حكما نله اوز بكر وتاتار ودر اند بكر ختا نلى بطغاز بور بوغاز وروسيه صقالبيه بلغار وسرحد بحيره خاند ودر بشود ودر اند بكر

دريا بحيط وابخه خالى جزاير ساباد انلق بيقدر بخ بيد بنا بخم قدك اوائل واواخر سهيل بود بر انواع وعلم واحكم تمه تمد

وقد اورد الله تعالى من عجائب المصنوعات في الآفاق والانفس ما كان وكائن من انبه في السموات والارض ما كان عليها وهو على ما يشاء قدير

ومن العجب ما نقل الشافعي قال دخلت مدينة من بلاد اليمن فرأيت بها انسانا من وسطه الى اسفله امرأة ومن وسطه الى اعلاه

انسان مقرونان برأسين ووجهين واربع ايد وبطنان ورجلان وبقابلان وبيشربان ويبطلان ثم غبت عنهما قليلا ورجعت فصرت الى

الجسر فرأيت في احد الشقين قبل ربطة الحمل حبل وثاق فخ زيله ثم قطع ورأيت الجد الآخر في السوق ذاهبا وراجعا

ومنها ما ذكر بعض تجار قرقوبة الامر من الناصر الدولة بن حمدان رجلان متلاصقان في جسد واحد وعمرها خمس عشرين سنة والالتصاق

في الجنب والبطن كمرتان والسعد نان والكلى واحد كفان وزراعان وبدان وفخذان كالساقين واصابيل واحد فكان احدهما

يميل الى المرأة فاتت احدهما وبقي اباها واخوه حتى فاتوني فاحضر ناصر الدولة الاطباء وسألهم عن انفصال الميت عن الحي فسألوا

هل كان يموت معه فقالوا نعم فقالوا لا يمكن فصلهما ثم مرض الى ان هلك وذكر ابن بابا الدينوري ثابت انه

رأى رجلا بأسفل البيت وهو يقول سبحان من جعل الفيلا كثيرا فلما لاى شيء تفكر بهذا اللفظ قال كنت مدة فلم يولد لي ولد

ولد لي شق انسان لا يقدر على القيام فلبر حتى بلغ فزوجناه وفلنا لعل يولد لها فلما ارخلنا على المرأة قام على الصبي

فاذا هو مخنثا فوجدناه مبتلا تحت منه فلم نزل حامدين الله ان اخذها المظلف فوضعت جرابا فتق واذا فيه اربعون

ذكرا فعانسوا وكبروا والى الان ركبوا الافيل تعليق تعليق

وفي الزنجيين اولى بمرضه بولد لها سبعة بطنان واربع ايد وارجلان وقبل ودبر

فيراهي انسانا نجيا اعلاه اثنان واسفله واحد وتوفيت امه وقيل انه يرث

ميراث اثنين ابنين وقيل انه يرث ميراث ابن واحد فلم يدر كيف الحكم فارسل الاعلى رأسه

فجاء فنظر اليه فقال افار قد يصاح بفان انتبه الرأسان فهو واحد وان انتبه

احدهما دون الآخر فهو اثنان فقال لمرضه لا يفان الله تعالى بهلك يا ابا الحسن

قوله وهو جيد وقوله الوكيل عطف اما على جيد وهو جيد والمخصوص محذوف اي هو وامامي على بالجر صفة ربي وهو نعم الوكيل

فالمخصوص حينئذ بالمدح للتقدم كما في قولنا زيد نعم الرجل فعلى الاول يلزم عطف الانشاء على الاخبار وعلى الثاني

يلزم عطف الانشاء على الاخبار والمراد الاخير ليصح ادخل العبارة وتقرير القياس هكذا هذه عبارة

غير صحيحة لانها مخالفة لقانون المعاني وكل عبارة شأنها كذا فهي غير صحيحة ينتج هذه العبارة غير صحيحة والصغرى

مبينة بقولنا لانها مخالفة لقانون المعاني وكل ما شأنه كذا فهو كذا لان قانون المعاني اوجب ذلك والصغرى

بانا نلزم ان الواو للعطف لا يجوز ان يكون للاعتراض بالاجماع وقولهم في آخر الكلام ولو سلم لا يجوز ان يكون

المعطوف عليه وهو جيد انشائية ايضا ولو سلم لا يجوز ان يكون ان يقدر بالمشتق اي هو الوكيل اي وهو

نعم الوكيل فيلزم ان الوكيل جيد اسمية خبرية لانشائية والجامع خبرية لانشائية ولو سلم لا يجوز ان يكون المعطوف عليه

جيد بلا تأويل جاز عطف الجملة على المفرد بلا تأويل بالفعل ولم لا يجوز ان يقدر نعم الوكيل خبرية لانشائية

ولا انشائية عارضة ولم لا يجوز ان يكون موزونا بالجر اي وهو وكيل يستحق للمدح واجيب نحو الكبرى بانا لم

نر عطف شأنية على الفعلية لا يجوز ان يكون عطفا عليها وانما السؤال حيث قدم محاليه فيجوز ذلك العطف في الحال

من الاعراب ولو سلم لا يجوز ان يكون معطوفا عليها وبالعكس فيجوز ايضا فيما ذكر من الاعراب ولو سلم

لا يجوز ان يكون مبنيا على ما جوز من النحاة عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق ولو سلم لا يجوز ان يقيد

من قيد عطف القصة على القصة بما راى لا يقتضي التعدد في القصة على ما بين في حاشية الزنجاني هذه جوابة

عشرة ستة منها متعلق بالصغرى واربعة للكبرى والبعض فيها والكل الزيادة بطريق الناظم ولذا اقتصرنا

عليه من بين وانا العبد الحي الملازم للغفور

السيد علي افندي مفتي بغداد عفت

عنه بمقتضى مرغوبة

لمولاه القدير سلم

الباري

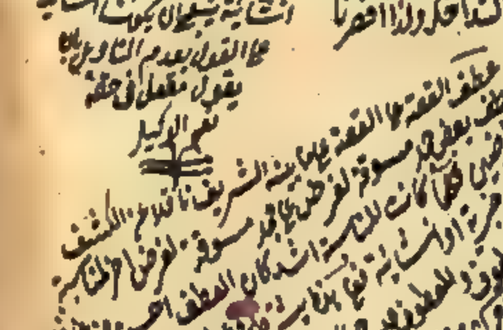

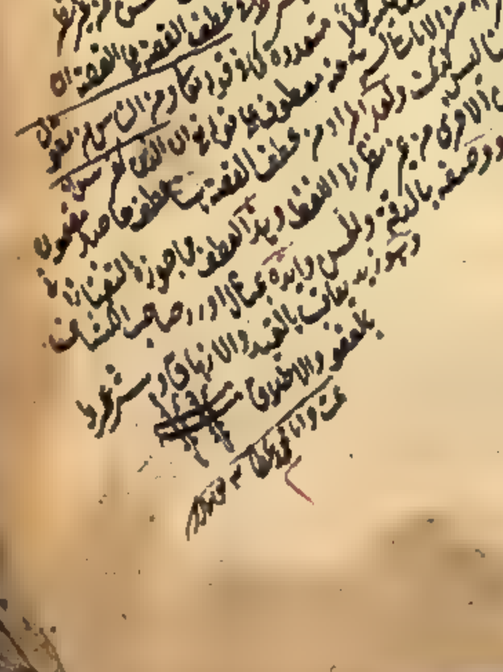

مقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش بكسر الدال وفتحها على ما افاده المحلي في شرح المنهاج قال ابن حجر جوز الفتح ولم يلتفت لما قاله صاحب الكشاف الفائق
ابن الفتح خلف احد حلل الكوت ما قاله الكشاف معارض بما نص عليه غيره من ان الفتح لغة والكسر لغة والاوفق المقدمة على ما في المشهور من مقدمة
الجيش ومقدمة العلم ومقدمة الكتاب بحتاج الا تكلف اما في الاخير فظاهر مستغنى عن التعليل بعلم المقدم واما في الثلثين فلان المقدمة
والتقديم مقدمة على جملة الكتاب لان بعضها علوم لا بد منها ولا يجاز في اطلاق مقدمة العلم على المقدمة بالفتح لاشتراكهما في التقدم
الجيش الا مقدمة الجيش الكتاب ومقدمة العلم مقدمة بينهما المناسبة ظاهرة بينما قيل لفظ المقدمة حقيقة عرفية في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم
ان لفظ المقدمة التي وضعت لمقدمة الجيش استعيرت لمقدمة الكتاب فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها وكلام شارح التذكرة محمول على احد الامرين
والبعد ان لا يلزم النقل والتجوز بان يقال انها في الاصل حذفي موصوفها واقيمت مقامه في الالفاظ او كانت من الالفاظ المنقولة
علم سائر الالفاظ الكتاب فان هذا امر النقل الوصفية الى الاسمية او اقيمت موصوفها مقامه شائعا كما قالوا في لفظ الحقيقة
مقدمة الجيش بكل منهما مقولة من الوصفية الى الاسمية فهامش فان في اصل المعنى قال الخطائي والحق ان المقدمة ان كانت تعني الوصف اي ذات مؤنث
يثبت لها صفة التقدم واعتبار من التقدم فيها المصدرية فالوصف الاسم كالقادرية والقائمية فالمقدمة حقيقة ان كان باعتبار انها مؤنث
هذه المفهوم ومجازا ان كان باعتبار جعلها علما للمقدم وان كانت بمعنى الاسم واعتبار من التقدم الترجيح الاسم كالقادرية والقائمية فالمقدمة حقيقة
الا يكون حقيقة لوضع واضع اللغات المنقدمة بهذا الطائفة والكفار انما يثبت بالتبادر فهو ضعها لهذا المعنى والا قال الشارح
انها مأخوذة من مقدمة الجيش وكل الحلال ما يتبادر غير الشرع في مصطلح المقاصد اربعا طهارة ونظم فيها وهي مقدمة الكتاب وقد امامقدمة العلم فهي
ما يتوقف عليه الشروع في مسائل العلم فالمقدمة هي مقدمة الكتاب او ادراكاتها على طرق من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها الشروع
مقدمة الكتاب لانه جعل بسائر بيان الامور الثلثة بمقدمة الكتاب او ادراكاتها وجعلها في الطول قسما مقدمة العلم او ادراكاتها الا ان يقال
عبارة انتهى قال حسن جلبي قال البعض الافاضل التمثيل على رأي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالنظر المذكور ولذلك جعلوا الامور الثلثة في شرح الرسالة
مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم وفي التوقف عليها واما على رأينا فليس مقدمة الا التصور بوجه ما او التصديق بفائدة ما ولا يخفى ان لا تأتي في
الكتابة على تدبر واصلاح ما بينا ان الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ما يجب العلم فيتأتى بكلي واجب الوجود فوجوده و
خصوص مطلق لان مقدمة العلم مقدمة الكتاب بلا عكس لان مقدمة الكتاب اعم من ان يكون موقوفا عليها او لا بخلاف مقدمة العلم كذا
حققه الجلال في بعض مؤلفاته

تحت بقية تلويحات قاسم

التصور والتصديق
الباري

عموم من وجه رأي قاسم
الشيخ في المطول بناء على
المشهور من مقدمة
الكتاب فقد صدق مقدمة
الكتاب بدون التوقف
وانعكس التوقف
في مقدمة العلم
وقد تقدم

قال الشيخ عبد القادر الجرجاني في المطول نقلا عن بعض المحققين ان مقدمة العلم ليست كما ينبغي لان ما جعل في
مقدمة العلم يسمى بمقدمة العلم سواء كان الحد والغاية والموضوع
لها فيشمل ما لا يتوقف عليه كما لا يخفى على ان ظرفية لعلاقة بين
النسبة من مقدمة العلم الحد والغاية والموضوع
الحد والغاية والموضوع حقيقة قال الا
اشياء في البداية

تأمل

العلم من حيث هو العلم الاول مفرد كالماهية في مباحث الكتاب عارا اي قيل مركبة واضافية تركيبية فقال قوم
اصلها انما فالاول ادات الشرط والثاني زائدة فلما اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت همزة الاولى هاء فصار
مها وقال الاخرون اصلها ما التي بمعنى الكف والثانية هي ادات الشرط ثم قلبت الهاء همزة نظرا الى الاتحاد
في المخرج المتقارب ثم قلبت الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع الاعلال لان الغير الجائز من اجتماع الاعلال ما كان
من جنس واحد فانقلبت قلب وبيع ثم جعل الف ما الميم على قاعدة قلب الكاف وبا العكس ثم حركت الالف بالفتح
لتحقيق ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فصارا ما بعد الادغام كزيد جاءني بالتاء لترجيح المبهم وهو الاسم على غيره
للتجرد للتاكيد وقد يسعل لتفصيل ما اجمل في الشرط فلا بد له من اجمال وتفصيل وعديل مذكور او مقدر نحو جاءني اقوام
ما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بكر فاعرضت عنه ومحمود تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء فان ما يقابل اما عديل مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات وقد يكون لتفصيل المتقدر في الذهن في قد يسبقهم ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان الله لا يستحيي
ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا ويرضى على الاسم واتما حسب تضمنه معنى الابتداء وبلزم الالقاء بعدها في جوابها
الشرط اقام مقام للزوم وايفاد لاثره في الجملة واما ما وقع في قوله تعالى واتما ان كان من اصحاب اليمين الآية فاول
الشارح اتما القتال لاتتال فلضرورة الشرط واتما قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم بتقدير فيقال لهم اكفرتم واتما في
من ان اتما لفظان ان كل شرط وما زائدة للتاكيد عوض عن الفعل فاوضم نون في الميم بعد قلبها بما تقرب بمخرج فصار اتما بالكسر حتى تخرج
من الالتقاء الساكنين وان كنت منطلقا انطلقت ثم ضعفت لام الجارة

الم الف اسم جبريل ميم محمد عليه السلام تفسير لفظه

الم انا الله اعلم بمعناه بجبريل تفسير لفظه

المص انا الله اعلم وافصل تفسير لفظه

الر تلك ايات الكتاب الحكيم انا الله ارى تفسير لفظه

المص انا الله اعلم وارى تفسير لفظه

كهيعص كاف من الكافي ها من الهادي
ويا من الله تعالى على الخلق بالرزق ويعين من يشاء
وصاد من صادق تفسير لفظه
طه يا رجل بلغة عكل تفسير لفظه

طس الطاء شجرة طوبى وقيل اسم من اسماء الله تعالى وقيل اسم السورة
وقال بعضهم لفظ اسماء الله تعالى وقيل اسم من اسماء القرآن
وقيل اسماء ثلاثة على الطاء انا بطوبى والسين انا السيد والميم انا الله
السيد المتين والميم محمد عليه السلام تفسير لفظه

الم الف آلاء لام لطفه ميم ملكه تفسير لفظه

حم بالنبطية بلغة اليمن وقيل محمد عليه السلام وقيل حاميم اسم من اسماء الله تعالى
انا الله ان الرحمن نية حصلت جامعة للطف الله تعالى كما قال بعض العلماء بالعبرانية
الايمان حصلت جامعة للخير كان كما قال بعض العلماء بالعبرانية
والصدق يدعو الى الجنان وبالاسم نية الله الرحمن كذلك
رسول الله ان نافي الخفيف وقيل سيد تفسير لفظه

حم اقسم الله بالصفاء تفسير لفظه

حم قضى ما هو كائن وقيل حم قسم اقسم به تنزيل الكتاب
انه لا اعذب كمكة ما ليدا معه تفسير لفظه

حم حاء حلم ميم ملك والكتاب البيان تفسير لفظه

ق اقسم الله بقاف وجبل محيط بالدنيا من زمرد
واخضر لون السماء منه واقسم بالقرآن
فقال تفسير لفظه

ن والقلم اقسم الله بالحوت الذي تحت الارضين
السبع واسم ذلك الحوت ليوثا وقيل ناقد والذي خلق
الحوت واسم الثور ليهوث ويقال بهوث وبالقلم
الذي خلق السموات السبع هو الذي خط اقدار الخلق وقيل
النون اسم ملك تفسير لفظه

لم سبق القول فيه ووقوع الاستفهام بعده دليل استقلاله بنفسه او بما يضم معه قاله في السلك

قوله دليل استقلاله بنفسه بان يكون معرفا مسرودة على وجه التعداد لاحل لها من الاعراب لكونها
جارية مجرى الاصوات المنبهة فان الحكيم اذا خاطب من يعرف محل الغفلة او من هو مشغول البال
بهموم من الملهيات فانه يقدم على الكلام المقصود شيئا غيره ليلتفت اليه المخاطب بسببه ويقبل بقلبه عليه
وذلك الشيء المقدم هو الحق فيكون كلاما له معنى مفهوم كقول القائل اسمع مني واجعل بالك الي
وانظر الي وقد يكون شيئا هو غير معنى الكلام المفهوم كقولك ازيد ويازيد والازيد وقد يكون ذلك
المقدم هو الحق صوتا غير مفهوم كمن يصفق الانسان بيديه ليقبل السامع عليه ثم ان توقع الغفلة كما كانت امم والكلام
المغفل عنه اكثر والهنا ياء القريب بالهمزة فيقال ازيد والبعيد
بيا فيقال يا زيد والغافل بالايا فيقال الا بازيد ثم ان النبي عليه السلام وان كان يقضي
الجنان لكنه انما يشغله شان عن شان فكان بحسن من الحكيم تلك الحروف اذا لم يكن
بحيث يفهم معنا بان يكون اتم في افادة المقصود الذي هو التنبيه من تقديم الحروف التي لها
معنى لان تقديم الحروف اذا كان لاقبال السامع نحو المتكلم لسماع ما بعد ذلك المتقدم
كلاما مفهوم اللفظ فربما يظن السامع ان صدر الكلام هو كل الحق والكلام بعد ذلك فيغفل
الالتفات عنه واما اذا سمع منه صوتا لا معنى فانه يقبل عليه ويقطع نظره عنه حتى
يسمع غيره لجزمه بان ما سمعه ليس هو الحق فتقرر ان تقديم الحروف التي لا معنى لها
الموضع الذي ذكرت فيه على الكلام الحق فيه حكمة بالغة ثم اعلم ان حروف التهجي
التي ذكرت في اوائل السور ذكر بعدها الكتاب او التنزيل او القرآن كقوله الم
ذلك الكتاب الم الله لا اله الا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب المص كتاب انزل
اليك يس والقرآن الحكيم ص والقرآن ذي الذكر ق والقرآن المجيد الم تنزيل
الكتاب حم تنزيل الكتاب ولم يذكر بعدها شيء من ذلك في ثلث سور كهيعص
الم احسب الناس الم غلبت الروم والحكمة في افتتاح السور التي ذكر فيها بعد حروف
التهجي القرآن او التنزيل او الكتاب بتلك الحروف المنبهة على ان القرآن العظيم
عظيم الشان وكذا الانزال والكتابة وانزال الوحي له ثقل عظيم لا يطيق قوة الحيوانية
ثقله قال الله تعالى انا سنلقي عليك قولا ثقيلا فكل سورة ذكر فيها القرآن
او الكتاب او التنزيل قدم عليه منبها يوجب ثبات المخاطب لاستماعه ثم اعلم
ان التنبيه قد يحصل في القرآن بغير الحروف التي لا يفهم معناها كما في قوله تعالى يا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى يا ايها النبي اتق الله ويا ايها النبي لم تحرم لانها اشياء هائلة عظيمة فان
تقدي الله حق تقاته امر عظيم فقدم عليه النداء الذي يكون للمبعد الغافل عنها واما هذه السورة فافتتحت بالحروف وليس فيها
الا بتداء بالكتاب والقرآن لان القرآن لفظ يدل بما فيه من التكليف والملك وهذه السورة فيها ذكر جميع التكاليف لكونها بقوله
فعبد فيها المعنى الذي احب الناس ان يتركوا ان يقولوا آمنا يعني لا يتركون بمجرد ذلك بل يؤمرون بانواع التكاليف فوجد فيها
السورة التي فيها ذكر القرآن المشتمل على الاوامر والنواهي سميت هذه في آلم العنكبوت

دمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الشام وقد يكسر الميم ايضا قال البكري سميت بدمشق بن كنعان بن حوبر بن عبيد بن اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام فانه هو الذي بناها وسماها باسم ولد ابراهيم الخليل عليه السلام وكان جبارا وهو الذي خرج من دمشق فسماها بها قبل غير ذلك حسن جليل طاب الثرى

وهو اول هذه الاصقع مملكة سرور فيها جيرون فيها سور كثيرة كالسرو وغيرها والجابية منسوب الى جربان بلدة فيها بقال لها ارك كانت في الاول قاعدة السلطنة

والله قواشهد الان عوازم وفي خراسان بلد كبير جربان بناه يزيد بن مهلب الا صفرة فاضافة الجوازم لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه حسن جليل اول الطول

والى الله المشتكى وهو اذا ساء الفرع الى اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته مطول في اوله

خليفة ملك الآفاق مستولية والحج كان مذ اية مسكا يحوم حول ذراه العالمون كما ترى الجميع بيت الله معترفا بحسن ديني منه الزمان

وكم بكاني بطلي من سخطه خلكا اطار صاعقة من فصله فنا السماك لواء الشرف وقد سما وصاد في الشد مزيا هل منفوق فكان فلكا

التي سهما فاذ بي صار قرير العين منشما والملك اقبل الاقبال عمكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا ورشما فغوا منكا

واعلم ان الفارج جوز في بعض مصنفاته كون الاستواء في مثل هذا المنع لكن على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي للشيء من حيث هو وردان الشريف بان الاستواء

لغوي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والتقسيم تفصيل الاقسام لاعتبار احكام لها في القسم اذ لا يفعل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وهو ممنوع

لانا لا نفعل الاستواء دليل نفس القسمة فانها مما يقبل التصور والتعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل اخفى الاقسام الاقسام وهو مما يقبل التصديق

بالبديهي والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وهو يرجع الى القسم لابناء الا بعد حصول الاقسام كذلك عكسه فيصح حسن جليل طاب الثرى للطور رتب المختم على مقدمة واللفة

ثم اللام للابتداء فحرى مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده ثم حرى كحرى وهو بفتح العين وهما البقاء ولا يستعمل

الا في النفي ثم قوله لحرى يكفي ان يجعل على حذف للفاء اي لواهب حرى كذا المثال تما قضيه لغير الله ما كفوا والشمس

والقمر دائبان يجريان لمصالح العباد ودرب الشمس ويكفي ان يكون المراد بقولهم لحرى وامثاله ذكر صورة القسم وتاكيد مضمون الكلام وعجز

فقد لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد القسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس اليمين الغموس كذلك لان الحلف بغير الله برء التعظيم

حتى جاز ان الحلف بغير الله تعالى وصفاته مكروه كما مر به النووي في شرح المسلم لان الفاظ كلام مشايخنا اذا تعارفوا كان اعتقاد انه

حلف حتى البرية وحرام كان بدونه كما مر به بعض الفضلاء وقد قال ابن الله تعالى عن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فاكذب احب الي من ان احلف بغيره فاصدق

او يحمل ما في ابن عباس لان احلف بالله تعالى فاكذب على ما ورد ذكر صورة القسم في الوجه المذكور لا باس به ولهذا

شاع بين العلماء كيف وقد قال الله تعالى فاقسم بربك لتسالن وربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا فقد جرى عادة اهل الله تعالى على اقسام

الحمد لله هو الثناء على الجميل الاختياري على نعمة او غيرها والمدح هو الثناء على الجميل مطلقا نقول حمدته على كرمه

ولا نقول حمدته حسنه بل مدحته وقيل هما بمعنى واحد والشكر مقابلة النعمة قولا وعملا واعتقادا قال فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا تكفرون

فالشكر يدي ولساني والضمير المخجل فانواعه منها ما هو بالقلب وهو اخفى من ان يطلع عليه الا الله الحمد اعم من الشكر من وجه واخص من وجه

لخفاء الاعتقاد وما في آداب الجوارح من الاخفاء جعل الشكر والحمد اسم الشكر ما يشكر الله به والحمد ما يحمد الله به فيقع الحمد

والكفران نقيض الشكر ورفعه بالابتداء وخبره لله والاصل النصب فعدل عنه الى الرفع ليدل على ثبوت الحمد وثباته لله دون تجدده وحدوثه

وهو المصادر التي تنصب بافعال مضمرة لانها تستعمل معها والتعريف فيه للجنس ومعناه الاشارة الى ما هو في الاشارة كل احد ان الله ما هو الكامل في الحمد

فالحقيقة كلها له اما من غير الاحمد مباشرة بسط او بغير وسط كما قال حمدا وما بكم من نعمة فمن الله وقد يشار بها الى قادر مريد عالم ان الله يستحق الذي كان

الوهاب ذهب استحقي وضعه وصبه نسبه وعذبه ترك واليه توجهه وازهبه ازاله وجعل ذاهبا قاطي

قال بعضهم لم ار فيما حضرني من كتب اللغة تقدير ذهب بيعك الا في المعبرات عبارة لا يذهب عنيك

قال الزمخشري يقال ذهب عليك كذا اذا فاتك بسببا لغفلة عنه

والصابرين وفي نصبها اربعة اوجه قال ابو عبيدة نصبها على التعاوب الكلام وهي شان العرب ان تغير الاعراب اذا طال الكلام

والنسق ومثله في سورة النساء والمقيمين الصلاة وفي سورة المائدة والصابئون والنصارى وقيل سماه اعني الصابرين وقيل نصب

على قولك اذكر او امدح وقيل على القطع وقيل على النداء والمقيمين الصلاة والذم كقولهم مطعونا بالرماح والمذموم فلا يتجوزوا قال الكلام ويصيبونه فالمدح كقوله والمقيمين الصلاة والذم كقولهم مطعونا بالرماح وقيل على المدح

قال ابو عبيدة وهي شان العرب اذا طال الكلام ان يغير الاعراب والنسق كما قرأ في سورة النساء والمقيمين الصلوة وفي المائدة والصابئون

وقال الفراء رفع والموفون ونصب الصابرين لطول الكلام بالمدح والعرب تعترض بالمدح والذم اذا طال الكلام في الشيء الواحد ولا يجعل الصفات كلها جارية على

الموصوف ما جرت لانه قد يكون المقام مقام الاطناب فيوصف الواحد بالصفات الكثيرة فاذا توالت نزعوا الى الاسماء كان ذلك ابلغ في المدح او الذم وقد اختلف في الاعراب بعد

كما انواع من الكلام هو فنون من البيان وعند الفاء والاعراب يكون وجها واحدا وجملة واحدة

قال ابن مالك في التسهيل اذا اختلف ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير جاريا للابعد كذا قالم الحشي

فقال عندي وينار الشهود اي اصله وناري التضعيف فابدلوا العلة تخفيفا ولغاير والجمع الصلة فيقال ناني والدينار هو الذهب المضروب وزنه عشرون قيراطا

شعيرة ونصف شعيرة وانما سمي بهذا الاسم لانه ذهب الابقاء والنفقة لازالة الكثرة من مالكها والمشهور ان دينار معرب من دينار بالفارسية

فان ابن الزبير على ما في مسلم قطع يد سارق ربع دينار وقطع الزبير كما تقدم يد سارق ترس وقد ورد في حديث خلافة الفاروق وكان قبله بثلاثة ايام

قال الزمخشري في الكشاف والقاضي البيضاوي في انوار التنزيل والرازي في التفسير الكبير كلهم من الائمة الشافعية وسبقه الاحدية على الطريقة

فالسدوس بضم المهملة الاولى وتشديد الثانية نسبة الى السدوس هو الباب لانه يسد بخشبة موسومة المجامعة به بالكوفة كما في المواهب واللدنية وسبقه الاحدية

والغلام هو الابن الصغير وجمعه في القلة غلمة وفي الكثرة غلمان ويطلق الغلام على الرجل مجازا باعتبار ما كان عليه كما يقال للصغير شيخ مجازا باعتبار طول لبثه بالكبر

حاصله ان ذكر اي الكون لوجوده تعالى صفة موجودة ازلية اكثر من ان يحصى تماما الدليل عليه وكل ما الدليل عليه يجب ثبوته وانتفاؤه فالكون المذكور كما يجب ثبوته انتفاؤه.

واما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه لو لم يجب ثبوته لجاز ان يحضر هنا جبال شاهقة لانزاعها وانه سفسطة ظاهرة

قالوا الاشارة الى منع كل من المقدمتين اما الصغرى فلانا نراد نحن وانتم بعدمه وتستدلون عليه فرمان اردتم بعدمه عدمه فمسلم ولكن لا يفيد كم ان يجوز ان

يكون الدليل معدوما عندكم ويكون موجودا في نفس الامر وعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة واما الكبرى فلما تقرر عندهم ان الدليل ملزوم للمدلول وانتفاء اللازم

وشرها ما يقال ما الدليل عليه يجب ثبوته والا لجاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لانزاعها وانه سفسطة

الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم على ان الدليل قد يتخلف عنه الحكم مع عدمه عندكم لا بعيد وعدم حضور الجبال الشاهقة معلوم بالبداهة لا بانه لا دليل عليه

اعلم انه لا كلام في جواز اطلاق اسماء الاعلام الموضوعة للغات التي انشاء في الاسماء والمأخوذة من الصفات والافعال فذهب المعتزلة الى الكراهة
انما اذا دل العقل على اتصافه تعالى بصفة وجودية او سلبية جاز ان يطلق عليه تعالى اسم يدل على اتصافه تعالى بها سواء ورد بذلك الشرع او لا وكذا
لحاق الافعال وقال القاضي ابو بكر منا كل لفظ دل على معنى ثابت لله جاز اطلاقه عليه تعالى توقيفي اذا لم يكن موهما الا لائق بذاته تعالى وقد يقال
لا يدع نفي ذلك الايهام من الاشعار بالتعظيم حتى يجب الاطلاق توقيفي وذهب الشيخ ومتابعوه الى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذلك
للاحتياط احترازا عما توهم باطلا العظم الخطر وذلك فلا يجوز الاكتفاء عند عدم ايهام الباطل ابلغ اذ لا بد من الاتيان والاذن اكثر

كتاب شرح المواقف

بعد فرغ زمان ثم ان السنة ان الرجل اذا خطب يقول الشارع الله تعالى والصلوة على رسوله السلام سلكتم لفظ الجمال
اما واو اي فاله واو عليه السلام

شرح مشارق

الاولبان اعلم الهمزة وبالباء المثناة من تحت مثنية اول وان قلت الاولبان بفتح الهمزة وتشديد الواو وبالنون المثناة من
عين الرابع جمع الجوامع

فوق فمثنية اوله وهي لغة قليلة

ثم الجعل بدعوة خاصة ثم قيل انه استراحة اهل النار نار خانية في باب ما يكره في الصلوة من غير

ومع اراد ان بيت المثنى البراغيث فلما خذ ما قرئ عليه هذه الاية سبع مرات ان كنتم امنتم بالله تكفوا
بقرئكم عنا ايها البراغيث وبزشة حول مرقده ورايت تحفظ بعض العارفين انه تعالى الله عز وجل على الكلب اذا قرأ
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لم يؤذ وما اخذ الله على الصقر انه قرأ سلام على نوح في العالمين لم يؤذ وما اخذ

درة التنظيم

الله تعالى على البراغيث اذا قرأ وما لنا الا نتوكل على الله الاية نفعت نفعا كبيرا

معوذتين

ومن قرأهما عند نومه أمن من الانس الجن والوسوسة ومن قرأهما عند الدخول حاسبا ان أمن من شره بقدرة الله تعالى

درة التنظيم

حفظ اللسان فيه الانسان راحة الانسان في اللسان

الثور بفتح الثاء المثلثة في اللغة من الوزر وهو الجبل الذي يعتصم به ينجي من الهلكة فالمراد به يعتمد الملك على رايته في الامور
وبلتجئ اليه حاشية رضا على شرح العقايد
للعضد از ا

ان الحكماء يكفرون في اربعة مسائل احدها قولهم العالم قديم والثاني انكار المعاد الجسماني والثالث قولهم لا يصدر عن
الواحد الا واحد ويثبتون العقول والرابع قولهم الله تعالى يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات والمختار الدوني اول المسلمين وذكر
الرابعة بان مرادهم بقولهم انه لا يعلم الجزئيات لا يعلم على وجه الجزئي بل يعلم على وجه الكلي وعلى التاويل لا يكون كافرا تتمة
اعلم ان الباحثين عن المبدا والمعاد اما بالنظر الى الكتب او بالرياضة والاول اما تابع لملة من ملل الانبياء او لا والثاني
المشاؤون والاول المتكلمون والثاني اما موافق لشرع الشريعة او لا والاول لا يسمون والثاني الملحدون
قيل الشاؤون طائفة من الحكماء كانوا يشون في ركاب ارسطو للتعليم او التعلم ايا كان استدلالين في تحصيل علومهم
حال الكون على الاول اشارة الى ان طريقة الوصول الى مطالبهم هو حركة ذهنية عطف على قوله تعالى
سلامة قبول لان النصفة موجبة لانشراح انوار المعرفة فيها قولهم الصفائية عطف

سعيد المحققين وسند المدققين توفي
سنة ٨١٦ هجرية بعد وفاة سعد الدين بسنة
مدة عمره ٧٩ سنة وولادته سنة ٧٤٠
كشف الظنون
للعلامة چلبي

الاستعانة طلب المعونة وهي إما ضرورية أو غير ضرورية والضرورية ما لا يتأتى الفعل ويتعسر بدونه كاقتدار الفاعل وتصوره وتصور آلته ومادة يفعل بها
الفاعل الفعل ويتحقق عليه وهذه القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف وإلا لما وجد طالب المعونة إذا وجد الممكنات كلها أو انتفاء الفاعل وتصوره وتصور آلته ومادة يفعل بها
وهو للاستعانة إذا طلب المعونة معناها اللغوي وهو الإعانة والعون والظهير سيأتي قريبا وإن لم يطلب فالفعل وغير الضروري تحصيل ما يتيسر به الفعل ويتسهل كالراحلة للسفر للقادر على المشي أو يتم
وهو للاستعانة إذا طلب المعونة بمعناها اللغوي

الاسم المعرب اما المشتق من فعل لموصوف بزيادة على معانيه اسم الزمان
والمكان مشتقان من يفعل لزمان وقع فيه الفعل اسم الآلة وهو ما يعالج به الفاعل
لتفعل الوصول الاشارة اليه اسم الاشارة ما وضع لتشار اليه ولم يلزم التعريف لغيره او بما هو كذلك
او بما هو كذلك لا تعرف الاسم الاشارة الاصطلاحي بالتشار اليه اللفوي للمعلوم الاسم للمبهم
وهو الاسم الملحق بآخره شفقا مكسورا ما قبلها علامة للبعد او الحرف التي علامة للمخاطبة
نحو هيهات ذهبا هي الاسوارية هم اصحاب الاسوار الذي رفعوا الظلامة فيما ذهبه اليه اذا وجدوا عليهم
انه الله لا يقدر على ما لم يعلم عدمه وعلم عدمه وكل شيء فانه يقدر عليه الاسكافية اصحاب ابي جعفر الاسكافي
قالوا الله لا يعلم على علم العقلاء بخلاف علم الصبيان والمجانين فانه يقدر عليه الاسكافية بمثل
الاشعرية قالوا الله تعالى قادر على الله الاسماعيلية وهم الذين اثبتوا الامامة لاسماعيل بن جعفر الصادق
ومن مذهبهم ان الله موجود لا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز وكذلك جميع صفاته ونفي
لان اثبات الحقيقة تقتضي المشاركة بينه وبين الموجودات وهو تشبيه والنفي المطلق يقتضي الشارك والنفي
للعدم وهو تعطيل بل هو واجب عنده الصفات وليست للذات فصل التي للاستفهام تنبيهة
الاصل في الاستفهام بالهمزة وهي تدخل على الكلام والتلفظ به تنبيها على انه قبلها او على حذف الحرف المعطوف عليها فلا يشوبه
الاصل في الاستفهام بهل وهي تدخل على الكلام دون التلفظ به تنبيها على انه بعدها
الاصل في الاستفهام بما ومن وكم وكيف وأين ومتى وأيان وأنى وأي تدخل على الكلام والتلفظ به

الاجل وهو الذي يتم به الكلام ويجوز معه استعماله في غير ما وضع له لعلاقة بينهما

الاضافة وهو كون المعنى مضافا او بالجر وهو كون المعنى مضافا اليه وهو الذي يجر ما قبله

الاضمار هو الذي جيء به لغرض من الاغراض الآتية

الاعلام هو الذي جيء به لغرض الاعلام

الاشارة هو الذي جيء به لغرض الاشارة

الموصول هو الذي جيء به لغرض الوصول

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

الكلم هو اللفظ المفرد

الكلمة هي اللفظ المفرد ايضا

الاسم هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان

الفعل هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترنة بزمان

الحرف هو الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها

الاسناد هو ضم كلمة الى اخرى بحيث تفيد

المسند هو الكلمة المضمومة

المسند اليه هو الكلمة المضموم اليها

الاسناد الخبري هو ان يكون المسند اليه اسما والمسند فعلا او ما في معناه

الاسناد الفعلي هو ان يكون المسند فعلا

الاسناد الانشائي هو ان يكون المسند انشائيا

الاسناد الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما وضع له

الاسناد المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما وضع له

الاسناد العقلي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند

الاسناد اللغوي هو ان يكون المسند اليه ما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند

الاسناد المجازي العقلي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند

الاسناد الحقيقي اللغوي هو ان يكون المسند اليه ما وضع له

الاسناد المجازي اللغوي هو ان يكون المسند اليه غير ما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي اللغوي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد المجازي العقلي اللغوي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي هو ان يكون المسند اليه غير ما يتلبس بالمسند وما وضع له

الاسناد الحقيقي العقلي المجازي اللغوي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي المجازي الحقيقي هو ان يكون المسند اليه ما يتلبس بالمسند وغير ما وضع له

الاسناد المجازي العقلي الحقيقي اللغوي المجازي الحقيق

البدعة وهو احداث الشئ الفقيه قال الله البدعة هو الذي لا يكون في زمانه النبي صلى الله عليه وسلم ولا اجماع الامة عليه من

البدعة وهي الفعلة المخالفة البدائع جمع بديعة رجل سافر من موضع سرك جسد على صورته

حيا بعينه ظاهرا باعالا صلاح الله اعطاه فقد ذلك هو البدل الاغير وهو ثابت بالاجماع

والصور على صورته قال ابو الحسن عليه السلام البدعي هو الذي لا يتوقف على النظر

لان الشئ من حيث عرف به او غير الاعلم بحيث فيه وقد يراد به ما لا يحتاج بعد نوجه العقل

الى اصل الكل من الفرد والبرودة والحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات

والبرهان فصل المراء البرجاء هو قبال المخلف من البقيات سواء كانت ابتداء وهو الفور

او بواسطة وهي النظريات والحد الاول اعلم ان يكون نسبة الكل الاصغر فان كان

ذلك علة الوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي كقولنا المعفن الاخلاط وكل معفن

الاخلاط محموم فينتج ان كل محموم فهو معفن الاخلاط كما انه علة لثبوت المحمومية في الذهن كذلك علة لثبوت المعفنية

يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان انى كقولنا هذا محموم وكل محموم معفن الاخلاط

فهذا معفن الاخلاط فالحمى وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة لتعفنه

في الخارج بل الامر بالعكس البرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات البرزخ العالم المشهور

بالعالم المعاني المجردة والاجسام الظاهرة والصفاتية تجمع بعضها اذا وصل البعض بالبعض

المفصل ساعة الاستهلال وهو كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود موقعا في ديباجة الكلام

البرهلونية وهم الذين قالوا الكلام لله اذا قرأ عرض واذا كتب فهو جسم فصل البسيط البسيط نقيض

بسيط حقيقي وهو الاجزاء الذي اصلا كالبارد والحرارة وهذا لا يكون مركبا والا لتقدم الجزء عليه

واضافي وهو ما يكون اجزاؤه اقل بالنسبة الا الاخر والبسيط ايضا نوعي وجنسي

فالنوعي كالعقل والنفوس المجردة والجنسي كالعناصر فصل الشين البشاشة كل خير وحد وتحقق

بشر الوجه ويستعمل في الخير والشر وفي الخير اغلب البشرية هي بشر بني المعتبر كما من افاضل المعتبرين وهو

الذي احدثه القول بالتوليد قالوا الاعراض والطعوم والروائح وغيرها يقع متولدة في محالها

فعل الغير اذا كان ابتداؤها من فعل فصل المعاد البعث وهو العود الحاصل بعد الموت بين الحيين

المشيئة تتعلق بهما ثم تفترقان فتعلق بالحياة فتسمى ارادة والى العينين يدركان الالوان والاشكال البصيرة قوة للقلب المنور بنور القدس يدرك بها حقائق الاشياء وبواطنها

يقتضي الحال هو الاعتبار المناسب للحال التام كالتأكيد لا الاطناب بغير ما عهدناه وبه يعبر ولفظ المفتاح وستسمع لرجل زيادة تحقيق معقول

البدع للنفس بريها امور لا شيء وخواطرها وجمع الى بسميها الملك الفاقة النفيرة والفقر الفديمة

فصل العين البداع عبارة عما امتداد قائم بالجسم او بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء فصل اللام

البلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلى كل بليغ كلاما كان او منكلما فصيح

لان الفصاحة ما خوذة في تعريف البلاغة وليس كل فصيح بليغ البلاغة في الكلام مطابقة مقتضى الحال

المراد بالحال الامر الداعي المتكلم الى ايراد ما ورد عليه في فصاحة الكلام بسيط وهو ما تالف بعد

الكلام ما لا يفيد كالاسناد الفعلي والاضافة والتوصيف والشرط والجزاء والتابع والمتبوع

الاسناد الخبري هو ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد نسبة احداهما الى الاخرى ايجابا او سلبا

فصل النون البناء سمي البناء بناء لسماع النحاة فالله تعالى اعلم وروي الله حلقة في عالم وابنه محمد بن الحنفية ثم

ابنه بن طاشم ثم ابنه بناء فصل الباء البياء عبارة عن اخلاء المكان المولى للسابح وهو بالاضافة تحت

والباء للتقرير وهو تنكيل الكلام سابقا بما يفيد احتمال المجاز والتخصيص كقولهم وسجد الملائكة كلهم اجمعون

فقرر معنى العموم من الملائكة بذكر الكل حتى صار بحيث لا يحتمل التخصيص بالباء للتقرير وهو بياء ما فيه حظ

ما هو المشروط والمشكل والمغلق كتوضيح والاقرار الاحق فتحها الصلاة والزكاة ثاء الصلاة مجمل الحق

البياء بالسنة وكذا الزكاة مجمل في حق القدر والمقدار ولحق البياء بالسنة بياء التغيير فهذا تغيير

موجب الكلام عند التعليق والاستثناء والتغيير بياء الفروق فهذا تنوع بياء يقع لغير ما وضع له الفرق

ملاقاة الحد ظهور النطق وهذا يقع مثل كون المواعيد التي بين يدي عبدا بيع ويشتري فانه يجعل ذنا

له والتجار فرون وفي الفرق عن يعامله فاه الفم يستدل به على اذنه فلان يجعل اذنا للكلام فرارا

بهم وهو مدفوع وبياء التبديل وهو النسخ وهو في علم الشرع مناقضة بين بين المشهور وبهوان يجعل

الفرق بينه وبين غيره للفرق الذي منه حركة ما قبلها بالحد سئل وغير المشهور وبهوان يجعل الفرق بينهما وبين

الفرق الذي منه حركة ما قبلها بالحد سئل البيع في اللغة مطلق المعاوضة وفي الشرع مبادلة مال

المقوم بالمال المتقوم تمليكا وتملكا اعلم ان كل ما يجوز ان يكون مبيعا يجوز ان يكون ثمنا وكل واحد منهما يجعل

فان كان احد العوضين نقدا والآخر متاعا فهو بيع بالعرض وان كان كل واحد منهما متاعا فهو بيع بالمقايضة

وهذا اشتراء والقاضي الموضحين تقسيم بعبارة الفن فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره

بابع والملك ثبت لكل واحد منهما من الاخر فهو بيع مجازا ثم استعمل للاعم من الجائز والفاسد بحقيقته

سمي بيعا لكونه من الاضداد او لكونه من المعاوضات او لاعيان

Marginal Persian/Urdu commentary throughout the page.

كتاب

مقترن به واخر زبالمستقل عن الاستثناء والشرط والغاية والصفة فانها وان كفت العامل لاتبي

خصوصا بقول مقترن بهم النسخ كخالق كل شئ او بعلم ضرورة انه مخصوص من تخصيص العلة هو تعلق

الحكم بالوصف الذي هو علة في بعض الصور مانع فيبقى الباقي ليس بتخصيص العلم بدليل يخصص للقياسي

بل قدم حكم القياس لعدم العلة فصل الدال الثاني اخل عبارة عن خفاء في نفس اللفظ اخر طارئ يزيله فتم

تداخل العدد بان يعد اقلهما الاكثر ان بعينه مثل ثلثة وتسعة تدقيق اتباعه لبل المسلك بدليل او توفيق

طريقه الباقي فيه البصير تعلق الفعل بالمبصر عبارة عن النظر في عواقب الامور وهو قريب من الفكر الا ان

تصرف القلب للنظر في الدليل والبصر لنظره بالنظر في العواقب العقل نزول المقربين بوجود الصفح بعد

ارتقائهم الى منتهى مجامع الطبع بان نزل الحق تعالى قدس ذاته الذي لا يطاوعه قدم استعداد اسنى فتحا

يقتضي سعة استعداداتهم وضيقها عند الله الدنيا معراج المقربين ومعاجهم الغائي بالاضافة الى ما دونه

الدوائر تنتهي الى حضرة فاقوسي وحكم الدائرة الحاوية تنتهي الى حضرة واحدة في وجه بحضرة فاقي هذا وجه دقيقة

الدنيا وقيل الدقيقة هي الطبيعة الروحانية وقد تطلق على الواسطة اللطيفة الرابطة بين الشيئين المتباينين

الواصل الحق الى العبد للعبد من الحديث فيما اذا عاند بين الاسناد وهو اذا روى عن القوم بسند صحيح

فوهما ان يسمعه وعلى خاصره ولم يلقه فوهما اذا لقيه او سمعه والاخر تدليس الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ قد لقيه

سمعه فيه او كتبه وبصفة عالم بوفق كيلا يوهن فصل الدال الثالث التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على

معناها للتوكيد كخو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور التغليب جعل شئ اغلب شيئا مغايرا

بينهما في وصف اضافي جامع او الطرفي فصل الميم الواو التربص لغة جعل الشئ في مرتبة واصطلاحا جعل

الالفاظ الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولكون بعض اجزائه الى البعض بالتقدم والتاخر تركب

مثل الزيد ليس بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر التزييل عبارة عن الجمع بين الكلمتين وحفظ الوقوف

وقيل هو حفظ الشكل والتجنيب بالتوأة التزيل زيادة حرف في غير مثل متفاعلن ثم زيدت فيه نون بعد

ابدلت نون الفاء فيها متفاعلاتن ويسمى مرتقلا الترجيع هو السجع الذي في احدى القرينتين اوالقرائن

مثل ما يغايرها في الاخرى في الوزن والتوافق على حرف الاخر المراد القرينتين مما للمتوافقان في الوزن

والتقفية نحو قوله يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فيصح في القرينة

الثانية بوافق ما يطابقها الاولى في الوزن والتقفية وان لفظة فوله لا يغايرها بشئ من الوجوه

الترجيع قد فسر اسم كخفيف الغرادف عبارة عن الاكادني للفهوم الترجي اظهار ارادة الشئ الكلي او كراهته

الترجيح في الاذان ان يخفض صوته بالشهادتين ثم يرفع بهما تركه تب متروك وفي الاصطلاح هو الدال الصالح

في ان يتعلق في اللغة فصل سين السلسل هو ترتيب امور غير متناهية التسليم هو الانقياد للامر وتركه الاعتراض

فيما لا يلائم النفس هو العلم الوجداني بالكلام ويطلق على فهم اللغة اقر التسبيح تنزيه الحق في تقابض الاكوان

والحدث التسبيط هو تبصير طلق بقوة الفاء ثلثا على سبع او يوم راحة القافية في الرابع الساكن

القصيد كقول وحرب وروثة وقفرة وقفي بك من ذكرى حبيب ومنزل وصيل حميت وصيب

قريب بخاني الوكالا التسبيع عروض زيادة حرف ساكن في سبب خفيف فاعلاتي زيد في اخره نون بعد ابدلت

نون الفاء فصارا فاعلاتن فتنقل الى فاعلاتان وسمي تسبيعا النسبي اعداد الامة الى بلوغ موطوءة بالغ مثل

التسبيب والاسم منه آلة التسبيه وغرضه والتشبيه في اصطلاح علماء البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر

من اوصاف الشيء في نعت او حال او غير ذلك بمعنى هو لغة كقوله وما مثل ما بالقيع الا مثله والعلم كمثل غيث اطبق بارضا الجدب فجاء الارض الجدبة وسقى لا ينتفع به بالقيعان فرعى

شبهها بجمعها او تشبيه الجمع كقوله وما مثل الانبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنيانا فاحسنه واجمله الا موضع

لبنة الجدث فهذا هو تشبيه المجموع بالمجموع والتشبيه في متعدد امور لتكثير امر المشبه في مقابلة البيان

التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الامر في الاولية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اتم واشد

واقوى منه في الممكن التشكيك بالتقدم والتاخر وهو بلوغ حصول معناه في البعض منتهاه على حصوله

في البعض كوجوده ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن التشكيك بالشدة والضعف وهو بلوغ

حصول معناه في البعض اشدته في البعض كالوجود ايضا فانه في الواجب اشد من الممكن لانا نتصور الوجود

في الواجب اشد من الممكن التشعيث حذف حرف متحركا ثم حذف ما قبله وتركه على ما هو عليه

مذهب الخليل فبقي فعاتي فينقل الى مفعولن او الى ما هو مذهب الاخفش فيبقى فالاتي فينقل

الى مفعولن ويسمى مشعثا تشعيب الشباب وهو اندثار الشباب على اختلاف وجوهها تهى فصل العين

التعريف تحويل الاصل الواحد الى اشتقاق مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها التصحيح هو في اللغة

الاخلاء من السقم والعيب وفي اصطلاح ازالة الكسور الواقعة بين الهمزة والواو تصور حصول صورة

التوجيه وهو ابداء الامام عند اختلاف الجيش في طريق قبل سيره

وانها معطوف على الاول لكونه بيانا له وتنبيه ضعف ان الطريق طول الابل التوجيد

في اللغة كما في القاموس الواحد الصمد وفي اصطلاح الحقيقة بحيث لا انقسام له بوجه من الوجوه

ينقسم اما بالاجزاء كالجسم او بالاجزاء كالعدد والاول ان كان بحيث لو فرض انقسامه بقي

بعض ما كان او بحيث يتغير به الاسم والحد والثاني ان كان بحيث لو فرض انقسامه بقي

بعض ما كان او بحيث يتغير به الاسم والحد والا ف

يبقى معه فتنقل الى فعل فسمي لازما فصل القاف النقرة وهي التي يعقبها في الافعال والافعال
فصل اللام اللثم وهو حذف الفاء من فعولن يبقى فعولن وينقل الى فعلن وسمي اللثم لان الثاني كان
عاقبه على ثلثة احرف اصول فصل الميم الثمامة وهو عمامة بن اثرس قالوا اليهود والنصارى
والزنادقة يعبرون في الآخرة تراباً لا بد فلون نجسة ولا الله فصل النون النشخ وفعل
بالنون بغطيه بب الجيم فصل الالف الخاطية وهو عمرو بن سعد الخاطف قالوا يمنع العدم الجوهر
والجزء الذي لا يتجزأ في فعل العبد والقرآن يسند بنفسه تارة رجلا وتارة امرأة الجارودية اصحاب ابي الجارود قالوا
بالنص على عمر فلما علموا رجوعه وضعف الحجة وكفروا الصحابة بمخالفته وتركهم الامة بعد النبي عمر
الجازية هو جازية بن عاصم وافقوا الثنوية الجاري بن الى وما يجب بنسبة جامع الكلم ما يكون لفظه
قليلا ومعناه جزيلا كقوله عم خفف غاطية بالمهملة وخفة الراء الشهوات فصل الباء الجبائي وهو
هيئة حاصلة للقوة القضيبية بها يجتمع بمباشرة ما ينبغي وما لا ينبغي الجبر وردت عند بعض طلبة المكي عالم العظمة
يريد به عالم الاسماء والصفات الالهية وعند الاكبري عالم الاوسط وهو البرزخ والخيط بالآخرة
الجنة اجابانية وهم اصحاب ابي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي من المعتزلة قالوا الله تعالى للاموات
اصوات يخلقها الله في جسم ولا يدري انه فاجرة والعبد خالق لفعله وفي تركه الكفرة لا مؤمن ولا كافر واذا
مات بلا توبة يخلد في النار ولا كرامات للاولياء الجبرية الجبرائية وفعل العبد الله تعالى والطبرية اتباع
اثنان متوسط بين العبد كسب في الفعل لا الشورية وخالقة لا بنسبة الجهمية فصل الحاء الحد الجزم
بلم النفي لا في وهو عبارة عن الاجتماع في منزل الفعل في الماضي فيفيد نفي القيام من فصل الدال الجد العجاج
وهو الذي لا يمد فيه الى الآباء ام لا بل يكتفي على الاب الاقرب فيه فالد العم الاب وام الاب وان علت الجد وهو ان يراه بالنظر معناه الجفنة والمجاري وهو ضد الهزل
الجدل وهو القياس المؤلف من المشهورات او المسلمات والغرض من الالزام الخصم والحاكم من هو قاصر في ادراك
مقدمات البرهان الجدال عباد وغيرهم ينطق بظاهر المذاهب ويقرر بها فصل الراء الرجس اجمال الحق
الالهي الوارد على العبد بضرب من القهر والملائكة النبية عليهم السلام الوحي الجاحظية الرجس يسلط على
صغواني وقال ان الله الوحي فاذا كشف الغطاء ان الكافر في بطانتي الوحي الاجمالي وهو كاذبة الصحابة
اجرى الجرد وهو ما يلتصق بالثوب وليس فعالا للزرع على اذا شهد ان الله تعالى يرى الكافر لم يشاهد

اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء من مجموع اجزائه كالانسان مركب من الاجزاء المعروفة والجوهر الناطق جزء له
بمعنى الكلي وغير جزء له بمعنى الجزئي فالنسبة بينهما تغاير نسبة الكلي الى جزئياته والكلي والكل العموم
من وجه والنسبة بين الجزء والجزء العموم من وجه
والكل هو الذي يتركب من الاجزاء كالانسان فانه مركب من الاجزاء المعروفة والجوهر الناطق جزء له
العهد الوثيقة الذي يؤخذ بالايمان فصل الغين الغمز الاشارة بالعين والحاجب والشفة والرأس ونحوها
فصل الزاء الجزئي ما يتركب الشيء من مجموع جزئياته وحده علم العروض عبارة عن اثنين
السر مطلقا الجزء الذي لا يتجزأ جوهر فرد ووضع لا ينقسم اصلا لا بالقوة ولا
الكل العدم او الفرض العقلي يتألف الاجزاء بانضمام بعضها الى بعض جزء الطعم
ما يمنع تصوره وقوعه كذب وسمي جزءا لان جزئه الذي هو بالنسبة الى الكل
والكلي جزء الجزئي فيكون منسوبا الى الجزء والمنع الجزء الجزئي وبازائه الكلي الحقيقي الجزئي الاضافي وبازائه
عرض كالاضافي تحت الاسم كالانسان بالنسبة الى الجسم يسمى جزئيا لان جزئيته بالاضافة الاشياء آخر وبازائه
الكلي الاضافي وهو اللاسم من الاجزاء الاضافية اعم من الجزئي الحقيقي فجزء الشيء ما يتركب منه ومن غيره كما ان
الجسم جزء زيد وزيد كذلك من الحيوان وغيره وهو الناطق فعلى هذا النقدير يكون زيد جزءا والحيوان جزءا فان
ينسب الجزء الى زيد يكون الحيوان كليا وان نسب زيد الى الحيوان يكون زيد جزئيا الجزء بالفتح وهو فرق
الانقسام هو فرض العقل كذب الوهمي والفرض ما يجوز ان فصل السين الميم هو جوهر قابل للابعاد
انفصاله هو الذي يحصل الجسم التعليمي وهو الذي يقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا ونهايته السطح وهو نهاية
الجسم الطبيعي وسمي جسما تعليميا اذ يبحث عنه في العلوم التعليمية الاتصال الكم المتصل الذي
يفرض فيه اجزاء يحل بعضها بعضا بحيث يكون لها حد مشترك والمفصل بينها التعليم جابر بانية فانهم كانوا يسمون بانا فنا لهم ويسمون انفسهم
بالعقود لانهم اهل دراية الجد كل روح تشم بعرف الخيال المفصل وظهر في جسم ذي حياة او
الانقسام فوري كالارواح الملكية والانسانية تنقطع فوتها الذابحة الخلع التلبسي بحكم الجبر الرفع
الوضعي هو الذي فصل العين العمل بالعامل على عمله الجعفرية اتباع جعفر بن محمد بن حرب وافقوا الاباضية
بعضها بالوهم وازادوا عليهم ان في فوق الامة من هو اكثر زهادة وعبادة والجمع والاجماع الامة على قدر الشرع
حسابية وهو خطأ لان المعتبر في العدد النفي وسارق الجبة فاسق تتبع الآباء فصل اللام الجلوة خروج الشيء
الخلة بالضم الآلهية اذ على العبد اعضاؤه محفوفة بخزانة والاعضاء مضافة للحق
بالعبد كقوله نعم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى قوله تعالى ان الذي يبايعونك انما يبايعون الله
الجلال هي الصفة ما يتعلق بالقهر والعنف فصل الميم الجمع النوقة الذوق ما يحب البلوغ والجمع
ما يحب عليه ما يليق بحال العبد كسب المعدة افعال وظائف العبودية وما يليق بأحوال البشرية

فصل الجمع وهو ضم شيء الى شيء ومعناه في العدد ضم الواحد الى الواحد وقيل ضم الاثنين فصاعدا الى الواحد وقيل ضم الاثنين الى الاثنين وقيل ضم الثلثة فصاعدا الى الواحد وقيل ضم الثلثة فصاعدا الى الاثنين وقيل ضم الاثنين فصاعدا الى الاثنين وقيل ضم الثلثة فصاعدا الى الثلثة وقيل ضم الاثنين فصاعدا الى الثلثة

والمراد بالوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه عند سواء ذلك المعنى حقيقة او غيرها فيشمل الحقيقة الشرعية واللغوية والاصطلاحية الخاصة والعرفية
كالصلوة والعبد والكلمة والدابة فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع الاربعة المذكورة وفي المجاز عدم الوضع حتى ان اشتهر في المجاز
بحيث صار اشهر من الحقيقة بالاطلاق والاتيان فهي حقيقة مهجورة بالنسبة الى المجاز الذي كان الوضع وان كانت مجازا بجهة اخرى كالصلوة في الدعاء حقيقة
للدعاء مجاز شرعا وكذا المجاز قد يكون مستعملا بان يكون موضوعا لنوع من الاوضاع الاربعة وقد يكون مهجورا بالنسبة الى نوع منها كان كان
الصلوة في الدعاء بالنسبة الى الوضع الواحد قد يكون حقيقة ومجازا من وجهين كلفظ

فاما بلفظ مجاز الكذب الدعاء وغيره ولفظ لوا صطلاحي الخاص الذي اصطلاح الشرع ووضعه
للعبادة الخاصة لا لكان ولا لان المخصوص مع ان موضوعة للدعاء فاصطلاح الذي حقيقة الى
للعبادة الخاصة مجاز لغوي وقد يقال ان بالنسبة الى من جهة اللغة
تحقيقة وكما لم تشخصه حقيقة مع قطع النظر عن ذكر ما يقابله الحقيقة العقلية مجاز الاسناد في الفعل الى
ما هو له عند المتكلم كاسناد الانبات الى الربيع بالنظر الى ان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى وكاسناد الى المتكلم
فهو على الطلاق والبناء على الظاهر فقط فعلم الله تعالى فقط فهو على اليقين فان اذا الدال فهو على اليقين الا ان في
فهو على اليقين الذي فهو حقيقة اليقين وهي الزيادة الاولى الباقية بالخالق وتسمى مقرونا بالوجود
حقائق الاشياء وثبتت الذات ونسبتها الاتصافات تسمى بعض الاشياء بعض حقيقة الحق مع الاداء
مع اليقين الاول الا ان العلم الحقد وهو طلب الانتقام وحقيقة ان الذنب اذا الزم كظلمه يلزم الشيخ في الحال
رفع الى الباطل واعتقد في فعلها تعمد الخ اي سماه الله تعالى والذي الحق الثابت حقيقة وبسبب الكثرة
والقوة البقاء قول حق اي صدقه وصحة فصل الالف الكاملة على من في فعائق الشيء على ما هو
عليه الوجود بقدر الطاقة البشرية فهي علم نظري غير النبي والملكة ارتباط القوة العقلية العلمية بالتوسط
بين الجزئية الخ اي اطراف القوة والبلاة التي هي تقريبا الكلية الالهية علم يحث فيه عن احوال الموجودات
الى اربعة المبدء المادة الى لا بعد نا وافيا زنا وقبل هي العلم بحقائق الاشياء على ما هي عليه بالعمل
بمقتضاه ولذا انقسمت الى العلمية والعملية على المنطوق بها هي العلوم الشرعية والطريقة الحكمية سلوك
هي اسرار الحقيقة التي لا تطلع عليها علماء الرسوم العوام على ما ينبغي فيهم اويتهم كما روي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب بعض كمل الامة مع اصحابه فالتفت عليه امرأة ان يعقلوا منزلها فقلوا فورا نار
فقالت يا رسول الله اترى الذي لم يكن ان القي نفسي فيها وهو ترجمهم فقال الراوي واحد من الصحابة
فلكي الرسول انه قال هكذا اوحى الله الحكم لسانه وامره الى امر ايجابا او سببا بحيث يحكم بالسببية
قال السيد البقية الحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق افعال المكلفين فصل الالف الحاكم

الصلوة عليها
ذكرنا بل هي جزء
واحدة ايضا لكن
باعتبارين كلفظ
الدابة في الفرس الانطلاق لكن لا يكان ولا لان المخصوص مع ان موضوعة للدعاء فاصطلاح الذي حقيقة الى
للعبادة الخاصة مجاز لغوي وقد يقال ان بالنسبة الى من جهة اللغة
للاخص ان فيه حقيقة
سبب الطبع موضوع
لمقابلتها من مزاد

شرح عقايد

باتا ايجابا طلاق
الصدق نقيض الكذب وقد يفرق بينهما بان
بمقابلة الكذب وقد يفرق بينهما بان
المطابقة عبارة عن الحكم من جانب الواقع
وعدم المطابقة عبارة عن الحكم من جانب الواقع
وتسمى حقيقة مطابقة الواقع اياه
الصدق نقيض الكذب وقد يفرق بينهما بان
بمقابلة الكذب وقد يفرق بينهما بان
المطابقة عبارة عن الحكم من جانب الواقع
وعدم المطابقة عبارة عن الحكم من جانب الواقع
وتسمى حقيقة مطابقة الواقع اياه
نعم فرق بين الصدق والكذب وبين البر والفجور
والكذب بمقابلة الواقع والصدق
للواقع بمقابلة نفس الامر والواقع قد يعم
مطابقة للواقع بالاعتبار الاول
بالذات بالاعتبار الثاني
فليحفظ جيدا
مطلق

من الجوهر لا يتكوم ما خط تحته هذا مقدمات منثورة او منظومة من شخص معتقد فيه او للتفرج منها بزعم الناس
بنفعهم امدهم ومنافعهم ما يفعل الخطباء والوعاظ **خصائص** تهذا بوخطة بالكسر قالوا الاصل ان يكون
واو الخطبة بتاء وهذا يستعمل في الناس فاذا قاده الذود ولوا فقيهم على ما الفهم قالوا الجمعة تعلم الدين والدنيا والدار الآخرة **خطر**
وهذا ليس من قصدهم عند ضاق الشقوط حتى الآن فاحصل اخبارها ديبر شبهة في العقيدة حتى لا يأثم الناس
ولا يأخذ بجاوه قصدي ولم يجد عذر الى قوله الجبان من وعلى ضمان العدوان ووجب الدية على اذا
رمى شخصا ظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم او غرضا فاذا آدمي وما جرى مجراه كان يرمي غرضا فقتله

فصل الالف الخفي وهو قطع المراد به ما عرض في غير الصيغة لا بمثال الاول الطيب بالراء القرشية فانها ظاهرة
فيما فرق على الغير ما المراد على سبيل الاستمرار حقيقة بالنسبة الى من اضيف اليه عرفا كالطعام والثياب ونحوهما
لان كل فعل كل منها وان كان بفعل الرقم لكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى ظاهرا وان شبه الامر
انهما واحد الان لفظ الرقم فيه تقطعا كان رقم ام لا والخفي ما اصطلح اهل الهند لطيفة ربانية
موجودة في الانوار لا يفهم فلا يحصل بغير الآيات الواردات الربانية للبشر والسلطنة بني الحضرة والروح في
قبول جملي صفات الربوبية لان فاضة الفيض الالهي على الاول **فصل الام الخلق** آية هذا البعد المفهوم عند فلان
طول والقضاء المعدوم عند المتكلمين ان الغيب الذي يمكن ان يحصل الجسم الذي يمكن ان يشغل
المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا الغراغ المعدوم هو الشيء الذي يمكن ان يحصل الجسم او الجوهر
ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه قسيم الجسم الذي يمكن ان يشغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء
عندهم هو الغراغ مع قيد انه لا يشغل شغل ما من شأنه ان يشغل فيكون الكوز الذي لا ماء فيه
كل يوم موجودا عندهم خلاء وبدونه لا يعقلون به والحكماء ذهبوا الى ان الخلاء والملاء
الامكان وما وراء الحدين بعد اعتبار (الا بعد) لا يجد ولا قابل للزيادة والنقصان لان الشيء الذي لا يقبل
قد يقبل الخلاء انما يلزم ان يجد الحادث بعد عدم الحق وذاهب عكس **الخلاف** مخالفة تجري بين اثنين
لتحقيق حق او ابطال باطل **الخلة** محبة الشيء بحيث لا احد للملك **واخلاق النبي** ﷺ علوه الى
الى الحسن بالحسن وطي الخلق **الخليفة** وهو الذي يجيء بعد ما تم والذهب ويطبخ بدفي طبخه ويترك الآن يفعل الكثير
الخلق عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الافعال بسهولة ويسر من غير حاجة الى فكرة وروية فان كانت الهيئة
بحيث تصدر عنها الافعال الجميلة عقلا وشرعا سميت الهيئة خلقا حسنا وان كان الصادر منها الافعال القبيحة سميت الهيئة
التي

والخلق ايجاد الشيء على تقدير واستواء واصله التقدير يقال خلق النعل اذا قدرها وسويها بالمقياس تاقي والذي خلقكم

انه هو للعهد ظاهرا والمراد انه شيء الذي لان من بعضه من قبل الملاء على العدم وبحالة عارضة لا يقال خلق
السماء وما ثبت ذلك في نفي وكذلك من تكلف الكلام عند الغيب بحيث لا يقدر على ان لا يقال خلق الكلام وليس الخلق
جاريا مجرى الفعل فيستحق خلق السماء ولا يستدل انما يتعقد من المال او المنافع وربما يكون خلق المحل وهو قابل
لذلك اورثا **الخلع** الازالة يكون الثاني بعد الاول **خلفيه** الجاعل خلفي اخاري على كلمة ان اطعام المسكين كفارة الذار
بلا خلاف وشرل **فصل مع الخاء** ما كان مادته على الخاء اصل خ ر ج حسي كخروج زيد **فصل الواو الخفي**
في اللغة من الخث وهو اللبن وفي الشريعة شخص الى الجهل ان الوليس شيء اسمها **اصلا فصل الواو الخوف**
توقع حلول مكروه او فوات محبوب **سلوا الحج** لغة القصد مطلقا وفي الشرع قصد الكعبة **فصل الدال الخير**
وهو الفرق بخفي ما يدرك الحس المشترك ان صور الشيء بعد غيبوبة المادة يكتب بنات هذا الحس المشترك كالي
التفت اليه فهو ان محل المشترك ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ **خيار الشرط** ان يشترط احد المتعاقدين
الخيار مدة ايام او اقل **خيار الرؤية** وهو ان يشتري عالم به بترك فيه **وخيار التعيين** وهو ان يشتري
اثوبين على ان ايهما اختار فهو بكذا **خيار العيب** وهو ان يختار رد المبيع الى بائعه لعيب فاحشة
اي عند من يقول بالفاحش او قالوا بالقدر وتسمية الفاحش بالعيب **باب الدال فصل الالف الدائم** وهو
خصائص بغلبة بعض الاضداد على بعض **الداخل** باعتبار كونه جزءا بمعنى ركنا وباعتبار كونه بحيث
يتناول التحليل سمي سطحا وباعتبار كونه قابلا للصورة المعتبرة بكمية وهيولى وباعتبار كونه اخر قابلا فوقه
منه سمي صلا وباعتبار كونه محلا للصورة المعتبرة بالفعل سمي موضوعا **الدائم المطلقة** وهو الذي كلم فيما
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه عاما دام ذات الموضوع موجودا وانما الباقي كون ذاتا
على سبيل البدل فقد كلما بدوام ثبوت المحمول له بالفعل ما دام ذاته موصوفة بمثال السلب دائما
الشيء لا يكون بحرفان كلم فيما بدوام سلب المحمول عنه ما دام ذاته موصوفة **الدابرة** في اصطلاح
علماء الهندسة شكل سطحي يحيط به خط واحد وفي داخله نقطة كالخطوط المستقيمة الخارجة اليه متساوية
وليس ذلك النقطة مركز الدابرة وذلك الخط يحيط **فصل الباء الباغية** وهي ازالة النعمة
الدليل الالزامي ما يكون تسليم الخصم سواء كان مسلما عند المستدل او لا

الدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن يعم مستقر

الدعوة بالفتح الطعام يتخذ لاجل الضيف وبالضم الاسم **الدعوة** بالفتح الطعام يتخذ لاجل الضيف وبالضم الاسم

فصل العين **الدعوى** مشتقة من الدعاء وهو الطلب الشرعي قول يطلب به اثبات حق على الغير

والاعمار والاخلاق السنية والمقامات الرفيعة يقال لها رقيقة الروح ورقيقة الارتقاء وقد
يطلق الرقائق على علوم الطريقة والسلوك وطرائق يتطرق بها العبد بسرعة كمقامات النفس
فصل في الالف الزاء وهو اللطيف المكنوز في الارض مخلوق كان او موضوع كالكنوز التي لغة جانبه
القوى فيكون غيبة الاصطلاح ما يعدم وذلك التي لزم العدم او قوام الشيء بركنه لازم القيام والا
يلزم انقلاب القادر كنا للعدم والعلم كنا للعرض والموصوف للصفة **فصل في الميم الراء** وهو ان
يشبه الطواف بمعاني العدم او قوام الشيء بركنه لازم القيام والا يلزم انقلاب القادر كنا للعدم
والعلم كنا للعرض والموصوف ويهتز في شبه الكلفي كالمبارزي العقيلي **فصل في الواو والميم**
ان يأتي باطن كلفة يجب لا يشوبه الاتم **الروح الانسي** وهو اللطيفة العالمة المدركة من الانسان
الراكبة على الروح الحيواني نازل من العالم العلوي الغيبي ادراكه كنهه وذلك الروح بدن مجردة
وقد يكون منطبقة بالبدن **الروح الحيواني** هو لطيف منبعه تجويف القلب طبعا وينتشر بوسطة الدماغ
الضوء بالبدن اجزاء البدن **الروح الاعظم** الذي هو الروح الانساني في مظهر الذات
الاكبر من حيث ربوبيتها لذلك لا يمكن ان يقوم قولها حاكم ولا برزخ وصل رائم لا يعلم كنهها الا الله
والانسان هو البقية نوعه وهو العقل الاول والحقيقة المحمدية والنفس الواحدة والحقيقة الانسانية
وهو اول موجود وخليفة اوجد على صورته وهو الخليفة الاكبر وهو الجوهر النوراني جوهر مظهر الذات
والروح الذي مظهر علمها وسمي بالجوهر الفرد نفس واحدة وباعتبار النورانية عقلا اولا وفي الله
في العالم الكبير مثل الشمس والقمر في العقل الاول والعقل الاعلى والنور والنفس الكلية والقلم المحفوظ وغير
ذلك وفي العالم الصغير الانسان مظاهر واسماء ظاهرة ومراتبه روح اصطلاحا اسم النور وغيرهم و
جعلوا الحق والروح والقلب والكلمة والروح والعقل والعبد والعقل والنفس الروح هو الجوهر
الذي ينبني عليه العقيدة ونسب اليه فيقال قصيدة وابيه وقاية **فصل الراء والسين** وهو في اللغة
مطلق الجلس وفي الشرع جلس الشيء الحق بملي افوه من كالدين ويطلق على المدهون تسمية للمفعول
باسم المصدر **فصل الباء والراء** عبارة عن تهذيب الاخلاق الفقيه فان تهذيبها تخطيها عن
مخلفات الطبع وترعاه الزيادة ترك الاخلاص في العمل بلا فظة غير التفرقة به **فصل الالف والراء**
واحد الاوتاد المعنوي وهو الذي يعتمد عليه في الحق **فصل الزاء والراء** وهو الخبر

وهو شرط يدل سائل نحو قوم من السبب الثقيل وهو فرقان شرطان نحو لولا وقوم السبب قيل
هو الذي يوجد المسبب بوجوده وفقط السبب الغير التام هو الذي يتوقف وجود المسبب عليه ولم
يوجد المسبب بوجوده وفقط السبابة وهو عبد الله بن سبا وقال لعلي انت حتى لقناه
على الله ابن وقال ابن سبا لم يمت علي ولم يقتل وانما قتل ابن ملجم شيطانا تصور بصورة علي وعلم
في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه وانه ينزل بعد هذا الى الارض ويملأها عدلا كما ملئت جورا وقالوا
عند سماع الرعد عليك السلام يا امير المؤمنين السبحة الرياء وانه ظلمة خلق الله تعالى
فيه النور ثم رش عليهم من نوره فمن اصابه من ذلك النور اهتدى ومن اخطأه ضل فصل
التاء التوبة طلب عليه بقية من الدراهم فصل الميم السجع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر
على حرف واحد والآخر السجع المطرف وهو ان يختلفا في الوزن كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد
خلقكم اطوارا والتام السجع المتوازن وهو ان يتفقا في الوزن وحرف السجع كالجن والجر والعلم
والنسر فصل الراء الرأس اسم لعالم علوي على هيئة اعرف اصول فصل الراء الرئة لطيفة مودعة في
القلب كالروح في البدن وهو محل الشك هذا كما ان الروح محل المعرفة والقلب محل الموقف الراس
وعند مشايخ القلب لا يعلمها الا هو الشرفة وهي في اللغة اذن الشيء من القرن على وجه التشبيه وفي
الشريعة في قطع الذي اذن بلغ عشرة قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة او ما قيمته بالغة عشرة فضة اذا
كان قيمة المسروق اقل من عشرة دراهم مضروبة لا يكون سرقة في حق القطع بل يجعل
سرقة شرعا في حق التعزير عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله السارق يجب
للامام تعزيره بما يليق بحاله وبما فعلت بما يردعه وامثاله فقال محمد يجب ان يكون ما اخذ
ثلثه فان كانت ثلثه الربع ما اول له ولا آخر فصل العين السطح هو الذي يتميز الانسان
طولا وعرضا فقط لا عمقا وزيادة الخط فصل الفاء السفط قياس مركب من الوجدانيات والفرض
عند غلبة الخصم كون الشيء موجودا في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن والكل قائم بالذهن
ينتج ان الجوهر عرض السرقة قطع السافة وشرعا هو الخروج على المرور مجاهرة ثلثة ايام و
ليالها فافهم فيها بسير الابل ومشي الاقدام والسفر عند اهل الحق عبارة عن سير القلب عند افناء

الفرق بين الزمن والزمان والوقت
هذا اعتقاد ويشغل
الفرق بين الزمان والآن والآن
نهاية الزمان وبداية الى
طرف الزمان الحال ليس
لانه من طرف الشيء ليس الشيء
الآن ما بعد
يشتد على الوسط وهذا
من الآباء
عاد كان
والعلة يطلق على معنى
وهو ما يحتاج اليه الشيء
آخر وكذا السبب
يطلق على ما يحتاج
اليه الشيء
آخر عند كما
يطلق على العالم
آي سبب العالم
وهو الله
يطلق على
الفاعل
عند
الفاعل على الفعل
عند
عاد كان
فصل الواو الوزن والشرط ما يوقف عليه
الوزن
الوزن
الوزن

شوری فما بین الحق وانما ینعقد برجلین فی حیاة المبلی وابو بکر وعمر اما ان وان اخطأ الامام فی البعة خطأ
مع وجود علی کونه خطأ لم یبلغ الی درجة الفسق فجوز وا امامة المفضول مع وجود الفاضل وکونوا
فی ذلک وطلحة والزبیر وعائشة **فصل** بالمیم السمع هو قوة موجودة فی العصب المفروش فی مقعر الصماخ
یدرک بها الاصوات بطریق وصول الهواء المتکیف بکیفیة الصوت الی الصماخ **السمع** خط مستقیم وقع
علیه الحس من مثل مواجه السمع فی اللغة ماب الیه السمع وفی الاصطلاح هو ما لم یتکرر منه حرفان
علی الاتم بانتا **السماحة** وهی سهولة الاخلاق **السمیر** معرفة تدرک فی العبادة والبیع **فصل** النون
السند ما یکون المنع مبنیا علیه ما یکون مقتضیا للورود والمنع امامع فی نفس الامر او فی علم الرسل والسند ضعیف
فنقول احدها ان قولکم لانسلم انه لم لا یجوز ان یکون لنا والثانیة لانسلم لزوم ذلک وانما یلزم ان لو کان
لنا دلیل لانسلم انه لم لا یکون هذا هو الدلیل اذ لنا **السنة** فی اللغة الطریقة مرضیة کانت او غیر مرضیة
وفی العرف هی الطریقة المسلوکة فی الدین من غیر افتراض ولا وجوب قال بعضهم وانا لم نعلم اجماعا فان کانت
المواظبة علی سبیل العبادة فسنة الهدی وان لا فلا تکون علی سبیل العادة فسنة
الزوائد سنة الهدی ما یکون اقامتها تکمیلا للدین وهی التی تتعلق بترکها کراهة واساءة
وسنة الزوائد التی لا تتعلق بترکها کراهة ولا اساءة کسیر النبی صلعم
فی لباسه وقعوده وما یاکل **السنة الشمس** نحو یستحول وثنتا عشرة آیة یوم **السنة الغربیة**
اربعة وثلثون وثلثمائة یوم وثلث یوم یکون السنة الشمسیة زائدة علی الغربیة باحد عشر یوما وربع یوم **فصل** الواو والسین
السوأة طلب الادنی من الاعلی **السهو** هو الغیر وهو لا یجامع ذکر الشیء **السوا** البطون
الخلق من الخلق قال الفراء الخلقة للناس الخلق للخلق کلهم فی غیرهم بطون الخلق والخلق
فی الخلقة محفوظة باقیة علی عدیمها فی وجود الخلق المشهود والظاهر بخلاف **السواد** البیاض فی الدار
هو الغالب فی الالوان بالکلیة یکن لا وجود لها اصلا ظاهرا وباطنا وآخرة وهو الغلبة للتفقه وآخر وهو
الی العدم الاصلی ولهذا قالوا اذا تم الغلبة فهو **السوم** طلب الشیء الذی لا تقدیر فیه **السوء** والقبیح
هو اللفظ الدال علی ما یستحیی افراده الموضوع **باب الشین فصل الالف الشاهد** وهو فی
اللغة خبر قاطع وفی الاصطلاح اخص من ذلک فهو عبارة عما کان خاصا اذ غلب الاسم وغلب علیه ذکره
فان لغة الغائب علی العلم فهو شاهد لهذا الوجه فهو شاهد وان کان الغائب علی الوجه

فی التوجه الی الحق بالذکر والاستدلال اربعة **السر** الاول رفع الحجب الکثیفة عن وجه الوحدة وهو السیر الی الله
من منازل النفس وزوال التعلق من الظاهر والاغیار الی ان یبصر العبد الاثر الحق الباقی وهو نهایة
مقام القلب **السر** الثانی وهو رفع حجاب الوحدة عن وجوه الکثرة العلمیة الباطنة وهو السیر فی الله
بالله بالاتصاف بصفاته والتحقیق باسمائه وهو السیر فی الحق بالحق الی الاثر الاعلی وهو نهایة معرفة الولایة
السر الثالث وهو زوال التقیید بالعبد بین الظاهر والباطن بالمحو لذاته عن عین الجمع وهو الفرق
الاعلی الجمع والمعرفة الاتمة بالله وهو مقام قاب قوسین ما ثبت الاثنینیة فاذا ارتفعت وهو مقام او ادنی
وهو نهایة الولایة **السر** الرابع عند الرجوع عن الحق الی الخلق وهو العبد بالجمع والفرق بشهود الله فی
الحق والخلق والاضمحلال الخلق فی الحق بدء الاشیاء الواحدة وصورة الکثرة وصور الکثرة فی عین الوحدة
وهو السیر بالله عن الله بالله فی مقام البقاء بعد الفناء والفرق بعد الجمع **السر** عبارة عن خفیة
فوق الاثنان من الفرح والغضب فیحدث علی العدو بخلاف طور الصغار وموجب التشریع **السفاح** جمع
سفیه وموجب سفه الجهل والحکم وهو اقرانی لسقوط حظ الطبع **فصل** اللام الف **السفه** ما یکون الفعل به
الصحیح منه ومما الراوی بخلاف ما رواه بدلیل یدل علیه **فصل** اللام الف **السفه** ما یکون الفعل الطائر
فوق الارض **السفل** عند نزول الغیب وهذا اذا الغلبة یسمی الاثر نزعا ویطلق وهو بمعنی البقیة **السفلة**
ما یغلب علیه الشر وعلی العقل بمباشرة ما یوجبهما من الاکل والشرب آخر ما عند الصفة رجوان لا یعلم
الارض **السماء** وعند ابی یوسف ومحمد ان فی هبوان یختلط کلامه وعند بعضهم ان یختلط فی
البیة واتم منها **السکون** عدم الحرکة بما من شانه ان یتحرک لعدم الحرکة لا بمعنی سکونا فالوصوف
بهذا لا یکون متحرکا والا کان **السکوت** وهو ترک الکلام مع القدرة علیه **فصل** اللام نون **السلم**
وهو فی اللغة التقدیم والتسلیم فی السرعة اسم للعقد یوجب الکلام فی الثمن عاجلا وفی المثمن آجلا **السلبی**
فسلبانیه والثانی زائل الحال والبانی یسمی سلبا **السلم** فی علم الروحی بقاء الروح علی
حالته الاصلیة **السلو** وهو ان تعمد الی بیت فتضع مکان کل لفظ کنایة ومعناه مثل ان یقول فی قوله
النعم وضع الملاوم لا ترحل لبغیتها وقاعدة قائلها ان الطاعم الکاسی فی الآخرة لا تظهر لمطلبها
واجلس فانک ان الاکل اللابس **السبب** انتزاع النبیة **السماية** وهو سب الحاج بمرور قوافل الاتباع

شوری

وان كان الغالب عليه الحق فهو ابن سبيل الحق **الثالث** زمانه كالمقياس من غير نظر الى قلة وجوده
وكثرة **الثالث زمن الحديث** هو المفرد الذهني واحد سند بذلك الشيخ ثقة كان او غير ثقة كما كان من غير ثقة
فمتروك لا يعتبر ما كان عن ثقة بسند فيه ولا يحتج به **فصل اقسام التشبيه** وهي ما يبقى كونه واما او دلالة
التشبيه العقلي هو ما ثبت بنظر غير الدليل دليلا كنظر في وطء امته ابوه وعرف **التشبيه في الحل** هو الحكم بقيام
دليل ناف للحرمة ذلك كوطء احد ابني معتدة الكتابي لقول عمر انه وملك الايمان وفي بعض الصحابة
ان الكتابية رواجح اذا نظر الى الدليل مع قطع النظر عن الاتفاق على حرمة وطء **تشبيه الملك** بان
يظن الموطوءة امة او جارية **تشبيه العدو في الغدر** ان يعتقد الحربي سلما ولا يجري مجرى السلم وهذا
خلاف الاولى فيقال وهي ما اذا غدر بها غدرا عظيما حتى هو يعتقد ان يعتقد غدرا بالاعلى **فصل**
الجلم الشجة الذي الحارث بجلم الجسم الكلي فاذا جاوز الخيط منتهى الدوائر الكل الى الكل فهو الجلم
وبسيطة الترقوة وجبينه ولا غير تراقيه بل ابو يبيع الجبهة اصلها ثابتة في الارض السفلى وفرعها في السموات
العلى ابوها الجسيم غرفها وصحابها الروحانية وفروعها والتجلي الذاتي المخصوص بالجبهة بجمعه
الشجاج هيئة حاصلة للعضو الغضبي بسبب النهوض **فصل**
الراء الشرط تعليق شيء بشيء بحيث اذا وجد الاول وجد الثاني **الشرطية** ما تركب **فصل الشرب**
هو اختلاط النضيج فصاعدا بحيث لا يتميز ثم اطلق اسم الشرب على العقد وان لم يوجد اختلاط
النضيج **شرب الكلب** ان يلغ اناءه ثلاثا او سبعا او شرب اولاده **شرب الغنم** ان يتناول بفيه
الشرب بالفم ابهامك الى الحلق وبغيره بالاناء **فصل الشرب** جارحة هو عدم ملابسة الى الطبع

الشرب هو الانسياق الى الفم العبوري **فصل الشعر** جارحة هو كلمة عليها رائحة زهونة
وهو عدوى وهو من زكام الخفاش فانه وهمي يحق بعضهم كما العارف من غير ان الهي يطلق بغير كلام الجوهري بخلاف الفصيحة اي بالنار
بالشباهة **الشعر** حذف فاصلة ليس بشعر **فصل العين الشعر** لغة العلم وفي الاصطلاح
كلام مقفى موزون على سبيل القصد والقيد الاخير يخرج كقوله ان الغضى ليس ورفضا كما قال الجوهري السفينة وسفينة نابة
ذكرنا فان كلام موزون مقفى لكن ليس بشعر لان الانسان به موزونا على سبيل القصد والشعر
اصطلاح المنطقيين قياس مؤلف من المخيلات والغرض منه انفعال النفس الترغيب والتنفير لتفهم الحالة
ن والفرق متوعة **الشعر** علم الشيء علما حس **الشعير** وهو نبت بيت محمد وهو كالحنطة الا في
القدر **فصل الغار الشعفة** وهو علاء البقعة جبرا بما قام على المنزل المنزل والجدار **شفاعة**
وهو صرف الهمة الى ازالة المكروه عن الناس **الشغف** وجوه الاخلاط الى الاضمحلال **فصل**
الالف الشكر جارحة هو معروف مقابل النعمة لواوه بالمال او البدن او بالجنان **الشكر** على الحس
بذكر المحاسن فالعبد شكر الله على نعمه **الشكر اللغوي** هو الوصف
بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل على النعمة من الفم والقلب والجنان والاركان **الشكر العرفي**
هو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فيشمل الشكر اللغوي والشكر
الشكر العرفي عموم وخصوص مطلقا فان بين الحمد العرفي والشكر العرفي ابعد كذلك وبين الحمد اللغوي
والحمد العرفي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق فان بين الشكر العرفي والحمد اللغوي عموم و
خصوص من وجه ولا فرق بين الشكر اللغوي والحمد العرفي **الشمال** هو الجهة الحال الايسر اذا طلعت
حد واحد الغدار فاعل في الكل او حدود فاعل في المضاف من الرابع والمدبر والشمال في العرض وهو مذهب
الطرف الثاني والسابع فاعل السبق فعالا وسمي الشمال **شمال** هو التردد بين النضيج لا نضيج
لا وجها على الاخر عند الشاك وقيل الشك ما استوى طرفاه وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب الى
احدهما فان ترجح احدهما ولم يطرح الاخر فهو ظن واذا طرحه فهو غلب الظن وهو بمنزلة اليقين
الشكور من يرى عجزه عن الشكر وقيل هو الذي يشكر على القليل ويعد نعم الله تعالى فوق ما يحصيه عد
او اعترافا وقيل الشكر نشر على الاعتراف والشكور على البلاء والشكر على العطاء والشكور من

قوله فانه وان كان من الحجة تابع له شعراء العرب ثلث فوق منهم من يشهد بشرهم وهم الجاهليون كامرئ القيس وطرفة وزهير والمخضرمون الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير والفرقة الثالثة بعد العصور الاولى وهم القدون
يسمونا بالمحدثين كابي تمام والبحتري وابي الطيب المتنبي بشرهم الجعلية بمنزلة الرواية فيما يعود خوانه للاسماع فيه سوى الرواية ولا مدخل فيه للرؤية ولا
ان نعدية الفعل عما لا يتعدى فيه الرؤية وليس الشان فيه الا السماع وبعد الوقوع كما بقال ان مبنى الرواية على الضبط ومبنى القول على الدراية بل ينبغي
فمن كون رواتهم موثوقا بهم ان يعرف بشرهم جملة وان يعرف ان بعضهم ليس بشعر فيتم ويكون ناقصة فانشاد الشعر مع ان بعضهم ليس بشعر
الشرب بالفم ابهامك الى الحلق وبغيره بالاناء **فصل الشرب** جارحة هو عدم ملابسة الى الطبع
الشرب هو الانسياق الى الفم العبوري **فصل الشعر** جارحة هو كلمة عليها رائحة زهونة
وهو عدوى وهو من زكام الخفاش فانه وهمي يحق بعضهم كما العارف من غير ان الهي يطلق بغير كلام الجوهري بخلاف الفصيحة اي بالنار
بالشباهة **الشعر** حذف فاصلة ليس بشعر **فصل العين الشعر** لغة العلم وفي الاصطلاح
كلام مقفى موزون على سبيل القصد والقيد الاخير يخرج كقوله ان الغضى ليس ورفضا كما قال الجوهري السفينة وسفينة نابة
ذكرنا فان كلام موزون مقفى لكن ليس بشعر لان الانسان به موزونا على سبيل القصد والشعر
اصطلاح المنطقيين قياس مؤلف من المخيلات والغرض منه انفعال النفس الترغيب والتنفير لتفهم الحالة
ن والفرق متوعة **الشعر** علم الشيء علما حس **الشعير** وهو نبت بيت محمد وهو كالحنطة الا في
القدر **فصل الغار الشعفة** وهو علاء البقعة جبرا بما قام على المنزل المنزل والجدار **شفاعة**
وهو صرف الهمة الى ازالة المكروه عن الناس **الشغف** وجوه الاخلاط الى الاضمحلال **فصل**
الالف الشكر جارحة هو معروف مقابل النعمة لواوه بالمال او البدن او بالجنان **الشكر** على الحس
بذكر المحاسن فالعبد شكر الله على نعمه **الشكر اللغوي** هو الوصف
بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل على النعمة من الفم والقلب والجنان والاركان **الشكر العرفي**
هو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فيشمل الشكر اللغوي والشكر
الشكر العرفي عموم وخصوص مطلق فان بين الحمد العرفي والشكر العرفي ابعد كذلك وبين الحمد اللغوي
والحمد العرفي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق فان بين الشكر العرفي والحمد اللغوي عموم و
خصوص من وجه ولا فرق بين الشكر اللغوي والحمد العرفي **الشمال** هو الجهة الحال الايسر اذا طلعت
حد واحد الغدار فاعل في الكل او حدود فاعل في المضاف من الرابع والمدبر والشمال في العرض وهو مذهب
الطرف الثاني والسابع فاعل السبق فعالا وسمي الشمال **شمال** هو التردد بين النضيج لا نضيج
لا وجها على الاخر عند الشاك وقيل الشك ما استوى طرفاه وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب الى
احدهما فان ترجح احدهما ولم يطرح الاخر فهو ظن واذا طرحه فهو غلب الظن وهو بمنزلة اليقين
الشكور من يرى عجزه عن الشكر وقيل هو الذي يشكر على القليل ويعد نعم الله تعالى فوق ما يحصيه عد
او اعترافا وقيل الشكر نشر على الاعتراف والشكور على البلاء والشكر على العطاء والشكور من

اسم من الصلاة وهي المسالة بوالمنازعة وفي الشرع عقد به يرخم الزناع الصلاح
وهو استقامة الحال الصلوة في اللغة الدعاء وفي الشرع عبارة عن اعمال
مخصوصة واركان معلومة بشرائط محصودة في اوقات مقررة والصلوة
ايضا طلب التعظيم بجانب رسول الله في الدنيا والاخرة الصلم حذف الواو
المفوق مثل حذف لات من مفعولات ليبقى مفعو فينقل الى فعلن ويسمى
اصلم الصلبة وهو عثمان بن ابي صلبة لم كالجاردة كلم قالوا من اسلم
واستجار بنا توليا وبرئنا من الضالة حتى يلفوا فيدعوا الى دار السلام
فيقتلوا فصل النون الصناعة حكمة تفانية يصدر عنها الافعال الاختيارية
من غير روية وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل صنعة التبسيط وهي ان يوتى
بعد الكلمات المنثورة او الابيات المنظومة قافية اخرى مرتبة الى اخرها
كقول ابي دريد لما بدا في الشيب ضيفه وباء من عصر الشباب بونه قلت لها
والدمع بادم جونه الناثر رسيجال لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى
الى اخر القصيدة وكقول الصفدي في ديباجة المشارق محى الرسم مجرى القلم
وحاري الامم وباري النسم لعبيده ولايشركوا به الى اخر الرباجة
فصل الواو الصوت كيفية قائمة بالهواء يحلها الى الصماخ الصواب
لغة السداد واصطلاحا هو الامر الثابت الذي لا يسوغ انكاره وقيل
الصواب اصابة الحق الصورة التي هي الجوهر الذي يكون الجسم موجودا
معه بالفعل صورة الشيء ما به يحصل الشيء بالفعل الصورة للجسمية جوهر متصل
بسيط لا وجود لمحله دونه للابعاد الثلثة المدركة من الجسم في بادي النظر
الصورة النوعية جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل دونه وجوده
ما حل به الصوم مطلق الامساك وفي الشرع عبارة عن امساك مخصوص
وهو الامساك من الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب مع النية فصل

فصل الباء العلم ما يحصل لمن كان من التوابع وغير التوابع وهذا قول الكل وقال النحاة العلم
الرجال وبحر من الظهر ما يجرم من جانب غير الذنب فصل الباء والحاء ما وضع بجانبه
او بقوابه مألوفا كان او غير مألوف او لا يوقف الا بجملة الصيغة عبارة من الاتية الى جملة المركب
من الفاء والعين واللام بسبب الضاد فصل اللام الضال الملوك الذي غير الطريق الى منزل لما له
من غير قصد فصل الباء والضبط واللغة عبارة عن الجزم والاصطلاح اسماء الكلام كما يجاء به
ثم فهم معناه الذي اريد به ثم حفظ بتكرير الصحيفة او الثبات عليه كما نطق به وهو في الاصل مرادفة لمرادة
الحفظ ازالة الاثر فصل الحاء والضحك كيفية غير راسخة يظهر من حركة الروح الى الرئة والوجه
بسبب يجب بعض الاضحاك وحد الضحك ما يلزم مسموعا بجزء الضحكة بوزن الصيغة من
يضحك يعلبا الناس وبوزن الثمرة من يضحك على الناس فصل الدال الضد اسم يطلق
ويراد بثلاثة متقابلات في موضوع واحد بشرط اختلافها كالسواد والبياض فصل الراء الغرب والوصف
الخروج من العمران الشامل من السب الغرب في العدد تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر
من الاتي الضرورة المطلقة الحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه
عنه ما دام ذات الموضوع موجودة اما الحكم فيها بضرورة الثبوت فضرورية موجبة كقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده والحكم
فيها بضرورة السلب فضرورية سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فالحكم فيها بضرورة
سلب الحجر عن الانسان في جميع اوقات وجوده فصل العين الضعف ما يكون ثبوت الكلام كقرطاس
بضم القاف في قرطاس بكسرها ضعف الثالث الايكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف قانون النحو كما
كان رفع الذكر بعد ما حقه النصب نحو ضرب غلامه زيدا الضعيف من الرجل ما كان ادراكه من
الحس ضعيفا بكون تاركا لضعف جبلي الرواة مع العدالة وسلامة الحفظ او زيادة في العقيدة
وتارة بصيرا في شعر الارسال والانقطاع والتدليس فصل اللام الضلال هو فقدان ما هو مهيا الى المطلوب
وغير موصوف بطريق لا يوصل الى المطلوب فصل الميم الضرار وهو المال الذي يكون بحيث فانيا والاجر
الاشتراك به كالمغصوب والمجحود اذا لم يكن عليه بينة فصل الدال الضرر وهو النقص المشروع عند
استحقاق المبيع بان ظهر ان المشتري لم يكن مالكا فيه بكل ما يقابله من الثمن فصل الغين الغصب ما يكون معصوما بالنية

Stamp: Ministry of Culture and Tourism — Islamic Manuscripts Department

بعبارة تامة الجنس ارتكاب امر غير معلوم الفائدة اخبار ليس فيه نفع صحيح لغا علة فصل الثاء
العشرة عبارة عن الفاظ ثانية من الذات بوجب تخلل العقل غير صالحة مختلط العقل في بعض
كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين بخلاف السفه فانه لا يشاب به المجنون لا يعتريه
خفة اتلاف او غبن العشق في اللغة الغلو وفي الشرع هو فرط محبة بصيرة بها الاضطراب
الشرعية فصل الجيم العجمة مجهول الكلمة من غير اوزان العرب العربية عبارة عن نصور مستحضر
الشخص ثبتة لا يكون مستحضرا العيب بفتح النقص بالخفض بسببه وفي عرف العامة مثله
العجاز وة وهو عبد الله بن غير وكلا الطفل الذي لم يراهق فصل الدال العدالة في اللغة الاستقامة
وفي الشرع عبارة عن الاستقامة على الطريق الحق بالاجتناب عما هو محظور به بنية العدل عبارة عن الام
الموسط بين طرفي الافراط والتفريط وفي اصطلاح النحويين خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى
صيغة اخرى واصطلاح الفقهاء من اجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر وغلب صوابه واجتنب عما
الافعال الخبيثة كالاكل في الطريق والبول فيه وقيل العدل معنى يحمل الذات على الاستقامة وهو
اعم من العدل الحق العدل التقديري ما ان نظر الانسان وجد فيه قياس غير منع الصرف بل اصل
صرفا فغير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل صونا لقاعدة تم نحو العدل
التحقيقي ما ان نظر الانسان وجد فيه قياس غير منع الصرف بل اصل الصلة شيء اخر كثلث وثنى للواحدة
وان ان تكرر في الكلب من غير الاظهار والانتفاء العدد وهو الكمية المتألفة من الوحدات
فلا يكون الواحد عددا واما اذا فسر العدد بما يقع به مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا وبهذا
اعلم ان اذا كان كسوره المجتمعة عليه كاثنى عشر نظما لمجموع من كسوره النصف الى نصف و
ثلثه اربع وخمس وسدس وسبع وثمن وتسع اعشر زائد عليه لان نصفها ستة وثلثها اربعة وربعها
ثلثة وسدسها اثنان فيكون المجموع خمسة عشر وهو زائد على الاثني عشر او ناقص ان كان كسوره
المجتمعة ثلثها وثمانية كاربعة او مساوا ان كان كسوره مساويا كالستة العدة وهي ما يلزم
المراة عند زوال النكاح المشاهد او شبهته فصل الذال العذر ما يتعذر عليه المضي موجب
الشيء الايجاب فرز زايد فصل الراء الرفث للوجوه الذي يجمع في وجوده الى موضع فوق
ما يحل بعد به كالوطء للشيخ في وجوده الجمع جملة وتقوم به والاعراض عما يدعى فاز الذات و

وهو الذي يتميز به الواجب لذاته عن غيره فارق الكل الباقي وهو الذي لا يصح ان يزاوله كالحركة
ويكون العرض اللازم وهو ما ينتزع انتزاعا عن الشيء بالقوة بالنسبة الى الانسان العرض
المفارق وهو ما ليس بلازم فهو ما يصح انتزاعه عن الشيء وهو اما سريع الزوال كالحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال
كالشيب والشباب العرض العام كالمقولات التسع فانها اعراض لجميع ما تحتها وغيرها قولا عرضيا كالجوهر فانه
غير ما يحته النوع والفصل والجنس لانها لما تحتها الشيء حقيقة والعرض فقط وبقولنا قولا عرضيا
يخرج الجنس لانه قول ذاتي العروض اخر جزء من الشيء الاول مقابل الجوهر العرض اب لانه خلاف
جزء الطول العرف ما استوت النفوس بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول وهو حجة ايضا
كما سبق الى الفهم وكذا العادة وهي اسرع الى الفهم من اللغة حكم العقول وعادة والية مرة بعد اخرى اللوح
ما يتوجه اليه فعل شامل للمدح والثناء الوجه العامة وهو الذي حكم فيها به وان ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه دائما ذات الموضوع مشروطا بالعنوان مثاله ايجابا الكاتب متحرك الاصابع دائما
كاتبا ومثاله سلبا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما كاتبا الوجه الخاصة هي الوجه الملازم
مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائما
كاتبا بالدوام الذاتي فذكرها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي قولهم
الدوام هو الدوام ان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما
كاتبا بالدوام الذاتي فذكرها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة العرش الجسم المحيط بجميع
الاجسام بسبب ما لارتفاعه او للتشبيه بسرير الملك فانه عند الملك لمزيد احكام فخامته وقدره
منه والاهوية والاجسام فصل الراء الوزن في اللغة عبارة عن الارادة المؤكدة قال الله تعالى
ولم يجد لعزمه اي لم يكن له قصد مؤكد في الفعل او امر به وفي الشريعة اسم لما هو اصل للشيء وقائم بنفسه
بالعوارض العزلة مع الجزم وعن مخالطة الناس بالكلية والانقطاع العزم فرط الماضي من المراد
حذرا من الحرج فصل العهد العصبة بالفتح هو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الانثى اخ العصبة بنفسه
وهي النسوة الثلاث فرقن بين التعريف والتشاهد بعرى عصبة مع اخ اخوي كالفتح مع البنت العصبة
اسم لكل الورثة التي ليس لها سهم مقدر بل ترث ما فضل عن اصحاب الفروض العصبة بنفسه
ملكه بالعتاب العاصم مع الذكر منها العصبة بغيره وهي التي يصير من عصبة بالذكر الى العصبة مع الغير

وانما العقل وهو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات وهو المعنى بقولهم صفة غريزية يتهيأ بها العلم بالضروريات عند سلامة الآلة وقيل جوهر
شرح عقايد النسفي بالشاهدة والحس بالمشاهدة العصبان هو ادراك الانباء العصر الغاء
العقب وهو حذف الخامس من مفاعلتن ليبقى فاعلتن وينقل لا متفاعلن ويسمى معقولا العصر الطاء
العطف تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط احد الحروف العشرة
مثل قام زيد وعمرو وقعد بكر وخالد تابع مقصود بنسبة القيام الى متبوعه عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل قوله
تابع غير صفة يوضح متبوعه يخرج عنه جميع التوابع وبقوله غير صفة يخرج عنه الصفة وقوله يوضح متبوعه يخرج عنه جميع التوابع
الا الصفة فانها غير موضحة للمتبوعه بل مخصصة له مثل قام ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه
فصل الفاء الفعل وهو ما ذكر في الخامس من المتحرك من مفاعلتن وهي اللام ليبقى مفاعلتن عشر
فينقل الى مفاعلن ويسمى معقولا العفة حيية للقوة الشهوية بتوسط بين الفجور الذي هو افراط
قوة الشهوة والخمود الذي هو تفريط فالعفة من مباشرة الامور وضع الشرع والمروة فصل الفاء
العقل جوهر مجرد عن المادة وعوارضها تعلقا فعليا فالعقل من مباشرة النفس الناطقة التي يشير اليها كما في قوله
انا العقل العقل الهيولاني وهو الاستعداد المحض للادراكات المعقولات وهو قوة مختصة بالنفس
غير الفعل كما للناطقة وانما نسب الهيولاني الى النفس في هذه المرتبة تشبيه الهيولى الاولى بها
فعند ذلك عاقر العقل كما العقل بالملكة هو العلم بالضروريات وهو استعداد النفس بذلك الادراك
بالمنظريات العقل المستفاد وهو ان يصير عنده النظريات التي ادركها بحيث لا يغيب عنه العقل
بالفعل وهو ان يصير النظريات مخزونة عنده قوة العاقلة بتكرر الادراك بحيث يحضرها متى شاء من غير تجشم كسب جديد لانها لا تبرح عنه بالعقل العقل ما فوق من عقل البصير من ذوي
العقول من العدول من سواء السبيل والصحيح انه جوهر مدرك به الغايات بالوساطة والحسن بلا
سبق سوء العقاب العقاب بالقلم هو العقوبة الواجبة لله تعالى لاستحقاق الموجب للفيض الالهي
الذي ظهر اولا بهذا الوجود للاول غير العناية فلما بالطلب استعدادا قابلا قطعا فانه اول
يستحق عقابا اي فلما كان العقل الاول اعني اول موجود وارفع مخلوق في عالم القدس سمي بالعقاب الذي
هو ارفع صقور واعظم طيرانه نحو الجو من الطيور العقر مقدار ما حرث الوطيء لولدان الزنا حلال العقص
ربط الخصر اي الشعر في الناصية العقار ما له اصل وقرار مثل الارض والدار فهو
العقاب الكاف العكس في اللغة عبارة عن رد آخر الشيء الى اوله على طريقة الاول مثل بكس المراد اذا اردت ابطال

هو الذي لم يعجز عن شيء اراده وهو ضد العجز اللاحق لذات الانسان او بجزئه كالحركة بالارادة اللاحق للانسان
بواسطة انه حيوان او بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض له بواسطة التعجب العارض
البرنية وهو العارض للامر الخارج اما من العوارض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهواء
من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان
وهذا افضل من الحيوان العارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهو بيّنة
للماء العوارض المكتسبة وهو الذي يكون اكتساب العبد فيه فيكون بمباشرة الاسباب كالكسل
او بانتفاء امر كالجهل والعجز في اللغة المجز الامر الجزور والرفع وفي الشرع زيادة السر على
مقدور الملكة الاسباب الغريزية فيه فيخرج النقصان عليهم بقدر حصصهم فصل الجاء العهد الذي
هو الذي لم يأت قبله شيء العهد الذي رجع هو الذي يأتي قبله شيء فصل الياء العجينة وهو ان يأتي الامر
رجلا البسر فيه فلا يرغب فيه لانه فرض فيه ما لا فرض طعاما العصر الذي لا يتمالا بالنهوض فيقول ابعجل هذا
الثوب بثوب مثله لك بعد عشرة وسبع عشرة لان الفرض اعرض عن الفرض المبيع العجين على
اليقين على ما عرفته لك بعد والكشف العين الثابتة هي خفية في الحضرة العلية ليست موجودة
في الخارج بل معدومة ثابتة في علم الله تعالى حال الاجر هو الذي يكسى معه وينتفع عليه لتحقيقه وانتظامه
الآخر والد الصغير العيب البين وهو ما ينقص مقدارا يعتد به في عادات التقويم للقوميين اعم وقد يزاد في
الوصف في العشرة بزيادة الصغر في الحيوان ودرهم وفي العقار كالعيب الفاحش بخلافه وهو ما
لا يعد في تلك العادات تحت تقويمهم باب الغين فصل الباء والعيب البين وهو ما يقوم به مقوم الغبن
الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل لا يتغابن الناس فيه الغبطة عبارة عن قوة
حصول الغبة لمن كان حاصلا لغيره من غير تمني زوال تلك النعمة فصل الراء والغرابة في الكلمة وحشية
غيرها بعدة المعنى ولا مانوسة استعمال الغرب الجسم الكلي وهو تواصل الصورة فيه الجوهر الجمادي وهو عرض لقيامه
وهو استدلال منهم بغير جسم وحيث قبل الجسم الكلي فانما كان الاستدلال فيه لعلم ان الحلاء مستدير وهو
كما انه الجسم اصل الصور الجسمية الغالب على الكائنات وسوادها وكان في غاية البعد عن الكمال
العالم القدس وقصرة الاعدية سمي بالغراب الذي هو مثل في البعد والسواد الغرور وهو سكون النفس
الى ما يوافق الهوى ويميل اليه الطبع الغرة من البعيد وهو الذي يكون غرته غفوف غرة الدابة الغريب

هو الذي لم يعجز عن شيء اراده وهو ضد العجز اللاحق لذات الانسان او بجزئه كالحركة بالارادة اللاحق للانسان
او امر اتباع اتباع الشابعي الغرابية قوم قالوا لا حد عن الغراب بالغراب والذهاب بالذهب
فبعث الله جبرائيل الاعلم فتاطاه فرأى فيلسوفا من اصحاب الريش يعبر وجه جبرائيل فصل الشين الشاه
عليه السلام وجه مرآة القلب الصدأ وهو بالحركة الصدأ في السيف ونحوه والطبع في النحاس ونحوه
اللغة الشيء ظل الكأس او غيره وفي الشرع اعتقاد متعلق مصمم جازم مانع مالك بالغفلة فالغيب
لا يتحقق في الميت لانها ليست بحال كذا في الحر والمراد بالمراد ليست بمقدورة ولا في حال الجزم لانه
ليس بمحزم قوله بالاذن مالك احتراز عن الوديعة وقوله بالغفلة ليخرج الغرة والغصب
قوله البيت هو مع مقدمة الدليل لانه قياس تقديرا فجزاء فاقامة الدليل على بعضها سواء كان
يلزم منه اثبات الحكم للمتنازع فيه فصلا او لا فصل الضاد الغضب تغير يحصل عند غليان دم القلب ليحصل
التشفي للصدر فصل الفاء الغفلة مانعة النفس عن استشعار شيء فاذا سهل الغفلة بالجهل الوقت
بالبطالة وغير الغفلة بالنوم ان لا يخطر فلان ببال فصل اللام الغدة عاهة تحدث في الغدد
من الدواب فصل الواو الغوث هو الغطس في الماء يقال غاث الوقت نوما فصل الياء الغير
ما يغير عنان وشي او واحد منها خوم منها والابد خل الرجل الغيب الغضب في الحيوان
هذا احوال الكلي هذه الاقسام ظاهر وعلى هذا الوارد والمستولي عليه سلطان الحقيقة فقد
حاضر بالحق غائب عن نفسه ومن الخلق وبالحق عليه فقيه الشرة اللذة قطع ابدي حيي
شاهد بالحق بوجود ما فاذا غاب شاهد الحق بالحق بالحق غيبة شاهد الانوار
ذي الجلال الغيبة بكسر الغين الاغتياب بالكسر اغتاب فلانا اغتابه غيبة فقد اغتابه
قلت عليه عالم بعلم غيب الهوية وغيب مطلق هو ذات الحق باعتبار اللاتعين الغيب المكنون
والغيب المصون هو السر الذاتي وكنهها الذي لا يعرفها الا هو ولذا كان معدوما بالانظار
مكنونا في العقول والابصار الغين رين الدين وهو الصدأ فان الصدأ حجاب
رقيق يزول بالتصفية ونور الحق لصفاء الايمان معه والدين هو الحجاب الكثيف الحاجز بين القلب
والايمان ولذا قالوا الغين هو الاضحاء مع الشهود وهو صحيح الاعتقاد الغيرة كراهة شركة
الغير في حقه باب الفاء فصل الالف الفيدة وهو الطائفة المقيمة وراء الجيش

نحو عمل ماض ومعنى الفعل نحو الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل ماض وقوم مستقبل الفاعر باعتبار الحدث لا باعتبار النسبة ولا باعتبار المجموع لعدم استقلال اسم
كذا في الكلية العمادية وههنا اشكال تعرف عند حلية التحرير وهو ان الفعل اما اللفظ الذي لا سبيل الا الاول لانه اسم كما هو مشهور ولا الثاني لان الفعل قسم
من الكلمة التي هي متواطئة الالفاظ والمعاني باتفاق المتأخرين فالفعل اللفظ باعتبار المعنى مردود لان اسمية اللفظ ايضا انما تكون باعتبار المعنى فافهم فانه دقيق
غاية الدقة وملخصا بهذا انا نجد حقيقة لفظة فعل ولا نجد لفظة فعل دلالة على معناه فلا اعتبار الا الاول اسم وبالاعتبار الثاني ليس كذلك فتبصر
يلزم دلالة الشيء على نفسه قلنا الاعتبار الاعتباري كما في امثاله لان الدال معتبر بنحو الطالعة والمدلول معتبر بنحو الطالعة فلا يلزم المحذور
حتى الآخر الطالعي ولا يكفي منهم فافهم فانه دقيق

نحو فعل ماض ومعنى الفعل نحو الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل ماض وقوم مستقبل الفاعر باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وههنا اشكال
وهو ان الفعل اما اللفظ او المعنى لا سبيل الى الاول لانه اسم كما هو مشهور ولا الثاني لان الفعل قسم من الكلمة التي هي متواطئة الالفاظ لا يقال ان الفعل
اللفظ باعتبار المعنى لانا نقول كلمة الاسم ايضا باعتبار المعنى فلا يتم الفرق والجواب الصحيح ان يقال ان الفعل باعتبار اللفظ
دلالة تضمنية على مادة الحدث والصادر والهيئة على النظم دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فالاعتبار الاول اسم وبالاعتبار الثاني فعل لانه
قيل فيلزم دلالة الشيء على نفسه قلنا الاعتبار الاعتباري كما في امثاله لان الدال معتبر بنحو كونه دالا والمدلول معتبر بنحو ان كونه فافهم ولا تنس
فانه دقيق تعالى نحو فعل ماض اما لفظ او معناه او مجموعهما وايا ما كان لا يجوز لانه ان كان لفظ فلفظ كل شيء اسم فلفظ غير اسم وان كان معناه ايضا
كذلك لانه معناه مركب من الحدث والزمان والمركب من الحدث والزمان اسم فالاسم ليس بفعل وان كان مجموعهما معا فلا سبيل اليه لان الكلمة لا تركب من اللفظ
بقائه وهو ايضا انما الفعل لفظ باعتبار جزء معناه هو الحدث فالحدث حقيقة ويسمى اللفظ مجازا لدلالته على معناه منه لحظ شاه

للاتجار الجرام عندنا لانه الفاسد هو الصحيح بأصله لا بوصفه وعند الشافعي لا فرق بين الفاسد
والباطل الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة (قيامه) الفعل به او الفاعل المجرور والمفعول ما اسم فاعله
الفاشية ما شرعت ولم يجز الصفقة الفاسدة ما كان مشروعا في نفسه وفاقد شرط من شروط الصحة
ليس بمشروع اياه كالبيع الى الحصاد او الانتقال الى الجائي كالبيع عندنا وان كان الفاعل المختار
هو الله عند بعض الاشاعرة الفعل هو قصد وارادة الفاحشة وهي التي تشتد قبحها في العقول
والاذى الفاضحة الصغرى وهي كالزنا بحليلة الجار والفاحشة الكبرى
هي اربعة مشتركات بعد بالشارع بحكمه وبعدهم فصل القاف القذف في اللغة الرمي مطلقا
وعرفا للاصطلاح اهل الحقيقة وهو ان تؤثر الملائكة على نفسك في الدنيا والآخرة القشرة خمور نار
هي البداية الورقة بشرور الفاء الطبيعة المتخذة للقوة الطبيعة القشرة هي التي تبقى بعد الانهار
من الغرز والخبز بنار فتت الذهب بالشارة الورقة بها للعلم انه فاعل او مشروب ومنه القشارة
وهو الجوز الذي يجرب به الذهب والفضة القشور عبارة عن حصول الشيء بحيث يتوقع ذلك
منه فصل الجيم الجمرة هو حصيات قاصلة للنفس بما يباشر امورا على خلاف الشرع والمروءة
فصل الحاء والثاء الحرة النساء هي التي تنفر عنه الطبع السليم وتستقبحه العقل المستقيم فصل الخاء
الخرة النساء والرجال الثاء سن بعد به للتأنيث فصل الدال الحثاء ان يترك الابن الاسير الكافر
وبائعه ابيه جاز الاولاد ابن اسلم او قاتل ابيه فصل الراء الحمر الفريضة فعيلة من الفرض وهو في اللغة
قيل لفظ فرض هذه الآية بيني قال تعالى فرضنا فيها ان النفس بالنفس فرض بمعنى
ان اوجبنا عليهم ما اوجبنا على بني اسرائيل والفرض بمعنى التقدير كما في قوله تعالى
لكم تحلة ايمانكم وقوله سبحانه وتعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم والفرض بمعنى الحز
الذي يجعل في طرف السهم ليقع فيه الوتر ومنه قوله تعالى فمالهم عن التذكرة معرضين
كانهم قوسة حمر مستنفرة فرت من قسورة والفرض بمعنى الحز الذي يقطع به الشيء
كالمقراض والفرض بمعنى الحز الذي يقطع به الشيء كالمقراض والفرض بمعنى الحز الذي يقطع به الشيء
الباقي في كالبهائم وصلوة الجنازة هي الفريضة علم يعرف به كيفية قسمة التركة على
مستحقيها الفرجة لغة في القلب لغة الشرهي الفاسدة في اللغة نقيض الطهارة
اصطلاح اهل الحقيقة هي مكاشفة البقين وهو معاينة الغيب الفراش وهو كون المرأة
منتهية للولد لشخص واحد الفرق لغة الشيء واشتاره احدا وغيره والفرق خلاف الجمع
تشتمل بين غيره الفرق الاول بعد الاضبح بالخلق منه الحق وبناء رسوم الحقيقة

بحال

محال الفرق الثاني عشر الفرق بالحد وهو الوصف الكثرة والكثرة الوصف
بها من الاخر فرق الوصف ظاهر الذات الاحدية باوصافها الكثرة الواحدية فرق الجمع
هو بكثرة الواحد بظهوره في الاكوان في ظهوشان الذات الاحدية وفي ظل الشؤن المتعينة
اشعارات مختفية لا تختفي لها الا عند بروز الواحد بصورها الفرقان هو العلم التفصيلي الفارق
بين الحق والباطل فصل الخطاب ان قال العبودية للعارف ان كانت حاصلة والفناء
عند الفرقاء احوال مذمومة عند العارف غير مشروع بوصفه وهو مراد البطلان عند ان فيه
قسم مباين للاصحة والبطلان عند نافي الوضع وهو عبارة عن كون اللفظ بحيث
يتبادر الفهم عند الاطلاق العلم والاجماع منزل عليه اعني ان في لا يجب الفرق بين اسلام احد الزوجين
فصل العصر الفصر كما يحمل عليه النفي في جواب ما النافية هو في جوهره كالناطق والحساس في الحيوان
جنس شمل سائر الكلمات وبقولنا بحيث يدل على النفي في جواب ما النافية يخرج الفعل والحرف
لان الفعل والحرف لا يقعان في جواب هل ولا في جواب ما النافية هو العرض العام لا يقعان في جواب ما
وبقولنا في جوهره يخرج الاعراض لانها وان كانت ممن يقع في جواب ما النافية لكن في جوهره وذاته وهذا قريب من قيد
الذي اخذ ركنا في الحس القريب كالناطق للانسان او بعد ان ميز عن ركنه في الحس البعيد
كالحي للانسان والفصل فصل اصطلاحي انزل منزلة بعض الجنس لبعض جزء والفصل فصله عن
ان يستقل بنفسه كالحيوان الفصل المقوم عبارة عن جزء داخل في الماهية كالناطق في قولنا
داخل في ماهية الانسان ومقوم لها اذ لا وجود لذلك في الخارج والذهن بدون الفصل
في اللغة عبارة عن الابانة والظهور وهي في المفردة خلوصه عن شائبة الحروف والقرائن وفي المركبة الوضوح
وفي الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها اعتبر عن كونه اجلى
وتنوعت عبارات والفته مرة وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
فصل الفاء والفصل وهو عكس الوصل ولا اصلا ولا كيفا في العقد الفصلي ابتداء
الفاء الفصل الفاء والفقرة الجملة المنتهى لقرينة الدين فصل الجمع الفصل الجمع المؤنث
العارضة للاثر في جزء لا يتجزأ اولا كالهيئة الحاصلة للخاطط بسبب خاص وفي اصطلاح النحاة
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل العلاج ما يجب في صدوره الجهد

وقد تصفحت هذا الكتاب

الحرف الاخير من الاسم الطاهر وقيل هي الكلمة الاخيرة من القرآن القيام بالطاعة البدنية طلبا لثواب او خوفا
او مقام القرب اسما لمحل بحسب التفاوت بين الاسماء فما لا يتناهى الا الى المسمى بالله الجامع لجميع
والاعانة والنزول والوجود والفاعلية والقابلية وهذا الاتحاد موجب بقاء الغير المغير بالاتصاف
ولا اعلى من هذا المقام الا مقام اولى وهو حضرة جمع الجمع الذاتية المعبر عنها بقوله او ادنى لئلا
لا ترتفع الغيرية والاثنينية الاعتبارية هنا لك بالفناء المحض والطمس الكلي للرسوم كلها فصل ابتداء القبض و
البسط وهما حالتان بعد ترقي العبد عن حالة الخوف والرجاء فالقبض للعارف كالخوف للمريد و
الفرق بينهما ان الخوف امر استقبالي يتعلق بامر مستقبل مكروه او وجوب والقبض والبسط امر حاضر يجده في الوقت
يغلب عليه القلب العارف وارد يسمى القبض في الوجود وعدم اتى يسمى البسط وهما مقامان
ليسا مقامين على وسمي مقبوضا القبض وهو بين متعلق الذم في الجاهل والعقاب في الآخر فصل في
الذم العقاب وهذا الذم يستمر على العدم وجود المطلوب ثم يتبدل بحسب الفعل وهذا الفعل الذي يحصل
وهو فوات الوجود الفعلي العدم ما تعدم به بسبب او ما اجرى مجرى السبب في تعريف الاجزاء كالحدود
الطب والحجر والنار فانها احدثت في جسمه وعندها فانها فوجد قصدا بالانطباق البسيط وان
ضربه بحجر عظيم او وقت عظيم فمات عند ضربه بحجر عظيم فصل الدال القديم
القديم يطلق على الموجود الذي لا بداية لوجوده وهو قديم بالذات ويطلق القديم على الموجود
الذي ليس مسبوقا بالعدم وهذا القديم بالزمان والقديم بالذات يقابل الحادث بالذات وهذا الذي بالزمان وهو
غير كما ان القديم بالزمان يقابل الحادث بالزمان وهذا الذي بالزمان هو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا والكل قديم بالذات
قديم بالزمان وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فالقديم بالذات اعم من القديم بالزمان فكل حادث بالذات
اي مسبوق بالعدم حادث بالزمان لان مقابل الاعم اخص من مقابل الاخص وقد يقبض الاعم من اطلاق اخص ويقبض الاخص
ويقبل القديم بالذات ابتداء لوجوده وحادث بالزمان كما يكون كذلك وهو الموجود الذي له بداية والعدم مسبوق
القديم الذاتي هو كون الشيء غير مسبوق بالعدم القديم الزماني هو كون الشيء غير مسبوق بعدم القدرة هي
الصفة التي يتمكن بها الفاعل من الفعل والترك بالارادة القدرة الممكنة عبارة عما اذا وقع يتمكن بها المدرك
من ايقاعه او تركه بدلا كان او بدل وهو المعنى من القدرة شرط في حكم طائفة من زائغي تكليف ما لا يطاق
القدرة المبرمة هي الموجبة للفعل الاداء وهي زائدة على القدرة الممكنة بحيث يتعذر معها القعود

القبض الاقوى وهو عبارة عن التجلي الذاتي الذي يوجب الانبساط والاستعدادات في
الحضرة العلمية الغيبية طالما كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف الحديث القيوم القدوس
عبارة عن تجلي الاسمائية الموجبة لظهور ما تقتضيه استعدادات تلك الاعيان في الخارج فالقدوس
المقدس من به على القبض الاقدس فلا يحصل الاعيان الثابتة واستعداداتها الاصلية
القول ما ورد الله اهل دينه جوابا عما
مر من اعمالهم من فالفهم في الدين لا فضل اما بالجلاء او بالمضاعفة على قدره او غيرها والفضل اخص منه والفضل مشترك والفضل مشترك بين النعمي وهو مجرد الزوال الى الغروب لما ان الظل ما نسخه
الشمس وهو الطلوع الى الزوال باب القاف فصل الالف القابض اسم الهي مطلق
على جميع ما يباينه التي تتوقف احكامها من كقبول النجاة الفاعل يرفعه والمقبض منتقم القادر
الذي فيه يطلق على ثلاثة اشياء القادر هو الذي ليست نسبة القدرة الاعتقادية الوجود
الحركة فيما يتواردان على المقدور بالاختيار كما
الشام لا يتمكن بها وليس المراد بالعموم ههنا
المقدورات المقابلة للمتناهية
لان النكرة بهذا المعنى هي التي عند من يخص النكرات
وذلك الانتقال الذكوري قد يكون للطالب فهم او فعل

والقدرة هي التمكن من ايجاد الشيء وقيل صفة يتمشى التمكن وقيل قدرة الانسان هيئة بها يتمكن من الفعل وقدرة الله تعالى عبارة عن نفي العجز عنه والقادر هو الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل والقدرة بالقياس الى الفعال لما شاء وحيثما شاء ولذلك قلما يوصف به غير الباري وانشقاق القدرة من القدر لان القادر يوقع الفعل على مقدار ما تقتضيه ارادته او على مقدار ما يقتضيه شيئية غيره ودليل على ان المحدث حال حدوثه والممكن حال بقائه مقدور اه وان مقدور العبد معدوم والله تعالى قادر على الاعدام كما هو قادر على الايجاد ولكل شيء مقدوره قادر على مقدوره ولا يشاركه فيه قادر آخر خلافا للمعتزلة في القدرة الحادثة

البنية لان الجزء الواحد لا يتأتى عليه التفرق والاجتماع وفرق بين القدرتين بان القدرة التي مع الفعل لا تكون الا موجودة حال وجود المقدور والتي قبل الفعل يجوز ان تكون موجودة حال وجود المقدور وان تكون معدومة وهذا الفرق لا يجدي شيئا لان الكلام انما هو في القدرة التي هي شرط صحة الفعل وهي مع الفعل لا قبله وان سلم فالقدرة التي قبل الفعل لا تكون شرطا لصحة الفعل بعد وجوده وانما الشرط قدرة اخرى مقارنة للفعل وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة مع الفعل وهي عرض لا يبقى زمانين فلو كانت القدرة قبل الفعل لفقدت حال وجود الفعل فلا تكون شرطا له وهذا ما لا يقوله عاقل

فنقول لو كان الشرط بقاء القدرة لكان بقاء الجزء الاخير من الفعل واجبا لان عدمه حال وجود الباقي يكون عدما للفعل بعدمه وهو محال فيكون الفعل واجب البقاء وهو محال ولهذا قلنا ان سقوط القدرة بهلاك المحل والعشر بهلاك الخارج بخلاف الصلاة فيما اذا عجز عن الايماء في الاداء ولم يلزمه شيء وكذا العشر بهلاك الخارج

القدر لتعلق الارادة الذاتية بالاشياء في الازل فانها الخاصة فتتعلق كل معلوم على ما هو به في الازل وبعضهم عبارة عن تعلق الارادة بالاشياء في وقت معين وبعضهم عبارة عن القدرة

القدم ثابت للعبد على الحق بالاتفاق وانما اختلفوا في الكفر فهو قديم الصدق وبالكفر وقع قدم الجبار فقدم الصدق قدم الجبار فيها منهي عن تفاوت اهل الكفر واهل الكفر وهو علم الحق وهو مركز اطلاع القاضي والمفتي

فصل في الراء والقاف

القرء وهو يجمع بين الحيض والطهر ولا يدخل احدهما في الآخر والقرء الجمع ومنه قرأت الماء في الحوض اذا جمعته وقرأت القرآن جمعت حروفه وكلماته والقرء الوقت ومنه قولهم اقرأت المرأة اذا حاضت وقرأت اذا طهرت وهو من الاضداد

القرآن هو في اللغة الجمع ومنه سمي القرآن قرآنا لانه جمع ثمرات الكتب السماوية وقيل هو مصدر كالغفران والكفران وهو في الاصل مصدر قرأت بمعنى تلوت ثم غلب على الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة والقرآن عند اهل الحق هو العلم القديم القائم بذات الله تعالى الجامع للحقائق كلها

القراءة وهي جمع بين الحروف والكلم بالطبع والقرب القيام بالطاعة والقرب المصطلح عليه بين العبد وربه بكل ما يعطيه القلب قربا الى الحق فالعبد قريب بالذات والقرب منه بالعلم والقدرة وهو قريب من كل شيء

القرابة سواء كان العبد سعيدا او شقيا اليونانية بمعنى الفقرة

فصل في السين والغين

الغين لغة من الالفاظ المشتركة بين الخوف والتمر والاناء الذي يشرب فيه والسحاب الذي قبل فصل البرق وما اشبه ذلك

الغين عند اهل الحق هو ما يغطي القلب من مشاهدة ما ظهر للعقل من آثار القدرة وهو دون الران

وهو مصدر غشي الشيء يغشاه غينا وغشيانا ومصدر ما هو مختص بشيء آخر فالغين مختص بالقلب والغشاوة بالبصر

الغين هو الحجاب الكثيف الذي يحجب القلب عن مشاهدة الحق وهو اكثر من الغشاوة

الغين هو الحجاب الرقيق الذي يحجب القلب عن مشاهدة الحق وهو اقل من الغشاوة

الغين هو الحجاب الذي يحجب القلب عن مشاهدة الحق وهو اكثر من الغشاوة

الغين هو الحجاب

القوة الباعثة هي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة
امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان تحملها على التحريك لطلب الحصيل الشيء المستدرك عند المدرك
سواء كان ذلك الشيء في الحال او في المآل فالباعثة التي في نفس الانسان اذا تصور قوة شهوانية وان حملها على التحريك
لطلب الدفع الشيء الذي فر عند المدرك اما في الحال او في المآل فالتي في نفس الانسان اذا تصور قوة منفعلة القوة الغاذية
هي التي تنبت الغذاء للتحريك الانتفاعي وتحريكها الى تلك الجهة الذي يطلبه القوة
القوة الباعثة القوة العاقلة وهي قوة روحانية تجريدية في جسم مستعملة للفكرة ويسمى بالتمور
العقل والحدس لو سميا انوارا القوة المفكرة قوة بحسبها فيصرفها فتصور الامور الكائنة في المعاني
الغيبية القوة الحافظة وهي الحافظ للمعاني الالهي يدركها القوة الوهمية كما ذكرنا لها وسنذكرها
الحيوان نسبة الى الحياة الحس المشترك والقوة الانسانية تسمى القوة العقلية فباعتبار ادراكها للكليات
والحكم بينها بالنسبة الايجابية او السلبية يسمى القوة النظرية والعقل النظري وباعتبار استنباط
الصنائع الخفية للفكر الفكرية ومزاولتها للامور الجزئية تسمى القوة العملية والعقل العملي القول
هو اللفظ المركب الفصيحة الملفوظة او المفروض المركب العقلي الفصيحة المعقولة القول
بالملة هو التزام ما يلزم العقل مع بقاء الخلاف فيقال هذا قول بوجب الملة اي تسليم دليل العقل
مع بقاء الخلاف قال قوله ان في الماء شرطا تعليقيا اصل العدم شرط تعليقي وصف مسندا للفظ
ان معنى العبادة ما يعتبر في الامر معتبر في الوصف بمعنى ان كل واحد منهما مقدر فيقدر
وقال هذا الاستدلال كاستدلالنا لغة لسان ان تعليق عدم رمضان لا يدل على هذا التعليق
ان عدم رمضان مطلق العدم فلا يجاب الى التعليق الوصف غير ما وهذا قول بموجب العلة لان
ان فن الزمان بتعليل الشرط اي التعليق فكل زمان موجب تعليقه بشرط بانه التعليق
لكي لما جعلنا الاطلاق تعليقا بالخلاف بحال العقل هو ما يقع الانسان عن مقتضى الطبع
والنفس والهوى الذي منها وهي الامتدادات السماوية والتأييدات الالهية لاهل العناية
في السير الى الحق فصل (ر) والعين الفضة بالمعجمة الجوهر الذي فصل الياء التي
قوله معلقة من قفب اذا سلخ ارم من الذي انها قول لعمر كعدل لنا العام منير وطل متغير فاسد
قاله قول لم يكن ما قفبتي اذا سلخ ارم من الذي انها العام حادث فهذا احد المتقفبين وهو احد

فصل الراء الكبرى وهي جسم يحيط به سطح واحد وفي وسطه نقطة يتبع خطوطها جارفها
الهواء الكرم بعد الاعطاء بالسهولة الكرم ما يوصل النفع بلا عوض فالكرم هو الوفاء
ما ينبغي لا لغرض فمن يهب المال لعوض جلبا لنفع او فلا صارف الذم فليس بكريم ولهذا قال
اصحابنا يستحيل ان يفعل الله تعالى لغرض او الاستعفاء هو ايثار فيلزم ان يكون فاقصا في ذاته تعالى
بغيره وهو محال الكرامة وهي خلو الانسان عما يشينه مع مقارنة لدعوى المروءة
فالاول مفروض بالايمان والعمل الصالح والثاني مفروض بدعوى المروءة بلا
بينة فصل اللام الكاف وهو الفعل المفضي الى اجتلاب نفع او دفع ضر والاول ضد فعل القبائح
لكنه قد يشترط فيه جلب نفع او دفع ضر الكف هذف الحرف الذي هو المفعول لكذف ما
ينبغي مفعولا فيستقل الى معمولين وبني مكفوفا الكف هو خيط غليظ بقدر الاصبع من القطن
يشد الذي على وسط وهو غير الزنار من الابريسم الكلم هو الجسم الصلب يدمي فاعله
من غير رمح فصل النون الكنف هو الناحية الجانب وفي الاصطلاح هو الاطلاق
على ما وراء الجانب المكنة الفيئية والامور الحقيقية وجودا وشهودا فصل الهاء الكيفية
وهو بالقاسم محمود الكيف كان من مقولة البقاء كالوافعل اقرب واقع لغير الفاعل ولا يرى
نفسه ولا غيره الا بمعنى ان يعلم الساكن مثلا ان الساكن ثوب مثلا يعني
يبقى مقابل يمكن تكوين الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة الكفاءة وهو كون الزوج
نظير الزوجة في الكفاف حالة يقدر بها ولا يفضل منها شيء ويكف عن السؤال الكفران ستر نعمة المنعم
بالجحود او بعمل سوء في مقابلة المنعم فصل اللام اللام علم يجب فيه عن ظاهره تحت وضوابط
واصول محكمة ثم المبدأ والمعاد على قانون الاسلام والقديم الاخير لمراتب العلم الالهي للعالم
وفي اصطلاح الجديد يتبع هو المعنى المركب الذي فيه الاسناد التام الكلية هو اللفظ الدال على معنى
وهي عند اهل العربية ما يتركب من لفظين فصاعدا والكلية المغيبة والغيبة والى رجعة بالكلية
الوجود والجود وانه بالمغازة الكلمة الطهرة انشاء الى قولك فيكون في سورة الاداة الكلية
الطاقة القوية والوجود به عبارة عن قيام واقعية على النفس القدرية واقعة على النفس
الكسبية والوجود به على النفس الوجوبية الذي هو الضرر القائم بالجوهر الرهبة لا يس

وكابد عليه انه قياس المساواة بحذف بعد اللزوم مع قطع النظر عما يخصه من المادة كالاستثناء والشرط فلا حاجة الى بعد ذلك الا اخراج المبين بحكم التشبيه
بمن هنا شيء او هو ان التعريف صادق على القياس الذي هو اعم من البيّنة كالموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فما اذا كانت النتيجة موجبة كلية او سالبة
كلية ويكون دفعه بان المراد من اللزوم المذكور هو اللزوم بحسب الامر بالاستلزام فخرج الاقتران حيث لا يكون لزوم النتيجة عن الشرطية لزوما بحسب الامر
الشكل الاول وهو الاقتراني ومعنى الجواز ان يكون لزوم النتيجة عن الشرطية لزوما بحسب الامر كذلك بخلاف الاقتراني الشكلية وعلى انه يكون ذكر التعريف صدق
كل واحد من المعرف والمعرف عليه الكثرة بالجملة فلا ما هو مرجع المساواة ولا بد بعد هما بابا واحد

ميزان المنطق

عند اهل الاصول القياسي بانه مثل الكلام المذكور يجري مثل علة في الاخر واما لفظ الاباية فدون
الاثبات لان القياس مظهر للحكم لا منشئ له ذكر مثل الحكم ومثل العلة اظهر ازيح الالتباس بانتقال
الاوصاف واختار لفظ الاقتران بين الشكل الحاصل بين المدلولين وبين المدلول والدليل
القياس اقامة على وجه يلزم من التسليم به التسليم بشيء آخر غير ما سلم بخلافه والتسليم لا يكون الا عن
الحق فان طل قياس فقه استحسن وليس كل استحسان باطلا لان الاستحسان قد يطلق على ما
ثبت بالنص والاجماع والضرورة كما في الاعذار او كثر الاستحسان براد به القياس الخفي القياس
الاستثنائي ما يذكر فيه بعض النتيجة او نقيضها مذكورا في المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
فهو متحرك لكنه جسم ينتج اثر بعض النتيجة وهو عينه مذكور في القياس القياس الاقتراني ما يقبض الاستثناء
وهو لا يخلو عن النتيجة او نقيضها مذكورا في المقدم كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم
محدث فليس بقديم ولا نقيضها مذكورا في القياس بعد الخيط الواه وهو الذي يكون سريع
التقطع فليس بمتين ولا يصلح للخياطة الخيط الواه هو الذي يكون سريع التقطع
متعلق بجميع صفاته موضوعا في الكبرى فان استثناء لا بالذات بل بواسطة مقدمة اجنبية في
بعضها يتحقق الاستلزام كما في قولنا ان كان ب مساويا فاما ب واما ج فاذا انتفى الثاني
مسألة ذلك الشيء وجب ان لا يتحقق فانه قد يتحقق الانصاف لب وب نصف ج فلا
النصف ج لان نصف النصف ليس بنصف بل ربع القياس ما يمكن ان يذكر فيه ضابطة
تلك الضابطة بوسم القياس الله هو ان يشتغل في ذم الغفلة والنهوض في تهيئة القوة
عند الاخذ في السير الى الله القيام بالله هو ان يستقيم بحسب البقاء بعد الفناء والعبور على المنازل
طيا والتجلي الله بالله الاحتراز عن الرسوم بالكلية قال الشيخ الهاء في لفظة الله تدل على ان منتهى
الجمع الحاصل المطلق باب الكاف فصل الالف الكافي وهو الذي يكفي مستقبل الزمان
وبدء معرفة الاسرار ومطالعة علم الغيب الكاملة اعني ان يعامل بكفر النعمة بترك الشكر عليها وبكفر عليها
بترك طلب الحق فصل الباء الكبيرة وهي ما كان في الحضر تزره عليها عقوبة مخصوصة في الشرع
في الدنيا والآخرة فصل الكاف الكتاب اخفاء الشيء بحيث لا يدرك الا بتوقيف الآخر كالكتم للدم
الا في كتاب سيبويه فصل الدال الكتاب الجمع وهو الوصل الحفظ وهو المراد بقوله في الدار طبل لا يكتم
على الكتاب الالهي والكتاب جامع لوجوه احدها الفرض كتب عليكم الصيام ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
وثانيها اللوح وبرهان ذلك قوله تعالى ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض الآية ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم
وثالثها القرآن بعينه كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وقوله ان هذا لفي الصحف الاولى صحف ابراهيم وموسى
وقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ورابعها ما يكتبه الله تعالى في اللوح المحفوظ كقوله تعالى ما اصاب من مصيبة الا باذن الله
ومن يؤمن بالله يهد قلبه والله بكل شيء عليم وخامسها ما يكتبه الملائكة الحفظة كقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين
وسادسها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين كقوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وكقوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان
وسابعها ما يكتبه الله تعالى في قلوب الكافرين كقوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكقوله تعالى ولما جاءهم رسول من عند الله
وثامنها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين والكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون
وتاسعها ما يكتبه الله تعالى في قلوب الكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون
وعاشرها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين والكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون
وحادي عشرها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين والكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون
وثاني عشرها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين والكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون
وثالث عشرها ما يكتبه الله تعالى في قلوب المؤمنين والكافرين كقوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون

بالابهام على السامع كقولك فلان او لمعنى فصاعدا كقولك فلان كثير الدراهم او على كثير الزمن
الكنز هو المال الموضوع في الارض الكنز الحق وهو الهيئة الاجتماعية الكائنة في
الذهب او هو البطن كذا في الكنوز وهو الذي يقع المضاربة بسببه المذاهب فصل
العود والكون اسم لما حدث دفعة كالنقل المالي وهو اما ان يكون الصورة الهوائية كالماء
بالقوة فحرفت منها الى الفعل دفعة واحدة في الان على التدريج فهو الحركة وقبل الكون حصول
الصورة في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها وعند اهل التحقيق الكون هو وجود العالم
من حيث هو عالم لا من حيث انه حق وان كان مرادفا للوجود المطلق العام عند اهل النظر وهو بهذا
الكون ضد العدم الكون التام بسيط مركوزة في الافعال كالنقل في العالم مضافة بذواتها الا العلم
فصل الباء والكاف فهو كيفية قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته فقولنا كيفية يشمل
الاعراض كلها وقولنا قارة مخرج الهيئة غير القارة كالحركة والزمان والفعل وغير
الانفعال وقولنا لا يقتضي قسمة يخرج الكم وقولنا ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية وقولنا لذاته
ليدخل في الكيفية المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ولكل نوع الانواع
الاربعة الاول الكيفية المحسوسة فهي اما راسخة كملكة الفعل وملكة ما لا يسهل زواله
واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى انفعالا ويسمى امرا قبل الشدة فالتشوه والتأثر
وتسخن الماء والتابة الكيفية النفسانية فهي ايضا ما راسخة كصفة الكتابة للمتدرب فيها
ويسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب ويسمى حالات والثالثة الكيفية المختصة بالكميات
وهي اما ان يلزم مختصة بالجزء المفصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة وحالها فيها
والمنفصلة كالزوجية والفردية والرابعة الكيفية الاستعدادية وهي اما ان يلزم
استعدادا نحو القسمة كاللين والكم الرقة وسمي صقلا والا فنحو الكبول وكالصلابة كيفية
والهيجة وسمي قوة كيميائية تنفعل النفس بها بسرعة القبول وعكسها
الفعل والكيفي بالكيماء العلم باستدلال المتاخر الاخروي الباقي بالعلم الدنيوي الفاني
الكيمياء الخاص تخليص الذهب من الكون بالشيء المكون الكيمياء ارادة معرفة الغير خفية وهو من الخلق
الجملة السنية من التبصرة الحقيقي لمجازات اعمال الخلق باب اللام فصل اللام اللازم

قال شرحه للطابع لفظ كل يطلق بالاشتراك على الكلي ومجموع الافراد وكل واحد فيكون الكلية طبيعية عصام الدين بحثا النفسية غضبي المحصورة
والكلام وهي صفة او قضية يحتمل بها الظلم
بالفتح هذا هو المعظم المعروف وقد يفتح بها الظلم
عليه بالضم وهو الزجر وبالظلم البعد بالضم وهو التعجب
وبالظلم الغضبي وهو التوبيخ وهو صفة تظهر على الكل
واحدة وهي الكلام النفسي الازلي نحو الكل قيام

الفرق بين الكل والكلي ان الكل يقوم باجزائه والكلي يقوم بجزئياته فيتأخر الكل
عن اجزائه والكلي عن الجزئيات والاجزاء
متناهية والجزئيات غير متناهية والكل
محدود والكلي غير محدود ٣٢

وآحادية لوحدة الحاظة الافراد وحدة الكثرة وحدة
الحاظة الافراد واذا دخلت على الكثرة
الحاظة الافراد وبعد الجزء بقاء الكل
كل شيء ان كان واحدا وحدس الفرد
وان دخلت على الكثرة كانت الحاظة
وبعد اجزاء بقاء الكل كالانسان
اي اجزاء الرغيف وبعد

والبس الاعلى الطبيعة فصل الوجود اثبات كل طارية على النفس ابرو عاية وهذا الوجود الحق الالهية
ما يقوم الحقيقة الجوهرية وهو ما وجود الكل في اللغة اسم يجمع الشيء والنظم واحدة وفي الاصطلاح
ما تركب من افراد والكل هذا اسم للحق تعالى فانه لا كثرة الا وجودية الا وهو معه لكن سماه وليد الحال
احدي بالذات كل الاسماء وقبل الكل اسم لجملة مركبة من اجزاء بحصوله كل كلي لم يقتض تحقق الاسماء و
مع الاحاطة على سبيل الافراد وكل لا يقتضي عموم الافعال الكل الحقيقي ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه والمنسوب الى الكل كالكلي الكل الاضافي وهو لا يمنع من الاشتراك فيه كالعالم فانه نسبة
الى الكل

مانع من انتقال ذهن الفهم اللازم البين هو الذي يكفي تصور الملزوم في جزم العقل باللزوم
بينهما كالانفكاك بين الاربعة فان تصور الاربعة تصور الاثنين بينهما وجعل جزم
بجم وتصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين وقد يقال البين على اللازم الذي يكفي تصور الملزوم
تصورا كاملا الاثنين ضعفا للواحد فان تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول
اعم لانه مع كفاية تصور الملزوم والملزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم فيقال للمعنى الثاني اللازم
البين بالمعنى الاخص وليس كل ما يكفي التصور كيفية تصور واحد فيقال لهذا اللازم البين بمعنى الاعم اللازم
غير البين هو الذي جزم الذهن بالتلازم بينهما الا بوسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين
للمثلث لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا القائمتين بل يحتاج الى وسط وهو برهان
الهندسة لازم الماهية ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ذهنا وخارجا كالزوجية للاربعة
بالفعل لا يمكن لازم الوجود ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مع قطع النظر عن العوارض كالفردية
الماهية فانها لا تنفك عن الفرد ذهنا وخارجا لكن لا بالفعل بل بالقوة القريبة لازم العلم ما لا يمكن
العلم بثبوت شيء ولا بثبوته ويلزم من ذلك كون ذلك الشيء معلوما فالعلم بالملزوم
لازم بطريق العقل والعلم بالملزوم لازم بطريق العادة وهم الذين ينكرون
لازم بطريق العقل لا ان العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم لان العلم بالملزوم
لازم بطريق العادة وهم الذين ينكرون
العلم بثبوت شيء ولا بثبوته ويلزم من ذلك كون ذلك الشيء معلوما فالعلم بالملزوم
لازم بطريق العقل والعلم باللازم لازم بطريق العادة وهم الذين ينكرون
العلم بثبوت شيء ولا بثبوته ويلزم من ذلك كون ذلك الشيء معلوما فالعلم بالملزوم
لازم بطريق العقل والعلم باللازم لازم بطريق العادة وهم الذين ينكرون

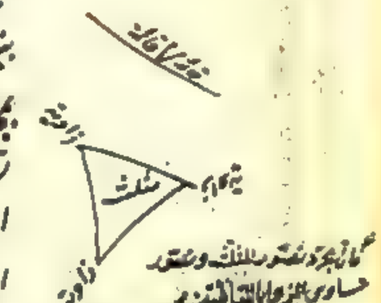

اعلم ان تصور اللازم بالمعنى الاعم يحتاج الى وسط وتصور اللازم بالمعنى الاخص لا يحتاج
بالمعنى الاول والثاني هما المجردان عن الصلة والمتعلق وهما
وهما اصحاب الحروف كما
قيل ان مادة المعنى المتعدي واللازم ضابطة وهي
ان ما يفعل بحرف واحد او قلب او حس فهو متعد
بفعل بحرف واحد او قلب او حس فهو لازم
ضرب وعلم وزال وهذا استثناء الجار
التعلق والتعلق ان متعلق للفعل ان كان مما
يستغني عن تقييده فلازم والا فمتعد

الثالث الاصل المتحقق بمطابقة الكلام المتكلم فصل الطاء الطيبة كل اشارة دقيقة الى ملحوظ
للفهم يستعين العبارة كعلوم الاشارات اللطيفة الانس هو النفس الى لطيفة التي عندهم بالقلب
وهو في اللطيفة تنزل الروح الى رتبة قريبة من النفس تسمى بسببه لها بوجه ومناسبة للروح بوجه وسمي الروح
الاول الصدر الثاني الفؤاد فصل العين اللب هو فعل العقل بحسب الثبوت بحالة ما في الامر
نهاية هو العقد البعيد المحفوظ عن الناس الدعاء بالسخط اللعان وهو من يكثر منه ذلك
بالتكلم مفرونا باللعن فاية مقام صدق العدق في قوله ومقام صدق الذات في فعله فصل الغين الغفلة
وهي ما يعتري كل قوم من اعراضهم اللغز مثل الملغز الآتي يجيء على طريقة البيدان كقول الحريري
في الحمام شيء اذا فعد تحول غيره رشده اللغز عن اليمين وهو ان يحلف على شيء وهو يرى انه
كذب كما يأتي في الواقع هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الشافعي ما لا يعقد الجزم عليه كقول
لا والله بلى والله فصل الفاء اللفظ ما يتلفظ به انسان اوفي حكمه مهملا كان او مستعملا الاول
اللفيف المقرون وهو اصل فيه ولامه كقدى اللفيف المفروق ما اصل فاؤه ولامه كوقى
اللف والنشر رد شيء تلف نشيء لم ترى غيرك نعته بان السامع يرد الى كل واحد منهما ما له كقدك الله
وزمزم جعلكم البيت والنار لتسكنوا فيه وتستقوا منه فضله وفي النظم فعل الشام انت آنس
منه وروضة وورد خضرة الخ واعرف وقد سبق الترتيب ايضا فصل القاف
اللقب ما يسمى الانسان بعد اسمه العلم من لفظ يدل على المدح او الذم يعني فيه اللغط وهو
بمعنى الملقوط اي الساقط من الارض وفي الزرع ليس لما يلقط على الارض من صغار بنبي آدم فوق
من العيلة وفرار في النهمة اللقط وهو مال يوجد على الارض ولا يعرف له مالك وهو على
وزن الفعلة بالفتح في الفاعل وهو لكثرة ما لام فيه جعلت آخذا مجازا كقولهم رجل لبأة
من راحا فصل اللام اللمس وهو قوة مبثوثة في جميع البدن مدركة بها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وكذلك مشاقلي الانفعال اللوح اللوح هو الكتاب البين والنفس
الكلية قال لوح اربعة لوح العقل الذي من المحو والاثبات وهو لوح العقل الاول ولوح
القلوب النفس انها طفقة الكلية التي يفصل فيها كتاب اللوح الاقرأ ويتعلق بها سبابها وهو المسمى باللوح
المحفوظ ولوح النفس الجزئية اسماء وتلك التي تنقش على مثالي هذا العالم بشكله وهيئته ومقداره

الهيولى القابل للصورة في عالم الشهادة **اللوامع** انوار ساطعة تلمع لاهل البداية ارباب
القلوب الضعيفة الانظار فتشغلهم الجمال الاخص المنزل فيصيرهم بهرة بالحدائق الظاهرة
فنزلهم انوارها كانوار الشهب والنجم فيضيء لهم فيهتدون بها **غلبة انوار اللطف** والوعد فيضرب الحضرة والنقوع **فصل الهاء**
الهو هو الذي يخلق ذرة الانسان فيليه من بعض **فصل الباء الليلة العدد** يختص فيها
الساكن يحتمل قادر لولد بقدرة وربته بالنسبة الى الجنين وهو وقف ابتداء وصل اللا لالتقاء
الجمع ومقام البا البنى في المرفة **باب الميم فصل الالف الماء المطلق** هو الماء الذي بقي على
اصل خلقته **الماء المستعمل** كل ماء أزيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القرب **ما يأتي الى**
الشيء هو الذي يجيء الشيء موجوداً بعد ان لم يكن موجوداً ولا عدماً ولا فاعل ولا قابل
ملوة النبي وبيع الذي يحمل الشيء موجوداً بالقوة **فصل الباء المانع المباح** ما استوى
طرفاه **المباشرة** كون الحركة بيد او توسط فعل الحركة **اليد المباشرة الفاعلة** وهو ان يحاسبني
المانع من الارث عبارة عما يعدم الحكم عند وجود السبب **فصل الباء الجامع المباح** ما استوى
طرفاه **المباشرة** كون الحركة بيد او توسط فعل الحركة **اليد المباشرة الفاعلة** وهو ان يحاسبني
المانع من الارث عبارة عما يعدم الحكم عند وجود السبب **فصل الباء الجامع المباح** ما استوى

ما استفاد الناطق وتباعات بني الانتفاع بمنزلة الآلات بيع شيء ما ينتفع به مع بقاء عينه كالثوب والدار
رسول الله صلى الله عليه وسلم المريد الحق ذو الارادة قال الشيخ محي الدين العربي قدس الله سره وهو الفتح الكلي المريد من
انقطع الى الله عن نظره واستبصاره وتجرد ارادته بان يعلم انه ما ينتفع في الوجود الا بما امر به لا ينتفع الا بما امر به
غير فيه يعني ان الله تعالى ارادة فلا يريد الا ما امر به وهذا الحق المراد عبارة عن المجرد من ارادته فالمراد من المحبوب
من ارادته المحبوب او من ضعف بعض المحبين ان يتبع بالله ايده والمتابعة في الحقيقة ان يتبع الله فذلك يكون
محبا لا غير المراد هنا حتى قارب البلوغ وتحرك الشوق والشهوة المرجعة فهم قولهم للانفس من الايمان
معينة كما لا ينفع به الكفر ظاهرة المريد من الاسلاك وهم الذين ارسلوا من رسلا ترتب لمعاني
وكذلك المرسلة من الدراهم المراد طعن وكلام الغير لانها هنا فيه من غير ان يرتبط بغرض من الاغراض تغير للغير
مرتبة الانسان الكامل هي من المراتب الالهية والكونية من العقل والنفوس الكلية والجزئية ومراتب
الطبيعة الى آخر ما ذكر ان الوجود وسمي بالمرتبة العالية بعضها على بعض مرتبة الالهية والفرق بينها
الالهية بوحدة والمرتبة الله هي ما افادت حقيقة الوجود مرتبة الواحدية
هو ما افادت حقيقة الوجود بشرط الاطلاق وجميع الاسماء والصفات فيها كجميع تحت الجمع وحقيقة الحق والخلق
ايضا مرتبة الالهية ما افادت حقيقة الوجود بشرط شيء فكان يأخذ بشرط وجميع الاشياء اللازمة
لها كالتنزيه والجزئية الاسماء والصفات في المرتبة الالهية المشتمل عندهم بالواحدية وتعلم
الجمع هو هذه المرتبة باعتبار الاجمال لظهورها في التفاصيل والحق بالخلق للمناسبة
لاستعداد الاشياء والخلق في جميع مرتبة الربوبية وهو ما افادت بشرط كل شيء بحيث يصير معه شيئا واحدا
غير اعتبار ما يقبل في مرتبة الاسم الرحيم مرتبة النفس الكلية المشتملة على القدرة وهو الموجود المحفوظ
والكتاب المبين وهو ما افادت بشرط ان يكون الصور المفصلة موجودة ثابتة مستقرة في مرتبة الاسم الملك
والميت والمحاربة القلب للطبيعة والجسم الكلي يقول والنباتية وهو ما افادت بشرط ان كمل ما قابل
للصور النوعية الروحانية والجسم في مرتبة الاسم القابض الرحيم الكتاب المبين بالمداد الكلي
للسطور والرق المنشور وهو ما افادت بشرط الصور الجسمية العنصرية في مرتبة الاسم المصور عالم
الجبال المطلع والقيد وهو ما افادت بشرط الصور الشهادة الحسية الزمانية في مرتبة قلم العالم
الطبع والارحام الملك المراقب بهمة اضعف العبيد بطلوع الرب عليه وجميع احواله المركب الثاني بفتح
الاشياء بسيع مرتبة الاسم الرحمن مرتبة العقل الاول المسمى بالعقل والقلم وام الكتاب بالضم
الاعلى وهو ما افادت بشرط ان يكون الكتاب

من سورة كيفية الامر الروح وهو ان يكون العلم بعد رتبة الاسجاع بجميع وانشقاق الوابل
بالفاء في مثل بهيج الوزن والروي كقوله تعالى وشققنا فيها فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا
ليس كذلك الزيتونة هو الذي يعتصر منه الزيت قال الناصر فاروق لله در الزمخشري ما اغوص على
نكتة وابرعه وكم له من نظائر هذه النكتة في كلامه فافهم ومنه قوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم
قال بعض الائمة الآية ترغيب في العفو عن المذنب وحث على الصفح عن المسيء
الاول المرتجل وهو ما لا يؤخذ من غيره كالاسماء الاعلام المركب وهو ما اريد به غير ما وضع له
علاقة ما هو مركب مزجي كبعلبك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما كزيد من كقام زيد وهو ما
ركب كبعلبك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما كزيد من كقام زيد وهو ما ركب اسناديا كتأبط
شرا فهو علم لشخص ركب كذلك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما كزيد من كقام زيد وهو ما ركب
اسناديا كتأبط شرا فهو علم لشخص ركب كذلك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما كزيد من كقام زيد
وهو ما ركب اسناديا كتأبط شرا فهو علم لشخص ركب كذلك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما كزيد من
كقام زيد وهو ما ركب اسناديا كتأبط شرا فهو علم لشخص ركب كذلك وهو ما ركب بعد ان كان كل جزء منه علما
كزيد من

والقيد الثاني يخرج به الزوج الأعجمي إذا تزوج بمن هي من غير جنسه والأنواع والأشخاص من مظاهر تختلف
ظهورات الحيض وتجيء التنوع بحكمنا فالمسافرة وهو من عهد بسيرها وسطا ثلثة أيام وليالها وكذا من
بيوت بلدة الساكنة نوع من الشهر إلى من جاوز بها ثم المسح بخروج صوف الماء ما هو أقبح منها
المسح امرأة بدينة مثلا بسير المتوسط من بلدة وهو أن يشترى بغلا أو بغلة أو بلدة أو بغلة أو
الشاهد أو في الحال عند البعض أن تشترى المستحاضة هي التي ترى الدم ثلثة أيام فصاعدا في زمان لا يصلح للحيض
والنفاس متتابعة وقت صلوة وفي الباقي الآتي وقت صلوة عند الفقهاء المستقر وهو ما تر وقت صلوة
بعد زمان الذي رأت فيه حيضا على الإمكان يستقبل المستمر وهو الذي تجاوز دمه عشرة لفظا بالأو
العود أو بحكما في الباقي الآتي بدأ فقد خرج عن متعود لفظا أو تقديرا كما إذا عاد الدم الآتي بعد
تجاوز العود وهو متعود تقديرا المستمر المتذكر وهو الذي تكرر دمه مرارا وأيام طهره تجاوز عادة
القوم الآتي العود وهو متعود تقديرا المستمر المتذكر وهو الذي تكرر دمه مرارا وأيام طهره تجاوز عادة
القوم الآتي العود وهو متعود تقديرا المستمر المتذكر وهو الذي تكرر دمه مرارا وأيام طهره تجاوز عادة
الذكور بعد الأنحو ما جاوز الآتي بدأ المبتدأة فقد بالتاء المضمومة وبتشديد الكاف لدفعه سواء كانت
مساوية للخمسة من أولها أو أخيرا على المشهور كما سيجيء للفقيه وقيد الدفع
بالعادة البالغة بقولهم في الجواب عن جعلي بحرها ثم المسح بخروج صوف الماء ما هو أقبح منها
في علم الأصول الفقه والأداء أن يأتي بما عين في هذا فصل أن بين المشروطة العامة وهو الذي يحكم فيه بالبراءة
شبوت الحول للموضوع أو سببه منه شيء ملك يكون ذات الموضوع شخصا بوصف الموضوع إلى بقاء
الموضوع والمضروب تحقق الغرض وشغال الذمة بقولنا الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا
فان تحرك الأصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب بل ضروري ثبوته أنى هي بشرط بقاء الذات
بوصف الكاتب وشغال الذمة بقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا فان سلب
ساكن الأصابع من ذات الكاتب ليس بضروري الثبوت له بشرط بقاء الذات بالكتابة المشروع ما ظهر به الشرع
عليه تذييل والإيجاب المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات بشغال الذمة
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل فهو موجود الدام وان ايجاب المحمول للموضوع
ما دام كاتبا لا دائما فقد كبا ما دام ذاته مع سالبة عامة لما المشروطة العامة
وسالبة مطلقة عامة لما المشروطة الخاصة
للموجبة الأولى الحقيقية والثانية
المطلقة العامة أي قولنا لا شيء من الكاتب
بمتحرك الأصابع بالفعل

أي قولنا

والمشرق في البرهان لا العيان والانتقال
من البيت إلى الحضر وكان المعلوم صار معلوما
والمعقول مشاهدا والغيبة حضورا كما في
والمراد من الشهود والمعاينة رؤية المحسوس بالعين
بالعين وهو فاقا ما إن أحدكم لن يرى ربه حتى يموت
حلوا بيت ربكم بالأبصار حتى يراه حتى قال أبو بوزر رضي الله
ربه وهو فاقا كما الإحاطة عن العلم والإدراك عما سواه تعالى وتقدس
توهما لحضر ثم يجب أن يكون في لسانه وقلبه
الكتبة فيكون كالتواتر وجه القرن الأول الشاهد في ظاهر رواية الشافعي عبد الأبر التوحيد وفي
بازاء وفي الحي والشاب والدليل هو الوجه الذي لم تعالى يجب فلا يجب تنبيه الأشياء الشاهد وهو
ما يحكم فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة أو الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة فيكون قولنا
الشاهد فيما فيه الشاهد بالشاهد وهو الشاهد الشاهد وهو
الاشتراك بين المعاني وهو الكلمة إذا بقيت الدلالة قيد فارق فيه الشركة بين الغيبي
فقط كالقرء والشفق فيكون مشتركا بالنسبة إلى المجموع مجازا بالنسبة إلى الكل واحد والاشتراك بين الشيء
وقد يطلق كل واحد منهما بحيث هو
وفرس في الحيوانية وإن كان بالعرف أن كان أنثى يستعمل كالشتراك فرس
وفي الطول فان كان الكيف يسمى طويلا فالشتراك والجمع في السواد والبياض
سمي مشابه كالشتراك زيد وعمرو في بشر وإن كان بالنكر يسمى مشابه كالشتراك الأرض والهواء
والكرة إن كان الوضع المخصوص سمي مواراة وهو الاختفاء البعد بينهما كسطح فلك وإن
كان بالإطلاق سمي مطابقة كالشتراك الإنسان في الأطراف الشكر وهو الذي أفرد الشكال إلى إطلاق
الشبيه فيه فوق قولهم الشكل اسم عبارة الشكل كما يقال اسم إذا دخل في الحرم وعبارة الوجه قول
وهو الشبيه فيه الشكل وإن الجنة لا يستحق الشكل في الدار ورؤية الله في الآخرة
بمعنى الكشف لكن ليس في اللغة
الشكل الذي يشابه فوقه مقدارا من جهاته بالشهود الشكل وهو

مفهوما بشيا واحدا او هو المحمول على المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك فكل انسان ضحاك او ما يكون بعض المقدمات كافية شبيهة بالصادقة وهو
اما من حيث الصورة وهو الحيث المسمى قياسا من حيث الصورة كقولنا الصورة الفرس المنقوش
على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال واما من حيث المادة
وهي كون الموضوع والمحمول كقولنا كل انسان فرس وكل انسان او كل
فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والغلط ابدا ان موضوع المقدمتين ليس
شيئا موجودا يصدق عليه مفهوم فرس وفرس مع كونه القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وقيل المغالطة مركب من
مواد مشتبهة بالحق ولا يكون حقا وهي ستة او عشرة شبيهة بالمقدمات
المشهورة وهي مشابهة المعترف وهو ان يستر القارئ القبيح الصادر ثم تحت
قدرته حتى اذا عيب بسببه خافت عنه بانه لا يبالي بعزل المعزول وهو
رجل قال لامرأة معتقة على ملك يميني او نكاح فولدت ثم استحقت وانما ستق
معتقة لان البائع غرة وباع لجارية ثم ذكر ملكا لغيره اصحاب مغيرة بن سعيد
العجلي قال الله تعالى جسم على صورة انسان من نور وقلبه منبع
الحكمة فصل الفائق المقرر ما لا بد منه جزء لفظا على جزء معناه العارض وعلى الجواهر الم
المجردة عن المادة القائمة في انفسها العاقلة بنوع مشترك مستاوية بين ما لا وتقرر
ربنا الموجبة قالوا قد قرض خلق الدنيا الى محمد المفتي الاجود وهو الذي يعلم الناس
الحيل وقيل هو الذي يفتي لاجل مفهوم او تضمنوا بفهم من الكلام بطريق المطابقة
بمفهوم الفائقة وهو ما يفهم منه بطريق الالتزام وقيل اثبت الحكم في المسكوت
على فلان ما ثبت في المنطوق المقنع ما اذا دار وضوحا على النص على وجه لا يبقى
فيه احتمال التخصيص كانبغاما وان تاويل ان كان خاصا وبنا مشابهة الى ان
خصص بخبر الواحد كالظاهر نحو قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون فان
الملائكة اسم عام يحتمل التخصيص كما في قوله واذ قالت الملائكة يا مريم و

او جه الاول المفعول والثاني الثالث الثالث الرابع الزبول الثاني
من المقولات التي تقع بها الحركة الكيف الثالث من تلك المقولات الوضع كحركة
الفلك على نفسه فانه لا يجوز بهذه الحركة من مكان الى مكان لتكون حركة اينية ولكن
يتبدل بها وضع الرابع من تلك المقولات الاربع وهو النقلة التي يسميها المتكلم
حركة وباقي المقولات لا تقع بها حركة والمقولات عشرة قد ضبطها هذا البيت
قم عزين الحسي الطعم لوقام يكشف غمتي فاغني المقدار الانتقال او
الوضع وهو غير الحصة المقومة للمتصل والمنفصل فان المقدار اما مقدار واحد و
هو الخط او اثنان وهو السطح او ثلث وهو الجسم التعليمي فالمقدار لغة هو
الكمية واصطلاحا هو الكمية المتصلة التي تتناول الجسم والخط والسطح والعدد
بالاشتراك فالمقدار والكمية والجوبة والشكل والجسم التعليمي كلها اعراض جمع واحد
في اصطلاح الحكماء مقتضى النص وهو كل لا يدل اللفظ عليه ولا يكون ملفوظا وقد
لا يكون ضرورة اللفظ اعم فانه يكون شرعيا او عقليا ومثل هو عبدا له عن
جعل غير المنطوق منطوقا لتعلق المنطوق شارحا فتخصيص رقبته هو مقتضى شرعا
لكونها مملوكة لغة لا عتق فيها لا يملك ابدا وقبل بل هو مقتضى عقلا لتحريم الكلام لتحرير
رقبته مملوكة العقيقة بيع السلعة بالسلعة المقتضى وهو الذي يطلب عن العبد
باستعداده الحضرة الالهية المنطوق من الحديث على جاز فانا بعين موقوفة على
عليهم من فوائدهم وافعالهم المخاطر في اصطلاح اهل الحقيقة عبارة عما يوصل بنوع
تقرب وبتحقق به بضرب تطلبه صفات تكلف لمقام كل احد موضع افاده عند
ذلك فصل تحقيق الكان المكان عند الحكماء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحتوى وعند المتكلمين وهو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم و
ينفذ فيه ابعاده امكان المبرم عبارة عن مكان لكل شيء بسبب امر يوجد داخل
في مسماه كالحذف فان تسمية ذلك المكان بالحذف انما هو بسبب كون الحذف في
جهته وهو غير داخل في مسمى المكان المعين عبارة عن مكان لا لكل شيء تسمية به
لكن لشيء واحد

واما المفسر فما ازداد وضوحا على النص بيان التفسير لان ما يزداد وضوحا على النص امّا ان يكون مستبدا بنفسه في الكلام او غير مستبد والاول
خاص لكل ما يستبد بنفسه مما لم يتبين غيره والثاني بيان التقرير امّا ان يكون لما يحتمل وجوها منها ما استبد به التأويل وبسبب ارادة المتكلم لان الكلام
ظني معناه لكن مجمل لاحتمال ارادة غيره او مبين غيره لكن لا احتمال فيه بل يقطع ذلك الاحتمال فيكون مفسرا وهو الذي يسمى محكما او لا يستبد
بنفسه بل يحتاج الى غيره وهو المجمل او يكون مما لم يستبد به التأويل وبسبب ارادة المتكلم لان الكلام ظني معناه لكن مجمل لاحتمال ارادة غيره
او مبين غيره لكن لا احتمال فيه بل يقطع ذلك الاحتمال فيكون مفسرا وهو الذي يسمى محكما او لا يستبد بنفسه بل يحتاج الى غيره وهو المجمل او
يكون مما استبد به التأويل وهو الظاهر او لا يستبد بنفسه بل يحتاج الى غيره وهو المؤول فالمفسر والمحكم والظاهر والنص سواء في حق الاستدلال
والعمل بها والمجمل والمؤول سواء في حق التوقف في العمل بهما الى ان يظهر المراد بالبيان والتأويل

فصل في الفاظ المقدمة تطلق تارة على ما يتوقف عليه الا بحاث الآتية و
تارة تطلق على قضية جعلت جزء قياس وتسمى مقدمة وتارة على ما يتوقف عليه صحة الدليل
المقدمة الغربية وهي التي لا تكون مذكورة في القياس لا بالفعل ولا بالقوة كما اذا
قلنا اسماء لفظ ومسمى لفظ ينتج اسماء لفظ بكلية مقدمة مضمرة وهي
كل مسمى ولفظ مسمى والمفيد ما قيد لبعض صفات المقاطع وهي المقدمات التي
ينتهي الاذعان وهي التي اليها المرجع في الضروريات والمسلمات ومثل الدور والتسلسل
واجتماع النقيضين المقبولات هي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر مساو
في المعجزات او الكرامات كالانبياء والاولياء او لما لاختصاصه بمزيد عقل ودين
كاهل العلم وآثاره او نافعة جدا في تنظيم امر المعاش والشفقة على خلق الله تعالى
المقولات التي يقع بها الحركة اربع الاول الكم وهو وقوع الحركة فيه على اربعة

ملك وبالقياس الى ذكر الفعل عادة تخلفا **الملازمة** لغة امتناع انفكاك الشئ عن الشئ فالملزوم والتلازم جمعا واصطلاحا كون الحكم مقتضيا الاخر على معنى ان الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع الحكم الاخر فانتفاء ضروريا كالنهار للنهار واتصاف الدخان في الليل **الملازمة العقلية** ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كالبياض للابيض مادام ابيض **الملازمة العادية** ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كفقد العالم على تقدير فقد الالهة بامكان الاتفاق **الملازمة المطلقة** هي كون الشئ مقتضيا الاخر والشئ الاول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم كوجود النهار لطلوع الشمس فان طلوع الشمس مقتضى لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم **الملازمة الخارجية** هي كون الشئ مقتضيا للاخر في الخارج اي في نفس الامر اي كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجيته **الملازمة الوهمية** هي كون الشئ مقتضيا للاخر في الوهم اي متى تصور الملزوم في الوهم تصور اللازم فيه كملزوم البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى في الوهم ثبت تصور البصر فيه **الملاحدة** وهم الذين لم يظهر لهم في بواطنهم على ظواهرهم وهم يجتهدون في تحقيق كمال الاخلاص وبصفون الامور مواضعها حتى نعرف في عرصة الغيب فلا يخالف اراداتهم وعلمهم ارادة الحق وعلمه ولا يفعلون الا ما لا في محل يقتضي نفيها ولا ينوونها الا في محل يقتضي نيتها فانهم رفع الاب من موضع اثبت واضعه فقد سفه وجهل قدره ومن اعتمد عليه في موضع نفاه فقد اشرك والجد وهؤلاء هم الذين جاؤا في حقهم اولياؤنا تحت قبابي جمع قبة لا يعرفهم غيري **الملم المتعلق بالذات** ما يقتضي لذاته وجوده **الملم بالذات** ما يقتضي لذاته ان لا يقتضي شيأ من الوجود والعدم كالعالم **الممكنة العامة** وهي التي حكم بها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانبين

نبيه امر داخل في مسمى كالدار فانها تسمى بباب الحائط والسقف وغيرها وظهرها داخلة في مسمى **الملك** من باب الحق هو وارد في النعم مع المخالفة وابقاء الحال مع سوء الادب واظهار الكرامات فيزهد وهم جانب العبد ايصالا للكون الى الانسان فحيث لا يشعر **الملكوت** هي المسألة العلمية لا الاظهار القوة بل لالزام الخصم **الملكوتية** وهي حضور نعت البيان **الملكوتية** هي مقابلة الاعضاء بمثلها او زيارة **الملكوتية** هو المكوث الجلي قالوا تارك الصلوة كافر لا لانه ترك الصلوة بل لجحوده بانه **الملكوه** وما هو الصحيح راجح التارك فان كان الحرام اقرب يكون كواهة تحريما والا كان الى الحل اقرب يكون تنزيها ولا يعاقب على فعله **المكارى** المفلس هو الذي يكارى الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاء اوان السفر لا يأتي له **مصطبة** امام **الملكوت** عالم الغيب المختص بالارواح والنفوس **الملا الاعلى** هو الافلاك والعناصر وما تشعلق المحدث من الفلك الاعظم وهو السطح الظاهر و **التشبه** ان يكون في اعماله اجزاء منتشرة الطبايع **الملال** فتور يعرض الانسان من كثرة مزاولة شئ فتوجب الكلال والاعراض عنه **الملك** عالم الشهادة من الجسم المحسوس الجثة كالعرش والكرسي وكل جسم يجتمع بتعرف الجبال المنفصل من مجموع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة المتوجهة والعنصرية وهو كل جسم يتركب من العناصر **الملك** بكسر اللام في اصطلاح المنكلمين حالة تعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص فان كلا منهما حالة للشئ بسبب احاطة العمامة برأسه والقميص ببدنه و**الملك** في اصطلاح الفقهاء اتصال شرعي بين الانسان وبين شئ ليكون مطلق التصرف فيه او حاجزا عن تصرف غيره فالشئ يكون مملوكا ولا يكون مرفوقا لكن لا يكون مرفوقا الا ويكون مملوكا **الملك** جسم لطيف نوراني يتشكل باشكال مختلفة **الملكة** هي صفة راسخة للنفس والتحقيق ان يحصل للنفس حيثية بسبب فعل من الافعال او بقبول لذلك الحيثية كيفية نفسانية ويبقى حالا ما دامت سريعة الزوال فاذا تكررت ومارست النفس اياها حتى برسخ تلك الكيفية فيها تصير بطيئة فتصير

نعصم مراعاتها الوهمي عن الخطاء الفكري في المعلوم القانوني الذي لا نعصم مراعاتها
فيها الوهمي عن الخطاء الفكري في المقال كعلوم العربية المتفصلة هي التي يحكم فيها
بالتناقض بين القضيتين في الصدق والكذب معا بأنها لا يصدقان ولا يكذبان او
في الصدق فقط هو بأنها يصدقان ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بأنها لا
يكذبان وربما يصدقان والسلب ذلك التناقض فالحكم فيها بالتناقض في المنفصلة موجبة ما
فان كان التناقض في الصدق والكذب ستت حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا فان كان
الحكم فيها بالتناقض في الصدق فقط اي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا
او حجرا فان قولنا هذا الشيء شجر وهذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون
هذا الشيء حيوانا فان كان الحكم بالتناقض في الكذب فقط فهي مانعة الخلو كقولنا
اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا فان قولنا هذا الشيء لا حجر وكشجر لا يكذبان
والا لكان الشيء شجرا وحجرا معا وقد يصدقان بان يكون الشيء حيوانا فان الحكم
بسلب التناقض هي منفصلة سالبة وان كان الحكم بسلب التناقض في الصدق والكذب
كانت الحقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حمارا او كاتبا فانه يجوز ارتفاعهما
ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب التناقض في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا وكاتبا فانه يجوز ارتفاعهما ولا يجوز ارتفاعهما
وان كان المتناقضان في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان
لا حيوانا وكاتبا فانه يجوز ارتفاعهما ولا يجوز اجتماعهما المنتشرة وهي التي حكم
فيها بصرورة ثبوت المحمول للموضوع السلب عنه في وقت غير معين او وقات وجود الموضوع
لا دائما بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما
لا دائما فان كبراها موجبة منتشرة مطلقة عامة كقولنا كل انسان متنفس في وقت ما
بالفعل الذي هو مفهوم الدوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان
بمتنفس في وقت ما لا دائما فان كبراها سالبة منتشرة هي الجزء الاول موجبة مطلقة

المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة
السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهوم سلب ضرورة الايجاب فان
هو الذي يخالف السلب فانا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان السلب الحرارة
عن النار ليس بضروري وان قلنا لا شيء من الحجر ببارد بالامكان العام لمعناه ان ايجاب
البرودة للحجر ليس بضروري الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها سلب الضرورة المطلقة
عن جانبي الايجاب والسلب واذا قلنا كل انسان كاتب بامكان الخاص او كشيء من الانسان
بكاتب بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليسا
بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب او سلب ضرورة
السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة يكون
نقيضها امكانا عاما موجبة والعامة سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبتها
في المعنى بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة فاذا عبرت بعبارة
سلبية كانت سالبة العامة استغناء السائل عن قبولها او جبر المعلم بتردد ليل الممدود
كالنهار بعد الاذعان كالساء ورداء فصل الوقت المنفوي هو المشتمل على علم المفعولية
المنفوي بلا الى لفظ الجنس هو المسند اليه بعد دخول لها المغرق وهو ما يدخل الجنس
مع النفي بين المندوب هو المتفق على طلبه ايا او اوعند الفقهاء وهو الذي يكون فعله
راجحا على تركه في نظر الشارع ويكون تركه جائزا المناكرة وهو المطاقبة الجرف نائب مناب
الاصل لفظا او تقديرا المنقوض هو عدم النفي في اخر ما قبلها كمرة تحو القاضي المناظرة
لغة من النظر او من النظر بالبصر او اصطلاحا هي التفكر بالبصيرة من الجانبين في النسبة
بين الظاهر الصواب المتناقضة لتبطل احد القولين بالاخر واصطلاحا هي صنع مقدمة معينة
من مقدمات الدليل وشرط في المناقضة ان لا يكون المقدمة من الاوليات والحس
المسلمات والا لم يجز صها لان ليس بمجبة على الغير المنطق الذي قانونية تعصم مراعاتها
الوهمي عن الخطاء في الفكر وهو علم عملي اي كما ان الحكمة علم نظري غرضه الذي هو
الان تمثل الجنس والقانونية يخرج الآليات الجزئية لارباب الصنايع وقولهم

Mohammad Ali Osmania University Library

المنقبة الرابية المنفرجة اصل الجانب وفي اوله تكرير كاكوم وكوم المناسخة هو
في الشيء وهو النقل والتبديل وفي الاصلاح نقل نصيب كل وارث من قبل الميت الى آخر
يرث منه المناولة وهو ان يعطيه كتاب سماعه بيده ويقول اجزت لك ان تروي عني
هذا الكتاب ولا يكفي مجرد اعلام الكتاب بسنة المواليد الموت هلك وجوده خلقة من الحيوان
وباصطلاح اهل الحق فيه ظهر الروح لم ماتوا هو فقد حي لهذه الموت الاحمر مخالفة النفس الموت
الابيض الجوع لانه ينور الباطن ويبيض وجه القلب فهو ضد الحي ولسنة الموت الاخضر ليس للموتى
من الخضرة في اللغات التي لا فاكهة لها الا الخضر يعيش بالفاكهة الموت الاسود وهو لخمال الاذى
الخلق وهو الغناء في الله شهوده الاوصاف وبروزه في آثار الافعال في قلوب محبوبه الموات
ما لا ماكل له ولا ينتفع به من الاراضي لانقطاع الماء عنها او لغلبة الملح عليها او لغير ذلك مما لا ينتفع الانتفاع
بها الموعظة هي التي تلين القلوب القاسية وتدمع العيون الجامدة وتقلع الاعمال الفاسدة
الموقوف في الحديث ما وقع من الصحابة من اقوالهم وافعالهم فيقف عليهم ولا يجاوز
به الى رسول الله صلعم المؤنث من لا يكون ذكرا وقد يأتي امرأة الانثى بلونه الموضوع هو محل الفرض
المختص به موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه
يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها
من حيث الاعراب والبناء الموجب بالذات هو الذي يجب ان يصدر عنه الفعل اذا كان عالما قادرا له
من غير قصد وارادة كوجوب صدور الاشراق عن الشمس في الاحوال عن النار الموصول ما دل
بنفسه جزءا ناما الا بصلته وعايد الموصول ما فيه علامة الثانث لفظا كخ فارة وصلى
وحمراء او تقديرا وهو الثانث في نحو ارض وناقة في التصغير نحو اريضة المؤنث الحقيقي ما يلازمه كون
المسمى به كامرأة وناقة وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالقافلة والارض
وقد يجيء المؤانسة وهي ضد الفاصلة في الوزن من القافية نحو قوله كما وتارك معروفه ورزايا
بثوبه فان المعروفة والمثوبة تساويتا في الوزن دون القافية ولا عبرة بالتاء فانها زائدة للتأنيث
فصيحها المرضي المحمود ما كان في احد اصول العرب سواء بقيت بحالها كسال او قلبت كسال او
حذفت كسل المرتجل ما وضع للالفاظ التي لا دلالة لها على معانيها بالوضع المهياة قسم المباني على

اللفظ المستعمل اما ان يكون مستعملا فيما وضع له في الحقيقة او مجازا لانه استعمل فيما وضع له في الحقيقة وان استعمل في غيره فان كان العلاقة بينه وبين الموضوع له فمجاز والا فغلط ومجاز وهو ينقسم الى الحقيقة لان الاستعمال المطلق اما ان يكون مستعملا فيما وضع له بوضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وانما جعلنا قسم المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار وقيدنا الاستعمال الصحيح احترازا عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء مرتين نظرا الى وضع جديد

اعلم ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف يترجح عند الاطلاق الحقيقي وعند هما معناه المجازي
واذا كان له معنى حقيقي مهجور ومعنى مجازي مشهور فعند ابي حنيفة معناه الحقيقي وعندهما معناه المجازي

تلويح

عامة بها اللازم المنقول وهو ما كان مشتركا بين الحالة وبين المستعمل فيه المعنى
الاول ويستعمل به لنقله المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولا شرعيا كالصلوة
والصوم فانها في اللغة الدعاء ومطلق الامساك ثم نقلها الشرع الى الاركان المخصوصة
والامساك المخصوص مع النية واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي او
يسمى حقيقة عرفية كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقل العرف
العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبقل والحمير او العرف الخاص وتسمى منقولا
اصطلاحيا كاصطلاح النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فكالفعل فانه كان موضوعا
لمصدر الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقل الى الكلمة دلت على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة واما اصطلاح النظار فكالدعوى فانه في الاصل الحركة
في الكلام ثم نقل الى النظار الى ترتيب الآتي على ما اصطلح عليه كالدعاء فانه في الاصل الحركة
على النار وهو نقل ان يكون علة الدعاء وان لم يترك معناه الاول ليستعمل فيما يناسبه
حقيقة المستعمل في الاول وهو المنقول عنه ومجازا في المستعمل في الثاني وهو
المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولا للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع
لملائمة بينهما وهي الشجاعة المنقطع من الحديث ما لم يذكر في واحد من رواته قبل الوصول
الى التابع وهو مثل المرسل لانه كل واحد منهما لا ينقل اسناده المتصل من الحديث ما ذكر
في رواته قبل الوصول الى التابع اكثر من واحد المنكر من الحديث الذي ينفرد
به الرجل ولا يتوقف صحته على غير رواية امثاله من وجه آخر
هو المنكر ما ليس في رضا الله من قول او فعل والمعروف ضده المتن هو ما ينتهي اليه
الكلام من غير ان ياخذ منه شيئا المشترب وهو كالعلم الملحق بآخره ياء مشددة
مكسور ما قبلها علامة للنسب اليه كالحقت التاء علامة للتانيث نحو بصري
وهاشمي المنافق هو الذي يضمر الكفر اعتقادا ويظهر الايمان قولا المنفرد
هو ابو منصور العجلي قالوا الذي مسلم لا ينفع ابدا والجنة رجل امرنا بموالاته
وهو الامام والنار رجل امرنا ببغضه وهو ضد الامام وخصمه كابي بكر وعمر رضي الله عنهما

الصبي ان يعتقد باسلامه ظاهرا من احسن اليه
نحب القلب

المشفعة

فاذا علمنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها ليس كل انسان ليس بحيوان وهو فاسد وهو ظاهر فيما علمنا
وتسكين الخاء كحذف نون وكسكان لام ليبقى مفاعلن فيقبل الافاعيل وسمي سقوطها انتقاء
وهم الذين يحققون بالعلم الباطن فاشرفوا على باطن الناس فاستوجبوا التقديس فخابا التفاؤ
لانكشاف الشاهد لهم عن وجوه المعاند ثم وهم ثلثة اقسام نفوس ملكية وهم الحقايق الابرار
ونفوس سفلية وهي الخليفة ونفوس وسطية وهم الحقايق الانسانية والملحق بكل منها
اعانة مضبوطة على اسرار الهية وكونية وهم مشتهاة فضل الكاف انتكس عاد وضع لبس الابهة
كوجلود ونفس النكاح وهو في اللغة الضم والجمع وفي الشرع عقد يرد على ملك متعة البضع والكرة بعد الفر
قصدا وفي العقد الاخير لغرا زائدا على البيع وخص لان المقصود منه ملك المتعة دون الفعل
به تحقيقا نكاح السر وعوان بكون بلا شهود نكاح العلانية وهو بقول الرجل لامرأة
حذف هذه العشرة امنع بكم سنة معلومة فقبلته النكتة هي مسئلة لطيفة اخرجت
بدقتها واعيان فكرك لكنه بارزها واثرها وصبت المسئلة الدقيقة لكنه
لشابه الخواطر اشباطها فضل لام النمو هو ازدياد جسم الجسم بما ينظم اليه ويدخل
في جميع الاوقات بسبب طبيعية بخلاف السمن والورم فان السمن فاسد في جميع الاوقات
لانه لا يزداد بسبب الطول واما الورم فليس على نسبة طبيعية النمام هو الذي يتحدث مع القوم
فينمي عليهم فينكشف مايكره كشفه سواء كان المنقول اثرا او مقولا او خلقا وسواء كان الا
الكشف بالعبارة او بالاشارة او بغيرها فضل الواو الفو وكيفية يدركها الباصرة اولا
وبواسطتها سائر المبصرات نور النور هو الخرق عن الفوت علم الاجمال بريد الروات
فان الحروف جملي صور العلم موجودة في امدادها اجمالا في فواتحها والقلم هو العلم الاجمالي في
الحضرة الاحدية والقلم صفة التفصيل النوع الحقيقي كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين في الجواب
في جواب ما هو فالكلي جنس والمقول على واحد اشارة الى النوع المتحقق في الشخص وقولنا غير ابن لبيد فصل
النوع المتحد والكثيرين وقولنا متفقين بالحقايق يخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق وقولنا في جواب ما هو يخرج الاشياء الثلثة السابقة اعني الفصل والخاصة والعرض العام
لانها لا تقال في جواب ما هو وسمي به لان نوعية انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة في افراده النوع
اضافي

اعلم ان النفس الناطقة جوهر من جواهر الاعالم الغيب وهي باعتبار بعضه المجرد مستفيضة فما فوقها من المبادي العالية وجهة الاعالم الشهادة وهي باعتبار بعضه المادي مفيضة
وتدبيرها فيما تحتها من الابدان ولا بد لها من كل جوهر قوة فالقوة التي تستفيض بها تسمى قوة نظرية والقوة التي بها تؤثر وتتصرف تسمى قوة عملية والنفس الناطقة باعتبار
تعلقها بالبدن وتدبيرها اياه محتاجة الى قوى ثلث احديها القوة التي تعقل بها ما يحتاج اليه عديمة وتسمى قوة عقلية ملكية وثانيها القوة التي
تجذب ما ينفع البدن وتمسكه وتهيئه للانفعال عما يضره وتسمى قوة شهوية وثالثها القوة التي تدفع بها ما ينفر البدن ويهلكه وتسمى قوة غضبية سبعية ولكل واحد من هذه القوى طرفان ووسط فالنفس
قوة الحكمة وهي ملكة للنفس يدرك بها العلوم الحقيقية على الوسط الحق الواقع بين طرفي الافراط والتفريط فالحكيم هو الذي يعلم الاشياء على ما هي عليه
الاطلاع ما لا يكون معرفته كالشعاب بها
الادراك الخير والشر والنفعة بها
بكل ما ينبغي وفق الشرع والمروة
وهو ملكة بها
وهو ملكة بها يقدر
بها يقدم على امور ينبغي ان يقدم عليها
ما ينبغي ان يقدم عليها وقد يقال ملكة بها يقدر
هيئة راسخة بها
الوهمي والالوسا بالتي من
فاضل الفاسد
والذهن
وهو الذي يدرك بالحدس
وهو الذي يدرك بالحدس
وهو الذي يدرك بالحدس

وبالحق هو ما به الشيء حقا اذ لا حقيقة لشيء الا بحق وجوده الحق لا شيء
شيء الوجه من حيث حصل التميز فرشاد وان يعرف ولا يذكر الوجود بالضرورة هو المطلق العام
مع قيد الضرورة بسبب الذات وهو ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل بالضرورة فتركيبها
من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة فالموجبة المطلقة العامة هي الجزء الاول واما المسالبة
الممكنة اي قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام مع الضرورة لان الايجابية اذا لم تكن ضرورية
لانعكاس السلب ضرورة الايجاب والسلب ضرورة الايجاب ممكنة ممكن عام لم يكن قولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة
عامة وهي مع الاضرورة فانه السلب اذا لم يكن ضروريا كان سلب ضرورة السلب هو الممكن
العام الموجب الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي كما
كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة فان الجزء
الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت انه مفهوم مطلقة عامة وقولنا الى اخر
وسلبا عامة قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فصل الذال الوديعة هي العامة مع
الحفظ فصل الراء الوديع هو المتاب بالشبهات خوفا من الوقوع في المحرمات وقيل هو ملازمة الحق
الجبلة الوزغ الفتى الكاتبة وهو اللوح المحفوظ ولوح القدر والواح المتقدمة في القوة
المصور اسم جعل كان تسويتها وهو اول موجود عند كثير من اهل هذا الباب هو العقل الاول الذي وجد
غريب غير الغاية والاستثناء الالهي افاده وجه فاضا الحق فلزم من الحق الوجود والمفيض
وجهان وجه فاض الى الحق ووجه الى العقل الذي هو وجوده ووجه فاضه فيزل الوجود
سواء الوجوب اذ قال ما لم يقتض لطف التنزل حضر فكشف الحجاب المسمى تسمية بالورق
لسن تركيبها الجود لطف سواءها الى الارض وقد سمي بها بعض الحكماء الفنون الجزئية فصل الباء
الوثق ما يقرن بقولنا لا ما وهو المغفرة وسواء الوسيلة وهي ما يتقرب به الى الغير فصل التاء
الوتر عبارة عما زاد على الذات بالتبع وهو المقصود من جوهر حروفه اي بدل على الذات
بصفة كالعلم بان يجعل حروفه بدلا
بالموصوف قيل الوصف هو القائم بالفاعل الوتر غلبة كل مضاف الى ما بعد الموت الوتل لطف

خوارزم قرية من قرى خوارزم قيل سمي خوارزم بذلك لان الجاعة التي نشوها اولى الامر كان يكونون لهم الصيد فقط وكان هذا الرأي عظيما كبيرا وبلغة اهل خوارزم خوا الخ ورزم الحطب كذا في آثار البلاد وقيل انما سميت بلاد خوارزم وخوارزمشاه بخوارزم لان خوارزم بالفارسية السهلة ورزم الحرب وقيل لما اقام بها هرمز بن نوشيروان رأى ارضا سهلة فقال خوارزمي اي ارضي سهلة ليّنة فسميت

والنفس عبارة عما يرد على القلب من لطائف الغيوب وهو اوسع من الحال وصاحب الوقت مبتدئ وصاحب النفس منتهي وقيل الحال ما يجري على القلب بلا تعمد والنفس لصاحب الروح والنفس لصاحب السر وقالوا الانفاس للعباد اشتقاقها من الانفاس مع الله عز وجل وقال الانفاس من روح الله والقلوب للحقيقيين يرد عليها من الغيب ما لا يطيق البشرية الحقيقية الا بتروح الانفاس

ملاحر وهكذا في النسخ الكل الصحيح تولى خسرة لان اسمه كان نجدة وانما اشتهر بهذه الاداة فكذلك عنوان شابا بأمرد اجس الطرف بحث نفسي اكثر اهل بلده لم وكان اسم خسرة فاشتهر

قال النبي عليه السلام وبل لحاملي العلم لم يعلم تفسير ابجد ابجد

تفسير علوم

رجلا اعلم من الامام الاعظم اي رجل اخذ المذهب فلم يقبح ايمانه ولا يقبل شهادته فاذا كان كذلك يجب على كل احد ان يعلم فاعلم ان الامام الاعظم اخذ عن حماد والحماد اخذ عن علقمة وهو اخذ عن ابراهيم النخعي وهو اخذ عن عبد الله بن مسعود رضي وهو اخذ عن النبي صلعم وهو عن ابراهيم عليه السلام وهو عن ميكائيل وهو عن آدم وهو عن جبرائيل وهو عن اسرافيل وهو عن عزرائيل وهو عن ميكائيل وهو عن جبرائيل اخذ عن الله تعالى فاحفظه ولا تغفل حتى تكون ايمانك صحيحا وشهادتك مقبولا وبخارنك لدى نبيك مبجلا

نقل من اصول الغنية من مشيخته

قال الشافعي رحمه كيف الوصول الى سعاد ودونها قلل الجبال ودونها قلل الجبال

وقد ورد في الحديث ان الله تعالى خلق آدم من اربعة انهار من الجنة من الماء والطين والريح والنار فقيل ان الله تعالى صور آدم عليه السلام من كل شيء من هذه الاربعة الاشياء فجعل رأسه كالقبة وصدره كالاسد وبطنه كالبحر ويديه كالريح ورجليه كالانعام وذنبه كالسباع وطبيعته كالنار وقيل ان الله تعالى خلق آدم من اربعة انهار من الجنة وهي الماء واللبن والخمر والعسل ثم صور آدم من كل نهر منها صورة فصورة من الماء الرأس والبطن والظهر والرجلان والذكر والانثيان والمثانة والكبد والطحال والكلية اليسرى والكلية اليمنى والمرارة والرئة والقلب والكبد والطحال والكلية اليسرى والكلية اليمنى والمرارة والرئة والقلب والكبد والطحال والكلية اليسرى والكلية اليمنى والمرارة والرئة والقلب

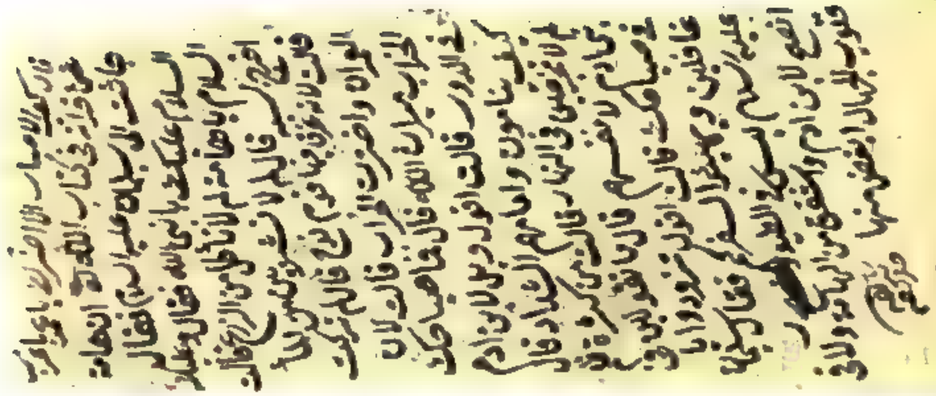

شرح المطالع

الحصر جمع حصير بمعنى الحاوي والوعاء
والفرد حصيرة وحصير فعيل بمعنى مفعول
وحصير جمع الحصير الذي يفرش على الارض
(مقالات وفائدة)

الكتاب في اللغة عبارة عن الجمع والضم يقال كتبت الخيل
اي جمعته وفي الاصطلاح عبارة عن اجتماع الحروف
على سبيل الترتيب

دورت در باب وزان جيء لفظ الفعل الفعال افعلة فعلة (فعلة)
(الجعل) (الفواعل) (الظلم)

وامثال الكثرة فعل فعل فعل فعلان فعلان فعال فعال فعال فعلة فعلة فعلة افعلة
(الجمع) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ) (فرخ)

فعل فعل فعل

الحمد لله الذي قدس اسراره ونور بعد الجحود بحمد ابانه بنبوة محمد وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين

اما بعد رحمكم الله تعالى ان هذه الحدود معرفتها فريضة لان معانيها عربية والكلام فيها قليل لكن فضيلتها جليلة ومنزلتها جليلة لابد من معرفتها ومن اصولها التي منها تفرعت ظرة عند الخاطرة وطلب المسئلة عند الحيرة فهو في الحقيقة اصول يحتاج اليها الفقيه عند كل فرع ما وصول في ان يحوي هذه الفضائل ومعانيها فهي خير من الدنيا وما فيها ومن اراد ان تتكمل عائدتها فالك يستعين على العلم الموصوف بالحكم اعلم هداك الله ان الموجبات العلم المقصود الذي يحصر ويحيط بالعالم يمنع ان يدخل فيه ما ليس منه وان يخرج منه ما هو منه وهذا معنى قولنا في العلم انه الحد جامع مانع وحد العلم ما افاد المستمع فائدة كون المخبر عليها وحد العلم معرفة الشيء على ما هو به وقيل ان العلم قسمة تختص بوجود كون العالم هو الصحيح ثم العلم ينقسم قسمين قديم ومحدث فالعلم القديم هو القائم بذات الله تعالى والعلم المحدث للعباد والعلم المحدث ينقسم ثلاثة اقسام بديهي وضروري واستدلالي وقولنا العلم الكتب وحد البديهي ما لا احتاج فيه الى تقديم مقدمة ولو شكل فيه فقد فاته لا يشكل العاقل وجوده نفسه وان اكمل اعضاء الجسم وحد الضروري ما لا يحتاج فيه الى تقديم مقدمة ولو شكل فيه فقد فاته لا يشكل العالم الحاصل بالحواس الخمس وهو السمع والبصر والشم والذوق واللمس فيعلم كل حاسة بدرك فيها العلم الحاصل بالحواس الخمس وهو السمع والبصر والشم والذوق واللمس فيعلم كل حاسة بدرك فيها ادراكها وحد الاستدلالي هو العلم الكتسبي ما يحتاج فيه الى تقديم مقدمة ولو شكل فيه فقد فاته يشكل العالم بشبهة القائم وحدوث الاعراض وحد العلم الذي هو معرفة المدلول بالدليل وحد الجهل معرفة الشيء على خلاف ما هو به وحد الظن زيادة قوة احد الطرفين على الآخر

فاذا قيل ما الفائدة في الجمع بين الرحمن والرحيم وهما من الرحمة قيل الرحمن بجميع خلقه في الدارين والرحيم خاص بالمؤمنين في دار الدنيا منعما على المؤمن والكافر في العقبى بالجنة للمؤمن والكافر وذكر الله تعالى بأنه رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقال الشاعر وكان بالمؤمنين رحيما جمع بين الوصفين وانما ذكر الرحمن بعد الرحيم فذكر خصوص بعد عموم وقدم ذكر الله اذ هو اخص الاسماء

تأمل

الفرق بين علم الجنس والكثير علماء

وانما جعلت الجنة تضع على القليل والكثير لان الجنة اسم جنس

وانما جعلت النار تضع على القليل والكثير لان النار اسم جنس

وانما جعلت الجنة تضع على مثابة الواحد لان الجنة اسم جنس

وانما جعلت النار تضع على القليل والكثير لان النار اسم جنس

فاذا قلت هذا اضيف الاسم الى الله والله هو الاسم الاعظم

السباق باليا الواحدة ما قبل الياء والسباق باليا التثنية

لان الاسم والمسمى واحد عندنا هل السنة والجماعة

قلت الاسم ههنا بمعنى التسمية وهو اللفظ بالاسم

فكيف تقدير نكرة ابتداء وقبلها زائدة بالباء وكيف

تقديره بالله ابتداء

قول الناظم للذات

الفرق بين الاول والصواب الاولى يستعمل في مقابلة الخبر والصواب يستعمل في مقابلة الخطأ

النحو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب والبناء

النحو الة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في اواخر الكلم

الصرف علم يعرف به احوال الكلم من جهة الذات

عند الابتداء نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا

وبعد القسم نحو قوله تعالى والعصر ان الانسان

وبعد القول نحو قوله تعالى قال انه يقول انها

وبعد النداء نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

وبعد الشرط نحو قوله تعالى ان علينا جمعه

وما يكون غير لازم نحو قوله تعالى يعلم انك لرسوله

وبعد كلا نحو قوله تعالى كلا انهم عن ربهم

وبعد النهي نحو قوله تعالى لا غرة ان الله معنا

وبعد الدعاء نحو قوله تعالى ربنا انك انت

وبعد الامر نحو قوله تعالى قل انك انت العزيز الكريم

وحد الشئ عدم جهلك احد الامرين عنه الخ وحد النظر هو التامل والفكرة حال الشئ بتعدد العلم
والنظر قد يستعمل في نظر العين وحد الادراك بالبصر وهو يستعمل في نظر القلب ايضا وحده ما ذكرنا
وحد العقل ما يعتقد به حقايق الاشياء وقيل محله الراس وقيل محله القلب وحد الفقه معرفة
الشئ الخ طريقها الاجتهاد وحد اصول الفقه ادلة الفقه وحد الجدل زيادة الكلام بين شخصين
كل واحد منهما تصحيح كلامه وابطال كلام صاحبه وحد البيان اخراج الشئ من حيز الاشكال الى حيز
وحد الدليل هو المرشد للمطلوب قالوا التعليل لا يستعمل الا فيما يوجب العلم وفي ايجاب العلم
لا يقال دليل واتانا بالعلامة وحد السند هو الذي يطلب الدليل وهو الامام بحيث لو سئل
لما ان سئل فلانة يطلب الدليل من السؤال وانما السؤال فلانة يطلب الدليل لا اصلا وحد الحجة ما
علم صحة الدعوى وقيل الحجة والدليل واحد وحد المعتمد ما يعتمد عليه وقيل هو الدليل وحد النص
ما يحتمل معنى واحدا ودليلا لا يحتمل التاويل والنص في اللغة عبارة عن الظهور والارتفاع ومنه
منصة العروس اي الكرسي وحد التاويل صرف الكلام عن ظاهر الجهة يحتمل وحد الظاهر ما احتمل
المعنيين احدهما اقوى من الآخر وحد المجمل ما لا يعرف معناه الا بترجمة كاشتة وحد التراخي
المراد من اللفظ وحد الحكم ما ثابت حكمه وقيل ما لا يتسخ وحده الشبه هو الشكل الذي يحتاج
الى ذكر تاويل وحد القسم هو اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعدا وحد التخصيص هو
اخراج البعض عن الجملة وحد الكلي ما يدل على كثيرين غير متبين وحد البقية ما قيد بوقت
صفة وحد النسخ رفع الحكم الثابت بخطاب الشرع والنسخ في اللغة عبارة عن الازالة
نسخت الشمس الظل اذا ازالت وحد الحقيقة كل لفظ بقي على ما وضع وقيل ما استعمل فيما

على التخاطب وحد المجاز ينقسم الى اربعة اقسام مجاز بالزيادة كقوله تعالى ليس كمثله شئ ومجاز
بالنقصان كقوله تعالى واسئل القرية ومجاز احدهما من الغائط والغائط في اللغة عبارة عن اسم المكان المطمئن
المنخفض من الارض وهو في الشرع اسم لما يخرج من قضاء الحاجة والرابع مجاز الاستعمال كقولهم
معاجلة الامر بيان ينتفي والمجاز شئ لا ارادة له وحد الامر استدعاء العالي الفعل بالقول ممن
هو دونه ومن شرط الامر ان يكون عالما بانه امر والا لم يصح منه وحد النهي
استدعاء العالي ترك الفعل بالقول ممن هو دونه والنهي امر عن حقيقة النهي الحرام وحقيقة
الامر الوجوب وحد التصحيح ما يعتد به وحد الباطل ما لا يعتد به ولا يفيد وحد الفاسد ما يفيد
في الجملة وحد الواجب ما يثاب بفعله ويعاقب بتركه وحد المكروه ما يرجح جانب

وجوده ولو تركه يثاب ولو فعله لا يعاقب وحد الحظر ما يثاب بتركه ويعاقب بفعله
وحد الواجب ما يثاب بفعله ويستحق بتركه عقوبة لولا عفو ربه عن الشافعي الاداء يكون
والفرض والواجب كلاهما بمعنى واحد وفرق اصحابنا بين الفرض والواجب والفرض ما ثبت
وجوبه بدليل قطعي مقطوع به والواجب ما ثبت وجوبه بدليل يحتمل فيه وحد الجائز ما
اذن به الشرع وحد الجور العدول عن الحق وحد الظلمة مجاوزة عن الحد وحد
الشهادة ما يوجب الحكم بوجوده وحد السبب ما يتوصل به الى الحكم وحد العقد في الخبر
خبر صادق عما اخبر به وحد الكذب كل خبر مخبر على خلاف ما اخبر به وحد الخبر
الاحاد ما قاصر عن التواتر وحد التواتر كل خبر اوجب العلم بالضرورة وحد المرسل
ما قطع اسناده وحد السند ما تصل اسناده وحد الصحابة ما صحب النبي عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد الفقه هو العبادة المقصود بما يحصره
احاطة يمنع ان يوجد خارجه بالحس وان يخرج منه ما هو منه والعلم معرفة المعلوم على ما هو
وجعل تصور الشيء على خلاف ما هو والشك تجويز الامرين لا مزية لاحدهما على الآخر
والظن تجويز امرين احدهما اظهر من الآخر وغلبة الظن زيادة احد التجويزين على الآخر
والتصور هو العلم عن ان يخبر بالباء والعقل هو العلم الذي يمنع به من وقوع القبيح
وقيل هو زيادة قوة يميز بها بين الحسنات والعلوم وهو محل القلب وقال القوم محله الرأس
والفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد واصول الفقه ادلة الفقه
والجدل لما يرد به الكلام بين الخصمين بقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وابطال قول صاحبه
واستعمال نظر العين وحد الادراك بالبصر واستعمال نظر القلب وحد التفكر في حال المتفكر
فيه والبيان اخراج الشيء من حيز التجلي والدليل هو المرشد الى المطلوب والموصل الى المقصود
والدلالة فعل الدليل والدال هو الدليل ومن اجرى اسمه على فاعلهما نصب الدليل
والحجة ما دل على صحة الدعوى والنص هو اللفظ الذي لا يحتمل الا معنى واحدا والتأويل
صرف الكلام عن ظاهره الى وجه يحتمله والظاهر كل لفظ احتمل امرين وهو في احدهما اظهر
والمتشابه هو المشكل الذي يحتاج الى تفكر وتأمل والمطلق هو اللفظ العام والمقيد
بخلافه والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه والعصيان مخالفة الامر قصدا
والمزلة مخالفة الامر سهوا والاباحة مجرد الاذن والمباح ما اذن لنا في فعله

فان قيل ضربت فعل ماض والضاد والراء والباء حروف هجاء فكيف جعلتها فعلا
قلت اصل الفعل ما ذكرت ولكن الفعل قد يطلق ويراد به اللفظ الدال على معنى
كما في قولك ضرب زيد ضرب فالضاد والراء والباء حروف هجاء وفي قولك ضرب زيد
فعل ماض والضاد والراء والباء حروف اللفظ وهو ضرب والمعنى الذي دل عليه
هو ايقاع الضرب من الفاعل وهو زيد والمفعول هو المضروب وهو ايضا زيد
ثم عرف الفعل المتصل بالمتصل
بمختصر اللفظ وطلب الاخص فاخص
على ما يوجد في كافية ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا افتقار الى مغن سواه ولا اعتراض لاحد فيما عدله وسواه
والصلوة على محمد لا يوجد نحوه اصلا على انه احمد الخلائق سماوفعلا وعلى آله
الذين ضم الى سيوفهم فتح البلاد وكسر الاعداء **اما بعد** فيقول الفقير محمد النسفى
الشهير بابن القصاب من بين المشتهرين بالانساب ان اولى ما تفرحه القرائح
واعلى ما تنجح الى تحصيله المجانح ما تيسر به فهم كتاب الله المنزل وتفتح
به مغلق حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة
الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم الاعراب الهادى الى صوب
الصواب فلما اصادفت فى زمرة الملازمة نوبة المطالعة الى الكتاب المسمى بمغنى
اللبيب الذى عد لمن ابتلى بمرض الجهل طبيب الشيخ الامام جمال الدين ابن هشام
سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه استطلت ان استخمر اطنابه بالابيات المعضلات
من الشواهد والمحاكمات فاستصفيت من نصفه الاول اوثلثه اختصرت منه
هذا المختصر ولم ازد فيه شيئا جنيا الا ما كان بالزيادة حريا وترجمته بمغنى
الاديب معتذرا بالقصور والنقص لا مفتخرا بالفضل والحرفان ولعل
من يرى فيه خللا لا يقف عليه نقوضا يجب ذلك لجهل مصنفه وقلة معرفة
مؤلفه فرجائى ممن كان من الناظرين ان يجعل فيه عمل الصالحين بان يصلح منه
ما يقبل الاصلاح ابتغاء جزاء الخير على الصلاح اللهم اهدنا الى سواء الطريق
كما هديت من هديت من فرج عميق وخلصنا من بحر الذنوب الغريق كما خلصت
من خلصت من نار حريق ولا تضرب وجوهنا سوادا يوم التناد بحق اسمائك والنبيين واهل طاعتك
من اهل السموات والارض **الهمزة** تاتى على وجهين احدهما ان يكون حرفا ينادى
به القريب والثانى الا يكون للاستفهام وحقيقته طلب الافهام نحو ازيد قائم وهى
اصل ادوات الاستفهام ولذا اختصت باحكام احدها جواز حذفها سواء تقدمت

تقدمت على ام ام لم تتقدمها الثانى انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب
التصديق نحو ازيد قائم الثالث انها تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى النفى نحو الم
نشرح الرابع تمام التصدير يريد ليليها احدهما انها لا تذكر بعد ام التى للاضراب
كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد والثانى انها اذا
كانت فى جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف نحو اولم
افلم يسيروا ائم اذا ما وقع آمنتم به ولغيرها تاخر عن حرف العطف وقد تخرج
الهمزة عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان احدها التسوية والضابط
انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها الثانى الانكار الابطالى
وهو نقتضى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو ايحيا احدكم ان
ياكل لحم اخيه ميتا ومن افادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا
لان نفى النفى اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده اى الله كاف عبده الثالث الانكار
التوبيخى فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله يوم ملوم نحو اغير الله تدعون
الرابع التقرير ويجب ان يليها الشىء الذى تقرره به تقول فى التقرير بالفعل
اضربت زيدا وبالفاعل انت ضربت زيدا وبالمفعول ازيدا ضربت كما يجب
ذلك فى المستفهم عنه والخامس التهكم نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد
اباؤنا السادس الامر نحو **اسلمتم** اى اسلموا السابع التعجب نحو الم تر الى ربك كيف
مد الظل والثامن الاستبطاء نحو الم يان للذين آمنوا **اجل** بسكون
اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا
للطالب فيقع بعدها نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيد و
قيدنا بما التى الخبر بالمثبت والطلب بغير التمنى **اذن** فيها مسائل الاولى فى نونها
قال الجمهور هى حرف وقيل اسم الثانية فى معناها قال سيبويه معناها الجواب
والجزاء وقد يتمحض للجواب دليله انه يقال لمن اخبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذا لمجازاة بها والاكثر ان يكون جوابا لان اولو ظاهر تبنى او مقدر تبنى

قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها الوقف قدرة اذا لم تكن ظاهرة الثالثة
لفظا عند الوقف عليها والصحيح انها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب
وقيل يوقف بالنون لانها كنون لنه فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في
المصاحف وعن الفراء ان علمت كتبت بالالف والا بالنون للفرق بينها وبين اذا
الرابعة في عملها وهو نصب بها خلافا لبعضهم بشرط تصدرها واستقبالها واتصالها
او انفصالها بالقسم او بلا النافية يقال آيتك فتقول اذا اكرمك ولو قلت
انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدر تنبيه قال جماعة من النحويين
اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو واذن لا يلبثوا خلفك
الا قليلا فاذن لا يؤتوا الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما ان المكسورة بما
المخففة ترد على اربعة اوجه احدها ان يكون شرطية الثاني ان يكون نافية وتدخل
على الجملة الاسمية والفعلية نحو ان الكافرون الا في غرور ونحو ان اردنا الا
الحسنى الثالث ان يكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملة فاه دخلت على
الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين نحو واه كلا لما جميع لدينا محضرون
وجب وجدت اه وبعدها اللام المفتوحة فاحكم بانه اصلها التشديد
الرابع ان يكون زائدة واكثر ما زيدت بعد ما النافية دخلت على جملة فعلية
اسمية وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد ما المصدرية وبعد لا
الاستفتاحية ان المفتوحة الهمزة الساكنة والنون على وجهين اسم
وحرف والاسم على وجهين ضمير للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون
والاكثرون على فتحها وصلا وعلى الالف بالالف وقفا وضمير المخاطب في لك
انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف
خطاب والحرف على اربعة اوجه احدها ان يكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع
ويقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو ان تصوموا
خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع نحو عسى

نحو عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم ونصب نحو وما كان لهذا القرآن ان يفترى
وخفض نحو من قبل ان يأتي احدكم الموت الوجه الثاني ان يكون مخففة من
الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته نحو فلما ان ولدته ان لا يرجع
اليهم قولا وان هن ثلثة الوضع وهو مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع
الخبر خلافا للكوفيين وشرط اسمها ان يكون ضمير الشان محذوفا وشرط
خبرها ان يكون جملة الوجه الثالث ان يكون مفسرة بمنزلة اي نحو فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك ويحتمل المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر وعن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة ولها عندهم شروط احدها ان تسبق بجملة
فلذلك غلط من جعل منها وآخرون هم ان الحمد لله والثالث ان تتأخر
عنها جملة فلا يجوز ذكرت عبدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف
التفسير والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول والرابع ان لا يكون
مئولا بلفظ آخر والخامس ان لا تدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان
افعل كانت مصدرية مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع
معه لا نحو اشرت الى ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزم على تقدير
ناهية وعليهما قوله مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية فان
فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب الوجه الرابع ان يكون زائدة
ولها اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية نحو
ولما ان جاءت رسلنا لوط سيء بهم والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم
مذكورا والثالث وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها والرابع بعد
اذا مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التاكيد كسائر الزوائد تنبيه
وقد ذكروا لان اربعة معان احدها الشرطية كان المكسورة الثاني
النفي كان المكسورة ايضا الثالث معنى اذ التعليلية وقيل هي المصدرية
التي قبلها لام العلة مقدرة الرابع ان يكون بمعنى لئلا والصواب انها مصدرية

ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان يكون حرف التاكيد تنصب الاسم و
ترفع الخبر وقد تنصبهما في نحو قولهم ان قومك سبعوا هريقا وقد يرفع
بعدها المبتداء فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه السلام ان من اشد
الناس عذابا يوم القيمة المصورون والاصل انه اي الشان وتخفف فتهمل
قليلا ونهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف الثاني ان يكون حرف جواب بمعنى
نعم ان المفتوحة المشددة على وجهين احدهما ان يكون حرف توكيد تنصب الاسم
وترفع الخبر والاصح انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر الثاني
ان يكون لغة في لعل ام على اربعة اوجه احدها ان يكون متصلة فهذه منحصرة
في نوعين وذلك لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين
نحو ازيدة الدار ام عمرو ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان
الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام فان
الكلام معها بل للتصديق والتكذيب لان خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام
معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا يقع الا بين
جملتين ولا يكون الجملتان معها الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين واسميتين
ومختلفتين وام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو
عاتنتم اشد خلقا ام السماء وبين الجملتين ليتا في تاويل المفردين مسئلة
ام المتصلة التي تستحق الجواب انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل
ازيد عندك ام عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال ولا نعم مسئلة
اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وان
كانت همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم او بلا وذلك اذا قيل ازيد
عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب
وزيادة لانه تعيين ويقال على الحسن او الحسين افضل ام ابو الحنيفة فيعطف

فيعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكسائي
بابي الحنيفة ولا يجوز ان يجب بقولك الحسن او الحسين لانه لم يسال عن
الافضل من الحسن وابي الحنيفة ولا من الحسين وابي الحنيفة وانما جعل واحد
منهما لا يعينه قرينا لابي الحنيفة فكانه قال احدهما افضل ام ابو الحنيفة
مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها الثاني ان يكون منقطعة وهي
ثلثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين
ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو لهم ارجل يمشون
بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي و
المتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل يستوي الظلمات والنور ومعنى المنقطعة الذي لا يفارقها
الاضراب ثم تارة تكون لمجرد الاضراب وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا
او طلبيا فالاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل يستوي الظلمات والنور
ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام
واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء ومن الثاني
ام له البنات ولكم البنون تقديره بل الله البنات اذ لو قدرت للاضراب
المحض لزم المحال ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل
والهمزة جميعا تنبيه وقد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع في
ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام يقولون
على الله ما لا تعلمون الثالث ان تقع زائدة ذكره ابو زيد وقال في قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير التقدير افلا تبصرون انا خير الرابع ان يكون
للتعريف كما في حديث ليس من امبر ام صيام في امسفر الله على ثلثة اوجه
احدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة
على اسماء الفاعلين والمفعولين نحو ان المسلمين والمسلمات الآية

والثاني ان يكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام
فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول وغير هذا ان يستدل الضمير مسدها مع صحوبها
او معهودا ذهنيا نحو ادخلها في الغار او معهودا لحضور نحو جاءني هذا الرجل
والجنسية اما للاستغراق الافراد وهي التي تكثر تخلفها كل حقيقة نحو ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق خصايص الافراد وهي التي تخلفها كل مجاز
نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة او لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها
كل لا حقيقة ولا مجازا نحو خلق الله الانسان او لا انزوج النساء او لا البس الثياب ولهذا
يقع الحد بالواحد منها الوجه الثالث ان يكون زائدة وهي نوعان لازمة
وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة
وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى
اولا دون تحالها كالسموأل ولغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة و
المدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد والثانية نوعان
كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة على علم منقول من مجرد
صالح لها ملحوظ اصله كالحارث وعباس وضحاك نقول فيها الحارث والضحاك
والعباس ونتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك
في نحو محمد ومعروف واحمد والثانية نوعان واقعة في الشعر واقعة في
شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمر والثانية كالواقعة
في قولهم ادخلوا الاول فالاول مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين
وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا عليه ذلك
فان الجنة هي المأوى اي مأواه ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد
الظهر والبطن وقال الزمخشري في قوله وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل
سماء المسميات وقال ابو شامة في بدئت بسم الله في النظم انه الاصل
قال

انه الاصل في نظمي لجواز ذيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم
انما هو التمثيل بضمير الغايب اما بالفتح والتخفيف على وجهين احدهما ان يكون
حرف استفتاح بمنزلة الا ويكثر قبل القسم واذا وقع بعدها هذه كسرت
والثاني ان يكون بمعنى حقا او احقا وهذه تفتح بعدها لا كما تفتح بعد حقا وهي
كلمة التنبيه للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حقا فالمعنى احقا ذلك موضع
ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك وذا الالمي لا اما معنى ثالثا
وهو ان يكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل نحو اما تقوم اما تقعد
اما بالفتح والتشديد حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما كونها حرف شرط
فدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم و
اما التفصيل فهو غالب حالها ومن ذلك اما السفينة فكانت لمساكين وقد تاتي
لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد منطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من
احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام انه يعطيه فضل توكيد
تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيده وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب اما الكسورة المشددة قد تفتح همزتها وهي
عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو ولها
خمسة معان احدها الشك كالمثال المذكور اذا لم يعلم المخاطب منهما والثاني
الابهام نحو آخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم والثالث
التخيير نحو اما ان يعذب واما ان يتخذ فيهم حسنا ونحو فاما منا بعد
واما فداء الرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا والخامس التفصيل
نحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يقع عنها
نحو اما ان يتكلم بخير والا فاسكت وقد يستغنى عن الاولى لفظا او
حرف عطف ولها اثنى عشر معنى احدها الشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم

الثاني الابهام على السامع نحو والدا او اباكم لعلي هدى او في ضلال مبين الثالث
التجهيد وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها
الرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
والزهاد وذكر ابن مالك انها اكثر ورودا والاباحة التسوية نحو فرى كالحجارة
او اشد قسوة الخامس الجمع المطلق كالواو والسادس الاضراب كبل السابع
التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والثامن ان يكون بمعنى الا في الاستثناء
وهذه يشتهب المضارع بعدها بان مضمرة كقولهم لافتلنه او يسلم التاسع
ان يكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة
نحو لالزمنك او تعطيني حقي العاشر التقريب نحو ما دعى اسلم او ودع
والحادي عشر الشرطية نحو لاضربنك عشت او مت اي ان عشت بعد الضرب
وان مت والثاني عشر التفصيل بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى
الا بفتح الهمزة والتخفيف على ثمانية اوجه احدها ان يكون للتنبيه فيدخل
على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملة نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم ويقول الموبون فيها حرف استفتاح فيتنبه بها لما بعدها
معناها وافادتها التحقيق والثاني التوبيخ والانكار والثالث التمني
والرابع الاستفهام عن النفي وهذه الاقسام الثلثة مختصة بالدخول
على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا النبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها
لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وبانها لا يجوز
الفاؤها ولو تكررت اما الاول فلانها بمعنى اتمنى واتمنى لا خبر له
واما الاخران فلانها بمنزلة ليت والخامس العرض والتحضيض و
تختص الاهذه بالفعلية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم الا بالكسر و
والتشديد على اربعة اوجه احدها ان يكون للاستثناء المنفصل نحو
فشربوا منه الا قليلا منهم او المنقطع نحو قل لا اسئلكم عليه اجرا الا

الامر شاء ان يتخذ الى ربه سبيلا الثاني ان يكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وتوالبها
جمع منكر او شبهه ويعرب الاسم الواقع بعدها باعراب غير فتقول الجمع المنكر لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا قال النحويون اذا قيل لك عندي عشرة الا درهما فقد اقررت بتسعة
دراهم فان قيل قال الا درهم فقد اقررت بعشرة وسرهم ان المعنى ع عشرة موصوفة
بانها غير درهم والثالث ان يكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى
والرابع ان يكون زائدة الا بالفتح والتشديد حرف تحضيض فتختص بالجمع بالفعلية
الخربة الى حرف جر له ثمانية معان احدها انتهاء الغاية الزمانية نحو اتموا الصيام
الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على
دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى آخره او على خروج ثم اتموا
الصيام الى الليل عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل
لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه
عند التردد والثاني المعية وذلك اذا ضم شيئا الى آخر والثالث التبيين وهي
المبينة مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو ربت
السجن احب الي والرابع مرادفة اللام نحو واللام لكم والخامس موافقة
في ذكر جماعة نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة اي فيه والسادس الابتداء بها
والسابع موافقة عند والثامن من التوكيد وهي الزائدة اي بالكسر والسكون
حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع
بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوه حتى اي بالفتح والسكون على
وجهين حرف للنداء مطلقا وقد تمد الفها وحرف تعليل نحو اعبد ربي حتى يحيى
اي فيحيى وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف سبق خلافا للكوفيين
اي بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم تأتي على خمسة اوجه شرطية نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى واستفهامية نحو ايكم زادته هذه ايمانا وقد تخفف وموصولة
نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد والرابع ان يكون

والزمان المحض فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل اى رجل اى كامل فى صفات الرجال
وحالا للمعرفة مكررت بعبد الله اى رجل والخامس لا يكون وصلة الى ندا ما فيه
ال نحو يا ايها الانسان اذ على اربعة اوجه احدها ان يكون اسما للزمان الماضى
والرابع استعمالات احدها ان يكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا والثانى ان يكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم والثالث
ان يكون بدلا من المفعول نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال
من مريم والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو
يومئذ وحينئذ او غير صالح له نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا والوجه الثانى ان يكون
اسما للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والثالث ان يكون للتعليل
نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون اى ولن ينفعكم اشتراككم
فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا والرابع ان يكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه
وهى الواقعة بعد بينا او بينما مسندة تلزم اذا الاضافة الى جملة اذ ما
اداة شرط تجزم فعلين وهى حرف عند سيبويه بمعنى ان الشرطية وظرف
عند المبرد وعلها الجزم قليل اذا على وجهين احدهما ان يكون للمفاجأة فتختص
بالجمل الاسمية ولا يحتاج لجواب ولا تقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال
نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدرة نحو فاذا الاسد اى حاضر وان قدرت
انها الخبر فعاملها مستقر او استقر والثانى من وجهى اذا ان يكون لغير مفاجأة
فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط ومختص بالدخول على الجملة
الفعلية ويحتاج لجواب وتقع فى الابتداء على الغالبية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى
ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون الآية وقد تخرج عن الاستقبال
وهو على وجهين احدهما ان يجىء للماضى كما جاءت اذ للمستقبل كقوله تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم والثانى ان يجىء للحال وذلك بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى احيانا قال الراغب فى مفردات القرآن اجرى استعمال على اضرب

على ضربين احدهما فى النفى فقط والآخر فى الاثبات فالاول لاستغراق جنس الناطقين
فيتناول القليل والكثير ولذا صح ان يقال ما من احد فاضلين والثانى على ثلثة
اوجه الاول المستعمل فى العدد مع العشرات نحو احد عشر واحد وعشرون والثانى
المستعمل مضافا اليه بعض الاول نحو اما احد كما فسق ربه خمرا والثالث المستعمل
وصفا مطلقا ويختص بوصف الله تعالى نحو هو الله احد واصله واحد الا ان
واحدا يستعمل فى غيره اللهم المشهور ان اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض منها
الميم المشددة ليكون دالا على سبعين اسما من اسمائه تعالى وتستعمل منفصلة بالاستثناء
فى الاكثر لنفى الاتم والخطاء الحاصل بنفى الكل او لاثباته والواقع خلافه نحو جاءنى
القوم اوجاءنى اوجاءونى اللهم الا زيدا معناه لا تؤاخذنى يا ربى فانا كلامى الاول
غير تام بل يحتاج الى الاستثنا المستثنى او تاكيد كلامه عند المتكلم فكانه قال
ايها المتكلم اعلم انى ادعو الله تعالى يشهد على كلامى غيرانه حق واستثنائى
صدق وقد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما ضعف ثبوته فكانه يستوفى
فى اثباته بالله تعالى الآن قالوا هذا اللفظ مبنى على الفتح بناء لانه المشابهة اسم
الاشارة لانه فوك الآن معناه هذا الوقت والالف واللام للتعريف المحضورى اتى
اسم مشترك بين الاستفهام والشرط وبمعنى متى وقد ذكرت المعانى الثلثة فى قوله تعالى
فاتوا حرثكم انى شئتم ايان اسم يستفهم به عن الزمان المستقبل ويجزم به المضارع
وذكر صاحب المفتاح انه يضارع المكان مجيئها للماضى وقال السكاكى لا يستعمل الا فى
مواضع التفخيم والمشهور عند النحاة انها مكانية تستعمل فى التفخيم وغيره وقرئ
بكسر همزتها اين اسم يستفهم بها عن المكان نحو فاين تذهبون ويرد شرطا عاما
فى الامكنة وابهما اعم منهما ايان اى حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق
قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقى كامسكت بزيد
اذا قبضت على شئ من جسمه او ما يجر من يد او ثوب ونحوه قلت امسكته
استعمل فكذا ان يكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى

بمكان يقرب من زيد الثاني التعدية ويسمى باء النقل ايضا وهي لمعاقبة للهمزة
في تصيير الفاعل مفعولا والكثير ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد
واذ جعلته الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم قيل ومنه
باء البسملة الرابع السببية نحو فكلا اخذنا بذنبه الخامس المصاحبة نحو اهبط
بسلام اي معه السادس البدل كقول الخماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شدوا
الاغارة فرسانا وركبانا السابع الظرفية كقوله ترمانا ومكانا نحو فنجيناهم بسحر
ونحو ولقد نصركم الله ببدر الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته
بالف التاسع المجاوزة كعن فعل يختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا ابدليل
يسألون عن انبائكم العاشر الاستعلاء نحو قوله اربت بيول الثعلبان برأسه
وقد دخل من بالت على الثعالب الحادي عشر التبعيض قيل ومنه وامسحوا
برؤسكم الثاني عشر القسم الثالث عشر الغاية نحو واحسن بي اذ اخرجني
اي الى الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وذيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل
وذيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجب نحو احسن بزيد والغالبة في
فاعل كفى بالله شهيدا والثاني المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وكثرت ذيادتها في مفعول عرفت وبحسبه مما يتعدى الى الاثنين وقد ذيدت
في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع
والثالث المبتدأ وذلك في قولك بحسبك درهم والرابع الخبر وهو ضربان غير
موجب فيقاس نحو ما الله بغافل وموجب فيتوقف على السماع نحو خاب
ستة بمثلها والخامس المنفي عاملها والسادس التوكيد بالعين والنفس
وجعل منه بعضهم بتربصن بانفسهن بل حرف اضراب فان تلاها جملة
كان بمعنى الاضراب اما الابطال لما قبلها نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون واما الانتقال عن غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي فيها حرفا ابتداء وان تلاها مفرد فهي

الفاعل في صدور الفعل عنه بجريه ونحوه
ومن ثم سمي بالآلة
في الفعل الاثبات
على الوجه الاكمل
الثاني ظرف مستقر
بجعل ظرفا مستقرا
وانتصاب الاغارة
على المفعول
كاستعلى
الفعل معها تحقيقا
او تقديرا
فاعل على
فاعل وعلى النصب
على الحال او على التمييز والباء
زائدة وفتحت لان كبد الانسان
ويجوز الباء زائدة في مفعول
ما صدر منهل وليس وما قاربها
وفي غيره من المتعدي لواحد كبحسبك زيد
المفعول سماعا نحو كفى بالله
والقياس معه وجوبا

فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي
تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وانبات الحكم لما بعدها وان
تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام
زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبلى حرف جواب تختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء
كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي او مقرونا بالاستفهام
حقيقيا كالس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخيا نحو اهم يحسبون انا لا نسمع
سرهم وبلى رهم بلى او تقريريا نحو الم يأتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى
اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد فرده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره
لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة
من العربية لو قال الس عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم يلزمه وقالوا
آخرون تلزمه فيهما وجوابه في ذلك على العرف لا اللغة بيد وهو اسم ملازم للاضافة
الى اذ وصلتها ولمعناه احد بها غير غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل
منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة
وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير بيد انه بخيل والثاني ان يكون بمعنى
من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد وبيد اني من قريش بله
على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها
منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفتحها بناء
على الاول والثالث واعراب على الثاني اذا قيل بله الزهديين والمسلمين او احمد
او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل بئس فعل لا يتصرف وضع لانشاء
الذم بين قال الراغب موضع للخلل بين الشيئين ووسطها قال الله تعالى وجعل
بينهما ذرعا وتارة تستعمل اسما وتارة ظرفا فمن الظروف لا تفقدوا بين
يدي الله ورسوله ولا تستعمل الا فيما لا فيه لمسافة نحو بين البلدين او له عددنا
اثنين فصاعدا نحو بين الرجلين وبين القوم ولا يضاف الى ما يقتضي معنى الوحدة

وجوب حرف الايجاب
النفي اي لاثبات ما نفاه فاذا قال
ما قام زيد وزاد قام عمرو فقد
اثبت القيام لعمرو ونفاه عن زيد
فقد جعل ما بعد بل كالمسكوت عنه
وجوب حرف الايجاب
للنفي والنهي
وجواب النفي
وجواب النهي

الا اذا كرر نحو ما بيننا وبينك حجاب فاجعل بيننا وبينك موعدا وقرئ فرق بذلك
يقع بينهم بالنصب على انه ظرف وبالرفع على انه اسم مصدر **الباء** محركة في اوائل
الاسماء ومحركة في اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها
فالمحركة في اوائل الاسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله تقول
وربما قالوا تربي وتربت الكعبة والرحمن والمحركة في اواخرها حرف خطاب
نحو انت وانت والمحركة في اواخر الافعال ضمير تحوقت بالحركات والتاء الساكنة
في اواخر الافعال حرف وضع علامة التانيث كقامت **تبارك** فعل لا يستعمل
الا بلفظ الماضي ولا يستعمل الا لله **تعالى** فعل امر لا يتصرف وهو بمعنى قبل الدعاء
فعل **حرف الثاء ثم** حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في الحكم والترتيب
والمهلة وفي كل منها خلاف لا يناسب ايراده بهذا المختصر قال الامام المرزوقي
هو مختص بعطف المفرد على المفرد وقد يجيء لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى
يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد
يجعل لتفاوت رتبة المعنى والكلام بمنزلة التراخي في الزمان ذكره السعد الدين
التفتازاني في حاشية الفوء وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغي ان يتأنى في
تحقيقها تقدم حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف الكشاف
وقد يجيء فجاءة كما قيل في قول المفتاح ثم يتفرج في حالة الوصول اضحاكها
عن محذوف اي فجهل الايام ثم يتفرج وقد يجيء لمجرد الترقي كقوله ان من
ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقام هنا اظهار الترقي بذكر
درجات فضيلة الممدوح من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده
فبدأ بالاخص ثم للاخص وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استيناف الكلام ذكره في شرح
المشارق وقد يجيء زائدة لتاكيد الاختصاص والكوفيون **ثمة** بالفتح اسم يشار به
الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثمة الاخرين وهو ظرف لا يتصرف **حرف الجيم**

حرف الجيم جير بالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس وبالفتح للتخفيف كاين وكيف
حرف جواب بمعنى نعم **جعل** قال الراغب لفظ عام في الافعال كلها وتتصرف على خمسة
اوجه احدها ان يجري مجرى صار وطفق ولا يتعدى نحو جعل زيد يقول كذا والثاني
مجرى اوجد فيتعدى لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور والثالث في ايجاد شيء
وتكوينه من شيء نحو وجعل لكم من انفسكم ازواجا والرابع في تصيير الشيء على حالة
دون حالة نحو الذي جعل فيها نورا والخامس الحكم بالشيء على الشيء حقا كان
نحو جاعلوه من المرسلين او باطلا نحو ويجعلون لله البنات سبحانه **حرف الحاء**
حاشا على ثلثة اوجه احدها ان يكون فعلا متعديا بمعنى فاعول حاشيته بمعنى
استثنيته الثاني ان يكون تنزيهية نحو حاشى لله وهي اسم مرادف للتنزيه بدليل
قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله تخلص من كذا الثالث الاستثنائية
فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما غير فعل لانها لزمت المستثنى وذهب كثير من
النحاة الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى
الا وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعل
او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب
زيد قيامهم او القيام منهم او بعضهم زيدا **حتى** حرف تاتي لاحد ثلثة
معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا
اقلها وتستعمل على ثلثة اوجه احدها ان يكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل
وكلمة بخالف في ثلثة امور احدها ان المخفوض بها شرطه احدها ان يكون
ظاهرا لا مضمرا والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور
اخرا نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ملاقيا للاخر نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها الثاني انها اذا دخلت
معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها او عدم دخوله حمل على الدخول وحكم
في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في الباب

الواو العاطفة والفرق ان

وزعم الشيخ شهاب الدين انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك
بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الجارة والثالث انه اكثر
منها قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتب الي زيد وسرت
من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى الكوفة ومما انفردت به حتى انه
يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وحتى الداخلة
على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة
كي التعليلية نحو قولك اسلم حتى تدخل الجنة ومرادفة الا في الاستثناء وهذا المعنى
ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى انه
تفعل ولا تنصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر
الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك
علينا ولذلك يرتفع الفعل بعد حتى اذا كان حالا ثم اذا كان حالية بالنسبة
الى زمن المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في
حالة الدخول وان كان حالية ليست حقيقية بل كانه محكية رفع وجاز نصبه
اذا لم يقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قرأه نافع بالرفع بتقدير
حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم
انه لا يرتفع الفعل بعد حتى لا بثلثة شروط احدها ان يكون حالا او مآلا وقد
كما مثلنا والثاني ان يكون سببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس
ولا سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى ادخلها اما الاول فلان طلوع
الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم
السير اما الثالث فلان الشك لم يتحقق وجوده ويجوز ان تهم سار حتى
يدخلها وحتى سرت حتى يدخلها لان السير محقق وانما الشك في فعل الفاعل

باب الظرف ومجيء [illegible] مصدرا مختصا على الكفاءة
المنصوب بكي
ويجيء ان بعد العلم لان الفعل الواقع بها
بعد حتى لا يكون مستقبلا فتنصب
او في حكم المستقبل فترفع
والحالية التي لا تقع
جوابا او في حكم الجواب فترفع
فتنبه لي

في عين الفاعل وفي عين الزمان والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في سيري
حتى ادخلها الثلاثة بل الجر والا في نحو كاد سيري حتى ادخلها انه قدرت
كان ناقصة فان قدرتها تامة او قلت سيري من حتى ادخلها جاز الرفع
الا انه علة ليس بنفس السير بل استمرار محذوف الثاني من اوجه حتى
ان يكون عاطفة بمنزلة الواو والا بينها فرقا من ثلثة اوجه احدها ان المعطوف
بحتى ثلثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها الثاني
ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو
اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو الجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان يقول
حتى ولدها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع
حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى احدهما والثالث ان يكون غاية
لما قبلها اما في زيادة او نقص والاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو
زارني الناس حتى الحجامون الفرق الثاني انها لا يعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها
ان يكون جزأ مما قبلها او كجزء منه كما قدمنا ولا يتأتى ذلك الا في المفردات الثالث
انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فيقولون مررت
بالقوم حتى بزيد شبيه العطف بحتى قليل الثالث من اوجه حتى ان يكون
حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل فيدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية
وقد يكون الموضع صالحا للاقسام حتى الثلثة كقولك اكلت السمكة حتى
رأسها فكان تنقض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع الابتداء
ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية وانما تدخل على المفردات او ما
في تأويل المفردات حيث يجوز البناء باحدى الحركات والضم اشهرها ومن
العرب من يعربه وهي للمكان اتفاقا والغالب كونها في محل نصب على الظرفية
او خفض بمن وقد يخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسي وحمل عليه
الله اعلم حيث ورد في رسالة اذ المعنى انه توفي يعلم نفسه المكان المستحق لوضع الرسالة فيه
يجعل؟؟

العرض بمعنى العاطفة
وتميز انها تكسر للابتداء بخلاف الجارة فتفتح
جزء قوي او ضعيف فيفتح
فالعطف ليس بنفس التبعيض
فالعطف ليس بنفس التبعيض
انما تذكر مع المظهر او
للمضمر الذي اذا اختبر
وظرف واذا اختبر اعلاه
فاذا ذاك ظرف لسكنه
وقد حتى مفعولا
على الاستثناء
وجر حتى مفعولا
على الاستثناء
وجعل منه ومما بعدها
وجعل حتى يقولا
من احد حتى
ويجوز النظر والتي لا يجاء فيها
بعض ابتدا وقد ابتدا بها فيها
التاء وحتى استئناف الناء الكلام
الناء وحتى استئناف الناء الكلام
الناء على محل كوفي وقد يجر
العاطف على الظرفية او مجرور الى
على الظرفية وقد تقع مفعولا
بغيرها وتميز اذا اختبر الضافة الجملة
وانهم اذا وقفوا
عليها اكسروها فقالوا
وحتى زيد حتى انهم لا يوجبون
والقاعدة انه اذا وقف
اذا وصلا عالها فتح
بالحق؟؟

شيئا في الكلام وناصبها بعلم محذوف فاعل لولا عليه باعلم لانها علم نفي للماضي افعل التفضيل
لاينصب المفعول به فاذا اولته بعالم جاز ان تنصبه على رأي ولم يقع اسما للان وتلزم
حيث الاضافة الى الجملة فعلية كانت او اسمية واضافتها الى الفعلية اكثر حرف
الفاء المجمة - خلا على وجهين احدهما ان يكون حرفا جارا للمستثنى والثاني
ان يكون فعلا متعديا ناصبا لما بعده فاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة
مستأنفة او حالية على خلاف في ذلك وتقول قاموا خلا زيدا واذا شئت خففت
الآخر قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وذلك لان
ما هذه مصدرية تدخلها يعني الفعلية وموضع ما خلا نصب دون
ترد ظرفا فيقيض فوق فلا تصرف على المشهور وترد اسما بمعنى غير فتحول
تتخذ وامر دون الهمزة اي غيره قال الزمخشري معناه ادنى مكانة من الشيء
وتستعمل للتقارب في الحال نحو زيد دون عمرو اي في الشرف والعلم لهو ذو
اسم بمعنى صاحب وضع للتوصل الى وصف الذوات بأسماء الاجناس ولا تستعمل
الا مضافا ولا تضاف الى ضمير ولا مشتق وجوزه بعضهم قال السهيلي
والوصف بذو ابلغ من الوصف بصاحب والاضافة بها اشرف فلا تقول
تضاف للتابع وصاحب تضاف الى المتبوع حرف الراء المهملة ربت حرف
وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا لابن
درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فمن الاول ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة ووجه الدليل الاية والحديث مسوقة للتخويف والاغتباط بها
التقليل ومن الثاني قوله لا رب مولود وليس لاب وهي ولم يلدها
ابوان اراد عيسى وآدم عليهما السلام وعوضها لها محذوفة بعد الفاء كثيرا
وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبدونهن اقل كقوله فتلك حبلى قد طرقت ومرضع
وبمانها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو ربت رجل صالح

ربت رجل صالحا برفع الاثنين ونحو ربت رجل صالحا رفع الاثنين ونحو ربت رجلا صالحا نصب على المفعولية وفي
ربت رجل صالحا رفع الاثنين ونحو ربت رجلا صالحا نصب على المفعولية وفي
ربت رجل صالحا رفع الاثنين ونحو ربت رجلا صالحا نصب على المفعولية وفي

بالنصب على المفعولية وما جاء من سواك بالنصب والرفع وهو الراجح وعند سيبويه
انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين انها
تتصرف بالوجوه الثلاثة مطلقا ووقع للدماميني ان سيبويه علم للتسبيح كغفار لازم
التعريف والاضافة الى سورة ظاهر نحو سبحان الله او مضمر نحو سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا
الجلبي ظن اصل الاستفتاح الراجح وقد تشعر بعض البيتية قال المجاهد كل ظن في القرآن
بمعنى هذا يشكل بكثير من الآيات قال الراغب تفسير حيث وجد الظن فحسب ما يليه
عليه فهو اليقيني وحيث هو مجمد مذموم ومشكوك فيه بالعذاب وهو الشك والكاذب بنقل
بعض ان الحنفية قالوا الشك والظن يتصل به ان المشددة اذ هي بمعنى لعل الرجاء
عما صدر فيها ذكره القشيري وفي حكمها ما مع ما الكافة ذكره ولم يحفظ سيبويه فيها
الا الفعلية يدل على وجهين احدهما ان يكون حرفا والباقية معان احدها الاستفتاح
اذا علم المجرور وهو الغالب نحو وعلها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب من نحو او لعلي
اتي النار فلعلي وقد يكون بمعنى الا معدوما نحو ولهم علي ذنب اي الثاني على المصاحبة كقولك
نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن نحو اذا رضيت علي بنو نمير
اي عني والله اعلم الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اذكروا لهدايته
اياكم الخامس الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة السادس الموافقة لمن نحو اذا
اكتالوا على الناس يستوفون السابع التبعيض موافقة لبعض نحو اصدق على ان لا اقول الا الحق
الثامن ان يكون زائدة للتعويض او لغيره كقولهم ايوكر يعجل لنا لم يجد يوما
عليه من شكاري عاريا محذوف وعديله وذا وهما بدل الموصول المعوض بها التاسع ان يكون
للاستدراك والاضراب كقولهم فلان لا يدخل الجنة لسوء فعله اذ لا يشاء من رحمة الله وقول
بكل تداويتها فلم يشف ما بيناعلى ان قرب الدار جزء البعد عما قال الثاني على قرب الدار
ليس بنافع اذ الكلام في شهواء ليس بدواء باطل بدليل الاتي والمحكوم قوله لم يشف ما بنا
فقال بل ان بها شفاء لم يشف باطل بالثانية قوله على ان قرب الدار جزء من ما يبعد والثاني

مزوجي على ان يكون اسما بمعنى دون وذلك اذا وقعت عليها لم كقولهم ثم عليه
على كذا او بعدها ان يكون حرفا جارا ولها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكره
البصريون نحو سافرت عن البلاد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس وذكرها الفراء للمجاوزة
بمعنى غير هذا وسيأتي الثاني البدل نحو واتقوا يوما لا يجزي نفس عن نفس شيئا الثالث
التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة والخامس مرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين الكلام عن
مواضعها السادس الظرفية والسابع مرادفة من نحو رميته عن القوس اي يعيل الثوب عن عاتقه وضعف
هذه الثلاثة والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والتاسع الاستعانة قال ابن مالك
وشبه بمجاوزة القوس الكاف ان يكون زائدة للتعويض عن اخرى نحو وقد احسن بي والوجه الثاني
ان يكون حرفا مصدريا نحو اعجبني ما تفعل اي فعلك الثالث ان يكون اسما بمعنى
جانب وذكر سيبويه في ثلاثة مواضع احدها انه يدخل عليها من وهو كثير نحو فتحت
من عينه والثاني ان يدخل عليها على كما تدور المحفوظ من بنيه احد وهو قول علي عن
بعض مرت الطير سمحا والثالث ان يكون مجرورها فاعل مستقبل مضيرين لمستقبل احد
قال الاخفش كقولك دع عنك لومي فانها اللوم لغراء عوض ظرف للمستقبل مثل ابدا
الا انه مختص بالنفي وهو معرب اذا اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين وبنى اذا
لم يضف وبنا على الفتح كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كان بنى معنى الذي
في المحبوب بسبب الاختصاص في المكروه وقد اجتمعا في قوله فما وسمت انه تكره وانشا وهو
جزاكم وعسى انه يحبوا شيئا وهو شر لكم ويستعمل على اوجه احدها ان يقال لشيء زيد
انه يقوم واختلف في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم انه
الثاني انها افعال ناقصة قاربت معنى وعلى اوجه مبتدأ وسمع ان يفعل وحذف الجار
توسعا على بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي بمنزلة عسى في المعنى
وبمنزلة ليت في المشددة في العمل وعجل كيضرب بها ويضرب التعب في جوابها عند الكوفيين
عجل اسم لكان المحذوف الخبر فقالوا ما ستقر العذر والمعنى نحو قال الله تعالى عجل

عاطفة وتفيد ثلثة امور احدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه
الامر الثاني التعقيب وهو كل شيء بحسبه الا تراك يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة وليس البلد بين وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الاية للتعقيب وفاء التعقيب لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تفيد ان مجيء ما بعدها مسببا عما قبلها ومنه الاية وقولك ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاء في خلقنا العلقة وفي خلقنا المضغة وفي خلقنا المضغة عظاما وفي فكسونا معنى ثم التراخي معطوفا بها وبان عجز الدار كقولك بنى الدهر الخوص والامر الثالث التسبيبية وذلك غالبا في العاطفة جملة او صفة فالاول كقوله فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني كقولهم لا تكلم فلانا فيكرمك وقولهم لما لنوم فما البطوء فشاربوا علية الجيم وقد يجيء في ذلك لمجرد الترتيب كقولهم توانى الى الله فجميل سعيي فتقربه اليهم وقال الزمخشري للفاء مجاز الصفات ثلث احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت في بعض الوجوه كقولك خذ والاكمل فالافضل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك كرحم الله المحلقين فالمقصرين الثاني راجع الى الثالث لان كون الفاء رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون هو شرطا وهو محترف ست مسائل احدها ان يكون الجواب جملة اسمية كقوله ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة الثانية ان يكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد كقوله ان تبخل مالك فعسى ربي ان يؤتيني خيرا منه الثالثة ان يكون فعلها انشائيا كقوله ان كنت تحبون الله فاتبعوني الرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى انا حقيقة كقوله ان سرق فقد سرق اخ لم من قبل وانا مجازا كقوله ان جاء بالجيش فقد جاء بالنبات

علم الكتاب والتقريب كذلك كقولهم سندق المنارة فمنذ حاجة الماء وباء الزمان ايضا كقولهم النصر عند القدمة الاولى وكسرقاتها اكثر فتحها وفتحها ولا تقع الا ظرفا او مجرورا بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن ثم اعلم ان عند اما ان لا يدخل عليها من الدالة على ابتداء الغاية وهي التي تقع جوابا لاين او ان يدخل عليها وهي التي تقع جوابا لمن فالاول نحو قولك عند زيد مال والثاني نحو قولك من عند زيد اخبار صدق ولا يجوز ان يكون ظرفا للاخبار بل هو متعلق بمحذوف وقع صفة لمبتدا محذوف تقديره مال كائن عند زيد ولا يجوز ان يكون ظرفا للمال الذي هو خبر المبتدا لان المعنى حينئذ على الاخبار بكون المال في هذا المكان وليس المقصود ذلك وانما المقصود الاخبار بكون المال ملكا لزيد وهذا المعنى لا يتأدى الا بما ذكرناه من التقدير وكذلك القول في قولك زيد عندك علم وفي قولك لي عندك مال ان كان غائبا بشرط كونه مقرا به ولا تقول لدي مال الا ان كان ظرفا حرفا الجر الجر عن بعض احكام ما قبلهم للاضافة نحو غلام زيد ويجوز ان تقطع عنها لفظا لا معنى وقد قرئت عليها كلها ليس ولولا لم يجز لحن ابقال فيقف عشر ليس بجار فهو على حذف الجار ومجرورها وبنصب المعطوف على اضمار كان اي ليس المعطوف بجارها وليس بجر بالفتح او بجر منون على اضمار كلها ايضا وحذف المضاف لفظا وبنية منون كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر او بجر منون اوم منار والغلب ومن بعده وليس بجر بالضم فهو منون فقال الجرمي والمتأخرون انها اضيفت بناء لما العرب وان جر باشبهته بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون كسرها واوا يكون جرا وقال الاخفش هي جر ابدا لانها ليس لها نصب كقبل وبعد والمكان كفوق وتحت وانما هو جر لازم لا واو بعض وعلى هذا فواو الاسم وحذف الجر وقال ابن جني وتحتمل الوجهين وليس جر بالفتح والتنوين وليس جر بالضم والتنوين وعلمها فالجر كجر الغايات لاله التنوين انما للتمكن فلا تلحق الا المعربات وانما للتعويض فكان للفتحة ابدا مذكورا ولا يتم جر بالاضافة لشدة ابهامها وتستعمل غير المضافة لفظا على احدها وهو الاصل ان يكون صفة للنكرة نحو اخرجنا منها ماء صالحا غير الذي كنا نخرج او له معرفة شبيهة بها نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب لان المعرفة تشبه النكرة ولانه غير انما وقعت بين ضدين ضعف ابهامها والثاني ان يكون استثناء فتعرب باعراب الاسم الذي ذكر الكلام فتقول جاء القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدلية واحد وهو الفصيح ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني الثالث حيث نحو مهما تزر عليا تلقه حيث او يدها ان يكون

دوهم ويكفيني دوهم واما الحرفية لمختصة بالفعل المتصرف الجزوم الطلب المجرد
من جازم وناصب وحرف تنفيس وقد مر ذكرها الجزم فلا يفصل منه بسائر الكلام الا بالقسم
نحو وقد والله اصبت وقد يأخذ في الفعل عدها واحدة خمسة معانٍ احدها التوقع وذلك
مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت توقع قدومه واما الماضي
فاشبه الكائن وانما ينتظر قدوم الغائب قد قام زيد فتحتمل الماضي القريب والبعيد فان قلت قد قام
اختص بالقريب بشيء يدل عليه فائدة ذكر احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم
وبئس لانها للحال فلا يصح ذكر ما يقرب ما هو لها والثاني وجوب دخولها على الماضي
الواقع حالا ظاهرة او مقدرة الحق الثالث التقليل وهو مرادف لتقليل وقوع الفعل نحو
قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلق نحو قد يعلم ما انتم عليه اذا نعم
علم عليه هو قليل معلوم والرابع التكثير قال ربيعة قد فدوتك تغلب وجهك الخامس
التحقيق نحو قد افلح المؤمنون فتدخل على ثلثة اوجه احدها ان يكون خبر قسم كالاستفتاح
ماضيا وهي بفتح القاف وتشديد الدال مضمومة او مفتوحة او مفتوحة او مكسورة
يقال ما فعلته قط ما فعلته يقا انقطع زمن وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذا
المعنى هذا ما خلقت الا الان وقد يكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قاف
طاء فيهما وقد تخفف طاء مع فتحها وكسرها وانما ان يكون بمعنى حسب وهذه
مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطني وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي و
حسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة
والثالث ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي ويقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني
ليس الا كان جار ومجرورها والجار حرف واسم والحرف لا يسند فهي احدى الشبيهة
بخمسة زيد كالاسد والثاني التقليل الشبيه بالحرف كما هو احد اقسام الثالث
الاستفهام كقولك لمن قال لك كيف اصبحت فقال لك خير اذا عجلت الرابع المبادرة وذلك
اذا اتصلت عاطفة بمحو سلم كما مر قبل وصل كاد قبل الوقت والخامس التوكيد

وهو انواع منها ليس كمثل شيء والغاية منه توكيد نفي المثلية لان زيادة الحرف
بمنزلة اعادة الجملة ثانيا واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل كقولهم بفتحتي
عذا كابرد اليمام وشفيه الحرية في موضعين احدهما ان يكون زائدة والثاني ان
يقع في الكلام وليس ظرفا صلة واما الكاف غير الجارة فنوعان مصدر منصوب او مجرور بالحرف
وذلك نحو قولك ما قام كزيد وحرف معنى لا محل لمعناه للخطاب وهو اللاحقة كاسم الكاف نحو
ذلك وتلك والمصدر المنصل المنصوب في قولهم اياك واياكا واخواتها على ثلثة اوجه
احدها ان يكون كلاهما مختصرا من كيف فحذف الواو الثاني ان يكون عوضا من لام التعليل
معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال كيمه بمعنى لمه وعلى ما
المصدرية في قولك انت لم تنفع مضرفانما يرجى النفع كما يضر وينفع الثالث ان
يكون له ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا كم على وجهين م
غير تهة بمعنى كيف والاستفهامية بمعنى اي عدد وبيشتر كان في خمسة امور كيفية و
الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير ويفترقان في خمسة امور
احدها ان الكلام في الخبرية مفتقر للتصديق وانتكذيب بخلافه في الكيفية
الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي في مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم به
بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر الثالث ان اسم العدد في الخبرية لا يفسره
بالبتة بخلافه في الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبدا لي كمسني بالرفع
وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلثون الرابع ان تمييز الخبرية مفردا
او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت ولا يكون تمييز الاستفهامية الا
مفردا خلافا للكوفيين والخامس انه يميز الخبرية واجب الحذف ويميز الاستفهامية
منصوب ولا يجر زجره مطلقا خلافا للفراء وابن السراج والزجاج واجازه
بل يشترطان يجر كم بحرف جر نحو بكم درهم تتصدق الوجه الثاني النصب وهو الكثير
والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا لا بالاضافة خلافا للزجاج كما
اسم مركب وكانا تنبيه والمنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون

لانه

لانه التنوين لما دخل في التركيب كشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ووقف عليها بالنون الجر حكمه الاصل وهو الحذف في الوقف
ويوافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير
فائدة التكثير تارة وهو الغالب كم رجل كريم عندي تقول معه رجلون اكرمتهم
اخرى وجوبا ودونها في خمسة امور احدها انه مركبة وكم بسيطة على الفصيح
والثاني ان مميزها مجرور ومميز كاين منصوب والثالث انما لا تقع الاستفهامية والرابع انها
انها لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع موكدا كذا تردد على ثلثة اوجه احدها ان
يكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك رايت زيدا
فاضلا ورايت عمرا كذا وتدخل عليها ها التنبيه كقولك هكذا اخرشك الثاني ان
يكون كلمة واحدة مركبة وكلمتين مكنيتها عن عدد كما جاء في الحديث ان يتعال
للعبد يوم القيمة انذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة
واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كاين في ابعد امور التركيب والبناء
والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلثة امور احدها انها لم يسمع لها التصدر
تقول نبضت كذا وكذا درهما الثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز
جر بمن انفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير المكرر ولا تعطف له
يقال كذا ثوبا وكذا ثوبا قياسا على العدد والصحيح ولهذا قال فقهاؤهم
انه يلزم بقول القائل له عندي كذا كذا درهما مائة وبقول كذا درهما ثلثة وبقول
كذا كذا درهما احد عشر وبقول كذا درهم عشرون وبقول كذا وكذا درهما احد وعشرون
عملا على المحقق في نظائرهن من العدد الصريح وراقهم على هذا التفاصيل غير
مسلم الاضافة المجرد والكسائي وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور والثالث
انها لا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها كذا حرف معناه الروع والزجر وقد يكون
بمعنى حقا وبمعنى الا الاستفتاحية وتكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليها كلا
والعمري فقالوا معناه او والعمر والاول حملها على الروع لانه الغالب فيها كان بالتشديد

وجموعا مذكورا فوق كل مرتب بالدراهم فرحون ومؤنثات قول الشاعر
كل مجب بنصيب والمضافة الى المفرد ان اريد نسبة الحكم الى كل واحد وجب
الافراد نحو كل رجل يضرب وان اريد نسبته الى الجمع وجب الجمع ونحو جميع القبيح
ارادة الحكم على كل واحد مسئلتان الاولى قال البنا يتون اذا وقعت كل في
حيز النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل
لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم ولم اخذ كل الدراهم وكل الذي رأيته لم اخذ وقوله
ما كل ما يتمنى المرء يدركه وان وقع النفي في خبرها افاد نفي السلب عن كل فرد كقولك عمم
ما قام الرجلان ولا اليدين اثبت القيام وقصرت الصلوة كلا فاك لم يكن وقول الشيخ
فلا حبذا ام الجبان ردت على قبا كلم امنع الثانية كل في نحو كلما رزقوا منها
من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا منها متصوبة على الظرفية بانفاق وناصبها الفعل الذي هو
جواب الجزاء واذا قلت كلما استدعيتك فانا زيد تبتني فعبدي حر فكل منصوبة
ايضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بالجزاء المذكور في الجواب وليس
العامل المذكور لتوجه بعد الفاء كلا او كلتا مفردان لفظا معنيان معنى
مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة او من معرفة دالة على اثنين اثنتين اما بالحقيقة والله
والتنصيص نحو كلتا الجنتين اتت واحدة منهما او كلاهما او بالحقيقة وحدها نحو
كلانا قائلان فانه تأسيس كما بيناه لاثنين والجماعة او بالمجاورة واجاز الكوفيون
اضافتها الى النكرة المحضة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا
بوصفهما بالظرف وحكموا كلتا جاريتي محمد كم مقطوعتا يداها او تاركة للفرق ويجوز
مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما
وهو قليل وقد تشملت فيما نحن فيه قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم وكلاهما قائمان
ايهما الصواب فكيف ان قدر كلاهما تأكيدا قيل قائمان اخبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ
فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فان قيل ان زيدا وعمرا وكليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان
ويتعين مراعاة لفظ نحو كلاهما احب لصاحبه لان صفا كل منهما يشمل

عرف للمنبه المؤكد وذكر انها اربعة معان احدها وهو الغالب عليها التنبيه
الخ كقولك زيدا اسمه
الفاء التي تؤكد الظن وتحمل عليه كقولك بالكرم نفسك فعمل او مفعول مقبل الفائت الحقيق بكن
الكونين واشد والحليم غالبا يطيش كقولك ما انا الا ادعو ليس بهاشم الولاة اذا
رهبوا فلا يكون نصب بالا ليس ولا الا در حقيقة الوابع التقريب نحو كان بالغروب
وكأنك بالدنيا لم تكن كل اسم موضوع للاستغراق افراد المنكر المضاف هو ايذكر كل
نفس ذائقة الموت والحزن المجموع كقولك لم اجئه يوم القيمة فردا او اجزاء المفرد
الحزن نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كلا الرغيف لم تبق كلمات لعموم الافراد فاذا اه
اضفت الرغيف الى بعد صارت للعموم اجزاء فرد واحد وتورد كلا باعتبار كل واحد مما قبلها اما
بعدها على ثلثة اوجه فاما ان يجيء باعتبار ما قبلها فاعدها ان يكون نعتا للنكرة او معرفة
فتدل على كمال وتجب اضافتها الى اسم ظاهر بما يدل لفظا وعنى نحو الهمها نفسها كل اسالة
والثاني ان يكون جزء كبد المعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة تحدد وتجلها
فائدتها العموم ويجب اضافتها الى اسم مفرد لفظا او للوكد نحو فسجد الملائكة
كلهم اجمعون واجاز الفراء وآزر بحسبي ان يقع كل اسم وكد بها مضافة لفظا الى ضمير
اما لا يكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافة الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة
وغير مضافة نحو وكلا ضربنا الامثال واما الوجهان الثلثة التي بقيت زيادتها وهي
ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان تعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم و
الثاني ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ايضا حكمها كالتي قبلها
الثالث ان يضاف الى ضمير ملفوظ وحكمها انها لا تعمل فيما خلا الا الابتدا نحو الله
الامر كله فيجب رفع كلا وقضية واعلم ان لفظ كل الافراد والتذكير لان معناها
يجب اضافته اليه فان كانت مضافة الى نكرة وجب مراعاة معناها فلذلك جاء التأنيث
معنى اذ ذكر الخ نحو وكل شيء فعلوه في الذبر وكل الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم
لا محالة زائل ومؤنثا اذا ثنى نحو كل نفس بما كسبت رهينة كل نفس ذائقة الموت
ومثنى نحو الفرقدان وكل رجل وان هما تعالى الفتى فوبها احزان

وقد تقدم لها ان ذكر ايضا ان كل
الفعل نحو كل قام زيد والفتى اذا وجدها
نحو كلا ان الفتى لطغى

كلا في هذه الآية وما ذكر معها ردع
وزجر وقطع عما تقدم

يستقل على وجهين احدهما ان يكون شرطا فتقتضي فعلين فتنفع اللفظ
والمعنى غير مخزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب
باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين خلافا للكوفيين
والثاني وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او
غير نحو كيف تكفرون بالله فانه اخرج مخرج التعجب وتقع خبرا قبل
حال لا يستغني نحو كيف انت وحالا قبل ما يستغني نحو كيف جاء زيد
اي على اي حالة جاء زيد وعند ارباب الثاني في هذا النوع مفعولا مطلقا
ايضا وان منع كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل وهل ويل ولا يتجه فيه
ان يكون حالا من الفاعل او غير مسبوق ان كيف ضرف وعند السيرافي و
الاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف امورا احدها ان موضعها
عند سيبويه نصب دائما عندهما رفع بالمبتدا نصب مع جزم الثاني ان تقدرها
عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقدرها في نحو كيف ينام زيد
ونحو كيف جاء زيدا راكبا جاء زيد ونحو الثالث ان الجواب المطابق
عند سيبويه ان يقال على خير ونحو ولهذا قال دويه وتدخل على الكيف اصبحت خيرا
عاتكا الله اي على خير فحذف الجار وبقي عمله ناصبا على التعدي دون اللفظ بتأويل
صاحح وسقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك ما صححاه لم يقله احد كيف
ظرف اوليت زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر لفوك على اي حال لكونها سؤلا
عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور كما سمي الظرف بطلق
عليها مجازا استعمال فعلنا فيما مضى من المضارع والماضي فقط لا لهما مرفوع وجزم
مضارع مجزوم ان ومضاعفا قارب فيفيد ما نفي للمقاربة واثباتها اثبات المقاربة
وهو الصحيح والشهير على السنة كثيرة اذ فيفيد اثبات واثباتها في حسبت
فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر معناه في الامر المثبتي والانقطاع
مخرجا استفهم نفي واكثر اموالا واولادا وآوتاني بجمع الدوام و

الاستمرار نحو وما كان الله غفورا رحيما وعلى هذا يخرج جميع الصفات الذاتية للقرينة
بكان نحو كان ابو بكر الوزير كان في القرن الحادي عشر او جرى بمعنى الازل والابد كقولك
وكان الله حكيما عليما وبمعنى المعنى المنقطع نحو كان في المدينة نشبة رخط وبمعنى الحال
نحو كنتم خير امة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وبمعنى الاستقبال نحو يكون
يوما كان شرهم مستطيرا وبمعنى صار نحو كان من الكافرين انهى وزيد كان بمعنى ينبغي نحو ما
كان لكم ان تنبتوا شجرها ما يكون لنا ان نتكلم بهذا وبمعنى حضر ووجد نحو وان كان ذو
عسرة الا ان يكون تجارة وان تكن حسنة والتاكيد في ان كان زيد قائم وجدلته وما على
ما كانوا يعملون او ما يعملون الا الام ثلثة قسم عامل الجزم وغير عامله
فالعامل الجزم مكسور مع كل ظاهر نحو ليزيد الامر المستقبل المبني لما لم يسم فاعله
نحو ليبك بفتح مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الامر باد المتكلم مكسور واللام
الجر افشان وعشرون مع احدها كالسابق فانه مع الواقعة بعي بمعنى وانت نحو الحمد لله
والعزة لله والملك لله الامر لله ونحو ويل للمطففين ومنه للكافرين النار اي عذابها
والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين والسرج للدابة والثالث الملك نحو ما في السموت
وما في الارض والرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا والخامس شبهه والتمليك
نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا والتسمية والتعليل كقولك لا يلاف قريش وهذا
اللام الداخلة على المضارع في انزلنا اليك الذكر لتبين للناس وانصباب
بعدها بان مضمرة وفاقا والتابع توكيدا لمعنى وهو الداخلة في اللفظ على الفعل
مسبوقة بما كان او لم يكن نافيتين مستدين على المعدية الفعل المقرون باللام نحو
وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لكم وبسببها اللام المجرورة بلام
الجحود اي النفي فعندهم انها حرف بنادر وكذا غير جارة ولكنها ناصبة ولو كان جارا
لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين انها
اللام ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه وانتفاء مواقعة الاخر

ما قال وقال لام الابتداء على الفعل
لفعل مضارع يكون اخبارا للمتكلم
الجحود لا يجر

منازل

منازل

او رافعا لخولا حسنا فعله مذموم وناصبا مفعولا طالوا جبا لاحاضر ومنه لاجزم زيد
ولسمها اذا لم يكن عاملا بنى على ما ينصب لو كان معربا فيبنى على الفتح في نحو
لا رجل ولا رجال وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا قائمين وعلى الكسر في نحو لا مسلمات
وكان الباقي رجوعا ولكنت جائيا بالفتح وهو الارجح الثاني ان يكون عاملة عمل
ليس واذا قيل لا رجل في الدار بالفتح نفي بي كونها نافية للجنس وان قيل بالرفع
نفي بي كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان يكون مهملة والا لتكررت واحتمل ان
يكون لنفي الجنس ان يكون لنفي الواحد ويقال في تركيب على الاول امرأة وعلى
الثاني بل رجلان او رجل او اذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار يرفعهما احتمل كون
لا الاولى عاملة في الاول عمل ان تم النفت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعا عطفا
بالنسبة او ان يكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف
خبر عن الاسمين او قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى
مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر احدهما وخبر الاخر محذوف
كما في قولك لا رجل وزيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما الوجه الثالث ان يكون عاطفة
ولم يقع في القرآن وفيها ثلث شروط احدها ان ينقدها اثبات كجاء زيد لا عمرا
او امر كضرب زيد لا عمرا فان سبقها نفي او نداء نحو ما ابن اخي لا ابن عمتي انفي وان
لا تفترن بعاطف فان اقترن جاز في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا وقد ما قبلها ثبت
عاطفة او انفلت ما جاءني زيد ولكن عمرو فالعاطف الواو ولا تؤكد المنفي والثالث
ان يتعاند متعاطفها فلا يجوز جاءني رجل لا امرأة ولا يمنع العطف بها على معمول الفعل
العامل الوجه الرابع ان يكون جوابا لما قبلها والمعنى وهذا يحذف الجمل بعدها كثيرا
تقول اجاءك زيد فيقول لا وانما لم يجب بلى ونعم ويلزم ان يكون عاملا غير ملغاة فان كان ما
بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة لم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او
تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا
الليل سابق النهار ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا يهمك الخطب ولا اليسر دائم

كانت لكيلا ان لكي تفيد عاملها ما تفيد بدونها واكثر بي لام الابتداء
افادت مع افادتها التوكيد التنبيه وتختلف في المضارع المثال للفرق بي ان المخففة من
الثقيلة وانه الثانية القسم الثالث اللام الواقعة في خبر المبتدأ و
في خبر انه المفتوحة وفي خبر لكي وليس دخول اللام عجبا بوجه ان ما
المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكي خلافا للكوفيين ولا اللام بعدها لام الابتداء
خلافا لها في المفعول الثاني لا دعما قول بعضهم اراك لست تحي والحوذكر
الثالث لام الجواب وهي ثلثة القسم لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كادت
لتبدي بها المرأة الا انه لفسدتا ولام جواب لولا نحو لولا دفع الله
الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد
اثرك الله علينا وانه لا كيدن اصنامكم الرابع اللام الواقعة على اداة شرط
للايذان بانها الجواب بعدها بني على تسم قبلها لما على الشرط وهي ممتنعة
اللام المزحلقة وبني المحلقة ايضا لانها وطأت الجواب القسم او مهيدة له
نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم واكثر ما تدخل على
انه وقد تدخل عليها لكن لام الكلمة زجل والحارث التساوي اللام اما
اللام الداخلة كاسمها الاختصاص الدلالة على البعد او على تؤكيد فعلى خلاف
في ذلك واصلها السكون كما في ذلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين
التابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد وكوم عمرو بعني ما اظرفه
وما اكرمه ذكرها ابن عصفور في كتابه المسمى بالجمل عندي انما لام الابتداء
دخلت على الماضي لشبهه بالمضارع بالجمود بالابهام وانما لام جواب قسم مقدر
على ثلثة اوجه احدها ان يكون نافية وهي على خمسة اوجه احدها ان يكون
عاملة عمل ان وذكر انها اكثر ما في الجنس على سبيل التنصيص وسيبنى
مبنيا على فتح او نيابة عن الفتحة او الكسرة لا عاملا معاملة ان بل
لا صوت

وصلوا ان النافية بما المزيدة بعدها فبطل عملها وصار ما بعدها مبتدأ وخبرا
لا تجتمع ان النافية وان المخففة من الثقيلة لان كلا منهما تدخل على الجملة
اصلها انه لا يقوم زيد فحذف ضمير الشأن وخفف

وحذف جواب لو كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون في غمرات الموت في كلام الفصحاء لو رأيت فلانا والسياط فاخذة من
قالوا هذا الحذف ابلغ واشد في التخويف مما ذكر عين لزوال الوعيد فالحذف لكونه يذهب الخاطر الخاطب الى كل جزء من الوعيد فيكون اوقع في استعظامه لانه يكون
تهم السامع مصورا على ما ذكر شيخنا في هذه البقرة

اقول احدها انها لا تفيد بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع
الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل
فانه كلام مسمع لو فعلوا فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا صح في كل موضع استعمال
بنا ان تقييد بخبر كما عند دراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا او معنى
نقول لو جاءني اكومه لكما لا يجيء ومنه قولهم لو انك لي لاوليتك معيشة كفاف
ولم الطلب بقليل من المال. الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا
وهذا هو القول المشتهر على السنة المعربين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو
انزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل
شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم
على هذا القول في الاية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكلم الموتى
وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة
اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة ابحر
ممدودة مدادا وهو عند ذكر البحر يلزم في الاخر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف
وذلك عكس المراد والثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على
امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاء لازمه يلزم من انتفاء
السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة
كان الضوء موجودا فلا يلزم انتفاء وانما يلزم انتفاء القدر المساوي
منه للشرط وهذا قول المحققين وتلخص على هذا ان يقال ان لو تدل على ثلثة
امور عقد البتة والمجيئية وكونها في الماضي وامتناع التبس ثم ان بعقليها
الجزئيين او بناء مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول على ثلثة اقسام

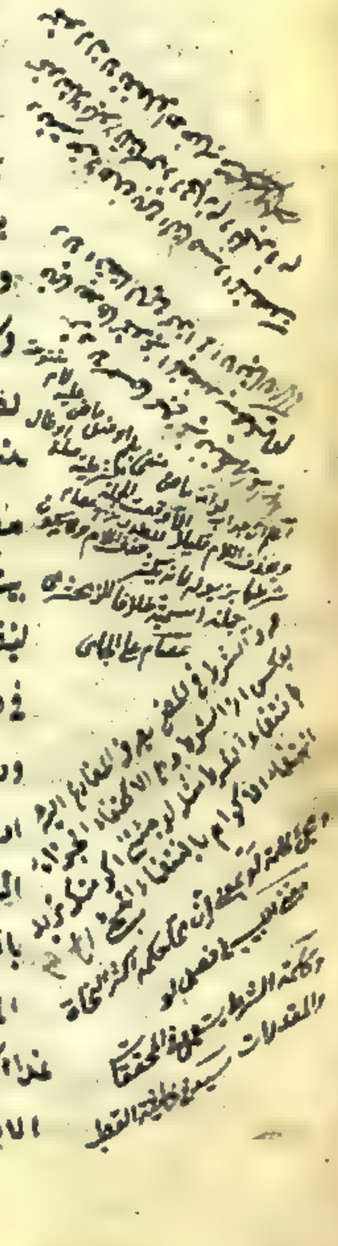

وانكر واجب بخلافه لا لغو فيها ولا تاثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق
ولا صلى وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد جنسا او صفة او علما كقولك ما ضرب زيد كافرا
ولا كذاب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا واما قولهم انها بمعنى لا فارض ولا بكر و
ظل يحموم لا بارد ولا كعذاب ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة ومن
شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان معناه خلت عليه فعلا من
سفار فلم يجب تكرارها فجوابه ان الفعل يجب ان يظهر بالتكرار فلا يحكم عليه اجمالا و
يتخلص بالاستقبال لهذا الاكثر بي بنفي في اقسام لا النافية المعترضة
بينه الحافض والمحفوظ كقولك خرجت بلا زاد وعجبت من كثير وما الكوفيين انها اسم
وانه الجار دخل عليها نفسها وانه ما بعدها حافض للاضافة ويلزم بروزها حرفا
وسيتها زائدة وان كانت معتبرة لمعنى النافية فاوجه لا ان يكون موضوعة
لطلب النكرة وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جوابه والاستقبال لهذا لا تعم
منتظمة واعلوزي بعد ذكرا ولبنا ولا فرق في اقتضاء الطلب للجزم بين كونها من
معتبرة للشرط سواء كان الجزم لما تقدم او للشرط به كقولك لا تشتم المحسن
يشكم او كونها للدعا كقولك ربنا لا تؤاخذنا وكونها للالتماس كقولك لمن
لينظر كيف مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت عن الطلب الجزم كما تفيد
في قولك لولدك ولعبدك لا تعطني والثالث لا تواخذ الداخلة في الكلام المجرد بقوته
وتوكيد كونها نفي كان يكون جوابا لمن قال انك لتجد زيدا على حسنة
اوجه احدها لو المستعملة في لحن لو جائني اكرمته وهي تفيد ثلثة امور احدها
الشرطية التي عقد البتية بين الجملتين بعدها والثاني تفيد الشرط
بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعدي فاوقت انه فان ذلك يفقد البتية و
المجيئية في المستقبل ولهذا قالوا ان الشرط بلو الا ترى انك تقول ان جئتني
غدا اكرمتك فاما انقضى الغد ولم يجئ ثلث لو جئتني امس اكرمتك الثالث
الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة

ما يوجب فيه الشرع او العقل الحضار بسبب انتفاء الاول لحز ولو شاء
توقفناه بها او لحز لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فهذا يلزم فيه من امتناع
الاول امتناع الثاني قطعا وما يوجب فيه احدهما عدم الانحضار المذكور لحز لو تم
لما تنفق وضوء و لحز لو كانت الشمس طالعة كان الوضوء موجودا وهذا لانه
يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمناه وما يجوز فيه العقلاء ذلك كحز لو
جاءني اكرمته فانه العقل يجوز الحضار بسبب الاكرام في المجيء ويرجحه انه ذكر
هو انظاهر في انتفاء الثاني على الاول وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء السبب
لا انتفاء المسبب لانتفاء السبب للعلم الانتفاء مطلقا ويدل الانتفاء والوقوف على الانتفاء
المعلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط او فقد
الكنه مع فقد اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقدير عدم العصا على كل
حال وعلى انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم يدل انتفاء الجواب لامرين
احدهما انه دلالته على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وهذا لا يرد دلالة مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانه انما انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف او
لا فانا نقول وهذا انما يفهم من باب قدم مفهوم الموافقة الثاني انه لما فقدت
المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا ان
عدم المعصية معلل بامر اخر وهو الحياء او المهابة او الاجلال وذلك مستمر مع الخوف
فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا لما ذكر اليه وهذا وعند عدم
الخوف مستند اليه فقط او اليه او الى الخوف معا والثالث ان يكون الجواب
عند ذلك مقدرا على كل حال غير نقض لا ولوية حذوره وانما امتنع لعروض
شوبة بعلة اخرى مستغنى على التقدير بها والمقصود في هذا القسم تحقيق
ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود و
قد اشتهر انه انما نسب لتعبير المدلول فان الخوف لامتناع لامتناع وان العبان
الجيدة تزل بسيبويه حرفا كان ممتنعا غير ذاهب فاذا قيل لو حرف يقتضي ا

في الثاني

او الواو الداخلة على الاول بيان
على ان عدم الخوف علة للعصمة وهو ممنوع
لجواز ان يكون عدم الخوف شرطا لعدم
العصمة والعلة شيء اخر وهو الحياء
او الاجلال او نحو ذلك مما ذكر
بعضهم ان الشرط هو الذي
يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده
الوجود والعلة
بخلافه
الى
الكلام السابق وجوزه كذا قال
ملخصا حاشية الامتحال الاطويل

قال الزمخشري في الكشاف الخوف
قد يكون لضعف المخوف وقلة
قدرته وقد يكون لقوة الخائف
وشدة بطشه وانما يعرف
ذلك بالقرائن والاحوال
وقد يكون الخوف
بمعنى العلم
والتيقن
كقوله
تعالى
الا
ان
يخافا
الا
ان
يعلما
والظاهر
ان
الخوف
هنا
بمعنى
العلم
والتيقن
لان
الشك
والتردد
لا
يليق
بالانبياء
والصالحين
وقد
يكون
الخوف
بمعنى
الكراهة
كقوله
تعالى
وان
خفتم
شقاق
بينهما
اي
كرهتم
ذلك
وقد
يكون
الخوف
بمعنى
الظن
كقوله
تعالى
انا
نخاف
ان
يفرط
علينا
اي
نظن
ذلك
والظاهر
ان
الخوف
هنا
بمعنى
الظن
لان
الشك
والتردد
لا
يليق
بالانبياء
والصالحين
وقد
يكون
الخوف
بمعنى
الكراهة
كقوله
تعالى
وان
خفتم
شقاق
بينهما
اي
كرهتم
ذلك
وقد
يكون
الخوف
بمعنى
العلم
والتيقن
كقوله
تعالى
الا
ان
يخافا
الا
ان
يعلما
والظاهر
ان
الخوف
هنا
بمعنى
العلم
والتيق

بإضافة وجود لوجود ويكون جوابا لفعل ماض اتفاقا وجملة كلمة مقولة بإذ
الفجائية لا بالفاء عند ابن مالك وفعلا ماضيا رعاية لعند ابن عصفور والثالث لا يكون
حرف استثناء فدخل على الجملة الاسمية نحو انه كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك لما فعلت أو ما أسألك إلا فعلك وقيد
ذو لقول الجوهري انها بمعنى الأمر معروف في اللغة ومن حرف نصب ونفي وجزم
ورد بتفيد تولد النفي خلافا لمن عرفه في كشافه ولا لتأبيده خلافا له في المفصل
وكلاهما مدفوع بلا بل أبدا ولو كانت لتأبيد لم يفيد منفيها باليوم في نحو أكلم اليوم
إنسيا والكلام في كلام لا يبدو لي يتحققون أبدا أنكر ارادا لا يعلم عدم وثانيا لدعائها
كانت لتأكيد ونفيا فالجماعة وتلقي القسم بها وبلم نحو وجدا كقول بعض طالب والله
لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب ودينا لمبتدأ حرف يعمل ويتعلق بالملك
بالمساكين عاملا كمثله فيما ثبت أثبت ويعود ويوما فاخبر بهما نحو المسبب والملك
ذليلا وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض أصحابه وقد ينعكسان
كقوله بالبيت أيام الصبى ذو اصطحا وتفترق بها ما لم تعرف فيجوز إلحاقها وإهمالها
نحو من ذي نصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض أصحاب الفراء وقد ينعكسان وعليه
يحفظ قولها البدو الرحل تشتكي لنا زيرا تنزل منزلة الجار لتوالد وتتصل بها ما
الكافة فتكفها عن العمل وجوز قوم إعمالها حينئذ قلت وهي
الكوفية فتكفها عن العمل وجوز قوم إعمالها حينئذ قلت وهي
عشر لغات مشهورة وبها معان أحدها التوقع وهو ترجح المخبر والكشاف صح
الملك وأحمد لعل الحبيب يواصل ويخفق بالبكاء وانتفاء التعليل أشبه حاجة
وعلامة عليه فقولا لنا ليتا لعله يتذكر الخشية والثالث الاستفهام
أشبه الكون بنوه وبهذا علق بها القلب فحذف لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
لعل مشددة النون حرف نصب الاسم وترفع الخبر وهي معانا ثلثة أقوال أحدها
الاستذكار وهو المشهور وفسر بأن تنسب ما بعدها حكما عما قبلها لذلك
لا بد أن تتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضدا نحو

والخبر محذوف وقيل انها أن بكونه للنفي خيف والفرق فتي تنفي بالمضارع أو ما تأويله نحو لولا
تستغفرون الله لعلكم ترحمون لا أخرتني إلى أجل قريب والثالث أن يكون للتنويع والتقسيم
نحو تختص بالماضي نحو لولا ما تأتينا بالملائكة وعليه بأربعة شهداء فلولا جاءوا الخ وقد يليها
قريبا ألف التوبيخ الحذر أو التمني وقد يليها
لم كما قريبة أمنت لوما بلزوم لا تقول رأيتك لما أكرمتك وقد التنزيل لو ما ثابتا بالمذكرة
لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد إليه وقد يرفع الفعل
بعدها للتعذر وقد يفصل منها بالظرف والتعذر وتبديلها الميم ملولا
لفعل محذوف تفسيره ما بعدها لما على ثلثة أوجه أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه
وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم أن أيها أنفاد فتلك خمسة أمور أحدها أنها لا تفترق بأداة
الشرط لا يقال أن لما يقم وفي التنزيل وإن لم يفعل الثاني أن منفيها مستمر
النفي إلى الحال وسنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع ولهذا جاز لم يكن ثم كان
ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ولا مشاركة النفي بعد لما
لم يجز أقام أنها كحرف النفي مثلا فلم تقم لأن صفناه و
ما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت ثلاثة يقم أن معناه وما لبثت إلا الآن الثالث
أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن
زيد في العام الماضي ميقاتا لا يجوز لما يكن وإن توقع أن منفي لما متوقع بخلاف
منفي لم الأول أن منفي بل لما يزيد وقد أعذاب انهم لم يذوقوا إلى الآن وأن وقوعهم
في متوقع وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة لما مضى فمنفي لما
المتوقع وبهذا الحاسي أن منفي لما حاضر الحذف لدليل كقولك فجئت فتورهم بدا
ولما نناديت القبور فلم يجبن بدا ولكن بدا أن قيل ذاك أسود ولا يجوز
وصلت إلى بغداد ولم يبق لم أدخلها وعلة هذه الأحكام كلها أنه لم لنفي فعل
ولما نفي قد فعل الثاني قد أوجب لما أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت
ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمته وهو ظرف بمعنى إذ ويقال

ما احد ابيض لكنه كسود واخلاق نحو مازيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذكره انشاء
انما تردد فان لكن استدراك وتارة للتوكيد قال الجاحظ وتشترط الكلمة استدراك بعد رفع ما قبلها
مثبتة نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي
احدهما يوهم انتفاء الآخر ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكوسة لكنه لم يجئ فان الدت
افادته لولا الامتناع واثالث انها للتوكيد وانما تفيد ان وبجب التوكيد مع
الاستدراك وهو قولك اي لصفوز وقد يحذف معها كقول فلو كنت جبانا عرفت
قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وولكنك لكن مساكنة النون عزيادة
مخففة من الثقيلة ومع حرف ابتداء لا يعمل شيئا لانها بعض وحذيف باصل الوضع
فان وليها كلام فهي حرف ابتداء مجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة و
يجوز ان تشتمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها وان وليها
مفرد فهي عاطفة بشروطها احدها ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن
عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جيء بلكن جعلتها حرف
ابتداء وبحثت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم لغوا الثاني ان لا تقترن به
بالواو فان اقترنت كانت للاستدراك والثالث ان لا تقترن بها فان اقترنت فليراجع الاصل ليس
كلمة وضعت لنفي الحال التي يصلح فيها الخبر بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله ويلازم رفع
اسم ونصب الخبر وقد يجر الخبر بالباء الزائدة في مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا
للمستقبل نحو ليس الا خوانا نوال ليس زيدا والتصحيح انها اتت كسائر اخواتها
فيما يرجع للمعنى المفهوم مما تقدم ويستثنى واجب فلا يليها الا لفظا الا
المنصوب وهذه المسئلة كانت بين سيبويه الخليل وذلك انه جاء في الحديث
ما حمادبن سلمة الكتابة الحديث فاستثنى من قول صلى الله عليه وسلم ليس منا
الخماشة احد الا ولوشئت لاخذت عليه ليس ابي الدرداء فقال سيبويه ليس ابو
الدرداء فقال له حماد لحنت يا سيبويه انما هذه استثناء فقال والله لا طلبنك علما
لا يلحنك احد ثم مضى ولزم الاخفش وعزم الثالث ان يقترن به الخبر بعدها

بعدها الا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الامحال
عند انتفاء شرط العمل الثالث انه لا يدخل على الجملة الفعلية او على المبتدأ والخبر
مرفوعين كما مثلنا الرابع ان يكون معرفا عاملا فانه اثبت ذلك الكوفيون والبغداديون
على خلاف بينهم انتفاء لا جرم وردت في القرآن في ستة مواضع منها قوله تعالى
لم يجئ بعدها فعل واختلف فيها وقيل لانا بنية ما تقدم وجرم فعل معناه حق وان مع
ما في حيزها فاعل وقيل لا رد ما بعدها وجرم معناها كسب او كسب لهم الخلود في النار وما في حيزها
في موضع نصب وقيل هما كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا وقيل معناها لا بد وما في حيزها
في موضع نصب بكلمة حق والجر ما ناتج على وجهين بسيطة ومركبة وكل منهما ثلاثة اقسام
واما الاسمية فاحدها ان يكون موصولة وهي نوعان ناقصة وهي الموصول بمعنى الذي
نحو ما عند كم ينفد وما عند الله باق وتامة وهي نوعان عامة او مفردة بقولك
الشيء وهي التي لا يتقدمها اسم يكون هي وعامها صفة لها في المعنى نحو ان تبدوا
الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها والكلام
في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واتيب عنه المضاف اليه فارتفع
وخاصة وهي التي تقدمها ذلك وتقدر بالفاظ ذلك الكلام نحو غسلته غسلا فنعما
اي نعم الغسل والثانية ان يكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة
وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك اي
بشيء معجب لك والتامة تقع في ثلاثة امور احدها التعجب نحو ما احسن زيدا الا
المعنى شيء حسن زيدا انثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما او بئسا و
الثالث قولهم اما انا واما انت والجائزة في الاخبار احدها الاكتفاء فعل كالكتابة
الذي بدا منها ان يكتب اذا تخلون من امرك الا مر هذا الكتابة لما جيء بشيء ودم
والثاني ان يكون مضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدها الكافة بما كفت ما عن العمل
نحو ما ذكرت بصديق ويجب حذف الف الاستفهامية اذا جرت وسبق الفتحة دليلا
عليها الخ فيهم وعلامة وهنا وصل معقودة [illegible] اعلم انها تاتي في العربية

على اوجه احدها ان يكون ما بعدها ما وذا كان تحذوها ما الوقوف الثاني وان يكون
ما بعدها ما وذا موصولة كقولك الكاشئ لان الحذو حاذا يحاول الخشب فيقضي ام
ضلال وبالرفع على ابتداء بدليل ابدال المرفوع منها واذا موصول بدليل افتقار الجملة بعد الثالث
الا يكون حاذا كلمة يستفهم بها على التركيب كقولك لما ذا جئت الرابع ان يكون حاذا
كلمة جنس بمعنى شيء او موصولة بمعنى الذي والحاصل ان يكون زائدة وذا لا يكون
الخامس ان يكون ما بعدها ما وذا زائدة اجاز الجماعة النوع الثاني والشريطة وهو
النوع الغير رغائبية نحو ما تفعل ففيه بعلامة الغير رغائبية المشبهة بجاء وهو ظاهر في
قولك لقد ما مستفهما لكم فانت فيما لهم ام استفهامية لهم صدة بالمستفهام لكم
واما ادوات الحرفية فاحدها ان يكون نافية فان وقعت على الجملة الاسمية حملها الحجازيون
على ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا وندر تركيبها مع الفعل بقيتها بلا وان
وقعت على الفعلية لم تعمل نحو ما تشفقون الا ابتغاء وجه الله واذا وقعت للمضارع
تخلص لخلوص الجملة للحالية الثاني ان يكون مصدرية ويقع نوعا رغائبية وغيرها
فيقع النوع الغير رغائبية نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت وليست ظن بمعنى الذي لكونها حيث
اقترنت بكان في التشبيه والنوع الغير رغائبية نحو ما دمت حيا اصلها مدة دوامي حيا نحو ان
انظر وخلفه ما وصلته كما في المصدر الغير رغائبية نحو حتى صلى العصر الوجه
الثالث ان يكون زائدة ويقع نوعا كافة والكافة ثلاثة انواع احدها الكافة
عن عمل الرفع ولا تنفصل الا بالجملة افعال قل وكثر وحال الكافة عن عمل
عمل النصب الرفع ومع المتصلة بايه واخواتها نحو انما الله اله واحد الثاني الكافة
عن عمل الجر وتتصل بحرف وفرد وفي الاخر واحدها رب وهي اكثر ما تدخل حينئذ على
الماضي لان التكثير والتقليل انما يكونان بمباشرة وحدث والمستقبل مجهول وقد
ومن ثمة قال الوعد رب ما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي
ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية الثالثة الكافة عن كل كما انت الثالث الباقي
كقولهم لئن كنت عربيا لتجدن جوابا لجاهد ترى وانت طيب النوع من كقولهم

وانما

وانما نضرب الكبش هزيدا وانظاهر انه ما مصدرية واما الظروف فاحد
بعد كقولك لعلاقة ام الوليد بعدما وبدلا ما مصدرية وهو الظاهر لانه ضد ابتداء بعد
على اصلها من الاضافة ولما بها لو لم تكن مضافة لتنونت والثاني بمعنى كقولك بينما نحن
بالدار اكرمنا ذا اتى وكتب على مجلد قيل ما زائدة وبمعنى صفة الجملة الثالث
الثالث والرابع حيث دا وبغتة حينئذ مع ان الشرطية فيجزمان فعلا وغيره
الكافة نحو انما الحوض وبحوض فالحوض في موضعين احدهما نحو قولهم انما انت
منطلق انطلقت والاصل انطلقت لانك منطلق فقدم المفعول للاختصاص
وحذف الجار وكان للاختصار وحيثما بالتعويض وادخلت النون للتقارب والعمل
عند الفارسي اوانما جيء بها للاكتفاء والثاني نحو قولهم انما انا اعالا واصله انك كنت
لا تفعل حين وجد الحوض فنفع بعد الرابع كقولك شتان ما زيد وعمرو وبعد الثاني
الرابع نحو ليتما زيد قائم وبعد الجازم نحو واما بنعمتك ربك فحدث واما بعد
حرف كلا نحو فبما رحمة من الله كنت لهم عما قليل تما خطايانا او كما كقولك
اتما الاجليه وبعد اذا الشرطية جازمة كانت نحو وان ما نرينك بعض الذي نعدهم
بدركم الدرت او غير جازمة نحو حتى اذا جاؤها وشهد عليهم سمعهم وبين النوع
وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين
واختار الزمخشري كون ما اسمية مبتدأة وبعوضة خبرها والعائد
اي شيء البعوضة من ثانية على خمسة عشر وجها احدها ابتداء الغاية وهو الغالب
عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وتأتي لتبعيض الجنس في غير
الزمان نحو منهم من كلم الله ومن لبيان الجنس في الزمان ابعد
بدليل من اول يوم اتى ان يتبعض نحوهم من كلم الله وعلامتها ان يحل محلها بعض
بعض مسدودها الثالث بيان الجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وايهما او ما
فاما ايهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ومهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا
الرابع انتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا فادخلوا نارا وضيم بالجيوش التي تأتيهم

هذا آخر الجزء الثاني من شرح المفصل ويليه الجزء الثالث وأوله الظروف

الثانية مراد فة تحذف قبل الثانية فلو قيل زيد ثم عمرو ثم بكر اتى الثلاثة مراد فة الثانية تحذف
بتقدير الباقي ظرف لقيام او قاعد يؤنس والظاهر انها للابتداء الثالثة مراد فة الثانية في تحذف
اذا تعذر الفصل في يوم الجمعة التاسع موافق عند تحول نفخ هم اهوالهم ولا
اول وهم انه كشيئا الكاشر مراد فة ربما وذكرا فا فصلت بالكاف كشر مراد فة على
تحذف وتقرر انه القوم الثانية الفصل والواحد على ثانية المضاد بين تحذف والله
يعلم المستقبل المعلي والظاهر انها للابتداء او بعد الثالث عشر الغاية تحذف
سيبويه وتقول رأيته ذا كر المحوض تحذف غاية لزوبتكرا وبعد للابتداء والانتهاء
قالوكذا اخذته مرة بعد اخرى ايام عشر التغليب على اليوم وهي الواحدة في تحذف جاءني
من رجل فانه يقبل دخولها فيتزايد في الحسن ونفي الوحدة ولهذا يصح ان تقول بل
رجلان ويمتنع ذكر عدده دخول الخامس عشر لتوكيد اليوم وهي الواحدة في
تحذف ما جاءني من احد فانه يفيد نفي احد وه بارا هيتها اليوم وعشرة اربعة في
التنويع ثلثة امور احدها تقدم نفي او نهي او استفهام بهل تحذف
متسقطا من رقة الا يعلمها ما تزوج من خلق او تحبهم من تفاوت تارجع البصر
هل ترى من فطور وتقول لا يقوم احد والثاني تشكيك بجرو وما والثالث كونه
فاعلا او مفعولا به او مبتدأ واختلف في الذاقلة على قبل وبعد فقال الجمهور
لابتداء الغاية من على حسنة او جه شرطية تحذف بفعل كسوء بجزيه والاستفهامية
تحذف بعشام مرقدنا واذا قيل لم يفعل هذا الا قيد لانى من الاستفهامية اشربت
معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله وموصولة في تحذف لنتزعن الذين
من في السموات من في الارض فتكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في
تحذف قول رب من انضجت غيظا قد نقع تشفيها موتا لم يطع بشفيها الاول
تقول صح بكومة اكومه فتحتمل الاوجه الاربعة فانه قد تنهكشرطية جزمت
الفعليه او موصولة او موصوفة رفعتها الاستفهامية رفعت الاول
وجوزت الثالث لان الجواب يجيء الفاء ومن فيها مبتدأ وخبر الجملة

الجلا

الجلالة الاولى والموصولة والموصوفة الجملة الثانية والشرطية الاولى او الوحيدة
الثانية على خلاف في ذلك وتقول من زارتك زينب فلا تحسن اكرمتها من غير
تحسن ما لعدم الثالث ربنا في قسم من قسمين احدهما ان تاتي نكرة تامة
وذلك عند الجميع على ثلاثة اقوال ونعم وهو في نعم وبئس والثاني التوكيد وذلك نحو
نعم الكتاب انها تؤيد زائدة كما وذكر سيبويه في ما عن الكوفيين ان الاسم ما
تبرا منها اسم لهو والضمير اليها مبهما تاتي بعده مميزا تنسخ بها والهاء تلحق ما
احدها ما لا يعقل جبر الكوفاء مع تضمنها معنى الشرط الثاني الزمان والشرط
فيكون ظرفا لفعل الشرط الثالث لاستفهام ذكر بعضهم سيبويه دليل ان
التنويه في تولكر مع ودخول الجار في حكايته سيبويه دفعت في استعمل مضافا
فيكون ظرفا والهاء حينئذ تلحق من احدها موضع الاصابع والهذا يجر بالحرف الذوات
عفوا الله معكم والثاني زمانية نحو جئتك مع العصر والثالث مراد فة عند وعليه
حكاية سيبويه السابقة ومفردة فتكون تكون حالا وتجاوزت ظرفا مجرورا به
وهي في الافراد تجمع جميعا عند ابي مالك وهو خلاف قول ثعلب انا ثلثة جاءا جميعا
اختلفوا فيها وقت اداء وفيه واذا ثلثة جاءا معا فالوقت واحد
تستعمل مثالجماعة كما تستعمل الاثنين منذ على ثلثة اوجه اسم مستفهم من الزمان تحذف
بفعل الله اسم شرط كقول متى اضع الهناء تغرفوني وهم مرادون الوسط وهو بمعنى من
او في وذكر في لغة هزيل يقولون ما حوجها متى كمة امتى واختلف في دخول بعضهم
ضفة متى كمن وقال المكسب بمعنى في وقال الجرمي بمعنى وسط منذ منذ لها ثلث حالات
احدها ان يليها اسم مجرور فيكون ما حرفا جارا بمعنى من الابتداء الزمان ماضيا او مجموعا في
كان حاضرا وعين زمن والمجموعا ان كان معدودا تحذف ما رايته منذ يوم الخميس او منذ
يومنا او عامنا او منذ ثلثة ايام والكوفيون يجعلون منذ في جواب جزها الحاضر وعلى توجيه
جر منذ الحاضر على ما رقد ومن جعل رفع منذ الحاضر على جزء الحال الثانية ان يليها
اسم مرفوع تحذف منذ يوم الخميس ومنذ يوما قال المبرد وابو اسحاق والفارسي

مبتدأ وما بعدها خبره ومعناها الاعدان كان أزمانا حاضرا او معدودا واول الثلثة
ان كان ماضيا والحال الثلثة ان يليها الجملة الفعلية او الاسمية والمشهور انها مع
ظرفان مضافان فتحتاج الى الجملة وقيل الما دام مضافا الى الجملة وقيل امبتدأ كذا ينبغي تقديره
وزمان مضاف الجملة يكون هو الخبر **النون** تاء على اربعة اوجه احدها نون التوكيد وهي
خفيفة وثقيلة قال الخليل التوكيد بالثقيلة ابلغ وتختصان بالفعل المستقبل
ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فانزلن سكينة علينا الثاني التنوين
وهو نون زائدة ساكنة تلحق الاخر لفظا لغير توكيد وآثرت خمسة تنوين التمكين
وهو اللاحق لكلم المعرب للتصرف وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض كلمات
المبنية فرقا بين معرفتها ونكراتها ونعني بكلم الفعل بالتسامح كصه ومه وفي
العلم المختوم بويه بعلمي مؤنث كسيبويه وسيبويه اخره اما تنوين دجاج
وحفاش المؤنثين فتنوين تمكين لا تنوين تنكير وتنوين المقابلة وهو
اللاحق لجمع مسلم جعل في مقابلة النون في مسلمين وتنوين العوض وهو
وهو اللاحق لعوض عن اخر حرف اصلي او زائد او عن كلمة اليه مفردا او جملة فالاول
كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وقالا عوض عن ضمة الياء وفتحتها الثاني عوض
الكسرة والاخير تنوين التمكن وكلهم صرف خلافا للاخفش والمازني كجندل
فانه تنوين عوض عن الف جنادل والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة
كقوله وكلا ضربنا الامثال فضللنا بعضهم على بعض الرابع اللاحق للاوزان
وانشقت السماء اي بوشقة واهية الاصل لانشقوم اذا شققت واهية ثم حذفت
الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الفاء لمناسبتها
وتنوين الفاصلة الذي يسمى في تفسير القرآن الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة
بدلا عن حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد بيت تميم وظاهر
قولهم ان تنوين يحصل الترنم ولا يختص هذا النوع بل يحصل قولك وقرئ
انه لعب فقد اصابوه واذا الاخفش والمرقبون تنوين يلحق الفعل

وهذا اللاحق للاخر الفعل في الحقيقة كقوله وقائم الاعماق خاوي المخترق ولا يختص
باكلم وتجامع الالف واللام وثبت في الوقف وزاد بعضهم تنوين بناء وهو تنوين
الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف اولا هو تنوين التمكن لان المصروف اجاءت
النون الثالث نون الاناث تلحق الفعل في لحن النسوة بذهبن وهو في تمزيذهبن النسوة
في لغة ومن قال اكلوني البراغيث الرابع نون الوقاية وتلحق قبل ياء المتكلم المتعقبة له
بواحد ثلثة احرف الفعل صفة فانه كان نحو اكرمني او جامدا نحو ليتني وقاموا ما خلا لي
وما عدا او كان انه قدرت فعلا الثاني كلم الفعل نحو زيدا كرمني وليكني
الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف وبقاء ان واله ولكن وكان وغالبة الحذف
مع لعل وقبل ما وليت وتلحق ايضا قبل الياء المحفوظة نحو اني الاذية الضرورة وقيل
المضاف اليها الدنو او وقاية الالف قليل في الكلام وقد تلحق في غير ذلك شذوذا

نعم بفتح العين حرف تصديق للمخبر ووعد الطالب واعلام للمستخبر فالاول بعد
الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد انعل ولا تفعل وما في معناها نحو هلا تفعل
وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام نحو هل جاء زيد وعمرو وهل جاء زيد ثم عمرو وثالث
المتقيين بعد كونهما نحو هل جاء زيد وعمرو وهل جاء زيد ثم عمرو وثالث لم
للتوكيد اذا وقعت صدر الكلام نحو نعم عبد الله قائما لهم والحق انها في ذلك حرف اعلام و
انما جواب السؤال مقدرا علم ان اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع
دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ويمتنع دخول
لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك
تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد
وهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته فعلت
نعم قال الله تعالى الست بربكم قالوا بلى والست بربكم قالوا بلى ولو قلت قالوا
بلى وعلى هذا يجب ان لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا يد
تاليه الا بعد نفي وان لا لا تاليه الا بعد ايجاب وان نعم تاليه بعدهما قال ابن عصفور

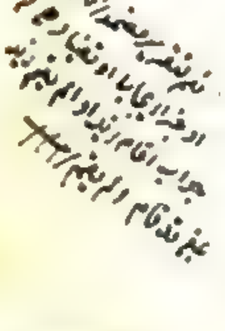

اجرت العرب النفي مجرى الجواب بجامع النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل لك اقام
المطلوب وقد اقيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر عندهم انا فكذبنا
مذهبه وقد يجاء للتقرير كما قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تقطعي على النفي او نعم اعطيتني
على العمى فلذلك اجابوا على النفي ام على المنفي والذي بنعم بكسر النون فالكوفيون في
المشهور فعل لاشتراك المدح لا يتصرف والمبا على محذوف احدها انه يكون ضميرا للغائب
وتستعمل في موضع الجزء النصب كخذا لمصاحبه وهو بها اوفر والثاني ان يكون حرفا للتنبيه
وهو الثاني ايضا فالتحقيق انها المجردة من التنبيه وان الضمير ايضا وهما والثالث هنا ار
السكت واللاحق لبيان هو كذا وهو فعل ماض كتابته حسابه سلامته
مالية وعزاهما وازيادة راعلما ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف
والرابع المبدلة من همزة الاستفهام والخامس هنا التأنيث كذرحم في الوقف اهد
وقول الكوفيين والتحقيق انه لا يفعل لانها جزء كلمة هنا على ثلثة اوجه
احدها ان يكون نفسها الفعل وهو خذ ويجوز هذا القول وبسكون الكاف والخطاب
وبهذا والثاني ان يكون ضمير المؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبة كخذ
فالهمها مجرورها ومنصوبها والثالث ان يكون للتنبيه فتدخل على اربعة احدها
الكاف بنية المخاطبة بالبعيد كخذ هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنا كذا والثاني
ضمير الموقع المخبر عنه بكم كان تكونها انتم هؤلاء والثالث نعت الى في النداء كخذ
يا ايها الرجل وعلى هذا الجيد للتنبيه على ان المقصود النداء والرابع اسم الله تعالى في
القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها
وحذفها هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق
السلبي بخلاف كخذ هل زيد اضربت لانه تقدم الكلام بشعر بحصول التصديق
بنفس النسبة وكخذ هل زيد قائم ام عمرو او اريد بام المتصلة وهل بريقم زيد
ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وهمزة ام المنفصلة وجميع
اسماء الاستفهام فان هل لطلب التصور لا غير فتم من الجميع الهمزة في عشرة

هذا حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور وهو التصديق الايجابي فلا يدخل على منفي ولا على ما ولا على ان ولا على اسم بعده فعل ولا على فعل قام قبله

اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب نقول هل قام ويمتنع
هل لم يقم بخلاف الهمزة كخذ ألم نشرح لك صدرك والثالث تخصيصها بالمضارع
بالاستقبال كخذ هل تسافر بخلاف الهمزة كخذ انطلقت فاتا الرابع والخامس والسادس انها
لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة والسابع
والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعدم كخذ فهل يهلك الا القوم الفاسقون وكخذ
هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الاعمى والبصير ام هل يستوي الظلمات والنور
التاسع انها تزاد لاستغراق ما يصلح له النفي والذلك وقعت في حيز من كما اكثر انها تاتي بمعنى
قد وذلك مع الفعل كخذ قوله هل اتى على الانسان وبمعنى النفي معقبا بالا
كخذ جزاء الاحسان الا الاحسان بمعنى الامر كخذ هل انتم منتهون وبمعنى بل كخذ في الدار الا عمرا
وبمعنى الامر كخذ هل انتم منتهون اي فانتهوا وبمعنى ان كخذ هل في ذلك قسم لذي
وربما يجيء ما هو وفرعه يكون كالسماع وهو الغالب اهرفا كخذ زيد هو الفاضل اذا
اعرب فصلا لا مبتدا ومن ثم لزم الاعراب ها حرف لمعنى ما فعل امر لا يتصرف ولم يلحقه ما
امه كم فعل هلم دعاء الى الشيء وفيه قولان احدهما ان اصله ها ولم ثم ركبا كخذ تحمت
الشيء اذا اصلحت فحذفت الالف فركب وقيل هل ام كان قيل هل لك في كذا اه
امه اي اقصد تركبا ولغة الحجاز تركه على حاله في التثنية والجمع وبهاور وانوار
القرآن ولغة الحاضر العلامات هنا اسم سمي به الكاف الغريب كخذ هنا فالكاف
قاعدة وزيد عليها للتنبيه والكاف تكون للبعيد كخذ هناك اكرمت بمعنى الموضع
وقد يشاركه الزمان استعارة وقد يحمل عليه هناك تبلو كل نفس ما اسلفت
هناك هيت بمعنى كلمة وبادر وقيل لغات هيت بفتح الهاء والتاء وهيت بكسر الهاء
وفتح التاء وهيت بفتح الهاء كسر التاء وهيت بفتح الهاء وضم التاء عليها اسم فعل امر
بمعنى بعد قال الله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وفيها لغات ترفع بها بالفتح والضم الخفيف
والتنوين في الثلثة وعدمه الوا انتهى مجموع ما ذكروا من انفسها الى الحسن عشر
الالف المطلق ومعناها مطلق الجمع فيعطف الشيء على مصاحبه كخذ فانجيناه واصحاب

السبعة وعلى سابقه نحو وبعد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك
نوحها اليكما الزيدون وانتما فعلتما هذا او قبل قام زيد وعمرو واخص لذلك موه
قال ابن مالك وكونها للمعية واجب الترتيب كبني بعكس قبل انتهى ويجوز
ان يكون بين مستحاليها تفاوت او تراخ اتفاقي والثالث من اقسام الواو ان
يرتفع ما بعدها احدهما او واو الابتداء نحو لتبين لكم وتقر في الارحام ما نشاء
الثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة
وتسمى واو الابتداء الرابع الخامس واو ان نصب ما بعدها واو وانصب
المضارع بعد ذرا ترقم نحو ناجحوا الوكر ابشركا نكم ولا تاتي القرآن الواو
الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول بشرط ان يتقدم
الواو نفي او طلب ويسمى الكوفيون هن واو الصرف وليس النصب بها
بل لحتى ان هن واو العطف الساكن التابع واو ان يجز ما بعدها وهي
واو القسم لا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بالخبر في نحو القرآن الحكيم
انه لتلوتها واو اخرى نحو اتيتها والزيتونة الثالثة واو العطف وواو رب
ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بالفعل وهي بها واو العطف
كقوله وقائم الاسماء احادي المعنى فتى والثاني واو وهذا لها نحو وهما واو الثلاثة
اشبهها الكوفيون واو التمني ذكرها عائذ لا الا بنا كالحر يرى لحريري
وهي التي تضمر الفعل كما بين حالوه وهي المشبهة كالشعلي وزعموا ان العرب
انما عدوا تا لاكسنة سبعة وثمانية لبيانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد
مستانف الفاشي الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتوكيد لصوقها
لافادة ان اتصافه بها امر ثابت نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية
الكاف تمش او ضمير المذكور نحو اتوجال قاموا خ لهم الثالث عشر او علامة المذكور
في لذ طي ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهي
عند سيبويه حرف والتاء الجامدة قد تستعمل لغير التقاء اذا تولوا منه تم والثالث

عشر

عشر والانكار نحو الرجلون بعد قول القائل قام الرجل والصواب انه
لا تعد هن لانها اشباع للحركة الرابع عشر واو التذكير كقول من اراد ان
يقول يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذا لم يجد قطع الكلام يقولوا
والصواب ان هن كالتي قبلها الحاكي عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المفتوحة
ما قبلها كقراءة قنبل الذكرين حرم ام الانثيين ام اشتملت والصواب ان لا يعد
هن ايضا لانها مبدلة ويل قال الاصمعي ويل كلمة تقبيح قال الله تعالى ولكم الويل
مما تصفون وقد يوضع موضع التحسر والتفجع نحو يا ويلتا يا ويلتنا الالف
وقد ذكرت له حدودا واجدها ان يكون للانكار نحو اجراء لمن قال لقيت عمرا
الثاني ان يكون للتذكر كواو الرجل الثالث ان يكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما
الرابع ان يكون علامة الاثنين الخامس الالف الكافة التاكد كه ان يكون فاصلة
بين الرمزتين نحو انذرتهم السابع ان يكون فاصلة بين التنوين ونون التوكيد
ونون التوكيد في نحو اضربنان الثامن ان يكون لمد الصوت بالمنادى المضاف او له
التعجبية اذا المندوب التاسع ان يكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التوكيد
او تنوين المنصوب فالاول كقوله لنسفعا ليكونا الثاني كوقيت ريدا في غير لغة
ربيعة ولا يجوز له قد الالف المبدلة من نون اذن ولا الف التكثير كقبعثر و
ولا الف الثاني كالف جعلى ولا الف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق في
اكثر ولا الف التثنية كاثوبان ولا الف اشباع الواقعة في الحكاية نحو ضا
او في غير ها في الضرورة كقول اعوذ بالله من العقراب ولا الالف التي يتبع بها
الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف التصغير نحو زيا والتوبا
الباعث للذة اوجه وذلك انها يكون ضمير المؤنث نحو نقومها وقومي وهو
انكار نحو اذ يدينه وحرف نزكار كقوقى والصواب انه لا يعد كما لا تعد ياء
التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاستتباع ونحو شن لانها لتتبع الحركات
لا كالتاء حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب

اعلم ان الصفات الالهية التي طالبنا بمعرفتها عشرون واجبة لله تعالى وخمسة جائزة في حقه تعالى وسبع صفات معانية وسبع معنوية واضدادها المستحيلة عليه تعالى

عشرون واجبة لله تعالى	خمسة جائزة	سبع صفات معانية	سبع معنوية
الوجود	الخلق	الحياة	القادرية
القدم	الرزق	السمع	المريدية
البقاء	الاماتة	البصر	العالمية
المخالفة للحوادث	الاحياء	الكلام	السامعية
القيام بالنفس	الاعادة	القدرة	البصرية
الوحدانية		الارادة	المتكلمية
القيام بالغير		العلم	

فهذه اربعون صفة عشرون منها واجبة لله تعالى وعشرون مستحيلة عليه تعالى ومن الضروري ان كل فاعل فانه لا بد ان يكون عالما بما يفعله اما بالعقل او بالعقل والنظر والاستدلال فالاول هو الضروري والثاني هو المكتسب والموجب للنظر عندنا هو المعلول خلافا للمعتزلة والمعلول لا يستقل بالدلالة على علم فاعله بل لا بد من انضمام امر آخر اليه وهو ان يكون عالما بان كل ما كان كذلك فانه لا بد له من فاعل عالم به وهذا العلم ضروري عند الاكثرين وقيل نظري وهو مذهب الاستاذ ابي اسحاق الاسفرائيني رحمه الله وقيل بالتوقف وهو مذهب امام الحرمين رحمه الله وحكاه ابن القشيري عن الشافعي رضي الله عنه وقيل بالتفصيل وهو مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني رحمه الله وابن رشد المالكيان رحمهما الله وقيل غير ذلك

والدليل على ان كل ما كان كذلك فانه لا بد له من فاعل عالم به ان الفعل المحكم المتقن لا يصدر الا عن عالم به كما نشاهده في الشاهد من الكاتب والبناء والخياط وغيرهم من اصحاب الصنائع المحكمة والافعال المتقنة

وقد ثبت بالدليل القاطع ان العالم بجملته وتفاصيله من الاجسام والاعراض حادث اي مسبوق بالعدم وكل حادث لا بد له من محدث فالعالم لا بد له من محدث وهو الله تعالى

وقد ثبت بالدليل القاطع ان العالم بجملته وتفاصيله من الاجسام والاعراض حادث اي مسبوق بالعدم وكل حادث لا بد له من محدث فالعالم لا بد له من محدث وهو الله تعالى

وقد ثبت بالدليل القاطع ان العالم بجملته وتفاصيله من الاجسام والاعراض حادث اي مسبوق بالعدم وكل حادث لا بد له من محدث فالعالم لا بد له من محدث وهو الله تعالى

فان قلت كل انسان حيوان حقيقة كيف يكون لهم من وجه شيء خارجية وماديتها مختلفة قلت علوم الفقيه وخصوصا وغيرها من العلوم انما هي لاحكام الفقيه فانما
قبل الحقيقة امر من وجه من الخارجية فانه قيل لك ان الحقيقة امر من وجه من الخارجية بعد ان قد يكون اذا تحقق هذا الحكم تحقق ذلك والعكس وقد يتخلف
في التحقق ولكن نرجعها الى الحقيقة مع قطع النظر عن خصوص المادة فاحفظ هذا التحقيق فانه جليلة قال السيد السند الفقيه الى الصحة بعد التحقق وفي الفوز سنة
يعني ما يقابل الفقيه الصحة بعد الحمل والفرق بين الصدقين ان الاول يتعدى بنفي فيقال الصدق الفقيه في الواقع والثاني يتعدى بعلى فيقال الكاتب صادق
على الانسان فقط وتنجه عليه ان الصحة بعد الحمل ايضا يتعدى بنفي فيقال للانسان صادق على زيد في الواقع فهذا الفرق ليس على ما ينبغي وعدم الاستقامة يعني على

وتحقيق المقام يتوقف على بسط وتمهيد قاعدة لا بد منه اعلم ان ادنى مراتب العلم وهذه الفقيه ان نقول الانسان كاتب مثلا ملتفت الى اربعة اجزاء هي ذات
الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع اعني النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة وان كانت نسبة واحدة بالذات الا انها متعددة بالاعتبار
اذ يتعلق بها الادراك بدون الاذعان والقبول وهو هذا الاعتبار من المعلومات التصورية ونسبة حكمية ومع الاذعان والقبول وهذا الاعتبار من المعلومات التصديقية
هذا هو التقسيم ويسمى الحكم هذه النسبة بالاول والثاني تقارنها النسبة بالثاني والثالث في قال الفقيه الى الثالثة ملتفت الى ثلثة اجزاء الى الاخير الوحدة الثالثة وهو قال ملتفت
الى اربعة اجزاء الاخير الاعتباري وذكر المفهوم قولنا الانسان ليس بكاتب ملتفت الى اربعة اجزاء وهي ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى
تلك الذات بالوقوع اعني النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة من حيث تعلق الادراك بها بدون الاذعان نسبة حكمية مع الاذعان حكم بالنسبة الحكمية الواقعية
فهي هاهنا السالبة وهي نسبة تامة خبرية ومن حيث انها فيها والعدة والثاني انها نسبة تقييدية بشيئية فقد اغفلا، الرجوع الى ما يتادى من قولنا الانسان كاتب الا
ان يكون شاهد صدق على ما قلنا لخلوه عن العلاقة بين النسبة التقييدية مع كونها فيكاتبي حيث ذكر بيانه وعوضها الله سبحانه اذا وفقت لكتابة
فاذا ادراك مفهوم الضرب او ادراك الانسان والكاتب بالنسبة التقييدية بشيئية سيتية اعني النسبة الناقصة الخبرية بدون الاذعان فاقول الاذعان تابع
وهذا التقدم والتاخر ما ذكر بعض المحشين كما صورة الشكل ثم زوال الوهم اذ بعضها كاف القضايا بالاولية التي يكفي احضار الاذعان تصور العلم على النسبة فان قلت
الاذعان لا يتعلق من صدرها الكلي ما لم يحصل النسبة فالذهن لا يمكن الاذعان فتصور النسبة مقدم بالذات وجميع الصور الاذعانية بعضها فقد وقع
شيء او ادراك مفهوم الضرب يتوقف على ادراك مفهوم الكتابة ثانيا فلم يلزم تسلسل وحاصله ادراك شيء بالكتابة لم او ادراك مفهوم هذا الادراك
ومرجع الادراك الاول الى ادراك مفهوم الضرب علمت ان المعنى الاصلي الاول هو الادراك الثاني فاذا ذكر من قوله او فضلا نسبة شيوت الكتابة اليه او فضلا نسبة
شيوت الكتابة فلا تعتبر ان يكون اضافة النسبة بيانية تفسيرا سنا الكاتب الانسان باعتبار ما يرجع ويدل هو اليه باعتبار مفهوم الكاتب
كما عرفت لفائدة هذا التفسير فاحفظ هذا المعنى الاصلي او ادراك الفقيه على ما تقدم يزيد ان يكون الاضافة لامية تفسيرية باعتبار ما يرجع الى الاول او المتضمن
اعتبار حذف المضاف دون الثاني قوله داوود

قوله مفتقلة اي بالفعل وقوله مجملا اي بالقوة اما هنا فمن بيان معنى المفصل والمجمل والفعل والقوة اعلم انه اذا توجهت النفس اللاطفة الى شيء وحصلت
صورته فيها فان كانت تلك الصورة منطبقة على ذلك الشيء بها ممتازا عن جميع ما عداه بكون ذلك الشيء مفتقلا عندها ومعلوما التفصيلا
وان لم تكن منطبقة على الصورة المذكورة بل كانت متناولة له ولغيره والمثال الكلي في نوعه او جنسه مثلا كما اذا توجهت الى زيد وحصلت صورة الانسان او
الحيوان فيها مثلا يكون ذلك مجملا عندها ومعلوما اجمالا وعلى التوجيهين اذا كانت الناطقة مشاهدة الصورة ملاحظة اياها والحالة تكون
الصورة مرتسمة فيها يكون العلم حاصلا لها بالفعل واذا كانت ذاهلة عنها غير مشاهدة لها ولا ملاحظة اياها والحالة تكون الصورة حاصلة
في خزانتها التي هي مبدأ لفيا من الصورة العقلية لانها يكون العلم حاصلا لها بالقوة دون الفعل فان قلت بعد ذكر المشاهدة لها
والملاحظة اياها بالاستواء كانت بديهية ملوكة في الحالة كذلك قلت مشاهدة الناطقة لها يكون العلم بها حاصلا بالقوة القريبة
والا فبالقوة البعيدة فيطلق شاما بالفعل المفصل ايضا كما يطلق عاما بالقوة المجمل ايضا فكلي من المفصل والمجمل معنيان والمراد منها
هنا هو المعنيان الاخيران للقائد هما قدس سرهما وقال اي بالفعل واي بالقوة قوله داوود

الحكمية الموجبة الموضوعة والسوالبة الشوشة وذلك نوع خلاف لو كان كذلك لما يفيد السوالب الشوشة بل يفيد اثباتها اذا كان الموضوع موجودا شاملا فاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو الها واحدا احدا صمدا • وسبحان الذي
ما اتخذ صاحبة ولا ولدا • العليم الذي احاط علمه واحصى كل شيء عددا •
الخالق الذي خلق لعباده دار السلام فاولئك يدخلون الجنة
خالدين فيها ابدا • هو الله الذي لو كان البحر مدادا لكلماته لنفد
البحر قبل ان تنفد كلماته ولو جئنا بمثله مددا • الباري الذي
يرى البرايا ويعطي العطايا واحسن الى عبده مالا لبدا • الفاطر الذي
فطر السموات والارض وخلق الانسان كبدا • القهار الذي قهر
عدوه في الحطيم ويعذبه عذابا صعدا • الجبار الذي لو رد احدا ممن بارزه
لم يجد من دونه ملتحدا • الرازق الذي يرزق من يشاء رزقا
رغدا • والصلوة والسلام على محمد الذي ما كان ابا احد • فانه يسلك
من بين يديه ومن خلفه رصدا • الرسول الذي قال للبشر كي ان ادري
اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا • وعلى آله الخيرة واصحابه البررة
الذين بايعوه تحت الشجرة فاولئك تحروا رشدا • اما بعد

فيقول الفقير الحقير مصطفى بن عبد الله الوائي لما رأيت بعض علماء هذا الزمان
ادعى ادعاء كثيرا وقال ان العبد مجبور ومضطر فلا اختيار له اصلا
عند اهل السنة والجماعة بدليل قوله تعالى في سورة القصص وربك
يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة الآية وبقول علامة البيضاوي

اي احد من الرجال وانا الطاهر والعالم
وابرهيم علم بليغ وبليغ الرجال منه

وهو من علماء الاكراد بقية كمنتي الجزري
صاحب الطول ومنتي بنابيس الكمنتي
بليد السلام منه

وظاهره

وظاهره نفي الاختيار عنهم رأسا والامر كذلك عند المحققين فان
اختيار العباد مخلوق باختيار الله تعالى منوط بدواع لا اختيار لهم فيها
انتهى • الظاهر ان ادعاءه كان امتحانا للاذكياء وتجربة للاصفياء وقال
انا اقول هكذا فمن يأتي بالجواب الشافي والاطمينان الكافي فله
العلماء عن جوابه ولم يقدر احد منهم الى الآن في جوابه فاردت
ان اقول في جوابه بعون الله تعالى ما هو غرضه ومراده بقدر الطاقة
البشرية ان شاء الله تعالى واوردت من كتب معتمدة ومن
معتبرة وكسفار مهذبة ليكون وسيلة وهدية وتحفة كتحفة
الراعي من ملك التصوير لمدخر علوم المتاخرين والقدماء •
انما يخشى الله من عباده العلماء • ومنزل البرهانيات والكليات
والذين اوتي العلم درجات ومكمل فحوى الاوراع والحسنات
ان الحسنات يذهبن السيئات • فكيف يترقى هذا المنزل الشريف
الجاهلون الغافلون • فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
شمل الورى الطافه • وعم اعطافه • مكارمه لا يحصى ومآثره
لا يستقصى • الدر والدري خافا جوده فتحصنا في البحر والافلاك
اعني به رئيس العلماء المحققين • وعمدة الفضلاء المدققين •
وزبدة الفواضل المبرزين • خير الاولين ونخبة الآخرين •
واكمل الكاملين • ملجأ الصعفاء وملاذ الفقراء وكهف الغرباء
شيخ الاسلام سلمه السلام في دار الامان عبد الله افندي ابد الله

بفضله فيما يحب ويرضاه وجعل الجنة مثواه في يوم يقال
من طرف الله هذه جنات عدن فادخلوها خالدين آمين
انك مالك يوم الدين قال الله تبارك وتعالى وربك يخلق
ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة الآية وقال البيضاوي وظاهره
نفي الاختيار عنهم رأسا الكره اقول وبالله التوفيق اعلم اولا ان
سبب نزول هذه الآية ان وليد بن المغيرة قال لو انزل هذا
القرآن على رجل من القريتين عظيم او عروة فنزلت يعني ليس لاحد من قوم
رسله ان يقول لم لا ينزل الله كذا وهو اعلم بوجوه الحكمة
فيها ولا بعث الرسل باختيار المرسل اليهم ثم الخيرة والتخيير
الاختيار بمعنى واحد كقولهم محمد خيرة الله من خلقه اي اختاره الله
كذا في الكشاف ثم اعلم ان كون الشيء متعلق المدح عاجلا والثواب
آجلا كالعبادات وكونه متعلق الذم عاجلا والعقاب آجلا
كالمعاصي فلا اختيار للعبد فيها فصار العبد بفعله مجبورا ومضطرا
عند الاشعرية ببيانه اي كون العبد مجبورا ومضطرا
ولا اختيار له ان العبد ان لم يمكن له من الترك فذاك هو الجبر
لان الفعل ح واجب والترك ممتنع وان تمكن من الترك ولم
يتوقف وجود الفعل منه على مرجح بل صدر عنه تارة ولم
يصدر عنه تارة اخرى من غير سبب يرجح وجوده على عدمه كان
الفعل ح اتفاقيا صادرا بلا سبب يقتضيه فلا يكون اختياريا

لان

لان الفعل الاختياري لا بد له من ارادة جازمة ترجحه وان توقف
وجود الفعل منه على مرجح لم يكن ذلك المرجح من العبد وان
نقلنا الكلام الى صدور ذلك المرجح يلزم التسلسل وهو محال
ووجب الفعل عنده اي عند المرجح الذي يتوقف عليه والا جاز معه
الفعل والترك فاحتاج ح الى مرجح آخر اذ لو لم يحتج اليه وصدر عنه
اخرى كان ذلك الفعل ح اتفاقيا كما مر فاذا احتاج الى مرجح
آخر نقلنا الكلام اليه ويلزم التسلسل فيكون الفعل على تقدير وجوبه
مع ذلك المرجح اضطراريا وعلى التقادير اعني امتناع الترك
وكون الفعل اتفاقيا واضطراريا فلا اختيار للعبد في افعاله
فيكون مجبورا فيها كذا في شرح المواقف هذا هو الدليل المشهور والمتعارف
عند الاشعرية ومذكور في مباحث افعال العباد ردا على المعتزلة
ان العبد ليس مستقلا باختياره ومذكور ايضا في مباحث الحسن
والقبح وهذا الدليل ايضا هو الدليل الذي رد صاحب التوضيح
باربعة مقدمات وقال في شرح الطوالع وقد ظهر في مسئلة خلق الاعمال
ان العبد غير مختار في فعله ولا مستقل بتحصيل ذلك بل ما يصدر
عنه انما يصدر على سبيل الاضطرار فلا يوصف بالحسن والقبح
عقلا انتهى وحاصل الكلام ومحصل المرام ان المقام لا يتضح الا
ان يبين مقدارا من الحسن والقبح اعلم ان العلماء قد ذكروا

ان الحسن والقبح يطلقان على ثلثة معان الاول كون الشئ ملائما للطبع
كالفرح ومنافرا له كالغم والثاني كونه صفة كمال كالعلم وكونه
صفة نقصان كالجهل والثالث كون الشئ متعلقا بالمدح عاجلا
والعقاب آجلا كالمعاصي فالحسن والقبح بالمعنيين الاولين ثبتان
بالعقل اتفاقا اما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند الاشعري
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع فقط فهذا بناء على امرين احدهما انها
ليسا لذات الفعل وليس للفعل صفة يحسن الفعل او يقبح لاجلها
عند الاشعري وثانيهما ان فعل العبد اضطراري لا اختيار له
فيه والعقل لا يحكم باستحقاق الثواب والعقاب على ما لا اختيار
للفاعل فيه فلا يوصف الحسن والقبح ومع ذلك يجوز كونه متعلقا
للثواب والعقاب بالشرع بناء على ان عنده لا يقبح من الله تعالى
ان يثيب العبد او يعاقبه على ما ليس باختياره لان الحسن والقبح
لا ينسبان الى افعال الله تعالى عنده فالحسن والقبح بالمعنى الثالث
يكونان عند الاشعري بمجرد كون الفعل مأمورا به ومنهيا عنه
فلهذا الحسن عند الاشعري ما امر به سواء كان الامر للايجاب او
للاباحة او للتدب والقبح ما نهي عنه سواء كان النهي للتحريم او
الكراهة كذا في التوضيح والتلويح فعلى هذا ما مر في الدليل
وشرح الطوالع والتوضيح ان العبد مجبور ومضطر فلا اختيار له

عند

٣ والثواب آجلا كالعبادات وكونه
منعما الذم عاجلا ٢

عند الاشعرية مراد بعض الافاضل وغرضه فصرف ظاهر الآية
وظاهر قول البيضاوي على ظاهر المذكور فنشأت رائحة الجبر والموافقة
بالجبرية فتحيرت العقول والاذهان في جوابه فلم يهتدوا اليه سبيلا
فتخبطوا خبط العشواء ثم اقول وبالله التوفيق اعلم ان معنى الجبر
هو اسناد فعل العبد الى الله تعالى وهو اي اسناد فعل العبد الى الله
تعالى قسمان الاول الجبر الخالص اي الجبر المحض وهو مذهب
الجبرية كالجهمية وهو صاحب جهم بن صفوان الترمذي قالوا لا قدرة
للعبد اصلا لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد
منها والثاني الجبر المتوسط اي غير خالصة بالجبر المحض بل هو
متوسط بين الجبر والتفويض اي هو متوسط بين الجبر الخالص
وهو مذهب الجبرية وبين التفويض الى العبد بالكلية وهو مذهب
المعتزلة وهو اي الجبر المتوسط مذهب الاشعرية وقالوا الجبر المتوسط
يثبت للعبد كسبا في الفعل لا تأثير فيه والقدر اربعة اقسام
يعني نسبة الفعل الى العبد وقدرته اربعة اقسام لانه ان كانت
الافعال واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال بلا ايجاد
بل باختياره وصار العبد فاعلا مستقلا في فعله وهو قسم الاول
واليه ذهبت المعتزلة وان كانت بمجموع القدرتين واجتماع المؤثرين
على اثر واحد وكان قدر العبد جزء المؤثر وهو القسم الثاني

٢ وهو ان قدرة الله تعالى لا تصير قدرة العبد ما لم تختلط
بيديها كل شيء ويقال فلان ركب الفرس
اذا خبط امره على غير بصيرة
منه

والیہ ذہب الاستاذ المحققون من اہل السنۃ ہم الحنفیۃ الماتریدیۃ
لانہم ای الحنفیۃ قالوا ان المؤثر فی فعل العبد مجموع خلق اللہ تعالی
العبد لا الاول فقط لیکون جبرا ولا الثانی لیکون قدریا کذا فی التلویح
ولانہم قالوا فی جواب الدلیل المذکور قلنا نوقضہ علی مرجح لابوجب
کونہ اضطراریا لان لاختیار تاثیرا فی فعلہ ایضا وانما قالوا ایضا
(ای تاثیر الخلق)
لیعلم ان الاختیار لیس بمؤثر تام بل ہو جزء المؤثر کذا فی التوضیح
قال فاضل الخیالی المقصود ہہنا ان للعبد فعلا یتعلق بہ القدرۃ سواء
کانت جزء المؤثر کما ہو مذہب الاستاذ او مدارا محضا کما ہو
مذہب الاشعریۃ انتہی یعنی المقصود ہہنا ای فی بیان افعال العباد
عند اہل السنۃ مذہبان الاول مذہب الاستاد والثانی مذہب
الاشعریۃ وعند الاستاد قدرۃ العبد جزء المؤثر وعند الاشعریۃ
مدار محض وان کانت الافعال واقعۃ بقدرۃ العبد وبقدرۃ اللہ تعالی
لکن واقعۃ علی سبیل الوجوب ای بالایجاب لا بالاختیار وہو القسم
الثالث والیہ ذہب الحکماء وامام الحرمین لانہم قالوا الافعال واقعۃ بمجموع
القدرتین معا لکن واقعۃ علی سبیل الوجوب وامتناع التخلف
بقدرۃ خلقہا اللہ تعالی فی العبد اذا قارنت حصول الشرائط
وارتفاع الموانع وان کانت الافعال بمجموع القدرتین لکن قدرۃ اللہ
تتعلق باصل الفعل وقدرۃ العبد بصفۃ ای بکونہ طاعۃ ومعصیۃ

الامر

قال فی شرح المقاصد واما الاستاد فان اراد ان قدرۃ
العبد غیر مستقلۃ بالتاثیر وانضمت الیہ قدرۃ اللہ تعالی
صارت مستقلۃ بالتاثیر بتوسط جزء الاخر کما مر
قرب البعض فقریب من الحق وان اراد ان کلا من
القدرتین مستقلۃ بالتاثیر فباطل انتہی اقول قد اتفق
العلماء علی ان الاستاد لما اضافا الافعال الاختیاریۃ الی
قدرۃ العبد فہی مستقلۃ بالتاثیر بل انتظام قدرۃ اللہ
الی قدرۃ العبد لازم لکونہ بتوسط جزء الاخر کما مر
مستقلۃ بالتاثیر علی ما قرب البعض فصار قدرۃ
العبد جزء المؤثر کما قول الفاضل الخیالی فظہر ان
الحنفیۃ لا تعتبر الا مرا بین امرین فقالوا ان المؤثر
فی فعل العبد مجموع خلق اللہ تعالی وکسب العبد لا الاول
فقط لیکون جبرا ولا الثانی لیکون قدریا کما زعمہ بعض
من لا تحصیل لہ من المعتزلۃ فی شرح الاول من ہذین
المذہبین مستقلۃ بالتاثیر بتوسط جزء الاخر کما مر
والثانی فی مستقلۃ بالتاثیر کما مر فی شرح المقاصد
فرجع المذہبان الی مذہب واحد

واما صفۃ العبد الی الموصوف عارضۃ
اذا کانت الصفۃ عارضۃ کالجود والفضیلۃ
والخلق والثواب

الی غیر ذلک من الاوصاف التی لا یوصف بہا افعال اللہ تعالی
کالعلم الیتیم نادیا وایذاء فان ذات العلم واقعۃ بقدرۃ اللہ
وکونہ طاعۃ علی الاول ومعصیۃ علی الثانی بقدرۃ العبد وتاثیرہ
وہذا ہو القسم الرابع والیہ ذہب القاضی اعلم ان القاضی والاستاد
وامام الحرمین منا ای من اہل السنۃ کذا فی شرح المواقف ثم قالت
الاشاعرۃ ان افعال العباد الاختیاریۃ واقعۃ بقدرۃ اللہ تعالی
وحدہا ولیس لقدرتہم تاثیر فیہا بل اللہ سبحانہ اجری عادتہ بان
یوجد فی العبد قدرۃ واختیارا فاذا لم یکن مانع اوجد فیہ
ای فی العبد فعلہ المقدور مقارنا لہا ای للاختیار والقدرۃ
فیکون فعل العبد مخلوقا للہ تعالی ابداعا واحداثا ومکسوبا للعبد
والمراد بکسبہ ایاہ مقارنتہ ای مقارنۃ الکسب للقدرۃ وارادتہ
من غیر ان یکون ہناک منہ ای من الکسب تاثیر ومدخل فی وجودہ
ای فی وجود الفعل سوی کونہ ای کون الفعل محلا لہ ای للکسب
کذا فی شرح المواقف واما عند الحنفیۃ الماتریدیۃ علی ما فی التوضیح
قال شیخنا رحمہم اللہ ما یقع بہ المقدور مع صحۃ انفراد القادر بہ
فہو کسب ثم مقدورات اللہ تعالی قسمان الاول ما یصح انفراد
القادر بہ مع تحقق الانفراد کما فی الموجودات التی لا صنع للعبد فیہا
والثانی ما یصح انفراد القادر بہ لکن لا یکون منفردا بل یکون لقدرۃ
العبد مدخل ما فی ذلک الشیء کالافعال الاختیاریۃ فالخلق امر

فہو خلق وما یقع بہ المقدور لا مع صحۃ انفراد القادر بہ

اللطم الضرب علی الوجہ بباطن الکف

يجب ان يقع به المقدور لانه محل القدرة ويصح انفراد القادر
بايقاع المقدور بذلك الامر والكسب امر اضافي يقع به المقدور
في محل القدرة ولا يصح انفراد القادر بايقاع المقدور بذلك الامر
فالكسب لا يوجب وجود المقدور بل يوجب من حيث هو كسب
اتصاف الفاعل بذلك المقدور ثم اختلاف الاضافات بكونه طاعة
او معصية حسنة او قبيحة مبني على الكسب لا على الخلق اذ خلق
القبيح ليس بقبيح اذ خلقه لا ينافي المصلحة والعاقبة الحميدة
بل اشتمل على كثير منها وانما الاتصاف به بارادته وقصده قبيح
وقد علم ان الكسب من حيث هو يوجب الاتصاف فالقصد اليه
قبيح لانه موصل الى القبيح لانه يعلم انه كلما قصده يخلقه الله تعالى
ولا جبر في القصد فالحاصل انهم وان يخالفون عن العبد قدرة
الايجاد والتكوين فلا خالق ولا مكون الا الله تعالى لكن يقولون ان للعبد
قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود امر حقيقي لم يكن بل انما يختلف
بقدرته النسب والاضافات فقط كتعيين احد المتساويين وترجيحه
انتهى * قال البغوي في سورة التغابن في تفسير قوله تعالى فمنكم كافر
ومنكم مؤمن الآية ان الله تعالى خلق الكافر وكفره فعلا له وكسبا
وخلق المؤمن وايمانه فعلا له وكسبا فلكل واحد من الفريقين
كسب واختيار وكسبه واختياره بتقدير الله تعالى ومشيته
فالمؤمن بعد خلق الله تعالى اياه يختار الايمان لان الله تعالى

مثلا لو كان زيد وقعت بخلق الله تعالى في غير من قامت به القدرة وهو زيد وقعت بكسب زيد في المحل الذي قامت به قدرة زيد وهو نفس زيد منه

ارادة

اراد بكتابة الايمان لان الله تعالى اراد ذلك منه وقدر عليه وعلم
منه وكافر بعد خلق الله تعالى اياه يختار الكفر لان الله تعالى قدر
ذلك عليه وعلم منه وهذا طريق اهل السنة من سلك اصاب
الحق وسلم من الجبر والقدر انتهى والحاصل ان الله تعالى خالق و
العبد كاسب وتحقيقه ان صرف قدرته وارادته الى الفعل
كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق ومقدور واحد
داخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور لله تعالى
بجهة الايجاد ومقدور العبد بجهة الكسب ولان الكسب واقع بآلة
والخلق لا بآلة ولان الكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق
لا في محل قدرته ولان الكسب لا يصح انفراد القادر به والخلق يصح
كذا في شرح العقايد واما دليل اشاعرة على ان القدرة الحادثة
ليست مؤثرة انهم قالوا لو اراد الله تعالى شيئا من الافعال المقدورة
للعباد واراد العبد ضده لزم اما وقوعهما معا فيلزم اجتماع
الضدين او عدمهما معا ولا شك ان المانع من وقوع مراد كل منهما
وقوع مراد الآخر فاذا لم يقعا وجب وقوعهما معا ويلزم ذلك المحال
وايضا اذا فرض ضدان لا واسطة بينهما كان عدمهما معا محالا
اولزم كون احدهما عاجزا غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه
وهو ايضا محال فثبت ان القدرة الحادثة ليست مؤثرة
وان الله تعالى قادر على جميع الممكنات بل جميعها صادرة عنه تعالى

وبطل رأي المعتزلة وهو ان العبد مستقل بقدرته وبهذا الدليل الذي
نفينا به تأثير القدرة الحادثة بعينه نفى الجهمي ان يكون للقدرة الحادثة
تعلق اصلا فقال لو كان للعبد قدرة على فعل مع ان ذلك الفعل مقدور لله تعا
فاذا فرض ان الله تعالى اراد شيئا واراد العبد ضده لزم الخ وانت
اي ما ذهب اليه جهم بن صفوان الترمذي فانه نفى قدرة العبد بالكلية غلوا
وتجاوز عن الحد في الجبر لا توسط بين الجبر والتفويض كما هو الحق
وانه ايضا ذهب اليه جهم مكابرة ايضا لما هو معلوم بالبديهة
لان الفرق بين القاعد الى موضع حال القعود والجبل بالاختيار
مثلا وبين القاطع عن العلو كالسقوط من رأس الجبل مثلا
ضروري فالاول اختياري له صفة توجد القعود ويتوهم كونها
مؤثرة فيه وتسمى تلك الصفة قدرة واختيارا دون الثاني
اذ ليس لتلك الصفة بالقياس الى سقوطه وان قال الجهم
لا نريد بالقدرة الا الصفة المؤثرة واذا لا تأثير كما اعترفتم به
فلا قدرة ايضا كان نزاعه معنا في اطلاق لفظ القدرة على تلك
الصفة بحثا لفظيا وان قال حقيقة القدرة وماهيتها انها صفة
مؤثرة منعناه بان التأثير من توابع القدرة وقد ينفك عنها
كما في القدرة الحادثة عندنا فان قيل هل يجوز مقدور بين قادرين
قلنا جوزه الاصحاب بين قادر خالق وقادر كاسب لا مطلقا
بناء على اثبات القدرة للعبد غير مؤثرة في مقدوره بل متعلقة به

تعلق

تعلق الكسب مع شمول قدرة الله تعالى لجميع الاشياء فيكون مقدور
العبد كسبا مقدورا لله تعالى تأثيرا وجوزه ابو حسين من المعتزلة
مطلقا ومنعه المعتزلة مطلقا كذا في شرح المواقف فقد ظهر في هذا المقام
الفرق بين الاشعرية والجبرية وهو الجواب لبعض الافاضل فليتأمل
واما المحققون من الحنفية والماتريدية على نفي الجبر والقدر واثبتوا
امرا بين الامرين وهو ان المؤثر في فعل العبد مجموع خلق الله تعالى
واختيار العبد لا الاول فقط ليكون جبرا ولا الثاني ليكون قدرا
واوردوا على اثبات المدعى دليلين ثم الدليل الاول ينشعب
بوجوه الاول التفرقة ضرورية بين الافعال الاختيارية والاضطرارية
وليس التفرقة بمجرد كونها موافقة لارادتنا لان الارادة ان كانت
صفة بها يرجح الفاعل احد المتساويين ويخصص الاشياء بما هي عليه
من الخصوصيات يلزم من وجود الارادة لنا كون الترجيح والتخصيص
صادرين منا الا نكون الارادة الا مجرد شوق فيجب ان لا يقع فرق
بين الاختيارية والاضطرارية التي نشتاق اليها كما كنا بيضنا
على نسق نشتهي ان تكون تلك الارادة عليه او على ذلك النسق
لكنا نفرق بينهما ونعلم ان الاولى بفعلنا لا الثانية الوجه الثاني
انا نفرق في الاختياريات بين ما نقدر على تركه وبين ما لا نقدر
على تركه كالانحدار الى صوب بالعدو الشديد الذي لا نقدر
على الامساك عنه وكذا نفرق في التروك بين ما نقدر على فعله كترك الحركة

وهو المطلوب وان لم يكونا صادرين منا

في ارض ستوية ومالا نقدر على فعله كتركنا للحركة الى السماء العالي
كالمشارة مثلا الوجه الثالث انا نفعل بداعية وقد نفعل بلا داعية
اي قد نجد في الفعل الاختياري باعثا عليه وداعيا اليه من انفسنا
كالمشي الى المحبوب بخلاف المشي الى المكروه فعلم من المذكورات ان العلم
الوجداني قاض بان نفعل من غير اضطرار ولا وجوب ونرجح احد
المتساويين او المرجوح وهذا الترجيح هو الاختيار والقصد يعني
اذا نسبنا المذكورات الى وجداننا فعلمنا بوجداننا بانا نفعل
من غير اضطرار ولا وجوب ونرجح ايضا احد المتساويين او
المرجوح اي نرجح المرجوح على الراجح وهذا الترجيح هو الاختيار
والقصد الوجه الرابع بانا نعلم ونشاهد خوارق العادات في صدور
الافعال كالحركات القوية من القوى الضعيفة كقطع مسافة بعيدة
في طرفة عين ولا نزاع في جواز ذلك على الانبياء والاولياء
ايضا وكذا نعلم ونشاهد في عدم صدور بعض الافعال كالتواتر
في اخبار الانبياء عليهم السلام والصديقين ان الكفار قصدوا
بانواع الاذى فلم يقدروا على ذلك مع سلامة الآلات وتوفر
الدواعي والارادات مع قدرتهم في ذلك على امور اشق من ذلك
فعلم ان المؤثر في وجود الحركة اي الحالة المذكورة ليس ذلك المؤثر
قدرة العبد وارادته اذ لو كان لم يخالف ارادته ولو كان مؤثرا
طبعا فما جرى عليه العادة لم توجد خوارق العادات وايضا لا يمكن

الحركة الا بتمديد الاعصاب وارخائها ولا شعور لنا شئ من ذلك
ولا ندري لان اي عضلة يجب تمديدها لتحصيل الحركة المخصوصة
وكذا لا شعور لنا بكيفية خروج الحروف من مخارجها فعلم من وجداننا
ما يدل على الاختيار ووجدان اثر اختياره ليس بمؤثر في وجود الحالة
المذكورة انه جرى عادته تعالى انا متى قصدنا الحركة الاختيارية
قصدا جازما من غير اضطرار الى القصد يخلق الله تعالى عقيبه الحالة
المذكورة الاختيارية وان لم نقصد لم يخلق الله تعالى القصد
مخلوق الله تعالى بمعنى انه يخلق قدرة يصرفها العبد الى كل منها
على سبيل البدل ثم صرفها الى واحد معين فعل العبد وهو القصد
والاختيار فالقصد مخلوق الله تعالى بمعنى استناده اليه على سبيل
الوجوب الى موجودات هي مخلوقات الله تعالى لان الله تعالى خلق هذا
الصرف مقصودا لان هذا بناء في خلق القدرة فحصلت الحالة
المذكورة بمجموع خلق الله تعالى واختيار العبد فلهذا قالوا في جواب
الاشعرية في الدليل المذكور اولا نظنا توقفه على رجحان لا وجوب
كونه اضطراريا لان لاختيار تأثيرا في فعله ايضا لان الاختيار
ليس بمؤثر تام بل هو جزء المؤثر والحاصل من هذا الدليل انه ثبت
بالوجدان ان للعبد قصدا واختيارا في بعض الافعال وان ذلك
القصد والاختيار لا يكفي في وجود ذلك الفعل اذ قد لا يقع مع تحقق
جميع اسبابه التي من العبد وقد يقع من غير تحقق الاسباب التي من عنده

فعلم انه حاصل بخلق الله تعالى اياه عقيب ارادة العبد وقصده
الجازم بطريق جرى العادة بان الله تعالى يخلقه بدونه الدليل الثاني
اعلم ان حاصله انا نعلم بالوجدان ان للعبد صنعا ما اي فعلا
بالاختيار وصنعه يجب ان يكون في امر لا موجود ولا معدوم
لانه امر موجود لان صنعه فيه اما ان يكون بلا واسطة او بواسطة
وجود شيء او بواسطة عدم شيء والاقسام باسرها باطلة اما الاول
فلان وجود الشيء يجب عند تمام علته فلا يتصور صنع العبد فيه اي
التاثير الاختياري واما الثاني فلان وجود ذلك الامر الذي يكون
الصنع بواسطته يجب بالموجودات المستندة الى الواجب فيخرج من
صنع العبد ضرورة كونه واجبا واما الثالث فلانه ذلك العدم ان
كان عدما سابقا فهو قديم لا صنع للعبد فيه وان كان عدما لاحقا
يتوقف على زوال جزء من العلة التامة للوجود وذلك الجزء
ان كان موجودا كان واجبا بالاستناد الى الواجب فيمتنع للعبد
ازالته وان كان لزوال العدم مدخل في زواله عاد المحذور لان
زوال العدم وجود فيكون بواسطة وجود شيء واجب بواسطة
الموجودات المستندة الى الواجب فيخرج من صنع العبد فتعين
ان صنع العبد لا يكون الا في امر لا موجود ولا معدوم وذلك الامر
لا يجب بواسطة الموجودات المستندة الى الواجب والا يخرج عن صنع
العبد فلم يبق لصنع العبد اثر في امر ما وبرهن سنه بطلانه ثابت بالوجدان

ثم ذلك الامر لا يجوز ان يكون هو الايقاع والايجاد الذي يجب
عنده الفعل البتة حتى يكون العبد موجدا لذلك الشيء الموجود خالقا
له لان ذلك الشيء يتوقف على امور لا اثر للعبد في وجودها كوجود
العبد وقدرته وسلامة الآلة ونحو ذلك فتعين ان ذلك الامر
اللا موجود واللا معدوم الصادر عن العبد امر لا يجب عنده وجود
الاثر وهو المسمى بالكسب والفعل حاصل به وبخلق الله وكل منهما مقدور
بقدرة الآلة في الخلق بمعنى انفراد القادر بايقاع المقدور وفي الكسب
لا بمعنى وايضا في الخلق يقع الفعل المقدور لا في محل القدرة وفي الكسب
يقع المقدور في محل القدرة مثلا حركة زيد وقعت بخلق الله تعالى في غير
من قامت به القدرة وهو زيد وقعت بكسب زيد في المحل الذي
قامت به قدرة زيد وهو نفس زيد والحاصل ان اثر الخالق ايجاد
الفعل في امر خارج عن ذاته واثر الكاسب صنعه في فعل قائم به هكذا
في التوضيح والتلويح، اعلم ان اللا موجود واللا معدوم هو الامر الذي وقع
في الواسطة التي يسميها العلماء بالحال ويعرفونه بانه صفة لموجود
لا موجودة ولا معدومة وهو ليس بشيء عند اهل الحق الا عند
القاضي الباقلاني منا وعند ابي هاشم من المعتزلة وعند امام الحرمين منا
اولا ثم رجع ثانيا كذا في شرح المواقف، واعلم ان ملخص كلام بعض
المحققين في هذه المسئلة انه لا شك ان بعض افعال الحيوان الذي
لا شعور له بها كالنمو وهضم الغذاء وبعضها مشعور به لكن ليس

بارادته كصحته ومرضه ونومه ويقظته وبعضها مما له قصد
الى صدوره وصحة القصد وغير القصد اذ ربما يصح صدور فعل
لا يقصده وربما يقصد ما لا يصح صدوره عنه فصحة القصد
واللاقصد هي المسمى بالقدرة وهو لا يكفي في الصدور الا بعد انضمام
ترجح احد المتقابلين على الآخر والترجح انما هو بالقصد الذي هو المسمى
بالارادة او بالداعي وعند القدرة والداعي يجب الصدور وعند
فقد احدهما يمتنع وكل فعل يصدر عن فاعل بسبب حصول قدرته وارادته
فهو باختيار وكل ما لا يكون كذلك فهو ليس باختياره كذا في التلويح
اعلم ان التوسط ثابت عند الحنفية في ثمانية مواضع الاول بين
الجبر والقدر هو الثاني في مسئلة الحسن والقبح لان الحسن والقبح ليسا
لذات الفعل ولا الى صفته بل حسنه وقبحه بالشرع فالحسن ما حسنه
الشرع والقبح ما قبحه الشرع عند الاشعرية واما عند المعتزلة الحسن
والقبح لذات الفعل والحاكم بهما العقل فالحسن ما حسنه العقل
والقبح ما قبحه العقل عند المعتزلة واما عند الحنفية ان الله تعالى
خلق بعض الاشياء حسنا وبعضها قبيحا وامر به ان كان حسنا
في نفسه وان خفي على العقل جهة حسنه ونهى به ان كان قبيحا
لان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء والمنكر والحاكم بهما هو الله تعالى
وهو متعال عن ان يحكم غيره فالحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه
الشرع عندهم ايضا كالاشعرية لكن الفرق ظاهر فليتأمل فصار

مذهب الحنفية متوسطا بينهما اي بين الاشعرية والمعتزلة وفي
التوضيح وعند بعض اصحابنا والمعتزلة حسن بعض افعال العباد
وقبح بعضها يكونان لذات الفعل او لصفة له ويعرفان عقلا ايضا
انتهى يعني الحاكم بالحسن والقبح العقل ايضا اي كالشرع لكن الفرق
بينهما اي بين الاصحاب والمعتزلة بوجهين الاول ان العقل عندهم
اي عند المعتزلة حاكم مطلقا بالحسن والقبح على الله تعالى وعلى العباد
اما على الله تعالى فلان الاصلح للعباد واجب على الله تعالى بالعقل فيكون
تركه حراما على الله تعالى والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكما بالحسن
والقبح ضرورة واما على العباد فلان العقل عندهم يوجب الافعال
عليهم ويقبحها ويحرمها من غير ان يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك
واما عند بعض الاصحاب الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى
وهو متعال عن ان يحكم عليه غيره ومن يجب عليه شيء وهو خالق
افعال العباد وجاعل بعضها حسنا وبعضها قبيحا وله في كل قضية
كلية او جزئية حكم مبين وقضاء مبين واحاطة بظواهرها وبواطنها
وقد وضع فيها وضع من خير او شر ومن نفع او ضر ومن حسن
او قبح فان قيل الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى وهذا هو مذهب الاشاعرة
بعينه فلا فرق بينهما اين بين الاشعرية والحنفية قلنا ان الحسن
والقبح عند الاشاعرة لا يعرفان الا بعد كتاب ونبي وعلى هذا
المذهب اي مذهب بعض اصحابنا الحنفية قد يعرف فيها العقل

بخلق الله تعالى ضروريا بها اما بالكسب كحسن تصديق النبي وقبح الكذب الضار واما مع كسب كالحسن والقبح المستفادين من النظر في الادلة وترتيب المقدمات وقد لا يعرفان الا بالنبي عليه السلام والكتاب كاكثر احكام الشرع كذا في التلويح الوجه الثاني من الفرق ان العقل عندهم اي عند المعتزلة موجب للعلم بالحسن والقبح بطريق التوليد بان يولد العقل العلم بالنتيجة عقب النظر الصحيح واما عند بعض الاصحاب العقل آلة المعرفة بعض ذلك اذ كثير مما حكم الله بحسنه او بقبحه لم يطلع العقل على شئ منه بل معرفته موقوفة على تبليغ الرسل لكن البعض منه قد وقف الله تعالى عليه العقل على انه غير مولد للعلم بل اجرى عادته انه خلق بعضه من غير كسب بعضه بعد الكسب اي ترتيب العقل المقدمات المعلومة ترتيبا صحيحا على امر انه ليس لها قدرة في ايجاد الموجودات وترتيب الموجودات ليس باكساد كذا في التوضيح اعلم ان التوليد هو ان يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح والمباشرة ان يكون ذلك بدون توسط فعل آخر كحركة اليد والتوليد عند اهل السنة لاسناد الافعال كلها الى الله تعالى بلا واسطة بمعنى انه تعالى خالقها وموجدها فحصول العلم عقب النظر الصحيح عندهم اي عند اهل السنة يكون بخلق الله تعالى عادة بمعنى انه لا يمتنع ان لا يخلق والعادة هي تكرر الفعل ووقوعه دائما او اكثريا وعند الحكماء بطريق الوجوب بمعنى ان النظر الصحيح بعد

الذهن

الذهن ليفيضان النتيجة عليه فيجب حصولها ضرورة تمام القابل والفاعل وعند المعتزلة بطريق يمنع ان العقل يولد العلم ويوجبه بواسطة ترتب المقدمات على ما تقرر عندهم من اسناد بعض الحوادث الى غير البارئ تعالى وقد يقال ان النظر الصحيح هو الذي يولد النتيجة كذا في التلويح والثالث من التوسط الثلثة التوسط في مسئلة الخطاء اعلم ان الخطاء يتوجه بنفس العقل عند المعتزلة اذ لا يتعلق الوجوب الا بالعقل عندهم واما عند الاشعرية لا يثبت الوجوب الا بالشرع والمذاهب عند الحنفية التوسط بينهما لان الشرع مبني على العقل لانه مبني على معرفة الله تعالى والعلم بوحدانيته والعلم ان المعجزة دالة على النبوة وهذه الامور لا يعرف شرعا بل عقلا قطعا للدور لكن قد يطرق في العقليات الخطاء لان مبادي الادراكات العقلية الحواس فيقع الالتباس بين القضايا الوهمية والعقلية فيقع الغلط في مقتضيات الافكار كما يرى من اختلاف العقلاء بل اختلاف الانسان بحسب زمانين فصار دليلنا اي دليل الحنفية على التوسط المذكور في مسئلة الجبر والقدر والتوسط المذكور في مسئلة الحسن والقبح وما بينهما من الامرين المذكورين معارضة الوهم العقل في بعض الامور العقلية وتطرق الخطاء فيها يعني ان عند الحنفية امران الاول بين الجبر والقدر وبين الحسن والقبح قد علمت فيما مر آنفا والثاني معارضة الوهم العقل وهو التوسط الثالث كذا في التوضيح ثم اعلم على هذا الاختلاف انه من شاء

بيان مذهب الاشعرية والمعتزلة امرين احدهما التوسط

وبهذا قال فرخ العقائد الحنفية في العقليات والشرعيات الاصلية والفرعية قدس الله تعالى روحه وطيب ضريحه

على شاهق الجبل ولم يبلغه دعوة نبي اصلا او بلغ ولم يفهم
او بلغ صبيا ثم صار عاقلا بالغا فمات في ساعته او من مات
في ايام الفترة فاولئك هم المعذورون في معرفة الله تعالى وتركهم الايمان
والاعمال ايضا عندنا الشرعية لان وجوب الخطاب لا يثبت الا بالسمع
عندهم قال فخر الائمة والمسلمين في سورة النساء بعد تفسير قوله تعالى
لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل الآية احتج اصحابنا
بهذه الآية على ان وجوب معرفة الله تعالى لا يثبت الا بالسمع قالوا لان
قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل يدل ان قبل البعثة
يكون للناس حجة في ترك الطاعات والعبادات ونظيره قوله تعالى
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله تعالى ولو انا اهلكناهم
بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
انتهى واما عند المعتزلة فليسوا معذورين بل مكلفون حتى لو لم يعتقدوا
كفرا ولا ايمانا يعذبون عندهم واما عند الحنفية ان ماتوا قبل زمان
التجربة فمعذورون واما اذا اعانهم الله تعالى زمان التجربة وامهلهم
لدرك العواقب لم يكن معذورين وان لم تبلغهم الدعوة لان الامهال
وادراك مدة التامل بمنزلة دعوة الرسل في حق تنبيه القلب عن غفوته
الغفلة فلا يعذرون فان قيل قال ابو حنيفة رح لا عذر لاحد في الجهل
بالخالق لما يرى في العالم من آثار الخلق آخذا بقوله تعالى اولم نعمركم
ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير الآية وقال ايضا بانه ليست

في تقدير

في تقدير المدة والزمان دلالة عقلية او سمعية بل في ذلك في علم الله
تعالى فان تحقق يعذرون والا فلا قلنا قال كشف البزدوي وغيره
قول ابي حنيفة محمول على ما بعد المدة وزمان التجربة والامهال لابتداء
العقل قال بعض الفقهاء بل اكثرهم وان كان مراد ابي حنيفة كذا لكن
في الشرائع يعذرون لقيام الحجة في هذه المدة فما كانت مدة
التامل حاصلة لا بد من ان يستفيد العاقل بصيرة ومعرفة لصانعه
بالنظر في الآيات الظاهرة والحجج الباهرة فاذا لم تحصل المعرفة بعد هذه
المدة كان ذلك لاستحقاق الحجة كما يكون بعد دعوة الرسل فلا يكون معذورا
كذا في كشف البزدوي واما قول شراح المنار بان الشاهق ليس بعذر الظاهر
انه على ظاهر قول ابي حنيفة وقول ابي حنيفة ما وصل اليه خبر مني به كما مر آنفا
ومدة زمان التجربة كل عمر يتمكن فيه من التفكر والتذكر قيل ثمانية عشر
سنة وقيل سبعة عشر سنة وقيل ما بين العشرين والستين وقيل الى الاربعين
العمر الذي عذر الله فيه الابن آدم ستون سنة كذا في مرآت خسرو والصفا
والاصح انه لا تعين لها لعقول الاشخاص مختلفة بعضها سريعة الانتقال
وبعضها بطيئة الانتقال وفي شرح المواقف ان على الواجب الاول
النظر فمن امكنه زمان يسع للنظر التام والتوصل به الى معرفة الله تعالى
ولم ينظر في ذلك الزمان ولم يتوصل بلا عذر فهو عاص بلا شبهة
ومن لم يمكنه زمان اصلا بان مات قبل البلوغ فهو كالصبي الذي مات
في صباوته ومن امكنه من الزمان ما يسع لبعض النظر دون تمامه فان

وما عذر الذي عقل بجبل بخلاف الساذل والاعمى
معناه الجبل الذي وقع في زمان التجربة وبعده
فهو غير عذر لانه عقل واما الجبل الذي وقع في
قبل زمان التجربة فهو عذر كصبي الذي مات
قبل البلوغ فهو معذور اتفاقا

شرع فيه بلا تاخير واخر منه المنية قبل قضاء النظر وحصول
المعرفة فالعصيان قطعا واما اذا لم يشرع فيه بل اخره بلا عذر وات
ففيه احتمال والاظهر عصيانه لتقصيره بالتاخير وان تبين عدم
اتساع الزمان لتحصيل الواجب كالمراة تصبح طاهرة فتفطر ثم
تحيض في ذلك اليوم فانها عاصية وان ظهر انها لم يمكنها اتمام
الصوم انتهى ثم اعلم ان الدواعي جمع داعية او داع لانه مما لا يعقل
والانسان اذا اعتقد ان له في الفعل او الترك مصلحة راجحة
حصل في قلبه ميل جازم اليه فهذا الاعتقاد سواء انشا عن علم او ظن
هو المسمى بالداعية مجازا من قولهم دعاه اى طلبه فكان علمه بالمصلحة
طلب منه الفعل وقد يسمى بالغرض ومجموع القدرة والداعية يسمى
علة تامة لما ذكره الاصوليون وفسرت بالزواجر والمرغبات اى فسر
الفاضل شيخ زاده بالزواجر عن المعاصي والمرغبات على الطاعات
كذا حققه فاضل الشهاب في سورة البقرة واعلم ان صدور فعل العبد
قد يصدر بالداعية وقد يصدر بلا داعية عند الاشعرية والحنفية
اتفاقا اما عند الاشعرية فانهم قالوا الترجيح بمجرد الاختيار المتعلق
باحد طرفي الفعل لا لداع جائز عندنا كالهارب من السبع والعطشان
الواجد للقدحين المتساويين واما عند الحنفية فان العبد يفعل افعالا
مع عدم اعتقاد الرجحان كما في الشهاب بل مع اعتقاد المرجوحية
ومن انكر هذا فقد انكر الوجدانيات واما المراد بقولنا ان الرجحان بلا مرجح

باطل

باطل هو ان وجود الممكن بلا موجد محال سواء كان الموجد موجبا
اولا ولا نهاية للخفية قالوا صريحا بانه يفعل بالداعية وقد يفعل
بلا داعية كذا في التوضيح فعلم منه ان وجود الداعي وعدمه سواء
عندهما في وجود فعل العبد لكن الظاهر ان فعل العبد يصدر بالداعي
غالبا واما عند المعتزلة فانهم قالوا بان قدرة العبد لا تؤثر في الفعل
الا اذا انضم اليها مرجح يستتبعه الداعي وحاصل ان فعل العبد
لا يحصل ولا يوجد الا بالداعي عندهم كذا في شرح المواقف ثم اعلم
ان الاشاعرة قالوا ان التكليف والتاديب والبعثة والدعوة
فانها قد تكون دواعي للعبد الى الفعل واختياره فيخلق الله تعالى
الفعل عقيبها عادة وباعتبار ذلك المترتب على الداعي
يصير الفعل طاعة وذلك اذا وافق ما دعاه الشرع اليه ومعصية
اذا خالفه ويصير علامة للثواب والعقاب لا سببا موجبا
لاستحقاقهما كذا في شرح المواقف وعلى مذهب الاشعرية قول
البيضاوي في تفسير الآية الكريمة وهو قوله وظاهره نفي الاختيار
عنهم راسا والامر كذلك عند المحققين فان اختيار العباد
مخلوق باختيار الله تعم منوط بدواع لا اختيار لهم فيها انتهى
لانهم اى الاشاعرة قالوا ان افعال العباد الاختيارية واقعة
بقدرة الله تعم وحدها وليس لقدرتهم تاثير فيها بل الله تعم اجرى
عادته بان يوجد في العبد قدرة واختيارا فاذا لم يكن هناك

مانع او جد فيه اى فى العبد فعلة المقدور مقارنا لها اى للاختيار
والقدرة فيكون فعل العبد مخلوقا قد تعلق ابداعا واحداثا
ومكسوبا للعبد كما مر ويؤيده ما قال فاضل الشهاب فى هذا المقام
ولما كان فيه ابهام للجبر اشار الى توجيهه بان اختيار العبد
وان كان ثابتا عند اهل الحق لكنه يكون بالدواعى التى لولم يخلقها
الله فيه لم يكن وهذا معنى قولهم وما تشاؤن الا ان يشاء الله
وهو مذهب الاشعرى قال خاتمة المحققين الدوانى فى مقالته فى افعال
العباد الذى نثبته الاشعرى هو تعلق قدرة العبد وارادته الذى هو
سبب عادى لخلق الله تعالى الفعل فيه واذا فتشنا عن مبادى
الفعل وجدنا الارادة منبعثة عن شوق وتصور انه ملائم وغير ذلك
من امور ليس شئ منها بقدرة العبد واختياره كما حققه وهو محصل
كلام المصنف رحمه الله فما قيل ان مذهب الجبرية ليس بصحيح فان اردت
تحقيق ذلك فانظر تلك المقالة انتهى اقول تفسير الآية على مذهب الجبرية
غير صحيح بل باطل بوجهين الاول ان تفسير الآية الكريمة على خلاف المقصد
الذى نحن نحكم ببطلانه غير مناسب بل غير صحيح والثانى ان اطلاق لفظ
المحققين عليهم غير مناسب بل هم المكذبون وفى الآية الكريمة
احتمال آخر وهو ان كان تامة وما موصولة مفعولا للمختار اى يختار
ما يوجد وقوله لهم الخيرة فى معنى لهم الخيرة مستغنيا بانكار نافيكرر
على وفاق المذهب الحق وبنا سبة ما بعده فانه انما يتعجب عن اثبات

الاختيار

وفى الآية الكريمة تفسير آخر فليرجع الى التفاسير

الاختيار لغيره او تنزيه له تعالى عنه كذا قال فاضل سعدى فان قلت
فاين الراجع من الصلة الى الموصول اذا جعلت ما موصولة قلت اصل الكلام
ما كان لهم فيه الخيرة كما حذف منه فى قوله تعالى ان ذلك لمن عزم الامور
كذا فى الكشاف اعلم ان علامة البيضاوى اثبت الكسب للعبد فى مواضع
متعددة الاول فى سورة يونس فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا
بسبب حواسهم وعقولهم ولكن الناس انفسهم يظلمون بافسادها وتفويت
منافعها عليهم وفيه دليل على ان للعبد كسبا وانه ليس مسلوب الاختيار
بالكلية كما زعمت الجبرية انتهى والثانى ايضا فى هذه السورة فى تفسير
قوله تعالى كذلك يطبع على قلوب المعتدين قال البيضاوى وفى امثال
ذلك دليل على ان الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد والثالث
فى سورة ابراهيم فى تفسير قوله تعالى فلا تلوموني ولوموا انفسكم قال البيضاوى
واحتجت المعتزلة بامثال ذلك على استقلال العبد بفعله وليس فيها
ما يدل عليه اذ يكفى لصحتها ان يكون لقدرة العبد مدخل ما فى فعله وهو
الذى يقوله اصحابنا انتهى ومن كل وجه ثبت للمصنف القدرة للعبد كسبا
فان قيل قال المصنف رحمه الله فى سورة البقرة فى تفسير قوله تعالى ان الله على
كل شئ قدير وفيه دليل انه مقدور العبد مقدور الله تعالى لانه شئ وكل
شئ مقدور قلنا لا يمنعنا لان الشئ مقدور الله تعالى تاثيرا ومقدور للعبد
كسبا فلا يضرنا واما قوله تعالى خلق كل شئ فيضرنا لان قدرة
العبد هى الحادثة عندنا وعند المعتزلة واما عند الجبرية فقالوا لا قدرة

١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه أما بعد فهذه رسالة في بيان كلمتي الشهادة ونبتهما على بابين الباب الأول في بيان قولنا أشهد ان لا اله الا الله اعلم ان الشهادة في اللغة بمعنى الاخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان وقولهم الشهادة اخبار صادق في مجلس القاضي بلفظ الشهادة منقول عن هذا المعنى وتجيء بمعنى ادا الشهادة منقول عن هذا كما يقال شهد له بكذا شهادة اي ادى ما عنده من الشهادة وتجيء بمعنى الحضور كما تقول شهده شهود العدل حضروه وتجيء ايضا بمعنى القسم كما تقول اشهد بالله اي احلف به ومعنى الشهادة في اشهد ان لا اله الا الله تصديق بالجنان واقرار باللسان فان قلت هل هو حقيقة ام مجاز قلت مجاز لغوي وحقيقة شرعية شبه الاقرار والتصديق بشهادة الشاهد في البيان والكشف فاطلق عليه ذلك الشهادة كما اطلق الاسد على الرجل الشجاع فيكون استعارة وشهد كما قلنا قول المفسرين ان شهد في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم بمعنى بين حق الله وبمعنى اقر في حق الملائكة وبمعنى اقروا حتم في حق اولي العلم فان قلت الاصل ان يكون اللفظ حقيقة فما الصارف عنها ههنا قلت الصارف عنها ههنا عدم استقامة المعنى اللغوي في هذا المقام فان قلت لا شك ان الاقرار هو اخبار المخبر حق لغيره على نفسه كما ان الدعوى اخبار حق لنفسه على غيره والشهادة اخبار حق لغيره على غيره فهل يظهر معنى الاخبار حق لغيره على نفسه في هذا المقام قلت نعم يشهد بذلك حديث معاذ فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله تعالى قلت الله ورسوله اعلم قال حق الله على العباد ان يعبدوه ولا يشركوا به شيأ وحق العباد على الله ان لا يعذب من لا يشرك به شيأ فان قلت اي معنى من المعاني اللغوية يناسب ما ذكرته قلت الظاهر ان المعنى الاول يناسبه زيادة مناسبة ثم انا نشهد فعل معرب عامله معنوي فاعله مستتر فيه وهو انا وان مخففة من الثقيلة عامله ضمير الشان المقدر كقوله تعالى ليكون منا فان قلت فلم

على ان هو

لعبده صلاة مؤثرة ولا مناسبة بل هو بمنزلة الجمادات فاذا حصل
لك من الصواب من مذهب الاشعرية والحنفية فاعداه
ضلال وزيغ القلوب ربنا لا تزغ قلوبنا
بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك
رحمة انك انت الوهاب
تمت

لايجوز ان تكون هنا مصدرية غير مخففة من الثقيل قلت لقيام
المنافات بين صفي الشهادة وبين ان المصدرية فان الشهادة تدل على
التحقيق والوقوع والمصدرية تدخل رجا المنفي عن عدم معلومية تحققها
ما بعدها فان قلت فلاي شيء قدر ضمير الشان قلت لقصد الابهام
والتفخيم وليتمكن مضمون الجملة المفسرة في ذهن السامع فضل تمكن
وليكون اوقع في القلب فان الحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب
فان قلت المقدر ضمير المذكر او ضمير المونث قلت ضمير المذكر فان قلت فلم
حذف قلت حذف لكثرة الدوران في هذا الكلام ولقصد الاختصار مع الامن
من الالتباس لتعيل قرينة دالة عليه ولتاكيد الاغراض السابقة واللاحقة
بان المعتبر هو الجملة المفسرة وبانها نصب عين القلوب ومطمح النظر
والاعتبار والالكحة عشر عند الاخفش والمبرد فيكون لا التي لنفي الجنس
والله منصوب المحل على انه اسمها وعند الزجاج ان حركة اسمها اعرابية
وما بنيا حدا الا وهو في تقدير الانفصال فيكون منصوبا لفظا وعدم التنوين لابنائها فانه ليس من لوازم
تخير وقد بينا انه ليس كذلك الاسم والاعراب فيجوز انفكاكه عنه وعند البعض انها لا تعمل فيه
الخبر فتقدير لا اله اصلا وهو وحده مرفوع المحل على انه مبتدا واما خبرها فمحذوف
الا الله قول انكار لا اله بالانفاق اي لا اله موجود ويكثر حذفه واما بنوا تميم فهم لحذفون
يظهر ذلك بما ذكرنا في خبر لا التي لنفي الجنس
فيه زيادة لفي واحدف صون لا الى بعد الخبر المحذوف ممكنا كما قدر بعض اهل الضد الاستدلال مع
ان الله هو الرفيع وخص لا وان النفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس فيكون ابلغ في الرد
قصر الخبر واخر الثابت ونقيضه قلت لعدم قرينة دالة عليه ولان التوحيد هو بيان وجوده
لا ممكنه والممكن اليه ولا يصلح ان يتعلق به نفي الوجود من غير بيان امكانه
فتقصير بهذا القدر لمن يعتقد بالله تعالى
رد الخطا المشركين اعتقادهم الالوهية في الوجود فيكون الا
واردا على تقدير الوجود بانه يحصل
بمكان سكوتا عنه لحسب الا دلالة القول ومقتضى المقام
الكلمة تامة عرفي امكان الغير فتقدير الخبر المحذوف ممكن غير صحيح لفظا وان كان صحيحا عقلا
وعلى تقدير الامكان انه يحصل بالفعل والواجب على المتكلم رعاية مقتضى المقام واعطاء كل مقام حقه
عن ان ثبت الوجود لشيء ويمكن دفع
الاول بانه اذا نفى جميع وجود جميع ما سوى غيره لزم نفي امكانه اذ مرجع عدم في زمان لا يمكن الوقت
ودفع الثاني بان نفي الامكان غيره يستلزم وجوده اذ لا بد للعالم الامكان من موجد حكيم في ذلك الامر والا

والاحرف استثنا والمستثنى مرفوع على انه بدل من محل اسم لا فان قلت فكيف
يكون بدلا مع انه لا يصدق عليه تعريف البدل قلت لانع عدم الصدق
فانه المقصود في نسبة الوجود بشهادة المقام فان قلت فكيف يكون
مقصودا بالنسبة وقد نسب الى المبدل منه الوجود المنفي قلت
الكلام في نسبة الوجود المطلق واما النفي والاثبات العارضان عليه
فلا كلام فيهما فان قلت فهل الجلالة علم قلت الظاهر علم بشهادة اقامة
التوحيد فلو لم يكن علما لما افاده كقولنا لا اله الا الرحمن وهذه تصوير
المنقول بصورة المعقول لتقوية اثبات المطلوب على وجه القبول
اثبات اللغة بالاستدلال حقيقة يقال انه غير جايز على المذهب الحق على
انا نقول ان الاعلام ليست من اللغة وان اثبات العلمية ليست من محل
النزاع كما لا يخفى فان قلت فان فلت اي بدل من الابدال هو قلت
قالوا انه بدل على معنى ان المستثنى فرد خاص من مفهوم الا له فان قلت
فهل يتصور ههنا بدل البعض قلت يتصور من حيث النظر الى الا
وان يتصور من حيث النظر الى مفهوم اله فان قلت فهل يطلق
عليه قلت الظاهر انه لا يطلق عليه حسما لمادة الوهم ودفعا للاشتباه
والالتباس ولهذا صور البحث في لفظة الاستثناء والمستثنى لا في لفظة
فان قلت قولك يتصور من حيث النظر الى الافراد يقتضي ذلك المعرب
عنه قلت ان التصور والتعقل لا يستلزم الامكان فضلا عن الوقوع على
ان ذلك الجواب وارد على سبيل الحكاية والتقدير فان قلت فهل يخالف
هذا ما قال اهل الكلام من ان الله تعالى لا يوصف بالمجانسة قلت لا فان
المراد من الجنس هناك هو المقول على الكثيرين مختلفين بالحقايق قولا
ذاتيا فالجنسية تفضي الى تركيب فامتنع اتصاف الله تعالى بها والمراد من
الجنس ههنا فهو المقول على ما تحته قولا عرضيا فيكون المثبت بمعنى
والمنفي بمعنى آخر فلا يتوجه ههنا اشكال فان قلت ما العامل في البدل
ههنا قلت العامل فيه هو العامل في المبدل منه وهو العامل المعنوي

فان قلت فهل يجوز ان يكون العامل فيه الوجود على قول من قال ان العامل
في المبتدا هو الخبر قلت جائز بل هو ظاهر لكن لما كان ههنا المختار مذهب
سيبويه بنينا الجواب عليه فان قلت فهل يجوز النصب في المستثنى ههنا
قلت لا شك في الجواز وقد نصبوا المستثنى ههنا لكن الرفع اولى لكونه
بدلا كما في قوله تعالى ما فعلوه الا قليل والا قليلا فان قلت فهل هذا الكلام تام
غير موجب قلت نعم لان المراد من تمام الكلام ههنا هو ان يكون المستثنى
منه مذكورا فيه سواء كان جميع اجزاء الكلام مذكورا او لا ولما سبق اسمها وخبرها
منصوبة المحل على انها مفعولا شهد وهو مع مفعوله جملة فعلية ابتدائية
لا محل لها من الاعراب فوانا اعطيناك الكوثر فان قلت فهل يجوز ان يكون له
محل من الاعراب قلت يجوز اذا قدر القول قبلها على معنى اقول اشهد ان لا اله الا
الله فيكون مقول القول منصوب المحل ثم ان قولنا لا اله الا الله قد دل على
نفي الوهية ما سوى الله لغة بالانتفاء واما دلالته على اثبات الالوهية
والوجود له فعند الحنفية رحمهم الله على سبيل الاشارة لان الاله لما ذكر
ثم اخرج الله منه ثم حكم على الباقي بعد الاستثناء على ما بين يكون اشارة
الى ان حكم المستثنى خلاف حكم الصدر والا لما اخرج منه فان قلت لو صح القول
بالاثبات ههنا على سبيل الاشارة لزم جواز القول بالحكم في المستثنى
بالاشارة بعض هذا التوحيد قلت لا نسلم لزوم ذلك بناء على ان المراد
من الاشارة ههنا هو الدلالة على الحكم بعد تحقق اتصاف المستثنى به
في نفس الامر لا الدلالة مطلقا ومن المعلوم ان للمستثنى موصوفا بحكم في
نفس الامر مخالف لحكم المستثنى منه واما عند الشافعي رحمه الله تعالى
فدلالته عليه بحسب اللغة ايضا لان كلا الاستثنا من النفي اثبات عنده
واما عند القاضي واتباعه فدلالته على سبيل الضرورة لان الاله لما كان
ثابتا في العقول يلزم من نفي غيره وجود ضرورة فان قلت ما السر في
تخصيص مذهب الحنفية بالاشارة دون الضرورة قلت سعيا لما امكن
الاثبات بوجه من الوجوه فلا نقول بالضرورة واما القاضي واتباعه

فلما

عا
سيبويه رح

جملة اسمية مرفوع المحل على
انها خبر ضمير الشان وان مع
اسمها وخبرها مع

لم يقولوا بالخراج ههنا حتى يمكن القول بالاشارة ايضا قالوا ان
الاثبات بالضرورة لاجل الضرورة فان قلت اذا قال الدهري لا اله الا الله يحكم
باسلامه بالاجماع مع ان الاثبات بطريق الضرورة لا يتم فيه على اصل
القاضي قلت السؤال غير موجه لكونه متكلما بكلمة الشهادة وحينئذ
لا مخاطبا بها فان قلت هذا مجرد الحكم بها لا يقتضي التصديق فبأي
طريق يحكم بالايمان قلت هذا القول يدل على التصديق لغة وعرفا شهد
بذلك قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
الحديث فان قلت فلا يتم الرد عليه ههنا على الحاذا كان مخاطبا بهذا
الكلام لانتفا اعتبار الضرورة في حقه قلت يتم لان هذا المركب قد دل بحسب
اجزايه على حكم الاثبات ههنا وان كان هو بحسب هو مركب لا يدل
عندهم الا على حكم واحد مقصود من هذا المجموع فان قلت كيف يدل على الاثبات كلمة
اصله وقد قالوا في قول القايل لفلان على عشرة الا ثلثة المجموع وهو عشرة
الا ثلثة باز اي سبعة كانه وضع له اسمان مفرد وهو سبعة ومركب
وهو عشرة الا ثلثة قلت من المعلوم عند كل بالضرورة ان كون لزوم
السبعة مقصودا من هذا المجموع لا ينافي دلالته على حكم الاثبات هاهنا
بحسب اجزايه بل يقتضي دلالة الاجزا اخا نسبة الى اجزايه شبيهة
الكلام الى مفرداته لا شبهة الكلمة الى اجزايها وهي عبارة عن حروف
المباني ويدل على ذلك قول الشاعر بنت سبع واربع وثلاثة هي
حب المنيم المشتاق فان المراد منه بنت اربع عشرة سنة مع ان مفرداته
قد دلت على معانيها بلا شك ويشهد لما ذكر كون المستثنى ههنا
مرفوعا على البدلية فانه مقصود بالنسبة ولهذا جعل الرفع
ههنا كانه واجب حتى لا يكاد يتحمل النصب فان قلت فما السبب
في اختيار طريق الاستثنا في افادة التوحيد للمخاطب دون غيرها
من الطرق التي يتفاد منها النفي والاثبات قصدا وصريحا بلا شبهة
قلت السبب فيه هو قصد الايجاز والاختصار والتنبيه على ان اصل

هنا

ان حكم النفي ليس كحكم الاثبات عنده فان الثاني سلم عنده دون الاول فلنا كان
حكم النفي ههنا مستفادا منه قصد الايجاز والاختصار وحكم الثبوت حاصلا
منه ضمنا وتبعا مع ان الاصل يقتضي ذلك فاذا تقرر الدلالة على النفي والاثبات
فقد تحقق الدلالة على التوحيد لان المراد من التوحيد التصديق بان الله
اله واحد مع التصديق بنفي الالوهية ماسواه فان قلت فما المراد من الالوهية
ههنا قلت المراد ههنا هو المعبودية فان قلت هل ان يكون بمعنى استحقاق
العبادة وبمعنى وجوب الوجود كما ذهب اليه البعض قلنا لا مانع من الجواز
لكن المعنى الاول هو الاولى لتبادره الى الذهن ولزيادة مناسبة لظاهر المقام
فان قلت المفهوم من قولنا لا اله الا الله التصديق بوجود الله تعالى
مع التصديق بنفي وجود غيره فهل يكون هذا توحيدا ايضا وهل يتحقق
فرد منهما قلت نعم هو توحيد ايضا غاية ما في الباب ان المفهوم منه
موجب التوحيد الذي ذكرناه لا فيكون بينهما غاية التناسب بل بينهما
نوع اتحاد في التحقيق فان قلت فلم سلك في التوحيد الى هذه الطريقة
دون الاولى قلت لان مطمح النظر هو الوجود عندهم لا الالوهية فيكون
الرد على حسب اصطلاح الشيعة عندهم فان قلت فلا يتم التقريب فان المراد
نفي الخاص لا نفي العام قلت قد يتم التقريب فان سلب العام يستلزم سلب
الخاص لكونه اخص منه فان قلت لا شك انه قد فهم من هذا القول
ثبوت الوجود المطلق للمستثنى فهل يفهم منه ثبوت الوجود الخاص
ايضا قلت نعم بناء على ان تحقق العام يستلزم تحقق الخاص اولا
وجودا له الا في ضمنه وعلى ان ثبوت امر لامر فرع ثبوت ذلك الامر في نفسه
لا سيما عند الاشعري فان وجود كل شيء عينه عنده فان قلت فاي
طريق يفهم هذا قلت بطريق شهادة العقل ونحوي الخطاب فان
قلت فكيف يتم هذا على اصل الاشعري فان وجود كل شيء عينه عنده
فلا يكون مشتركا معنويا قلت سلمنا ذلك لكن عدم العروض حسب
الخارج لا ينافي العروض حسب الذهن وباعتبار المعنى اللغوي على ان ارا

الاعتراض

الاعتراض اعتراض لا يضر فان المطلوب يتم سواء كان الوجود مشتركا لفظيا
او معنويا فان قلت فهل يكون التصديق بان الله واحد مع التصديق
بنفي وجود غيره توحيدا ايضا قلت لا شك انه توحيد لكن الذي قدمناه
هو الطريق المعول عليه عند المحققين وانت تعلم ان تعدد طريق الاثبات
لا يستلزم تعدد المطلوب في نفس الامر فان قلت لا شك ان التوحيد
بمعنى الاعتقاد علم والتلفظ بدال على المعلوم لا على العلم اذ لا دلالة عليه باحد
الدلالات الثلث فباي وجه يفيد قولنا لا اله الا الله التوحيد قلت يفيده
كما خاصة المركبات بخواصها الخطابية التي يغاير بها وبين معانيها مناسبات
وانفعالات باي وجه كانت فتكون مثل هذه الدلالة التزامية عند اهل
البيان وان لم تكن التزامية عند اهل الميزان فان قلت لا شك ان التوحيد
عبارة عن التصديق الخصوصي كما مر فلا يكون مدلولا التزاميا لانه ادراك
والمدلول التزامي مدرك قلت سلمنا ذلك لكن المراد من الدلالة ههنا هو
الانتقال في الجملة فيكون التوحيد مدلولا التزاميا بهذا الاعتبار فان قلت
يجب ان الامر كذلك لكن ما ذكرتما يتم لو كان في قولنا لا اله الا الله قضيتان
احديهما شرطية للاثبات والاخرى متعلقة بالنفي وههنا قضية واحدة كما ترى
مجال الاشكال من وجه اخر قلت هو قضية واحدة في الظاهر لكنه قضيتان في
التحقيق فاندفع الاشكال نعم فيه رمز هذا على سقوط هذا الاعتراض
الذي يورد على مذهب الشافعي فافهم فان قلت فقد قالوا كلهم بالاثبات
ههنا فما معنى قول ابي حنيفة وغيره وليس الاستثناء من النفي اثباتا قلت
نحمل قوله على سلب اللزوم المستفاد من قول الشافعي لا على سلب الجواز
والوقوع دفعا للتنافي المتوهم بين قوليه فان قلت فلم لا يحمل النزاع
ههنا على النزاع اللفظي بان نقول ان مراد ابي حنيفة وغيره من قولهم
ليس الاستثناء من النفي اثباتا سلب الاثبات بالنظر الى الظاهر فان
المستثنى مفرد وان مراد الشافعي من قوله الاستثناء من النفي اثبات هو
الاثبات في الجملة ولو بمعونة المقام قلت لان ابا حنيفة قد صرح

مرادا بان الحكم في صورة الاستثناء من النفي اصلا ويشهد بذلك قوله تعالى وما
كان لمومن ان يقتل مومنا الا خطأ اذ لا يجوز اذن الشرع بالقتل الخطا
لانه جهة الحرمة ثابتة على تركب التروي ولهذا يجب فيه الكفارة ولو
كان مباحا محضا لما وجبت فيه الكفارة ومعلوم ان الاصل في الاستثنا
هو الاتصال فلا يعدل عنه فان قلت فهل يمكن التفصيل في هذه المسئلة
حتى يسلم من امثال هذه الشبهات قلت يمكن لكن نقول بان التفصيل مختار
ههنا كما قال غيرنا في امثال هذه المواضع رعاية للادب وصيانة عن المخالفة
لهم وتقريرا لما كان عليه ما كان فان الخروج عنه ههنا وان لم يكن مخالفا للاجماع
لكنه في قوة مخالفة الاجماع فان قلت كيف يصح الاستثناء على الاتصال مع
انه يتبادر منه الذهن اليه تناقض حكم وهو غير جايز قلت اما ة
الاستثنا قرينة دالة على ان المستثنى غير داخل تحت حكم المستثنى منه
فان قلت فباي وجه يصح هذا الاستثنا مع ان المراد من الاله ههنا هو ر
المعبود بالحق لا مطلق المعبود فيكون المستثنى عين المستثنى منه فيلزم
استثنا الشي من نفسه قلت لا نم لزوم ذلك فان معنى المستثنى غير معنى
المستثنى منه بلا شبهة على انا نقول سلط النفي على ما عدا المستثنى لتنزيل
وجود غيره منزلة العدم لعدم الاعتداد به فان قلت فكيف يكون هذا القول
ردا على المخالف مع انه يعاند الحق مع قيام المعجزة قلت المراد ههنا الرد
عليه بحسب دلالة الالفاظ ومقتضى المجاورة واما الزام الحجة عليه بحسب
الاستدلال فسنذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى ثم ان قولنا لا اله الا الله
يفيد القصر فان قلت اي قسم من اقسام القصر ههنا اقصر حقيقي ام اضافي
قلت الظاهر ان المراد هو الحقيقي فان قلت اي نوع يقصد من الحقيقي ههنا
اقصر الموصوف على الصفة ام العكس قلت التحقيق ان المطلوب ههنا قصر
الصفة على الموصوف فان الاله يتضمن معنى الوصف فان قلت فهل يجري قصر
الافراد والقلب والتعيين في هذا النوع قلت نعم فان قلت قد صرح بعضهم
بانها لا تجري في القصر الحقيقي قلت يحمل كلامه على انها لا تجري في قصر الموصوف

على

عد
قال بعضهم الاله هو المعبود وهو
يحتمل الاول ان يكون الاله
الاول وما كان معبودا سواه والثاني ان
كل ما اتخذ معبودا سواه كما قال انكم
وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
هو القادر على ما اوجد فعدل كان
مستحق للعبادة تفكر وراجع الفكر

على الصفة من القصر الحقيقي والا فلا يتم كلامه وكلامنا في قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي فان قلت ايهما يقصد تعيين هذا القصر قلت الصادق عليه ههنا
هو قصر الافراد فان قلت فهل يمكن ههنا استعمال قولنا لا اله الا الله بدون
اعتبار الافراد والقلب والتعيين قلت يمكن اذا كان المخاطب بهذا القول
موافقا للمتكلم في مضمون هذا القول كما اذا كان المتكلم خاطب به نفسه
سلوكا الى طريق التجريد كقول الشاعر تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
فان قلت فهل يجوز ان يكون القصر ههنا اضافيا قلت نعم اذا كان المراد
من الوجود ههنا مطلق الوجود وسلط النفي على وجود ما عدا المستثنى
فان الوجود منفي عن ممتنع الوجود لا عن ممكن الوجود واما اذا كان المراد منه
الوجود الواجب فلا يكون القصر الا حقيقيا فان قلت فما وجه المقتضي
للقصر واختصاص معنى الالوهية بالمستثنى قلت تعلق النفي بالكل على
سبيل العموم لكونه نكرة في سياق النفي مع ان استثنا المستثنى قد
اقتضى ذلك لحصول الحكم للمستثنى مع نفي الحكم عما عداه وهو المراد من
القصر ههنا فان قلت هذا هو المقتضي له بحسب فحوى الكلام فما
المقتضي بحسب نفس الامر قلت استغنا ذات المستثنى عن غيره في
اقتضاء التعيين يقتضي ذلك فان قلت هل يجوز الاستدلال على صحة
التوحيد بالدليل السمعي نحو ما علم انه لا اله الا الله وغير ذلك قلت يجوز لعدم
توقف السمعي على الوحدة وكذا السمع والبصر فان وجود الصانع وكلامه
وقدرته وارادته وما قيل ان التعدد يستلزم الامكان على ما مر في محله
وما يعرف ان الله تعالى واجب الوجود لذاته خارج عن جميع المكانات
ايضا برهان على الرسالة مردود وبيان غاية استلزام معرفته معرفتها فضلا
عن التوقف ومنشا الغلط عدم التفرقة بين ثبوت الشي والعلم بثبوته كذا
ذكره العلامة التفتازاني في شرح المقاصد والمشهور في اثبات الوحدانية
بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا وتقريره انه لو كان امكن ان يكون بينهما تمانع

في الموضوع الوصفة الاستثنا

بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا منهما في نفسه امر ممكن
وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين حينئذ
اما ان يحصل الامران فيجتمع الضدان اولا فيلزم عجز احدهما وهو امارة
الحدوث والامكان لما فيه من شايبة الاحتياج فالتعدد مستلزم
لامكان التمانع المستلزم للمحال وههنا تفصيل ما يقال ان احدهما اقدر
على مخالفة الاخر لزم عجزه وان قدر لزم عجز الاخر وبما ذكرنا يندفع ما
يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او يكون المانعة والمخالفة غير
ممكن لاستلزامها المحال وايضا يمتنع اجتماع الارادتين كارادة حركة
زيد وسكونه معا قال العلامة التفتازاني في شرح العقايد النسفية
اعلم ان الله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لجواز اختلافهما والملازمة
عادية على ما هو اللايق بالخطابيات فان العادة جارية بوجود التمانع
والتغالب عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه بقوله تعالى ولعلى بعضهم
على بعض والا فان اريد بالفساد خروجهما عن النظام المشاهد
مجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام وان اريد امكان الفساد
فلا دليل على انتفايه بل النصوص شاهدة بعلو السموات ورفع هذا
النظام فيكون ممكنا لا محالة واعترض عليه بوجهين الاول ما شنع به
بعض معاصريه وهو الشيخ عبد اللطيف الكرماني من اصحاب البصرة
قد حكم بكفر من قال ان دلالة الاية ظنية يعني ابا هاشم وذلك لان الخصم اذا
منع الملازمة لم يتم الاستدلال على المشركين فيلزم احد محذورين اما
الجهل او السفه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد تصدى تلميذ العلامة
التفتازاني وهو العلامة الزاهد الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي
لرد هذا التشنيع بما رايت ان اسوقه بلفظه لاشتماله على فوايد قال رحمه
الله الافاضة في الجواب على وجه يرشد الى الصواب تتوقف على بيان امور
الامر الاول ان حجة الاسلام مما حاصله ان الادلة على وجود الصانع وتوحيده
تجري مجرى الادوية التي يعالج بها مرض القلب والطبيب انما يكون حاذقا

متعلل

مستقلا للادوية على قدر قوة الطبيعة وضعفها فان افساده اكثر من اصلاحه
كذلك الارشاد بالادلة الى الهداية انما يكون على قدر ادراك العقول فان الافساد
للعقايد بالادلة اكثر من اصلاحها وحينئذ يجب ان لا يكون الارشاد بكل احد على وتيرة
واحدة فالمؤمن المصدق سماعا او تقليدا لا ينبغي ان يحرك عقيدته بتحرير
الادلة فان النبي صلى الله عليه وسلم ما يطالب العرب في مخاطبة ايام بالكثر من التصديق وما يفرق
بين ان يكون ذلك بايمان وعقد تقليدي او يقين برهاني والجاني الغليظ الغبي
العقل الجامد على التقليد المصر على الباطل لا ينفع معه الحجة والبرهان وانما
ينفع معه السنان والسيف والشاكون الذين فيهم نوع زكاء ولا تصل عقولهم
الى فهم البرهان العقلي المفيد للقطع واليقين ينبغي ان يتلطف في مخاطبتهم
بما امكن من الكلام المقنع المقبول عندهم لا بادلة اليقينية البرهانية لقصور
عقولهم عن ادراكها الا بالاهتداء بنور العقل المجرد عن الامور العادية لا
يخص الله تعالى الا الاحاد من عباده والغالب على الخلق القصور والجهل
فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول كما لا تدرك نور الشمس ابصار الخفافيش
الخفية بل تضرهم الادلة القطعية البرهانية كما تضر رياح الورد للجعل
وفي مثل هذا قيل لمن منع الجهال عن الصلاة ضاعه ومن منع المستوجبين
فقد ظلم واما الغطن الذي لا يقنعه الكلام الخطابي فتجب الحاجة معه
بالدليل القطعي البرهاني اذا تمهد هذا فنقول لا يخفى ان التكليف بالتصديق
بوجود الصانع وبتوحيده يشمل الكافة من العامة والخاصة وان
النبي صلى الله عليه وسلم مامور بالدعوة للناس اجمعين
وبالمحاجة مع المشركين الذين عاندهم عن ادراك الادلة القطعية
البرهانية قاصرون ولا يجد كلهم معهم الا الادلة القطعية
البرهانية الخطابية المبنية على الامور العادية والمقبولة التي الفوها
وحسبوا انها قطعية وان القران العظيم مشتمل على الادلة العقلية
القطعية البرهانية التي لا يعقلها الا العالمون وقيل مام بطريق
الاشارة على ما بينه الامام الرازي في عدة ايات من القران العظيم وعلى

ثم قال فاذا قد علم اشتمال القرآن المجيد على الادلة القطعية على التوحيد بطريق
الاشارة وعلى الادلة الخطابية عليه بطريق العبارة وان الاشارة اوفق
للخاصة والعبارة ارفق بالعامة وان قوله تعالى ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن امر للنبي صلى
الله عليه وسلم بالاستدلال بكل منها على حسب ادراك عقول المخاطبين
على ما يتضح بيفصح به قوله عليه السلام كلموا الناس بما يعرفون
ظهر لك ان القول باشتمال القرآن على الدليل الخطابي النافع للعامة
الكافي لالزامهم وافحامهم كاشتماله على البرهان القطعي النافع للخاصة
قول سديد لا محيد عنه والله تعالى ولي التوفيق الوجه الثاني
مما اعترض به على العلامة التفتازاني ما ذكره الشيخ المحقق الامام
كمال الدين ابن الهمام في رسالته التي لخص بها العقيدة القدسية
من كتاب الاحياء للامام حجة الاسلام الغزالي وسماها بالمسايرة
في العقايد المنجية في الاخرة وحاصله مع الايضاح ان كون الملازمة
عادية لا يستلزم كون الحجة اقناعية لان العلوم العادية كالعلم حال
الغيبة عن جبل عرفات بحجر بانه حجر الان داخلة في العلم الماخوذ فيه
عدم احتمال النقيض كما تقرر في العضد وحواشيه بل وفي شرح والتفتازاني في
المقاصد شرحه وشرح العقايد وطبق في اللام على المعجزة عليه راجع واحتمال
انقلابه ذهبا كما في جواهر واستوايا في قبول الصفات مع ثبوت القادر
المختار بعض انه لو فرض العقل كونه ذهبا بدل كونه حجرا لم يكن فرض محال وذلك
لا يوجب عدم الجزم المطابق بان الواقع الان خلاف ذلك الممكن فرضه وعباراته
في المقاصد والعقايد انما تحتمل النقيض بمعنى انه لو فرض لم يلزم منه لذاته
محال لا بمعنى تجويز العقل اياه حقيقة كما في الظن او حكما في اعتقاد المقلد انتهت
فقد اثبتوا في العلم العادي الجزم والمطابقة والموجب اعني العادة الماضية
التي لم يوجد قط خلافها وذلك معنى العلم القطعي فيحصل لنا العلم القطعي بان
الواقع الفساد على تقدير تعدد الالهة لان العادة المستمرة التي لم يعهد قط

وعلى الادلة الخطابية النافعة مع العامة لوصول عقولهم الى ادراكها
بطريق العبارة تكميلا للحجة على الخاصة والعامة على ما يشير بذلك قوله
تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقد اشتمل عليها عبارة وهو
واشارة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اما الدليل الخطابي
المدلول عليه بطريق العبارة فهو لزوم فساد السموات والارض لخروجهما
عن النظام المحسوس عند تعدد الالهة ولا يخفى ان لزوم فسادهما انما
يكون على تقدير لزوم الاختلاف ومن البين ان الاختلاف ليس بلازم قطعا
لامكان الاتفاق فلزوم الفساد لزوم عادي وقد اشار اليه الامام الرازي
حيث قال الجري الله الممكن مجرى الواقع بنا على الظاهر ولا يخفى على ذوي
العقول السليمة ان مثل هذا لا يكون في نفس الامر لازما وقطعيا وكما لا يعبر
بجعل الجاعل وتسميته اياه براهانا دليلا قطعيا رجحان تسمية قطعيا
وبرهانا اصلابة في الدين ونصرة للاسلام والمسلمين جيهات هيهات
فان ذلك مدرجة لطعن الطاعنين ونصرته لا تحتاج الى ادعاء ما ليس
بقطعي قطعيا لاشتمال القرآن على الادلة القطعية العقلية التي لا
يعقلها الا العاملون بطريق الاشارة النافعة للخاصة وعلى الادلة
الخطابية النافعة للعامة بطريق العبارة واما البرهان العقلي
القطعي المدلول عليه بطريق الاشارة فهو برهان التمانع القطعي باجماع
المتكلمين المستلزم لكون مقدورين قادرين ولعجزهما او عجز احدهما
عن احد شيئين في علم الكلام وكلاهما محالان عقلا على ما بين فيه ايضا التمانع
الذي يدل عليه الاية بطريق العبارة بل التمانع قد يكون برهانيا
وقد يكون خطابيا ولا ينبغي ان يتوهم ان لا تمانع عند المتكلمين برهان
وقطعية لزوم الفساد المدلول عليه بالعبارة للمدلول عليه بالعبارة لان
الفساد المدلول عليه بالاشارة هو كون مقدورين قادرين وعجز
الالهين المفروضين او عجز احدهما والفساد المدلول عليه بالعبارة
هو خروج السموات والارض عن النظام المحسوس فاين احدهما من الاخر

اختلالها في ملكين مقتدرين عديدة واحدة عدم الاقامة على موافقة
كل للاخر في جليل وحقير بل باي نفس كل وتطلب الانفراد بالملكة والقهر
فكيف بالالهين والاله موصوف بافصى غايات التكبر كيف لا تطلب نفسه
الانفراد بالملك والعلو على الاخر كما اخبر سبحانه بقوله ولعلا بعضهم على
بعض هذا اذا تؤمل الاتحاد النفسي لخطر نقيضه بالبال فضلا عن اخطاء
فرضه مع الجزم بان الواقع هو الاخر وعلى هذا التقدير هو علم قطعي وانما
غلط من قال غير هذا من قبل انه اذا اخطر النقيض اعني دوام اتفاقهما
ايجده مستحيلا في العقل وينسى انه لم يؤخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة
النقيض بل بمجرد الجزم عن موجب بان الاخر هو الواقع وان كان نقيضه لم
يستحيل وقوعه والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق الباب
الثاني في بيان قولنا واشهد ان محمدا عبده ورسوله اعلم ان الواقع
للجمع المطلق لا للترتيب ولا للمعية على المذهب المختار بشهادة النقل
والاستقراء اما اعتبار القول من قال انها للترتيب كالفا فان قلت لا
شك ان الجمع موصوف بالاطلاق والجمع فيكون التفسير غير واف بالمقصود
قلت وصف الاطلاق ليس بمفيد في التحقيق على ما قرر في العلوم وهذا
مثل قولنا الماهية المطلقة اعم من الماهية من حيث هي فالحاصل ان
المراد من المطلق ههنا عدم اعتبار المعية والترتيب فيكون الجمع مطلقا
من حيث النظر الى عدم هذا الاعتبار وان كان مقيدا ظاهرا بحسب التوصيف
بوصف الاطلاق ومثل هذا جايز لاختلاف الجهة فان قلت فقد لزم مما
ذكرته تقييد الجمع باعتبار عدم اعتبار الترتيب والمعية ولزم تقييد با
عتبارهما قلت للتحقيق انها الموصوف وحده لا المركب من الموصوف
والصفة فيكون الصفة شرطا لاجزا فلا يتوجه الاشكال اصلا فان قلت
فلم لم تقل من اول الامر هذا الجواب حتى يسلم من هذا الاطناب قلت لتقرير
المطلوب بعد ايراد الشبهة وابطالها حتى لا يتوجه اليه اشكالا اصلا
ولقصد السلوك في طريق التخلية بعد طريق التحلية ليكون حصول

المطلوب

حصول المطلوب اعز ونفيع فان قلت الواو تدل على الاجتماع لا على الجمع والا
يلزم الاشتراك او الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير مراد ههنا فما
المراد من الجمع قلت المراد منه ههنا معنى الاجتماع لكن عبر عنه بالجمع
لايجاز النظم ورشاقة اللفظ والاشعار بان لا اجتماع اثر الجمع مع التنبيه
على نسبة القول الى قايله وبعلو وصوله الى درجة الاعتبار سالما عن توهم
درجة السقوط قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولهم فيها
ازواج مطهرة ان في مطهرة فخامة ليست في طاهرة وهي الاشعار بان المطهر
طهرهن فان قلت فهل الجمع مجاز ههنا قلت نعم ويجوز ان يكون حقيقة
ان كان مصدرا من البنا المجهول فان قلت قد تحقق ان الواو ليست ربما
بمعرضة للزمان مطلقا سواء كان زمان الاجتماع او زمان التعاقب
والافتراق لكنها معترضة في مورد الاستعمال الاشتراك المعطوف والمعطوف
عليه في امر فما المراد من هذا الامر في عطف الجمل وغيرها قلت المراد منه
في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب الثبوت نحو ضرب زيد واكرم عمرو
فان الواو فيه تفيد ثبوت مضمون ضرب واكرم فلو تركت العطف
فلا يحصل تلك الفايدة لاحتمال الكلام الثاني في الاضراب والرجوع عن
الاول واما المراد منه في عطف المفردات وما في حكمها فهو الحكم او الذات
نحو ضرب زيد وعمرو ونحو ضرب واكرم زيد فان قلت فما المراد من هذه
الثلاثة فيما نحن بصدده قلت المراد ههنا هو الثبوت فان الواو
في قولنا واشهد ان محمدا عبده ورسوله قد افادت ثبوت مضمون
كلمتي الشهادة فان قلت قد علم ان التكلم بكلمتي الشهادة مع التصديق
معتبر في الايمان فينبغي ان لا يحكم بايمان الدهري اذا قال لا اله الا الله مع
انه حكم به بالاجماع قلت ما حكم بايمانه بمجرد تكلم كلمة التوحيد فلا يتوجه
عليه اعتراض بل حكم به اذا تكلم بكلمتي الشهادة مع التصديق بثبوت
مضمونها فيكون المراد من قولهم ان الدهري يحكم بايمانه بالاجماع اذا
قال لا اله الا الله الحكم به اذا تكلم بكلمتي الشهادة على الوجه المذكور والسر

بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله محمد رسول الله عليه من التحية ما هو اعلاه وعلى اله الانبياء واصحابه ذوي الانتباه مادارت
في الالسنة والافواه كلمة لا اله الا الله وبعد فيقول افقر الورى واضعف العبيد السيد محمد الكفوي ابن الحاج حيدان من اجل ما يتميز به
القطع السليم واعلى ما تحصل فيه الفهم المستقيم فتح ابواب الاغلاق والاشكال وكشف قناع الغموض والاعضال لاسيما النذكار في قضاء ما فات
شق شق الاذكياء بل فضل في بواد فهمه مصاقع الخطباء ولذا قيل في حل المشكلات اعلى درجة من درجات الغرات فهذا كما في شرح كلمات التغمدي
للفاضل البركوي مغربي رحمه الله رحمة واسعة وجعل الجنة داره بانية وهي هذه لا اله الا الله نفي واثبات اي فيه نفي شيء واثبات شيء

والمحال ان المنفي فيه وهو ما يلي لا لا عين له اي لا تعين بحسب لفظه ونفسه لكونه من الامور الكلية الصادقة على الكثيرين فلا بد في تعينه من تعيين القائلين فيحتمل ان يريد به قائل او اعتقاده جميع ما سوى الله تعالى من افراده او بعضه او جميع احواله بحيث يشمل الله تعالى بمراده فهذه ثلثة احتمالات بحسب امثالها في استعمالات فيفتش ويقال لقائل هذا المقال علم من وقوع النفي فيه من هذه الاحتمالات الثلثة بحسب الاعتقاد والارادة وايضا المثبت فيه وهو ما يلي الا موجود معين في نفسه ومعهود لكونه على الذات الواجب الوجود الخالق المعبود فلا حاجة الى التعيين من جهته هذا الوجه المبين الا انه يحتمل ان يريد به القائل كون منقسما الى العالم والجاهل ما اراده به طائفة المؤمنين العارفين من اهل السنة وجماعة المسلمين كثرهم الله تعالى وقد وجد ويحتمل ان يريد به غيرهم وهم الفاسد الذي هو اعظم المفاسد كان يزعم بان واجب الوجود والمعبود بالحق هو الوجود الخاص او الوجود المطلق كما ذهبت اليه الفلاسفة عليهم لعنة الله والملائكة والناس فيفتش في ذلك ايضا ويقال لدفع الشبهات على من وقع الاثبات فيه من هذين الاثنين عند عدم شيء من القرينتين الحالية والمقالية ففي هذه الكلمة الطيبة باعتبار ما هو فيها المندرجة من المنفي والمثبت وبحسب الارادة والمثبت احتمالات ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وقوله والمنفي عين المثبت الى قوله هذا المقول من قبيل عطف العلة على المعلول يعني ان المنفي بلا عين المثبت الا اي لنفسه

في ذلك قصد الايجاز والاكتفا من المقام المذكور من الاشتهاء والالتباس
وقد يجاب بان تكلم كلمتي التوحيد مع التصديق يقتضي الاقرار والتصديق
بجميع صفات الباري عز وجل ومن صفاته البعث والارسال والاحياء
والابقا وغير ذلك فلزم من ذلك بالضرورة اقرار بالرسالة وتصديق
بها وهو معنى قولنا اشهد ان محمدا عبده ورسوله ويقوي قوله عليه
السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث فان قلت
هذا الكلام مبني من قلت تجوز ان يكون مع الموافق وغيره على ما مر
عرفت في قولنا اشهد ان لا اله الا الله اذا تقرر ما ذكر فقول اشهد فعل
فاعله مستتر فيه وقد عرفت معنى الشهادة في الباب الاول فان
قلت المعلوم في الباب الاول هو الاقرار والتصديق لكن المراد من
اشهد اذا كان خبرا هو الاخبار فلا يكون معلوما فيه فلا يتقيم
الحوالة عليه قلت لانسلم ان الاخبار معنى الخبر بل هو صفة المخبر لا
في معنى الخبر نفسه على ان الاخبار ههنا بمعنى الاقرار في التحقيق وان الحرف
من الحروف المشبهة بالفعل تؤكد مضمون الجملة فان قلت التاكيد بعد
المؤكد فما معنى التاكيد ههنا قلت كذلك بعد المؤكد فانها تؤكد مضمون
الجملة في ذهن السامع بعد تعقله اياها ان قلت فلم قدم في الذكر قلت
للاهتمام بالتاكيد ولزوم احتياج الحرف في الدلالة على معناه الى ذكر
متعلقه لفظا او تقديرا وتاخر لتعذر هذا وتعسر ومحمد صلى الله عليه
وسلم منصوب على انه اسم ما سمي به لكثرة خصاله المرضية بلغ العلى
بكماله كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله صلوا عليه واله قال حسان

ان كان في الناس سباقون بعدهم ... فكل سبق لادنى سبقه تبع
يسمو الى غايتيه كل منقصة ... فلا يطال ولا يسمو له طمع
لو ناسب الشمس في نور لكان هو ... او ناسب البحر جودا ما له سعة
او ناسب الليث في بطش وفي كرم ... ما ناسب الليث في الاقدام والشجع
او ناسب الغيث في عم وفي مدد ... ما ناسب الغيث الا انه يقع
او ناسب الدهر في علم وفي حلم ... ما ناسب الدهر الا انه جزع
او ناسب الارض في ثبت وفي ثقل ... ما ناسب الارض الا انه خضع
او ناسب النار في حر وفي حرق ... ما ناسب النار الا انه ينفع
او ناسب الروح في روح وفي جسد ... ما ناسب الروح الا انه معه
او ناسب الله في اسم وفي شرف ... ما ناسب الله الا انه شفع

قلت الاضافة لاي شيء قلت للتشريف والاشعار بان للعبودية
اعتبارا عند الله قال تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ولذا
رجح بعض العلما تشهد ابن مسعود على تشهد ابن عباس لاشتماله
على مزيد الاثبات فيه من هذين الاثنين عند عدم شيء من القرينتين الحالية والمقالية ففي هذه الكلمة الطيبة باعتبار
ما هو فيها المندرجة من المنفي والمثبت وبحسب الارادة والمثبت احتمالات ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة

يجب اصل مفهومه وجنسه بناء على ان لفظة الله اله او الاله فلا بد لتعيينهما من تعيين القائل كما اشار اليه
هذا الفاضل بقوله عين المثبت عين للمثبت الاول بفتح الباء كالسابق اي تعينه المطابق لاعتقاد الناطق والثاني
بكسر الباء اي تعينه والتقدير بتعيينه وتعيينه كما عرفت يحتمل الامرين لكونه منقسما الى القسمين وايضا المثبت
بالكسر ههنا ايضا عين المثبت اي نفسه تصدر النفي والاثبات من قائل واحد لا من متعدد فلا بد في تعين
المثل من تعيين المثبت اولا والثاني كما انه لا بد من تعين المثبت من تعيين الثاني او المثبت كما اشار اليه ايضا بقوله
لاشتماله على ذكر العبد بخلاف تشهده فان قلت لا شك ان المراد منه عين المنفي اي تعينه بتعيين المثبت اياه
هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم لكن اي معنى من معانيه سيناسب وقد عرفت ان تعينه اياه يحتمل
المقام فانه يقال لمعان قلت الظاهر ان العبد بمعنى بمعنى الوجوه الثلثة فالحاصل من ضرب
الطايع الخاضع المتذلل هو المناسب للمقام قال الجوهري يقال الاثنين السابقين في هذه الثلثة
عبد بين العبودة والعبودية واصل العبودية الخضوع والذل هي ستة بتفريع النتيجة على العلة
والواو في قولنا ورسوله للعطف فايدته الدلالة على الاشتراك في المحتملة لها هذه الكلمة الطيبة
المسندية وفي هذا العطف الترقي كما في قولنا فلان عالم محرر فان كل رسول قضايا عقلية بحسب
عبد وليس كل عبد رسولا والرسول انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الارادة والمثبت بالمنفي جميع
الاحكام وقد يشترط فيه الكتاب لخلاف النبي فانه اعم وان مع معجزها ما سوى الله تعالى والمثبت
منصوب المحل على انه مفعول اشهد وهو مع محموله جملة فعلية المعبود ذات واجب الوجود الخالق
معطوفة على جملة اشهد ان لا اله الا الله فان قلت فما الجامع بين ذلك ايضا والمثبت الغير المعبود والثانية ما اريد به
الجملتين قلت هو كون المسند في كل منهما مماثلا للآخر واتحاد المسند والثالثة ما اريد بالمنفي بعض
اليه فيهما مع ان بين متعلقيهما مناسبة تامة فان قلت اذا كان ما سوى الله تعالى والمثبت ذات
الاصنام لكي يكون المقام مقام الفصل فلم وصل الثانية بالاولى قلت الواجب والرابعة ما اريد به ذلك
سلمناه لكن وصلها بها لدفع توهم الرجوع عن الاول ونظيره في ايضا والمثبت الغير المعبود والخامسة
دفع التوهم قطعهم لاوابدك الله فان قلت اي قسم هو من اقسام ما اريد به ذلك والمثبت ذات الواجب والسادسة
الجامع قلت الظاهر انه من قبيل الجامع العقلي واما الاستدلال بالمثبت الهالك
على انه رسول من عند الله تعالى فلانه ادعى الرسالة واظهر المعجزة اما وهذه اي القضية المقصودة من هذه
دعوى الرسالة فقد علم بالتواتر واما اظهارها المعجزة فلوجهين الكلمة الطيبة تخالص القصد والنية
احدهما انه اظهر كلام الله تعالى وتحدى به البلغا مع كمال بلاغتهم الاولى منهما على ما محمد صدر الشريعة
فعجزوا عن معارضته باقصر سورة منه مع توفر الدواعي على ذلك حتى واحدة من تلك القضايا الست في
خاطروا بمهجتهم واعرضوا عن المعارضة بالخروج الى المقارعة بالسيوف التوضيح في باب الاستثناء من التفريغ
وانتقل عنا حدهم مع توفر الداعي الى اتيان بشيء مما يدانيه فدل ذلك قطعا فمن قال اي ذكر هذه الكلمة الطيبة
على انه من عند الله وعلم به صدقه دعوى النبوة الرسول عليه السلام وتلفظ بها حكما اي حال كون حكمها
على ما عاد يا لا يقدح فيه شيء من الاحتمالات العقلية عما ما هو شان من غير تعيين والت فاعرف اي فلم يرد
بالتعيين ومن قال احال كون قوله بها كقوله سبحانه وتعالى في كتابه الذي اوتيناه فاعلم انه لا اله الا الله ودالة بان يكون معناها الدال على وحدانيته تعالى وكذا من
حكمها حكم القضية الاولى من تلك القضايا الست على ما محمد صدر الشريعة عامله الله تعالى بالطافه الوسيعة وهو
مؤمن بالحق بنيته وعارف معناها الدال على الوحدانية هذا ما خطر بالبال في شرح هذا المقال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال

سايرالعلوم العادية وثانيهما انه نقل عنه من الامور الخارقة للعادة
مابلغ القدر المشترك منه اعني ظهور المعجزة حد التواتر وان كان
تفاصيلها احادا كتكثير الماء في عين قتادة رضي الله عنه وجود كائن وهي مذكورة في
كتب السير وقد استدل ارباب البصاير على نبوته ورسالته بوجهين
احدهما تواتر من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها واخلاقه
العظيمة واحكامه الحكيمة واقدامه حيث يحجم الابطال وثقته بعصمة الله
في جميع الاحوال وثباته على حاله لدى الاحوال حيث ابدى عداوه مع
شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا ولا الى القدح سبيلا
فان العقل يجزم بامتناع اجماع هذه الامور في غير الانبياء عليهم السلام وان
يجمع هذه الكمالات في حق من يعلم انه يفتري عليه ثم يمهله ثلثا وعشرين
سنة ثم يظهر دينه على سايرالاديان وينصره على اعدايه وينجي اثاره
بعد موته الى يوم القيمة وثانيهما انه ادعى ذلك الامر العظيم بين
اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة معهم وبين لهم الكتاب والحكمة
وعلمهم الشرايع والاحكام واتم مكارم الاخلاق واكمل كثيرا من الناس
في الفضايل العلمية والعملية ونور العالم بالايمان والعمل الصالح واظهر
الله دينه على الدين كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة سوى
ذلك واذا ثبت نبوته وقد دل كلامه وكلام الله تعالى المنزل عليه
على انه خاتم النبيين وانه مبعوث الى كافة الناس اجمعين بل الى الجن
والانس ثبت انه اخر الانبيا وان نبوته لا تختص العرب كما زعم بعض
النصارى فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه السلام بعده
قلنا نعم لكنه يتابع محمدا صلى الله عليه وسلم لان شريعته قد نسخت
فلا يكون اليه الوحي ونصب احكام بل يكون خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم والحمد لله رب العالمين

العموم للخصوص وجه والعزو ما وجه حكمها في المركب التقييد به لا هو بحث الصدق ان الحمل على شيء وأما
في القضايا فلا يصدق عليها بعض جملها على شيء الحمل القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على موضوع ولا على قضية أخرى
فالعموم الخصوص كذا سائر النسب المذكورة فيما سبق لغا عن القضايا بمعنى صدقها أي تحققها في الواقع فالقضايا
المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحد منهما مستلزمًا للآخر بمعنى أن صدق كل واحد منهما يستلزم
سائر الصدق بمعنى يستحيل فيما كاذبا صادقا على الآخر يحمل عليه والصدق بمعنى التحقق يحمل
بمعنى فيقال صدقت هذه القضية في الواقع سبحانه وتعالى أعلم تحقيق المحقق قبيل العدول والتحصيل

السلام على علي وعلى أولادنا الطيبين من أهله وقال النبي عليه السلام

وأراد بها الروايات كتب جامع الصغير وجامع الكبير
والبسوط والزيادات والسير وغير ذلك الرواية الرابعة كتب
الجرجانيات والكيسانيات والهارونيات والثلاثيات تحقيق
مصنفات الإمام محمد بن الحسن في الفقه رحمة الله عليه جمع الفقه

لا عذر فالناس في عذرة
ما بقي اقطار البلاد مطوفا
أما وانتم بالورى تنتخب
سعى لكم فوق السها والذرى
تجدون منكم فوق كل ذي
أن نحكم فرد الوجه فيه
عنكم فعبئي مثل سعي الكوكب
فالقصد نحو الغرة الواضح
والسير راي العين كالكوكب

ان الملوك اذا ابوابها غلقت
لا بناس بباب الله مفتوح

ما دمت ما فارا ان من كلام
فانما انت في دار الدارات
من يبر داري ومن لم يبر سوف يرى
عما قليل تبا لنا للدارات
ان الملوك اذا ابوابها غلقت
لا بناس بباب الله مفتوح

فيه
دارهم في دارهم ما دمت في دارهم
دار ضم في ارضهم ما دمت في ارضهم
ترجمة عالم جليل

وعن بعض الحكماء من عصى والديه
يبر السرور من داره ومن لم يستقر
في الامور كم ينيل الى الحافية ومن لم
يدار الى اهله ذهبت لذة عيشه
بدقة

قال يوما عبد العزيز لو جاءت كل امة
بما فقيها وجئنا بالجميع فضلنا
حتى كأنا

وما طالب الحاجات الا مغفلا
فيا طالب الحاجات الا مغفلا
وباب
فيا طالب الحاجات الا مغفلا
والله

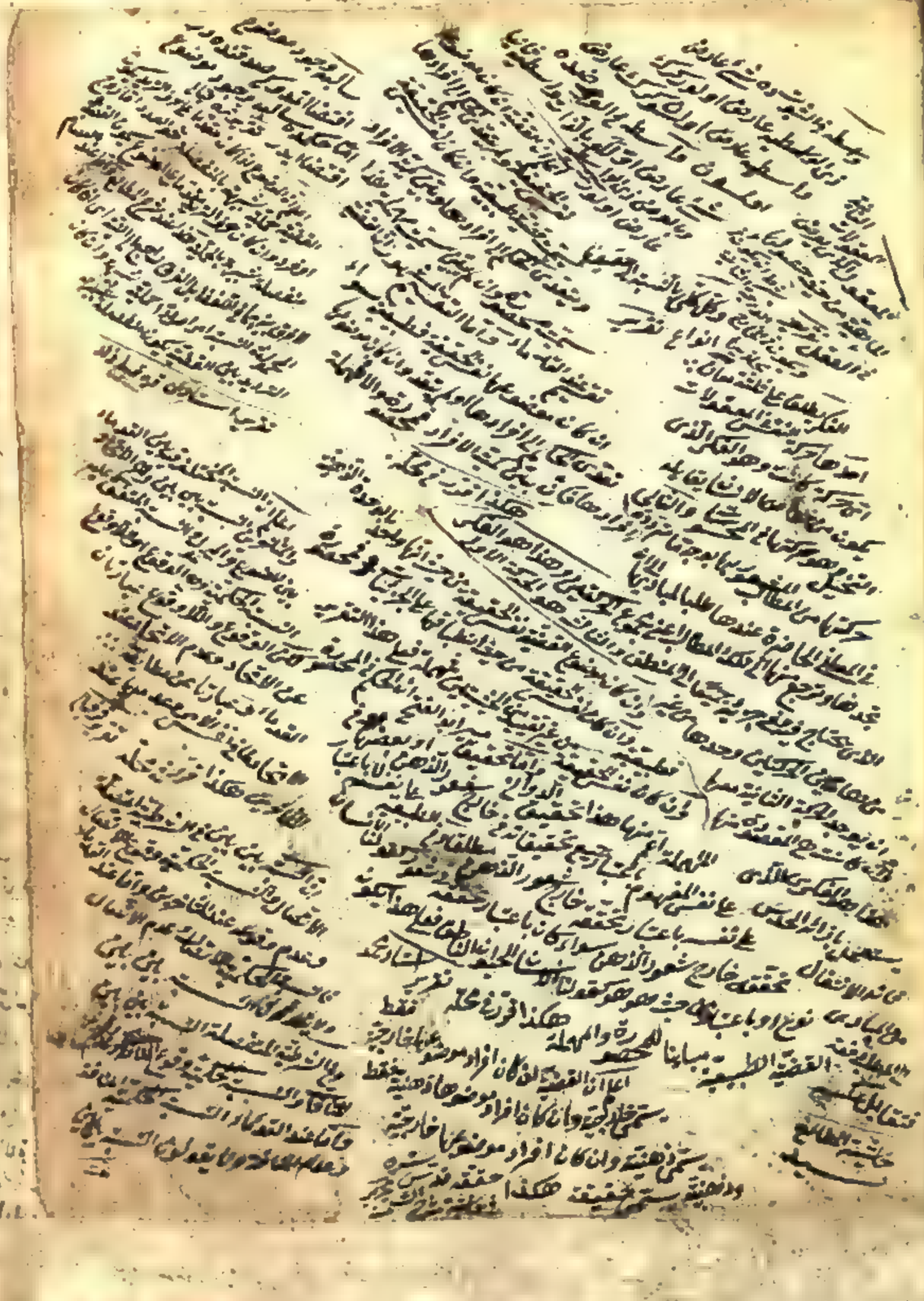

الكليات خمس الاول الجنس وهو المقول على الكثرة
المختلفة بالحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها
من الكليات الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة بالحقيقة
في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
جواب ما هو ويختص بالاضافة كالاول بالحقيقة وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة
ثم الاجناس ترتب متصاعدة الى العالي وتسمى اجناسا سافلة والانواع متنازلة
الى السافل وتسمى انواعا وما بينهما متوسطات الثالث الفصل
وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فانه يميز عن المشاركة
في الجنس القريب فقط او البعيد فبعيد والا فالمميز
مقوم والا فمميز عنه فقط والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس
والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الكلي المحمول لما تحته حقيقة
واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
فكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود
او غيرهما بين بتصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم
والا فغير بين بخلافه والا فمفرض مفارق يبدو ويزول بسرعة او ببطء
خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا
وكذا الانواع الخمسة والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فصل معرفة الشيء ما يقال عليه لافادته تصوره ويشترط ان يكون
جليا واجلى فلا يعرف باللام والاخفى والمساوي معرفة والاخفى والمتوسط
فصل القريب حد وبالخاصة رسم وان كان مع الجنس
والا فناقص ولم يميز والعرض العام وقد اجيز والناقص ان بكمل
فصل اللفظ وهو ما يقصد به تفهيم معنى اللفظ فصل القضية قول
يحتمل الصدق والكذب فان كان لذاته ثبوت شيء لشيء او نفيه

الحمد لله الذي هدانا لسواء الطريق ووفقنا للتوفيق وجعلنا من خير
والصلوة على من ارسله على حين فترة من الرسل وانزل عليه الكتاب
وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهج الطريقة بالتصديق
وعلى اتباعه الذين عرجوا بمعارج الحق بالتحقيق وبعد فهذه غاية تهذيب الكلام في تحرير
المنطق والكلام وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام جعلته تبصرة
لمن جاوز التبر الاكسير بالاكرام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام
سيما العلماء الاعزة الذين يحرزون بالاكرام سنن حبيبه عليه التحية والسلام لازال
لهم التوفيق قوام ومن التاييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام
القول الاولى في المنطق مقدمة العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق
والا فتصور ويقيد بالضرورة والاكتساب والنظري والبديهي ملاحظة
موضوع العلوم التصور والتصديق لكن لما كان اصل المطلوب تصديقيا قدم
فيترجمة فصل الالة اللفظ عاما وخاصا وضع له مطابقة وعاجزه تضمن وعلى
التلازم والابد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا والا عكس وكل منهما
انه قصد بجزء مدلوله الالتزامي فمركب اما تام فقول واما ناقص فمفرد
او عينه والا فمفرد وهو اما كلي فمحمول بالضرورة على كثيرين
والا فجزئي وهو اما ان يمنع نفس تصوره من الشركة فشخصي والا فاضافي
وبالاستقراء ان تفاوت بالاولية او الاولوية فمشكك والا فمتواطئ
وبالاقتران اشتهر الشكل الاول فقط وانتج الاربعة الاخيرة وجاز فصل المنفصلة
او وحدة الواحد فقط مع امكان الكل او اشتراط الكثير مع التباين او عدمه والكلية
ان تعارفا كليا تباينا والا فان تصادقا كليا فمتساويان والا فمتداخلان
كذلك او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس الاول وهو
ونقيض كل منها جزئي الكلية بين وقد يقال الجزء للاخير وهو احد مطلقا

الموضوع كلمة | موضوع حقيقي | موضوع ذكري | المحمول الثاني | حقيقي | ذكري

اعلم ان الحكم عند المنطقيين في الشرطية والجزاء معا كالمبتدا والخبر في الحملية وعند صاحب المفتاح في الجزاء فقط وذكر في الشرطية قبيل تتابع الشروط ان تتابع المنطقيين غير

متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انها لو جاز بزيادة
اداة الاتصال او الانفصال عن التمام **فصل** التناقض اختلاف القضيتين
بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس والاتيان
الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها والتناقض للوجودية
الكمنة العامة والدائمة المطلقة العامة والمشروطة العامة الجنية الممكنة
والوقتية العامة الجنية المطلقة والمكنة المفهوم المردد بين الضروري
كل من الجزئية بالنسبة الى الكلية **فصل** العكس تبديل طرفي القضية
مع بقاء الصدق والكيف والجهة اما تنعكس كلية لجواز عموم المحمول
او التالي والسالبة الممكنة تنعكس سالبة كلية والا لزم سلب الشيء عن
نفسه والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المعدوم واما بحسب الجهة
فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان
حينية الدائمة ووجودية لا دائمة والوقتية والمنتشرة مطلقة عامة وبالعكس
للممكنة ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة
والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والباقي الكلان نقيض العكس الاول
بتبع المحال والعكس للوافي بالنقض **فصل** عكس النقيض تبديل نقيض
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض التالي اولا مع مخالفة
الكيف وحكم الموجبات هنا حكم السوالب المعكوسة وبالعكس
والبيان ابان والنقض التعرض وقد بين انعكاس الخاصتين
من الموجبة الجزئية هنا ومن السالبة الجزئية تحت العرفية الخاصة الآتي
فصل القياس قول اذا سلم لزم عنه لذاته قولا آخر فان كان
مذكورا فيه بادة لزومه فاستثنائي والا فاقتراني حملي او شرطي
وموضوع المطلوب في الحملي اصغر ومحموله اكبر والمكرر اوسط وما قيل الاصغر
الصغرى وما فيه الاكبر الكبرى والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى
وهو الشكل الاول او محمولهما او موضوعهما فالثاني والثالث وعكس الاول
فالرابع وشرط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى

تصديقات

تتابع المنطقيين غير

موضوع حقيقي | موضوع ذكري | محمول ثاني | حقيقي | ذكري

... محمولية موجبة او سالبة وبسيط المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على
النسبة رابطة وقد استعير لها نقيضها هو والافتقار وسمي الاول
الاول مقدما والثاني تاليا والموضوع ان كان شخصيا فالقضية شخصية
وشخصية وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا او
بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سورا والا فمهملة ولازم
الجزئية والا لم توجد الموضوع محققا فرضيا او مقدرا فالحقيقية
وذهنا فالذهنية وقد يجعل من السالبة جزء موجبة فمعدولة وقد
يعرض بكيفية النسبة فوجهية وما به البيان جهة فان كان الحكم بضرورة
النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة او ما دام وصفه فشرطية
عامة او وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة او بد ولا مرا
ما دام الذات فذاتية مطلقة او ما دام الوصف فغير عامة او بالفعل فمطلقة
عامة او بعدم ضرورة خلافها لا ممكنة عامة فهذه بسائط وقد تقيد
العامتان والوقتيان المطلقتان باللادوام الذاتي في الشرطية
الخاصة والوقتية الى منتشرة وقد تقيد المطلقة العامة
باللاضرورة الذاتية فالعرفية الوقتية واللادوام الذاتي في الشرطية
اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية من الجانبين الموافق
ايضا والممكنة الخاصة وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة
عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة حتى الفعلي الكيفية موافقة الكلية لما قيد
بها فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت النسبة على تقدير
او غيرها لزومية ان كان بينهما علاقة والا فاتفاقية ومنفصلة
ان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقا وكذبا فهي الحقيقة
او صدقا فقط فانفة الجمع او كذبا فقط فانفة الخلو وكل منهما عنادية
ان كان التنافي لذات الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطيتين كان
على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معينا فشخصية
والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان

تصديقات

والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط
مع عامته للنسبة في الذهن على ما هو الواقع فامي والا فاني واما جدلي
يتالف من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتالف من المقبولات و
المظنونات واما شعري يتالف من المخيلات واما سفسطي يتالف
من الوهميات والمشبهات

وهي التي يبحث عنها في العلوم عن اعراضها الذاتية والمبادي وهي حدود
الموضوعات واجزائها واعراضها ومقدمات بينة او ما خوذة يبتني عليها
مسايل العلم والمسايل وهي قضايا يطلب في العلم موضوعاتها القا
موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب عن موضوع العلم وعرضه
الذاتي وحمولاتها العوارض خارجة عنها لاحقة لها لذاتها وتعليقات المبادي
لما يبدا به قبل الخوض والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخير
وطلب الرغبة كشرف العلم وغايته وموضوعه وكما نافع المقدمات
ما يستعين الرويس النمانية الغرض للاكيد طلبه عنا المنفعة امر ما يتوقف
الحاطبا النشاط للطلب ويحمل المشقة بالكسر وهو عنوان الكتاب
ليكون عنده اجمالا ما يفصله المؤلف ليسكن قلب المتعلم الذي مراتي علم هو
ليطلب فيما يليق بمراتي مرتبة هو ليقدم عما يجب ويؤخر عما يجب تاخره

فصل القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به الاخبار التعليمية و
هي التقسيم الى الكثير من فوق والتحليل عكسه
والتحديد والبرهان اي الطريق الى
الوقوف على الحق والعمل به
وهذا بالمقاصد بشرط
والله اعلم تمت
الرسالة
التهذيب
المنطق
للمحقق
التفتازاني

فالمتباينتان هو ظاهر فتبين العكس مع الاصل لتبيني ما فاق وطرد الاثر ان يعود ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه بحصل منهم
العكس وهو لا يجري الا في الموجبتا والسوالب الكلية لوجود الموضوع فيهما بخلاف الجزئية فانه يلزم الخلف وطرد العكس هو ان يلزم من نقيض العكس نقيض الاصل بحصل ما بينا
الاصل نقيضا بقات

٩٣

لبنتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين وفي الثاني
اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى فبعد
وكون النتيجة مع البدء كرتبة او كبرى منه وطلبة لنتج الكليتان
سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية بالخلف او
عكس الكبرى او الصغرى ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب
الصغرى وفعلية امع كلية احديهما لنتج الموجبتان مع الموجبة الكلية
او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الجزئية سالبة
جزئية بالخلف او عكس الكبرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة
وفي الرابع اما ايجابها مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما لنتج الموجبة
الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية حرموا
وكلية هما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سالبا والا فسالبة
بالخلف او بعكس النتيجة او بتقدم متمم او بالرد الى الثاني
بعكس الصغرى او الثالث بعد الكبرى وضابطة شرط الاربعة انتهاد ما
من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمل على الاكبر الا كذلك
وصف الاوسط الى الاكبر لا الى ذات الاصغر فصل الشرطية
من الالفاظ اما ان يتركب من متعلقين او منفصلتين او حملية ومتصلة او
متصلة او منفصلة او متصلة ومنفصلة وتتفق الاشكال الاربعة
وفي تفصيلها طول فصل الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع
التالي ومن الحقيقة وضع كل كما نعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد
يختص كل بما يناسب الخلو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه مجملا
او مفصلا والاقتراني فصل الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم
كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي للاخر في علة الحكم لشبه فيه والعمدة
على الدوران والترديد السبر اقترانها بما يلائم من
البقيات الصور والضروب الاوليات والمشاهدات والتجربيات قد يكون

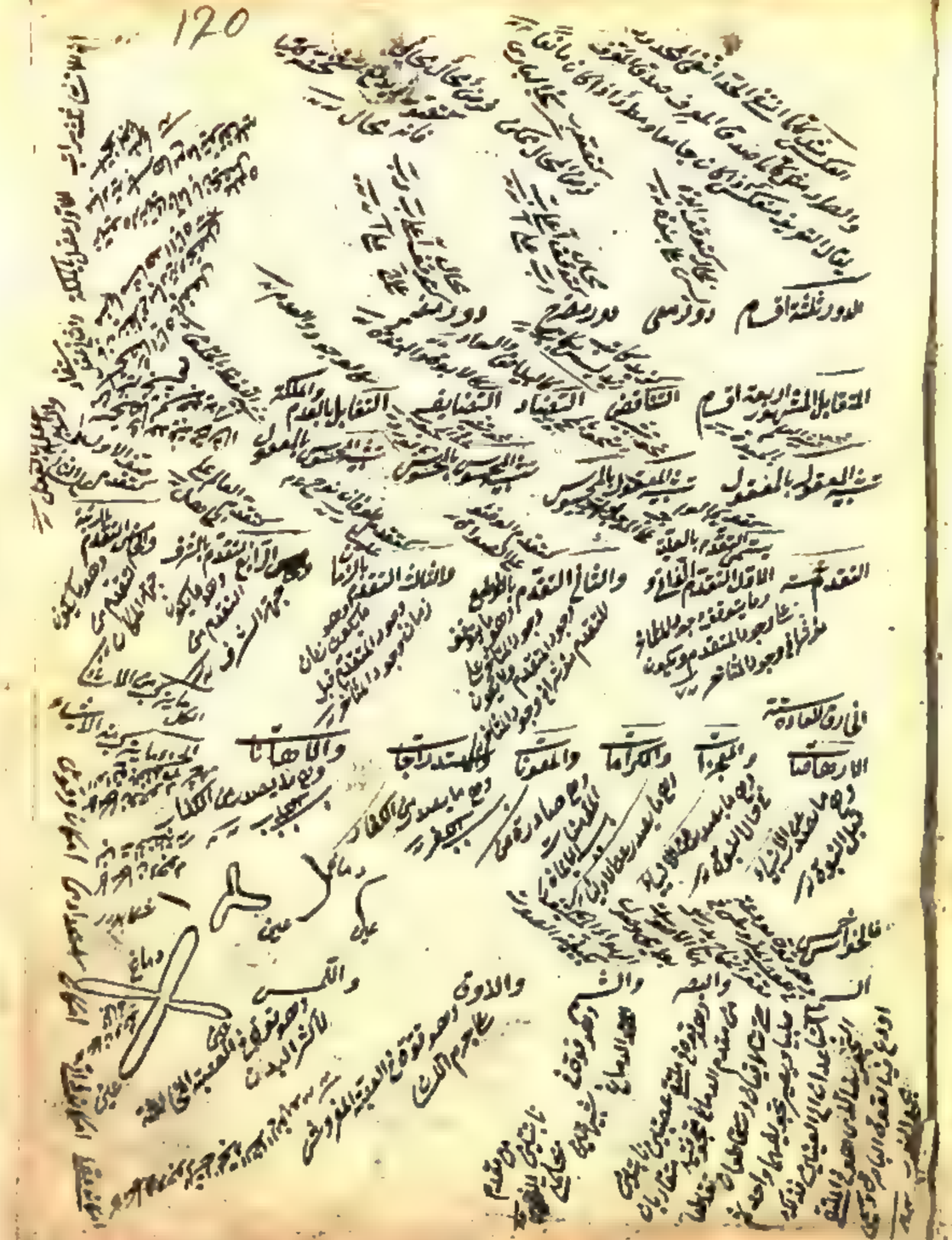

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والمنة وعلى نبيه الصلوة والتحيه اذا قلت بكلام
ان كنت ناقلا فيطلب الصحة او مدعيا فالدليل والا يمنع النقل والعدل
الا مجازا اذ المنع طلب الدليل على مقدمة منه فاذا انتفت به منع مجردا
او مع السند والا يدفع السند الا اذا كان مساويا او ينقض بالتخلف
او عورض بدليل الخلاف في الصورتين صرت مانعا بان تقول الله
تعالى متكلم بكلام اذ لو ناقلا عن الغير او مدعيا بدليل انه انشد
الكلام حقيقة في الاثبات وكلم الله موسى تكليما فيمنع مجاز المجاز فيه
بالامر او ينقض بالخلق فقيل انه اضافة القدرة الى المقدور فيمنع
مستندا بانه حقيقة او يعارض بانه ثابت للحروف الحادثة فيمنع بان
يقال لم لا يجوز ان الكلام مركب من الحروف لا في الفؤاد

جعل الكلام على الفؤاد دليلا في الرسالة

جنس الجنس مطلق جنس طبيعي جنس عقلي جنس منطقي حملي تعريفا
على كثيرين مختلفين بالحقايق جوابا ما هو قولا ذاتيا جنس طبيعي جنس منطقي
او الزايد جنس عقلي الكل مجموعي

اعلم ان موضوع المنطق عند المتاخرين المعلوم التصوري والتصديقي والمقدما
المعلوم التصوري والتصديقي اعم من المعلوم الثانية لان المعلوم التصوري والتصديقي
يشمل المعلوم الثانية ومعروضاتها بخلاف المعلوم الثانية فانه لا يشمل المعروضات
وقال الافضل عبد الرحيم ان كان المراد من الموضوع الموضوع الذكري فالحق في المتقدمين
وان كان الموضوع الموضوع الحقيقي فالحق مع المتاخرين وقال المحقق الدواني الخلاف بين
المتقدمين والمتاخرين نزاع لفظي فتدبر فتدبر

حيوان ناطق حيوان صاهل حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق
حقيقة الانسان حقيقة الفرس حقيقة الغنم حقيقة الخنزير حقيقة الحمار حقيقة الكلب حقيقة الهرة حقيقة الغراب
حيوان ناطق حيوان صاهل حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق حيوان ناهق
حقيقة الجمل حقيقة البغل حقيقة الحمار حقيقة الديك حقيقة الدجاج حقيقة الارنب حقيقة الثور حقيقة الحمام
حيوان ذكاية حيوان ناهق حيوان ناهق الحيوان الفاجر الحيوان الفاجر الحيوان الفاجر الحيوان الفاجر الحيوان الفاجر
حقيقة بقر حيوان جاهل

وابواب المنطق سبعة تجمعها هذه البيت

بكاف ثم قاف ثم قاف ثم قاف وباء ثم جيم ثم خاء وسين ثم ميم

الكبريت الاحمر موجود في الدنيا اجمع وفي الكتاب التنزيل بقدر الميل او اكثر كما اراد او عليه السلام ان يبني بيت المقدس ووضع عاقبة كبريت الاحمر فبنى
اثنى عشر فرسخا وكذا اللؤلؤ يقرار الجبعة بضعة عشر ذراعا في الميل بقدر الميل او اكثر من شرح ايها الولد

فقال صاحب الاحكام انه الاولة من حيث سببيتها الاحكام واختاره المتاخرون واحوال الاجتهاد والترجيح جعة البيضاوي
اجزاء هذا العلم مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح والمايجب على الاحكام عالما من موضوع هذا العلم وقال الامام فخر
الاسلام في معيار العلوم انه الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة وقال بعضهم انه الادلة من حيث الاجتهاد والترجيح نقلا الى النظام
وقال صاحب التوضيح انه الادلة لا مطلقا بل من حيث يثبت بها الاحكام الشرعية الاحكام لا مطلقا بل من حيث تثبت بالادلة
وقال بعض المتاخرين وهو الحق عبد الرزاق الانطاكي على السيد المحقق الشريف

اعلم ان القضية اما ان يعتبر احد اجزائها محكوما عليه بالثبوت في الصدق فقط بحيث عدم الثبوت في الكذب وبالعكس فيها محكوما عليه بالثبوت في الصدق فقط بحيث عدم
الحكم بالثبوت في الكذب بالسكوت عنه وبين هذين المفهومين تباين وما قال ان الثانية هي مانعة الجمع الاعم صنادان ما يصدق عليه الثانية
اعم من الحقيقة ما يصدق عليه الاولى بمعنى انه كما صدق فيه مانعة الجمع بالمعنى الاول صدق فيه مانعة الجمع بالمعنى الثاني وربما يصدق مانعة الجمع الثاني
دون الاولى وما يريد ان مفهوم مانعة الجمع بالمعنى الثاني اعم صدقا من مفهوم مانعة الجمع بالمعنى الاول وهكذا مانعة الخلو معنيان احدهما يصدق
عليه احدهما اعم مما يصدق عليه الاخر وعليهذا يقال مانعة الخلو بالمعنى الاعم مرفوعة فقط ان كان قيد الصدق او الكذب كان التعريف غير جامع
غير المعنى الاخص وان كان قيد الحكم كان الحاصل غير مانع للمعنى الاعم عصام الدين

وفاة قاضي عضد صاحب المواقف كشف الظنون لكاتب جلبي
٧٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قال النبي صلى الله عليه وسلم ستفترق امتي ثلثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة قيل ومن هم قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي وهذه عقايد الفرقة الناجية وهم اشاعرة اهل السنة والجماعة اعلم ان العالم حادث كما يدل عليه قوله تعالى الله خالق كل شيء وكل ما سوى الله تعالى فهو حادث لانه ممكن والممكن محتاج في وجوده الى المؤثر وكل محتاج حادث وعلى ان العالم حادث كان بعد ان لم يكن فهو قابل للفناء وعلى ان النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعا وبه تحصل المعرفة وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فالنظر في معرفة العالم واجب وعلى ان العالم صانعا قديما يستحيل عليه العدم والزوال واجبا وجوده لذاته ومنعا عدمه بالنظر الى ذاته مخالفا لسائر الحوادث متصفا بجميع صفات الكمال منزها عن جميع سمات النقص فهو عالم بجميع المعلومات قادر على جميع الممكنات مريد لجميع الكائنات متكلم حي سميع بصير وهو منزه عن جميع صفات النقص وهو يشهد له ولا يتبدل ولا مثل له ولا شريك له ولا ضد له ولا يحل في غيره ولا يقوم بذاته حادث فليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار اليه بهنا وهناك ولا يقبل الحركة والانتقال ولا الجهل والكذب وهو تعالى منزه عن امارات سمات القدم

اعلم ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له للعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الوضعي فان كانت هذه العلاقة غير المشابهة كالمجاورة والمحلية والسببية والمسببية وغيرهم تسمى مجازا مرسلا لتعدد العلاقة واحدة المشابهة بل ارسل بستة علاقات هي اربعة وعشرون وقيل لانه ارسل مطلق عن المبالغة وان كانت العلاقة المشابهة تسمى استعارة وهي اربعة اقسام مصرحة ومكنية وتخييلية ومرشحة اما المصرحة فهي ذكر المشبه به وارادة المشبه بحيث يكون احد اركان التشبيه وهو المشبه به واما المكنية فهي ما ذكر فيها المشبه دون المشبه به وانما سميت مكنية لانها مكنت في النفس لاختفاء المشبه به وعدم ذكره وانما سميت تخييلية لاثبات لازم المشبه به للمشبه لان اثبات هذا اللازم تخييل للمشبه به وانما الترشيح فهي اثبات ملايم المشبه به للمشبه ووجه التسمية ظاهر لانه ترشيح وزيادة وزينة على قرينة المكنية وهي التخييلية ولهذا الاقسام الاربعة اقسام كثيرة وتفصيلات عجيبة تركناها خوفا من التطويل

الاستعارة بالكناية كما يجيء ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن ذكر اركان التشبيه سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والترشيح ان يذكر شيء من ملايم المشبه به خطأ والصحيح الاول

الاستعارة بالكناية عند المعاني ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه الشبه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه بعض ما من لوازم المشبه به وهو يدل على ان الشبه الغير النفسي والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لان الوجوه العقلية قريب والبعض المخصوص بعيد وهو المراد ههنا على التوجيه والترشيح ان يذكر شيء من ملايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او استعارة او الحقيقة ان كان فيه مجاز مرسل او كناية قولهم اسرع في طوقها الطوق يداك اطوق من ترشيح المجاز وهو مجاز عن الثوب حسن جيد اول المطول

الاشاعرة ذهب اليه استاذي ومن معه وعليه

من غير معاونات ومقابلة وجبته ما شاء الله كان وعالم
بشا الم يكن فالكفر فالمعاصي بخلقه وارادته وما يرضاه غنى
لا يحتاج الى شئ في ذاته وصفاته ولا حاكم عليه ولا يجب عليه
شئ كاللطف والاصلح والعوض عن الآلام ولا يجب الثواب بالطاعات
بل ان اثابه فبفضله وان عاقب فبعدله ولا قبيح منه ولا يجب
فيما يفعله او يحكم لا جور ولا ظلم بفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد
لا غرض لفعله ولا علة لحكمه فيما خلق فامر تفضلا ورحمة لا وجوبا
والحاكم سواه فليس للعقل حكم في حسن الاشياء او قبحها او كونه
الفعل سببا للثواب والعقاب فالحسن ما حسنه الشرع و
القبيح ما قبحه الشرع وليس للعقل صفة حقيقة او اعتبارية ولو
عكس الامر بالعكس وهو الآمر فيتبعض ولا يتميز واحد لذاته
نهاية لصفاته واحد بالذات غير متناه بحسب التعلق فاوجد من
مقدوراته قليل من كثير لا نسبة بينهما وله الزيادة والتقدم
في مخلوقاته والملائكة لا تذكر ولا تؤنث اولي اجنحة مثنى و
ثلاث ورباع منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل
وكل منهم مقام معلوم لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون

ما يؤمرون والقرآن كلام الله غير مخلوق وهو المكتوب في
المصاحف المقروء بالالسن المحفوظ في الصدور والكتابة غير
الكتابة والقرآءة غير القرآءة والمحفوظ غير الحفظ واسمائه توقيفية
والمعاد حق يجزي الاجساد بعادتها اوكذا المجازات والكتابة
والصراط والميزان حق وخلق الجنة والنار وهما مخلوقتان واهل الجنة
واما الكافر فيخلد في النار ولا يخلد مسلم صاحب الكبيرة في
النار بل يخرج اقوام الى الجنة تفضلا والعفو عن الصغائر والكبائر
بالتوبة جائز والشفاعة حق لمن اذن له الرحمن وشفاعة الرسول
صلى الله عليه وسلم لاهل الكبائر من امته وهو شفيع في اهل الجنة
مطلقا وعذاب القبر للعصاة من الكافرين والكافر يسئل ويعذب
ونكير حق وبعثة الرسل بالمعجزات من آدم الى آخرهم الانبياء عليهم السلام
ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء والانبياء معصومون من
الكفر ومن الكبائر وهم افضل من الملائكة واهل بيعة الرضوان
واهل غزاة من اهل الجنة بكرم الله بما من يشاء ويختص برحمته
من يريد والامام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر الصديق
ثم عمر الفاروق
ثم عثمان ذو النورين ثم علي المرتضى والافضلية بهذا الترتيب ثبت

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله جاعل الظلمات والنور وخالق السموات والارض والصلوة على خير البشر محمد الشفيع
يوم الخشر والعرض وعلى آله وصحبه الذين سعوا في احكام الدين من السنة والفرض اما بعد فهذه رسالة سهلة في بيان معنى
الجعل وتحقيق ان نفس المحسة مجعولة فتفكر وبالله التوفيق هيهنا الفا فاستفادة المعاني لابد من التنبيه عليها اولا فاقول الصنع هو
الخلق والايجاد والاحداث والانشاء والابداء والفعل والتكوين اما الصنع فهو ايجاد الصورة في المادة كالصباغة والبناء واما
الخلق فهو تقدير وايجاد وقد يقال للتقدير بغير ايجاد واما الايجاد فهو اعطاء الوجود مطلقا واما الاحداث فهو ايجاد الشيء
بعد العدم واما الانشاء فهو احداث الشيء لا عن شيء واما الابداء فهو انشاء الشيء على هيئة مع التفرقة بين الابداء والانشاء
وبما ذكرنا من معنى الصنع الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى وتصنع الفلك وقوله تعالى ابدع السموات والارض واما الفعل فهو اعم من سائر افعاله قال
الامام الراغب في تفسيره واما التكوين فهو ما يكون بغير توسط شيء وبذلك ايضا الامام البيضاوي واما الجعل فهو اذا تعدى
الى مفعولين يكون بمعنى التصيير اذا تعدى الى مفعول واحد يكون بمعنى الخلق والايجاد وهذا هو الذي في اصل اللغة واما في عرف اهل الحكمة فلا فرق
بين الابداء والانشاء اذ اقتضاء المجعول المجعول اليه على ما افصح عنه الشيخ حيث قال في الهيات الشفاء اذا كان شيء ما الاشياء
سبب الوجود شيء اخر كان سببا اما ما دامت انه موجودة فان كان دائم الوجود فيكون مثل هذا من المعلول الى العلة لانه لازم
مطلق العدم للشيء الذي هو سلب الوجود التام للشيء وهذا هو المعنى الذي يسمى ابداعا عند الحكماء وهو البين بعد مطلقا الا هنا
كلامه الحمد لله على التمام وعلى رسوله افضل الصلوة والسلام تمت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الانسان اطوارا
نفسا ورجا وجسما وجعل ذلك التركيب العجيب غرا بين سائر الخلق طلسما والصلوة على الرسل هداة السبيل خصوصا على خاتم
اسما وافخم قسما اعلم ان الشخص الانساني بظاهره الكثيف جسم ظلماني ناقص وكامل تام زايل وبباطنه اللطيف جسم
سار في الهيكل المحسوس سريان الماء في الورد والنار في الفحم كامل غير قابل للزوال حاصل التصفيات الكمال من العقل والفهم وبسره الشريف
لطيف رباني كلي في وضع الانسان يشير فيه بقوله تعالى قل الروح من امر ربي وقال الامام الرازي في التفسير الكبير انهم قالوا الاجسام
اذ يكون الانسان عبارة عن هذا الهيكل المحسوس لان اجزائه ابدا في النمو والزيادة والنقصان وكل اكمال الذي هذا شانه
ولا شك ان الانسان من حين شروعه في النمو الى آخره فقد غير الباقي غير الباقي فيشار اليه عند كل احد بقوله انا وجب ان يكون مغايرا
لهذا الهيكل ثم اختلفوا عند ذلك فان الذي يشير اليه كل احد بقوله انا اما شيء هو الهواء كما نقل عن الكعبة الآن استدعاه سبيلا
وتلخيصا انها اجزاء جسمانية سارية في هذا الهيكل سريان الماء في الورد والدهن في السمسم والنار في الفحم ثم ان
المحققين منهم قالوا ان الاجسام التي هي باقية من اول العمر الى آخره اجسام مخالفة بالماهية والحقيقة للاجسام التي منها
استلف هذا الهيكل لان تلك الاجسام صيغت لذاتها مدركة لذاتها نورانية لذاتها فاذا خالطت هذا البدن وسارت سارية
في هذا الهيكل بان النار في الفحم صارت ذلك الهيكل مستنيرة بنور ذلك النور ومتحركا بتحريكه ثم ان هذا الهيكل ابدا في الذوبان
والتحلل والتبدل الا ان تلك الاجزاء باقية عالما واما البوعلي لما التحلل لانها مخالفة بالحقيقة لهذه الاجسام القابلة فاذا
فسد هذا القابل انفصلت تلك الاجسام اللطيفة النورانية الى عالم السمو والقدس والطهارة وان كانت من زمرة السعداء
الى الجحيم عالم الآفات ان كانت من زمرة الاشقياء الى هنا كلامه واذا تحقق ما تلوناه عليك فقد وقفت على بطلان
الاستدلال بتحلل البدن واجزاءه على ان وراء هذا البدن واجزاءه امرا مجردا هو الانسان في الحقيقة وهو الذي يشير اليه كل

اللهم غفلته انه اكثر ثوابا عند الله بما كسب وغيرا انه اعلم واشرف
ونسبا وما اشبه ذلك والكفر عدم الايمان وهو التصديق
بما علم بمجيء النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة ولا يكفر احد من
اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر المختار العليم
او بما فيه شرك او انكار النبوة او انكار ما علم بمجيء محمد صلى
الله عليه وسلم به ضرورة او انكار ما اجمع عليه قطعا كانكار
الخمسة للاسلام او استحلال المحرمات او ما يؤدي الى ذلك فالقائل
بمتشابه ليس بكافر ومنه التجسيم والتشبيه واجتهد فيه عند
الله لطفا ورحمة واحسانا من الله تعالى والامر بالمعروف
تبع لما يؤمر به فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب وان كان
لما يؤمر به مندوبا فمندوب وشرطه ان لا يؤدي الى الفتنة
وان يظن قبوله ولا يجوز التجسس بنص الله على هذه العقايد
و
ورزقك العلم بما يجب عليك
تمت الكتاب بعون الله

اولم يشأ لاستحال ان يصدر منه الفعل كالنور من الشمس والاحراق من النار ومن شاء من موجود صفوف بالاختيار اذ قصد
الى ايجاد المعدوم لا الموجود والا يلزم تحصيل الحاصل وهو محال ولم يعن بالحادث الا مسبوق بالعدم فثبت انه حادث
اشارة لابد لهذا العالم من صانع وموجد وهو الواجب تعالى وتقدس لانه لو كان ممكنا لاحتاج الى موجد آخر فان كان موجده
الاول لزم الدور وان كان ممكنا آخر لزم التسلسل وهما محالان وما يفضي الى المحال محال اشارة صانع العالم قديم
وهو الذي لم يكن مسبوقا بالعدم لانه لو كان حادثا لكان ممكنا فافتقر الى مؤثر ومؤثره ان كان قديما ثبت
المدعى وان كان حادثا يحتاج الى مؤثر آخر وهلم جرا الى ان ينتهي الى مؤثر قديم ولا يتسلسل لانه محال اشارة صانع
العالم واحد لانه لو كان اثنين لا يخلو اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا فاما ان يكون احدهما قادرا على خلق
الآخر او لم يكن فان كان كل منهما قادرا على خلق الآخر لزم كونه موجودا فساد العالم وهو محال وما يلزم من فرض وقوعه
محال فهو محال وان يكن كل منهما قادرا على خلق الآخر لزم عجزهما او عجز احدهما فالقادر هو الله تعالى لعدم
الالوهية وان اختلفا يلزم فساد العالم وعليه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة واجب الوجود ليس
لانه لو قدر جوهرا لاحتاج الى حيز اذ كل جوهر متحيز والحيز هو الفراغ المتوهم المشغول بالشيء او متى لزم احتياجه ثبت امكانه
لان الامكان عبارة عن الاحتياج الى الغير وقد قلنا انه واجب الوجود تعالى وتقدس اشارة قالت الفلاسفة
يجوز اطلاق الجوهر على الله تعالى لان المراد من الجوهر هو الذات المستغني عن المحل والموضوع والله تعالى كذلك فوجب ان يكون
جوهرا الكونه ظاهرا لكونه جوهرا او هو ظهور وجوده والحق تعالى اظهر من كل ظاهر — كذا قاله الامام رحمه الله
فوجب ان يكون جوهرا والجواب عن هذا ما قدمناه اشارة صانع العالم ليس بعرض لان العرض اسم لما لا دوام له ويمتنع وجوده
عند عدم التحيز والله تعالى قديم واجب الدوام والبقاء فلا يكون عرضا والان مثل هذا المخلوق قد لا يثبت الا حي عالم قادر
وكون العرض موصوفا بهذه الصفات محال فالمؤدي الى المحال محال اشارة صانع العالم ليس بجسم لان كل جسم ممكن لانه لو فرض جسما كان مركبا
وكل مركب محتاج الى الاجزاء وبتبع صانع العالم محتاج الى الاجزاء والمحتاج الى الغير ممكن وكل ممكن حادث ينتج انه حادث
تعالى وتقدس انه عن سمات الحدوث اشارة صانع العالم ليس بمكان لانه لو قدر في مكان يلزم اما قدم المكان او حدوثه
لانه يحتاج اما ان يكون موصوفا به في الازل فيلزم قدم المكان او لا يكون موصوفا به الا الآن فلخلق المكان ثم اتصف به
يلزم تغيره فان كان على الازل والتغير من اعظم امارات الحدوث وهما محالان اشارة صانع العالم عالم لان العقل يجوز
صدور خط منظوم على نمط مخصوص من غير علم العالم فبان لا يجوز صدور هذا العالم الا من عالم اولى واجدر وايضا قادر لان صدور
من يشتبه عن العاجز محال وايضا سميع بصير لانهما صفتا كمال وضدهما صفتا نقص والله تعالى موصوف بالكمال منزه عن النقصان
اشارة الباري جل وعلا متكلم بكلام واحد ازلي قائم بذاته ليس من جنس الحروف والاصوات فان قلت فكيف انتم بقولون الكلام
هجاء هذه العبارات قلت لان هذه الحروف والعبارات دالة على الكلام القديم القائم بذاته تعالى ولهذا قال الشاعر ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا ثم المتكلمون قالوا انه غير مخلوق خلافا للبعض لبعض المعتزلة لانه لو
كان مخلوقا فاما ان خلق الله تعالى في ذاته او في محل آخر او لا في محل فان كان الاول لزم كونه تعالى محلا للحوادث وهو محال وان كان

الحيوة وهي الروح بفارق بالموت ونفس التمييز بفارق بالنوم وتبقى نفس الحيوة والتسمية بينهما كالنسبة بين النفس وشعاعها
المكيفة ذكر انه اذا مسك من شاء وارسل من شاء من الاعضاء اي افعالها بتقوم بتنفس كل من يتصدق وبعلمون انها فاعل مختار قادر على الضدين
احد مقولة الالفاظ ان الثابت به ان حقيقة الانسان وكذا احد اجزاء الهيكل المحسوس لا يلزم منه ان يكون مجردا الجواز ان يكون جسما لطيفا على الوجه الذي ذكره الامام وعلى فساد ما قيل ان كون الشارع اليه بانا جسما يقتضي البدن واجزاءه باطل اتفاقي من العقلاء
بل هو بديهة لا قياس اراد بالبدن واجزاءه الهيكل المحسوس واجزائه كما هو الظاهر فقوله انه باتفاق العقلاء اي بديهة وهو على البداهة
فيه بطلان البداهة وان اراد به مطلق البدن واجزائه فلا يتم الا بتتبع الكل وهو متعذر لا نسلم انه ذكر في تحصيل ما قيل او ورد احد
البدن واجزائه امر مجرد فلا يكون النفس جسما اصلا وان وقعت في بعض العبارات الروح الانساني فقد اطلعت على سر المعراج الجسماني
والكشف لذي بصيرة وقول عائشة رضي الله عنها ما فقد جسده مجرد في البيت مع المعراج وكلي عرج بروحه هكذا ذكر في الحديث فتدبر الكتاب
ومن عقل عمم فتصفح تأويله المعنى ما فقد جسده بل الروح بل كان مع روحه وكان المعراج للروح والجسد جميعا انتهى بيان
بجسده الكثيف مظهر كظاهر عالم الحركة اعني مظهر الحسي المسمى بعالم الملك بجسمه اللطيف مظهر كباطن عالم الحركة اعني مظهر
المثال المسمى بعالم الملكوت بنفسه الناطق بجوهره اللطيف عن كورات عالم الكون والفساد مظهر كعالم السكون اعني مظهر العقل
المسمى بعالم الجبروت اما جسده الكثيف فهذا الهيكل المحسوس واما جسمه اللطيف فذلك الروح الذي يتضمنه ملكوت واما
جوهره اللطيف فتلك النفس الناطقة التي يتوفاها الله تعالى حين مفارقتها عن الدنيا ذكر الخطيب ابو بكر عن ما لك ابن انس رضي الله تعالى
عنه ان ملكا موت يقبض الروح والقدوس تعالى لا نفس حين موته تعالى الامام القرطبي المتذكرة ان الروح جسم لطيف ينشأ الاجسام
المحسوسة عند موته عز وجل وفي اكفانه تلف ويروح وبه الى السماء ثم الى الملوت ولا يفنى وهو تعالى الاول والباطن وبعينه ويديه
وانه فوروح طيب وخبيث وبعضهم صفة الاجسام الاعراض وهذا غاية في البيان ولا مثل عطر لعطر وسن وقد اختلف
في ماهية الروح اختلافا كثيرا اصح ما قيل فيه ما ذكرناه لك وهو مذهب اهل السنة ثم قال وكل من يقول ان الروح يموت ويفنى نحو
ملحد وكذلك من يقول بالتناسخ لما مر كلامه واذا انكشف لك حال الروح فقد وقفت على اسرار عالم البرزخ واحوال القبر وما
فيه من الآلام الجسمانية ونعيمه تجلى عندك وجهه كونه روضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران وكان عندك حل شبهات
المنكرين لعذاب القبر تم كلامه ولا نبالي بكلام التمر تاشي رحمه الله تعالى الحمد لله الملك الغفار القدير القهار
لا يحيط به العقول ولا يدركه الابصار والصلوة على محمد المختار وعلى آله واصحابه الاخيار وبعد فهذه اشارة لطيفة ونكات
شريفة من علم الكتاب سكبتها للافادة اشتغالي معتصما بحبل الله تعالى وتوفيقه اشارة اول ما يجب على العبد معرفة الله الخالق
تعالى وتقدس لما تعاضده الاسلام والدليل عليه قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اي ليعرفون وقول النبي عليه السلام حكاية
عن ربه كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لاعرف ثم اصحاب المعرفة على فرقتين فرقة عرفوا الله تعالى وصفاته
بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وليل اللامعة الا وهي نتيجة العقل المستقيم والطبع السليم وفرقة عرفوه تعالى من غير دليل ولا
برهان بل بالجود والتقليد لاشتهار ضعف هذا النوع من المعرفة وعلى الله قال الشافعي لبعض المتقلد ليس بصحيح نظرك ان معرفة الله
واجبة لكن بالدلائل العقلية ونحن نذكر في هذه الرسالة ما يجب معرفته كما هو حقه ان شاء الله تعالى اشارة العالم عبارة عن كل
موجود سوى الله تعالى وهو اما متحيز وهو الجوهر او حال في المتحيز وهو العرض ثم الجوهر اما مركب وهو الجسم او غير مركب وهو الجوهر الفرد الذي لا
يتصف بشيء ولا عقلا ولا وهما ثم العرض اما يختص بالحي كالشم الذوق واللمس البصر والسمع وغيرها من الاعراض المختصة بالحي
يختص به كالالوان والاكوان والطعوم والروائح اشارة اذا عرفت العالم واقسامه فاعرف الآن انه حادث اي كل
ممكن لان الله تعالى فاعل مختار وهو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك على ما تقدم في الفاعل المختار فانه ايجد بما شاء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين وبعد فهذه

وطابق فعل العبادات التي اضافها وشبهها محمد بن يسير على بن سكندر رضي عنهم من اول الاستفاظ اليه بقول اذا استيقظ

الحمد لله الذي احيانا بعد ما اماتنا واليه النشور ويسن اذا لبس الثوب او النعل او الخروج

من الخلاء ودخول المسجد والبيت باليمين ويقول عند دخول الخلاء باليسار بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث

وبعد الفراغ من التغوط الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذيني وابقى علي ما ينفعني ويجب اذان الفجر وكل اذان ويسن

بعد سبعة اذان الدعاء للشهور وسيأتي وبراعي اربعة الاستنجاء والوضوء اذا بهما ثم يصلي السنة في البيت بقل يا

ايها الكافرون والاخلاص ثم يكون ما بقي فرض الفجر ثم يخرج باليسار ويدخل المسجد يصلي الفرض ثم بعد اذان

يصلي ركعتي الضحى ويقول بعد السلام استغفر الله غفرانك استغفر الله من جميع ما كرهه الله استغفر الله من جميع ما نهى الله

استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه ثلثا استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه واسأله

التوبة والمغفرة انه هو التواب الرحيم الحمد لله الذي شرح صدري للاسلام وجعلني من امة محمد عليه الصلوة والسلام

اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم يقرأ سيد الاستغفار

اعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة اللهم اجرني من النار سبحان الله العظيم

وبحمده ثلثا اللهم ما اصبح بي من نعمة او باحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر بسم الله الذي

لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلثا اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا نعلمه ونستغفرك

لما لا نعلمه ثلثا ويتعوذ ويبسمل ويقرأ اية الكرسي ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا ويثني ثلثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك

وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشرا اللهم صل وسلم وبارك على محمد وآله

اجمعين سبحان ربي العلي الاعلى الوهاب يا ارحم الراحمين ثلثا يا حي يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا من لا

اله الا انت سبحانك كنت من الظالمين يا رب يا رب يا رب زدنا علما نافعا وعملا صالحا اللهم

وطاعتك اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاستاذنا ولمن احسن الينا ولمن ظلمناهم ولجميع المؤمنين والمؤمنات اللهم فرقنا اليك وجد

ووفقنا للتي هي ارشد واحفظنا من شر الشيطان الرجيم ومن شر النفس الامارة بالسوء ومن شر جميع ما خلقت ربنا

اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم انا نسألك العفو والعافية والمعافاة في الدنيا

والآخرة في النفس والاهل والمال اللهم ارزقنا الموت قبل ان نحتاج الى احد سواك وقضاتهم عدلا وانصافا اللهم صل وسلم وبارك على محمد

وآله اجمعين والحمد لله رب العالمين ثم يقول يا حي يا قيوم يا الله الا انت ارحمني برحمتك ثم يقرأ سبعة

وعشرين ثم يصلي ركعتي سنة ويقبل ويدرس ما شاء كتب ثم يصلي اربعا ثم يخرج الى المسجد فان كان يوم الدرس يطالع

يصلي الاربع بالركعتين ولو دخل البيت نائما ان لم يكن نوبة صوم داود عليه السلام ثم يقبل وفي غير يوم الدرس يطالع ست

كتب وان نقض يطالع صحيفة من الاحياء او غيره بدل كل درس او يصنف ثم يقبل ويصلي كل يوم قضاء يوم ويصلي السنن كما

مع التبيين ويقتصر عقيب الظهر والعصر والعشاء على التعوذ والبسملة الى آخر الدعاء السابع وبعد الظهر الى العصر يصنف ويأكل قبل

الثاني لزم ان يكون المتكلم المحل الان المتصف بالصفات محالها وهو غير جائز وان كان الثاني وهو ايضا محال لان الصفة

لا بد لها من محل موصوف يقوم بها شارة دون الله تعالى جائزة عقلا وواجبة للمؤمنين في دار الآخرة لان الله تعالى لما

خلقه قابل للرؤية وكل ما يكون قابلا لشيء في صورة يكون قابلا لذلك الشيء مطلقا اذ القابلية عبارة عن الامكان فذاته

قابل للرؤية مطلقا على انه تعالى قال وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اشارة الى ان الله تعالى خالق لافعال العباد

كلها لا خالق سواه لان العبد لو قدر على خلق فعاله لقدر على اعادته لان المعاد على المبدا ومن قدر عليه على الاول لزم صحة الصدور

عليه ثم سألوا الاحوال الكسبي اقتدارهم على اعادته بالاتفاق فيلزم ان يكون اقتدارهم على خلق افعاله مستحيلا اشارة الى محمد رسول

الله صلى الله تعالى عليه وسلم لانه اوتي النبوة فضلا عليه من خوارق العادات التي هي معجزات والمعجزة امر خارق للعادة

مع التحدي تصديقا للاسيما القرآن حيث عجز عن معارضته ولم يقدر واعلى الاتيان بمثله وكل هذا معلوم بالنقل

المتواتر اشارة الى مذهب اهل الحق نضر الله تعالى نضرة العزيز ان القرآن من وجوه احدها النظم البديع الخارج عن

اوزان كلام العرب مع افادة المعنى على وجه احسن والاخر البلاغة فان النظم وحد البلاغة ان يتمكن المعنى عن معنى المراد

بما يطابق مقتضى الحال مع فصاحة من غير زيادة ولا نقصان عن المتن خالية تشتمل على مباحث لمعرفة النفس البحث

الاول الصحيح من مذهب الحكماء ان الانسان ايضا هي هذه الجثة المحسوسة والبنية المعقولة لان البدن يشتمل

على الاعضاء الظاهرة وهي في التبدل والذوبان والنفس المحسوسة التي لكل واحد من افراد الانسان واحدة وباقية

من اول العمر الى اخره والباقي غيرها وهو غير باق فالنفس غير هذا البدن فالحاصل ان الانسان جوهر مجرد نوراني

مشرق قد دخل البدن وقد شهد على هذا قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم

يرزقون وجه التمسك ان هذه الاية دلت على ان الانسان بعد قتله حي والحس يشهد ويدل على ان هذا الجسد بعد

القتل ميت فوجب ان يكون الانسان غير هذا الجسد البحث الثاني النفس جوهر مجرد لان ذات الله تعالى لا ينفك عالما

بكل ما يمكن ان ينفك لا بد لهذا العلم الخصوصي من محل مجرد ان كان جسما انتقش وقد تبلنا انه لا ينتقش فوجب ان يكون جوهرا

مجردا الثاني يلزم الانفعام البحث الثالث النفس باقية بعد خراب البدن لان مواظبة الانسان على الرياضات الشديدة

تفيد كمال النفس حتى تنكشف لها المغيبات وتلوح لها الانوار ونقصان البدن حيث يضعف فلو بقيت النفس بفناء

البدن لامتنع ان يكون الموجب لنقصان البدن موجبا لكمال النفس وايضا عند النوم يحصل للبدن ضعف وللنفس قوة

هذا يدل على ما قلناه البحث الرابع قال بعض الحكماء القوى ثلثة شهوانية وغضبية وناطقة فالاول محلها

الكبد والثاني احد البطنين والثالث محلها الدماغ وهي اشرفها قال المحققون النفس والروح

والشهوة والغضب والادراك عصفا نارها فاقتصر على هذا القدر من المباحث خوفا للاطالة والحمد لله على التمام والصلوة على رسوله

افضل الصلوة والسلام وعلى اله الكرام واصحابه العظام تمت تحت تحت رسالة لابن كمال باشا

الغزي باسم الجنس والجنس اي الجنس على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجمع لا يطلق

على الكثير بل يطلق على واحد وما فوقه كسبيل البدنة كرجل فانه يطلق على واحد محتمل

حاشية جامي

العصر انام يكن صائما وبعد الفجر مشغول على القراءة الى المغرب وبعد المغرب يصلي ستا بثلث تسليمات ثم يقول اللهم اني اسألك بمعاقد العز من عرشك والنور في بصري والهيبة في قلبي والخوف في نفسي ان تكفيني ما أهمني مما لا أطيق ولا أقدر عليه يا الله يا الله يا الله ثم يقول الدعاء السابق ويسجد لما اصبح ما اسمى ثم بالكاف ان كان صائما وبعد صلوة العشا يصلي اربعا بتسليمتين ثم يقرأ سورة الملك وامن الرسول والاخلاص والمعوذتين ثلثا ثلثا وان كان ليلة الجمعة يقرأ سورة الكهف والدخان ثم ينام مستقبل القبلة على اليمين ويقول بسمك ربي وضعت جنبي وبك ارفعه اللهم سلمك اجبي واموت وانت الغفور وان احتفظ بنفسي فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ويقرأ آية الكرسي والشهود ويستاك ويصلي التهجد اقله ركعتان ويذكر ساعة ويناجي ويتضرع ويدعو ويستغفر ثم ينام ان كان في الوقت سعة وان فات شيء من هذه الوظايف يقضيه

يقضي وقت الرسالة الموعوبة

- 17 -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف وفقه بالعلم والعمل وزينه بالحلم والوقار وقدره في الازل والصلوة والسلام على اشرف خلق الله عز وجل وعلى آله وصحبه المنزهين عن السفاهة والذلل وبعد فهذه رسالة مشتملة على بيان شرف وتعليم العلوم وتعلمها البسيطة وتراجم انواعها وبيان حدودها وفوايدها الشهيرة الحرية وتسميتها بالقول المنظوم في ذكر العلم والتعليم اما شرف تعليمها وتعلمها فانما شاغة احدها ان يقصد به ما وضع ذلك العلم له فلا يقصد به غيره ذلك كالكتابة بمال او جاه او مغالبة خصم او مكابرة وثانيها ان يقصد العلم الذي يشتغل طباعة ذلك كل احد يصلح للتعلم العلوم والكل من يصلح للتعلم يصلح لجميعها بل كل ميسر لما خلق له روى انه ان يعلم غاية ذلك العلم ليكون رعاية في امور رابعها ان يستوعب ذلك العلم من اوله الى آخره تصورا وتصديقا وخامسا ان يقصد فيه اكتساب الحيدة المستوعبة لجملة الفن وسادسها ان يقرء على شيخ مرشد امين ناصح ولا يستبد برأيه وسابعها ان يواكب الاقران والاظار طلبا التحسين للمبالغة بل للمعاونة على الاستفادة والافادة وثامنها انه اذا اعمل ذلك العلم لا ينفعه لاهل ولا لابنه من بعده تحبرى علم علما وكتمه الجم الله يوم القيمة بلجام من نار والثوبة عنه مستحقة لما جاء في كلام لا تعلقوا الدر في اعناق الخنازير اي لا تؤثروا العلوم غير اهلها وبيت ما انبسط بطكره تمام بسبق اليه كما في بعد مكانه قبله فعاد الله تعالى لا تقف عند حد وتاسعها ان لا يعتقد في علم انه حصل منه مقدار لا يمكن الزيادة عليه فلذلك ينقص وحرمان وعاشرها ان يعلم ان للعلم حدا فلا يتجاوزه ولا ينتقص عنه وحادي عاشرها ان لا يدخل في علم الا في تمام وليس منافقا فان ذلك يشوش المنكوب وثاني عاشرها انه يراعي كلا من المتعلم والمعلم الآخر خصوصا الاول الآن معلمه كالاب بل اعظم لان اباه اخرجه الى دار الفناء ومعلمه الى دار البقاء واعلم ان للاشتغال بالعلم آفات كثيرة وقد سافر للمنفعة شروط لم فمنها الوثوق بالزمن المستقبل فمن ترك التعلم حالا اذ اليوم فرصة التعليم والتعلم افضل من غده وافضل منه امكنة الانسان كلما كبر كثرت عوايقه ومنها الوثوق بالزكاء المكتسبي فانه العلم يزكو بنشره ازكاه وتسويفه اياه بالاشتغال ومنها التنقل من علم قبل اتقانه الى آخر او الى شيخ الى آخر قبل اتقانه ما بدأ به عليه فانه يعدم الفايدة ومنها طلب الدنيا والتردد الى اهلها والوقوف على ابوابهم ومنها ولاية المناصب فانها مشاغلة مانعة كان ضيق الحال ايضا مانع فصل في حصر انواع العلوم فهي شرعية وهي ثلثة الفقه والتفسير والحديث واما ادبية وهي اربعة عشر علم اللغة وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم قرض الشعر

الشعر وعلم انشاء النثر وعلم الكتابة وعلم القرآن وعلم المحاضرة ومنه النوادر واما رياضية وهي عشرة علم التصوف وعلم الهندسة وعلم التعاليمي وعلم الحساب وعلم الجبر وعلم المقوبي وعلم السيلة وعلم الاخلاق وعلم تدبير المنزل واما عقلية وهي ما عدا ذلك كالمنطق والجدل واصول الفقه واصول الدين والعلم الالهي والعلم الطبيعي والطب وعلم المبقات وعلم النوابض الفلسفة والكيميا واما بيان حدودها وفوايدها فعلم الفقه علم بحكم شرعي على سبيل التفصيلي وفايدته امتثال الامر الله وسواهيه وعلم التفسير علم يعرف به معاني كلام الله تعالى الاوامر والنواهي وغيرها وفايدته الاطلاع على كلام الله والامتثال اوامره واجتناب نواهيه وعلم الحديث رواية علم يشتمل على نقل ما اضيف الى النبي عليه السلام قولا او فعلا او تقريرا او صفة وفايدته الاحتراز عن الخطاء في نقل ذلك وعلم الحديث رواية علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وفايدته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك وعلم اللغة علم يعرف به ابنية الكلم وتشتمل على نقل الالفاظ الدالة على المعاني المفردة وفايدته الاحاطة بها لمخاطبة اهل اللسان والتمكن من انشاء الخطب والرسائل وكلام الاشتقاق علم يعرف به اصل الكلم وفروعه وفايدته التمييز بين المشتق والمشتق منه وعلم النحو علم باصول يعرف بها احوال الابنية الكلم التي ليست بلواب وفايدته الاحتراز عن الخطاء في اللسان والتمكن من الفصاحة والبلاغة وعلم المعاني علم باصول يعرف بها احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وفايدته فهم الخطاب وانشاء الجواب بحسب المقاصد والاغراض وعلم البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وفايدته التمكن من مخاطبة اهل اللسان بذلك وعلم البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة وفايدته معرفة احوال الشعر وما يدخل فيه من المحسنات وغيرها وعلم العروض علم باصول يعرف بها صحيح الاشعار من فاسدها وفايدته لذي الطبع السليم ان يأمن اختلاط بعض البحور ببعض واذا علم ان الشعر الملايم به اجازته العرب او لم تجزه والغير وفايدته الفرق بين الاوزان الصحيحة والفاسدة في النظم وعلم القوافي علم يعرف به احوال اواخر الابيات من حركة وسكون ولزوم وجواز وتصحيح وتسييح ونحوها وفايدته الاحتراز عن الخطاء في القافية وعلم قرض الشعر علم يعرف به كيفية النظم وترتيبه وفايدته معرفة كيفية انشاء الموزون السالم من العيوب وعلم انشاء النثر علم يعرف به احوال الجزو نثر وضعها وكيفية تركيبها وفايدته الاحتراز عن الخطاء في الكتابة وعلم القرآن علم يعرف بها احوال الفاظ القرآن من حيث النطق بها وفايدته معرفة ما يتعلق بها كل من امة القرآن كلام الله تعالى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفايدته سعادة الدارين وعلم التصوف علم باصول يعرف بها صلاح القلب وسائر الحواس وفايدته صلاح احوال الانسان وعلم الهندسة علم يعرف به خواص مقادير السطح والجسم التعليمي لواحقها واوضاعها وفايدته معرفة كيفية مقادير الاشياء وعلم الهيئة علم يعرف به الاجرام البسيطة من حيث كميتاتها وكيفياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة لها وفايدته معرفة اعيان تلك الاجرام وكمياتها وكيفياتها وكل مقدار منها او ما يلحقها وعلم التعليمي ما يبحث فيه عن الاشياء الموجودة في مادة كالمقادير والاشكال والكتابة وفايدته معرفة اعيان تلك الاشياء وكمياتها وكيفياتها

وكيفية العمل بمقتضاها وعلم الحساب علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية وفائدته ضبط ذلك العدد في الامور المدنية المذكورة معلوما باستعمال القوانين وعلم الجبر علم باصول يعرف بها استخراج كمية المجهول العقدي حالة معلومة وفائدته صيرورة تلك المقادير المجهولة معلومة باستعمال القوانين وعلم الموسيقى علم باصول يعرف بها النغم وكيفية تأليف الالحان بعضها من بعض وفائدته بسط الارواح وقبضها لما يستعمل في الافراح والحروب وعلاج المرضى وعلم السياسة علم باصول يعرف بها انواع الرياسات والسياسات المدنية واحوالها وفائدته معرفة السياسات المدنية الفاضلة بين الخصوم والانصاف بينهم وعلم الاخلاق علم باصول يعرف بها انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها وفائدته الاتصاف بانواع الفضائل واجتناب اضدادها وعلم تدبير المنزل علم باصول يعرف بها الامور المشتركة بين الرجل وسائر اهله وولده وخدمه وفائدته استنظام احوال الانسان فيمنزله ليتمكن من اكتساب السعادة العاجلة والآجلة وعلم المنطق علم باصول تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر وعلم الجدل علم باصول يعرف بها كيفية تقرير الادلة ودفع الشبهة عنها وفائدته معرفة تحرير المباحث الفقهية والاصولية وتشحيذ الفكر وعلم اصول الفقه علم يعرف به ادلة الفقه الاجمالية وطرق استفادة جزئياتها واحوال مستفيد حاوقيل معرفتها وفائدته تحصيل الملكة التي يقتدر بها على استنباط الاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية وعلم اصول الدين علم بالعقائد الدينية عن الادلة العقلية وفائدته معرفة ما يطلب اعتقاده وعلم الكلام علم باصول يعرف بها احوال الموجودات وما يرجع اليها وفائدته ظهور المعتقدات الحقة وللمعتقدات الباطلة وعلم الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث انه معرض للتغير وفائدته معرفة الاجسام الطبيعية البسيطة والمركبة واحوالها ويفارق علم الكلام بانه مبني على اصول الفلسفة وهو انه واجب لذاته لا يقبل العدم وانه واحد وان الواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا وان الاعادة ممتنعة وان الوحي وبعثة الملك محال ويؤخذ ذلك ايضا علم الكلام مبني على اصول الاسلام من كتاب الله وسنة رسوله والاجماع والمعقول الذي لا يخالفها وعلم الطب علم يعرف به احوال بدن الانسان من صحة ومرض ومزاج واخلاط وغيرها ليحترز بها عن المهالك وغيرها وفائدته استحصال اسباب الصحة والاعلام بها كلية وعلم الميقات علم يعرف به كمية الايام والليالي واحوالها وفائدته معرفة اوقات العبادات وسمي حسنها وعلم النواميس علم يعرف به حقيقة النبوة واحوالها ووجه الحاجة اليها بالوحي والملك النازل به والسنة وفائدته بيان وجوب النبوة وحاجة الانسان اليها في معاشه ومعاده وعلم الفلسفة وسمي عند بعضهم علم الاخلاق وتدبير المنزل علم باصول يعرف بها حقايق الاشياء على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية وفائدته العمل بما اقتضاه العقل من حسن وقبيح وعلم الكيميا علم باصول يعرف بها معدن الذهب والفضة وفائدته الانتفاع بما يستخرج منها ويستعان على ذلك علوم اخر كعلم الارثماطيقي وعلم المساحة وعلم البيطرة وعلم الفلاحة وعلم السيمياء والطلسمات وعلم الفراسة معاينة المغيبات بالانوار الربانية بسبب تقرر آثار الصور وفائدته الاخبار بما ظهر بالقوس وعلم تعبير الرؤيا وعلم احكام النجوم فعلم الارثماطيقي علم بقوانين يعرف بها احوال العدد من حيث انه زوج او فرد او زوج فرد او زوج زوج او زوج

فرد وغيرها وفائدته ارشاد الذهن بالنظر في المجردات عن المادة وعوارضها وعلم المساحة استخراج مقادير ارض معلومة بحسب ذراع وغيره وفائدته العلم بمقاديرها وعلم البيطرة علم باصول يعرف بها احوال الدابة من صحة او مرض وفائدته استعمال ما يصلح لها وعلم الفلاحة معرفة احوال النبات من حيث تعهده بالسقي والعلاج وفائدته معرفة حالة نمو وغيره وعلم السيمياء والطلسمات علم بكيفية استعدادات تتفاوت النفوس البشرية بها لظهور القاهرية على الغير اما بلا معاون او بمعاون سماوي والاول السحر والثاني الطلسمات وفائدتها تغيير الشيء عن حاله وعلم الفراسة معاينة المغيبات بالانوار الربانية بسبب تقرر آثار الصور وفائدته الاخبار بما ظهر بالقوس وعلم تعبير الرؤيا علم يعرف به الاستدلال بالمتخيلة الحكمية على ما شوهدته النفس حالة النوم من عالم الغيب بمخيلة القوة المخيلة بمثال يدل عليه في عالم الشهادة وفائدته الاخبار بما ظهر بالاستدلال بما ذكر وعلم احكام النجوم علم يعرف به الاستدلال باتصالات الفلكية على الحوادث السفلية وفائدته العمل بما ظهر بالاستدلال بما ذكر واعلم ان بعض العلوم المذكورة قد يدخل في بعض منها غلطا وفاتني علم الفرائض وان كان داخلا في علم الفقه فذا فرد علما وفائدته وكعلم الارثماطيقي فانه وان كان داخلا في العلم التعليمي فذا فرد علما

الله الحمد والصلوة على رسوله

اعلم ان صيغة التفعل للتكلف ما لم يكن فاذا قيل تكبر وتسخى دل على انه برئ ويظهر الكبر والسخاء وليس بكبير ولا سخي كما اظهر والتكلف عالم يكن الحال مستجمعا لما حقه تعالى من الاتصاف بصفة ما قام به من الفعل على اتم ما يكون من غير ان يكون هناك تكلف واعتمال صفته ومنه ترحمت على الرجل بمعنى زدت الرحمة في حقه ورحمته كمال الرحمة واتممتها عليه واذا قيل انه تعالى متكبر لكان المعنى انه البالغ في الكبر فتأمل والواجب

شيخ زاده

الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل باد خال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال لزيدا دون غيره الآن المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور عنه الخاصة كقولك خص زيدا بالمال بناء على تضمين التميز والافراد ونحو ذلك ان تخصيص شيء بشيء اخر اقوى في تميزه عن الغير به كما تقول ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وخصصتك بالعبادة واختصصتك بوا ويخص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه

شرح المفتاح

قوله للمطابق بتعريف الكمال هذا اذا اخذ الوصل باطلاقه

عصام جامي

اعلم ان الغصة الصغيرة لا ينتج فى كبرى الشكل الاول لانه يشترط فى كبرى الشكل الاول الكلية و تكرر الاوسط ليتعدى الحكم الى الاصغر و انما يحتاج الى هذين الشرطين اذا كان الحكم فى الصغرى على الافراد و اما اذا كان الصغرى طبيعية فالشرط تكرر الاوسط فقط فالطبيعية ينتج تدبر فانه لطيف وحقيق بالقبول

مولانا ولى الدين بسلدك

اعلم ان قصور الجزئى الحقيقى لا يتصف بالبديهة و النظرية اصلا مع انه يتصف بالمعلومية و المجهولية اذ البديهى و النظرى من اقسام الكلى

اعلم ان الموجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ظرفا لفائدة فان قولك وجود زيد فى الخارج مثلا يقتضى ان يكون زيد موجودا اخارجيا لا الوجود

الانسان و اللاانسان هما العدول و التحصيل من غير اعتبار صدقه على شئ و سلبه عنه اما اذا لوحظ فيه الصدق على شئ بالسلب من شئ امنهما منافقان

اللاانسان الذى سلب المفهوم نفسه من غير سلبه عن شئ عدول الانسان واذ لوحظ سلبه عن شئ كان نقيضه

مجموع المعرفة و النكرة بسوء فرقة و لا نكرة نحو جاءنى رجل و زيد راكبين

قصام الجامى

قال فى الفتاوى ما كنت تدرى ما الكتاب و لا الايمان يعنى شرائع الايمان و معالمه و علماء الاصول على ان الانبياء عليهم السلام مؤمنون قبل الوحى و كان النبى صلى الله عليه وسلم قبل الوحى على دين ابراهيم عليه السلام و لم يتبين له شرائع دينه

و قال ابن الجوزى لم يره به الايمان هو الاقرار بالله تعالى اباه الذى ما توا على الشرك كانوا يؤمنون بالله و يعجزون بكرمه

قال ابن قتيبة لم نزل الوحى على نبينا من دين ابراهيم عليه السلام من ذلك الحج و الختان و ابقاء الطلاق و الغسل من الجنابة و تحريم ذوات المحارم بالقرابة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كانوا عليه من الايمان بالله و العمل بشرائعهم تلك

ابن تجديد على البيضاوى

روى الحديث ما بين نبينا الذى نبينا الى وقت البعث اربعون فاكثر الا يعلم احد اربعون سنة ام اربعون الف سنة و ذلك وقت ينقطع فيه و ينقطع عذابهم

كشاف فى تفسير قوله يعبدون ما لا يضرهم و لا ينفعهم الجزء من الفعل الواقع ساعة

زيد كلما شئت عبدك منى او زيد او لسوء و يكفى كلما ازوجت امرأة فهى طالقة معناه او لمنى زعم ابو يوسف تلفظ ايديكم طالق واقع او لوسى

الجواب اول لسوء دن بيتم اول ايدى دى سه اغه از ايشلمه نفوذى اغلا

ابو السعود

زيد مجرد كلما او زريه او لسوء شوايشى بردخى ايشلر بيتم يدوكدن صكره اول ايشى كيرو ايشلمه نفوذى اغلا

هندى الفتح جائنا او لوسى الجواب

زيد عرو فلان ايشى ايشلر بيكه بنم ديديكم او لسوء منى و يوز دردخى او لسوء بوسه

لغو فضولية حاجة يوقدر ابو السعود

زيد بنم ديديكم او يوز طلاق يوشى اولمسه دردبسه عمرو زيد بنى تصديقا بيمكه

قادرى او لوسى الجواب او لور

عالم محمد

اعلم ان اللام بالاجماع للتعريف و معناه الاشارة و التنبيه و هى اما فى نفس المسمى و هو لام الجنس او الى حصة منه و هو لام العهد و مدلوله على التخصيص و الاول اما ان يقصد به الماهية من حيث هى هى و هو لام الحقيقة و مثله علم الجنس

و اما ان يقصد به الماهية من حيث الوجود فى ضمن الافراد فاما ان يوجد قرينة البعضية فيسمى لام العهد الذهنى و مثله النكرة فى الاثبات او لا توجد فهى للام الحظابى يحمل على العموم و الاستغراق و الحقيقة من فروع تعريف الجنس فاللام عند التحقيق للتعريف العهد و الجنس الا انهم اخذوا بالاصل و جعلوه اربعة اقسام توضيحا و تسهيلا و هى ثلث الاقسام ضما ما احد القولين الى الآخر لم يكن على بصيرة كمال پاشا زاده فى تغيير التنقيح

مطلب الاضافة لمولانا عوض

اختلفوا فى الاضافة هل هى بالفصل او الكتابة و الاصل و الباب و المقدمة و المقصد و الموقف و الموعد نحو ذلك الى ما بعد حلفا سمعناها نتلوا عليكما ان لا يحلف فى هذا المقام و الاظهر عند الجماعة فى الغرة و الاصول و الدوام و اما علم المفعول و المعقول الى مثل كتلت بحالها بالباب و اخواتها عبارة عن الالفاظ و النقوش و ما بعدها عن المعانى و المسائل فاذا كان ظرفية الشئ للشئ فان قلت الاولى ان المعانى ظرف للالفاظ و النقوش فلا يلزم هو بيان المعانى و بيانها اعم من ان يفسرها او بيان قد يكون بلفظ و بفعل و بخط و اشارة و نحو ذلك فالاعم يحيط بالاخص احاطة معنوية و على المراد فى مثل هذا المقام و ما كان مظروفا هو ان المعانى لا بيانها فلا يخالف ما اشتهر بين الاقوام ان الغرض الاصلى الحفاظ دون المعانى و لقد اوضحت هذا الباب بما فلقنا على المفتاح و كنوزه بمنه طلبع الاصباح فى الفرق بين الاضافة و اذا كان ما دل على الالفاظ فقوالب المعانى قلت هب اى نعم لكن ما جعل ظرفا فلا وجه الا بسبب الالفاظ فحفظ تلك المعانى و المسائل علاقة الاختصاص بين الدلائل و المدلولات ظاهرة الحال لكن اهمل الحال فالاضافة من الجانبين جائزة لا محالة و اما بعض فى المسمى بالظرف فيقول و فى قلبى الجملة انى لمصلوة فيها و يؤيد هذا المعنى قولهم نادرة الكتاب اللغاى و المطلب العلانى و نحو ذلك قد قررت انها قضية اللفظ و المظروف و اما بيانية فان قلت شرط صحة الحمل بين المضاف و المضاف اليه كما فى قولك خاتم فضة و لا يحمل لفظ الحل بين اللفظ و المعنى كما لا يخفى قلت سلمنا ان شرط الاتحاد بالذات و التغاير بالاعتبار قلت سلمنا جعل الباب بمعنى الكتاب مثلا مجازا عن المعنى باطلاق اسم الدال على المدلول بحكم تلك العلاقة بينهما او جعل ما ذكر بعد هذا قول على اللفظ مجازا عن اللفظ باطلاق اسم المدلول على الدال او لاحظ اللفظ المضاف الثانى او لاحظ المعنى المضاف الاول نتأمل حتى تقدر على شئ يصح به الحمل المفيد و الجنس العموم الخصوص بالجملة الباب و الله اعلم بالصواب تمت كتاب الطهارة الاضافة هى قبيل اضافة خاتم فضة و يحتمل ان يكون بمعنى اللام فيصح حمل الطهارة على الكتاب سمع ان الحمل شرطه الاضافة بمعنى اجيب بان المضاف مقدر تقديره مسائل الطهارة قلت يلزم على هذا الجواب ان لا يكون الحمل مفيدا لان الكتاب بمعنى المسائل فكان الكلام مسائل مسائل الطهارة و شرط افادة الحمل اتحاد فى الذات و تغاير فى المفهوم و الجواب الحق ان المقدر بيان و كان التقدير كتاب بيان الطهارة لابن كمال الوزير قلت الاحسن ان المذكور و ارد بالتمام و كلام الفاضل تأمل حتى اتبالغ التحقيق ان الاضافة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا بني اوصيك بتقوى الله تعالى وخشيته ولزوم حق الله تعالى وحق رسوله ﷺ وحق والديك وحق المشايخ اجمعين فالله يرضى عنك والله تعالى في السر والعلانية والتلاوة تزهة القرآن ظاهرا وباطنا سرا وعلانية بالفهم والتدبر والخوف والبكاء وارجع الى القرآن في جميع الاحكام فان القرآن حجة الله تعالى على خلقه واحفظ حقه ولا تعدل عن العلم خطوة ولا تكن من الجهال الصوفية وغيرهم من الاسواق فانهم لصوص الدين وقطاع الطريق على المسلمين وعليك بالسنة والاجتناب عن المحدثات فان كل بدعة ضلالة والتعب الاحداث والنسوان والبدعة والاغبياء والعوام فانها تذهب دينك واقنع من الدنيا ببيت والزم الخلوة فانك على عظيمة وكل الخلل فانه مفتاح الخيرات فلا تمس الحرام فتمسك النار يوم القيمة وأيس للعلم لتجد حلاوة الايمان والعبادة وخف من الله عز وجل ولا تخش من تقطع بين يدي الله تعالى واحرص من صلوة الليل والنهار ولا تتخلف الجماعة من غير ان يكون اماما ومؤذنا ولا تغلب بركعة لم تفلحوا ولا توقع في البطالة شهادة واتخذ بجال القضاة والسلاطين ولا تدخل في الوصايا وغيرها من الكاس كما تأمن من سم الهلاهل وعليك بالخلوة حتى يذهب ذكرك وعليك بالسر لتذكر نفسك فان النبي عليه السلام قال سافروا تصحوا وتغنموا واحفظ قلوب المشايخ ولا تغتب بقول احد حكما ولا تنتقم بقول من يذمك ولكن المدح والذم عندك سواء وحسن خلقك مع الخلق اجمعين والزم التواضع فان النبي عليه السلام قال من تواضع رفعه الله ومن تكبر وضعه الله وعليك بالادب مع جميع الاحوال مع البر والفاجر وارحم جميع الخلق من صغيرهم وكبيرهم ولا تنظر الا بعين الرحمة ولا تضحك فان الضحك من الغفلة وموت القلوب قال النبي عليه السلام لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فالذي من مكر الله ولا تقنط من رحمة الله وعليك بحسن الخلق يا بني اترك الدنيا فان في طلبها ذهاب دينك وكن في الليل غريبا حزينا خائفا باكيا متضرعا عالما بالبناء على جهال الصوفية فانهم المشايخ بالمال والجاه واحفظ قلوبهم ولا تتكل على سبحتك الا ما خالف الجماعة فان الكل مسلم تفاخر به الاسلام ولا تعارضهم ولا تذم لعله فان الله تعالى يأخذ يوم بريء معصوم وكن سخي النفس قليل الطمع واياك والبخل والحسد فانهما تأكلان الحسنات في جميع الاحكام ولا تزين الظاهر فان تزيين الظاهر من خراب النفس وثق بوعد الله تعالى فانه الرزاق فان الله تعالى يرزق كل حيوان وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وايأس جميع الخلائق ولا تأس بهم وقل الحق ولا تخف الا من الله تعالى فان المخلوق عاجز كما انت مخلوق مثلك فان النبي عليه السلام قال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وكن ناصحا للخلق اجمعين واقلل من الطعام والشراب والنوم الا من ضرورة ولا تنم الا من غلبة النوم ولا تنظر الى السماء فانه بيت الملائكة وبيت الرب ولا تضحك فان للرب بابا والسماء لا يصلح الا لمن خلا بنفسه بيت فمن كان على غير هذه الحالة فاشتغاله بالصوم والصلوة اولى ولكن قلبك حزينا وعينك دامعة وعملك خالصا ودعائك جدا وثيابك خلقانا ورفقائك فقراء وبيتك مسجدا وزينتك

وزينتك زهدا وونسك ربانا ولا تواخ احدا حتى يبتلى ذلك منه فخصال اختيار الفقر على الغنى والذل على العز ويكون بصيرا بعيوب النفس ويكون مستعدا بالموت يا بني لا تغرنك الدنيا فان الدنيا خضرة نضرة حلوة ثم من خلق برها تعلق به ومن رفضها رفضته لانه لا سبيل لبقائها وكن في الليل والنهار مستعدا للاستحمال الا للآخرة يا بني وعليك بالخلوة وكن وحيدا فريدا متفكرا من خوف الله تعالى حتى تفوز في كرامات الله تعالى وعش في الدنيا كانك غريب واخرج منها كما دخلتها فانك لا تدري ما اسمك غدا يوم القيمة رزقنا الله تعالى ما فيه من الوصية وعصمنا من خلاف سنة الوصايا الشيخ شهاب الدين السهروردي لابسه

- 19 -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على آلائه ونعمائه والصلوة والسلام على افضل انبيائه محمد وآله وصحبه واحبائه والذين انتهوا باحسان اوليائه بوسنون اول اجرة ايله قرآن عظيم اتمع ثواب او قود انه اولج عز جليله جائز دكل ايدوكيي اثبات واظهار ايجون انفاذ الهاكيي ما دلو بر رساله تعنيف ايتمش آنده مخبيي وندقيوا بتمش ايده وكل كيي عرض نوع اطنا به مشتمل اولدوغي اجلدن اعتذار خواهم الخز واصدق خلائق رزقه الله تعالى تماما اراده وبلغه الاقصى ما يراد بو رساله اختصار اولوب سنه كي ايله ترجمه اولنمش نفعي عام اوردي دوبلر بو كلام نفسه حق وصدق اولدغي آشكار و مخالفه بوجهه سنايغ وسائغ اولدوغي اجلدن بو مجالده تعجيل اولندي جناب فياض مطلقدن جل جلاله وعم نواله متوقع اولدركه بو جهه حسن نيته واخلاص وبسملا اولنلر حسن قبول وعمل بسته ايده آميي يا مجيب السائلين بو مطلوبك اشباتنده ايات كريمه قرآنيه واخبار شريفه نبويه واقوال ائمه حنفيه دن دلالتي اظهر واقوى اولندي بيان ايده لوم امرا، ايته كريمه بسنشدر اولكلتي تعالى قوليدر ولا تشتروا بايا تي ثمنا قليلا مبنيا سي بنم ايات قرآنيه ملء دنيا اغذا يا ايلمكه مشار عدن نهي مطلق تحريم ايجون در قليلا دن مراد دنيا در ذكر ايات قرآنيه لكن بعضي مفسر دوغرانده قل متاع الدنيا قليل بيورمشدر ايكنجاي الذين يكتمون ما انزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا اولنكه ما يا كلون في بطونهم الا النار مناسبتي تحقيقا شولكه الله تعالى كتابنده انذار وكيي كنز لرو آنكله دنيا الور لر بزلر قولنري ايجنده الا اوبر لريفي اوده يتمه سبب اولور شبهه يوقدر لو جنبي ما كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون معناسي شولكه بم عمل ايله دنيا يا اولره دنيا يي

ماجه روایتا ایتدوکیدر ابو هریره حضرتلری ایتدی رسول الله حضرتلری نعوذوا بالله من جب الحزن قالوا
یارسول الله وما جب الحزن قال واد فی جهنم یتعوذ منه جهنم کل یوم اربعمائة مرة قیل یارسول الله من یدخله
قال القراء المرائین وان ابغض القراء الی الله الذین یزورون الامراء معناسی الله تعالی یه صنوکر جب حزنلری
اصحاب ایتدیلر جب حزن نه نسنه در یارسول الله اول خبر ایتدی بر دره در جهنملره جهنم آنلردن الله تعالی به کونده
دورت یوز کره صنور ایتدیلر یارسول الله اکا کیملر کیرر ایتدی ریاکار قاری یلر که عملیلر یله دنیا یله الرده
الله تعالی نک قتی سودکی قاری یلر شولدر که بکلری زیارت ایدر لر زمانیکه قاضیلر ینک اکثری بکلر معناسنده در
بلکه بونلری زیارت دینی اشدر روایاتده واحاد شده ذکر اولنان عمل اخرتدن مراد شول عملدر که آنکله وصفی الذات
الله تعالی یه یقینی اولان نماز قلمق و اوراد طوتمق و قرآن اوقومق و تسبیح و تهلیل ایتمک کبی اما امامت و تاذین
اوکرتمک امامله یمز که مقصودلری فتنه بولنلر دینی نماز قلمی یر کبی اجرتایله ایتمک جائز کلدر اما شول قاری که فتنه بولنلری اجرة
ایله ایتمک جائز در نهایتی ثوابنا صل اولماز سکز نجی رسول الله علیه الصلوة والسلام کی قول شه یعنی در انما الاعمال
بالنیات و لکل امرئ ما نوی معناسنه علمار انوا بو اولماز الا شته ایله اولور اجارا یجون نیت ایتمه یکز که ثوابی اجرا دینکز معناسنه للسبیله
علة تعلیم ایتمک در الله تعالی یه یقینی اولمق یجون اخذ اولنان اجرتلر الله تعالی یه یقینی اولمق یجون نافله نماز قلمق و دنیای
قوشمیه سیز یکه قرآن عظیم الشانی یجون اوقیه نیت بولنمز اول اوقودوغی عبادت اولماز و آنکله یجون اصلا ثواب اولماز
اوقیدن کیمسه یه قیامتده اجیه سنه طوشه نه ور سه کرکدر اما اقوال ائمه حنفیه ایکی قسمدر بعضی مطلقا حرام اوزره در بعضی
خصوصا اوزره در حرام اوزره اولان عامه کتبده مذکور اولاندر عبارت بودر که لایجوز الاجارة علی الطاعات معناسنه
طاعتلر اوزره اجاره جائز دکلدر بعض کتبده اجاره کبی تعلیم قرآن استثنا اولنمشدر بعض کتبده امامة و تاذین
و تعلیم فقه استثنا اولنمشدر هیچ بر نسنه قرآن اوقومق ثوابنا اولمق شرطیله استثنا اولنمشدر بعض کتبده امامة و تاذین
عمومنده باقی قالمشدر خصوصا اوزره اولان چوقدر لکن سکز کتابک نقلیله بیان ایتدوکمز صکره ایتمشدر لر اومی بان یطلق قبره او یجعل
کبر یعنی فکر امامة و تاذینه استیجار کی جواز نی بیان ایتدوکمز صکره ایتمشدر لر اومی بان یطلق قبره او یجعل
بدفع یشاء الی من یشاء عند قبة القرآن فالوصیة باطلة لانه کالاجرة معناسنه بر کسه وصیة ایلسه قبری صوکره یا اوزرینه
قبه قیلک یا قبرک قتنده قرآن اوقیه بر نسنه ویرو کدیسه بو جمله باطلدر و غیر اقبر عکم اولمق ایجون تغیر مکروهدر
و دخی قرآن اوقومق ایجون بر شی الموجائز دکلدر زیرا اجرة کالمعروف لوزا یکنجی یکی المنوادر آنکله دخی عبارتی اختیار عبارتی کبیدر
اوچنجی تاتارخانیه ده مجتبا بر هانیدن نقل اولنان عبارتی بودر و اذا اوصی لانسان کذا من مال لیقرا القرآن
علی قبره فهذه الوصیة باطلة و قال بعضهم اذا کان القاری معینا ینبغی ان یجوز و صیته له علی وجه الصلة دون الاجرة
و الصحیح انه لایجوز و ان کان القاری معینا هکذا قال ابو نصر و کان یقول لامعنی لهذه الوصیة و الصلة القاری
یقرأ لنفسه هذا ملخص لفظه الاجرة و الاجارة فذلک باطلة و هو ظاهر و لم یفصلوا احدی الحالتین معناسی بودر که

و بر بر زاکسک سنه لرینه شونلرو رکیم آخرته علمله ری مقابله سنده بوقدر الا آجرتهم اودی و اداد و زاول ایتدوکلری
علملر حبط و باطل در و رد و بخشی تبلیغ لا استلکم علیه اجرا ان هو الا ذکری العالمین معناسی دنیا یه تحصیل
اجر ایتمه زسی قرآن اوزرینه بو قرآن دکلدر الا عالمینه ذکر در انکله دنیا طلب ایتمه یکز اولمق جائز دکلدر
بشنجیسی کان یرید العاجلة عجلنا له فیها ما نشاء لمن نرید ثم جعلنا له جهنم یصلیها مذموما مدحورا و سعی
اراد الآخرة و سعی لها سعیها و هو مؤمن فاولئک کان سعیهم مشکورا معناسی بر کسه کیم عملیله دنیا یه یله بر ادیلمک
کبی دنیادن دیلدوکی کیمسه یی تعجیل ایده رز آنده نصکره اوغرده آنکچون جهنم قلور رز اول جهنمه کیرر مذموم مدحور
اولدوغی حالده و بر کسه کیم عملیله آخرة دیلیه و آنکچون سعی ایده سعی لایقه یعنی اخلاص ایله سعی ایلیه نیاغرض فاسد
مبه آنلرکه عملری مقبول در اما حدیث شریف سکز در اولکسی صاحب الهدایه ذکر اتمدوکیدر کتاب اجاره ده رسول الله
بیورمشدر اقرؤا القرآن ولا تاکلوا به معناسی قرآن اوقیکز آنکله یک یعنی آنکله دنیا قزنمک ایکنجیسی امام نسفی رحمة الله علیه
روایه اتمدوکیدر عثمان بن عفان رضی الله عنه دن نتکم بر قصه بیان ایدر بر کیمسه یه رایتدی قرآن اوقور دی دخی سوال ایدر دی
قرآن حضرتلری بونی کورنجه انا لله و انا الیه راجعون دیدی رایتدی رسول الله صلی الله علیه وسلم دن شدم
ایدر دی می قرؤا القرآن فیسئل الله به فانه سیجی اقوام یقرؤن القرآن یسئلون الناس به معناسی بر کیمسه قرآن
اوقیه انکله الله تعالی دن استه سیلی زیرا یقنده بر طائفه کلسه کرکدر قرآن اوقیوب آنکله ناس دن سوال
ایتمیه لر کی کدر دیدی حضرت رسالتپناه دن ایشیتدوکی حدیث شریفی بیان ایتمکی قیامة علماء یتمایلون دیدی او جملدن شیخ احمد
تنسیر نده ابو داود و کیدر قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لا تاخذوا اللعلم و القرآن فاقلیلا فسیعلم الذی یاتیکم الجنة
معناسی علم ایجون و قرآن ایجون دنی آلمک تادنیا سنی اوکرد لمه سیلی جنة در دیمکدر امام احمد و غیری روایه ایلدوکی
لو یبذل راعی بن کعب لعنی الله عنه نور رسول الله صلی الله علیه وسلم ایتدی بشر و اعهده الامة بالسنا و الذهبی و الرفعة
و الملک فی الارض فی عمل منهم عمل الاخرة لله بنیلم ایکی لم فی الاخرة من نصیب معناسی مشکلدر بوامتدن ضیاء دینی و رفعة
و بر بورزدن ملکی ایلم بونلردن بری اخرة عملنی دنیا ایچون ایشلسه آنکچون اخرتده اصلا نصیب یوقدر بخشی
ایدر دی می تزین بعمل الاخرة و هو لا یریدها و لا یطلب بها الا فی السموات و الارض معناسی بر کسه اخرت
ایچون و کیدر حضرت رسولدن دم ایتدی می طلب الدنیا بعمل الاخرة عوقب و محی ذکره و اثبت سمه النار
معناسی بر کیمسه اخرة عملیله دنیا طلب ایلسه قیامة کونده یوزی بلورسز اولیه یعنی کوزی و بورنی اوغرمش
اولیه و آنکله دنی حسنکدن دفتر لرنده جهنملکه دفتر ینه یازیلیه العیاذ بالله بعد بخشی ماجه

برکسہ وصیتہ ایلسہ برکیمسنہ بونداں برمقدار قبرم اولدہ قرآن اوقسون دیو بویوصیتہ باطلہ در بعضلرینہ بدیلوکہ
قاری معینی اولیجی لایق بودرکہ صلہ طریقیلہ جائز اولہ اجرۃ طریقیلہ دکل صحیح بودرکہ اصلا جائز دکلدر قاری معینی
دہ اولوب اونہ دخی بویلہ دیدی دخی ایدردیکہ بوصیتک معناسی بوقدر قاریلر قرآنی بوں صلہ لکدخی معناسی بوقدر
زیرا بو اجرۃ منفعہ لہ مسندہ در بونده اجارہ باطلہ در بدعند بعضلرینہ برکیمسنہ بشقہ صلہ لکہ معناسی بوقدر
دیدیکنک اصلی بودرکہ اللہ تعالیٰ ایچون اوقیہ اتجیہ ملحوظ بیتہ سنی دخی اکا اللہ تعالیٰ ایچون اوقودوغندن اوترو برزاتجہ
دیرہ سیلی در دیمکدر خلاصہ دہ اولان در رجل اوصی لقاری القرآن یقرء عند قبرہ فالوصیۃ باطلۃ معناسی برآدم وصیت
ایتسہ قبرہ کیدوب قرآن اوقیان ایچون برسنہ ایلہ وصیتہ باطلہ در بشنجی محیط شرخسیدہ اولاندر اودخی خلاصہ دہ
کی کبیدر التنجی فتاوای ظہیریدہ اولاندر اول قاریلرینکہ معینی اولماسیلہ اولہ سنہ فوقا یتمشدر معینی اولدوغی
وقتی لایق بودرکہ جائز اولہ صلہ طریقیلہ اجرۃ طریقیلہ دکل دیشدر دیدکلری باطلدر اصلا
بقرء عند قبرہ کل سنۃ بیتی مقدر باطلۃ الظاہر وقیل ان عین احدا یجوز والا فلا مسئلہ اوچ کتابک نقلندہ
قبر شندہ قرآن اوقیہ وصیتہ باطلہ در بعضلر قاری معینی اولیجی جائز اولمازیہ جائز دکلدر دیشدر
سکز بحثی تاتارخانیہ دہ ایکر خندہ نقل اندوکی کبیدر ان القراءۃ بالاجرۃ لا یستحق بہا الثواب لا لمیت
ولا القاری معناسی اجرۃ ایلہ قرآن اوقیان ایلہ اصلا ثواب حاصل اولماز نہ میتہ ونہ اوقیہ وجہ بودرکہ بیتہ
بولنماز عبادت اولماز غیب بلمکدہ ای طالب خیر زمانمزدہ شایع اولان اتجہ وقف ایتمکدر قرآن
عیلم اوقیان ایچون واقفکیا والدینکہ روحی ایچون اولتجہ معاملہ اولمقدر اودیخ وبروب ویا برسنہ
زفورہ بروایتہ ضعیفدہ اودرکلی امام زفر رحمہ اللہ وقفکہ لزومنہ قائل دکلدر بلکہ ابوحنیفہ رحمہ اللہ کبیدر
دیشدر کہ براماسنہ جواز الوقف فقد اختلفوا فیہ قال ابوحنیفہ وزفر ان یکون معلوما بوجہ حتی لو لم یکن لا
یصح ویسبق عاملکہ ویجوز بیعہ وبورسنہ معناسی وقفکہ جوازی یعنی نفوذی شرطلندہ علماء اختلاف ایدیلر ابوحنیفہ
وزفر رحمہما اللہ تعالیٰ ایدیلر شرط وصیۃ طریقیلہ اولق درحتی اگر طریقیہ کیمسہ صحیح اولماز دانمکلکی اوزرہ قالور صاحبین
جائز اولور اولدکدہ میراث اولور بسنہ مانعی قاضیلری امام زفر قولی اوزرہ لزومنہ حکم ایندم دیدوکلری باطلدر اصلا
اتجہ وبرولمکہ رشوۃ اولمدوغی بیتہ ی محمول بوقدر مفاوضہ مسطوردہ قضای رشوۃ ایلہ اخذ ایدن قاضی اولماز وحکمی نافذ اولماز
بوبندہ نہ نزل اتسکہ کرجکہ قاضی دہ اولور سجلہ ووقفکہ نامہ نکاجر تندہ اجر مثلندن زیادہ اروق آلور لو
کیر وحکملری نافذ اولماز بوبندہ نہ نزل اتسکہ مصرف بیانی صحیح اولماجق وقف باطل حکم قاضینک
فائدہ سی اولماز چونکہ وقف صحیح اولماجق اولتجہ نکہ زکوتی لازم اولور اولدوکدہ وارثلرینہ ابد بوبندہ

بوبندہ نہ نزل اوقف بوبندہ سی اولدیغی اتم اولور ایکنجی اتجی معاملہ ایتمکدر بوفعل مکروہ تحریمی علماء ایتشلر در
ایاکم والعینۃ فانہا العینۃ معناسی اتجہ معاملہ ایتمکدن قطعی حذر ایدوکز زیرا معاملہ لعنت اولمشدر دخی بوبندہ ربا جیلر
دور مشدر رسول اللہ علیہ الصلوۃ والسلام بوبندہ ذم ایتمشدر ایدنلر دلیل اولور دوشمانلری غالب اولور دیشدر
اوجنجی بو معاملہ نکہ جوازی چونکہ کراہت ایلہ دفتاوی دہ ذکر اولنان طریقیلہ ایتمدوکلری در رسول اللہ
علیہ الصلوۃ والسلام کل قرض جر منفعۃ فہو ربوا دیدوکی قولندہ دخولدر یعنی حراوردیخ کہ فائدہ چیکلہ اولر ربوادر
دیمشلر دخی بونلرکہ اندوکلری معاملہ دن حاصل اولان ربح متولینکہ اولور زیرا کیدوکی فعتاشنی باوجہ
شرعی صاتمہ دن حاصل اولور در دخی الکلابالدینہ سلبدہ وقاری دہ یعنی ربایہ واخرۃ ملنی دنیا ایچون
اشلمکدر سلبدہ رلر بوجہلہ دن دخی آتم اولور لرو بدالہم من اللہ مالم یکونوا یحتسبون ویحسبون
انہم یحسنون صنعا ایتلرینہ مظہر اولورلر یعنی برطائفہ دنیادہ خیر اندوکی صانوب اللہ تعالیٰ دن ثواب اومیلر
کوکلدلرندہ ثواب برمنہ حتی تعالیٰ دن عتاب وعذاب اولوب سوء حساب وزیان کار اولمکہ کدرشوہ
باللہ من ہذہ الافعال
نستعذ الراجی رحمۃ ربہ الجمد
البرکوی

زید فلان نعما ایشلر یسلم ایبرلرہ شوقدر اتجہ نذرم اولسون دیسہ بعدہ عہدہ نہ مخالفت ایلسہ بعدہ زیدن بلغ
موبو رجبر۱۲ آلنور دی الجواب نماز کفارۃ یمینی ایلہ خلاص اولور ابوالسعود

اعلم ان التیمم کما کان مفردا او مرکبا قد یطرأ علی بعض مقدماتہ اختصارا ویشبہ ان یکون من ہذا القبیل قولہم تیمما فالتا احدہما با
ایاسا شاجرہ ان خبر من اشاجرت العنوی الامامی قال البیضاوی وہی لسان قولہا ان خبر من اشاجرت الایۃ تلیکہا شایع عبر بہا لدلیل
علی ان حقیقۃ الانتجار انشئی وارادہ من قولہ تعلیل شایع ان اللام فی العنوی للجنس علی ان یکون المراد بہ موسی ع وقولہ بجری مجری التعلیل
لان قصدہا وارادہ من جنس کفی اقالہ بعض المحشین والصحیح ان قصدہا تقریر قولہ عنوی امامی نیکون دلیلا علی اصلۃ
الفعل الثانی واعتبر کون اللام للجنس لینعکس الکبری للاصلیۃ فیصیر شکلا اولا وما قالہ المیدانی من ان اختلاف مقدمتی
الشکل الثانیۃ الکیف انما ہو شرط لما اذا انتاجہ کقولنا الموجبۃ الکلیۃ لا تنعکس کلیۃ وانما قالہ بجری مجری الدلیل لان المقدمۃ الواحدۃ
لیست بقیاس بل ہی عبارۃ عن مجموع قیاس ہو مرکب منہا ومن المقدمۃ الاخری المعلومۃ فقولہ ان حقیق بالانتجار لم یقل علی اشاجرہ لان الانشاء
لا یستدعی علیۃ ما بعدہ تاویلہ بالاخبار وتاویلہ علی ما صرح بہ فی بعض کتب النحو متوقف فی حقہ ہذا الکلام وہذا اشاجرہ ونتیجتہ
ہذا الاتہ انہ خیر من اشاجرت وہی معنی قول البیضاوی انہ حقیق بالانتجار فتضمن ہذہ النتیجۃ کبری اخری ہی صغری کل من ہو حقیق
بالانتجار فہو مقول فی حقہ اشاجرہ فانتبہ تاویل الانشاء ہنا انما ہو بالنظر الی المرکب الموکب ولہ قالت ان القول الامامی خیر من اشاجرت
کما ہو الظاہر الوصفا او لیکون سببا للوصف الثانی کما قاعدۃ تعلیق الشئ بالوصف وقوتہ وامنہ ہم سبب خبیثہ بالبا الکسکان الدنیۃ الشکل
لکنہا اختارت ہذا الوصف لابہام خبیثۃ کانت سببا للتوبۃ ولمنعہ للبالغۃ کما اشار الیہ البیضاوی او فہم بعض المحشین وانک تعلق
الغفران من لدن حکیم علیم ساجتناہ دادہ

فصل في الحكايات

عن خلف رضي الله تعالى عنه انه قال ان الله تعالى جعل العلم بعد نبيه عليه السلام في الصحابة رضي الله عنهم ثم في التابعين رضي الله عنهم ثم في ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو ولد في عهد الصحابة وتفقه في زمن التابعين وهكذا من علماء التابعين وهو اعلم وافقه في زمانه ولهذا كلف بالقضاء دون غيره ثم العلم بعده في اصحابه رضي الله عنهم روى الضحاك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال يكون بعد النبي عليه السلام نور يكنى بابي حنيفة يحيي بن الله وسنة رسول الله عليه السلام وعن انس رضي الله عنه انه قال قال رسول الله عليه السلام يكون في آخر الزمان رجل يكنى بابي حنيفة يحيي كتاب الله وسنتي عليه ثم شرفه بالذكر في حديث آخر هو ملء قلبه علما وحكمة الحديث بطوله وكان ابو حنيفة طويل الصمت دائم الفكر قليل المحادثة للناس وذكره النخعي رضي الله عنه ان اذا نبغ اوضح الامارات على علم الباطن وصدق المعرفة قال حكيم بن هشام كان ابو حنيفة من اعظم الناس كاماته وديانته حتى اراد السلطان ان يتولى مفاتيح خزائنه فابى وضرب عشرين سوطا فاختار عذابه على عذاب الله تعالى وعن سفيان بن عيينة انه قال كان ابو حنيفة يختم القرآن في رمضان ستين ختمة ختمة في الليل وختمة في النهار وعن محمد بن حسن قال قام ابو حنيفة ليلة بهذه الآية بل الساعة موعدهم والساعة ادهى وامر وعن محمد بن سلمة اول من فهم ابو حنيفة ما لم يفهمه غيره وادرك بفهمه ما لم يدركه غيره واجاب ابو حنيفة في مسئلة وخطأ نوح بن رباح وهو من كبار اصحابه فاستشاط ابو حنيفة كادت نفسه تزهق فقال لو اندكها نوح بن رباح وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان الذي يفتي بكل ما يسئلونه انه لمجنون وكان ابو حنيفة ربما لا يجيب في مسئلة سنة وقال ابو حنيفة لان يخطئ الرجل من فوق خير من ان يصيب بغير فهم وقال ايضا بين الجهل بمائة ابو حنيفة حتى الخبرات ما اعده ربي يوم القيمة فرضاء الرحمن ودين النبي محمد خير الورى ثم اعتقاد مذهب النعمان واما ابو يوسف فهو من كبار اصحاب ابي حنيفة وكان من اعرف الناس باحكام الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وبما قاول الصحابة رضي الله عنهم بعد ابي حنيفة رحمه الله روى انه حفظ عشرين الف حديث من المنسوخ فاذا حفظ كذا منه فما ظنك بالصحيح وغيره وقال ابو يوسف لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعرف احكام الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ ووجوه الكلام واما محمد بن الحسن فقد بلغ شانه في العلم حيث بلغ وانتهى امره في تصانيف الكتب وتابعها قال الشافعي تحمل من علم محمد وقر بعير وكان زهده في الدنيا وآثر الآخرة على الاولى وحكي عن بعض اصحابه بت عنده ليلة وكان يتهجد فقام مصليا فلما ركع بخ بخ فاحصيت تسبيحاته سبعين مرة كلما يقطع قاتحة الكتاب وكان صاحب الحفظ ومحمد صاحب الرؤية وكان بديهة ابي حنيفة كرويته واما زفر فهو من اهل الحديث فقد جمع بين العلم والعبادة واما الشافعي فما يدل على مجاهدته في العبادة مع شدة اجتهاده في امر دينه انه قسم ليله ثلثة اقسام ثلث للعلم وثلث للصلوة وثلث للنوم واما مالك فقد كان في دماغه علم الدين حتى روي انه لو اراد ان يحدث حديثا ولبس ثوبا غير ثوبه الذي كان يجلس فيه على كرسيه ثم تحدث وقال احب ان اعظم حديث رسول الله عليه السلام وقال المزني رضي الله عنه لولا الحج لحببت الدنيا ولولا الشهرة لانتفع الناس بعلمه ولولا الدابة لذهب العلم وقال ابو مصعب في حقه العلم بيت وحيرته الطلاق الى فهو ضعيف وقوته الدرس فاذا اتوني فهو محجب وكشفه المناظرة مع المواجه والمخالف فاذا انكشف فهو جبان وشجاعته العلم

ثم بيان بعض النكات الكلامية اذهب العلماء باجمعهم ان تحصيل الحاصل عبث والامر بكفر لكفر والذي به لعلما جواز ذلك اي تحصيل الحاصل قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فوجه الاستدلال هو ان قوله خلقه من تراب يدل على حصوله وجوده اذ الخلق عبارة عن اخراج الممكن من حيز العدم الى الوجود فقد افاد قوله تعالى خلقه من تراب وجود آدم وقوله تعالى ايضا كن اشارة الى الوجود بالتكوين والتقدير ان آدم حاصل وكائن فيكون قوله كن اشارة الى تحصيل الحاصل وذلك هو ان آدم لا يخلو اما ان يكون كن اشارة الى كون بعض الاجزاء باعيانها ان الله تعالى خلق آدم دون بعضه فيكون اشارة الى كون ذلك البعض موجودا والا يلزم تحصيل الحاصل لانا نقول لفظ خلق آدم افاد الوجود لآدم من جميع الوجوه فما ذكرنا الآن انه اورد ليفهم ايراد لا يمكن رده وايضا قد تقرر في بداية العقول ان الآمر ينبغي ان يتقدم على المامور لانه اذا لم يتوجه ذهن الآمر اليه لم يحكم على المامور فوجود المامور متاخر عن الآمر وهذه الرتبة تدل على ان الامر ليس كذلك لكنه اجاب بان الامر ليس كذلك الغاية ذهب النحويون ان زوجك في قوله تعالى اسكن انت وزوجك معطوف على انت والامر ليس كذلك لان شرط العطف ان يكون عامل المعطوف عليه عاملا في المعطوف وههنا لا يجوز ان يكون اسكن عاملا في زوجك اذ لا يقال اسكن زوجك النكتة الثالثة ذهب الاطباء الى ان العناصر الاربعة التي هي النار والهواء من البسايط والامر ليس كذلك لان كلا منهما مركب لانهما من المركبات لانهم حوا بان المركب ما يكون التيامه من طبيعتين مختلفتين فيلزم على هذا كل واحد من العناصر الاربعة مركبا لان النار من الحرارة واليبوسة والماء من الرطوبة والبرودة وكذا غيرهما النكتة الرابعة ذهب العلماء باجمعهم الى ان المشروط معدوم عند عدم الشرط والامر ليس كذلك لان الصلوة الفائتة عن وقتها بعذر او بغير عذر سواء كان حدوثها عن الباري كما ذهب اليه علماء الاسلام او من العقل الفعال كما ذهب اليه الحكماء ثم ان العلماء اجمعوا على ابقاء النفس بعد خراب البدن وليس هذا الا لوجود المشروط بدون الشرط

للاستاذ

العمل وهو المقصد الاصلي منه وقال محمد لا ينبغي للرجل ان يشتغل بالشعر والحساب انما يشتغل بعلم الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام والناسخ والمنسوخ وما لا بد من الفقه والخبر بقدر الحاجة ثم علم الفقه علم الدنيا والدين اما قوة للاخرة لمن اراد واهلها من ما يصلح منها وسئل ابو حنيفة عن حد الفقه فقال هو ان تعرف كل شيء ربك وعلى ابا يوسف وغيره وعافيه رحمهم الله تعالى انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا ان الفتوى لا يحل الا بالاجتهاد وذلك يكون بالتمييز بين اقوال العلماء وترجيح قول بعضهم على البعض وان كان حافظا للرواية لا بأس بالجلوس عليه وجه الحكاية لان الحفظ يكفي للرواية وان كان غير حافظ لا يسعه الناس الا ان يعرف طرق المسائل ومذاهب القوم وان كان في المسئلة اختلاف فلا بأس بان يجيب وان لم يعرف الحج فان اراد ان يفتي بقول البعض فلا بد من معرفة الحجة وقال محمد رحمة الله عليه اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه يحل ان يفتي لان الصواب متى كثر فقد غلب صوابه على خطائه والعبرة للغالب وقال ابو بكر رضي الله عنه والفقيه ان حفظ تسع كتب صحاحا لا بد له من ان يسئل حتى يهتدي اليه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

فتاوى نوازل لصاحبه

زید مالہ فادر اولو بحج فرض اولمش ایکن حج ایتیوب مکو نفقہ اولوب مادرمنہ فادر اولمہ حج ساقط اولورمی بیانہ بوا
الجواب ——— البتہ واجب رکتبہ ابو السعود

اوزرینہ حج فرض اولان عمرو زید نفقہ اتجہ ویروب حج ایتدرمک شرعا جائز اولورمی الجواب اولور
اما کعبہ معظمہ کورمک کبی کندو یہ دخی فرض اولورایوبہ کلوب غیر بنک مجنی تمام اندوکہ تعکر
کندی فرضی ادا ایتمک ایچون اوندن تکرار حج ایتمک واجب اولورمی بیانہ کلوب کلمہ جکدہ بیانیہ بیا
ویریلسہ نہ کندہ بنک مجنی شرعی ونہ غیر بنک حجی اولورا ابو السعود افندی
اولورمکتبہ

ولو حج ای رجل حجا حج ای بان حج عنہ ثم تقیم مکۃ ای ہو باختیارہ ای باذن آمرہ جاز والا فضل ان یعود الی بلدہ
ای الی بلدہ او بلد آمرہ وہو الاظہر لیکون ادائہ علی طبق ادا المیت لو فرضا وادائہ عن الغالب عنہ
انہ کان یعود الی بلدہ

علی الکل اعلم انہ یجوز تانیث ثلاثی مذکر اذا کان معناہ مؤنثا فلو کان کذلک اذا کان مذکرا اتفاقا اولا وتذکیرہ کقولہ بحاشی مشخص ان لفظ الشخص مذکر ومعناہ
بسم اللہ الرحمن الرحیم قال المغربی شرح المفصل معرفۃ الوضع اسماعیۃ متعسرۃ ونحن نذکرھا ھنا لابسبی الا نادرا
اصبع انسان ارنب امام الارض اسم ابہام اما از ابل افصح بہ بقرہ بشر بشر انسان غلت ظبیان
جمع بشاع جراد جحیم جنان جہنم حرب حضاجر حرور رحا نوش حدید حال حم خیل خمر خمیس سما الحرو مسنا قاتم ویروی لہ
ذفراع ذکار ذھب ذنوب ربح وجمع سمائہا کالجنوب والشمال وغیرھا زوج زراع زرع سس
سقف سموم سما سلاح سوط سوس سوال سکین سراویل شمال شمس شعیر صدر صراط
حرب ضبع ضرب طاطی طاموس طبر طعن ظاہر ظلم ظہور ظہر عضد عناف عجز عسل
خریبہ عقاب عیب غروس عطش عجم عنق عصا عنکبوت غرف غزل فرس فلک
قوۃ فوق قفا قبل قبر قوی قدر قباقوس قدم قدام قدوم قول قلب کاف کوش کرسی
کید کاس کل لیل لفع لسان لبث لام موسی ملح متر مخ مسک نار نمل نفس نخل نجم واسعا نافل
نقل نہم نہی ہوہ وحش ہوا جمع ھبوط ای بلیغ یساوھذہ الالفاظ مؤنثۃ سماعیۃ
واسم البلد وجمیع حروف المعجم وحروف المعنویۃ نحو وعلی سماعیۃ نحو

قال العسقلانی فی شرح لامیۃ العجم الغالب الشافعیۃ الاشاعرۃ والغالب الحنفیۃ المعتزلۃ والغالب المالکیۃ
القدریۃ والغالب الحنابلۃ الحشویۃ ہم المجبریۃ علی ما صرح بہ محمد الشہرستانی

اما الحدیث الموضوع فہو المختلف وربما اخذ الواضع کلاما لغیرہ فوضعہ وجعلہ حدیثا وربما وضع کلاما من عند نفسہ
وکثیر من الموضوعات اکاذیب یشہد بوضعہا رکاکۃ لفظہا ثم اعلم ان تعمد وضع الحدیث حرام باجماع المسلمین الذین
یعتد بہم فی الاجماع وشذت الکرامیۃ الفرقۃ المبتدعۃ فجوزت وضعہ فی الترغیب والترہیب وقد بسلک ہم
بعض الجہلۃ المنتسبین بسمۃ الزہد ترغیبا فی الخیر فی زعمہم الباطل وہذہ غباوۃ ظاہرۃ وجہالۃ متمادیۃ وکفی فی الرد علیہم
قول رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من کذب علی متعمدا فلیتبوأ مقعدہ من النار نور حی شرح

بستمار بکسر السباعی والنون وتشدید الجیم براوستاد کرادبدرکہ نعمان براہیم الف الجون کوشہ وہ برکوشک بنا البلوی
نام اندکی کبی بوغلبلی برکسہ یہ وہی بنا النسوں وبواول کوشکا اوستندن اندور وب ہلاک اندی عرب بولہ ضرب مثل ابدرب
ہلاک المزدی بو نکہ مقابلہ مسندہ ضرب مثل او لمشدر ،، جرا بیوہ ابا الحیفا الحی کبر وعسی فعل کا یجری مسمار
من کلام امیر المؤمنین علی کرم اللہ وجہہ شد ابدا دربہ ابست وتوکان مریما والقرص وتوکان درحی وآنسوا لوکان خرد اکوا نسوا

ارشاد

وقد بلغنا ان بعض الجہال یقولون انہ کان قبل آدم علیہ السلام سبعۃ آدم وہذا القول کفر بل لم یکن آدم
غیر آدم الذی ہو ابو البشر مفاتیح

قال العسقلانی فی شرح لامیۃ العجم الغالب الشافعیۃ الاشاعرۃ والغالب الحنفیۃ المعتزلۃ والغالب المالکیۃ
القدریۃ والغالب الحنابلۃ الحشویۃ ہم المجبریۃ علی ما صرح بہ محمد الشہرستانی

ہر کہ او کہ از من رود ہر چہ خواہد کند وعدہ الکرم نہ کوبہ جہانند ایلہ ایلای اولیہ کہ نعمان اوشمارہ ایردی

وسئل ابو عبد الله الزعفراني عمن يزعم ان ابراهيم بن ادهم يوم التروية بكوفة ورآه ايضا في تلك اليوم بمكة قال كان ابن معاذ يكفر ويقول ذلك من الكرامات لا ما كرامات وانا انا ما استجيز ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف الغزي

وانما وقعت هذه المسئلة فقد قال ابن السماك رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عليه وجدنا ما ليس بمكتوب وعلى عاتقه اليمنى سطرا مكتوبا وعلى عاتقه اليسرى سطرا وقيل بطنه سطرا فاما الذي على عاتقه فهو قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي واما الذي على عاتقه اليمنى فهو قوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين واما الذي على عاتقه اليسرى فهو قوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا واما الذي على بطنه فهو قوله تعالى بشرهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها ابدا الآية قال ابو عبد الله عليه ابو عظيم فلما وضع هذا السر سعد حاتما يقول لزوجه وبريحان وحسن نعيم وقال بعض اصحابنا

الشافعي رحمه الله عليه لابي حنيفة رحمه الله انشدك الشافعي الا يا حنيفة خلوه خشب قارنا ما لذ العيشة انكر بعدي ليست تهدي ليب اخا الصفاف

لابي حنيفة عيب حسبتا سهر الليالي وصار ناره لله خيفة وصان لسانه عن كل فحش وما زالت جوارحه عبيدة بين المحارم والملاح ومرضات الالوله

وبيعة خلا بالمشرقين لنظير ولا بالمدينين ولا بالكوفة فلعله ربما اعدار وسل عائمة رد قول ابي حنيفة

قال ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

وحكي ان رجلين صاحبا جملة جاءا الى حمام فاعطا لصاحب الحمام كيسة مملوة بالذهب فقال احدهما خذ هذا الكيس فاعطها واعطني ثوابي حتى ادخل الحمام فاغتسلا ثم خرج احدهما اولا فاخذ الكيسة من صاحب الحمام بحيلة من الحيل ثم خرج الآخر فسئل الكيسة فقال صاحب الحمام قد اخذها صاحبك فقال لا ارضى باخذها وانما الكيسة لي وقد ذلك لا تعطي لواحد فاختصما فاقتضى كثير العلماء بتغريب الكيسة فاستفتى صاحب الحمام من ابي حنيفة فاجابه قل للطالب عنك هات رفيقك حتى اعطيها لانك قلت لا تعطي لواحد فلو احضر رفيقه اعطاه الكيسة فاعطى لهما والا فلا يقدر على الطلب منك فتخلص من خصومته فاستحسن جميع العلماء جواب الامام

حاشية

والكشوري رجل عظيم من ان فيه تمنوا ابي يوسف من الحنفية فيل ابن طويل من الفقه والحديث حتى قيل وما ان قيل له النام و لا يجد نعاسا جعله في مذهبه وبقهر

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

عند ابي حنيفة الصواب عند الله واحد وللناس ان يجتهدوا واحنا نصيبوا اي يدركوه المراد بالاصابة اصابة الظن ازلا يلتقي المجتهد اصابة الحق قطعا اعلم ان الاجتهاد نوعان اجتهاد في الفروع واما الاول في اجتهاد في الفروع اما الاول فانه مجتهدي اما مصيب اي مخطئ بالاعمال المصيب واحد والمخطئ ناز ورغير معذور واما الثاني فانه مجتهد مصيب والحق عند الله واحد وبه قال عامة اصحابنا ومعنى المصيب انه يجوز العمل باجتهاده روى ابو يوسف بن خالد السمتي ان كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد فبقي ان الذي اخطأ ما عند الله مصيب عليه كذا في التقويم ثم ان كان ذلك المجتهد مصيبا ما عند الله فهو ما جور وان كان مصيبا فهو معذور وغير ناز ورعن ابي حنيفة انه قال ان اصاب المجتهد فله اجران وان اخطأ فله اجر واحد وهذا اذا كان من اهل الاجتهاد ولم يجد رجلا معروفا لحكم بالسؤال عند الحادثة اما اذا قدر على معرفة الحكم واستكشافه بالسؤال عند الحادثة و سئل فاجتهد لم يجز له الاجتهاد كذا في الهداية وحد ستي الصواب بخلاف الخطاء وهما مستعملان في المجتهد فيه والحق والباطل مستعملان في المعتقدات حتى انا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطاء ومذهب مخالفنا خطاء يحتمل الصواب وانا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا في المعتقد يجب علينا ان نقول الحق معنا وعليه نحن و اصحابنا وعليه خصومنا كذا في الشائع وتمام المسئلة في اصول الفقه ”

والامام الاعظم ابو حنيفة افضل ائمة المجتهدين واكمل الفقهاء في العلوم الدينية ثم الامام المالك فانه من اتباع التابعين ثم الامام الشافعي لكونه تلميذ الامام المالك ثم احمد بن حنبل فانه تلميذ الامام الشافعي على القاري

قال ابو بكر الرازي رحمه الله عليه الارواح جواهر مخلوقة قائمة بانفسها ليست باجسام ولا اعراض وهي تكون في اماكن فاما ارواح الانبياء المرسلين فهي في جنات عدن واما ارواح العلماء في جنات الفردوس واما ارواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت وتاوي الى قناديل معلقة في العرش واما ارواح المؤمنين المذنبين فتكون معلقة في الهواء الى الارض والى السماء الى يوم القيمة واما ارواح المنافقين فتكون في قبورهم يعذبون مع اجسادهم الى يوم القيمة على القاري

بادشاه اصله شاه بادايدي شاه اي لمناسبته بادحافظ موصوف صفته اضافي قبله صفة ايدي مكوه صفة موصوف اوزيدت تقديما ايدوب كنه صفة موصوفه اضافة اليه بادشاه مدبر حافظ عظيم مناسبته بعني دارو برزك كلستان سعدي مرحوم

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه كنت غلاما صرت كهلا فما علوى متى جهلا ليتماني لم اكن ست جاهلا

المقدمة في المتن والسند والاسناد والخبر ١

الفصل الاول في الصحيح ٤

الفصل الثالث في الضعيف ٨

الفصل الثاني فيما يختص بالضعيف من الموقوف والمقطوع والمدرج وغيره ١٤

الباب الثالث في تحمل الحديث ٢٦

الفصل الثاني في طرق تحمل الحديث ٢٦

الطريق الثاني القراءة على الشيخ ٢٧

الطريق الرابع المناولة ٢٩

الطريق السادس الاعلام ٣٠

الفصل الثالث في كيفية رواية الحديث ٣١

الفصل الاول في معرفة الصحابة ٣٦

الباب الاول في اقسام الحديث واحكامه ٤

الفصل الثاني في الحسن ٥

الضرب الاول مما يشترك فيه الاقسام الثلثة من السند والمتصل والمرفوع وغيرها ٩

الباب الثاني في اوصاف الرواة ٤١

الفصل الاول في اهلية التحمل ٢٦

الطريق الاول السماع من الشيخ ٢٧

الطريق الثالث الاجازة ٢٨

الطريق الخامس المكاتبة ٣٠

الطريق السابع الوجادة ٣٠

الباب الرابع في اسماء الرجال ٣٩

الفصل الثاني في معرفة المنابي ٣٦

الحمد لله نحمده يقول البائس محمد الدرعني المدعو بالحق فؤاده كرم الله بالسعادة لما الفت شرح لطوالع الواردت افرسه ليظفر الناظر فيه بارادته نظام غرر فوائده قرين علم الكلام موضوع علم الكلام غاية علم الكلام رتب المتن الكتاب على مقدمة وثلث وخاتمة المقدمة في مباحث يتعلق النظر وفيها اربعة فصول الفصل الاول في مبادي النظر وهي مباحث التصور والتصديق الفصل الثاني في الالفاظ الدالة وفيه ثلث مباحث المبحث الاول في شرائط الدلالة المبحث الثاني في اقسام الدال المبحث الثالث في اقسام الوضع وشرائط كل منها بالجواز او الوجوب وفيه مباحث الفصل الثالث في الحجج وفيه ثلث مباحث المبحث الاول في انواع الحجج المبحث الثاني في القياس وانواعه وشرائط كل منها المبحث الثالث في مواد الحجج المبحث الرابع في مغالطة عن الحجج المغالطية الفصل الرابع في احكام النظر وفيه ثلث مباحث المبحث الاول في النظر الصحيح والفاسد بالعرض وفيه سوا كان في التصورات او التصديقات وفيه فروع ثلثة الفرع الاول في كيفية افادة النظر العلم بالنتيجة الفرع الثاني في العلم بان النظر الصحيح استحضار المقدمات بالملاحظة اندراج الاصغر تحت الاكبر الفرع الثالث المشهور ان النظر الفاسد لا يستلزم العلم بنتيجة كاذبة المبحث الثاني في النظر الصحيح في معرفة الله المبحث الثالث في وجوب النظر في معرفة الله الكتاب الاول في الممكنات وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في الامور الكلية وتسمى بالامور العامة وفيه فصول ستة الفصل الاول في العلم بها تحت الوجود والذهنية الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه خمس مباحث المبحث الاول في تصور الوجود المبحث الثاني في كون الوجود زائدا المبحث الثالث في زيادة الوجود وعدم زيادته المبحث الرابع في العدم والمعدوم المبحث الخامس في الحال المبحث الفصل الثالث في الماهية وفيه ثلثة مباحث المبحث الاول في نفس الماهية المبحث الثاني في اقسام الماهية وهنا فروع ثلثة الفرع الاول في تقسيم الماهية باعتبار الماهية الممكنة هل هي مجعولة الفرع الثاني ان المركب اما ان [illegible] الفرع الثالث فيما يجب ان يكون [illegible]

الفصل

الفصل الثالث في الاسماء والكنى والالقاب ٢٧

الفصل الرابع في انواع شتى ٢٨

النوع الاول في معرفة الموالي ٢٨

النوع الثاني في معرفة اوطان الرواة ٢٨

النوع الثالث في التاريخ والوفيات ٢٨

خاتمة في اداب الشيخ والطالب والكاتب ٤٠

الفصل الاول في اداب الشيخ ٤٠

الفصل الثاني في اداب الطالب ٤١

الفصل الثالث في اداب الكاتب ٤١

تمت فهرست الخلاصة للطيبي عليه رحمة الله

الفصل علة لوجود الجنس المبحث الثالث في التعدي الفصل الرابع في العدد والمكان والقدم والحدوث وفي هذا الفصل خمسة مباحث المبحث الاول ان هذه الاربعة امور عقلية للوجود والخارج المبحث الثاني في احكام الوجوب لذاته المبحث الثالث في احكام الامكان المبحث الرابع في القدم المبحث الخامس الحدوث الفصل الخامس في الوحدة والكثرة وفيه ثلثة مباحث المبحث الاول في حقيقتها المبحث الثاني في اقسام الوحدة المبحث الثالث في اقسام الكثير التقابل المساوي بان المتداخلان الاعم مطلقا الاخص مطلقا الاعم والاخص من وجه المتساويان الضدان العدم والملكة الايجاب والسلب وفي المبحث الثالث خمسة فروع الفرع الاول التقابلين لا يجتمعان الفرع الثاني التقابل بين العدم والملكة الفرع الثالث الايجاب والسلب لا يصدقان ولا يكذبان الفرع الرابع المضافان يتلازمان ذاتا ويعقلان معا الفرع الخامس الضدين قسمان متغايران وحقيقيان الفصل السادس في العلة والمعلول وفي هذا الفصل اربعة مباحث المبحث الاول في اقسام العلة المبحث الثاني في العلل والمعلولات المبحث الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرط المؤثر المبحث الرابع قالت الفلاسفة الشيء ما لم يجب لم يوجد الذي لم يتعذر فيه لم يكن ممتنعا بالذات وفاعل الباب الثالث في الاعراض وفي هذا الباب اربعة فصول الفصل الاول في المباحث الكلية الشاملة لجميع الاعراض وفيه خمس مباحث المبحث الاول في تعداد اجناس الاعراض المبحث الثاني في امتناع انتقال الاعراض المبحث الثالث في جواز قيام العرض الواحد بمحلين الفصل الثاني في مباحث الكم وفيه خمسة المبحث الاول في اقسام الكم المبحث الثاني في الكم اما كم بالذات واما كم بالعرض المبحث الثالث في تعدد الجوهر المبحث الرابع في الزمان المبحث الخامس في المكان الفصل الثالث في الكيف الاستعداد الذي عد احد اعراضه المقولة اربعة اقسام اما القسم الاول وهو الكيفيات المحسوسة ففيه ست مباحث المبحث الاول في اقسامها المبحث الثاني في تحقيق المسموعات المبحث الثالث في تحقيق المبصرات المبحث الرابع في تحقيق المشمومات المبحث

الحادث بذاته تعالى المبحث الثالث في انه تعالى لا يتصف بشيء من الاعراض المحسوسة
وفي مقام التنزيه بحثان المبحث الاول في انه تعالى لا يحس ولا يرى المبحث الثاني
في انه تعالى لا يرى في زمان الفصل الثالث في التوحيد الباب الثاني في صفاته تعالى
الثبوتية وفيه مقدمة وفصلان المقدمة في ان له تعالى صفات معلومة
قديمة لذاته وهي ذاته الفصل الاول في الصفات التي يتوقف عليها افعاله تعالى
وفيه اربعة مباحث المبحث الاول في القدرة المبحث الثاني في انه تعالى
المبحث الثالث في حيوته تعالى المبحث الرابع في ارادته تعالى الفصل الثاني في سائر الصفات
وفيه ستة مباحث المبحث الاول في العلم والبصر المبحث الثاني في انه تعالى متكلم
المبحث الثالث في البقاء المبحث الرابع في صفات اخر اثبتها الشيخ ابو
الحسن الاشعري وهي الاستواء واليد والوجه والعين والجنب والضحك المبحث
الخامس في التكوين المبحث السادس في انه تعالى يجوز ان يرى في الآخرة
الباب الثالث في افعاله تعالى وذكر فيه ست مسائل المسئلة الاولى
في افعال العباد فصل في كون افعال العباد باختيارهم تتمة
في بحث التوليد المسئلة الثانية اختلفوا في انه تعالى هل يريد الكائنات
اولا تتمة في القضاء والقدر المسئلة الثالثة في اللطف والتمجيج
المسئلة الرابعة في انه تعالى لا يجب عليه شيء خلافا للمعتزلة حكاية تلك المحنة
او ردها للاشعري على المعتزلي الجبائي المسئلة الخامسة في ان افعال الله تعالى
غير معللة بالاغراض المسئلة السادسة فيما يتعلق بتكليفه تعالى عباده
مباحث اربعة ابن تيمية على المواقف وشرحه المبحث الاول في المأمور به وقبح الامر
فيما يستحيل ان يعلم المسئلة الاولى الطبع والملجئ والاكتساب وغيرها مما وقع
في القرآن المسئلة الثانية التوفيق والهداية المسئلة الثالثة الاجل وفيها خمس مسائل
المسئلة الاولى قالت اهل الحق الاجل واحد المسئلة الثانية ان الموت
امر وجودي الرابع في الرزق المخامس في الاسعار المبحث الثاني في التكليف

مبادئ في تحقيق العلوم المبحث السادس في تحقيق المشتقات واما الباب الثالث
في الكيفيات النفسانية وفيه خمس مباحث المبحث الاول في الحيوة المبحث الثاني في الادراك
تقسيم العلم تتمة العلم اما حضوري او حصولي
العلم فعلي وانفعالي مسئلة قالت الفلاسفة للنفس الناطقة اربع مراتب
التعقل المبحث الثالث في القدرة والارادة المبحث القدرة المبحث القوة
المبحث الارادة تتمة ذكر في شرح المواقف ان ارادة الشيء على كراهة ضده هي المحبة
او ضمنها العزم المبحث الرابع في اللذة والالم المبحث في الصحة والمرض واما الكيفية الثالثة
فهي الكيفية المختصة بالكميات وهي الرابع في الكيفيات الاستعدادية الفصل الرابع
في الاعراض النسبية وفيه ثلث مباحث المبحث الاول في الاضافة وشروطها
المبحث الثاني في الاين المبحث الثالث في الاضافة فرع التقدم على الخمسة باوجهه
الباب الثالث في الجوهر ومباحث هذا الباب منحصرة في فصلين الفصل الاول في
الاجسام وفيه خمسة مباحث المبحث الاول في تركب الجسم المبحث في اثبات
الجواهر الفرد المبحث الثالث في اقسام الجسم المبحث الرابع في حدوث الاجسام
المبحث الخامس في اثبات الهيولى ومناهيته من جميع الجهات الفصل الثاني في الجواهر المجردة
وفيه سبعة مباحث المبحث الاول في اقسام الجواهر الغائبة عن حواس الانسان
المبحث الثاني في مهيات الفلاسفة من المعقول العشرة المبحث الثالث في
الفلاسفة ان لكل فلك نفسا مجردة المبحث الرابع في ان النفوس الانسانية مجردة
المبحث الخامس في ان النفس الناطقة حادثة المبحث السادس في كيفية تعلق
النفس البدن تتمة التعقل المدركة والمحركة المبحث السابع في بقاء النفس بعد
فناء البدن الكتاب الثاني في الالهيات وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في ذات الله
وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في العلم به تعالى وفيه ثلثة مباحث المبحث الاول
في ابطال الدور والتسلسل المبحث الثاني في البرهان على وجود الواجب المبحث
الثالث في امكان معرفة ذاته تعالى الفصل الثاني في التنزيهات وفيه خمسة مباحث
المبحث الاول ان حقيقته تعالى لا تماثل غيره المبحث الثاني في انه تعالى جسم ولا جوهر
المبحث الثالث في انه تعالى لا يحله شيء ولا هو يحل شيئا المبحث الرابع في انه تعالى

بالابطاق المبحث الثالث في اسمائه الله تعالى وفيه ثلثة فصول الفصل
الاول في الكلام على معنى السمي واما الفصل الثاني في اقسام الاسم اما بوضعه
من الذات او من صفة منها او من وضعها الخارجي الفصل الثالث في اتحاد تسميته
الله تعالى بالاسماء توقيفية شرح الاسماء الحسنى الكتاب الثالث في النبوة
وما يتعلق بها من الحشر والجزاء وغيرهما وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في
النبوة وفيه ست مباحث المبحث الاول في معنى النبي المبحث الثاني في احتياج
الانسان الى النبي المبحث الثالث في نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم تتميز في شرائط
المعجزة وفي المعارف المبحث الرابع في عصمة الانبياء تتمة في عصمة الملائكة
المبحث الخامس في تفضيل الانبياء على الملائكة المبحث السادس في كرامات الاولياء
الباب الثاني في الحشر والجزاء وفيه عشرة مباحث المبحث الاول في اعادة المعدوم
المبحث الثاني في حشر الاجساد حكاية مذهب الفلاسفة في المعاد الروحاني المبحث
الثالث في الجنة والنار المبحث الرابع في الثواب والعقاب المبحث الخامس في
عذاب اصحاب الكبائر المبحث السادس في شفاعة نبينا عليه السلام المبحث السابع
في التوبة حقيقة التوبة احكام التوبة المبحث الثامن في عذاب القبر
المبحث التاسع في الصراط والميزان وطاير الكتب وشهادة الاعضاء
والحوض المبحث العاشر في الاحباط والتكفير من الايمان المسئلة الثانية في
الكفر المسئلة الثالثة في تفضيل الكفار الباب الثالث في الامامة وفيه ثلثة
مباحث المبحث الاول في وجوب نصب الامام المبحث الثاني في شروط الامامة
المبحث الثالث في اثبات امامة ابي بكر المبحث الرابع في الامام الحق بعد رسول الله
المبحث الخامس في فضل الصحابة تذييل في ذكر الفرق الذي
اشار اليه الرسول عليه السلام
بقوله ستفترق امتي ثلثا وسبعين
فرقة كلهم في النار الا واحدة قيل ومن هم قال الذين هم على ما انا
عليه واصحابي
خاتمة في حكم مخالف الحق الجلي بكفر ام لا

بسم الله الرحمن الرحيم

خير الكلام حمد من خلق الانام • ثم الصلوة على نبيه وعلى اله العظام • وبعد فيقول افقر العباد الى رحمة ربه الغني • محمد المرعشي الملقب بناچلي زاده • اكرمه الله سبحانه بالسعادة •

ان علم الكلام مع انه حافظ لعقايد الاسلام • ذكر بعض اصطلاحاته وبحثت في تهاجم المتأخرين من افاضل المحققين • والتبس فهم بعض مباحثه بعض مواضع الاصول والمقاصد • ولم يرتفع اليه قناع الخفاء عن وجه مرامه الا بعد الطلب الاكيد والتتبع الشديد • ومن اعظم ما صنف فيه المواقف والمقاصد وقد استطالهما فضلاء الاعصار لطولهما البيض وعدم كثرة مطولاته وندرة الاجازة لا يصل اليه الا الاوحدي الذكي بعد تأمل زماني • ولم يكن نسيج وحده في مذاكرة الشيخ • ولما كان زمان هذا زمان الهوايس والتفنن وتعارض الشبه والتهم • اقترح مني ذلك الجناب ان اصوغ له مختصرا فاجبت مسئوله وتركت الاكثار اقتصارا على ما هو سهل المنال وقريب المأخذ • ثم اني اظهرت تحشيتها ونشرت مطويتها واضفت اليها مسائل مهمة ذكرها شارحه الاصفهاني وفي حاشية ذلك الشرح للحبر الشريف وكثيرا ما يشير الى المواقف وشرحه وبعضا من حواشيها الآخر وتنبهة قد يتعجب الكتب واوردت فيه حاوره على وجه اظهر مقصودا بالعلم اوالقول وقد اذكر ان المنقول في شرح المواقف وهو للحق والشريف وكما ذكرت المصادرات في صلب الطوالع وتدنيت بعد ايراد الكلام الاخير بجز البهجة بتنقيح كلامي الحق الطبع • وسميته نشر الطوالع واجل مقصود من اكتساب نفس اعناء الراغبين المستعدين وبالتفاتهم نسخ النفيسة وبسيناسهم هو الكرة والمرجو الكرام ان يسره واللطف وبصنوه الدقة لا يعيبوا عاجا بالغ في توضيح المرام وان كان الحاجة اذ ذاك مرتفعا القناع الطلبة واقتصار الكلام ثم سهل البدء به الرجل وزاده من قلب قبل الطوالع حواشي وتعليقات لا يجب مثلي ان يفتت اليه الا زكيا وعلى ان يسره لا يخرج الا عالما تحسين به والتوكل عليه والتوفيق

[illegible] يشتمل على اصول الاعتقاد ولا ابغض فيهم من سمع الحديث ورواه واسناده • ولهذا العلم اصول واحكام واصطلاحات وقضايا يتعذر طالبه الوقوف عليها ومدار هذه الامور على المتون والاسانيد والمسند وربما يعرض (2) العلم

[illegible] ويتقوى به كما ان الانسان ينقوم بالظهر ويتقوى به فمتى الحديث الغالطة التي تقوم به العوام • واختلفوا في متن الحديث اهو

الشيخ

اصح قول الصحابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او هو منقول الرسول عليه السلام حكم الاول اظهر بل نزل منزلة المسند فما قولوا: فعل او تقرير والسلف اطلقوا الحديث على اقوال الصحابة والتابعين ايضا • وفتاويهم واسناد اخبار عن طريق الفتوى حكم الحديث وضعفه عليه انما هو لعدم اعتماد المحفاظ

188

[illegible] فلان سندا معتمد فيستمى سندا

جمع السور اليه • واما الكتب تقدم تعريف علم الكلام وبيان موضوعه وغايته وان فاق عنها القوانين ذكرتها عليها وقع في شرح المواقف • فاعلم ان العلم المسمى بالكلام علم يقتدر معه على اثبات العقايد الدينية بايراد الحج عليها ودفع الشبه عنها والمراد بالعقايد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل فخرج الاحكام فانها وان كانت من الشرع فمنها ما يقصد به نفس اعتقاد كون الصانع عالما قادرا ومنها ما يقصد به العمل كالصلوة الواجبة والزكوة فريضة وتسمى هذه الاحكام عملية وفرعية واحكاما ظاهرية ودون علم الفقه لها • وموضوعه جملها ذوات اسناد لانه يبحث فيه عن احوال الادلة المخصوصة ومن اعراضه الذاتية كالحدث والقدم في الدنيا كالحشر والنشر في الاخرة كالحشر ونشر احكام افعاله فيها كوجوب نصب الامام عليه تعالى وعدم وجوبه وجوب الثواب والعقاب عليه تعالى وعدم وجوبها وغايته الترقي في التصديق الايقان وارشاد للمسترشدين والزام المعاندين • اقول اما تعريف المذكور للكلام تعريف بغايته ووقع في المحق الشريف في تعريفه بموضوعه حيث قال الكلام علم يبحث فيه عن ذوات الكتب وصفاته واحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الاسلام • قوله على قانون الاسلام احتراز عن الحكمة فانها على قانون عقولهم وافق الاسلام او خالفه كما في شرح المواقف وليخرج عن تعريفه الحق واحوال الممكنات فوقع البحث عن احوال الواجب موضوع العلم لان موضوع العلم قد يكون موضوع مسائل العلم فيكون موضوع العلم وقد يخرج عن موضوعه بعد ان كان البحث عن الممكنات من حيث انه راجع الى البحث عن العوارض والعوارض تستفيد في التعريف فكما ان يكون تخصيص الاحوال بالممكنة الكرة ويكون البحث عن احوالها لا لتلك الجهة استطرادا كما في شرح المقاصد • اعلم انه لما كان المقصود الاعظم من تدوين العلوم ايضاح الصانع بالبرهين القاطعة والحجج الساطعة وما يتعلق بها بالبراهين السليمة المانعة من عقد مقدماتها خوفا من الممكنات فقوله بالنظر راجع الى الكتب • المقصد في مباحث تتعلق بالنظر • الكتاب الاول في الكليات • الكتاب الثاني في الجواهر • الكتاب الثالث في النسبة • الكتاب الرابع في الكيفيات • قال الاصفهاني • رتبت هذا الكتاب على اربعة طوالع • فالمقدمة في المقدمة مباحث تتعلق بالنظر • وفي اربعة فصول • الفصل الاول في مبادي النظر وفيه مباحث • التصور والتصديق • اعلم ان العلم ان كان ادراكا للكلي فتصور والا فتصديق • قال عبد الله بن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء فعلى هذا السند والاسناد بمعنى واحد والحديث عند المحدثين ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا او فعلا او تقريرا او نحوها وقيل الكلام يعم بعامة القول الذي يحاسب عليه واخرى يعم

الشيخ

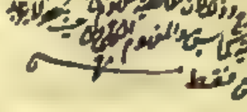

بالجسم فالمعلم كيف الحركة والسرعة فالحركة قائمة بالجسم والسرعة قائمة بالحركة
القائمة بالجسم **النوع الثالث** فيجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس
فان اريد بهذا الكلام ان الفصل علة لطبيعة الجنس في الخارج فهو خطاء
لان الفصل في الخارج يعين الجنس وان ابيان الجنس امر وهمي قابل لان يكون
اشياء كثيرة والفصل يعينه فيكون احد الاشياء الكثيرة فهو كلام حق
اللحق الثالث في التعين المخصوص لا يقبل الشركة كيفين زيد مثلا فانه
لا يمكن فرض اشتراكه بين امور متعددة بالبداهة فالتعين غير الماهية
كل موجود في الخارج ام لا اذ يجب ان يكون حقيقة اذ اذ التعين
وجود لانه جزء الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج
موجود في الخارج بالضرورة كذا في المواقف واما المتكلمون فقالوا التعين
امر عدمي لانه لو كان موجودا في الخارج كان التعين ايضا فان كل موجود فاما
لا بد ان يكون له تعين وينقل الكلام الى التعين التعين وينسلسل كذا في
شرح المواقف والمقاصد واقول لم يستبعد من شرح المقاصد ان التعين في مثل البياض
مما يعلم وجوده بالضرورة ويسمى بالتعين فان اريد من التعين في مثل البياض
المعنى المصدري فالحق انه امر اعتباري لا وجود له في الخارج واذا اريد به ما به التعين
فالحق انه موجود في الخارج ثم اقول المفهوم من سوق كلام الملخص والاصفهاني
ان التعين اذا كان معدوما لا يكون زائدا على الماهية واذا كان موجودا فالتعين
المفروض غيرية الماهية ان فرض موجودا فهو غير الماهية وزائد عليها وان فرض
معدوما فهو غير الماهية لكنه ليس زائدا عليها في اصطلاح المعتزلي لان الاطلاق
الاعم الموجود المغاير فرع في الكيفية الذاهبون الى كون التعين وجودا
الماهية ان اقتضى التعين والتشخص المتهما انحصر نوعها في شخص
الواحد الحاصل من الماهية والتعين كما يعقل عشرة فان كل عقل عند هم نوع منحصر
في شخص واحد وان لم تقتض كون علة التعين والتشخص هو الماهية
او العوارض تحتيط بالمواد فتبعد وافرادها المتعين بتعدد المواد والعوارض

لما الاول فكما لا قائل بالفرق بين الشخص والنوع فانهما متحدان لكن مواردهما اي ما يصح حملها
مختلفة فاقتضى كل مادة تعين مغاير لما اقتضته المادة الاخرى فتعددت
افراد الفلك واما الثاني فكالانسام الاربعة فان هيولى العناصر واحدة مشتركة
بينها واما المختلفة وتعددت لتشخص كل نوع من انواع العناصر بسبب اختلاف
عوارض فرض لهذا النوع وهي الاستعدادات المختلفة العارضة له بسبب القرب
والبعد من الفلك كما يفهم من المواقف والشرح واقول هذا احق كما يفهم
من اقوالهم الفلاسفة حقر الله سبحانه شأنهم ومن تفكرة اشكال المخلوقات وقابلية
المصنوعات وما يفهم ان الحكيم والصانع بتفاوت السنتهما هما الصانع عالم
حكيم بلا شك ولا ان هذا موضع ذكر الطوائف الخائبة عن فوزهم فنقول في بعض
كتب عضد الدين بعد ما بطل اقوال الفلاسفة انهدت قواعد سلطانهم
انهدمت قواعد ابليس وقال ايضا فهم جيش الشيطان وقبيل المشاركون
له في الاغواء وايضا المستبعدان تدرس كلماتهم المبثوثة في مواطن علم الشريعة
وقال ايضا الفئة العظمى فوم ابطنوا الكفر واظهروا انهم من الامة ليدرسوا
علوم الملة فافسدوا اقاويل كثيرة في دعة الفطرة وكان ما ذكره
الفلاسفة من كون الماهية او عوارضها او امر خارج تلك المواد علة للتعين بالطلا
قال المحقق الدواني ان بسبب تشخص كل من الماهية اراده الفاعل المختار
فان اراده يقتضي اختصاص كل مادة بشخص من نسبها الخاص
البرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفي المواقف الوجوب
والامكان والامتناع بديهي التصور وقال بعض الافاضل ولما افترقت
التبيهية فهو ان يقال الوجوب اقتضاء الشيء لذاته الوجود والامتناع
اقتضاء الشيء لذاته العدم والامكان عدم اقتضاء الشيء لذاته الوجود
والعدم وفي هذا الفصل خمسة مباحث **المبحث الاول** في ان هذه الاربعة
امور عقلية لا وجود لها في الخارج وهو الحق قال في المواقف وذهب بعض
الجاريين ان الوجود والامكان وجودية قال في شرحه ولم يدع احد
كون الامتناع وجوديا **المبحث الثاني** في احكام الوجوب لذاته اي لذات الشيء

قبل الارسال يرفع في حديث الواصل فترجيح تقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل ويجاب عنه بان الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة
هنا مع من وصل **الاعتبار** هو النظر في حال الحديث هل تعدد به راويه ام لا وهل هو معروف بذلك على الطريق الاعتبارية الاعتبار بمقال مشاهير روى
حماد بن سلمة عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا فقدان حماد رواه وهام يتابع عليه فينظر هل روى ذلك
فقط غير ايوب عن ابن سيرين فاذا لم يوجد ذلك فقط غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة والا فمنهما غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم

عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قد جلوه فاستفعوا بهذا رواه ابن جريج عن عطاء وهو لم يذكر الدباغ فذكره البيهقي في حديث ابن
عيينة شاهدا ومشاهدا فالحديث صحيح بهذا الشاهد من زيد تابع عمرا عن عطاء عن ابن عباس لكن الأثرم وجلد حافظ بضعوه فاستدركوا بهذا وأشار إلى حديث ابن
أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أيما أهاب دبغ فقد طهر ثم اعلم أنه قد يذكر الشارح في باب النجاسة وطهارتها ما لا يجيء تحديثه هنا كما
سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب الصلاة من الصفحاء ذكر أحمد في المناسبة والشواهد والبسط في تخريج أحاديث الأذكار وهذا ينقل الدارقطني

* هو عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن
أسلم روى عنه القعنبي وخلق وعبد الرزاق
بن عطاء مقبل روى عنه ابن عباس وروى عنه زيد بن
أسلم وجماعة بنيه العلاء ورشدين والعمري

وهي أربعة الأول أن الوجوب لذاته ينافي الوجوب لغيره لأن الواجب لذاته
لا يكون واجبا لغيره والا لزم من ارتفاع الغير ارتفاعه لوجود ارتفاع المعلول
عند ارتفاع العلة فلم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته أقول الواجب لذاته لا يرتفع
بارتفاع الغير والثاني أن الوجوب لذاته ينافي تركيب الواجب فلو تركب الواجب
لذاته لاحتاج لأجزائه وجزء الشيء غيره والمحتاج إلى الغير ممكن فيلزم كون
الواجب ممكنا والثالث أن الوجوب لذاته لو قدر كونه موجودا فإن لم يكن
لم يكن زيد على ماهية الواجب بل كان فيها لامتناع الجزئية ويتوضح هذا
بما يفهم من شرح المواقف أن للوجوب ثلثة معان الأول ما به يتميز الذات
عن الغير وهو بهذا المعنى موجود في الخارج وعين ذاته تعالى لأنه تعالى
بذاته يتميز عن الغير فما به يتميز الغير هو ذاته تعالى والثاني اقتضاء الذات
الوجود وبهذا المعنى اعتبر في الثالث الاستغناء عن الغير بمعنى عدم
توقف في وجوده على الغير وبهذا المعنى أمر عدمي والمراد أن الوجوب لذاته
لا يكون مركبا بأن يثبت أي لا يكون في الموجود أوصاف وجودية أخر
بل يلزم الوجود الواجب لذاته لاتصافه بصفة فائدة
ألا يكون في الوجود واجبان يلزم على الذات لذاتها أو لصفة فائدة فإن كانت الصفات واجبات
لذواتها أي لذوات الصفات أي إن اقتضى كل صفة وجودها يلزم تعدد واجب
لذاته وهو باطل وإن كانت ممكنة جاز الزوال فيلزم أن يجوز ذلك على الصفات
غير الذات وهو محال مع أن الأشاعرة يقولون ببقاء صفاته تعالى ذاتية على
الذات يجاب عنه باختيار أن الصفات ممكنة ولا نسلم أنها جائزة
الزوال وإنما يلزم ذلك أن لو كان مقتضيها غير الذات لكن مقتضيها الذات
فالذات بوجب لصفاتها فكما أن الذات لا يجوز زواله كذلك لا يجوز زوال
ما أوجبه وبالجملة أن تعالى موجب في صفاته ومختار في سائر الممكنات

البحث الثالث في أحكام الإمكان اعلم أنه قد وقع في المواقف
في إثبات الحدوث أن الإمكان ثلاثة أقسام إمكان ذاتي وإمكان
استعدادي وقع توضيحها في بعض منهوات الأداب المسعودية

وفي بعض النسخ الفلاني بدل الفلاني وهو أن يوجد حديثان متضادان في الظاهر يجمع بينهما أو يرجح أحدهما وهو
مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء وإنما يملك القيام بذلك من اهل الحديث والفقه والاصول النواصون في المعاني والبيان وقد صنف الإمام
الشافعي فيه كتابه المعروف ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملة منبهة العارف على أبواب الجمع بين الأحاديث وبين متعددة بالمثلين

نسخة فاحسن بعض ومن جميع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء مما ذكر قال ابن خزيمة لا أعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني لأؤلف
بينهما والمختلف فيه إن أحدهما يمكن الجمع بينهما بتخصيص العموم أو ذلك وزيد العمل بهما الحديث للأعوري وحديث لا يورد ممرض على مصح ووجه الجمع أنه صلى الله
عليه وسلم نفى الأمر بالاعتقاد بما يعتقده الجاهلي من أن ذلك مقدر عليه ولهذا قال في أحدهما الأوفى الثاني أعلم بما كان الله خلق وهذا ينفي الأمر
الذي يتعلق بعمل ومعتقد جوده بفعل الله تعالى لا يمكن الجمع بينهما فإن علمنا أن أحدهما ناسخ قدمناه وإلا عملنا بالراجح منهما كالترجيح بصفات

بأن الإمكان قسمان أحدهما الذاتي وهو ما لا يكون طرفه الخالي الفرد لبيا
بالذات وإن كان واجبا لغيره والثاني الاستعدادي ويسمى أيضا الإمكان
الوقوعي وهو ما لا يكون طرف الخالي واجبا لا بالذات ولا بالغير بحيث
لو فرض وقوع الطرف الموافق لا يلزم المحال بوجه والأول أعم من الثاني
مطلقا انتهى والمفهوم من شرح المواقف أن الإمكان الاستعدادي هو كون
مادة الحادث مستعدا لقبول صورته في المبدأ الفياض وأن الإمكان
الاستعدادي أمر موجود متفاوت بالقرب والبعد والقوة والضعف
فإن استعداد النطفة للإنسان أقرب من استعداد العناصر
وإن القول بالإمكان الاستعدادي مذهب الحكماء بناء على أن الفاعل
موجب مذهم وإنما يختص إيجاده ببعض دون بعض لاختلاف استعداد
القوابل ومذهب أهل الحق أن المبدأ مختار يفعل ما يشاء إيجادا وتركا ولا
يتوقف صدوره على شرط استعداد المحل ولا يخفى أن البحث في هذا الإمكان
الذاتي فاعلم أن أحكام الإمكان الذاتي أربعة فاعلم أن حكم الإمكان
الإمكان طرفي الوجود والعدم للممكن بالنسبة إلى ذاته والممكن كما استوى
طرفاه احتاج إلى المرجح وجوده وعدمه والعلم بالاحتياج إلى المرجح
بعد تصور الممكن والحاجة بديهي قال الأصفهاني فإن كل من تصور الممكن والنسبة
حكم بالضرورة أن ذاته يحتاج إلى المرجح وكون الإمكان وصف علة الحاجة
مذهب الفلاسفة وبعض المتكلمين على ما في شرح المقاصد وقال قدماء
المتكلمين علة حاجة الممكن الحدوث وقال بعضهم علة الحاجة مجموع
الإمكان والحدوث وذهب طائفة أخرى منهم المازري علة الحاجة هي
الإمكان بشرط الحدوث وأقول هذه الطائفة الثالثة من المتكلمين
غير صحيحة لأن الحدوث صفة الوجود والوجود متأخر عن التأثير و
التأثير متأخر عن الحاجة لأن الشيء ما لم يحتج في نفسه لم يؤثر
لم يتصور تأثير المؤثر فالحدوث متأخر عن الحاجة فلا يكون الحدوث
علة الحاجة ولا جزء من علتها ولا شرط التأثير عنها لأن هذه الأشياء

الأولى علة للحاجة إلى الإيجاد والثانية للوجود الممكن
أعني التأثير لأن الإمكان شرط التأثير

٢٠٠

الأفعال (رسم) وهو المعروف الآن لا بعض الحنفية ويقولون بالوجوب
استدلالا بخبر أوتوا ذكاة أمه
لا بعد (بكسر الراء وفي بعض النسخ بكسر الراء وسكون الباء) الأبل
المراعى ومنه لا بعد وعذيرك أي بعد ويقال لكل من طلب شيئا فعجز عنه
صاحب الأبل بعد الصعاب والركوب الأذلة لا بعد
بضم الله تعالى وقدره الذي يرى به العباد لا يطيقهم
فيخلص صاحبه منه أو الله يقع في نفس صاحبه أن المرعى
بعيد بطيء بتكسر كذا قاله ابن مكي

سنة ثمان وثمانين سنة رضي الله عنه ما عرف بالاجماع كحديث نحن نشارب الحرة الرابعة وقد نسخه بالاجماع على خلافه والاجماع لا ينسخ وانما يدل على النسخ غيره بالتقدم والتأخر وقد اتفق ما ذهب اليه الجمهور لعلة استعملوا فيه وهي قرينة تبين عندهم بالتتبع فيه اشياء تثبت وقد اكثر العلماء التصنيف فيه قبل أوثق صنف فيه الشافعي رضي الله عنه بسيط وقبله ابو عبيدة سموه بعد هما ابو عبيدة القسم بسلام ثم ابن قتيبة ما فاتهم ثم الطحاوي ما فاتهما فهذه مراتبها ثم تتبعهم غيرهم بزوائد وفوائد كما للنهاية لابن الاثير غاية بلغ النهاية والغايتين لزين الدين العراقي غاية غاية ما فاتهم ويرجوا ان يكون المكفف عن حقائق السنن قد اجاد في التقسيم في الغرب والشرق

المتقدمة تقتضي تقدم الحدوث على الحاجة وهو ممنوع وبأجابة عنه في الموافق بان مراده هذه الطائفة العلة في الجملة وهي ارادة الفعل بالنسبة للاحاطة الحدوث وليس مرادهم ان الحدوث علة للحاجة في الخارج **الحكم الثاني** الممكن لا يكون احد طرفيه اي الوجود والعدم اولى به لذاته اذ لو كان اولوية لاتصل الى حد الوجوب والامتناع والا فالممكن ما ليس بواجب ولا ممتنع فيكون البحث محالا فائدة فيه ولا يخفى ان الخلاف في تجلي ان هذا الوصف هل هو في العدم اولى بالذات بالممكنات لسيالة اي غير القارة كلمة مرالزمان اذ لولا ان العدم اولى لها لجاز بقاؤها ودفعان يدل على اولوية عدم البقاء للممكن من السيالة لانها اولوية عدم الوجود ولها وانتزاع فيها وقال بعضهم العدم اولى بالذات بالممكنات كلها اذ كل ممكن يحتاج في عدمه الى انتفاء جزء علته او لا يتحقق وجوده الا بتحقق جميع اجزاء علته فانعدام السهل وقوعا فهو اولى ادرك بالسهولة عدمها بالنظر لغير هالا يقتضي اولوية العدم لذاتها **الحكم الثالث** الممكن ما لم يجب صدوره عن مؤثره ايجابا ممكن صدوره عنه فقط فلم يوجد وهذا الوجوب لحاصل لاجله المؤثر هو الوجود السابق عليه وجود الممكن واذا وجد امتنع خلو وجوده الا بتبدل العدم لاستحالة اجتماع النقيضين وهذا اي عدم قبول العدم هو الوجوب اللاحق بوجود الممكن فالوجود حال عرضي للممكن لا ذاتي فانه بل الاول باعتبار وجوده سببه والثاني باعتبار وجوده وكل ممكن موجود حال وجوده بوجوبين هذا مذهب الاشعري في التلويح ثم ان المفهوم من التوضيح والتلويح ان الوجوب عند المتكلمين واحد وهو مع الوجود معلول لعلة واحدة هي المؤثر التام وكان كل منهما محتاجا الى الآخر جاز ان يعتبر الوجوب متقدما والوجود متأخرا وبالعكس وكانا معلولي علة واحدة جاز ان يعتبرا متقارنين **حكم الرابع** الممكن بتعلق الايجاب الى المؤثر حالة بقائه وهو وجوده في الزمان الثاني لبقاء الامكان الموجب للايجاب لان الامكان للممكن ضروري اي ممتنع الانفكاك فانا الحاصل ممكن حالة بقائه وجوده الى المؤثر فالمؤثر حالة بقائه

ثم اعلم ان قول الصحابي كنا نفعل كذا او كنا لا نرى بشيء كذا او كنا نقول كذا او نحو ذلك الاول للمرفوع حكما عند الجمهور كما نقل عنه اصحابنا لانه اذا اضيف الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه وقرره عليه لانه لو لم يقرره لكان تقريرا على الباطل وهو محال على الشارع صلى الله عليه وسلم ولا يقدح في ذلك احتمال النسخ لان الاصل عدمه ولا يعارض هذا الظاهر احتمال ان يكون ذلك في عصر خفي عليه صلى الله عليه وسلم لان الظاهر اطلاعه على ما يقع في عصر اصحابه وقال بعض الحنفية انه موقوف لاحتمال ان يكون ذلك في عصر خفي عليه صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لان الظاهر اطلاعه على ما يقع في عصر اصحابه والثاني قول الصحابي من السنة كذا او كذا او امرنا بكذا او نهينا عن كذا او نحو ذلك فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف وقيل يفرق بين ان يضيفه الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم فمرفوع والا فموقوف وقيل ان كان ممن يعتقد ان السنة سنة النبي صلى الله عليه وسلم فمرفوع والا فموقوف وقيل ان كان ممن يعتقد ان السنة سنة الشيخين فموقوف والا فمرفوع وقيل ان كان ممن يعتقد ان السنة سنة الخلفاء الاربعة فموقوف والا فمرفوع والثالث قول الصحابي كنا نرى او نقول كذا فهو موقوف حكما عند الجمهور وقيل مرفوع والرابع قول الصحابي كنا نؤمر بكذا او نهينا عن كذا او من السنة كذا فهو مرفوع عند الجمهور وقيل موقوف والخامس قول الصحابي كنا نقول او نرى او نحسب او نظن كذا او كذا فهو موقوف حكما عند الجمهور وقيل مرفوع والسادس قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والعاشر قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع عشر قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والعشرون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والثلاثون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والاربعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والخمسون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والستون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والسبعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والثمانون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والحادي والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثاني والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثالث والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والرابع والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والخامس والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسادس والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والسابع والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والثامن والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والتاسع والتسعون قول الصحابي كنا نقول كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف والمائة قول الصحابي كنا نقول كذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع حكما عند الجمهور وقيل موقوف

البقاء يفيد انه ليس هو الوجود الذي كان حاصلا قبل بل امر امتد او هو بقاء الوجود الذي كان حاصلا قبل لكن الحاصل ان وجود الممكن كما انه يحتاج في حدوثه الى المؤثر كذلك يحتاج في بقائه الى المؤثر وفي شرح المقاصد ان علة الوجود قد يكون علة للبقاء ايضا كالشمس مثلا صفة المقابلة وبقاء ذلك الضوء ايضا وقد يكون علة البقاء امرا غير ما هو علة الوجود كالمؤثر التام وقد يقتصر بقاء الاستحالة الى الاستدامة كالسكون او بتعاقب الاجزاء فائدة قال في شرح المقاصد لما كان الممكن قد يوجد عند سلب ضرورة الوجود والعدم وهو الامكان الخاص المقابل للوجوب والامتناع بالذات وقد يوجد عند سلب ضرورة الوجود وسلب الضرورة من العدم ايضا لم يكن العدم ضروريا فيقال حينئذ انه ممكن العدم وبعضهم ان طرف الوجود ضروري بعني انه ليس بممتنع فيقابل الامتناع ويعم الامكان الخاص والوجود بسبب الامكان بالمعنيين الاخيرين الامكان العام بمعنى واحد ويعم الامكان الخاص والوجوب للامكان العام معنيان وليس الامتناع وهو سلب ضرورة احد الطرفين انتهى ملخصا **المبحث الرابع** في القدم القدم يناقض التأثير لان المختار فيه لان تأثير الفاعل المختار مسبوق بالقصد والاختيار والقصد الى ايجاد الشيء مقارن لعدم الاثر في ذلك الشيء لان ايجاد الموجود حال فذلك الشيء يكون في حال قصد المؤثر الى ايجاده معدوما فيكون وصف حادثا فالقدم في شرح المواقف لا يكون القديم اثر اصلا من القادر المختار اتفاقا فاسلم المتكلمين وغيرهم والكرامية انه اسندوا القديم فانا الذي هو العالم على ايهام الى الفاعل الذي هو الله تعالى لاعتقادهم انه موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ولا اعتقد والكرامية تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا والنابعين فانا الفعل المشهور والقول المشهور او غيره الثاني الاول من الثلاثة الاقوال في المسألة وهو الذي اختاره الاكثرون وصححه الاصوليون وغيرهم وهو الذي يقتضيه كلام الشافعي في الرسالة وغيرها وهو الذي نص عليه في القديم وقال في الام هو اشبه بقوله وقال في موضع آخر هو اقوى عندي وقال في موضع آخر هو اصح عندي وقال في موضع آخر هو اولى بقوله وقال في موضع آخر هو اقيس عندي وقال في موضع آخر هو اقيس بقوله وقال في موضع آخر هو اقيس بقوله وقال في موضع آخر هو اقيس بقوله

فسمان احدهما ما يتبع فيه الاسناد وهو ان يروى عن امثله او عاصره ما لم يسمعه منه وربما اثر سمعه منه وربما لم يسمعه كذلك ان لا يقول في ذلك حدثنا او اخبرنا وما اشبههما حتى يكون محدثا بما يقول مثل ان يقول فلان قال فلان او عن فلان وغوه فلكن ثم قد يكون بينهما الواحد فاكثر قال الخطيب وانما لم يستقط الدلس بشيخه لكن يسقط من بعده رجلا ضعيفا او صغير السن تحسينا للحديث بذكر رجال الاكثر والشرف وفيه قوما يتعلون بهذا النوع والثاني ما يبين فيه

الشيوخ وهو ان يروى عن شيخ حدثنا سمعه فيسميه او يكنيه او ينسبه بما لا يعرف كيلا يعرف امره فيسقط الاسناد

للانسانية فانها انسان واحد من افراد الانسان والتقسم هو عروض الانسانية وهو الجسم فعروض الوحدة لا ينقسم اصلا وان انقسم معروض معروضها الاترى ان فردين من نوع واحد منقسم وكثير وانما الاثنينية التي عرضته لهما وحدته لعدم انقسامها الذي في الفردين اثنينيتان ثم ان الوحدة تتاوق الوحدة اي تتساويه فكل ما له وحدة فهو موجود في الجملة وكل موجود فله وحدة فاحتى الكثير الذي هو بعد لا اشياء عن الانصاف بالوحدة فان العشرة المخصوصة مثلا عشرة واحدة من العشرات ثم تقابل الوحدة والكثرة ان لا يمنع عروض احدهما الآخر وانما يمنع عروض احدهما الآخر فالكثرة عارضة للجسم الكثير والوحدة عارضة للعشرية لا للجسم الكثير فان قلت اذا لم تعرض الوحدة للجسم الكثير لا يصح قولكم ان كل موجود قله وحدة ما الجسم قلت الوحدة عارضة للجسم الكثير بواسطة عروضها للعشرية العارضة للجسم الكثير فالوحدة عارضة للكثرة التي هي العشرية بالذات والجسم الكثير بالعرض كذا في شرح المواقف ثم ان الوحدة مغايرة للوجود والماهية فان الانسان الكثير من حيث هو كثير موجود وانسان وليس بواحد وكذا الكثرة مغايرة لهما فان الانسان الواحد من حيث هو واحد موجود وانسان وليس بكثير فالوجود والماهية قد يقارنان الوحدة وقد يقارنان الكثرة ثم انها قد اختلف في وجود الوحدة والكثرة في الخارج فاثبته الفلاسفة ونفاه المكلمون فقال المتكلمون انهما من الاعتبارات العقلية وهو الحق فرع الوحدة لا تقابل الكثرة بأحد الاصناف الاربعة للتقابل لا الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة وتقابل التضاد وتقابل التضايف لان الوحدة جزء من الكثرة اذ الكثرة مركبة من الوحدات ولا شيء

من المتقابلين باحد التقابل الاربعة بجزء من الآخر بل بينهما مقابلة بالعرض لعروض صفة نسبية لكل منهما وهي الكيالية والمكيلية فان الوحدة مكيال للعدد وعلى له بمعنى انه اذا قطعت الوحدة منه مرة بعد اخرى فني بالكلية والعدد مكيل بالوحدة ومعدودها فالشيء الواحد لا يكون مكيالا ومكيلا من جهة واحدة قال في شرح المواقف المكيالية والمكيلية متضايفان فبين الوحدة والكثرة تقابل التضايف بالعرض وبين عارضيهما تقابل التضايف بالذات وكذا نقول الوحدة علة مادية للكثرة والكثرة معلولة لها والعلية والمعلولية من الامور المتضايفة وشيء من بحث التقابل في اقسام الكثرة

الجانب الثالث في اقسام الوحدات الوحدة تمنع نفس مفهومه عن حمله على كثيرين فهو الواحد بالشخص كهذا الانسان وان يمنع فهو واحد لا بالشخص وهو واحد من وجه وكثير من وجه لامتناع ان يكون الشيء الواحد من جهة واحدة وكثيرا اما الواحد لا بالشخص فجهة الوحدة ان كانت نفس ماهية تلك الكثرة فهو اي الكثير هو المسمى بالواحد بالنوع وان كانت جزء من ماهية الكثرة جنسا او فصلا فهو الواحد بالجنس او بالفصل والاول كانواع الحيوان المتحدة بالجنس وهو الحيوان والثاني كافراد الانسان المتحدة بالفصل وهو الناطق وان كانت جهة الوحدة خارجة عن ماهية الكثرة فهو الواحد بالعرض والواحد بالعرض اما واحد خارجي بالمحمول ان كانت جهة الوحدة التي هي عرض محمولة بالطبع على الكل الكثرة كاتحاد القطن في البياض فان الابيض محمول عليها طبعا وخارج عنها واما واحد بالموضوع ان كانت جهة الوحدة التي هي عرض وموضوعة بالطبع للكل الكثرة كالكاتب والضاحك في الانسان فان الانسان موضوع لهما

203

ماكان للانضمام فيه طبيعيا كالمفاصل وهو القسم بشبيه جدا
بالوحدة الاجتماعية انتهى اقول والانضمام الغير الطبيعي كالسلسلة
وايضا الواحد بالشخص ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام
وان لم يحصل فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي كعنبة او
وضعي كدرهم اوصناعي كبيت قيل في بيان هذه الاقسام قالت
طبيعة الانسان يقتضي ان يحصل لزيد جميع ما يمكن له من الاعضاء
والجوارح ووضع السلطان يقتضي ان يحصل للدرهم جميع ما
يمكن له من المقدار المعين ذهبا او فضة وصناعة الصانع تقتضي
ان يحصل للبيت جميع ما يمكن له من الجدار والسقف انتهى وحاصله
ان معنى التام الطبيعي هو ما حصل له تمام مقتضى الطبيعة و
كذا الاخيران ثم ان الوحدة في الوصف الذاتي والعرضي يتغايران
بتمام ابتغاير المضاف اليه فان كان الاتحاد في الماهية النوعية
وان كان في الجنس كان الاتحاد بالانسان والفرس في الحيوانية يسمى
مجانسة وان كان الاتحاد بالوصف العرضي فان كان في الكم كالاتحاد بين
في الطول يسمى مساواة وان كان في الكيف كالاتحاد بين السوادين
في اللون نحو اتحاد الزنجي والقرب في السواد يسمى مشابهة و
ان كان في النسبة اي الاتصاف بالنسبة الى شيء آخر كالاتحاد بين زيد وعمرو في
بنوة بكر يسمى مناسبة وان كان في الكل كالاتحاد الطبيعية
النارية والهوائية في الكرية يسمى مماثلة والكل هو الهيئة
الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كانت لاحاطة ذلك
المقدار بمقدار آخر او احاطة مقدار لغربه فكما ان للجسم التعليمي
القائم بالكرة شكلا بسبب احاطة السطح الواحد المستدير به
كذلك للشكل السطحي شكل بسبب احاطة الجسم التعليمي وقد
صرح بان المراد بالاحاطة هي الاحاطة التامة فلا عبرة بالاحاطة
الناقصة بحاط بالحواجز الثلثة لا يكون لهيئة الحاصلة منها

ولقد اكثر الذي جمع في هذا العلم الموضوعات من غير تحرز فيما اكثر اتمالا دليل على وضعه وانما حققنا ما ذكرنا في مصطلح الاحاديث المضيفة قال الشيخ محي الدين
وهذا الذي ذكره هو ابو الفرج الجوزي الواضعون للحديث اصناف عظيم ضررهم قوم ينسبون الى الزهد وضعوا الحديث احتسابا بزعمهم فالناس يقبل
موضوعاتهم ثقة بهم وركونا اليهم ووضعت الزنادقة ايضا جملا ثم تهتك حجابة الحديث بكشف عوارها ومحو ما جاءها والحمد لله وقد ذهب الكثير
من الفقهاء والاصوليين الى ان لفظ الحديث المتعذر عند الاجواز وضع الحديث الترهيب والترغيب خلاف اجماع الذين يعتد بهم في الاجماع ثم ان الواضع ربما وضع كلاما من عند نفسه

بالطبع وماج عنها هكذا في شرح المواقف ولعل المراد من الموضوع
بالطبع ما يكون عبارة عن الذات بلا اعتبار صفة معها كذيد فانه
لا يكون محمولا الا بتاويل كان يراد المسمى بذيد والمراد من المحمول
بالطبع ما يكون عبارة عن الذات مع اعتبار صفة معها كالكاتب
ولذا قيل الذات متعينة لا بد له وان كان مردودا واما الواحد
لواحد بالشخص فاما ان يقبل القسمة اصلا وهو الواحد الحقيقي
او يقبلها والاول ان لم يكن له مفهوم سوى انه لا ينقسم اي مفهوم
عدم الانقسام فهو الوحدة اي الوحدة الشخصية كذا قيل في شرح
المواقف ولعل وجهه ان مطلق الوحدة نوع مشترك بين الوحدة
وهو ليس بواحد بالشخص وان كان له اي للواحد الحقيقي
مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فاما ان يكون ذا وضع و
الوضع ههنا بمعنى كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية
وهو النقطة التي لا تتجزأ او لا يكون ذا وضع وهو المفارق
للشخص اي كل واحد من المفارق عن المادة وهي الجزئيات
كالعقول والنفوس والثاني اي الواحد الشخصي الذي يقبل
القسمة ان انقسم الى اجزاء مقدارية متشابهة في الحقيقة فهو
الواحد بالاتصال كالجسم البسيط وهو جسم لم يتركب من اجزاء
مختلفة الطبايع كالماء الواحد بالشخص وكالمقادير الخط
والسطح والجسم التعليمي وان انقسم الى اجزاء مقدارية مختلفة بالحقايق
فهو الواحد بالاجتماع كالشخص الانساني المنقسم الى اعضاءه
وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك
كضلعي الزاوية للشخص فانهما يعدان خطا واحدا شخصيا والمراد
من الحد المشترك النقطة فانهما يتلاقيان في نقطة وقد يقال
الواحد بالاتصال للمقدارين يتلازم طرفاهما بحيث يلزم من حركة
احدهما حركة الآخر قال في شرح المواقف وهو على انواع واولها بالاتصال

قال رجل من اصحابه على قائله افسد وقال الشيخ في التدوين اشار بذلك الى ما اوقعه الشيعة في عامة كتبه وخطبه ونحوه قوله عليه السلام الا باطيل
واضافوا اليه من الروايات المفتعلة والالفاظ الدخيلة وخلطوها فلم تميز عن صحيحها فاسده قال ابن الانباري الجاموس اسم جامع وقالوا اصله من جاموا
الصيف قربا الماء الملوك مثل جبان بن ابراهيم وعلى المهدي من المعتضد فكان تجهم الكلام الطبارة للوارده من الامام كالسيد المرتضى وغيره فانهم
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاسبوع الا في خف او حافر او نصل او جناح وقال فاضل بصفة للآلف ورمح فلما ضربه قال المعد اسقني الماء

شكلا لانه تبلا لواعتبر كون السطح المثلث محاطا بالخطوط الثلثة كانت
الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها الخطان
المتلاقيان على نقطة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار
هي الزاوية فان الاتحاد في الوضع ينفي ذلك الاتحاد موازاة
ومحاذاة وقول الاصفهاني ان الاتحاد في الوضع بان لا يختلف
البعد بين المتحدين ومثله باتحاد سطح مكعب كل ذلك وسطح مقعرة
ومثل شارح المواقف هذا الاتحاد باتحاد شخصين في الوضع بالقياس
الى شخص ثالث اقول المراد من الوضع ههنا هو الهيئة الحاصلة للشيء
كالقرب والبعد بينه نسبة الى امر آخر ثم اقول المفهوم من التعاريف
المذكورين هنا ان قول الاصفهاني ان لا يختلف البعد بين المتحدين
اعم من ان يتخالف بعد جزء من احد المتحدين عن الجزء المقابل له من
المحل الآخر لبعد جزء آخر من الاول عن الجزء المقابل له من الآخر او
من ان يختلف بعد كل من المتحدين عن الشيء الثالث بان كان
بعد كل منهما عن الثالث بمقدار ذراع مثلا وان كان الاتحاد في
الاطراف يسمى مطابقة كاتحاد طرفي الخط في الاطراف فانه عند
اكباب احدهما على الآخر تطابق اطرافهما **بحث التمانع**
في اقسام الكثير قال في شرح المواقف كل غيرين اثنان اتفاقا
والمراد بكل اثنين فردهما غيران كما هو الشهور الذي ذهب اليه الجبهي
وقال مشايخ اهل السنة ليس كل اثنين بغيرين بل الغيران
موجودان جاز انفكاكهما فخرج بقولنا موجودان المعدومان
وكذا يخرج به اثنان احدهما موجود والآخر معدوم وخرج به
الاحوال ايضا اذ لا اثنينية لها فلا يتصور اتصافهما بالغيرية
اقول يفهم منه ان ما لا يشبه الحال يجعل كاسمائه مشبها للحال حالا
كالمعاني المصدرية من قبيل المعدوم قال في شرح المقاصد
ومبنى اخذ الموجود في تعريف الغيرين هو ان التغاير عند مشايخ اهل

عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه مرجان
واخذ في قصة من خوعشر ورقة فجعل ينظر اليه يعجب ويعجب الجاحد فقال انت حدثت بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة
قال فسكتنا جميعا حتى فرغ فقال يعجبني بيده ان خالفنا فجاء متوهما التوابجبة فقال انه يعجبني حديثك بهذا فقال احمد بن حنبل
ويعجبني بمصيرة فقال انا ابن معين وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد لك الكذب
فغير فانفق انه يعجبني بمعين فاذا قال انا اسمع انا يعجبني بمعين احضر ما علمته الا بهذه الساعة قال ابن يعجبني بكيف علمت

205

اهل السنة وجودي فلا يتصف بالمعدوم تم المقرح في
الشرح للمواقف ان المراد من جواز الانفكاك جواز الانفكاك
من كلام الجانبين فيخرج به الصفة مع الموصوف والجزء مع الكل
فان الصفة لازمة او مفارقة ليس غير الموصوف وهو ظاهر
وكذا ليس غيره وكذا حال الجزء والكل ثم ان جواز الانفكاك
اعم من جواز الانفكاك في الحيز بان كان حيز احدهما مغاير الحيز
الآخر ومن جواز الانفكاك بحسب الوجود والعدم بان يجوز
وجود كل منهما مع عدم الآخر فيدخل في التعريف جسمان قدرنا
قديمين فانه وان لم يكن انفكاك كل منهما عن الآخر بحسب
الوجود والعدم لكن ينفك كل منهما في الحيز اذ لا يجوز اتحاد
الجسمين في حيز قال في شرح المقاصد ان قيل الاب والابن من
حيث اتصافهما بالابوة والبنوة وكذا العلة والمعلول متغايران
بالضرورة مع انه لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر قلنا الضروري
هو التغاير بين الذاتين ولا كلام في جواز انفكاك كل من ذاتيهما
عن الآخر واما الذاتان مع وصف الاضافة فلا تسلم تغايرهما
لانهما ليسا بموجودين والتغاير عندهم من خواص الموجود
اقول بيان انهما ليسا بموجودين والتخالي عن ان الاضافات
من قبيل الاحوال والاحوال عندنا من قبيل المعدوم فالذات
مع وصف الاضافة مركب من الموجود والمعدوم والمركب من الموجود
والمعدوم معدوم قال الاصفهاني ومشايخ اهل السنة اطلقوا
على تخصيص لفظ الغير بذلك المعنى ولهذا الاصطلاح قالوا الصفة
مع الذات لا هو ولا غير وارادوا سلب الغيرية وكذا سلب
تلك الغيرية عن الكل والجزء **تم بحث** في تقسم الكثير فقول الغيران
قسمان القسم الاول المتلازمان وهما الشيئان اللذان اشتركا في
موضوع يمكن اجتماعهما في موضوع واحد في زمان واحد كالزيد

ثنا كذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جناح وكذا اراه يعرب انبنا ومنهم قوم من السواد والمكيون
يضعون في السماع والحمام جد يضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث باسانيد صحيحة قد حفظ حافظ كروى الموضوعات
بعينها الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي سمعت احمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن ثابت
حدثنا انس بن مالك قال كانت قراءة فقام بين ايدينا فاقرأ فقام حدثنا احمد بن حنبل ثنا يحيى بن معين

والمركبة والمراد من الموضوع هنا المستغنى عن المحل على ما صرح به في
بعض التعليقات ثم ان المتلازمين ضربان الضرب الاول متساويان
وهما الشيئان اللذان صدق كل واحد منهما ما صدق عليه
الاخر كالانسان والناطق والضرب الثاني متداخلان
وهما الشيئان اللذان صدق احدهما على بعض صدق عليه الاخر
ثم ان الاخران صدق على جميع افراد الاول فالاخر اعم مطلقا و
الاول اخص مطلقا كالحيوان والانسان وان صدق على الاخر
بعض افراد الاول فكل منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه
كالحيوان والابيض والقائم من قعد المختلفين المتباينات
وهما الشيئان اللذان لم يشتركا في موضوع اي لم يمكن اجتماعهما
في موضع واحد في زمان واحد ثم ان المتباينين ضربان الضرب
الاول ما لا موضوع له كالانسان والفرس والضرب الثاني ما له
موضوع لكن امتنع اجتماعهما فيه من جهة واحدة في زمان
واحد ويسمى الضرب الثاني متقابلين والضرب الاول
متباينين غير ثم المتقابلين على اربعة اوجه لانهما ان كانا
وجوديين ولم يمكن تعقل احدهما بالذهول عن الاخر فهما متضادان
كالسواد والبياض والتحيز الذي هو الوجودي في كلمة الاضافة
بقولهم لا يكون السالب جزء لاحدهما اقول فالمراد من العدمي ما
فيه شيء ما يكون السالب جزء من مفهوم ثم اقول الوجودي
بهذا المعنى اعم من ان يكون موجودا في الخارج ومن ان يكون امرا
اعتباريا كالامثال المشتغل بالذهن والنبوة ولذا انقسم الوجودي
ههنا الى المضافين ايضا مع انهما ليسا بموجودين في الخارج
ثم المفهوم من شرح المواقف ان المتضايفين من شرطها ان يكونا
موجودين في الخارج لانه نفى التضاد عن الحسن والقبح
والحل والحرمة من الافعال وقال فانهما صفات اعتبارية

وهذه العلوة البدعة التي تسمى بالرغايب فانها بدعة منكرة قبح الله محدثها وقال الشيخ بالحجة بالصفا في كتابه الدر المنتقط في
تبيين الغلط قد وقع في كتاب احياء علوم الدين من الاحاديث الموضوعة ما لا يخفى على كل صحيح فمنع الورى ان يسيء به وعظا بغيره انتهى
من شقي بالطاعة امة ج جهاد على ضعيف المنة وان كان الموصوف بسبب الولادة عشر في الاسلام وقيام بالليل بعزوه استضعفوه من الناس الخلق
اليقين الايمان كله الموت كفارة لكل مسلم المراكز جواهر الناس كمعادن الشعر العناء العبء الناس عيال الله فاحب الناس الى الله
طاعة النساء ندامة البلوى موكل بالقول الاذن
البنات من الكلمات السلامة تحية الملك
المال للعنا الظفر الخفرة بزيدة الهم العظم
المرأة الحسناء بزيدة الهم الانبياء قادة
والعلماء سادة ومجالستهم زيادة الوضوء قبل
الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم وبعيج البيم
من كثر البر وبر من كنوز البر كتمان المصائب
والامراض والصدقة الفاقرة يختم المنت

والمسفع البدء بنظر الرحمة والتاجر ينتظر الرزق والمنكر
ينتظر المقت من اشتاق الى الجنة سارع الى الخيرات
ومن اشفق من النار لعق عن الشهوات ومن تزهد
الموت لهن عن اللذات ومن زهد في الدنيا هانت عليه
المصيبات من مشى بالنميمة جاء بالعظيمة من اكثر كلامه
كثر سقطه ومن كثرت قبائحه دخل النار
اول بره من عرق مصابا كظلمة مثل ابرة من اكثرت صلوته طهر
حسن وجهه للناس ومن اخلص لله اربعين صباحا
ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه من اسلم على
يده رجل وجبت له الجنة من نزل على قوم فلا يصومن
تطوعا الا باذنهم من استهر صاحبه بعصمة ملائكة
قليل الحياء وايمانه لله اللهم اصلح لي لساني
حكاية الحمر شيء غير ناكث وكان الذي شبع من الاموات سفرها قليل الينا غائبون نبوئهم احداثهم عن اشهر كانا نحمد و
لبنا كلهم عقلة وامنها كلهم جماعة طولي لمن شغله عيب من عيوب الناس واتقن من مال اكتسبه من غير معصية على

واجبة عندنا الى موافقة الشرح ومن الغرة فلا تضاد بينهما لان
المتضادين لابد ان يكونا معينين ثم قال اعلم ان كلما لا يرجع الى الصفات
الموجودة كالاضافات والاعتبارات قال العقل لا يوجب فيه
تضادا وكم يمكن احدهما بالذهول عن الآخر منهما مضافان كالابوة
والبنوة وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر كون
موضوع العدمي مستعدا في وقت اتصافه بالعدمي للاتصاف
بالوجودي بحسب شخص ذلك الموضوع فهما العدم والملكة
المشهوران كالكور بيع فان الكوريجية عدم البصيرة عمن شأنه في
ذلك الوقت واعتبر قبول الموضوع واستعداده للوجود
اعم مما ذكر او لا فهما العدم والملكة الحقيقيان وذلك بان
اعتبر قبوله بحسب شخصه لكن لا بقيد قبول كونه في ذلك الوقت
بيع مثل عدم البصيرة عن امرد واعتبر قبوله لبصر شخصه
كما سبق ومن قبوله له بحسب شخصه اي نوع الموضوع لبعض
مثل عدم البصيرة عن المرأة فان نوع المرأة الانسان وهو قابل
للبصيرة باعتبار تحققه في ضمن الرجل ومن قبوله بحسب احد الضربين
لبعض مثل عدم البصر بالنسبة الى العقرب فانه ليس من شأن نوع
اعني الحيوان قابل للبصر باعتبار تحققه في ضمن الانسان مثلا ومن
قبوله بحسب البعيد لبعض مثل عدم البصر بالنسبة الى الاذن بالنسبة للجمل
فان جنس البعيد اعني الجسم النامي فوق الجماد قابل للحركة الارادية
باعتبار تحققه في ضمن الحيوان وان لم يعتبر في العدمي كون الموضوع
مستعدا للاتصاف بالامر الوجودي اصلا فهما الايجاب والسلب
وهما امران عقليان وارادان على ما في العقل من النسبة والاوجد
لهما في الخارج والسلب اعم من ان لا يوجد موضوعه ومن ان يوجد
ولكن لا يكون مستعدا للامر الوجودي ومن ان يكون مستعدا له لكن
لم يعتبر استعداده فيدخل في السلب بقسميه الايجاب والسلب

كذا لا ينتصف بعدم الملكة لان عدم الملكة اعم من العدم والملكة لا يطلق عليه
اصطلاحهم لا على عدم لتبر فموضوعه الاستعداد للملكة الوجه الرابع
والمضاف ايضا وزيد طويل وعمرو قصير واحدهما وجد لا في
عدد احدهما عدم الاخر فان لا طويل هو لا استلزام من جانب ولا انعكاس
هو لا استلزام من جانب العدم والضدان قد يلزمهما الحمل بالبدل بان يكون
احدهما لا بعينه لازما للمحل مثل بدن الحي المستلزم للصحة او المرض وقد يلزم
احد الضدين فاديتما قبان على المحل الحركة من الوسط فانهما ضدان
ولا يلزم احدهما المحل لجواز ان لا يتحرك اصلا او يتحرك من الوسط
وسكن لا يمكن التعاقب هذه الصور لوجوده تخلل سكون بين كل حركتين
على ما هو المشهور وفيه ان السكون ينفي كلتا الحركتين وقد يلزم احد الضدين
بعينه المحل كبياض الثلج الوجه الخامس الاستقراء دل على ان التضاد الحقيقي
لا يكون الا بين نوعين اخيرين مندرجين تحت الجنس الواحد الحال في
كالسواد والبياض فانهما نوعان اخيران مندرجان تحت اللون وهو
جنس قريب مندرج تحت الكيفية المبصرة وهي تحت الكيفية المحسوسة وهذا الجنس
اعني البصر وهو تحت مطلق الكيف وايضا لو استقرء على ان المتباينين
لا يضاد بعضها شيء واحد حقيقيا ولا يرد التفاف بالحركة من الوسط
والسكون فانهما امران متباينان يضاد بعضها شيء وهو الحركة الى الوسط
فان السكون لا يكون ضد الحركة بل بينهما تقابل العدم والملكة ويفهم مما ذكر
ان التضاد المشهور وهو لا ينحصر في الذي يكون بين نوعين اخيرين وان الشيء
الواحد يضاد للمتباينين فصاعدا مشهورا وان اردت ان نوضح الفرق
بين التضاد المشهور والتحقيقي فاعلم انه ذكر في شرح المواقف ان الضدين
هما متقابلان لان ليس احدهما اسلبا للاخر ولا يتوقف تعقل كل منهما على
صاحبه وهما امران وجوديان بينهما غاية الخلاف والبعد كسواد والبياض فانهما مختلفان متباعدان
في الغاية بدوك الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ولا بين احدهما وبين السواد

فانك مفارقة والعمل ما شئت فانه مجزئ بر اذا اتاكم كريم قوم فاكرموا الاعم الاكرم الذي والاوجع العين الاوجع العين الاصلح الشيعة الاعز
ذي حسب او دين كما لا يصلح الرياضة الا للنجيب الاعيس الذي لا يحيد صحبته عن الاربى لكنك الحق مثل الذي ترى لم
لا تظلم الشيء اشتهاه لاخيك ما تحب لنفسك تعلم ان الله سبحانه وتعالى يحب من عباده كذا وكذا وكذا ومن الكذب ان تحدث
الفضل الاهل الفضل ذو الفضل ما من عمل افضل

في المفرد كالعرضية والافرسية وقد يكون في المركب كزيد فرس وزيد
ليس بفرس فان قلت البرهان في المفردين في شيء من انواعهما و
اراد ان على شيء قلت ملم يعتبر صدقا العرضية والافرسية على
موضوع واحد لم يتصور التقابل بينهما كذا قاله الاصفهاني وفيه
البحث الثالث قضية قولنا الشيء لا يخلو إن المثلين لا يجتمعان في محل واحد
كالبياضين والحركتين المثلثين والمذهب الشيخ الاشعري ومنعه
المعتزلة واتفقوا على جواز اجتماعهما الفرع الثاني ان التقابل
بالذات انما هو بين الوجود والملكة وبين الايجاب والسلب
لان امتناع الاجتماع في هذين التقابلين انما هو بالنظر
الى ذاتي التقابلين وغيرهما من المتقابلين انما يثبت فيهما
التقابل لان كل واحد منهما مستلزم لسلب الاخر ولو لان لم
يتقابلا لان معنى التقابل التنافي مثلا ان السواد يستلزم
سلب البياض وقس عليه الفرع الثالث ان الايجاب والسلب
لا يصدقان ولا يكذبان فيهما شرائط التناقض وانما تتواردان
للتقابلين كذبهما لانا التنافيان فلعدم المحل او لخلو المحل عنهما
ولنا الضدان عنهما فلعدم المحل او لخلو المحل عنهما سواء انتصف
المحل حين الخلو بامر وجودي مقابل عنهما معتبر عند تعاقبهما وجودي كالقارة
الموضوعة بين الحار والبارد فان المنتصف بالقارة ليس بحار ولا
بارد ومعتبر عند سلب الطرفين كالالوان الاشتداد عادل سلب
والا لجاز ان المنتصف بهما خال عن الطرفين وهو محال والجسم اولم
يتصف المحل بالامر الوجودي كالم يتصف بالضدين كالشفاف
وهو ما لا لون له كالماء فانه كما لم يتصف بالسواد والبياض لم يتصف
باللون الوسط بينهما ولما العدم والملكة فيكذبان لعدم الموضوع
ولم عدم اعتبار الاستعداد الموضوع المنتصف بالعدمي للملكة
فان الموضوع حي كما لا ينتصف بالملكة التي هي الامر الوجودي كذلك

ولا صورة في البسيط وقد توجد واحدة فقط كما في البسيط الصادر عن الموجب فالة ليس عندنا الا فاعل فقط **البحث الخامس** في تعدد العلل والمعلول المعلول الواحد بالشخص يمتنع ان يجتمع على علتين كل منهما مستقلة في العلية اذ لو اجتمع على معلول واحد بالشخص علتان مستقلتان لكان واجب الوقوع بكل منهما لان معنى استقلال العلة وجوب وقوع المعلول به واذا كان واجب الوقوع بكل منهما يكون مستغنيا عن كل منهما بالاخرى وقد فرض احتياجه اليهما معا هذا خلف واجتماع العلتين على معلول احتياجا اليهما معا واما الامتناع في الخلف بالنوع فيجوز تعلقهما بعلتين مستقلتين على ان احد المتماثلين واقع باحديهما والاخر بالاخرى لا على معنى ان الطبيعة النوعية يوجد في ضمن الافراد على استقلال اذ ليس لها عينا الا الكلي كذا في شرح المواقف **اعلم** ان تعدد الالة كالحس المشترك المتعلقة التي يصدر عنها آثارها بتوسط الاثر واما كذا ان تعدد للمواد التي تقبل الاثر منه كالعقل الفعال على ما هو عند الفلاسفة فانه يفيض الصور والاعراض عندهم على المواد القابلة والعنصرية واما البسيط الذي لا تعدد فيه بوجه من الوجوه من الوجوه غير الة ومادة قابلة فيجوز عندنا اسنادا الاثار متعددة اليه وكيف لا يجوز ذلك عندنا ونحن نقول بان جميع الممكنات المكثرة كثرة لا يحصى مستندة بالاخرة الى الله تعالى الذي هو منزه عن التركيب والمستغنى عن الالة والمادة اذ قد يخلق سبحانه بالاسباب مادة ومنه جميعا والكائنة وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاحتجوا بالاثنا العشر المقول العشر وكلمة فيه تعالى وبين العالم الجسماني على ما سيأتي تفصيله وقالوا لو صدر عنه تعالى الا العقل الاول فواعدهم فاسدة وادلتهم واهية يتضح بطلانها وتحقيق شانهم هؤلاء الذين كذبوا بهم الا لعنة الله على القائلين

البحث الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرط المؤثر وما يتوقف عليه ذات المؤثر وهو يقدم ويحضر وشرط المؤثر ما

والمراد بالذات الخلاف والتباعد وقيل مثل الحمرة والصفرة على ذلك لا تتحدان بالمتضادين والصفات بهذا اللون يسمى بالحقيقيين وهو المختص بالمشهور والمذكور فيما سبق في تقسيم المتقابلين هو الضدان المشهوران **القسم السادس** في العلة والمعلول وفي هذا الفصل اربعة مباحث **المبحث الاول** في اقسام العلة العلة الشيء ما يحتاج اليه الشيء فان كان ذلك جميع ما يحتاج اليه الشيء فهو العلة التامة وان كان بعض ما يحتاج اليه الشيء فهو العلة الناقصة والتمامة الشرط والمانع ولفظ الجمع يفيد بظاهره وجوب التركيب في العلة التامة وذلك غير واجب لان العلة التامة قد يكون هو الفاعل وحده كالفاعل الموجب الذي صدر عنه بسيط لم يكن هناك شرط ومانع ويتضح ان ذلك الشيء اما نفس الفعل الذي قصد او ما كان مما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا من الشيء او خارجا عنه اذ يمتنع ان يكون نفس الفعل والاول اما ان يكون الشيء بالفعل وهو الصورة كصورة السرير او بالقوة وهو المادة كالخشب للسرير وشيء العنصر والقابل ايضا واما تسميتها بذلك فباعتبار انها مبدأ لصيرورة التركيب وانما تسميتها بالقابل فباعتبار انها محل الصورة ومستند لها والثاني اي العلة الناقصة الخارجة عن المعلول اما ان يكون مؤثرا في وجود الشيء كوجود الفاعل او يكون مؤثرا في تأثير الفاعل يعني ان الفاعل لا يجد صلد فاعلا وهو الداعي والغاية فان قلت قد تركب بعض العلل الناقصة وهو الشرط وارتفاع المانع قلت انهما جزء من الفاعل بالحقيقة لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية والتأثير ولا يكون كذلك الا بانضمام الشرائط وارتفاع الموانع وقد يجعل الامر متحدا لان المادة اذا قابل ان ما يكون قابلا بالفعل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع كذا في شرح المواقف ثم اذا هذه العلل الاربع المذكورة قد تجتمع لاشتراك معلول واحد كالمركب الصادر عن الفاعل المختار وقد تجتمع الثلث كعلة المركب الصادر عن الموجب فانه لا غاية له وقد تجتمع لاثنتان كعلة البسيط الصادر عن المختار فانه لا مادة له قالوا

يتوقف عليه تأثير المؤثر غيره ولا يتوقف عليه تحقق ذات المؤثر كيونة الجالس والجاور والنار فان احراقها ياه يتوقف على يبوسته ولا يتوقف عليها تحقق ذات النار وهو المبحث الرابع قال الفلاسفة الشئ الواحد اى البسيط الحقيقى الذى لا تعدد فيه اصلا كالواجب تعالى لا يكون قابلا للاشتراك وفاعلا للاشياء قابلا للوقوف خلافا للمعتزلة حيث ذهبوا الى ان الله تعالى صفات حقيقية يجب ثبوتها له وهى صادرة عنه وقابلة له. الثالث فى الاعراض وهو فى الابواب الثلثة الباب الاول الذى هو كالمقدمة وفى هذا الباب اربعة فصول الاول فى اثبات الكلى الشامل لجميع الاعراض وهو تحت مبحث المبحث الاول فى تعداد اجناس الاعراض لعلم ان تعريف الموضوع عند كلاث عرضى موجود قائم بمتحيز قال فى شرح المواقف هذا هو المختار فى تعريفه لانه خرج منه الاعدام والسلوب لانها ليست موجودة والجواهر فانها غير قائمة بمتحيز وخرج حال الرب وصفاته واما تعريفه عند المعتزلة فما لوجد لقام بالمتحيز واما اختاروه لان العرض ثابت عندهم فى العدم ايضا واما تعريفه عند الفلاسفة فما هيته اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع كما ان تعريف الجوهر عندهم ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت لا فى موضوع قال شارح المواقف اشار بقولهم اذا وجدت الى ان الوجود زائد على الماهية فى الجوهر ومن ثمة لم يصدق حد الجوهر عندهم على ذات البارى لان وجوده تعالى عين ماهيته عندهم اقول ولعل وجه اختاروا الموضوع فى تعريف العرض بدل المتحيز لادخال اعراض غير المتحيز وهو المجردات فى التعريف تدبر فائدة اعم من العرض كما فى المواقف وكل ذلك لان الصفة ليست الشئ ولا موجودا لا اعتبار بتدوين العرض فانه قسم من الموجود ثم ان الصفة جنس عام من العرض تنقسم الى ثبوتية وسلبية والثبوتية تنقسم الى نفسية وهى الصفة التى تتعلق الذات وحدها من غير زيادة عليها كالوجود الذات جوهرا او موجودا او شيئا وقد يقال هى ما لا يحتاج وصف الذات الى تحقق امر زائد عليها وحالية وهى التى تتعلق الذات بواحد ومعنوية وهى الصفات سميت

كون وجوده مسبوقا بالعدم وقبول الاعراض فان كونه قابلا لها يعبر بعضهم بالمحلية لذلك وقد يقال بعبارة اخرى ما يحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زائد عليها ثم اعلم ان العرض افتقر عند المتكلمين واقتضا عند الفلاسفة اما افتقر عند المتكلمين فقولهم العرض ما ان يحتمل بالجوهر وهو الحيز وهو ما يتحيز به الاذكار كالعلم والقدرة والارادة والكراهة والشهوة والنفرة وسائر ما يشبه الحيز وما ان لا يحتمل بالجوهر وهو نوعان الاول الاكوان المنحصرة فى اربعة انواع الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والثانى المحسوسات كالحواس الخمس كالاصوات والالوان والروائح والطعوم والحرارة والرطوبة واما افتقر عند الفلاسفة فمقولهم المشهور اعنصا والاعراض المندرجة تحت جنس المقولة التسع وهو الكم وهو عرض يقبل القسمة والتجزية لذاته كالاعداد والمقادير والكيف وهو ما لا يقبل القسمة لذاته وان قبلها بواسطة قسمة موضوعه ويتوقف تصور على تصوره غير كالالوان فالقيد الاول يخرج الكم والقيد الثانى الاعراض النسبية وهى الاين والمتى والمضاف وكيف قال ملا زاده اعلم ان ههنا نسبا وجهية عارضة للشئ حاصلة من تلك النسب فهو الجسم فى المكان مثلا نسبة بينية وبين المكان بسببها يوصف الجسم بحيثية والكائن فى البوتقة فالاعراض النسبية اينيتها من تلك النسب انفسها اما الجهية العارضة بسببها اضطربت مقالاتهم فذهب الاين والمتى وجهية تحصل بالنسبة الى المكان وهو حصول الجسم فى المكان وكذا امر البوتقة والملح وذهب الجهية الحاصلة للشئ من حصوله فى الزمان والوضع وهو جهية حاصلة للجسم بسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه من غير اعتبار نسبة وضع الاجزاء الى الامور الخارجة ليضاف ماهية الوضع اختلف هيئة القيام والاستلقاء والاكتفاء بالنسبة فيما بين الاجزاء بوحدها الزمان اختار وضع القيام والاستلقاء والاضافة لكونها جهية ما معقولة بالقياس الى نفس الهيئة الاولى سواء كانت الهيئة متحققة من الجانبين او من احدهما كالابوة والبنوة او متحققة من الجانبين كالاخوة من الجانبين والحاصل

ان الاحتياج في التعقل اذا كان من طرف واحد يكون من طرف فقط فلا يكون الشيء من القرائن اضافة هكذا حققه الناصف هذا في المحال وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب يحيط به ويتقيد بانتقاله كالهيئة الحاصلة من التعمم والتقمص والفعل وهو الاثر من شأنه كقطع القاطع مادام قاطعا ولا انفعال وهو كون الشيء متأثرا عن غيره كانقطاع المنقطع مادام منقطعا قال في الموافق قيل الوحدة والنقطة خارجتان عن المقولة الشيء فنقل الحصر فقال الاشياء انما عرضت اذ الوجود لها في الخارج ولو سلم فيها ليس بحسن لما تحتها اذ يجوز ان يكون تحتها مقولا ينطبق عليها تحتها فقولا عرضيا والحصر المذكور للاعراض المندرجة تحت جنس الجواهر فصارت المقولات الاربع اجناسا عالية للموجودات الممكنة عند المبحث الثاني في امتناع انتقال الاعراض من محل الى محل اخر وذلك مما اجمع عليه جمهور العقلاء من المتكلمين والفلاسفة فان قلت هذا انكار للحس فان رائحة الثفاح تنتقل منه الى ما يجاورة والحرارة تنتقل من النار الى ما يماسها فالجواب ان الخاصي في المحل الثاني شيء اخر مماثل للاول يحدثه الله تعالى عند ما بطريق جرى العادة عقيب المجاورة والمماسة وعند الفلاسفة العقل الفعال يفيض ذلك الشخص الاخر على المحل الثاني بطريق الوجوب لاستعداد يحصل لسبب المجاورة او المماسة كذا في المواقف المبحث الثالث لا يجوز قيام العرض عند المتكلمين ويجوز عند الفلاسفة فالسرعة قائمة بالحركة القائمة بالجسم عند الفلاسفة واما عند المتكلمين فهما قائمتان بالجسم كذا في المواقف بان معنى قيام الشيء بالمحل انه تابع للمحل في التحيز فالمحل يجب ان يكون متحيزا بالذات ليس الا الجوهر واعترض عليه بانا لا نسلم ان معنى القيام التبعية في التحيز بل معنى قيام الشيء بغيره هو الاختصاص الناعت وهو ان يختص ذلك الشيء بذلك الغير بحيث يصير الاول نعتا للثاني فانه صادق على الحركة بالمكان مع امتناع تحيزه فالاختصاص الناعت اعم من التبعية في التحيز ولو سلم ان معنى قيام الشيء بغيره هو التبعية في التحيز فلا نسلم انه يجب ان يكون المحل متحيزا بالذات لجواز ان يكون متحيزا تبعا لتحيز محل اخر وهو الجوهر المبحث الرابع ذهب الشيخ الاشعري ومتبعوه من محققي البحث عن الاعراض الى ان الجوهر لا يبقى زمانين فالاعراض جملتها غير باقية عند هم بل هي محتاجة في التقوم والتجدد في كل زمان الى امر مثله وافقهم على ذلك النظام والكعبي من قدماء المعتزلة وقالت الفلاسفة وجمهور المعتزلة ببقاء الاعراض تستكمل الاستوى والحركات والاصوات استدل الشيخ بان البقاء عرض فلا يقوم بالعرض ولجيء بمنع عرضية البقاء فانه امر عدمي وبمنع استحالة قيام العرض بالعرض المبحث الخامس في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين اعلم ان قيام العرض الواحد بالشخص بمحلين له ثلثة معان الاول ان يقوم عرض واحد بالشخص بجملته مع قيامه بجملة المحل وبطلانه بديهي اذ نجزم بان السواد القائم بهذا المحل غير السواد القائم بمحل اخر قال في المواقف ولم نجد احدا خالف الا ان قدماء الفلاسفة قائلون بجواز الاضافات المتشابهة بالطرفين والحق ان هناك قريبين وجوارين ولونين متشاركين في الحقيقة النوعية فالثوب القائم باحدهما مغاير بالشخص لما قام بالاخر وان اتحدا نوعا الثاني وهو الذي لا نتراع في جوازه ان يقوم عرض واحد بالشخص قابل للانقسام بحيث ان قسم المحل بحيث ينقسم الى اجزاء صارت باجتماعها محلا واحدا لذلك العرض فيوجد في كل جزء من اجزاء ذلك العرض جزء من محله فيكون المجموع حالا في المجموع ولعل مثاله الهيئة التربيعية القائمة بالتربيع المنقسم الى قطع الخشب والجص القابلة بالاعتبار ان قبل بقبول الجواب الانقسام والثالث ان يقوم عرض واحد بالمتحيز غير قابل للانقسام بحيث ينقسم الى اجزاء صارت باجتماعها محلا واحدا وهو مختلف فيه وجوزه الكاعبي في الوصف القائم بمجموع العشرة والمثلث القائم بمجموع الاضلاع الثلثة المحيطة بسطح واحد والجوهر الفرد القائم بنبذة متحيزة الى اعضاء ولعل من لم يجوز هذا القسم يمنع وجود نبذة الوحدة والمثلث

الشبه وسفيان بن عيينة اذا قيل هو شيخ فلان يكتب حديثه ويعتبر به قيل وفي مسند الدارمي عن ابن المبارك اذا قال الرجل حدثني فلان فهو بمنزلة سماعي منه وقال ابن الصلاح هذا الذي قاله محمول على ما اذا كان المحدث ممن لا يدلس ولا يحدث الا عما سمعه وكان بعضهم اذا كتب الى غيره حدثني فلان وهو يعلم انه لم يسمع منه ولا رآه اجازة او وجادة فهذا لا يجوز له ولا لغيره ان يقول الا بعد ان يعلم غيره انه لم يسمع منه ولا رآه اجازة او وجادة وهذا ان كان في الصحيح فهو قليل جدا وان كان في غيره فهو كثير وقد ذكرت امثلته في مقدمة شرح النخبة وفي مقدمة شرح الالفية وفي مقدمة شرح التقريب والله اعلم

رواية اذا اليحدث من اصل صحيح او كثر الشك اذا روى كتابا عن شيخ فوجد في كتابه حديثا لم يحدثه به الشيخ قال ابن المبارك واحمد بن حنبل والحميدي ومن تبعهم يجوز له روايته اعتمادا على الكتاب وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز له روايته اعتمادا على الكتاب وقال ابو يوسف يجوز له روايته اذا كان يحفظ الحديث من وقت سماعه الى وقت التحديث والا فلا يجوز له روايته اعتمادا على الكتاب وقال ابو بكر الصيرفي الشافعي يجوز له روايته اذا كان الكتاب في يده منذ سمع فيه الحديث الى وقت ما حدث به من حفظه او نظر فيه فذكر انه يعرفه وان لم يكن في يده وقال ابو بكر الرازي الحنفي يجوز له روايته اذا كان الكتاب في يده منذ سمع فيه الحديث الى وقت ما حدث به من حفظه او نظر فيه فذكر انه يعرفه وان لم يكن في يده وقال ابو الوليد الباجي المالكي يجوز له روايته اذا كان الكتاب في يده منذ سمع فيه الحديث الى وقت ما حدث به من حفظه او نظر فيه فذكر انه يعرفه وان لم يكن في يده وقال ابو بكر الرازي الحنفي يجوز له روايته اذا كان الكتاب في يده منذ سمع فيه الحديث الى وقت ما حدث به من حفظه او نظر فيه فذكر انه يعرفه وان لم يكن في يده

210

الفاظ الجرح والتعديل مراتب ابو يوسف احمد بن حنبل يكتب حديثه ويعتبر به قيل وفي مسند الدارمي عن ابن المبارك اذا قال الرجل حدثني فلان فهو بمنزلة سماعي منه وقال ابن الصلاح هذا الذي قاله محمول على ما اذا كان المحدث ممن لا يدلس ولا يحدث الا عما سمعه وكان بعضهم اذا كتب الى غيره حدثني فلان وهو لم يسمع منه ولا رآه اجازة او وجادة فهذا لا يجوز له ولا لغيره ان يقول الا بعد ان يعلم غيره انه لم يسمع منه ولا رآه اجازة او وجادة وهذا ان كان في الصحيح فهو قليل جدا وان كان في غيره فهو كثير وقد ذكرت امثلته في مقدمة شرح النخبة وفي مقدمة شرح الالفية وفي مقدمة شرح التقريب والله اعلم

المعتبر والمختار قبوله وقطع به سُلَيْم الرازي وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة لمن تحاهم

وهو

وقد ذكرت معرفة هذه الأمور مبسوطة في علوم الحديث

للاعتبار فقط مقتدر بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا تعتد بها عليهم ذلك فاعتبر هذا العدالة في الظاهر والباطن

وقد اشترط الجمهور على مراتب البعض وهو كل من لم يعرف عدالته الا من جهة راو واحد قال الخطيب الصلاح وهو قول

تنبيه يقال بكسر الميم كما في الصحاح

فوائد كلمة فقط افادت هنا معنى عرض قائم بالجوهر على ما قرره وقد سبق ان ممتنع وهنا نقطتان شاركتا في الحقيقة

ضرورة ذلك هو الواقع في كل ما يعلم من الحوادث ويدرك بالحواس لان المرئي عجلا بر واحد منه

ليخرج ما بين الوتر وبين القوس الانقسام ليخرج المثال عن محل النزاع اي القسم الثالث وبدء في الثاني بالفصل الثاني في مباحث الكم وهو خمسة المبحث الاول في اقسام الكم الكم اما ان ينقسم او لا ينقسم لا جزاء له لا تشترك في حد واحد وهو الكم المنفصل ويسمى العدد والاول الجد المشترك ما يكون نسبة الاجزئين واحد كالنقطة بالقياس الى الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية الجزء الاخر ايضا وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للاخر ايضا والخط المشترك بحيث يكون محالا بالنوع لما هو حد او اما ان ينقسم الى اجزاء لا يشترك في حد واحد وهو الكم المتصل وهو ان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار ثم المقدار ان انقسم في جهة واحدة فهو الخط وان انقسم في جهتين فهو السطح وان قسم في الجهات الثلث فهو الجسم التعليمي ويسمى الثخن ايضا وهو ما بين السطوح فالجسم الصناعي قائم بالجسم الطبيعي والسطح قائم بالجسم التعليمي ونهاية له والخط قائم بالسطح ونهاية والنقطة قائمة بالخط ونهاية له ثم ان الخط الحد المشترك بين جزئي الزمان هو الآن وبين جزئي الخط وهو النقطة وبين جزئي السطح وهو الخط وبين جزئي الجسم التعليمي هو السطح ثم ان الثخن ان كان عديم النمو كالثخن الذي للمنارة ويطلق الطول على البعد المفروض اولا والعرض على البعد المقاطع له والعمق على البعد المفروض ثالثا مقاطعا لكل واحد من الاولين ويقال الطول ايضا للامتداد الآخذ من رأس الانسان الى قدمه وقد يراد ذوات الاربع الى شماله ويقال الذي الازينبها ويقال العرض للامتداد الآخذ من يمين الانسان او ذوات الاربع الى شماله ويقال الثخن للامتداد الآخذ وقد يقال الطول من صدر الانسان الى ظهره ومن ظهر ذوات الاربع الى الارض ويقال الطول للامتداد الواحد وهو الخط وبه اشترط فيه كونه مفروض الاولا وبهذا الاعتبار قيل ان كل خط فهو في نفسه طويل لا حد بعد واحد ويقال العرض لما

يقال وهن البئر وان اعتبر نهاية صعود الدلو بهذا الاعتبار

للاول والعمق هو البعد المفروض ثالثا مقاطعا لهما

قد يجعل الآن وهو نهاية الزمان وهو غير منقسم اصلا كالنقطة

قال الشيخ الحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي في منظومته في أصول الفقه

والمجهول الحال وهو من لم تعرف عدالته الا من راو واحد وبه قال الخطيب الحافظ البغدادي وجماعة من أهل الحديث والفقه وأصول الفقه وهو الصحيح المختار عند المحققين من أهل الحديث والفقه وأصول الفقه وهو قول أكثر أصحاب الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه والثوري ومالك في رواية عنه وأحمد في رواية وبعض أصحاب الشافعي لا يقبل حديثه الا إذا روى عنه اثنان فصاعدا وقال بعض أصحاب الشافعي لا يقبل حديثه الا إذا روى عنه اثنان فصاعدا وزكى واحد

سماعه وان الملحوظ الآن ابتداء سلسلة الاسناد فمن يشتغل بكتب الحديث وتقييده من غير نظر الى ذلك ولا يعد من اهل الفن فليس من مخصوص الاختلاف

ذكر بالخلاف الاشخاص فرع يجوز رواية الاكابر عن الاصاغر فلا يتوهم كون المروي عنه اكبر سنا واقدم طبقة كالزهري عن مالك وكالزهري عن الخليل

والثاني ان يكون اكبر قدرا من المروي عنه بان يكون حافظا عالما والمروي عنه شيخا او يكون كعبد الله بن وهب وابن دينار والثالث ان يروي العالم الشيخ

عن صاحبه او تلميذه كعبد الغني عن الدارقطني والدارقطني عن الخطيب ومنه رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب الاحبار **الفصل الثاني**

في طرق تحمل الحديث وهي ثمانية **الطريق الاول** السماع من لفظ

الشيخ سواء كان املاء او قراءة وسواء كان من حفظه او من كتابه وهذا اربع الطرق عند الجماهير خلافا لبعض المحدثين في ذكر سمعت ثم حدثنا واخبرنا بكذا واحد جوك سمعت واخبرنا واجازة ولكاتبة وللاعرابي سمعت وكان بعضهم يقول بتولها اجزنا له حدثنا ودروى عن الحسن انه كان يقول حدثنا اخبرنا وهو قول ابن جريج وقال الشافعي اذا قال حدثنا فلان ولم يقل سمعت ولا اخبرنا فلان فهو بالخيار ان شاء حدث به عنه وان شاء لم يحدث به عنه وقال ابن الصلاح هذا الاصطلاح كثير في استعمال الحفاظ حتى ان جماعة من اهل العلم كانوا لا يجدون ويستعملون بنا سمعوه بلفظ من هذه الالفاظ الا اخبرنا وذكر الخطيب ان بعد الرازي شيوخ الخبر بانيا حدثنا وذكر ايضا ان صحيحة قدوم احمد بن حنبل وسماعي منه واحد يقول هذا وقال ابن الصلاح وعلى هذا الاصطلاح وعليه العمل قبل الشيخ فيجوز ان يكون قصد الخبر بما قرئ على الشيخ في رواية فيكون مرفوعا فيه حدثنا قال الخطيب ثم يتلوا اخبرنا انبأنا وربما وهو قليل وذا الاستعمال قال القاضي ابو بكر بن العربي جماعة لا استجيز العمل عليه ولا الاجازة قال ابن الصلاح وهو كما قال حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جهة المروي عنه الذي لم يسمعه والا فالترجيح بحسب امور اخر منها كون الشيخ يروي الحديث بحضرته فيقول حدثنا واخبرنا دون من يقرأ عليه وهو يسمع فيقول حدثنا واخبرنا ونحو ذلك وهذا كله في حق من يعتد بروايته واما من يقول سمعت ولم يسمع او قرأت ولم يقرأ فهو كذاب مفتر

الطريق الثاني القراءة على الشيخ

لانفعال الحواس بها غير الاحساس بها وانما الثاني قابلها بالانفعال في الجواهر التي تقبل الانفعال اليها بدليل ان الكيفيات المحسوسة تنقسم ايضا بانقسام الحاسة الظاهرة فالحاسة اقسام القسم الاول الملموسات وهي عشرة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخفة والثقل والصلابة واللين والملاسة والخشونة وبيع الاولى كيفيات والثاني تكيف البسائط العنصرية اولا وبتبعية البسائط تكيف المركبات ثانيا القسم الثاني المبصرات وهي الالوان والاضواء القسم الثالث المسموعات وهي الاصوات والحروف القسم الرابع المذوقات وهي الطعوم القسم الخامس المشمومات وهي الروائح **البحث الثاني** في تحقق الملموسات الحرارة والبرودة من اظهر المحسوسات وابينها وهما كيفيتان فعليتان تفعل احداهما بواسطتها فيادة المجاورة بالاشكال التفريقية والحرارة تختص بتفريق الاجزاء المختلفة لطافة وكثافة وجمع الاجزاء المتماثلة من حيث انها تتعدد المصعد بواسطة التسخين فالمركب من اجسام المختلفة في اللطافة والكثافة اذا اثرت الحرارة فيه تصعد اللطيف اولا ثم الكثيف ثانيا لان اللطيف اقبل للتصعيد كالهواء الذي هو اقبل من الارض والاقبل يتبادر الى التصعيد قبل الابطأ فتفرق الاجسام المختلفة الطبائع الى حدود الاقرب من التباينها فينتظم عند تفريق الاجزاء كل جزء الى غايته بمقتضى طبعه الا اذا كان الاتمام بين الاجزاء شديدا وعلى هذا فالنسبة بين اللطيف والكثيف اربعة اقسام الاول ان يكون اللطيف والكثيف قابلين للتصعيد جميعا والكثيف قريبين من الاعتدال فالحرارة مع تقييد سيلانا ودورانا من غير تفريق كما في الزئبق فان الالتيام لما كان شديدا لم تقو الحرارة على التفريق فاذا مال اللطيف الى التصعيد جذبه الكثيف الى الانحدار فجوت سيلان ودوران والتشظي يكون الكثيف غالبا في الغاية وتقيد الحرارة تصعيدا بالكلية ان قويت كما تفعل اقوى النار واذا تقاربوا عند غلبة اللطيف بين ان يكون غالبا في الغاية وبين ان يكون غالبا في المتوسط الثاني في غاية القلة ان تكون الحرارة مختصة بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات فاذا اثرت الحرارة في الجسم المركب من الاجسام المختلفة لطافة وكثافة واما اذا اثرت في الجسم البسيط كالماء فاما ان تفرق اجزاءه المتماثلة وجمع المختلفات اعوذ لكن الحرارة تجمع الماء هواء بالتدريج فاذا انقلب بعض اجزاء الماء هواء فذلك الجزء تفرق من تلقاء نفسه الجزء الذي هو اقبل للتصعيد كالهواء الذي هو اقبل من الارض والجزء الباقي من الماء و

ثلاثة مصدر الفصل الثاني اعلم ان التحمل يقع قبل سن التمييز وقبل البلوغ ومنع الاقوام والغلط او اتفاق العاس على قبول ما روته الى الصبي

وابن بضع سنين ابو بكر بن ابي شيبة وغيره وابن الحسن الصباح وابن خزيمة وخلق سمعوا في الخامسة وابو داود في السادسة وابن سعد في السابعة وابو القاسم البغوي في الثامنة وابن قانع في التاسعة وابن حبان في العاشرة وابن السكن في الحادية عشرة وابن المنذر في الثانية عشرة وابن مندة في الثالثة عشرة وابن عبد البر في الرابعة عشرة وابن حزم في الخامسة عشرة وابن الطبراني في السادسة عشرة وابن الاثير في السابعة عشرة وابن الصلاح في الثامنة عشرة وابن الحاجب في التاسعة عشرة وابن الصباغ في العشرين وابن الصلاح في الحادية والعشرين وابن الحاجب في الثانية والعشرين وابن الصباغ في الثالثة والعشرين وابن الصلاح في الرابعة والعشرين وابن الحاجب في الخامسة والعشرين وابن الصباغ في السادسة والعشرين وابن الصلاح في السابعة والعشرين وابن الحاجب في الثامنة والعشرين وابن الصباغ في التاسعة والعشرين وابن الصلاح في الثلاثين وابن الحاجب في الحادية والثلاثين وابن الصباغ في الثانية والثلاثين وابن الصلاح في الثالثة والثلاثين وابن الحاجب في الرابعة والثلاثين وابن الصباغ في الخامسة والثلاثين وابن الصلاح في السادسة والثلاثين وابن الحاجب في السابعة والثلاثين وابن الصباغ في الثامنة والثلاثين وابن الصلاح في التاسعة والثلاثين وابن الحاجب في الاربعين وابن الصباغ في الحادية والاربعين وابن الصلاح في الثانية والاربعين وابن الحاجب في الثالثة والاربعين وابن الصباغ في الرابعة والاربعين وابن الصلاح في الخامسة والاربعين وابن الحاجب في السادسة والاربعين وابن الصباغ في السابعة والاربعين وابن الصلاح في الثامنة والاربعين وابن الحاجب في التاسعة والاربعين وابن الصباغ في الخمسين وابن الصلاح في الحادية والخمسين وابن الحاجب في الثانية والخمسين وابن الصباغ في الثالثة والخمسين وابن الصلاح في الرابعة والخمسين وابن الحاجب في الخامسة والخمسين وابن الصباغ في السادسة والخمسين وابن الصلاح في السابعة والخمسين وابن الحاجب في الثامنة والخمسين وابن الصباغ في التاسعة والخمسين وابن الصلاح في الستين وابن الحاجب في الحادية والستين وابن الصباغ في الثانية والستين وابن الصلاح في الثالثة والستين وابن الحاجب في الرابعة والستين وابن الصباغ في الخامسة والستين وابن الصلاح في السادسة والستين وابن الحاجب في السابعة والستين وابن الصباغ في الثامنة والستين وابن الصلاح في التاسعة والستين وابن الحاجب في السبعين وابن الصباغ في الحادية والسبعين وابن الصلاح في الثانية والسبعين وابن الحاجب في الثالثة والسبعين وابن الصباغ في الرابعة والسبعين وابن الصلاح في الخامسة والسبعين وابن الحاجب في السادسة والسبعين وابن الصباغ في السابعة والسبعين وابن الصلاح في الثامنة والسبعين وابن الحاجب في التاسعة والسبعين وابن الصباغ في الثمانين وابن الصلاح في الحادية والثمانين وابن الحاجب في الثانية والثمانين وابن الصباغ في الثالثة والثمانين وابن الصلاح في الرابعة والثمانين وابن الحاجب في الخامسة والثمانين وابن الصباغ في السادسة والثمانين وابن الصلاح في السابعة والثمانين وابن الحاجب في الثامنة والثمانين وابن الصباغ في التاسعة والثمانين وابن الصلاح في التسعين وابن الحاجب في الحادية والتسعين وابن الصباغ في الثانية والتسعين وابن الصلاح في الثالثة والتسعين وابن الحاجب في الرابعة والتسعين وابن الصباغ في الخامسة والتسعين وابن الصلاح في السادسة والتسعين وابن الحاجب في السابعة والتسعين وابن الصباغ في الثامنة والتسعين وابن الصلاح في التاسعة والتسعين وابن الحاجب في المائة وابن الصباغ في الحادية والمائة وابن الصلاح في الثانية والمائة وابن الحاجب في الثالثة والمائة وابن الصباغ في الرابعة والمائة وابن الصلاح في الخامسة والمائة وابن الحاجب في السادسة والمائة وابن الصباغ في السابعة والمائة وابن الصلاح في الثامنة والمائة وابن الحاجب في التاسعة والمائة وابن الصباغ في المائتين وابن الصلاح في الحادية والمائتين وابن الحاجب في الثانية والمائتين وابن الصباغ في الثالثة والمائتين وابن الصلاح في الرابعة والمائتين وابن الحاجب في الخامسة والمائتين وابن الصباغ في السادسة والمائتين وابن الصلاح في السابعة والمائتين وابن الحاجب في الثامنة والمائتين وابن الصباغ في التاسعة والمائتين وابن الصلاح في الثلاثمائة وابن الحاجب في الحادية والثلاثمائة وابن الصباغ في الثانية والثلاثمائة وابن الصلاح في الثالثة والثلاثمائة وابن الحاجب في الرابعة والثلاثمائة وابن الصباغ في الخامسة والثلاثمائة وابن الصلاح في السادسة والثلاثمائة وابن الحاجب في السابعة والثلاثمائة وابن الصباغ في الثامنة والثلاثمائة وابن الصلاح في التاسعة والثلاثمائة وابن الحاجب في الاربعمائة وابن الصباغ في الحادية والاربعمائة وابن الصلاح في الثانية والاربعمائة وابن الحاجب في الثالثة والاربعمائة وابن الصباغ في الرابعة والاربعمائة وابن الصلاح في الخامسة والاربعمائة وابن الحاجب في السادسة والاربعمائة وابن الصباغ في السابعة والاربعمائة وابن الصلاح في الثامنة والاربعمائة وابن الحاجب في التاسعة والاربعمائة وابن الصباغ في الخمسمائة وابن الصلاح في الحادية والخمسمائة وابن الحاجب في الثانية والخمسمائة وابن الصباغ في الثالثة والخمسمائة وابن الصلاح في الرابعة والخمسمائة وابن الحاجب في الخامسة والخمسمائة وابن الصباغ في السادسة والخمسمائة وابن الصلاح في السابعة والخمسمائة وابن الحاجب في الثامنة والخمسمائة وابن الصباغ في التاسعة والخمسمائة وابن الصلاح في الستمائة وابن الحاجب في الحادية والستمائة وابن الصباغ في الثانية والستمائة وابن الصلاح في الثالثة والستمائة وابن الحاجب في الرابعة والستمائة وابن الصباغ في الخامسة والستمائة وابن الصلاح في السادسة والستمائة وابن الحاجب في السابعة والستمائة وابن الصباغ في الثامنة والستمائة وابن الصلاح في التاسعة والستمائة وابن الحاجب في السبعمائة وابن الصباغ في الحادية والسبعمائة وابن الصلاح في الثانية والسبعمائة وابن الحاجب في الثالثة والسبعمائة وابن الصباغ في الرابعة والسبعمائة وابن الصلاح في الخامسة والسبعمائة وابن الحاجب في السادسة والسبعمائة وابن الصباغ في السابعة والسبعمائة وابن الصلاح في الثامنة والسبعمائة وابن الحاجب في التاسعة والسبعمائة وابن الصباغ في الثمانمائة وابن الصلاح في الحادية والثمانمائة وابن الحاجب في الثانية والثمانمائة وابن الصباغ في الثالثة والثمانمائة وابن الصلاح في الرابعة والثمانمائة وابن الحاجب في الخامسة والثمانمائة وابن الصباغ في السادسة والثمانمائة وابن الصلاح في السابعة والثمانمائة وابن الحاجب في الثامنة والثمانمائة وابن الصباغ في التاسعة والثمانمائة وابن الصلاح في التسعمائة وابن الحاجب في الحادية والتسعمائة وابن الصباغ في الثانية والتسعمائة وابن الصلاح في الثالثة والتسعمائة وابن الحاجب في الرابعة والتسعمائة وابن الصباغ في الخامسة والتسعمائة وابن الصلاح في السادسة والتسعمائة وابن الحاجب في السابعة والتسعمائة وابن الصباغ في الثامنة والتسعمائة وابن الصلاح في التاسعة والتسعمائة وابن الحاجب في الالف وابن الصباغ في الحادية والالف وابن الصلاح في الثانية والالف وابن الحاجب في الثالثة والالف وابن الصباغ في الرابعة والالف وابن الصلاح في الخامسة والالف وابن الحاجب في السادسة والالف وابن الصباغ في السابعة والالف وابن الصلاح في الثامنة والالف وابن الحاجب في التاسعة والالف وابن الصباغ في الالفين وابن الصلاح في الحادية والالفين وابن الحاجب في الثانية والالفين وابن الصباغ في الثالثة والالفين وابن الصلاح في الرابعة والالفين وابن الحاجب في الخامسة والالفين وابن الصباغ في السادسة والالفين وابن الصلاح في السابعة والالفين وابن الحاجب في الثامنة والالفين وابن الصباغ في التاسعة والالفين وابن الصلاح في الثلاثة الالف وابن الحاجب في الحادية والثلاثة الالف وابن الصباغ في الثانية والثلاثة الالف وابن الصلاح في الثالثة والثلاثة الالف وابن الحاجب في الرابعة والثلاثة الالف وابن الصباغ في الخامسة والثلاثة الالف وابن الصلاح في السادسة والثلاثة الالف وابن الحاجب في السابعة والثلاثة الالف وابن الصباغ في الثامنة والثلاثة الالف وابن الصلاح في التاسعة والثلاثة الالف وابن الحاجب في الاربعة الالف وابن الصباغ في الحادية والاربعة الالف وابن الصلاح في الثانية والاربعة الالف وابن الحاجب في الثالثة والاربعة الالف وابن الصباغ في الرابعة والاربعة الالف وابن الصلاح في الخامسة والاربعة الالف وابن الحاجب في السادسة والاربعة الالف وابن الصباغ في السابعة والاربعة الالف وابن الصلاح في الثامنة والاربعة الالف وابن الحاجب في التاسعة والاربعة الالف وابن الصباغ في الخمسة الالف وابن الصلاح في الحادية والخمسة الالف وابن الحاجب في الثانية والخمسة الالف وابن الصباغ في الثالثة والخمسة الالف وابن الصلاح في الرابعة والخمسة الالف وابن الحاجب في الخامسة والخمسة الالف وابن الصباغ في السادسة والخمسة الالف وابن الصلاح في السابعة والخمسة الالف وابن الحاجب في الثامنة والخمسة الالف وابن الصباغ في التاسعة والخمسة الالف وابن الصلاح في الستة الالف وابن الحاجب في الحادية والستة الالف وابن الصباغ في الثانية والستة الالف وابن الصلاح في الثالثة والستة الالف وابن الحاجب في الرابعة والستة الالف وابن الصباغ في الخامسة والستة الالف وابن الصلاح في السادسة والستة الالف وابن الحاجب في السابعة والستة الالف وابن الصباغ في الثامنة والستة الالف وابن الصلاح في التاسعة والستة الالف وابن الحاجب في السبعة الالف وابن الصباغ في الحادية والسبعة الالف وابن الصلاح في الثانية والسبعة الالف وابن الحاجب في الثالثة والسبعة الالف وابن الصباغ في الرابعة والسبعة الالف وابن الصلاح في الخامسة والسبعة الالف وابن الحاجب في السادسة والسبعة الالف وابن الصباغ في السابعة والسبعة الالف وابن الصلاح في الثامنة والسبعة الالف وابن الحاجب في التاسعة والسبعة الالف وابن الصباغ في الثمانة الالف وابن الصلاح في الحادية والثمانة الالف وابن الحاجب في الثانية والثمانة الالف وابن الصباغ في الثالثة والثمانة الالف وابن الصلاح في الرابعة والثمانة الالف وابن الحاجب في الخامسة والثمانة الالف وابن الصباغ في السادسة والثمانة الالف وابن الصلاح في السابعة والثمانة الالف وابن الحاجب في الثامنة والثمانة الالف وابن الصباغ في التاسعة والثمانة الالف وابن الصلاح في التسعة الالف وابن الحاجب في الحادية والتسعة الالف وابن الصباغ في الثانية والتسعة الالف وابن الصلاح في الثالثة والتسعة الالف وابن الحاجب في الرابعة والتسعة الالف وابن الصباغ في الخامسة والتسعة الالف وابن الصلاح في السادسة والتسعة الالف وابن الحاجب في السابعة والتسعة الالف وابن الصباغ في الثامنة والتسعة الالف وابن الصلاح في التاسعة والتسعة الالف وابن الحاجب في العشرة الالف وابن الصباغ في الحادية والعشرة الالف وابن الصلاح في الثانية والعشرة الالف وابن الحاجب في الثالثة والعشرة الالف وابن الصباغ في الرابعة والعشرة الالف وابن الصلاح في الخامسة والعشرة الالف وابن الحاجب في السادسة والعشرة الالف وابن الصباغ في السابعة والعشرة الالف وابن الصلاح في الثامنة والعشرة الالف وابن الحاجب في التاسعة والعشرة الالف وابن الصباغ في الثلاثين الالف وابن الصلاح في الحادية والثلاثين الالف وابن الحاجب في الثانية والثلاثين الالف وابن الصباغ في الثالثة والثلاثين الالف وابن الصلاح في الرابعة والثلاثين الالف وابن الحاجب في الخامسة والثلاثين الالف وابن الصباغ في السادسة والثلاثين الالف وابن الصلاح في السابعة والثلاثين الالف وابن الحاجب في الثامنة والثلاثين الالف وابن الصباغ في التاسعة والثلاثين الالف وابن الصلاح في الاربعين الالف وابن الحاجب في الحادية والاربعين الالف وابن الصباغ في الثانية والاربعين الالف وابن الصلاح في الثالثة والاربعين الالف وابن الحاجب في الرابعة والاربعين الالف وابن الصباغ في الخامسة والاربعين الالف وابن الصلاح في السادسة والاربعين الالف وابن الحاجب في السابعة والاربعين الالف وابن الصباغ في الثامنة والاربعين الالف وابن الصلاح في التاسعة والاربعين الالف وابن الحاجب في الخمسين الالف وابن الصباغ في الحادية والخمسين الالف وابن الصلاح في الثانية والخمسين الالف وابن الحاجب في الثالثة والخمسين الالف وابن الصباغ في الرابعة والخمسين الالف وابن الصلاح في الخامسة والخمسين الالف وابن الحاجب في السادسة والخمسين الالف وابن الصباغ في السابعة والخمسين الالف وابن الصلاح في الثامنة والخمسين الالف وابن الحاجب في التاسعة والخمسين الالف وابن الصباغ في الستين الالف وابن الصلاح في الحادية والستين الالف وابن الحاجب في الثانية والستين الالف وابن الصباغ في الثالثة والستين الالف وابن الصلاح في الرابعة والستين الالف وابن الحاجب في الخامسة والستين الالف وابن الصباغ في السادسة والستين الالف وابن الصلاح في السابعة والستين الالف وابن الحاجب في الثامنة والستين الالف وابن الصباغ في التاسعة والستين الالف وابن الصلاح في السبعين الالف وابن الحاجب في الحادية والسبعين الالف وابن الصباغ في الثانية والسبعين الالف وابن الصلاح في الثالثة والسبعين الالف وابن الحاجب في الرابعة والسبعين الالف وابن الصباغ في الخامسة والسبعين الالف وابن الصلاح في السادسة والسبعين الالف وابن الحاجب في السابعة والسبعين الالف وابن الصباغ في الثامنة والسبعين الالف وابن الصلاح في التاسعة والسبعين الالف وابن الحاجب في الثمانين الالف وابن الصباغ في الحادية والثمانين الالف وابن الصلاح في الثانية والثمانين الالف وابن الحاجب في الثالثة والثمانين الالف وابن الصباغ في الرابعة والثمانين الالف وابن الصلاح في الخامسة والثمانين الالف وابن الحاجب في السادسة والثمانين الالف وابن الصباغ في السابعة والثمانين الالف وابن الصلاح في الثامنة والثمانين الالف وابن الحاجب في التاسعة والثمانين الالف وابن الصباغ في التسعين الالف وابن الصلاح في الحادية والتسعين الالف وابن الحاجب في الثانية والتسعين الالف وابن الصباغ في الثالثة والتسعين الالف وابن الصلاح في الرابعة والتسعين الالف وابن الحاجب في الخامسة والتسعين الالف وابن الصباغ في السادسة والتسعين الالف وابن الصلاح في السابعة والتسعين الالف وابن الحاجب في الثامنة والتسعين الالف وابن الصباغ في التاسعة والتسعين الالف وابن الصلاح في المائة الالف وابن الحاجب في الحادية والمائة الالف وابن الصباغ في الثانية والمائة الالف وابن الصلاح في الثالثة والمائة الالف وابن الحاجب في الرابعة والمائة الالف وابن الصباغ في الخامسة والمائة الالف وابن الصلاح في السادسة والمائة الالف وابن الحاجب في السابعة والمائة الالف وابن الصباغ في الثامنة والمائة الالف وابن الصلاح في التاسعة والمائة الالف وابن الحاجب في المائتين الالف وابن الصباغ في الحادية والمائتين الالف وابن الصلاح في الثانية والمائتين الالف وابن الحاجب في الثالثة والمائتين الالف وابن الصباغ في الرابعة والمائتين الالف وابن الصلاح في الخامسة والمائتين الالف وابن الحاجب في السادسة والمائتين الالف وابن الصباغ في السابعة والمائتين الالف وابن الصلاح في الثامنة والمائتين الالف وابن الحاجب في التاسعة والمائتين الالف وابن الصباغ في الثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الحادية والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في الثانية والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في الثالثة والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الرابعة والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في الخامسة والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في السادسة والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في السابعة والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في الثامنة والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في التاسعة والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الاربعمائة الالف وابن الحاجب في الحادية والاربعمائة الالف وابن الصباغ في الثانية والاربعمائة الالف وابن الصلاح في الثالثة والاربعمائة الالف وابن الحاجب في الرابعة والاربعمائة الالف وابن الصباغ في الخامسة والاربعمائة الالف وابن الصلاح في السادسة والاربعمائة الالف وابن الحاجب في السابعة والاربعمائة الالف وابن الصباغ في الثامنة والاربعمائة الالف وابن الصلاح في التاسعة والاربعمائة الالف وابن الحاجب في الخمسمائة الالف وابن الصباغ في الحادية والخمسمائة الالف وابن الصلاح في الثانية والخمسمائة الالف وابن الحاجب في الثالثة والخمسمائة الالف وابن الصباغ في الرابعة والخمسمائة الالف وابن الصلاح في الخامسة والخمسمائة الالف وابن الحاجب في السادسة والخمسمائة الالف وابن الصباغ في السابعة والخمسمائة الالف وابن الصلاح في الثامنة والخمسمائة الالف وابن الحاجب في التاسعة والخمسمائة الالف وابن الصباغ في الستمائة الالف وابن الصلاح في الحادية والستمائة الالف وابن الحاجب في الثانية والستمائة الالف وابن الصباغ في الثالثة والستمائة الالف وابن الصلاح في الرابعة والستمائة الالف وابن الحاجب في الخامسة والستمائة الالف وابن الصباغ في السادسة والستمائة الالف وابن الصلاح في السابعة والستمائة الالف وابن الحاجب في الثامنة والستمائة الالف وابن الصباغ في التاسعة والستمائة الالف وابن الصلاح في السبعمائة الالف وابن الحاجب في الحادية والسبعمائة الالف وابن الصباغ في الثانية والسبعمائة الالف وابن الصلاح في الثالثة والسبعمائة الالف وابن الحاجب في الرابعة والسبعمائة الالف وابن الصباغ في الخامسة والسبعمائة الالف وابن الصلاح في السادسة والسبعمائة الالف وابن الحاجب في السابعة والسبعمائة الالف وابن الصباغ في الثامنة والسبعمائة الالف وابن الصلاح في التاسعة والسبعمائة الالف وابن الحاجب في الثمانمائة الالف وابن الصباغ في الحادية والثمانمائة الالف وابن الصلاح في الثانية والثمانمائة الالف وابن الحاجب في الثالثة والثمانمائة الالف وابن الصباغ في الرابعة والثمانمائة الالف وابن الصلاح في الخامسة والثمانمائة الالف وابن الحاجب في السادسة والثمانمائة الالف وابن الصباغ في السابعة والثمانمائة الالف وابن الصلاح في الثامنة والثمانمائة الالف وابن الحاجب في التاسعة والثمانمائة الالف وابن الصباغ في التسعمائة الالف وابن الصلاح في الحادية والتسعمائة الالف وابن الحاجب في الثانية والتسعمائة الالف وابن الصباغ في الثالثة والتسعمائة الالف وابن الصلاح في الرابعة والتسعمائة الالف وابن الحاجب في الخامسة والتسعمائة الالف وابن الصباغ في السادسة والتسعمائة الالف وابن الصلاح في السابعة والتسعمائة الالف وابن الحاجب في الثامنة والتسعمائة الالف وابن الصباغ في التاسعة والتسعمائة الالف وابن الصلاح في الالف الالف وابن الحاجب في الحادية والالف الالف وابن الصباغ في الثانية والالف الالف وابن الصلاح في الثالثة والالف الالف وابن الحاجب في الرابعة والالف الالف وابن الصباغ في الخامسة والالف الالف وابن الصلاح في السادسة والالف الالف وابن الحاجب في السابعة والالف الالف وابن الصباغ في الثامنة والالف الالف وابن الصلاح في التاسعة والالف الالف وابن الحاجب في الالفين الالف وابن الصباغ في الحادية والالفين الالف وابن الصلاح في الثانية والالفين الالف وابن الحاجب في الثالثة والالفين الالف وابن الصباغ في الرابعة والالفين الالف وابن الصلاح في الخامسة والالفين الالف وابن الحاجب في السادسة والالفين الالف وابن الصباغ في السابعة والالفين الالف وابن الصلاح في الثامنة والالفين الالف وابن الحاجب في التاسعة والالفين الالف وابن الصباغ في الثلاثة الالف وابن الصلاح في الحادية والثلاثة الالف وابن الحاجب في الثانية والثلاثة الالف وابن الصباغ في الثالثة والثلاثة الالف وابن الصلاح في الرابعة والثلاثة الالف وابن الحاجب في الخامسة والثلاثة الالف وابن الصباغ في السادسة والثلاثة الالف وابن الصلاح في السابعة والثلاثة الالف وابن الحاجب في الثامنة والثلاثة الالف وابن الصباغ في التاسعة والثلاثة الالف وابن الصلاح في الاربعة الالف وابن الحاجب في الحادية والاربعة الالف وابن الصباغ في الثانية والاربعة الالف وابن الصلاح في الثالثة والاربعة الالف وابن الحاجب في الرابعة والاربعة الالف وابن الصباغ في الخامسة والاربعة الالف وابن الصلاح في السادسة والاربعة الالف وابن الحاجب في السابعة والاربعة الالف وابن الصباغ في الثامنة والاربعة الالف وابن الصلاح في التاسعة والاربعة الالف وابن الحاجب في الخمسة الالف وابن الصباغ في الحادية والخمسة الالف وابن الصلاح في الثانية والخمسة الالف وابن الحاجب في الثالثة والخمسة الالف وابن الصباغ في الرابعة والخمسة الالف وابن الصلاح في الخامسة والخمسة الالف وابن الحاجب في السادسة والخمسة الالف وابن الصباغ في السابعة والخمسة الالف وابن الصلاح في الثامنة والخمسة الالف وابن الحاجب في التاسعة والخمسة الالف وابن الصباغ في الستة الالف وابن الصلاح في الحادية والستة الالف وابن الحاجب في الثانية والستة الالف وابن الصباغ في الثالثة والستة الالف وابن الصلاح في الرابعة والستة الالف وابن الحاجب في الخامسة والستة الالف وابن الصباغ في السادسة والستة الالف وابن الصلاح في السابعة والستة الالف وابن الحاجب في الثامنة والستة الالف وابن الصباغ في التاسعة والستة الالف وابن الصلاح في السبعة الالف وابن الحاجب في الحادية والسبعة الالف وابن الصباغ في الثانية والسبعة الالف وابن الصلاح في الثالثة والسبعة الالف وابن الحاجب في الرابعة والسبعة الالف وابن الصباغ في الخامسة والسبعة الالف وابن الصلاح في السادسة والسبعة الالف وابن الحاجب في السابعة والسبعة الالف وابن الصباغ في الثامنة والسبعة الالف وابن الصلاح في التاسعة والسبعة الالف وابن الحاجب في الثمانة الالف وابن الصباغ في الحادية والثمانة الالف وابن الصلاح في الثانية والثمانة الالف وابن الحاجب في الثالثة والثمانة الالف وابن الصباغ في الرابعة والثمانة الالف وابن الصلاح في الخامسة والثمانة الالف وابن الحاجب في السادسة والثمانة الالف وابن الصباغ في السابعة والثمانة الالف وابن الصلاح في الثامنة والثمانة الالف وابن الحاجب في التاسعة والثمانة الالف وابن الصباغ في التسعة الالف وابن الصلاح في الحادية والتسعة الالف وابن الحاجب في الثانية والتسعة الالف وابن الصباغ في الثالثة والتسعة الالف وابن الصلاح في الرابعة والتسعة الالف وابن الحاجب في الخامسة والتسعة الالف وابن الصباغ في السادسة والتسعة الالف وابن الصلاح في السابعة والتسعة الالف وابن الحاجب في الثامنة والتسعة الالف وابن الصباغ في التاسعة والتسعة الالف وابن الصلاح في العشرة الالف وابن الحاجب في الحادية والعشرة الالف وابن الصباغ في الثانية والعشرة الالف وابن الصلاح في الثالثة والعشرة الالف وابن الحاجب في الرابعة والعشرة الالف وابن الصباغ في الخامسة والعشرة الالف وابن الصلاح في السادسة والعشرة الالف وابن الحاجب في السابعة والعشرة الالف وابن الصباغ في الثامنة والعشرة الالف وابن الصلاح في التاسعة والعشرة الالف وابن الحاجب في الثلاثين الالف وابن الصباغ في الحادية والثلاثين الالف وابن الصلاح في الثانية والثلاثين الالف وابن الحاجب في الثالثة والثلاثين الالف وابن الصباغ في الرابعة والثلاثين الالف وابن الصلاح في الخامسة والثلاثين الالف وابن الحاجب في السادسة والثلاثين الالف وابن الصباغ في السابعة والثلاثين الالف وابن الصلاح في الثامنة والثلاثين الالف وابن الحاجب في التاسعة والثلاثين الالف وابن الصباغ في الاربعين الالف وابن الصلاح في الحادية والاربعين الالف وابن الحاجب في الثانية والاربعين الالف وابن الصباغ في الثالثة والاربعين الالف وابن الصلاح في الرابعة والاربعين الالف وابن الحاجب في الخامسة والاربعين الالف وابن الصباغ في السادسة والاربعين الالف وابن الصلاح في السابعة والاربعين الالف وابن الحاجب في الثامنة والاربعين الالف وابن الصباغ في التاسعة والاربعين الالف وابن الصلاح في الخمسين الالف وابن الحاجب في الحادية والخمسين الالف وابن الصباغ في الثانية والخمسين الالف وابن الصلاح في الثالثة والخمسين الالف وابن الحاجب في الرابعة والخمسين الالف وابن الصباغ في الخامسة والخمسين الالف وابن الصلاح في السادسة والخمسين الالف وابن الحاجب في السابعة والخمسين الالف وابن الصباغ في الثامنة والخمسين الالف وابن الصلاح في التاسعة والخمسين الالف وابن الحاجب في الستين الالف وابن الصباغ في الحادية والستين الالف وابن الصلاح في الثانية والستين الالف وابن الحاجب في الثالثة والستين الالف وابن الصباغ في الرابعة والستين الالف وابن الصلاح في الخامسة والستين الالف وابن الحاجب في السادسة والستين الالف وابن الصباغ في السابعة والستين الالف وابن الصلاح في الثامنة والستين الالف وابن الحاجب في التاسعة والستين الالف وابن الصباغ في السبعين الالف وابن الصلاح في الحادية والسبعين الالف وابن الحاجب في الثانية والسبعين الالف وابن الصباغ في الثالثة والسبعين الالف وابن الصلاح في الرابعة والسبعين الالف وابن الحاجب في الخامسة والسبعين الالف وابن الصباغ في السادسة والسبعين الالف وابن الصلاح في السابعة والسبعين الالف وابن الحاجب في الثامنة والسبعين الالف وابن الصباغ في التاسعة والسبعين الالف وابن الصلاح في الثمانين الالف وابن الحاجب في الحادية والثمانين الالف وابن الصباغ في الثانية والثمانين الالف وابن الصلاح في الثالثة والثمانين الالف وابن الحاجب في الرابعة والثمانين الالف وابن الصباغ في الخامسة والثمانين الالف وابن الصلاح في السادسة والثمانين الالف وابن الحاجب في السابعة والثمانين الالف وابن الصباغ في الثامنة والثمانين الالف وابن الصلاح في التاسعة والثمانين الالف وابن الحاجب في التسعين الالف وابن الصباغ في الحادية والتسعين الالف وابن الصلاح في الثانية والتسعين الالف وابن الحاجب في الثالثة والتسعين الالف وابن الصباغ في الرابعة والتسعين الالف وابن الصلاح في الخامسة والتسعين الالف وابن الحاجب في السادسة والتسعين الالف وابن الصباغ في السابعة والتسعين الالف وابن الصلاح في الثامنة والتسعين الالف وابن الحاجب في التاسعة والتسعين الالف وابن الصباغ في المائة الالف وابن الصلاح في الحادية والمائة الالف وابن الحاجب في الثانية والمائة الالف وابن الصباغ في الثالثة والمائة الالف وابن الصلاح في الرابعة والمائة الالف وابن الحاجب في الخامسة والمائة الالف وابن الصباغ في السادسة والمائة الالف وابن الصلاح في السابعة والمائة الالف وابن الحاجب في الثامنة والمائة الالف وابن الصباغ في التاسعة والمائة الالف وابن الصلاح في المائتين الالف وابن الحاجب في الحادية والمائتين الالف وابن الصباغ في الثانية والمائتين الالف وابن الصلاح في الثالثة والمائتين الالف وابن الحاجب في الرابعة والمائتين الالف وابن الصباغ في الخامسة والمائتين الالف وابن الصلاح في السادسة والمائتين الالف وابن الحاجب في السابعة والمائتين الالف وابن الصباغ في الثامنة والمائتين الالف وابن الصلاح في التاسعة والمائتين الالف وابن الحاجب في الثلاثمائة الالف وابن الصباغ في الحادية والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الثانية والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في الثالثة والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في الرابعة والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الخامسة والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في السادسة والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في السابعة والثلاثمائة الالف وابن الصلاح في الثامنة والثلاثمائة الالف وابن الحاجب في التاسعة والثلاثمائة الالف وابن الصباغ في الاربعمائة الالف وابن الصلاح في الحادية والاربعمائة الالف وابن الحاجب في الثانية والاربعمائة الالف وابن الصباغ في الثالثة والاربعمائة الالف وابن الصلاح في الرابعة والاربعمائة الالف وابن الحاجب في الخامسة والاربعمائة الالف وابن الصباغ في السادسة والاربعمائة الالف وابن الصلاح في السابعة والاربعمائة الالف وابن الحاجب في الثامنة والاربعمائة الالف وابن الصباغ في التاسعة وال

سماع القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه بالمرتبة او فوقها ودونه نقل عن ابي حنيفة ومالك وغيرهما صحيح القراءة على الشيخ وبه قال مالك واصحابه واشياخه من علماء المدينة انتهى سواء وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة و البخاري والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الجمهور من اهل الشرق اقول لعل الوجه فيه جنحة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ترغيبا للامة والاخذ منه كالاخذ منه صلى الله عليه وسلم ازورا وادرا العبارة كذا وجدته بهذا الطريق على ما ترى احوطها ان يقول اقرأ عليك فلان او قرئ عليه وانا اسمع فاقر الشيخ به ويقول قول حدثنا او اخبرنا سماعة بقراءة عليه وعرفوذلك واختلفوا في جواز استعمال احدهما واخبرنا مطلقا فمنع ابن المبارك واحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم وجوزهما الزهري ومالك وسفيان بن عيينة وغيرهم وهو مذهب البخاري والمذهب الثالث انه يجوز اخبرنا والمنع حدثنا وهو مذهب الشافعي واصحابه ومسلم وجمهور اهل الشرق وهو الشائع الغالب الآن لان حدثنا عندهم يطلق بالسماع والمشافهة بخلاف اخبرنا ومن احسن ما قال في الفرق بينهما ما حاصله قرأ على بعض الشيوخ ثم سمع من الشيخ قرأت على فلان

فرع من الناس من توهم في السواد الشديد اجتماع سوادين فيجوز اجتماع
المثلين وفي السواد الضعيف اجتماع سواد وبياض مع في محل واحد فيجوز اجتماع الضدين
في محل واحد لكن هذا باطل لان السواد الشديد هو السواد الصرف وهو الذي لا يختلط به شيء من انواع
البياض وغيره من الالوان والسواد الضعيف هو الذي اختلط به اجزاء صغار تضاد
اختلاطها لا يتميز في الحس بعضها عن بعض وانما في نفس الامر فالجزء السوادي منه موضع غير
موضع الجزء المضاد فلا يلزم اجتماع الضدين في موضع واحد وهذا كما ان الاضواء المختلط
انما اجزاء متفاوتة متفصل من المضيء كالشمس والقمر والنار عرض قائم بالمضيء فقط كالضوء
مثلا في الجسم المقابل للمضيء كضوء الشمس فانه عرض قائم بالمضيء فقط كالضوء آخر مثلا في الجسم
المقابل للشمس وقيل الضوء هو اللون وتمنع هذا بان الضوء قد يحس بدون اللون كما في
البلور اذا كان في الظلمة فانه يحس بعض جوهره دون اللون فعلم ان الضوء ما به يرى
وهو ضوء المضيء في الجسم في مقابلة المضيء لذاته ضوء وجه الارض بعد طلوع الشمس يسمى
هذا الضوء بياضا ان قوي وشعاعا ان ضعف فانها هو ضوء ان والضوء الحاصل في الجسم
من مقابلة المضيء بالعين كالضوء الحاصل على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب غروب
الشمس فانه وجه الارض صار مضيئا بالهواء الذي صار مضيئا بالشمس
وكضوء داخل البيت وتحت السقيف بعد طلوع الشمس وكالضوء الحاصل في الارض من مقابلة
القمر والنور للقمر مستفاد من الشمس وسمي الضوء الثاني مطلقا نورا وقيل ايضا ان حصل
في الجسم من مقابلة الهواء الذي صار مضيئا بالشمس والضوء الذي يتفرق على
الاجسام اي يتحرك كما يرجع ويذهب سمي لمعانا فان اللمعان ان كان ذا ثبات
شعاعا كالشمس فالشعاع مقول بالاشتراك اللفظي على الضوء الضعيف الحاصل
من مقابلة المضيء لذاته وعلى اللمعان الذاتي وان لم يكن اللمعان ذا ثبات سمي بريقا كما
للمرآة اذا وضعت في مقابلة الشمس وقد يطلق مجازا عن عدم الضوء عما من شانه
الضوء فالظلمة التي انتفى عنها الضوء مجازا ظلما فيكون الظلمة عدم الملكة فيخرج عنه
عما من شانه الضوء المجردات فانها مع انها ليس فيها ضوء ليس فيها ظلمة. وليس من شانه
الضوء وقيل الظلمة كيفية تمنع الابصار فالتقابل بينها تقابل التضاد الحق الرابع
في تحقيق المسموعات وهي الاصوات والحروف فالصوت عند الفلاسفة كيفية تعرض

فرع ٢١٥ مشالا

اتاقيدنا بالظلمة لانه لا يحس بضوء والبلور في النور فلا يصلح

اجازة المعدوم كقوله اجزت لمن يولد لفلان وضبطا فلا ما نعلمه كما جاء عن ابي عمرو بن العلاء المالكي لانها الاذن والاطلاق

القوة المقدرة عنده والدليل على وجود القوة الطبيعية في الجمر المرمى الى فوق اختلاف
حال الجمر بالمرمي الى فوق بقوة واحدة في السرعة والبطء الصغيرة الى ان ذلك
الميل لاجل الميل القسري اذا اختلفا في الصغر والكبر لا يختلف في الجمر الكبير اعظم
مما في الجمر الصغير والحال ان ذلك الميل الى جهة غير جهة الميل القسري فيكون المعاوقة من
المركة القسرية في الجمر الكبير اقوى فيكون حركته ابطأ والصلابة مانعة الغامز الذي يعدم
مانعة الغامز وقيل الصلابة كيفية تقتضي عدم نفوذ الغمز الى الباطن ويكون الجسم
بهذه الكيفية قوام غير سيال على قال في الكشاف قوام الشيء ما يقام به الشيء بكقولك هو ملاك
الامر لما يملك الامر به فاذا كان الجسم قوام غير سيال لا ينتقل من وضعه ولا يمتد ولا يتفرق
بسهولة فعلم ان عدم نفوذ الغمز وعدم التفرق انما يكون بسبب اليبوسة واللين كيفية يقتضي
نفوذ الغمز الى الباطن ويكون الجسم بها قوام سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق
بسهولة وما لا يكون نفوذ الغمز بسبب الرطوبة وتماسك بسبب اليبوسة فيكون مرنة الصلابة
واللين وفي الكيفيات الاستعدادية ان يكون استعدادية لنفوذ الغمز وعدم نفوذ الغمز
فالجسم اللين يكون بين الرطوبة واليبوسة والملاسة هي استواء وضع اجزاء الجسم والخشونة
لا استواء وضع اجزاء الجسم بان يكون بعضها اخفض وبعضها ارفع فعلى هذا الملاسة
والخشونة من المعقولة الوضعية الا اذا فسرتا بالكيفيتين التابعتين لاستواء وضع الاجزاء ولا
استواء فح يكونان من معقولة الكيف [illegible] قال في تحقيق المبصرات انا
الالوان انما تظهر للحاسة بواسطة هيئة وهيئة اي وجود ثاني لا يحقق شيء من الالوان اصلا وانما
يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصفة بها كالماء والثلج والبلور المسحوق والزجاج
يتخيل من كثافة الجسم عدم نفوذ الضوء فيه فعلم قول المؤيد ان الظاهر ان اصل الالوان
السواد والبياض فقط فانه لم يذكر غيرهما والحق ان السواد والبياض كيفيتان بسيطتان
قائمتان بالجسم للبارئ وانما يحدث ذلك القائم سببا تخيل السواد والبياض فقد يكون رشيا
لنفوذ تهافي الخروج ثم المشهور ان اصل الالوان السواد والبياض وباقي الالوان مركبة
منهما وقيل اصل الالوان اربعة البياض والحمرة والصفرة والخضرة وزعم ابن سينا ان جوهر
الالوان مشروط بالضوء فكون الجسم مستعد القبول اللون الخاص بعد تحقق الضوء واستمرار

بعدم الابصار بها في الظلمة والمعتزلة على ان علة الابصار الجواز فكون الضوء شرطا لوجود الابصار بها فقط

قد يرد بعد تحقيق الضوء ظرف لمقبول

الثالث اجازة معلوم لغيره معلوم كقوله اجزت لك مسجدا او مدرسة او رباطا وهو جائز اذا وجد العمل
او علم وما اشبهه وما اختلفوا في هذه فجوزه المالكيون مطلقا فان قيدت بوصف خاص فلا يجوز
الا بعد العمل او العلم بذلك الوصف كقوله اجزت لك هذا المسجد الذي بناه فلان فح
الذي تملك اجازته وهذه دقيقة حسنة والله اعلم ورابعها اجازة المجهول بالمجهول كقوله اجزت لك
بعض ما في هذه الخزانة من الكتب او بعض ما في هذه الدار من الامتعة وهذه باطلة
بالاتفاق لان الجهالة تمنع صحة التمليك

الرابع اجازة المعدوم كقوله اجزت لمن يولد لفلان وضبطا فلا ما نعلمه كما جاء عن ابي عمرو بن العلاء المالكي لانها الاذن والاطلاق

فصل في بيان الكيفيات النفسانية وهي ست مباحث المبحث الاول في الحيوة وهي
قوة تمنع الاعتدال النوعي ويفيض عنها سائر القوى الحيوانية كقوة الحس و
الحركة والتفرق في الاغذية كذا في شرح المواقف والمراد بالاعتدال النوعي
ان يكون نوع ما مزاج هو الاصح الازجح بالنسبة الى ذلك النوع قال في شرح
المقاصد بعد بيان الاعتدال النوعي ثم لكل صنف من ذلك النوع ولكل شخص من ذلك
الصنف مزاج يخصه هو اصح بالنسبة اليه ويسمى الاول اعتدالا نوعيا والثاني
منقبا والثالث شخصيا فاذا حصر في المركب اعتدال يليق بنوع من النوع
الحيوان فاض عليه قوة الحيوان انتهى وادعى ابن سينا ان الحيوان مغاير لقوتي
الحس والحركة بان العضو المفلوج حتى لا ان لم يكن حيا تعفن وفسد وليس
بحساس ولا متحرك فلو كان الحيوة عين قوة الحس والحركة لوجب ان يكون
العضو المفلوج حساسا متحركا ومنع ذلك بان عدم الحس ومنع الحركة
بالفعل لا يستلزم عدم قوتهما لجواز ان توجد قوة الحس والحركة ويمنع الاحساس
والحركة عائق واستدل على مغايرتها لقوة التغذية بان العضو الزايل حي
وليس بمتغذ فلو كان الحيوة عين قوة التغذية لوجب ان يكون العضو الزايل
متغذيا ومنع ذلك ايضا بان عدم التغذية بالفعل لا يستلزم عدم قوتها لجواز ان توجد
قوتها ويمنع من التغذية عايق اقول المفهوم من قولهم ويفيض عنها سائر القوى
انا لو افقنا ابن سينا في دعوى التغاير وان منعنا دليله وهكذا المفهوم مما قاله
شارح المواقف حيث قال وقد سبق منا ان الحيوة هي قوة الحس والحركة
الارادية وقوة التغذية بعينها لا انها قوة اخرى مستتبعة لهذه القوى كما
ذكرناه فلذلك قال ابن سينا وفعالها الاول التوهم انا اي الحيوة غير قوة
الحس والحركة وغير قوة التغذية والتنمية انتهى ثم ذكر شارح المواقف
دليل ابن سينا على هذا الدعوى وذكر المنع عليه وقد شرحت الفلاسفة
والمعتزلة الحيوة بالبنية الصالحة فالمفهوم باقي المتكلمين وقالوا البنية
ليست شرطا للحيوة اذ يجوز عندهم ان يخلق الله تعالى الحيوة في الجزء لا يتجزى
ثم ان البنية عند الفلاسفة عبارة عن الجسم المركب من العناصر الاربعة على وجه

يحصل من تركيبها مزاج هو شرط الحيوة وعند المتكلمين عبارة عن مجموع جواهر فردة
لا يكون الحيوان الا اذا اجتمعت واستدل الفلاسفة على اشتراط البنية بان الحيوة
مشروطة باعتدال المزاج والبنية وهي اجسام لطيفة متولدة من تجاويف الاغلاظ
المتشعبة في الحي من الاخلاط الاربعة كالعروق في الاعضاء والعروق هي التي تسمى بالشرايين
واعتدال المزاج والروح لا يحتمل بدون البنية اقول الشرايين هي العروق الضاربة
على ما في القاموس ولعل المتكلمين يمنعون اشتراط الحيوة باعتدال المزاج وان كانت
عادة الله جارية بخلق الحيوة ملازمة باعتدال المزاج والموت عدم الحيوة
عما هو شأنه الحيوة فيكون التغاير بينهما تغاير العدم والملكة قال الاصفهاني والاولى
ان يقال عدم الحيوة عما شأنه الحيوة قال بعض الفضلاء سيجيء ان الموت قد يكون
امرا وجوديا فلا يكون عدميا ولو تنزلنا عن ذلك فلا نسلم ان كل عدم
ما هو اذ يلزم ان يكون الجهل والعجز صفتين لله تعالى وليس كذلك في
وصف الموت بكونه ضد الحيوة نعم لو كان الموت والحيوة والعدم والملكة لكان
احياء العدوم ومنه ما يمكن ايجاده بالقدرة الحادثة ولا يجب ان يكون موجودا بالفعل
مقدورا ايضا المبحث الثالث في الادراكات وهي اما ان تكون ظاهرة كالحس
الظاهر او خفية قال بعض الافاضل الظاهر عند القوى المدركة مجرد منفعل
المدرك او كسرا ان موثر الشعور او آلته انتهى والحس الظاهر هي الحاسة
والبصر والسمع والشم والذوق واما ان تكون باطنة كالتخيل والتوهم والتحفظ
والاول للحس والادراك القوة الحافظة والثاني اسم لادراك القوة المتصرفة والثالث
اسم لادراك القوة الحافظة وسيجيء تفصيل المدارك الباطنة والظاهرة فيما
الالهيات ثم الادراك اما باطلاق تنقسم الى تصورات وتصديقات
والتصديق اما ان يكون جازما اي ما فيه احتمال النقيض اولا يكون جازما والاول اما
ان يكون لموجب وهو اما ان يكون لموجب خارجي وهو الدليل القطعي والشبهة
والبديهة العقلية والوجدان المجرد بالتقليد صوابا كان او خطا او لا يكون لموجب
والثاني هو التقليد والاول اي الذي يكون لموجب اما ان يفيد متعلقه وهو اليقين
المنقض بوجه سواء كان في الخارج بان يطابق الواقع كما اشار اليه المتبحر المدقق
وسواء كان عند الذاكر بان يمكن ان يزول له بشكيك مشكك لعدم كونه

قوله وقيل الموت قائله ابو علي الجبائي من المعتزلة
كذا في اطراف شرح اصفهاني

الف عن الحسن البصري رحمه الله اعلم ان الفعل اذا لزم شخصا او اضر به استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه عن كتب الناس
الى العمل عنها واعتماد الوجازة وتعلق عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم انه لا يجوز رد ما في الشافي رحمه الله عليه وطائفة من نظار
اصحابنا جواز ورقطع بعض المحققين من الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة وهو الصحيح الذي لا يتجه هذه الازمان غيره لانه لو توقف
العمل على الرواية لاستند بانه لتعذر شرط الرواية الفصل الثالث في كيفية رواية الحديث وفيه انواع الاول مستند قوم في الرواية
فاوجبوه ساحلوا الاخرون شرطوا ان يبلغ الشيخ الاجازة الآيخ او ما في معناه روى ذلك عن ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في
طائفة من اصحابه وابي بكر الرازي وفي

218

قوله قال في شرح المواقف اي في اوائل في موضع تسمية

كما قال بعضهم اجازة من الرواة واذا قال الطالب لرواية صاحبه انا بان لك اخلاقه جاز اقتصاره عليه وروايته بعضهم منعه مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى لانه لا يكون قدره اه وغيره عن الاقوام ومنهم من جوز مطلقا قال ابن الصلاح هذا الحديث بخلاف هذا وهو الصحيح وتفصيل ذلك مع ما يجوز منه في كتاب مفصل بالتفصيل بيان ولا يحتمل العلانية فما تعلقه بتركه فيجوز هذا اذا لم يجز الرواية بالمعنى لان الراوي بالمعنى قد يكون قد رواه على التمام لعدم وجود ما يوجب النزول بخلاف النزول بالمعنى

واما من روى حديثا على التمام فان رواه ثانيا ناقصا فهو بخير بزيادة اولا او نسيانا فيه فلا بد من معلله فلا يجوز له الاقتصار والله اعلم واما تقطيع المستفاد حديثه فلا بأس به

لا حجة فيه للمانع اذ الغرب كما اذا اتى بمسئلة او مسئلة مثلا فاسد على بعض الحديث عليها فقطعه عن سائره جائز ذكره ومقطعه كما قد البخاري ومن تبعه حتى الائمة قال ابن الصلاح ولا يظهر كراهة قال الشيخ محي الدين وما اظنه يأتي عليه اقول لكن يوافق بعضهم على كراهة لانه قد يتوقع بقية الحديث فيعمل به او بعض الحديث فيحمل اجاز انه سماعا مستقلا او لا كاستشهاد المحدثين وغيرهم

السابع لا يجوز الرواية بالمعنى الا لعالم بالعربية عارف بمواقع الكلام ومقاصده وما يحيل المعاني لان اللفظ مع احاطة اهل العربية والتحقيق فان وقع في الرواية كذلك او خرج فقال ابن سيرين كنا نعد هذا من سوء الادب كما سمعه والصواب جوازه في الاصل على حال مع التنبيه عليه ربما سمعه في الثاني فاذا كان الشيخ يجوز في الكتاب واملاء السماع فالاولى ان يتزامه على الصواب ثم يقول في روايتنا او عندنا او في بعض نسخنا او نحو ذلك كذا والذي يتزامه على الاصل ثم يذكر الصواب واحسن الاصلاح اصلاحه بما جاء في رواية اخرى لحديث الخوارج بزيادة ثم قتلهم فقال بعد قوله الاصل تأكيد فيه كلام ثم يذكر الاصل قد سقط فان لم يخالف معنى الاصل فهو كما سبق وان كان الاصل زيادة تتضمن معنى ما وقع في الاصل تأكيد فيه كلام ثم يذكر ما في الاصل مقرونا بالتنبيه عليه لئلا يسبق لسان من صنعة الخطاء وسيأتي ما يتعلق بشيء مما ذكر وان عاد بعض الرواة

يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار رواه صلى الله عليه وسلم لم يتعمد فيه وليست فيه كذبت عليه الشافعي اذا كان الحديث عنده عن الفريقين والكثرة وبين روايتها تفاوت في الفظ او المعنى فاحد فله جهة الاسناد ثم يسوق الحديث على اللفظ احدهما ويقول الخبرنا فلان وفلان واللفظ له او نحو هذا اللفظ فلان قال او قالا اخبرنا فلان وما اشبه هذا من العبارات وسلم

الساقط قلنا عنه عن عائشة انها قالت هذا من علم الشيخ رواه على ظاهر ما فهم راوه فكابره وغلب على ظنه انه من كتابه لا من شيخه المجهد اصلاح من كتابه ورواية ايضا كما لو اندرس كتابه بعض الاندراس او الغرة فانه يجوز اصلاحه من كتابه وروايته كذا هذا وهكذا الحكم في استدراك الخطأ اما مكتوبا فيه من كتابه شيخه او من حفظه واذا وجد كلمة من غريب العربية او غيرها وهي غير مضبوطة واشكل عليه جاز له السؤال عنها اهل العلم بها ويرويه على ما يجوز وتروى كذلك عن الاصمعي يقول الخافض ما الخافض على ما لم يسم الفاعل

220

كما سبق واما المثل الذي يقوله المعتزلة فنحن لا ننكره لكن ذلك المثل ليس بارادة كما ان اعتقاد النفع ليس بارادة وكما ان اعتقاد النفع والميل التابع له ليس بارادة كذلك فالميل البشري طبعي للارادة وان كان الارادة واقعة بسببه في الغالب الا ترى الهارب من السبع اذا ظهر له طريقة متساويتان في الافضاء الى مطلوبه الذي هو النجاة من السبع فانه يختار احدهما بارادته ولا يقف في تلك الاختيار على ترجيح احدهما بنفع يعتقده فيه ولا على ميل يتبعه بل يرجح احدهما على الآخر بمجرد الارادة هذا حاصل ما في شرح المواقف وشرح شارح المواقف في المقصد الثاني في مقاصد الارادة الارادة عند الاشعرية مغايرة للعلم ايضا لانها يتعلق بها ما لا يتعلق به العلم كالعلم يتعلق بالواجب والممتنع والارادة لا تتعلق الا بالجائز ايضا لانها لو تعلقت بالواجب لزم تحصيل الحاصل ولو تعلقت بالممتنع لزم قلب الحقائق ايضا لانها لو تعلقت بالواجب لكانت مرجحة لوجوده ولو تعلقت بالممتنع لكانت مرجحة لعدمه والمرجح للوجود موجد والمرجح للعدم معدم والموجد والمعدم متنافيان ايضا لانها لو تعلقت بالواجب لكانت موجدة له ولو تعلقت بالممتنع لكانت معدمة له

أن يقول قيل له أخبرك فلان وفي الطائي وفي لغط فلان قال حدثنا فلان وإذا أنكر شيئا قال كقوله وكذا به المخاري وحوله
صالح بن جناح قال قال عامر الشعبي لم يكن بينهم اختلاف في احدهما فالفظ وعلى القارئ بان يلفظ بهما وسئل السبكي في فتاواه
عن ترك القارئ قال فما قال هذا خطأ وفي علة قال لما الاظهر انه لا يبطل السماع بهلا حذف القول جائزا اختصارا اه وظ

221

المجتهد ابراهيم

الاعتراض فالكفر ممكنة مراده انه لكن ليس مرضيا عنده لانه نقيض ما عليه والعزم
هو جزم الارادة بعد التردد الحاصل من الدواعي المختلفة المنشئة من الارادة المتعلقة
والشهوات والنفرات النفسانية فاذا لم يتزجح احد الطرفين حصل التحير
واذا ترجح حصل العزم وبهذا الذي ذكرناه المحبة بهما الارادة عند البعض واما
الرضا بها الارادة عند المعتزلة وان العزم جزم الارادة بعد التردد اذا تصح
اذا فسرت الارادة باعتقاد النفع وظنه او ميل النابع لما اذا فسرت بالنقة
المختصة كما هي عند الاشاعرة فلا يصح لان الصفة المختصة قد تجعل حالا لا تكون
محبوبا والرضا والعزم قد يكونان سابقا على الفعل الذي يتعلقان به بخلاف النقة
المختصة كذا في شرح المواقف فيجوز ان يكون العزم قد يكون سابقا على الفعل
والارادة بمعنى النقة المختصة لا يجوز ان يكون سابقا على الفعل بل مقارنا له
كما سبق قال في شرح المواقف في القصد اثنا عشر مقصدا الارادة و
واما الاشاعرة فلم يجعلوا العزم من قبيل الارادة بل اعتبروا لها الجنس الرابع
في اللذة والالم الجابد بهما التصديق قولهم اللذة ادراك الملايم والالم ادراك
اللذة ونعلم ايضا انا ندرك بهذه الاشياء الملايمة ولا نعلم انا نلك
الحالة المخصوصة هل هي نفس ذلك الادراك او لازمه او ملزومه والاول باطل
ولا ملزومه وزعم محمد بن زكريا الطبيب ان اللذة ليست امرا محققا موجودا
في الخارج بل هو امر عدمي هو زوال الالم وهو خطأ فاحش فان اللذة قد تتزايد
بالتظاهر الذي لا يحصى والوقوف على مسئلة الشعور على ما في حاشية بلا
ظهور سابقا في هذه الصور البحث الخامس في الصحة والمرض الصحة حال
او ملكة تؤثر لم يكتف بذكر احدهما تنبيها على ان الصحة قد تكون ملكة وقد لا تكون
ثم اثر المرض خلاف الصحة ان عاد او ملكة بها يصدر الافعال عن موصوفها
عن سليمة واما سائر الكيفيات النفسانية كالفرح والحزن والخجل فلكن
فنسبتها الى البارئ لا تكاد تدرك بالضرورة حقايق هذه الامور و
بميز بعضها عن بعض واما القسم الثالث من الكيفيات المختصة با

المجتهد ابراهيم

فتجاوز به القرآن العظيم والله تعالى اعلم البحث العاشر قال الشيخ ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز تغيير لفظ النبي في الحديث القولي كقوله رسول الله والله اعلم
الرواية بالمعنى لاختلاف معناهما وقال في المحصول انه يجوز لان معناهما واحد وهو ضعيف جدا وحاد بن سلمة والخطيب
قال القاضي ابن جماعة ولو قيل بجواز تغيير النبي الى الرسول وبالعكس لم يبعد لان كل من الرسول معنى زائد على النبي وهو الرسالة
فان كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا اقول وفيه بحث لما روى البخاري عن البراء بن عازب انه حين دعا ورسوله الذي ارسلت

ثم الذرع وهو اما لتغاير بين ارادة الشيء وكراهة ضده القعود اما اذا ارادة
الشيء لا يستلزم كراهة ضده اذا لم يخطر الضد بالبال واما عند خطور الضد
بالبال فاختلفوا انه اذا ارادة الشيء هل يستلزم كراهة ضده المشعور به ام لا
فقال القاضي ابو بكر والاعام القرار انه اذا ارادة الشيء مع الشعور بضده يستلزم
كون الضد مكروها عند ذلك المريد والظاهر عند صاحب المواقف عدم
الاستلزام بناء على ان الشخص يجوز ان يريد الضد بالكل واحد منهما
من وجه بالتسوية اذا التسوي تقسيمي او يرجح احدهما اذا كانت
فيه نفع راجح واعترض عليه شارح المواقف بان ارادة الضد بهذا المعنى
يستلزم اذا فسرت الارادة باعتقاد النفع او ما يشبهه من الميل واما اذا
فسرت بصفة مخصصة لاحد طرفي المقدور مقارنة له كما هو زعم الاشاعرة
فلا يتم ارادة الضد بهذا المعنى يستلزم اجتماعهما معا والخلف ممكن بعدد
بمعنى النفسي فعال بسهولة بغير سبق فكر والفرق بينه وبين القدرة مع ان الكل
صفة مؤثرة كالقدرة ان نسبة القدرة الى المقدور على السواء واما يتبع
تاثيرها احد المقدورين بل احدهما فقط كالعلم فانه يصلح للمعلوم والنقيض
للانتظام والمحبة قيل هي الارادة لكن الاستعمال لنا ارادته تكرما
وعطوفا على العابد ومحبته انه يريد ثوابه عاجلا وآجلا وانواعه
هو وقد يقال محبة الله تعالى عبارة عن تصور الكمال المطلق
فيه مع تصورا على الاستمرار ومقتضيه للتوجه التام الى حضرة القدس ملازمة
وفرارا ما محبة الله تعالى للعبد فكيفية يترتب عليها تجمل كما في حق مخلصا مترا او
فلك الكمال فالله تعالى المحبوب كما في محبة العاشق لمعشوقه واما منفعة فالله
هو المحبب كما في محبة المنعم عليه لمنعمه واما كلاهما فالله المحبوب للمحب كما في محبة
الوالد لولده والصديق للصديق كذا في شرح المواقف والرضا عند المعتزلة هو الارادة فاذا لم يرض الله لعباده الكفر لم يكن مريدا له
ايضا وعندنا ان الرضا سوى كما ان من الله تعالى ان من العباد هو ترك الاعتراض

ولا بأس بمن علم تجويز الرواية بالمعنى والله اعلم البحث الثاني جرت العادة بحذف ونحوه فيما بين رجال الاسناد خطأ ولا بد من التلفظ
به حال القراءة واذا كان في اثناء الاسناد فحسن على الاصح فلان او فيه قوي على فلان حدثنا فلان ينبغي للقارئ في الاقوال ان يقول
لا تكاد تكون بالفاء الفوقية

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليت الذي سلت الله ارادة الجمع بين الوضعين بالمناولة والرسالة كذا وجدت بخط الامام الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين رحمه الله تعالى وهو ظاهر

ملخص الوضع فعليه بيان حالة الرواية ومنه ما اذا حدثه من حفظه فله المذاكرة فيقول حدثنا مذاكرة جماعة التحمل عنه حال المذاكرة واذا كان قد حدث عن شفة وتجوز او شفتين فالاولى ان يذكرهما لاحتمال ان يقصر احدهما فيكون اقصر من الآخر كما في الحديث الآتي ويجوز ان يقال ان اقصر احدهما اتفاقا

بجامع الكلي وعوذكر للجنس ساط المجوز وهو ان لا يقصد بالكلي الا ما يصدق عليه من الجزئيات والا فالمقصود بالذات هو الجزئي

والاقتصار على احدهما متعين اذ ان يكون فيه شيء من الوان لم يذكر ثابت وحمل اللفظ المشترك على احد معنييه او على الاعم قال نحو فلك احمر والخليب شرح التهذيب

بالكيفيات اي التي تعرض للكميات بالذات وبواسطة الكيف تعرض لها

والكيفيات المختصة بالكميات اما ان تكون عارضة للكميات حال كونها اي الكيفيات غير مركبة مع غيرها من الكيفيات الغير المختصة بالكميات او مركبة مع غيرها والاول اما ان تكون عارضة للكميات المتصلة كالاستقامة والانحناء وهما عارضان للخط وكالاستدارة وهي كون السطح بحيث يحيط به خط واحد يزعم في داخله نقطة يتساوى جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وكالكرية وهو هيئة احاطة السطح او الحدود بالمقدار واما ان تكون عارضة للكميات المنفصلة كالزوجية والفردية والثانية وهي ان تكون الكيفيات عارضة للكميات المركبة مع غيرها كالمثلثة المركبة من الشكل واللون اما الشكل فهو من الكيفيات المختصة بالكميات كما سبق بيانه واما اللون فهو من الكيفيات المحسوسة العارضة للجسم زباده قال في شرح المواقف نقلا عن المهندسين الخط المستقيم خط يقع النقط المفروضة فيه كلها متغايرة على سمت واحد لا يلوى بعضها ارفع وبعضها اخفض والخط المستقيم اذا ثبت احد طرفيه على حاله وادير الخط المستقيم على سمت واحد حتى عاد الى موضعه الاول حصلت الدائرة وهي سطح يحيط به خط واحد يسمى المحيط او الدائرة وتلك النقطة يسمى مركز الدائرة وكل خط مستقيم يخرج من المركز الى المحيط فهو نصف قطر الدائرة وكل خط مستقيم يمر بالمركز وينتهي طرفاه الى المحيط فهو قطر الدائرة وهو يقسم الدائرة بنصفين وكل خط مستقيم يقطع الدائرة لا على الوجه الذي يقطعها القطر فهو وتر وكل وتر فهو يقطع الدائرة بقطعتين مختلفتين وكل خط مستقيم يقع بين المحيط والمركز فهو يقطع الدائرة بقطعتين متساويتين وكل خط مستقيم يقطع قطر الدائرة بنصفين على زوايا قائمة فهو مماس للدائرة وكل خط مستقيم يقطع الدائرة على اكثر من نقطتين فهو يقع داخل الدائرة وكل خط مستقيم يقع خارج الدائرة فهو لا يلاقي الدائرة وان امتد الى غير النهاية وكل خط مستقيم يماس الدائرة فهو عمود على القطر الخارج من نقطة المماسة وكل خط مستقيم يقع على الدائرة فهو وتر وكل وتر يقع على الدائرة فهو يقع داخل الدائرة وكل خط مستقيم يقع داخل الدائرة فهو وتر او قطر او نصف قطر او اقصر من نصف قطر وكل خط مستقيم يقع على الدائرة فهو وتر او قطر او نصف قطر او اطول من نصف قطر

في عدد طبقاتهم والحفاظ لاحكامه الاسلام هو الهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع النبي صلى الله عليه وسلم وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة
والفضل عند اهل السنة للطبقة الاربعة على الترتيب ثم تمام العشرة ثم اهل بدر ثم اهل بيعة الرضوان ومن لم يذكره يجعل العقبتين الثانية
اسلاما من الرجال ابو بكر ومن الصبيان علي ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد بن حارثة ومن العبيد بلال الرابع اكثر هم حديثا ابو هريرة وعائشة وابن
عمر وابن عباس وجابر وانس وقال مسروق انتهى علم الصحابة الاكابر الى ستة زيد والدرداء وابن مسعود واكثرهم فتيا ابن عباس ثم ابن عمر ثم عائشة وابن
عمرو ابن عباس وجابر وانس وقال مسروق انتهى علم الصحابة الاكابر الى ستة زيد والدرداء وابن مسعود واكثرهم فتيا ابن عباس ثم ابن عمر ثم عائشة وابن

عندهم فهو عدم الحركة عما من شأنه

بقوله ج

ليس من شأنه الحركة فالتقابل بينها تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو بعينه الحركة
بجسم زمانا ما معقولة بقيد فيها لحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد ثم ان الحركة عندهم
باعتبار ما يقع فيه الحركة اربعة اقسام ومعنى حركة في المقولة ان المتحرك يتحرك من نوع
تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف له صنف آخر منها ومن فروع آخر منها القسم
الاول الحركة في الكم كالتخلخل والتكاثف والاول الادياد مقدار الجسم من غير نضم غيره
اليه والثاني انتقاص مقداره من غير فصل جزء فيه وكالنمو وهو ازدياد جرم الجسم بما
ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار بما يزيد به طولا وكالذبول وهو عكس النمو
وهو انتقاص جرم الجسم بسبب تكاثف اجزائه حاشية فصل في جميع الاقطار وكحركة
المغزال فانه ليس في جميع الاقطار اذ لا يمكن فانه ينتقص به في الطول فقط بعكس
التمثيل كذا نبهم عن شرح المواقف القسم الثاني في الكيف كاسوداد الفاحم وشحوب
الشاحب واستحالة القسم الثالث حركة في الوضع بان يتبدل وضع اجزائه بعضها
على السبيل التدريج كحركة الفلك وسمي حركة دورية القسم الرابع حركة
في الاين كالحركة من مكان الى مكان آخر وستأتي تتمة قال في شرح المواقف
ان المتكلمين اذا اطلقوا الحركة اريدوا بها حركة الاينية المسماة بالنقلة
وهي المتبادرة في استعمالات اهل اللغة ايضا وقد يطلق عندهم على الوضعية
دون الكمية والكيفية انتهى اقول توقيف الحركة عند المتكلمين لا يتناول
الحركة الوضعية والعقل الحركة عندهم معينين فتأمل ولا بد للحركة من قوة موجبة
اي مبدأ موجب للحركة وتلك القوة ان كانت مبتة من سبب خارجي
سميت تلك الحركة قسرية والا فان كانت القوة مشعورا بها مع صدور
الحركة عنها سميت تلك الحركة ارادية وان لم يكن لها شعور سميت طبيعية
وكل من الثلث سريعة وبطيئة والبطء ليس لتخلل السكنات بل لقلة
المحرك كالهواء في الحركة الطبيعية ومعاناة الجذب والجزق في الحركة
القسرية والارادية ثم المتحرك لا بد وان يتخلل بين حركتين سكون

ابن عمر وابن عباس وابي الزبير وابن عمرو بن العاص وانس وابن مسعود رضي الله عنهم قال البيهقي لانه مقدم موته وهو الا عاشر اخبر احياء اعلمهم وكسائر حكى
عبد الملك وهو خمس وثلاثون وعشرين الفصل الثاني في معرفة التابع وهو كل مسلم صحب صحابيا وقيل الكبير وهو الاظهر قال الحاكم هم عشر طبقة
الاولى من ادرك العشرة قيس بن ابي حازم وابو العالية وغلط في ابي العالية فانه ولد في خلافة عمر رضي الله عنه فلم يدركه ولم يسمع منه كثيرا والعجرة
وقيل لم يصح سماعه منه وما قيل سمع منهم ولم يشاركه في هذا رجل وقيل لم يسمع عبد الرحمن وبلهيم الذين ولدوا في حياة

زوجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما اللذان رجمهما النبي صلى الله عليه وسلم من اولاد الصحابة ومن التابعين المخضرمون واحدهم مخضرم بفتح الراء وهو الذي ادرك الجاهلية ومدة النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يره وعدهم مسلم عشرين نفسا وهو اكثر ومن لم يذكره ابو مسلم الخولاني والاسود ومن الاكابر التابعين ابن المسيب بفتح الياء وكسرها وعروة
وجارية بن زيد ابو مسلم بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار وانشد الشيخ فخر الدين بن مالك لنفسه الاكمل غير الاكمل
من لا يقتدي بالائمة فقسمته ضيزى عن الحق جائرة حذفهم عبيد الله عروة قاسم سعيد ابو بكر سليمان جارية مرجل ابو الوزناد عبد الله
سالم بن عبد الله بن عبد الله بن سلمة رجل ابو الزناد بن ذكوان
ابا بكر بن عبد الرحمن وعن احمد بن حنبل قال افضل التابعين ابن
المسيب قيل فعلقمة والاسود فقال هو رجل وعنه الاعلم بهم
مثل عثمان الهندي وقيس وعنه افضلهم قيس عثمان
وعلي وسمرة قال ابو عبد الله بن منده اهل المدينة
يقولون افضل التابعين ابن المسيب اهل الكوفة الاسود وعلقمة
المسور وقال ابن داود وسعيد بن المسيب حفظ بعث كل
عمرة بنت عبد الرحمن وتلميذها ام الدرداء وقد عد قوم
طبقة التابعين الرابعة بلقط الصحابة وطبقة هم الصحابة
فلنقتصر لذكر الفصل الثالث في الاسماء والكنى والالقاب
وفيه انواع النوع الاول في الاسماء وهو اقسام الاول
ذكر بعض المخضرمة او من عاصر الجاهلية
الجاهلية ولم يدرك الاسلام كالسائب الكلبي بفتح الهمزة
المروي عنه حديث نهيكم الوأد وهو حي براء وهو عم والد السائب
المروي عنه وكان مشركا وهو ابو سعيد المقبري الثاني
الجهل بحاله مشكل بخلاف الشيخين الثالث سمي
بما يشعر بالشين المعجمة والعين المهملة وبالنون الموحدة
فقيل بضم الصاد المهملة وفتح العين المهملة وبالراء وقيل بفتح الصاد المهملة وسكون العين المعجمة
الموحدة قال ابن الصلاح وكذا قاله غير صاحد عن غير واحد كذا
بفتحها وابدله بفتح الصاد المهملة ثبت ظبة السهم
الشين المعجمة معتر الباب معتر بالباء الموحدة ثبي بالثاء المثلثة
آخره ياء ومعاذ بالذال المعجمة اوسط وقوم بفتح الشاد والواو
وقيل بالعين المهملة وضم الذال جبيلان بكسر الجيم ابو الخليل بفتحها
الوجلي بالجيم بعضهم يكسر الواو شقيق بالشين معجمة
ثم قاف ابن ثور بالمثلثة المكسورة مسروق بفتح الميم المعلمة وكسر الراء
الاجدع بالجيم والمهملة الشعبي بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الباء
وفتح الواو وقيل بالذال المعجمة وسكان الياء الكلبي بالباء الموحدة المفتوحة والكاف
المزني بالزاي المفتوحة والنون المشددة المكسورة وقيل بالذال المعجمة والتخفيف
الثاني الاكنى وهو ما صدر بأب او ام وقد يكون لغير من له ولد كابي تراب لعلي
وابي هريرة لعبد الرحمن بن صخر وابي بكرة لنفيع بن الحارث وابي ريطة لعمرو بن حريث
وابي رمثة بفتح الراء والمثلثة بينهما ميم ساكنة لرفاعة التميمي وابي ثعلبة الخشني
بضم الخاء المعجمة وسكون الشين المعجمة وفتح الموحدة وقيل بكسر الخاء وضم الشين
وقيل بالعكس وقيل بضم الخاء وكسر الشين وقيل بكسرهما وقيل بضم الخاء وسكون الشين
وقيل بالثاء المثلثة بدل الشين المعجمة وقيل بالسين المهملة وقيل بالصاد المهملة
وقيل بالثاء المثلثة والسين المهملة وقيل بالثاء المثلثة والصاد المهملة وقيل بالسين
المهملة والصاد المهملة وقيل بالسين المهملة والشين المعجمة وقيل بالثاء المثلثة
والشين المعجمة وقيل بالثاء المثلثة والسين المهملة وقيل بالسين المهملة والثاء
المثلثة وقيل بالصاد المهملة والثاء المثلثة وقيل بالشين المعجمة والثاء المثلثة
وقيل بالصاد المهملة والشين المعجمة وقيل بالثاء المثلثة والصاد المهملة
وقيل بالسين المهملة والصاد المهملة وقيل بالسين المهملة والشين المعجمة
وقيل بالثاء المثلثة والشين المعجمة وقيل بالثاء المثلثة والسين المهملة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما والصلاة والسلام على من أرسله بالحق هاديا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا مهجهم في نصرة دينه وإعلاء كلمته وجاهدوا في الله حق جهاده حتى أتاهم اليقين

وبعد فإن علم العربية من أجل العلوم الشرعية وأعظمها وأكثرها نفعا وأسماها وأرفعها وأحقها بالتقديم والتعظيم وأولاها وقد صنف فيه العلماء الأعلام وألفوا فيه التآليف الجمة وأبدعوا فيه التصانيف المهمة وأتوا فيه بما لا يوجد في غيره من العلوم وأتى فيه بما لم يأت به أحد من الأمم وقد رأيت أن أضع فيه كتابا يسهل على الطالب تناوله ويقرب على الراغب تحصيله ويجمع له ما تفرق في غيره من الكتب المطولة ويحوي ما تشتت في سواه من المؤلفات المبسوطة فاستخرت الله تعالى في ذلك وسميته بـ

شذا العرف في فن الصرف

وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعلالا وإبدالا وإدغاما وإعرابا ووقفا وما يتبع ذلك من الأحكام التي لا تتغير بتغير العوامل ولا تدخل في الإعراب والبناء

وموضوعه الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الأحكام المذكورة

وغايته الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب

وحكمه الوجوب على من أراد أن يتكلم بالعربية

وفضله لا يخفى على من له أدنى مسكة

وقد رتبته على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة

المقدمة

في الكلام وأقسامه وما يتعلق بذلك

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

واللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف

والمركب هو ما تركب من كلمتين فصاعدا

والمفيد هو ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها

والوضع هو تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق الشيء فهم منه الشيء

والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد بالقصد الأول

وهي ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف

فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان

والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان

والحرف ما دل على معنى في غيره

وعلامة الاسم أن يصح الإخبار عنه أو به أو الإضافة إليه

وعلامة الفعل أن يصح الإخبار به دون الإخبار عنه

وعلامة الحرف أن لا يصح الإخبار عنه ولا به ولا الإضافة إليه

الباب الأول

في الأسماء المعربة والمبنية

وفيه فصلان

الفصل الأول

في الأسماء المعربة

وهي قسمان

القسم الأول ما لزم طريقة واحدة

وهو ثلاثة أنواع

النوع الأول ما لزم الحروف

وهو ثلاثة أقسام

القسم الأول ما لزم الألف

وهو ثلاثة أنواع

النوع الأول المقصور

وهو ما كان آخره ألفا لازمة

وعلامته أن يصح فيه أحد الأمرين إما أن يقدر عليه الإعراب بالحركات الثلاث وإما أن يقدر على ما قبل ألف التأنيث أو ألف الإلحاق

فالأول نحو فتى وعصا ورحى

والثاني نحو حبلى وأرطى

وحكمه أن يعرب بالحركات المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

النوع الثاني

المنقوص

وهو ما كان آخره ياء لازمة قبلها كسرة

وعلامته أن يصح فيه أحد الأمرين إما أن يقدر عليه الإعراب بالحركات الثلاث وإما أن يقدر على ما قبل ياء التأنيث أو ياء الإلحاق

فالأول نحو قاض وداع

والثاني نحو مرمى ومعطى

وحكمه أن يعرب بالحركات المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

النوع الثالث

الممدود

وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة

وحكمه أن يعرب بالحركات الظاهرة على الهمزة

القسم الثاني

ما لزم الواو

وهو ثلاثة أنواع

النوع الأول الأسماء الستة

وهي أب وأخ وحم وهن وفم وذو بمعنى صاحب

وحكمها أن ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء

بشرط الإفراد والإضافة لغير ياء المتكلم

فإن كانت مكبرة سالمة من الإعلال والتصغير

وهي أب وأخ وحم وهن وفم وذو

فإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة على ما قبل الياء

وإن كانت مكسرة أو مصغرة أعربت بالحركات المقدرة

وإن كانت معتلة اللام أعربت بالحركات المقدرة

وإن كانت معتلة العين أعربت بالحركات الظاهرة

وإن كانت معتلة الفاء أعربت بالحركات الظاهرة

وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة

وإن كانت مثناة أعربت بالحركات الظاهرة

وإن كانت مجموعة جمع مذكر سالما أعربت بالحركات الظاهرة

وإن كانت مجموعة جمع مؤنث سالما

ذكر معرفة الموالي النسوبين الى القبائل مطلقا كخلا القرشي ويكون مولى لهم ثم منهم من يقال مولى فلان ويراد عتاقة وهو الغالب
ومنهم مولى الاسلام كالبخاري الامام مولى الجعفيين لان جده كان مجوسيا فاسلم على يد اليمان الجعفي ومنهم مولى الحلف كالكلبي

الفصل الرابع في النوع الثاني وهو معرفة الموالي العتقاء

اي باختلاف القسمين اليه

اي المتقدم

اي المعتق

اي المعتق

اي المعتق

سفيان الثوري مات بالبصرة سنة احدى وستين ومائة مولده سنة سبع وستين ومائة مالك بن انس مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة
قيل وقد سنة ثمان وسبعين وقيل احدى وقيل اثنتين وقيل سبع ابو حنيفة النعمان بن ثابت مات ببغداد سنة خمسين ومائة وكان ابن سبعين
ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي مات بمصر في رجب سنة اربع ومائتين وولد سنة خمسين ومائة ابو عبد الله احمد بن حنبل مات ببغداد في
شهر ربيع الآخر سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة اربع وستين ومائة الرابع اصحاب الكتب الستة ابو عبد الله البخاري
ولد يوم الجمعة لثلث عشرة خلت من شوال سنة اربع و
ثمانين ومائة ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين
ومائتين ومسلم مات بنيسابور سنة احدى وستين ومائتين ابو داود
السجستاني مات بالبصرة في شوال سنة ست وسبعين
ومائتين ابو عيسى الترمذي مات بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين
وابو عبد الرحمن النسائي مات سنة ثلاث وثلثمائة

٥٤ ط

الاجزاء الاربعة وفي البسيط اختلافات سبعة والمتباين من اجزاء المركب
البسيط الاربعة وهي متناهية وموجودة بالفعل بلا شك ثم صرح بمشاركة الهواء
فليس في زعمهم اجزاء هذه البسيط اجزاء المركب ايضا بالكلية فلو اريد
من اجزاء المركب اجزاء البسيط التي فيه لكان محللا للنزاع ثم ان
الفلاسفة لما قالوا ان الجسم البسيط منقسم في نفسه قابل للانقسام قالوا ان
القابل للانقسام ليس الانفصال لانه يعدم عند الانقسام والقابل
يجب ان يبقى مع المقبول فتعين ان القابل للانقسام شيء آخر
يقبل الاتصال والانفصال ويبقى معهما وسموا ذلك الشيء هيولى
ومادة وثمة جوهر ممتد في جهات منفصل في نفسه وهي الصورة الجسمية
ثم قالوا ان الصورة لا تنفك عن الهيولى ولا تنفك الهيولى عن الصورة
فاذا قطعت جسما قطعتين فقد عدمت صورة جسمية وحدثت صورتان
جسميتان والمادة باقية ثم لما تبين ان الفلاسفة اثبتوا اللزوم
صورة اخرى كان الجسم بقاؤه من الانواع وستوحصا صورة نوعية
وهي الصورة النامية والحيوانية والناطقية والارضية فاذا انقلب الماء
هواء انعدمت الصورة النوعية وحصلت صورة نوعية اخرى مع
بقاء الصورة الجسمية والهيولى وانما اثبتوا الصورة النوعية ليجعلوها
مبدأ لآثار الاجسام واحتاجوا بالامكنة والاوضاع الطبيعية انها لو
كانت هذه الاشياء للصورة الجسمية لاشتركت الاجسام كلها فيها علم
ان الاشياء كلها مستندة الى الله تعالى ابتداء بلا واسطة وانما اخترعه
الفلاسفة من العقول العشرة والنفوس الفلكية والصورة النوعية
وامثال ذلك من الاباطيل مجردا استماعها واصطلاحات ابتدعوها ولا
برهان لهم عليها **البحث الثاني** في اقسام الجسم قال الفلاسفة
الاجسام اما مركبات من اجسام مختلفة الطبايع وهي الموالید
وهي المعادن والنباتات والحيوانات واما بسائط والبسائط
تنقسم الى فلكيات وعناصر والاول افلاك وكواكب والافلاك بسائط
ثم سبعة من الحفاظ مع فنونهم احسنوا التصنيف وعظم النفع بتصانيفهم ابو الحسن الدارقطني مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس
وثمانين وثلثمائة ومولده سنة ست وثلثمائة ثم ابو عبد الله النيسابوري سنة ثلاث واربعمائة ثم حمزة بن يوسف السهمي سنة خمس واربعمائة مولده
بعد في شهر ربيع الاول سنة احدى وعشر بن وثلثمائة ثم ابو محمد بن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر ولد في ذي القعدة سنة

يستحب للمحدث ان لا يحدث الا وهو على طهارة تامة وفيه مجمع العقل الرشيد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ابن اربعين وقال
ابن الصلاح وهو قدر تحمل فيه الحديث واحتج الحاكم بقصة يحيى بن ابى كثير وذاك ان سن التحمل يختلف باختلاف الناس فكان ابن عباس
وابن الزبير وغيرهما ممن تقدم قد تحملوا قبل البلوغ بسنين وكان مالك لا يرى التحمل قبل سبع عشرة سنة وقيل ثمان عشرة وقيل
سبع عشرة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ان يأخذ عنه العلم حتى يمتحن عقله وعن عبد العزيز بن ابى سلمة الماجشون لا يفتى الرجل
حتى يأتي عليه اربعون سنة فان علم شيئا والا فهو اجهل من على وجه الارض وقال ابو العالية قرأت القرآن على عمر بن الخطاب
رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة فكنت اختم في كل ليلة ختمة وعن ابن عبد العزيز لم يبلغ الاربعين ولم يحدث ولم يفت ولم يقض
ولم يل ولم يعد ولم يشاور ولم يعزم حتى يستكمل اربعين سنة وقيل سبع عشرة وقيل ثمان عشرة والعلم عند الله تعالى
وقال ابو العالية قرأت القرآن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة فكنت اختم في كل ليلة ختمة واحتج الشافعي
رحمه الله بحديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانا ابن عشر سنين
او قد ناهزت الاحتلام فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت عن اتاني وتركتها ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر علي احد
فدل على ان من بلغ عشرا فسمع شيئا وعقله جاز ان يحدث به وقال ابو بكر الصيرفي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع الحديث
وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو يعقوب البويطي اذا بلغ الصبي عشرا وعقل ما سمع وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو بكر
الحميدي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع الحديث وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو بكر الصيرفي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع
الحديث وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو بكر الصيرفي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع الحديث وضبطه جاز ان يحدث به

وقال الخطيب البغدادي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع الحديث وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو بكر الصيرفي اذا بلغ الصبي خمس سنين
وسمع الحديث وضبطه جاز ان يحدث به وقال ابو بكر الصيرفي اذا بلغ الصبي خمس سنين وسمع الحديث وضبطه جاز ان يحدث به

كلمة الشهادة وعرفه الى النفس البغدادي وغيرها والبيهقي ان يقول
متفقة عليه ولم يستدل او علم او غير ذلك وقيل لا يحدث
بلده غيره اصح واولى ان يطلب منه ما يعلم منه من هو اولى منه
رسالة الله عليه وسلم والصحيح ما اشتهر من حديث اعلموا ان
شيئا فانه يرجى الى المغني والبيهقي ان يقول
الجهد واذا اراد ان يعلم ان الحديث قليل فليعتبر بالاماكن
رحمة الله عليها فانه اذا اراد ان يعتمد قوما على صدر فراشه
وستر جيد وطيب وتكئ له جلوس بوقار وهيبة وتؤدة
وقال الخطيب اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم
فالطبري وهو قائم او يستحب قال رفيع هو صوت الجالس
فنهى ابراهيم النخعي ان يتخذ الحديث صنعة
الاجتماع ابراهيم النخعي
سر وابلغ السامع ما ذكر ويستحب ان يجلس
ابراهيم النخعي
الصوت فاذا فرغ قام واستند الى
اهل المجالس الشهيرة بسمو وبعد صوت
عائشة والنبي صلى الله عليه وسلم
ورد سنة وتحية الكلام ان الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام
الكشف جهل
وعلى عقل عن ذكره الغافلون والهم صلى الله عليه وآله
تاريخ الخطيب
وسائر النبيين وآل كل وسائر العالمين وبعد فانه يستحب
العبد السائل ان يستحب الشاب الشيخ في
الرواية عنه باعلى اصل اتخذ فعل ذلك غير واحد من السلف
الا يكون الا الاقل
ان يكون شيخه قد حدث به قبل سنة الاربعين
صنفه او وصف بدنه وحسن ان يجمع فضلا الى ما
وسنة باء نالها
من شيوخ معتمد والضعيف على من كل شيخ خبيثا
ويستحب العاصي بخار ما علا سنده وقصر متنه وبينه وما فيه
الحديث ما روى
ان يتخذ مستملي لصوت حتى يبلغ عنه اذا كثر الجمع يستملي رفعا ما كان كذلك وتحولا قائما وعليه بتبليغ لفظ عالم وجهه ثم يفهم املاء
بشيء من الحكايا والنوادر والانشاد في الزهد والادب ومكارم الاخلاق واذا قصر المحدث عن التخريج او اشتغل عنه

استحبان يحفظ الحديث ويتقنه ويضبطه ويتيقظ فيه ويراجع اصوله ويكتبه صحيحا ويقابله بالاصل بعد كتابته ويشكل ما يحتاج الى شكله
ويبينه ويبرزه مقيدا مصححا ويعتنى بتحصيله وتجويده بسماعه
من الفاظ الشيخ او قراءته عليه او اجازته له او مناولته اياه مقرونة بالاجازة او غير ذلك من وجوه التحمل المعروفة عند اهل الحديث
وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في المقدمة الخامسة من مقدمات هذا الشرح والله اعلم
وينبغي ان يعتني بكتب الحديث المشهورة المعتمدة عند اهل الحديث المعول عليها عند اكثرهم ويقدم من ذلك الاصح فالاصح
فيبدأ بالصحيحين ثم بأحدهما ثم بالسنن ثم بالمسند ثم بالمعجم ثم بالمستخرج على احدها ثم بالمستدرك ثم بالغريب ثم بالعلل ثم بالتواريخ
ثم بالزوائد ثم بالاجزاء المنثورة ثم بالمصنفات ثم بالكتب المبسوطة ثم بالمختصرة ثم بالمستحسنة ثم بالمشتبهة ثم بالمنكرة
ثم بالموضوعة ويعتني بمعرفة اسماء رجال الاسانيد وكناهم وانسابهم وبلدانهم ومواليدهم ووفياتهم ومشايخهم ومن روى عنهم
ومن لقيهم ومن رحل اليه منهم ومن سكن بلدا منهم ومن ذكر بلقب او نسب او كنية او صناعة او نحو ذلك ويعتني بمعرفة
احوالهم في الجرح والتعديل والاتصال والارسال والوقف والرفع والتدليس والاغراب والشذوذ والاعتبار والمتابعات والاستشهاد
والناسخ والمنسوخ والمدرج والمقلوب والمزيد في متصل الاسانيد والمضطرب والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف
والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر
والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب
الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ
والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه
والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب
والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات
والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب
والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال
والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع
والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد
والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف
والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب
والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف
والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج
والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل
والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون
والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق
والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل
والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق
والمؤتلف والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل
والمدلس والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف
والمختلف والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس
والشاذ والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف
والمتشابه والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ
والمنكر والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه
والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر
والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه
والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر
والمعروف والمحفوظ والمقلوب والمضطرب والموضوع والمصحف والمحرف والمهمل والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه
والمنسوب الى غير آبائه والموافقات والابدال والمزيد والمركب والمدبج والمقرون والمعضل والمرسل والمدلس والشاذ والمنكر

والمسلسل بركب الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعل الاسناد اسنادا واحدا وعرف بعضهم الاصبهاني انتهاء التحديث من اسناد او الاسناد وقيل هو حالة الراوي تحدث بين الاسناد وبين ما ليس من الحديث فلا يلفظ بشيء عند الاخير بل يرفع القراءة وقال البعض المتأخرين عبارة وقال وقولنا وحكي عن جميع اهل المغرب انهم يقولون اذا وصلوا القراءة الحديث وقال ب

المنصف ضعفها اعتمد واعليه في هذا المطلب نعم قال في شرح المواقف ويقال ان
العقول العاجزة عن ادراك نظام الموجود على ما هي عليه في نفس الامر قياسا
المواقف بعد نقل الخلافات الفلاسفة في المجردة والغرض من نقل هذه الاقوال
ابدا ما ذكروه من الخرافات ليتحقق ويتبين للعاقل انه لا بحث اي حجة لهم فيما
يقولون ويعتقدون ولا معول لعاقل على ما يقلدونه من اوائلهم وانما هي خيالات
فاسدة وتمثيلات باردة يظهر ضعفها باوائل النظر فيخ البعض بالبعض حتى
انتهى افكار قد بالغ العلماء في ذمهم وعاصل ما يقولون ان الفلاسفة اخبث
من الشياطين المردة واطل من جميع الطوائف الكفرة ودلائل كفرهم اتم الخ
البادرة فقول البعض الطلبة يسافر في البلاد الثانية ليحصل كلا منهم الخ
ولا يجد فرصة لتحصيل اقل ما يكتفي به من العلوم الشرعية فرع نعم الفلاسفة
ان العقول العشرة ليست بحادثة ولا فاسدة وكل منها نوع منحصر في شخص
جامعة لكمالاتها العقلي والعاقلة لذواتها والجميع كليا غير معدودة تحت العدد
والمقصود من نقل كذبانهم اظهار مقاصدهم لئلا يغتر الرد عليهم تحت الخ
ذهبت الفلاسفة ان لكل فلك من الافلاك التسعة نفسا مجردة متحركات
الغير التباعية وان لتلك النفوس في جسمانية ناطقة تركوا الغير التباعية
الصور الجزئية للحركات كالنفوس الحيوانية التي هي محل الارتسام الصور الجزئية و
ناطقة تعقل نفوسنا على ابدانها الا ان النفوس الحيوانية مختصة بالادراك و
تلك النفوس فاسدة في حوم الفلك تكون مبدا قريبا للحركات الجزئية وتسمى
تلك النفوس بالنفس الجزئية ثم الشهور عن الفلاسفة ان الافلاك
عارية عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب تحت الرابع فان
النفوس الانسانية مجردة اي ليست في جسمانية حالة في البدن حلولا جسما
بل هي لامكانية لا يقبل اشارة حسية وانما تتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف
من غير ان يكون داخلا فيه بالجزئية والحلول وهذا مذهب افلاطون واتباعه وقد وافقهم على
ذلك من المسلمين الغزالي والراغب جميع من الصوفية الكاشفين وحاكاهم
الجمهور بناء على نفي المجردات على الاطلاق عقولا كانت او نفوسا كذا في شرح

للمواقف

قوله من الموقوفة جمع موقفة بالفتح الحجة والواقعة الكذب كذا بخطه
من الصحاح

قوله جامعة اي العقول العشرة قوله غير معدودة لان

قوله والنفس الخ وحقيقة لو سلم الكل جسمانيا اولا

كقوله تعالى ملء نفسي الخ اعلم ما في نفسك والمتبادر من هذه
العبارة ان يكون لفظ النفس حقيقة في القوة ان مجازا
لغيرها عداه فيكون قوله ان النفس التي يعبر بها العلاقة وكذا
الحال في سائر التعليلات بعضها ان لفظ النفس موضوع للذات
الشيء ثم اطلق على امور اخر للعلاقة بينها وبين الشيء اولا
نقل منه واطلق على الروح سواء كان روحا حيوانيا وهو
البخار اللطيف او انسانيا وهو النفس الناطقة بناء على ان
الروح باق بعد كان يقوم النفس بعينه ذات النفس التي
على ما يجيء الخلاف بينهم المطلب الثاني قيل الانسب قول الروح بدل
ان النفس نقل اولا عن ذات الشيء الى الروح ثم نقل عنه الى القلب
لان فعل الروح الحيواني قال الشريف المحقق خروج الموقفة
القلب لم يجعل جانبه الايسر ينجذب اليه الطحال الدم
فيتحرك بحرارته فعلى هذا البخار هو الذي يسمى بالروح عند الاطباء
ثم اذا سرى من القلب الى جميع البدن وقوله والمتعلقة
اي اولا ان القلب يتعلق الروح على ان يراد بالروح الروح
الا تعلق جميع البدن تعلق الحلول ليكون متعلقا بالقلب الذي هو المضغة الصنوبرية والروح عند الحكماء مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير
بواسطة تعلقه بالروح الحيواني في القلب وهو عند جالينوس بخار لطيف متولد من الدم وقيل الدم اي نفس الدم
نفس الانسان اي ذاته بمعنى انه يقوم به حتى روي ان بعض الاطباء ذهبوا الى ان الروح هو الدم وقيل الماء ايضا نفس لكل ذوات الشيء يحتاج اليه
فرطا احتياج قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حيا وروي ان قيصر بعث الى معاوية بقارورة وقال له اجعل فيها كل شيء قال الدين
عباس فقال له اجعل فيه ماءه وفي قوله فلان يهدي نفسه حينما ورد اذا شرف على الهلاك وقد ذكر الاخوان الصفا ان الحيوان ذا تنفس
ناشيا عن حاجة القلب الى الروح الذي يتولد في البطين الايسر من القلب

الحاصلة عند المدرك سواء كانت تلك الصورة على ما هي عليه الشيء وهو تصور بالكنه او غيرها وهو غيره وسواء كانت تلك الصورة غير حاصلة
الصورة الخارجية وهو العلم الحضوري وسواء كانت ذات المدرك كما في النفس بالنسبة الى ذاتها او في الآلات كما في علمها بالاشياء
بالحواس وسواء كانت على المدرك كما في علم النفس بالاشياء بذاتها او غيرها كما في علمها بالصور المرتسمة في الآلات الجسمانية
بالآلة او لا كما في علمها بذاتها وغيرها بذاتها او غيرها بواسطة وسواء كان العلم بالشيء بالذات او بالعرض
حصول الصورة الحاصلة عند العقل من الشيء عند العقل لم تحل حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من المغايرة من حيث ان العلم هو نفس الصورة
فاسد من معقولية على الآلية لاحصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا تشمل
الحاصلة عند المدرك سواء كانت تلك الصورة على ما هي عليه الشيء وهو تصور بالكنه او غيرها وهو غيره وسواء كانت تلك الصورة غير
الصورة الخارجية وهو العلم الحضوري وسواء كانت ذات المدرك كما في النفس بالنسبة الى ذاتها او في الآلات كما في علمها بالاشياء
بالحواس وسواء كانت على المدرك كما في علم النفس بالاشياء بذاتها او غيرها كما في علمها بالصور المرتسمة في الآلات الجسمانية
بالآلة او لا كما في علمها بذاتها وغيرها بذاتها او غيرها بواسطة وسواء كان العلم بالشيء بالذات او بالعرض
جلاء الدواني وغيره تهذيب البيزاري والعلم الشاهد
ممكنة

الواقفة ومجاري النفس الناطقة عند الفلاسفة غير الروح والروح عندهم بخار
لطيف يبعث من القلب والمصنف ذكر هنا دلائل اربعة على مجرد النفوس الانسانية
واعترض على كل واحد منها ثم ذكر هنا دلائل نقلية وعقلية على ما ذكره
تدل على المغايرة بين النفس والبدن لا على تجردها والافضل المذكور من تجرد النفوس
الناطقة فقال ان الروح وهو مادة النفس الناطقة جزء لا يتجزى في القلب فالنظام
جسم لطيف سار في البدن سريان ماء الورد في الورد باقية من اوائل العمر الى آخره
تتحلل لا تنفسد فما دامت سارية في البدن فالبدن حي فاذا فارقت البدن
ميت وقيل هو في الدماغ مبدا الحس والحركة وقيل هو في القلب مبدا الحيوة
في البدن وقيل النفس ثلث قوى احديها في الدماغ وهي النفس الناطقة الحاكمة كلها
مبدا العلوم والحكم والثانية في القلب وهي النفس الغضبية التي هي مبدا الغضب
والخوف
والحزن وغيرها وتسمى بالقوة الحيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية
التي هي مبدا التغذي والنمو والتوليد وتسمى ايضا بالشهوانية لانها مبدا الجذب
السلام وقيل النفس هي اخلاط الاربعة المعتدلة كما وكيفا الصفراء والدم و البلغم
والسوداء وقيل النفس هي المزاج واعتدال الاخلاط وقيل هي الدم المعتدل الذي يكون
وحياته عند جمهور المتكلمين ان بها الهيكل المحسوس جميع ما ذكرنا جائز ان
وشرحه وقال اصحاب الواقف والعلم ان شيئا من ذلك الذي ذكرناه لا يصح ان
انتهى وقال الصرفي تفسير قوله تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما
اوتيتم من العلم الا قليلا هو اشارة الى ان الروح مما لم يمكن معرفة ذاته الا بعض
تميزه عما يلتبس به فلذلك انصرف عن هذا الجواب كما اقتضوه عليه السلام في
جواب ومادت العالم الخ بذكر بعض صفاته وفعل الصرف الروح في هذه الاية بالذي
يجي به بعد الاشارة ويدبره وفي قوله فلا عن امر ربي وقوله من الابد لقيا الكاشفة
يكون من تغير مادة وبقاء ما اصل الخامس فان النفس الناطقة حادثة اتفق

للواقف

قوله والمتعلقة الخ اي تعلق التدبير كما مر

قوله ومتعلقة بصيغة اسم الفاعل

تلخيص تشريح الكمال باشا

قبسات الله الرحمن الرحيم بالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

وبعد فهذه قبسات من أنوار مشكاة الفنون وشذرات من أسرار خزانة العلوم سميتها بالقبسات على شرح الهداية في الحكمة للعلامة الأثير الأبهري وسميته بالمحاكمات بين شارحي الهداية وهو الذي أشار إليه بقوله وقد حررت ما قدرت عليه من كلام الشارحين وحاكمت بينهما وبينته بالتوفيق بين كلامهما أو بالترجيح لأحدهما وهو الذي أشار إليه بقوله وقد حررت ما قدرت عليه من كلام الشارحين وحاكمت بينهما وبينته بالتوفيق بين كلامهما أو بالترجيح لأحدهما وهو الذي أشار إليه بقوله

والثالثة الإرادة والكراهة وهي العزم الذي ينجزم بعد التردد في الفعل والترك

بالرابع حركة حاصلة من القوة المبثثة في العضلة كذا قال الأصفهاني والأولى أن يقال

إنها عدة وتسمى القوة الشوقية النزوعية هي التي تحت التنفس على تحريك الأعضاء فإذا

حملت على التحريك لطلب النافع سميت القوة الشهوانية وإذا حملت على التحريك لدفع

الضار سميت القوة الغضبية وأما القوى المحركة الطبيعية وهي إما الحافظة التي تحفظ النوع

والأولى قسمان القسم الأول القوة الغاذية وهي القوة التي تحيل الغذاء إلى مشاكلة الجسم

المغتذي بكون بدلا مما يتحلل عن المغتذي بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة

بالحركة والغذاء بالمد والغين المكسورة والذال المعجمتين ما يكون به نماء الجسم وقوامه كذا

في القاموس والقسم الثاني النامية وهي القوة التي تزيد في الأقطار الثلثة للبدن

إلى أن يبلغ النهاية مراتب الخلقة وهو مقابل المتحلل الذي هو انتقاص البدن في

الأقطار الثلث وإنما سمي نموا لزيادة في العرض والعمق فتطوعانه لخصوص

بالطول ولأن حكمه ولأنه يكون في العظم بخلاف النامي فإنه زيادة في جميع الأبعاد وهو مقابل

السمن الهزال فإن الأصفهاني النامية والغازية شاركتا في الغذاء فكل منهما

تفعل تحويل الغذاء ما يأكله البدن فإن كان العون على قدر ما يتحلل فهو المعتدل

وإن كان لا يفي بالتحلل فهو المتوع والثانية أعني القوى التي أودعت في البدن لحفظ النوع

عن الانقطاع قسمان القسم الأول مولدة تفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم ليصير

مادة لشخص آخر والقسم الثاني مصورة تحيل تلك المادة في الرحم وتفيدها الصور

القوى والأشكال والمقادير وخدم القوى الأربع الطبيعية أربع قوى الأخر

في الجاذبة والهاضمة والماسكة والدافعة أما الجاذبة فمثالها تجذب الغذاء الملائم

إليه وهي موجودة في جميع الأعضاء وأما الهاضمة وهي التي تغير الغذاء إلى ما يشابه

أن يكون جزء المغتذي بعد بعد ما يجعله مهيأ بالفعل فعلها القوة الغاذية كما سبق

والقوة الهاضمة أربع مراتب الأولى في المعدة وهي بفتح الميم وكسر العين وبكسر الميم وسكون

العين موضع الطعام قيل اشتقاقه من الامعاء كذا في القاموس وصفيحة البضم في

الأصل ما يبقى عليه وقيل العلم الأحكام

الفرقة الحوية من الأعضاء الرئيسة والأخر الخطاب ما

الشعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع

أو الوضع لتعلق الأحكام الشرعية كالسببية

وقيل إنها أحكام تتعلق بأفعال المكلفين

أو غيرهم فتشمل الأحكام الشرعية

نحو اصنعوا أو اعبدوا ربكم وبمعنى

العيني أي الذي يكون بمعنى

علم صحابي التفريعية معقول بالأحكام

الأصل الذي عليه الفقه وهو

الجزئي وهو حسي نحو الخمر

حرام لأجل الإسكار

والثانية الخيال وهي قوة تحفظ مدركات الحس المشترك من صور المحسوسات والثالثة

الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وكل بعتقد

وهي قوة تحفظ ما يدركه الوهم الخامات المتصرفة وإنما تركب بعض ما في الخيال

والحافظة من الصور والمعاني بعض وتفرق بعضها عن بعض وتسمى هذه القوة مفكرة

إذا استعملها العقل بحكم تهيم بعضها إلى بعض وتسمى متخيلة إن استعملها

الوهم في المحسوسات مطلقا أي سواء كان محسوسا بالسمع والبصر وغيره من الحواس

الخمس الظاهرة والمراد من صور المحسوسات المخزونة في الخيال وفي المواقف المدارك

ثلثة بطون أعظمها البطن الأول في المؤخر الثالث وما الثاني فهو كمنفذ فيما بينهما

على شكل الدودة سابلة البطنان الحس المشترك في مقدم البطن الأول والخيال في مؤخره

ومحل الواهمة هو مقدم الثالث ومحل الحافظة مؤخره ومحل المتخيلة هو الدودة أما

فوسط الدماغ الموصوفة بين الجليتين ليأخذ المحسوسات الآلية فإحداهما بين سرعا

والقوة الجزئية التي في الجانب الآخر تتصرف بالتركيب والتفصيل انتهى ما في المواقف

في الدليل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع إذا نظر فإنه إلى المحل الذي هو

المحل الأول فعل القوة المخصوصة بذلك المحل وهو فعل بجزها واعلم أن لذلك القوى

للنفس الحيوانية كما في شرح المواقف وللنفس الإنسانية قوة أخرى مخصوصة بها

تسمى قوة عقلية وعقلا يدرك النفس بها الكليات ويحكم بينها بالنسبة الإيجابية و

السلبية ويدرك بها أيضا الجزئيات المجردة وفي حاشية المطول للسيد الشريف

الحافظة عدد مدركات هذه القوة على ما زعم أفلاسفة هو العقل الفعال وأما القوة

المحركة فتنقسم المحركة اختيارية ومحركة طبيعية فالمحركة الاختيارية تسمى أيضا

باعثة وفاعلة والثانية هي القوة المبثثة في العضلات بها بقدر الجزء على تحريك الأعضاء

بواسطة قبض الأعضاء وبسطها والقوة الفاعلة هي المبدأ القريب للحركة فإن الحركة لها

مبادئ أربعة مرتبة الأول المتصور الجزئي بالشيء الملائم أو المنافر الثاني تشوق يبعث

عند ذلك المتصور إما لجذب ذلك الشيء لنيله أو دفعه إن كان منافيا

والثالث

في المعدة اذ يجعل الغذاء كيلوسا وهو جوهر شبيه بماء الكشك الخثر في بياض
وقوامه وبعد هذا الهضم في الفم عند المضغ ولهذا كانت الحفظة المضغ نفع
الدماميل فوق ما تستفيده الحلوقة والغائبة في الكبد وحقيقة هذا الهضم ان يصير
الغذاء بعد الانحدار عن المعدة الى الكبد بحيث يحصل من الكيلوس الاخلاط الاربعة
الدم والصفراء والبلغم والسوداء والثالثة في العروق فان الاخلاط الاربعة بعد
تولدها في الكبد تنصب الى العروق النابتة من جانب المحدب في تلك العروق تنضم
الاخلاط الاربعة الخضاما تاما فوق الانهضام الذي في الكبد الرابعة والاعضاء
بعد ما انتفع الاخلاط من العروق اليها وحقيقة هذا الخضاما ان يصير الاخلاط بحيث
يصلح ان يكون جزءا من العضو وكمال مراتب الهضم فضلا لا يصلح ان يصير جزءا
من المغتذى فيحتاج الى دفعه فالمرتبة الاولى للمعدة الثقل الذي يندفع من طرفي
الامعاء بحيث لا يحس الانسان الا اذا دفعه كما يدرم مرتين او ثلاثا والمرتبة الرابعة التي في الاعضاء
التي تمام التفصيل في شرح المواقف واما القوة الماسكة فهي التي تمسك الجزء
مقدار ما يفعل فيه الهاضمة واما القوة الدافعة فهي التي تدفع الفضل وتدفع الغذاء
للهيئة العضو الذي للعضو في المواقف وشرح الاثبات تفقد القوى وتغيرها
بالذات على راي الفلاسفة مبني على اصلهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
والا جاز ان يستند جميع الافعال المذكورة الى قوة واحدة بالذات وقد ثبت ضعف
هذا الاصل وفساده فلا يصح ما بني عليه من تقوي القوى وتغايرها ثم نقول في ابطال
القول بكون القوة المصورة انها تحدث اعراضا فعال الحادثة في الانبات والحيوان من الصور
والاشكال العجيبة وما يرى في خلق الحيوانات من الحكم والمصالح التي تحيرت فيها
الاوهام وعجزت عن ادراكها العقول الثاقبة الافهام وقد بلغ المدونة تلك الحكم والمصالح
حد الالف وما لا يعلم علم منها اكثر مما علم فذلك المتأمل ان تلك الافعال لا يصدر الا
عن عليم كامل عالم غير بباطن حكيم متقن افعاله مطابقة للمنافع لا يمكن استناد تلك
الافعال الى قوى عديمة الشعور على ان في الاعتراف بالفاعل المختار دون استناد الافعال

في النفس فبحث فيما عن احوال تلك الادلة وما يتعلق بها ويلحق به البحث عن احوال الحكم وما يتعلق به فتضع الكتاب على قسمين الاول في الادلة النظرية الى آخره
اركان الكتاب الاول في الكتاب بعد العرف المقبول الذي يعارض بما يفيد ظنا اقوى منه وورد اما غير بما يفيد ظنا اقوى منه او مساويا له فالمعارضة
الاول في القرآن لغة واصطلاحا الجمع والضم ولا بد في صورة الاحكام منه من صورة اقسام اللفظ بالنسبة الى المعنى فسموا اللفظ الذي يقتضي بنفسه معناه
المفرد ثم باعتبار الاستعمال الى قسمين ثم باعتبار

فلفظ زيد منه عينا ثم بوضعه ثم باعتبار
كيفية الدلالة عليه الوضع ان تقصد فتعرف
حالا مختصا بما كان بان وضع للوجود الحاصل
كالعدد والاستفهام فان وضع لغير الحاصل
فعام اما مستغرق جميع ما يصلح له والا فجمع
منكر ومعرف وايضا كل جنس مضاف او مع
اريد به الاستغراق باعتبار تعدد افراده
فتعدد الواحد اما بالعموم كما مر او بعضا
معينا فعهد او مبهما وهو اما ان يكون فرد ما وضع
لشائع في جنسه او الكل فرد ما وضع لشائع في الاثنين
بالاستغراق الجنسي وبالقيد الصفة الاولى عليها
وقد يطلق المطلق ما دل على شائع في جنسه والمقيد
ما خرج من الشيوع بوجه ما وسنذكر اطلاق المقيد
على غير المطلق كالخاص والمطلق
اقسام الخاص لانه ذكر شمه الجنوني وعند
بعض شافعية خاص لا عام وعند الشافعية
عام لكن بعضه استوى بشبه كل فرد الكلام

فصل الامر حيث عرفوا بانه قول فرق على المبتغي
فعلما بتعجل الفرق في ثلثة فرق على المبتغي
بيطلب الماهي هو غفة بتقاضاه
او زيادة فصل حكم العام عند قوم التوقف
اي زوال تناول واحكام
حتى يقوم الدليل منهم ابو سعيد وعند قوم منهم الشافعي
الاستدلال الكل عامة وعند قوم منهم الشافعي
تعلقا وهو الواحد او الثلثة والتوقف فيما
وعند الجمهور يشمل الكل لكن ثلثا عند الشافعي
وشايخ سمرقند ما ينبئ عن قضيته غير الواحد والتباس يقطعا عندنا كالى آخره لا يعم
يختص به مطلقا عند قوم وعندنا اذ جهل التاريخ عمل بالمتأخر بقدر ما سنا وادان علم فالمتأخر ان كان العام ينسخ الخاص وان
كان الخاص يخصص العام انما قصد به والا ينسخ ذلك القدر مسئلة لا يعمل بالعموم قبل البحث عن العام عند الجمهور خلافا للحنفية فيكفي ما يبحث عنه

البداءة فائدة عظيمة هي الاستغناء عن كثير من امثال هذه التكلفات التي يكذبها
العقل الصريح اي الخالص عن مشاغبة الوهم والمايقبلها طبع مستقيم ونحن لا ننازع قائلا
بعد الهدى تنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب انتهى ما في الواقف و
شرحه مختصر البحث السابع في بقاء النفس بعد فناء البدن اعلم ان فناء النفس
بموت البدن ممكن عندنا ولكنه غير واقع لدلالة الادلة عليه واما الفلاسفة فقالوا
النفس الناطقة لا يقبل الفناء ويحتجون عليه بان النفس جوهر مادي وكل ما يقبل العدم
فهو مادي وكلتا المقدمتين ممنوعتان الكتاب الثاني في الالهيات وفيه ثلثة ابواب
الباب الاول في ذات الله وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في العلم به وفيه ثلثة مباحث
البحث الاول في ابطال الدور والتسلسل اما بطلان الدور فلان الدور توقف الشيء
على ما يتوقف عليه وتوقف الشيء الثاني على الاول كان بمرتبة يسمى الدور مضمرا كما
كما اذا توقف ج على ب وب على د وعلى ج وان كان بمرتبتين او اكثر يسمى دورا مضمرا كما اذا
توقف ا على ب وب على د وعلى ج وتبعه هذين الناسين توقف ج على ا فيلزم
توقف الشيء على نفسه باطلا ان الدور المستلزم لهذا الباطل باطل واعلم ان ههنا كما
يلزم توقف الشيء على نفسه كذلك تقدم الشيء على نفسه ان ج اذا توقف على ب كان
ب متقدما على ج ولما توقف ب على ج كذلك كان ج متقدما على ب فنقول ب متقدم
على ج وج متقدم على ب فيلزم ان ب متقدم على ب وهذا على الصورة الثانية
واما التسلسل فيدل على بطلانه وجوه ثلثة الوجه الاول برهان التطبيق وهو
لو وجدت الامور المرتبة الغير المتناهية فيوجد في هذه الامور جملتان احديهما
ناقصة من الاخرى بواحد من جانب الناقص فيمكن تطبيق احدى الجملتين على الاخرى
من طرف الناقص بان يجعل الجزء الاول من الجملة الناقصة بازاء الجزء الاول من الجملة
الزايدة ويجعل الثاني من الناقصة بازاء الثاني من الزائدة وهكذا في سايل الاجزاء مسئلة
فاذا كان بازاء كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الجملة الناقصة يلزم ان يكون
الناقص مساويا للزائد وهو محال وان لم يكن يلزم انقطاع الجملة الناقصة من طرف والمختار عندنا انه متى لم يعم المستثنى الواحد
ومتى يخصص بالمستثنى فجميعا ما وراء الثلثة وفي المفرد وما وراء اثنين في الواحد والطائفة كالمفرد مسئلة العموم الوارد على سبب خاص
عندنا الاكثر منهم الجمهور خاصا عندنا عام بعمومه ومعناه او بعناه متناولا الاول الجمع المعرف باللام كالرجال والنساء عند عدم العهد قرينة
بالجنسية الجمع المطلق بجمع وهو ثلثة فصاعدا الا ان قام الدليل على الجمع ثلثة وقيل اثنان قال شايخنا الجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس مشترك الجمهة ما

فيكون كالنكرة وهذا اذا اتحد زمان الوصف والاستغراق وقد يعرض ما يمنع من عدم العموم كقولك لا آكل الخبز ان كان الا بعد ليلة وهذا في المفرد جمعا من ان المضاف للعموم مشكل فان الجمع المنكر عند الاكثر يفيد خلاف الجمع المعرف باللام فانه يفيد العموم من مشايخنا وقد فرقوا بالمفرد بالاستغراق والجمع بالاستيعاب وبان استغراق المفرد كان بالوضع والجمع بالعقل وهو ممنوع بل الكل بالوضع والاستغراق والاستيعاب بمعنى واحد على سبيل الشمول بشرط الانفراد او اجتماع بمعنى يأتي على سبيل البدل بشرط الانفراد وعرفا عند البعض على ما اختاره صاحب التحرير بالنسبة الى الجمع المعرف باللام وعند البعض بالنسبة الى الكل والجمع المعرف باللام وعند البعض بالنسبة الى الكل والجمع والمفرد المضاف وعند البعض بالنسبة الى الكل والجمع والمفرد المضاف والمحلى بكل وهو الحق كما حققه صاحب التحرير وغيره من المحققين وقد اسلفنا ان الجمع المعرف باللام ليس بعام عند الاكثر وان المفرد المضاف عام عند الاكثر وان المفرد المعرف باللام عام عند البعض وان النكرة في سياق النفي وفي موضع الشرط المحض عام عند الاكثر وكذا النكرة الموصوفة بصفة عامة عند البعض وان المفرد المحلى بكل عام عند البعض وان الجمع المحلى بكل ليس بعام عند البعض وان الجمع المحلى باللام عام عند البعض وان المفرد المحلى باللام عام عند البعض وان النكرة في سياق الاثبات ليست بعامة عند الاكثر وان المفرد المضاف ليس بعام عند البعض وان الجمع المضاف عام عند البعض وان الجمع المحلى باللام ليس بعام عند البعض وان المفرد المحلى باللام ليس بعام عند البعض وان النكرة الموصوفة بصفة عامة ليست بعامة عند البعض وان الجمع المحلى بكل ليس بعام عند البعض وان المفرد المحلى بكل ليس بعام عند البعض وان النكرة في سياق الاثبات ليست بعامة عند البعض وان الجمع المضاف ليس بعام عند البعض وان المفرد المضاف ليس بعام عند البعض وان النكرة الموصوفة بصفة عامة ليست بعامة عند البعض وان الجمع المحلى باللام ليس بعام عند البعض وان المفرد المحلى باللام

وقد تقدم دلالة الحال على ما مضى واستشارها لا يثبت بها ما يندرئ بالشبهة فلا يحد بالتقريب التنبيه الثالث باعتبار ظهور المعنى المراد وخفائه
اللفظ اذا ظهر منه المراد لمعنى ان يسمى لم يخل اما ان يكون ظهوره اولا او الثاني اما ان يحتمل التأويل او التخصيص فيسمى نصا او لا يحتمل فاما ان يحتمل
نسخ المعنى فيسمى مفسرا او لا فهي اصناف اربعة الظاهر والنص والمفسر والمحكم وامثلتها تتقدم ويعرف الفرق بينها بالتقسيم وهو المذكور في عامة الكتب فيما يزاد الاقسام على المنقوص ويغفل عن
كلا منها بوجه ما يقطع عند نادر الاول ظنا عند مشايخ سمرقند وعند العراقيين بعكسه لما مر وهو خلاف لما اعرف من نسبة
خبثا اما النفس فانها ما ادركه العقل فسمي سفلا او
بالعقل فحسب او لا يدركه اصلا فتفنا بها والعلي حكم
للعقل ان كان خفاؤه لغيره يثبت فيه حكم دلالة وان
لنقصان فلا كآية السرقة في الطرار وان لنفس المعقل
لما تقرر من ان الخفاء لغيره اما ان يكون لعارض
تواتر سرى من لغة وحكمه التأمل والطلب اما الاشتراك
او الغرابة كالمجمل او لعارض كالصلوة وحكمه الاستفسار
ثم التأمل ان احتمل البيان كالمجمل او الابهام وحده ما لم يتضح
لحقه البيان ان كان قطعيا فمفسر وان ظنيا يسمى
مؤولا والخفي كل لفظ يعرف به المحتمل بعد طلب طلبي والمشابه
كالمتشابهات اليد والوجه حكمه التوقف ابدا مع اعتقاد
حقيقته عندنا والايمان الا بتلاوة وعلى بعض السلف تأويله
على الكشف الخ فائدة يطلق النص على المنقوص المعنى وكذا

من الحوارة والهرولة والوطء والبكسة منه

واذا كان عقليين منه

لان تركيبها ماهية الذات وجهات صرح بان الماهية غير الوجود
وهو ذهاب ظاهر منه

الحكم فيحتمل الاربعة الاربع والنسخ بعلة الاخيرة وعلى هذا دارت محكمات مقام الكتاب وظواهر مشابهات بالحكم
على ما لا يحتمل الا وجها واحدا فيدخل فيه النص على احد محتملي المشترك وتحمل الكراهة للتحريم والحذف
والمجاز والاحتمال اشركه والتخصيص والتعارض وغيرها هذا باطل لان الجواز بعض التنزيه واطباق العقلاء على عدم الاستدلال
على خلاف الاصل بالقرينة والاحتمال قد يتطرق بالقرائن القطعية والظني يحمل ما يحتمل الاحتمال اصلا ويسمى على البقيا وما يقطع الاحتمال

حقال الشارح وهو دليل كما حقال المجاز والخصوص فلا اعتداد به فلا يسمى القطعي النص

الارادة موجودة قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية في اصل مذهبنا
في صفات الله تعالى عما قالوا في شرح المواقف انها على ثلثة اقسام الاول صفة حقيقية
لمحضة وهي كونه تعالى حيا حقيقية انما ليست باضافة ومن لمحضة انما خالصة عن الاضافة
اي لا يلحقها اضافة الى المخلوق كالوجود والحيات والثاني حقيقة ذات اضافة
كالعلم والقدرة والارادة والثالث اضافة لمحضة كذلك تتقابل مع العالم ولا يجوز
في الاول ان يجوز في الثالث واما التقسيم الثاني فانه لا يجوز ان تتغير صفة من
الصفة ويجوز في ثلثة واحدة كالكراهية بانه تعالى متكلم بصير ولا يتصور هذا الامر
الا بوجود المخاطب المسموع والمبصر وهي حادثة توجب حدوث هذه الصفات
انى ثم بثلاثة تعالى واجيب بان الحادث تعلق تلك الصفات وهذا الامر المذكور
يتوقف عليها التعلق ولا يتوقف عليها نفس الصفة اذ الكلام عندنا معنى نفسي
قايم بذاته تعالى ولا يتوقف على وجود المخاطب بل الموقوف على وجود المخاطب هو
تعلقه كذلك السمع والبصر والارادة والكراهة كذا في شرح المواقف قول وهكذا
حجتهم وجوابنا في سائر الصفات التي هي ذات اضافة كالقدرة والتكوين
الحجة الخامس اتفق العقلاء على ان كل شيء من الاعراض المحسوسة بالحس
الظاهر والباطن كالطعم واللون والرائحة والالم سواء كان الالم حسيا او خيليا
وكذا اللذة الحسية وسائر الكيفيات النفسانية من الجوع والخوف والحزن والحزن ونظائرها
يدرك تارة بالحواس الظاهرة وتارة بالحواس الباطنة للتركيب الخيالي الموجب الذاتي وتارة
اللذة العقلية فنفاها الملبيون وجودها الفلاسفة وقالوا ان من تصور كما
لا توجد به لا شك ان كمالية اجل الكمالات فلا بعد من ان يلتذ به وفي الالم
والحزن اللذة والالم من مدارج المزاج ولا شك في استحالة المزاج علينا فلا
شك في استحالتها ايضا وهذا والتنزيه بمعنى ان ذكر في شرح المواقف
الحجة الاول انه ليس بجوهر ولا عرض اما الجوهر فلقولنا انه مدرك عندنا
عند المتكلمين هو ان الجوهر عندهم المتحيز بالذات وانه تعالى ليس متحيزا وامتنا
عند الفلاسفة فان الجوهر عندهم ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا
في موضوع وهذا انما يتصور في وجود ما هيته وجوده والواجب نفس ماهيته

والقدرة ونحو

بالعذر كالزكوة والصوم والحج بشرط ان يكون سببها الغير كالتجارة حتى لو ملك نصابا فصاعدا فحال عليه حولان فصاعدا ولم يؤد زكاته لم يجب عليه الا زكاة واحدة لان الواجب عليه بعد الحول الاول ليس الا المواساة بجزء من المال وهو ربع العشر وهذا المعنى لا يتكرر بتكرر الحول بخلاف الزكوة فانها تجب بسبب هو النماء التقديري وهو ملك النصاب وهذا المعنى يتكرر بتكرر الحول وكذا الصوم والحج بشرط ان يكون سببهما الغير كالجناية والافساد فانهما يتكرران بتكرر السبب وهو الجناية والافساد بعد الاداء والتمكن من الاداء فان لم يؤد حتى مضت سنون لزمه كفارات بعدد السنين لان الواجب بعد التمكن من الاداء هو الاداء بالذمة لا بالوقت فيتكرر بتكرر السبب وهو الجناية والافساد بعد التمكن من الاداء كما في الزكوة والصوم والحج بشرط ان يكون سببها الغير كالتجارة حتى لو ملك نصابا فصاعدا فحال عليه حولان فصاعدا ولم يؤد زكاته لم يجب عليه الا زكاة واحدة لان الواجب عليه بعد الحول الاول ليس الا المواساة بجزء من المال وهو ربع العشر وهذا المعنى لا يتكرر بتكرر الحول بخلاف الزكوة

فصل المأمور به عرفا ما طلب وجوده بصيغة افعل او ما يقوم مقامها وعند اصحاب الشافعية والاكثرين من المتكلمين هو ما اقتضى بصيغته طلب الفعل على وجه الالزام والحتم وعند بعض مشايخنا المأمور به ما اقتضى بصيغته طلب الفعل على وجه الالزام والحتم مع المنع من الترك وعند بعض مشايخنا المأمور به ما اقتضى بصيغته طلب الفعل على وجه الالزام والحتم مع المنع من الترك والمراد بقولنا على وجه الالزام والحتم ان يكون تركه موجبا للعقوبة او ما يقوم مقامها من الذم واللوم ونحوهما وقولنا مع المنع من الترك احتراز عن الواجب الموسع والمخير فان تركهما لا يكون موجبا للعقوبة بل يكون موجبا للعقوبة على تقدير ان لا يأتي بشيء من افراد الواجب الموسع وخصال الواجب المخير وقولنا بصيغته احتراز عن الندب والاباحة فان طلب الفعل فيهما ليس بصيغة افعل بل بالاذن في الفعل والترك

تنقيح المأمور به عند الاشاعرة هو الفعل الذي يجب الفعل بوجه ما فخرج بقيد الفعل الكف عن الفعل وبقيد الوجه ما يجب لذاته كالايمان والصلوة ومالا يجب الا لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لذاته ما يجب لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لغيره ما يجب لذاته كالايمان والصلوة وبقيد ما يجب لذاته ما يجب لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لغيره ما يجب لذاته كالايمان والصلوة

تنقيح المأمور به عند المعتزلة هو الفعل الذي يجب الفعل بوجه ما فخرج بقيد الفعل الكف عن الفعل وبقيد الوجه ما يجب لذاته كالايمان والصلوة ومالا يجب الا لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لذاته ما يجب لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لغيره ما يجب لذاته كالايمان والصلوة

تنقيح المأمور به عند الاشاعرة هو الفعل الذي يجب الفعل بوجه ما فخرج بقيد الفعل الكف عن الفعل وبقيد الوجه ما يجب لذاته كالايمان والصلوة ومالا يجب الا لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لذاته ما يجب لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لغيره ما يجب لذاته كالايمان والصلوة

تنقيح المأمور به عند المعتزلة هو الفعل الذي يجب الفعل بوجه ما فخرج بقيد الفعل الكف عن الفعل وبقيد الوجه ما يجب لذاته كالايمان والصلوة ومالا يجب الا لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لذاته ما يجب لغيره كالوضوء والصوم والزكوة والحج وبقيد ما يجب لغيره ما يجب لذاته كالايمان والصلوة

هذا القسم اذا الوقت لا يتسع لشيء من جنس العبادة التي وجبت عليه كما لو طهرت الحائض في آخر الوقت بقدر ما يسع التحريمة فقط او بقدر ما يسع التحريمة والركعة الاولى فانه يجب عليها الصلوة التي وجبت عليها في اول الوقت وهو الظهر في المثال المذكور وهذا عند الشافعي رحمه الله وعندنا لا يجب عليها الظهر بل يجب عليها العصر وهذا القسم اذا الوقت لا يتسع لشيء من جنس العبادة التي وجبت عليه كما لو طهرت الحائض في آخر الوقت بقدر ما يسع التحريمة فقط او بقدر ما يسع التحريمة والركعة الاولى فانه يجب عليها الصلوة التي وجبت عليها في اول الوقت وهو الظهر في المثال المذكور وهذا عند الشافعي رحمه الله وعندنا لا يجب عليها الظهر بل يجب عليها العصر

الانبياء وهذا الاجماع من الانبياء ثبت بالتواتر والمأمور به بعد التمام على اثبات الكلام له تعالى اختلفوا في معناه فذهب الاشاعرة الى ان كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت بل هو المعنى القديم بنفسه تعالى اي بذاته المعبر عنه بالعبارات المختلفة وذهبت الحنابلة الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وذهبت المعتزلة الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث وقد بالغوا في ذمه حتى قال بعضهم جهلا الجلد والمخالف قديما ضلالا عن المصحف وذهبت المعتزلة الى ان كلامه تعالى اصوات وحروف ليست قائمة لذاته تعالى بل يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل والنبي فهو حادث وذهبت الكرامية الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث فاتفق الفريقان الاولان على ان قديم الكلام والاخيران على حدوثه ولذلك قال في شرح المواقف ان بحث الكلام ليس بحثا عن صفة من صفات الله تعالى صفة لله تعالى كلاما هو صفة لله تعالى فهو قديم فكلام الله تعالى قديم وثانيهما اي كلامه تعالى مدلولان احدهما كلامه تعالى المرتبة المتغايرة في الوجود وهي الحروف المتعاقبة الاصوات فكلامه هو كذلك وهو حادث فكلامه حادث فاقترب الفريقان الاولان على ان كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت بل هو المعنى القديم بنفسه تعالى اي بذاته المعبر عنه بالعبارات المختلفة وذهبت الحنابلة الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث وقد بالغوا في ذمه حتى قال بعضهم جهلا الجلد والمخالف قديما ضلالا عن المصحف وذهبت المعتزلة الى ان كلامه تعالى اصوات وحروف ليست قائمة لذاته تعالى بل يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل والنبي فهو حادث وذهبت الكرامية الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث فاتفق الفريقان الاولان على ان كلامه تعالى قديم فكلام الله تعالى قديم وثانيهما اي كلامه تعالى مدلولان احدهما كلامه تعالى المرتبة المتغايرة في الوجود وهي الحروف المتعاقبة الاصوات فكلامه هو كذلك وهو حادث فكلامه حادث فاقترب الفريقان الاخيران

المسلمون الى اربع فرق فرقتان منهم وهما الاشاعرة والحنابلة ذهبوا الى القياس الاول لا زم لهما دفع معارضة القياس الثاني فذهبت الحنابلة في كبراه وفرقتان اخريان وهما المعتزلة والكرامية ذهبوا الى صغرى القياس الثاني ولما لزمهما دفع معارضة القياس الاول لا زم لهما دفع القياس الثاني فذهبت المعتزلة في صغرى القياس الثاني وذهبت الكرامية في كبراه فاتفق الفريقان الاخيران على ان كلامه تعالى حادث وقد بالغوا في ذمه حتى قال بعضهم جهلا الجلد والمخالف قديما ضلالا عن المصحف وذهبت المعتزلة الى ان كلامه تعالى اصوات وحروف ليست قائمة لذاته تعالى بل يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل والنبي فهو حادث وذهبت الكرامية الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث فاتفق الفريقان الاخيران على ان كلامه تعالى حادث وقد بالغوا في ذمه حتى قال بعضهم جهلا الجلد والمخالف قديما ضلالا عن المصحف وذهبت المعتزلة الى ان كلامه تعالى اصوات وحروف ليست قائمة لذاته تعالى بل يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل والنبي فهو حادث وذهبت الكرامية الى ان كلامه تعالى حرف وصوت يقومان بذاته تعالى وهو حادث فاتفق الفريقان الاخيران على ان كلامه تعالى حادث وقد بالغوا في ذمه حتى قال بعضهم جهلا الجلد والمخالف قديما ضلالا عن المصحف

مسئلة الكفارات والنذر المطلق للعبد جائز بحدود وعند بعض مشايخنا هو عام في المطلق لعدم تعين وقت الاداء وحكمه الاثم بسبب التأخير والقضاء بفوات الوقت وعند عامة مشايخنا انه لا يجب القضاء بفوات الوقت بل يجب بالتأخير عن اول وقت الامكان وهو الصحيح لان الواجب هو الاداء في الوقت لا مطلقا والقضاء يجب بالامر الاول عند البعض وبالامر الثاني عند البعض وهو الصحيح لان الواجب هو الاداء في الوقت لا مطلقا والقضاء يجب بالامر الاول عند البعض وبالامر الثاني عند البعض وهو الصحيح

مسئلة الكفارات والنذر المطلق للعبد جائز بحدود وعند بعض مشايخنا هو عام في المطلق لعدم تعين وقت الاداء وحكمه الاثم بسبب التأخير والقضاء بفوات الوقت وعند عامة مشايخنا انه لا يجب القضاء بفوات الوقت بل يجب بالتأخير عن اول وقت الامكان وهو الصحيح لان الواجب هو الاداء في الوقت لا مطلقا والقضاء يجب بالامر الاول عند البعض وبالامر الثاني عند البعض وهو الصحيح

مسئلة الكفارات والنذر المطلق للعبد جائز بحدود وعند بعض مشايخنا هو عام في المطلق لعدم تعين وقت الاداء وحكمه الاثم بسبب التأخير والقضاء بفوات الوقت وعند عامة مشايخنا انه لا يجب القضاء بفوات الوقت بل يجب بالتأخير عن اول وقت الامكان وهو الصحيح لان الواجب هو الاداء في الوقت لا مطلقا والقضاء يجب بالامر الاول عند البعض وبالامر الثاني عند البعض وهو الصحيح

لم يكن مع ان العينية امر معنوي والاتفاق ونفي كون البقاء صفة موجودة زايدة
على الوجود القاضي ابو بكر وامام الحرمين وامام الرازي وجمهور معتزلة البصرة
وقالوا البقاء هو نفس الوجود فالزمان الثاني للعرض الباقي عليه كذا في شرح المواقف
اقول لعل مرادهم ان البقاء هو كون الوجود في الزمان الثاني هذا الكون امر
اعتباري ولا يبعد الامر الاعتباري ثابتا في الخارج على المتصف اذ كان قابلا
في الخارج اذ المغايرة للعقل تعدم المغايرة في الخارج يتوقف على وجود المغايرين
في الخارج فمرادهم من الزيادة المنفية الزيادة في الخارج وانما الزيادة المتحققة
فلا سبيل الى انكاره ثم اقول مراد من اثبت البقاء فانما اثبت كون البقاء هو نفس الوجود
في الزمان الثاني هو بقاء الحوادث على ما هو حقه المصرحان ذلك لا يعقل فيما ليس
بزماني كما صرح به الناصفي وانما بقاء الواجب تعالى وتقدس على ما هو حقه المصرح
بعين الامتناع عند هما قال المصرح في تحقيق هذه المسئلة اعلم ان المعقول من بقاء
الباري امتناع عدمه والمعقول من بقاء الحوادث مقارنة وجودها الكثير
لزمان واحد وقد عرفت ان الامتناع ومقارنة الزمان من المعاني المعقولة
لا وجود لها في الخارج واستدل الفريق الثاني من على النفي وجود البقاء في الخارج بان
البقاء لو كان موجودا في الخارج كان باقيا ببقاء موجود في الخارج والكلام
التسلسل والامر المفروض ممتنع في الخارج بحث آخر في القدم زيادة شرح المواقف
اتفق الجمهور على انه تعالى قديم بنفسه لا بقدم وجودي زايد على ذاته وقال ابن
سعيد من الاشاعرة انه تعالى قديم بقدم وجودي لازم على ذاته ودليلنا على كونه صفة
موجودة زائدة مثل ما قررنا دليلا الاشعري في البقاء وتقريره هناك ان يقال
القديم قد يطلق على المعدوم بالوجود اذا تطاول عليه الامد والجسم لا يوصف بهذا
القدم في اول زمان حدوثه وقبل بعده فقد يتجدد له القدم بعد ما لم يكن فيكون
موجودا زايدا على الذات والوجود وقياس على القدم الذي هو التقدم بلا نهاية
ولا يقال ان معنى قدمه تعالى انه اول لما وجد معه من سواه ليس بموجود في الخارج
المبحث الرابع في صفات اخر عدها الشيخ ابو الحسن الاشعري وهي استواء الله تعالى
على العرش مستويا وله اليدان لقوله تعالى بيديه ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي

وقوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه والمراد بها هنا ما صدر عن النبي عليه السلام غير الكتاب من قول او فعل او تقرير
سواء وضع او خاطبه والحديث منه كما ذكر في اقسام المذكورة والمقصود هنا بيان ما يختص منها بما يتعلق بالاعتقاد فنقول وبالله التوفيق
كل ما ثبت عنه عليه السلام وصح عنه مما يتعلق بالاعتقاد

فصل في بيان الاقسام الثلاثة التي يكون رواية في كل من درجاتها الثلاثة مشتركة بحيث لا يتميز احدها عن الآخر بمجرد الرواية بل لا بد من امر آخر
وهي اما ان يكون متواترا او مشهورا او خبر الواحد كذلك او ان يكون احدها متواترا والآخران مشهورا او خبر الواحد كذلك او ان يكون احدها مشهورا
والآخران خبر الواحد كذلك فهذه اقسام ستة اما الاول وهو ما يكون متواترا في الدرجات الثلاثة فهو ما نقله جماعة يحصل العلم بصدقهم
بسبب كثرتهم وعدالتهم وضبطهم بحيث لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ولا يصير كذلك بعد القرن الاول اذ لا عبرة بالعدد في القرون
المتأخرة لحصول العلم بصدقهم بدونه كما في القرن الاول وهذا القسم هو المراد بالمتواتر عند الاطلاق وهو قطعي الثبوت
ويكفر جاحده اذا كان ضروريا بان لم يكن له شبهة في انكاره كالصلوات الخمس وصوم رمضان وحرمة الخمر والزنا ونحو ذلك
وان كان نظريا بان كان له شبهة في انكاره كحل لحوم الابل ونقض الوضوء بمسها ونحو ذلك لا يكفر جاحده بل يفسق ويضلل
وقيل لا يكفر ايضا وقيل لا يضلل ايضا وقيل لا يفسق ايضا وقيل يكفر ان كان مجتهدا فيه وقيل ان كان قطعي الدلالة دون الظني
وقيل ان كان ظني الدلالة ايضا لكن ظهر بطلان تأويله بالدليل القاطع وقيل ان كان ظني الدلالة ايضا لكن لم يظهر بطلان تأويله
بالدليل القاطع وقيل ان كان ظني الدلالة ايضا لكن لم ي

بالمواجهة لاعتقادهم كونه تعالى في الجهة والمكان والله تعالى منزه عن المكان و
استدل اصحابنا على جواز الرؤية بسؤال موسى الرؤية فلو كان الرؤية محالا كان
سؤاله جهلا وعبثا وبان الله تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل وهو امر ممكن فكذا
المعلق به واستدل منكرو الرؤية بقوله تعالى لا تدركه الابصار وبقوله تعالى لن ترانى
يا موسى واجيب عن الاول بانا لا نسلم ان المراد عموم السلب في كل زمان
يجوز ان يراد سلب العموم وهو ثبوت المنطيقة دفعا للايجاب الكلي ولم يسلم
عموم السلب فلم لا يجوز ان يراد نفي الرؤية على سبيل الاحاطة لان الرؤية مطلق الوجه
عن الثاني بانا لن لتأكيد النفي في المتأبيد واستدل اصحابنا على وقوع الرؤية بالنقل
في الآخرة بمثل قوله عليه السلام سترون ربكم كما ترى القمر وهل يجوز ان يرى في
المنام فيقال لا وقيل نعم والحق انه لا مانع من هذه الرؤيا وان لم تكن رؤية حقيقة

[illegible] في الافعال الصادرة منا بالاختيار مذاهب الاول ان افعالنا صادرة
بقدرة الله تعالى وحدها والقدرة التي هي صفة العبد تأثير عندنا الله
اجرى عادته ان يوجد الافعال عند صرف العبد اختيارا جزئيا
الذي هو امر اضافي بين العبد وبين ما يصدر عنه والا للعبد بهذا
تعالى زيدا وعمرا وبكرا هو مسلك الماتريدية واجرى الله
عادته ان يوجد في العبد قدرة واختيارا ثم يوجد عقيبهما فعله
الافعال كلها هو مسلك الاشعري والمختار عند الاستاذ ابو اسحاق
انها صادرة بقدرة العبد وحدها بالاختيار وهو قول جمهور
كما هو مذهب المعتزلة والخلاف بجميع القدر بين المتعلقين
باصل الفعل كما هو مذهب الاستاذ ابو اسحاق والقاضي
بجميع القدر بين قدرة الله تعالى متعلقة باصل الفعل وقدرة
العبد بصفته وهو مذهب القاضي والخامس قدرة الله تعالى
وجوبا اذا فارست الشرائط وارتفاع الموانع وهو مذهب
الحكماء وامام الحرمين تشاري على الاولين
واما المذهب الحق وهو مذهب السنة والجماعة فهذا اذا صدر
فعل اختياري من العبد مثل اليد فهناك اربعة امور الاول
ارادة العبد وهو توجه خلق الله تعالى جريا على العادة اذا اراد العبد
فعلا من افعاله التي من شان تلك الارادة صحة التعلق بوجود الفعل
والترجيح بشيء من وجود الفعل وعدمه والثاني قدرة العبد وهو توجه خلق الله تعالى
وهو الاختياري غير مخلوق لان الخلق ايجاد الموجود وما لم يوجد فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى جريا على العادة عقيب صرف العبد تلك الارادة
وجود ذلك الفعل وان كان الاول والثاني لم يخلق خلق الله تعالى [illegible] وهذا مذهب الجمهور من هذه المسئلة من الجبر ثم ما حقق هذا محفوظا عنه
يتعلق في مواضع [illegible] الورت

قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية فانهم قالوا لا قدرة للعبد اصلا ولا
بطريق الكسب بل العبد بمنزلة الجمادات المتحركة بالهواء سواء علم ارادة الله بقيامها
فلا بطريق الكسب ايضا بطريق المقارنة اي ليس للعبد قدرة مقارنة للفعل بالتأثير
ايضا لان معنى الكسب عندهم في شرح المواقف مقارنة فعل العبد لقدرته وارادته من
غير ان يكون هناك تأثير من العبد كما سبق او للمؤثر وقدرة الله بمقارنة قدرة العبد
بلا تأثير بل بمجرى عادته على خلق قدرة الخلق الفعل في العبد مع خلق الفعل عند
صرف العبد ارادته للفعل وهو مذهب الاشعري او المؤثر قدرة العبد فقط بلا ايجاب
بل باختياره وهو مذهب جمهور المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب
الفلاسفة واما الحسين البصري من المعتزلة فانهما قالا ان الله
تعالى يوجد في العبد قدرة اذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع علم ان تلك
القدرة توجب الفعل اذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع كذلك شرح
المواقف ولعل له شرائط يجب بها ارادة العبد الفعل والمؤثر يجوز التدين على
ان يؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاستاذ وهو جوز اجتماع المؤثرين على اثر
واحد وجاز ان يؤثر قدرة العبد فيه وصفا بان يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة
او معصية وهو مذهب قاضي ابي بكر واعلم ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية
بين ما نباشره من الافعال الاختيارية وبين ما نحسه من حركات الجمادات
فانهم علموا بالبداهة ان للاختيار مدخلا في الاول دون الثاني ومنهم البرهان
الدال على ان الله تعالى خالق كل شيء لا شيء عن اضافة الفعل الاختياري العبد
على طريق التأثير جمعوا بين الامرين وقالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى العبد على
معنى ان الله اجرى عادته بانا العبد اذا صمم العزم على الفعل الخلق وقد هذا
يكون العبد كالموجد لفعله وان لم يكن موجدا وهذا القدر كاف في التكليف
قال القرضاوي ايضا مشكل فان تقويم العزم ايضا فعل من الافعال المخلوقة لله
فلا مدخل للعبد اصلا اقول لعله ذلك لانه لم يسبق لان ينسب الى العبد الا اختياره
وهو تصميم العزم على الفعل ان الفعل مخلوق لله تعالى وقد عرفت فيما سبق ان قدرة
العبد ايضا مخلوقة لله تعالى فاذا كان اختيار العبد ايضا مخلوقا لله تعالى لم يسبق
على الاشعري ان يقول حتى فلان على فلان

[illegible] العقوبة من جنح فاسئل الى الجبار [illegible]

قبلها او الاعلام الشارع عند الاباحة على بعض محتملا او
بان يتكل الرواية قيل بالخلاف وقيل عند الكرخي
للعنعنة والاستدلال به عند الفقهاء في حق رواية
اخرى بالخلاف او بان يتوقف يعرف ذكر
لها عند الكرخي عند الاكثر لا حجة به قيل هذا
هو الذي اختلف فيه الامدي وابن الحاجب ان كان
من الصحابة يكون حجة فيما لا يحتمل الخفاء على
الطاعن لا بما عنده وانه كان ممن ائمة الحديث
فان كان الطعن مجملا لا يقبل عند العامة ويقبل
عند البعض فان كان الطاعن فقيه فنان كان
لا سبب الجرح ومواقع الخلاف قيل هذا هو الحق
وكذا التعديل عند الشافعي يكفي فيه الاجمال دون
الطعن وقيل بالعكس وان كان مفسرا فان كان
جرح مفسر متفق على كونه جارحا يقبل والا فلا
على الجرح بترك العمل برواية او شهادته ولا بقلة
رواية او كثرتها ولا بكثرة الجراح ولا بعدالته
السني ولا يجد عليه مسئلة اجتهادية
او لعدم نصاب شهادة ولا بالتدليس

بدون انه يقول قال فلان كذا ويقال العنعنة ابهام بالسبب وهو ان يكني عن شيخه بعين ذكر كل اسم الذي عنه الا اذا استفسر عنه
فيفسره والعدل شرعا من ظهر منه ما يدل على كونه مسلما حاكم او عالم بين العدالة شرط عندنا وكذا رواية عدل الا بردي الا عن عدل عطا المختار وبيت

الجرح والتعديل بقول الواحد في الرواية عندنا كما في الشهادة بقية الحنفية هما خلافا للحدادي فانه اجتمعا يقدم الجرح خلافا للبعض خصه
فيحمل الخبر وهو اما حق الله تعالى وهي اما العبادات او العقوبات الاولى ثبت بخبر الواحد بالشرائط السابقة وما هو من الديانات كحل الذبيحة
وحرمته والماء وغاسته فكذا الآن خبر الفاسق والمستور يوجب التحري خلافا لبعض الحنفية فاخبر العبد والمعتوه والكافر فلا يقبل

فيها اصلا والفاسق فكذلك عند ابي يوسف وعليه الجمهور وعندهما لا وعليه اكثر مشايخ الحنفية وكثير من اصحابنا وفيما حقوق العباد فثبت بخبر الواحد
بالشرائط السابقة وفيما شهوتها بخبر الرجل والمرأتين كما في الشهادة فيما الزام محض كالطلاق والعتاق والوكالة والاذن والعزل عند الاكثر
مع سائر شرائط الرواية سوى العدد والحرية والذكورة فتقبل شهادة الفساق والعبيد والنساء فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا كالولادة والاستهلال
والعيوب تحت الثياب والحيض والاستحاضة والرضاع والبكارة والثيوبة والوصية الى معين عند موت الموصي وعزل الوكيل
وحجر المأذون وعزل القاضي ان كان المخبر موكيلا
او رسولا يقبل خبر الواحد الغير العدل والكافر
فضولي بشرط العدد والعدالة عندنا
وعندهما هنا كالالزام فيه وهو الاصح
تبلغ المشرين اجماعا مسلم بلغه لهو عاقل
الاختلاف عندنا مشايخنا وفي شرط
فيه العدالة بالخلاف فالعاقل فعلا والواجبات
والفتح على الائمة الاربعة اتفاقا لان المبلغ رسول الرسول عليه السلام فصل في افعاله صلى الله عليه وسلم المقصودة بالغة المجبلية
فشرعا يقتدى به وهو مباح ومستحب وواجب وفرض وغير مقتدى به وهو اما الخصائص به او زلة او صادر عنه غفلة وهذا الاقتداء

للعهد مدخل حاصل الامر الجبر قال المصنف لصعوبة هذا المقام اي مسئلة خلق
الاعمال انكل من تكلم على المناظرين في هذا المقام لانه يجب الغالب يورد المناظر لا
فيه الوقوع الامر والنهي اذ لم يجعل للعبد مدخل اصلا في فعله اولى الشرك ان جعل
العباد فاعلين لافعالهم قال المصنف في قالوا اهل التحقيق في هذا المقام لا
جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين وهذا هو الحق وتحقيق ان الله تعالى
يوجد القدرة والارادة في العبد بحيث لهما مدخل اي تاثير في
الفعل اما بان يكون للقدرة والارادة لذاتهما مدخل في الفعل بل وجودهما كاف
في الفعل اي تاثيرهما فيه انما هو بخلق الله تعالى اياها على هذا الوجه بعد ان قرر
الله تعالى القدرة والارادة على هذا الوجه في العبد يقع الفعل بهما فان وقع يخلق
يخلق الله تعالى بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة والاسباب لا بان تكون بوساطة
ولا لذاتها اقتضاء بل بان خلقها
الله تعالى بحيث لها مدخل فيكون الافعال الاختيارية المنسوبة الى العبد مخلوقة
لله تعالى ومقدورة للعبد بقدرة خلق الله تعالى وجعلها بحيث لها مدخل
في الفعل اقول لعل حاصل ان المراد كون فعل العبد قدرة العبد واختياره
ولما كان نفس القدرة والاختيار وتاثيرها مخلوقا لله تعالى كان الفعل
الحاصل بها مخلوقا له بالواسطة فلان المؤثر في الفعل قدرة العبد واختياره
والجبر هو ان قدرته واختياره وتاثيرها مخلوقان لله تعالى لا التفويض فهو قال
المصنف الحق الذي يجب ان يعتقد في هذا المقام طريقة السلف وسيرد الى المناظرة فيه
ويدفع على الله تعالى فرع في التوليد اعلم ان العتزلة لما سندوا افعال العباد
اليهم وراوا ان افعالهم كحركة اليد يوجب فعلا اخر كحركة المفتاح سواء تعلق بها
الفعل الثاني قصدا من الفاعل الاول او لم يقصد عدم وقوع الفعل الثاني لا يؤثر
قصده فيه فلم يمكنهم اسناد الفعل المترتب الى تاثير قدرة العبد فيه فاضطروا الى ان تاثير
القدرة في شيء ابتداء يتوقف على القصد والفعل المترتب لا يتوقف على القصد
كما عرفت فاضطروا الى القول بالتوليد وهو ان التوليد اذا يوجب فعل الفاعل
فعلا اخر كحركة اليد وحركة المفتاح فان الحركة الاولى اوجبت الحركة الثانية سواء

ان يتبعه عليه الملائكة عند ورود فعله اختصاصه ان علم صفته يقتدي به عند الصفة عند الجمهور خلافا للكرخي ليس
الشافعية والى التوقف في وصفه واتباعه عند بعضهم ووجب عليه وعلينا اتباعه عند بعضهم ومباح لم يتبين اتباعه عند الكرخي ومباح ولم
يدل اتباعه حتى يظهر الخصوص عند الجمهور وهو المختار عندنا ومن هنا قيل الاصل في قوله ظاهر او مجمل كالفعل فصل في قوله وهو ظاهر وباطن
فالظاهر ثلثة اقسام ما ثبت بلسان الملك فوقع في سمعه بعد علم القطعي بالمبلغ ومنه القرآن وحديث المتواتر والمشهور بالمشافهة المذكور في فيه بيان بالكلام
وسيتي خاطر الملك وما يتبدى الى القلبه بالالهام شبيهة بالهام الله تعالى فانه اسند منه الى
الله تعالى يسمى الاحاديث القدسية
والربانية وكل منها حجة مطلقا بالاجماع الهام
فانه يختص عليه فيه والباطن ما بان الراوي
والاجتهاد عند البعض خصه الوحي الظاهر
لا غير وعند البعض لم الفعل بما مطلقا وهو

الثانية اولا بقصد وكما يشترط من القريب العالم في المعروف ومن كسر الزجاجة
المالك فيها ومن القتل الموت في المقتول ومن العلم بالمقدمات العلم بالنتيجة وقال
ادكاء الفعل صادر من الفاعل لا يتوسط فعل اخر وغيرنا بطريق المباشرة الى العباد
والا فبطريق التوليد والجواب ان القول بالتوليد يتوقف على امتناع افعال
العباد الى العباد وهو باطل بل جميع الاشياء مخلوقة لله تعالى سواء كانت افعالا
العباد او العباد وما نقوله متولدا من افعال العباد وغيرها كالقتل افعال العباد شرطا عادي
لخلق الله تعالى الافعال التي نقولها مسببات كما ان صرف العباد اصاريتهم بشرط
عادي لخلق الله تعالى افعالهم وقدرتهم لتلك الافعال مقارنة بها وانما قلنا مقارنة
بها كما سبق من ان الاستطاعة مع الفعل عندنا فان بعض المعتزلة منعوا ثبوت
التوليد لعدم تاثير القدرة في المتولد وقالوا جميع افعال البشر وجود بقدرهم وقالوا يشهد به الحس
فحركة الاصبع والخاتم بحركة الزجاج من فعل الله بالمباشرة وحركة الاصبع
والخاتم مستفادة من حركة الزجاج والجواب ان ترتب فعل على اخر لا يستلزم
ان يكون الفعل الاخر مسببا المترتب بجواز ان يكون الجميع بقدرة الله تعالى
ابتداء ويكون الترتب مجرد اجراء العادة كما مر ذكره مرارا وجوز من شرح المواقف
المسئلة الثانية لخلق افعال الله تعالى هل هو مريد لكائنات الا فذهب
الاشاعرة الى انه تعالى مريد لكائنات من الخير والشر والايمان والكفر والطاعة
والعصيان وغيرهم مريد لا يكون والارادة تابعة للعلم فكما علم الله تعالى وقوعه
يريده وكما علم الله تعالى عدم وقوعه لا يريد وقوعه وذهب المعتزلة الى
تعالى مريد لجميع افعاله واما افعال العباد فهو مريد الخير والايمان والطاعة وقعت
الا فلا يريد الشر والكفر والمعصية سواء وقعت الا فلا في شرح المواقف في بيان
مذهب المعتزلة ان فعل العبد اذا كان واجبا يريد الله تعالى وقوعه
ويكره تركه وان كان فعلا قبيحا فهو كس اي يكره وقوعه ويريد تركه والمندوب
يريد وقوعه ولا يكره تركه والمكروه بعكسه ويكره وقوعه ولا يريد تركه
واما المباح وافعال غير المكلف فلا تتعلق بها ارادة ولا كراهة لنا ان الله تعالى

قبله فظنا جعله وبيان تغيير عندهم وصل وفصل وغيره الواحد ومن الصفة والغاية والاستدراك والشرط بينه وبين

كلمة شاء وفرق بقاء بعض الصور وعدة مثل الامة بيان تبديل لانه نقض في بيان التغيير متصلا لتوقف الكلام اذا تعقبه مغيرا على

الآخر خلافا للاستثناء وما بعده من البيان منه هذا المتصل وهو مع ما تناوله صدر الكلام ظاهرا عن الدخول

القضاء انتهى فالازم من كلامهم هذا ان القضاء انما يتعلق ولا

بالخير ولذا قالوا الموجود اما خير محض كالعقول والافلاك وما خير

كثير يتبعه شر قليل والمقتضي بالذات هو الخير الكثير واما الشر القليل فمقتضى

بالتبع قال في شرح المواقف في بيان مذهب الفلاسفة واما التزم فعلما

بخلب خيره لان نزر الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير فليس من الحكمة في

الطالذي به جميعة العالم لملايهم به دور معدودة والملايم بالتالم

به ساعي البر والبحر المسئلة الثالثة في الحسن والقبح لا قبح عقلا وشرعا

في شئ من الاشياء من حيث كونه مخلوقا لله تعالى سواء كان افعال العباد او

افعاله تعالى الامور كلها بفعل ما يشاء واما افعال العباد من حيث كونها مكسوبة

للعباد فقد يتصف بالحسن والقبح الشرعيتين هذا عند الاشاعرة

واما المعتزلة فقد قالوا القبيح قبيح في نفسه فيقبح منه تعالى كما يقبح منا

وكذا الحسن وقد يدرك بالعقل وفرع الاختلاف بين الفريقين في ان العقل

لو حكم في بعض الافعال وقبحها هل لا بد لهم بما الشرع لتعطله وتفصيل المقام

على ما في شرح المواقف ان العلماء قد ذكروا ان الحسن والقبح يطلقان على ثلثة

معان الاول كون الفعل صفة كمال كالعلم وكونه صفة نقصان كالجهل

ولا نزاع بين الفريقين في ان الحسن والقبح بهذا المعنى يدركان بالعقل فان العقل

يحكم بان العلم حسن والجهل قبيح لا يتوقف على حكم الشرع بالحسن والقبح

فيهما والمعنى الثاني كون الفعل ملايما للغرض ومنافرا له فان الغرض

كما ان هنا وما هاهنا ما كان قبيحا وما خلا عنهما لا يكون هنا ولا قبيحا

وقد يعبر عن الحسن والقبح بهذا المعنى بالمصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه

مصلحة والقبيح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا يكون حسنا ولا قبيحا وقد

يقال ان الحسن والقبح بهذا المعنى ايضا عقلي اي يدرك بالعقل لكن هذا المعنى

يختلف بالاعتبار فان فعل زيد مصلحة لاعدائه ومفسدة لاوليائه ومنشأ

اختلافهم في المعنى الثالث كونه متعلق المدح عاجلا والثواب

اجلا او كونه متعلق الذم عاجلا والعقاب اجلا وهذا المعنى الثالث هو محل

النزاع بين الفريقين فالحسن بهذا المعنى عند الاشاعرة ما امر به

شرعا او لم ينه عنه شرعا والقبيح ما نهى عنه شرعا والمباح ما لم يتعلق به

امر ولا نهي شرعا وعند المعتزلة الحسن ما لا يستحق بفعله الذم والقبيح ما

يستحق بفعله الذم والمباح ما لا يستحق بفعله لا مدح ولا ذم

على افعاد بلزم بل يعمل بالظن حيث امكن والا فحيث شهد به الغلب سما لان العمل على الادلة هو الاصل وفيما يظهر فيه اتفاقهم ولا اختلاف فلم

وفضل الاذان الخ وتبع في ذلك الكنز فيما يدرك بالنهار فقط وكذا عند الحنفية كما سيأتي وفيما يظهر فيه اتفاقهم ولا اختلاف فلم

اشار الى ان الاتي ما عند الكنز وقد افتى بعض اصحابنا بالقضاء حذرا من تأويل الشرذمة الخ بتبديعهم اجماعا والمتابعين

يتلقى ظاهر الرواية واختاره كثير من الائمة

وشرح ابانة الفقاد رحمه الله والصواب الى ظاهر

فتواه في زمنهم وهو مختار بعض الاعلام

قبل هذا الامر والناس بعدهم فلا يتقوا صلاة

عندهما وعند الشافعي ومالك واما عند

ابي حنيفة رحمه الله فتقليد المجتهد مسئلة

اعلم منه كما على غير المجتهد مسئلة تقليد المجتهد

للتقليد في الاصول العقائد قيل يجوز

وقيل يوجب به باب البيان وهو نظار

المراد من كلام سابق او ما يتعلق به بكذا

لغة الجهل بالاقوى عند الاكثر وجوز بعضهم

بالسابق وهو كما يكون بالقول يكون

بالفعل ويشتهي القول الا الاوردا

تختلفهن وبغيرهما ايضا فانه بغيرهما

يكون الضرورة وما باحدهما اما بيان

لمعنى الكلام او اللازم له كالمدة للغاية

بيان تبديل والاول اما بالتغيير ومعه

الثاني بيان تغيير والاول اما ان

تعرف انه وجد على صفة البدل

اما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن

الثاني اكده بقطع الاحتمال او يكون مجملا

الاول بيان تقرير والثاني بيان تغيير

وكل من هذين يجوز للنص مطلقا اخبار الواحد ويجوز تراخيهما عن وقت الخطاب خلافا لبعض الشافعية بيان التغيير

وكذا يجوز ايضا في غير المحل منه وما لا يجوز تراخيه عن وقت الحاجة اذا كان مما لا بد منه وبيان التغيير غير الواحد اذا كان المبين منتظما

فطعيا وشرط الوصل للا يجوز متراخيا بدون ضرورة منه الاستثناء والتخصيص ايضا عندنا وان شاع في مشايخ سمرقند العام

خالق الاشياء كلها باختياره وخالق الشئ باختياره يكون مريدا له هذا دليل

انه تعالى مريد للكائنات واما دليل انه غير مريد لما لا يكون فلانه تعالى لو علم من الكافر

عدم ايمانه فامتنع وجود الايمان منه لامتناع ان ينقلب علمه تعالى جهلا

والله تعالى عالم بامتناع ايمانه والعالم بامتناع الشئ لا يريده بالضرورة فان

احدا من المعتزلة لا ينكر انه تعالى لا يريد الكفر والمعاصي بوجه ما فلو لم يكن الله تعالى

مريدا لكفر الكافر ولم يرد امره بالايمان فالامر بخلاف ما يريد فيعد عندنا العقلاء

سفيها اجيب بان العبرة بخلاف ما يريده انما يعد سفيها لو كان فائدة

الامر منحصرا في ايقاع المأمور به وليس كذلك اذ يجوز ان يكون فائدته الامر

اظهار عصيان المأمور وتوبيخه ان تعالى لما علم من الكافر الكفر لم يرد منه

لكن امره بالايمان ليظهر عصيانه نظير لو ان السيد عصيا عبده والكن

الحاضرون فامر السيد بامر عبده شيئا لا يريد فعله ليظهر عصيانه الثاني

ان الكافر لو كان مرادا لكان قضاؤه واجب الرضاء به شرعا والتالي باطل

لان الرضاء بالكفر كفر واجيب عنه بانا لا نسلم انه لو كان مرادا لكان قضاؤه

بل لو كان مرادا لكان مقتضيا لان قضاءه تعالى هو ارادته الازلية والرضاء

انما يجب بالقضاء لا بالمقتضى تتمة في القضاء والقدر قال شارح المواقف

اعلم ان قضاء الله تعالى عند الاشاعرة هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على

ما هي عليه فيما لا يزال ازلا اي في الاوقات الثابتة وهو ظرف لقوله هي عليه فيما

ان القضاء هو تعلق الارادة على ما صرح به البعض لنفيس وقدره ايجاده

الاشياء على وجه مخصوص وتقدير معين اي تحديد معين فذانها واحوالها

واما عند الفلاسفة فالقضاء عبارة عن علم تعالى بالكيفيات الذي ينبغي ان

الموجودات على تلك الكيفيات ويعنون بهذه الكيفيات احسن النظام

وكمال الانتظام وهذا اي علم تعالى بهذه الكيفيات هو المسمى عندهم بالعناية

التي هي مبدأ الفيضان للموجودات على احسن الوجود والقدر عندهم عبارة

عن خروج الموجودات الى الوجود الخارجي بسببها على الوجه الذي تقتضيه القضاء

بخلاف الباقي على سبعة وجاء غير زيد وعلى الاول يكون استثناء منقطعا بطريق العبارة وعلامة لهذا في نحو قوله تعالى ولا يكلم الموتى الا
بفتح من الانقطاع فلا يخرج الاتصال فلا يحتاج الى القول بالاشتراك او التوقف وعلى الشافعي فظاهر في الاتصال وهكذا اذا تعقب بالصفة او الغاية او الشرط وعند الحنفية
لانه اذا تعذر فالانقطاع ظاهر فيه لا الحمل عندنا ايضا تبصرة وهو النسيخ وهو ازيد وكيل شرعي غير مغيا وكيل شرعي مغيا خلاف حكمه
اقول تقدم ان قيد الشرعي لبيان التخصيص فلم يطرد ولو ورد عام بعد خاص متصلا به منافيا لحكمه فانه ناسخ كما مر ومنه اجماعا الا ان انه جائز عندنا خلافا
لاهل الشرايع خلافا لليهود والا عيسوية منهم

الذم كان باقيا وان انقضاء الذات مستلزما بفعل ذلك الشيء وذلك لانه اذا ثبت
يخلص بفعل ذلك الشيء ويسقط عن الذمة وقس عليه الاستصحاب فمعنى المقرر
عليه ظن دوام الحكم الاول المظنون وهو عندهم ان يفعل فتنة ما يقرر العبد
الى الطاعة ويبعده عن المعصية والنهي الى هذا الجماع كبعثة الانبياء
فيقولون بعثة الانبياء واجبة عليه تعالى لانها لطف اي مقرب للعبد الى الطاعة
وكل لطف هو واجب عليه تعالى فنقول هذا الدليل منقوض بامور والمجموع منها
انه يلزم جنون ان يجب عليه تعالى ان يبعث في كل عصر نبيا وان يجعل في كل
بلد معصوما يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وان يجعل جميع الحكام عادلين
متقين وذلك لانه لا شك ان هذه الاشياء الطف وكل لطف واجب عليه تعالى
عندهم الثاني الثواب على الطاعة وهو اي الثواب كما قاله الاصفهاني في غنيته
مستحق مقترن بالتعظيم والاجلال فقولنا العبد مستحق الثواب على الله تعالى
وكذا الضلال بما استحقه العبد قبيح فالاتيان به واجب والجواب ان العبد لا يستحق
بطاعته ثوابا لان طاعته لايكافي النعم السابقة وهو كاجير اخذ الاجرة قبل العمل
الثالث العقاب على الكبائر قبل التوبة فان تركه التسوية بين المطيع والعاصي
وهو قبيح وقد ايضا اذ في العفو اقبال المعصية والجواب انا لا نسلم التسوية فان
الله تعالى وان عفى عن العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع ولا نسلم الاذن فان
رجحان العقاب يكفي في المنع عن المعصية الرابع ان يفعل الاصلح للعبد قال
الدواني ذهب معتزلة بغداد الى وجوب ما هو الاصلح للعبد في الدين
على الله تعالى وذهب معتزلة بصرة الى وجوب الاصلح في الدين فقط فيقال
الاصلح للكافر الفقير المجذب في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق وعكايته
شريعة قال الاخوي لا شك ابعد على الجباني ما نقول في ثلثة احق عاش
احدهم في الطاعة واحدهم في المعصية ومات احدهم صغيرا فقال الجباني يثاب
الاول في الجنة ويعاقب الثاني بالنار والثالث لا يثاب ولا يعاقب فانه
فانه قال الثالث هلا عمرتني فاصلح فادخل الجنة كما دخلها المؤمن
قال الجباني يقول الرب كنت اعلم منك انك اذا عمرت لفسقت وافسدت

الآم كان الباري تعالى ناقضا لذاته مستكملا بفعل ذلك الشيء وذلك لانه اذا ثبت
يخلص بفعل ذلك الشيء ويسقط عن الذمة وقس عليه الاستصحاب فمعنى المقرر
عليه ظن دوام الحكم الاول المظنون وهو عندهم ان يفعل فتنة ما يقرر العبد
الى الطاعة ويبعده عن المعصية والنهي الى هذا الجماع كبعثة الانبياء
فيقولون بعثة الانبياء واجبة عليه تعالى لانها لطف اي مقرب للعبد الى الطاعة
وكل لطف هو واجب عليه تعالى فنقول هذا الدليل منقوض بامور والمجموع منها
انه يلزم جنون ان يجب عليه تعالى ان يبعث في كل عصر نبيا وان يجعل في كل
بلد معصوما يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وان يجعل جميع الحكام عادلين
متقين وذلك لانه لا شك ان هذه الاشياء الطف وكل لطف واجب عليه تعالى
عندهم الثاني الثواب على الطاعة وهو اي الثواب كما قاله الاصفهاني في غنيته
مستحق مقترن بالتعظيم والاجلال فقولنا العبد مستحق الثواب على الله تعالى
وكذا الضلال بما استحقه العبد قبيح فالاتيان به واجب والجواب ان العبد لا يستحق
بطاعته ثوابا لان طاعته لايكافي النعم السابقة وهو كاجير اخذ الاجرة قبل العمل
الثالث العقاب على الكبائر قبل التوبة فان تركه التسوية بين المطيع والعاصي
وهو قبيح وقد ايضا اذ في العفو اقبال المعصية والجواب انا لا نسلم التسوية فان
الله تعالى وان عفى عن العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع ولا نسلم الاذن فان
رجحان العقاب يكفي في المنع عن المعصية الرابع ان يفعل الاصلح للعبد قال
الدواني ذهب معتزلة بغداد الى وجوب ما هو الاصلح للعبد في الدين
على الله تعالى وذهب معتزلة بصرة الى وجوب الاصلح في الدين فقط فيقال
الاصلح للكافر الفقير المجذب في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق وعكايته
شريعة قال الاخوي لا شك ابعد على الجباني ما نقول في ثلثة احق عاش
احدهم في الطاعة واحدهم في المعصية ومات احدهم صغيرا فقال الجباني يثاب
الاول في الجنة ويعاقب الثاني بالنار والثالث لا يثاب ولا يعاقب فانه
فانه قال الثالث هلا عمرتني فاصلح فادخل الجنة كما دخلها المؤمن
قال الجباني يقول الرب كنت اعلم منك انك اذا عمرت لفسقت وافسدت

قوله يستحق بفتح الياء

والاستصحاب في لا الاصل الا عتقادي والا الغزالي المؤيد
او الموقت فقط خلافا للبعض او ظاهرا خلافا
للجبائي يجوز نسخ ما علق بالمؤبد عندنا خلافا
ابو الاعتذار منا الا عندنا او رفع الحكم الثابت
ليس بنسخ الثالث ان شرط التمكن من الاعتقاد دون
الفعل ينسخ والتمكن من الفعل ايضا عند المعتزلة ومركبة خلافا
وبعض الشافعية الرابع يجوز النسخ بلا بدل وبدل
اشق عند الجمهور وهو اقعان خلافا لبعض مسئلة
لنا ان شرعنا ناسخ لشرع من قبلنا ولا عكس والا لكان شرعنا
وانه لا يجوز خلوا عن شرع ناسخ لهما ولا عكس ايضا
الزامي الناسخ هو الكتاب والسنة والاجماع لا الاول

كما خالفنا بعض الشافعية والسنة كذا الاجماع عند الجمهور خلافا لابي مسلم ابان وبعض الشافعية فالنسخ اربعة اقسام على ما في الكتاب
السنة متفقا ومختلفا خلافا للشافعي في المختلف وعن تخصيصهم اسم النسخ على بيان وهو مجاز عندنا بنسخ المتواتر بالمشهور لا بالاحاد خلافا لما

بخلاف الباقي على سبعة وجاء غير زيد وعلى الاول يكون استثناء منقطعا بطريق العبارة وعلامة لهذا في نحو قوله تعالى ولا يكلم الموتى
بفتح من الانقطاع فلا يخرج الاتصال فلا يحتاج الى القول بالاشتراك او التوقف وعلى الشافعي فظاهر في الاتصال وهكذا اذا تعقب بالصفة او الغاية او الشرط وعند الحنفية
لانه اذا تعذر فالانقطاع ظاهر فيه لا الحمل عندنا ايضا تبصرة وهو النسيخ وهو ازيد وكيل شرعي غير مغيا وكيل شرعي مغيا خلاف حكمه
اقول تقدم ان قيد الشرعي لبيان التخصيص فلم يطرد ولو ورد عام بعد خاص متصلا به منافيا لحكمه فانه ناسخ كما مر ومنه اجماعا الا ان انه جائز عندنا
لاهل الشرايع خلافا لليهود والا عيسوية منهم

انكروا نسخ شريعة موسى عليه السلام فقط بنقل لم
يثبت ودافع خلافا لابي مسلم الاصفهاني وهو بيان
لمدة الحكم بالنظر الى علم الله تعالى وتبديل بالنظر الينا
بناء على ان المعلق موجبه العمل بظاهر الاستقبال
وفيه حكمة بالغة الثاني ان محل حكم شرعي وقتي
لم يلحظه ثابت فلا يتوقف ثبوت شيء على العقلي
والحسي والاخباري خلافا للبعض في الاخباري ط

مسئلة

الاستثناء الا ان يكون المستثنى بحيث يتناوله
المستثنى منه فلا يجوز استثناء الفقير
من الحاكم ولا الاقرار من كل المخلوقات عندنا خلافا
مسئلة الاستثناء اذا تعقب جملا عاد الى الاخيرة
عند الشافعية وبعض الحنفية وبعض الحنابلة وبعض المالكية
وقال شيخنا عند الامكان بالنظر الى الجميع
او باقرب منه نحو عبدي حر ان شاء الله وامرأتي
طالق ان شاء الله وعلي حجة ان شاء الله
مسئلة الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي
خلافا لابي حنيفة وبعض الشافعية لنا قوله تعالى
الا الذين تابوا استثناء من الموجب
عن الحكم الذي هو بثبوت النفس لا حكم عليه
بانه لا يبقى فاسقا بعد التوبة وهذا حكم اخر
مسئلة الاستثناء المستغرق باطل الا ان
قال شيخنا هذا اذا كان بلفظ واحد
او باقل منه نحو عبدي احرار الا عبدي وله
مملوكون او الا ما في كمي وله ما يملأه فقط

الفرع فالحسن والقبيح بهذا المعنى عند الاشعري شرعي وذلك لانهما لا يكونان ذاتيين
الفعل وليس للفعل صفة لاجلها يكون الفعل حسنا وقبيحا بهذا المعنى الثالث حسنا
بهذا المعنى عقلا به الحسن والقبيح ويحكم بالقبيح والحسن بمعنى كون الفعل
حسن وكل ما اثنى الشارع فهو قبيح حقا عقلا بمعنى ان العكس الحال وذلك لان المعتزلة للفعل
لنفسه اي مع قطع النظر عن الشرع جهة محسنة مقتضية لاستحقاق فاعله مدحا
وثوابا او مقبحة مقتضية لاستحقاق فاعله ذما وعقابا فمتى تلك الجهة مقتضية
لهما هو ذات الفعل عند جمهور المتقدمين منهم وصفة حقيقية زائدة على ذات
الفعل عند بعض المتقدمين منهم وقال الجبائي منهم ليس حسن الافعال وقبحها ذاتية
لها بالصفات حقيقية لها بل لوجوه واعتبارات واوصاف اضافية تختلف الحسن باختلاف
كما في ظلم اليتيم للتاديب او للتلذذ فان الاول حسن والثاني قبيح وقد يدرك
العقل ضرورة من غير نظر كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار
ومنها ما يدركه العقل بالنظر لا بديهة كقبح الصدق الضار وحسن الكذب النافع
ومنها ما لا يدرك العقل الا بالضرورة ولا بالاستدلال كحسن صوم اخر رمضان
وقبح صوم اول شوال لكن اذا ورد به الشرع علمنا ان في جهة محسنة او مقبحة فالحسن
والقبح في هذا القسم موقوفان على كشف الشرع عنها بامر ونهي والماتريدية
موافقو المعتزلة في ان الحسن بعض افعال العباد وقبحها يكونان لذات الفعل او صفة
لا بمعنى ان عقلا كما يعرفان شرعا ولم تمام البحث في المرضح مسئلة الرابع
فانه تعالى لا يجب عليه شيء قالت شرح المواقف اعلم انا لامة قد اجمعت على ان الله
لا يفعل القبيح ولا يترك الواجب اما الاشاعرة فقد قالوا كذلك من جهة انه
لا قبيح منه تعالى والواجب عليه فلا يتصور منه فعل قبيح والا ترك واجب واما
المعتزلة فقد قالوا كذلك من جهة ان كل ما هو قبيح منه تعالى يترك وكل ما
يجب عليه يفعله وبنى ذلك الاوائل يجعلون الفعل حاكما بقبح بعض الافعال منه
تعالى وبوجوب بعضها عليه وهذا باطل لانه تعالى يفعل ما شاء ولا وجوب عليه
ولا استقباح منه لانه لو وجب عليه شيء فان لم يستوجب بتركه لم يستحق الوجوب
لان الوجوب هو كون الفعل بحيث يستحق تاركه الذم وان استوجب بترك الفعم

العصر ام الاول فاجعل اصبعك ابهام قولك الا الذين تابوا استثناء من الموجب
عن الحكم الذي هو بثبوت النفس لا حكم عليه
بانه لا يبقى فاسقا بعد التوبة وهذا حكم اخر
مسئلة الاستثناء المستغرق باطل الا ان
قال شيخنا هذا اذا كان بلفظ واحد او باقل منه
او باقرب منه نحو عبدي احرار الا عبدي وله
مملوكون او الا ما في كمي وله ما يملأه فقط

الى المتقدم نبيح وان استويا وهو في الوجوب عند الشافعية طوال الآحاد وعشرة وبكرة وبشيء لم يعهد لا تعلق واحد منهم قبل
الظاهر من مذهب الحنابلة بوجه انه لا يعتبر التوسط في المخصوص حيث لم يعلم خصوص الخصوص للاشارة مسئلة اذا
تعقب الاستثناء الجمل المعطوفة توقف البعض وفصل البعض بانه ان جاء بالواو فلما قرب عود الاول فلما قبح والا فللاول والبعض بانه ان علة الاتصال

مسئلة اذا اختلف الصحابة على قولين او اكثر كان اجماعا على نفي قول الخ وكذا اذا غيروا عند مشايخنا وبعضهم فرق بذلك كما مر

بهم وقال الآمدي المتجه التفصيل بالنقل الى آخره واستدل المصنف على ما اختاره بان الاجماع المركب لا قائل بالفصل بينه وبين البسيط فيحتج عليه بالاجماع على ما اختاره وانما العلم في هذا الباب ظهران

وسعا والحمامة جائز عقلا مقبول المعقلة غير الصفا والاعضاء واجب اكثرها بالاصول الثلثة وشذ ان لا يكون حكم الاصل
لخصوص ما بر بقض او اجماع وان لا يكون وصفا مؤثرا به مجمعا عليه او ان يستثنى عن ستة وقد يعدى غير المعقول
بعلة المعدية المعقول اذا كان ضروريا لم يكن معللا غير ثابتا باحد الاصول الثلثة معدى من غير عيب الفرع الا نقض والاجماع فيه فيجوز
القياس في اللغة لاشباه يعلم بها اختلاف اللغة فرع

وزعم بعض المعتزلة ما عدا الكعبي ان المقتول ميت قبل الاجل الذي قدره الله
لو ان القاتل لم يقتله لعاش الى مدة هو اجل الذي قدره الله تعالى
لجميع الخلق بمعنى ان الله تعالى علم انه لا يقتل بل يموت حتف انفه بقوله تعالى ما تسبق من
امة اجلها وما يستاخرون واستدلت المعتزلة بان المقتول لو كان ميتا
باجله المستحق الذي لا ولا عقابا لانه لو كان ميتا باجله الذي قدره الله
تعالى لما قاتل لم يجب بفعله امرا ولا بشرة ولا بالتوليد لانه يلزم على
هذا التقدير ان يموت وان لم يقتل واذا كان كذلك فهذا لا يستحق ذما ولا
عقابا لانه لا شر في الكسب مذموم ومعاقب واجيب بمنع الكبرى وهو اصله
ان القاتل لا يستحق الذم والعقاب اذا لم يكن له مدخل في موت المقتول بسبب
الفعل الذي يخلق الله تعالى عقيب الموت وذلك الموت هو الضرب مثلا **المسئلة**
الثالثة ان الموت امر موجود قائم بالميت مخلوق لله تعالى كما هو قول البعض
بدليل قوله تعالى خلق الموت والحيوة والاكثر على انه عدمي فليس بمخلوق الخلق
لجماد المعلوم ومعنى خلق الموت قدره فان الموت الواقع عقيب القتل ليس بخلق
القاتل عندنا وكذا عند من يقول يكون العباد خالقا لافعالهم وهم المعتزلة
الضارب بخلق القاتل عند المعتزلة هو الضرب وليس بكسب القاتل ايضا
عندنا بل هو بكسب العباد افعالهم لان الواقع بارادة العبد وكسبه انما هو الضرب
وليس الموت ايضا مستندا الى فعل القاتل عندنا بل مخلوق لله تعالى اذ قد
جرى عادته تعالى بخلق الموت عقيب الضرب والمعتزلة قالوا الموت مستند الى
فعل القاتل وضربه فالموت من فعل القاتل بالتوليد الا ان فعل القاتل عندهم ليس
بالتوليد **المسئلة الرابعة** الرزق في اللغة الحظ اي النصيب عاما في الدين فقيل
اختلف فيه كلمات العلماء فسره بعضهم بما يسوقه الله الى الحيوان فيتغذى به
وهو المشهور في العرف كما قاله الجبائي فعلى هذا كل ما خلقه الله غذاء للحيوان
وذلك قد يكون حلالا وقد يكون حراما قال في شرح العقايد هذا اولى من
تفسيره بما يتغذى به الحيوان لخلوه عن معنى الاضافة اذ المراد ان الله تعالى خلق ما يصير
في مفهوم الرزق وعلى هذا التفسير لا يتصور ان يكون الشيء رزقا لكل احد بل قد يكون غذاء
لواحد او عارضا قائما بمحل الحكم او بغيره جليا او خفيا او ما يمكن منتفعا به او غيره ملكا او غير ملك
الحرام عند الاشاعرة رزق خلافا للمعتزلة **فرع** الرزق يجوز ان يكون
القائم بغير المحل والحق والكلام وغير المنصوص وحكم الشيء وحكمه **الثاني** والاجود التعليل القاصر عندنا الا بيشب بحق خلافا للشافعي و

التواتر ثم اجماع من بعدهم فهو لهم بدون ترتيب
الخلاف وهذا بناء على ان الخبر المشهور يوجب العلم فيما
يرى فيه وهذا اجماع مختلف فيه وهو ضعيف **المسئلة الخامسة** الخبر
الواحد كالاجماع الذي يرجع واحد من الصحابة
الاجماع المختلف فيجوز تبدله في عصر او مصر
وعوامهم في قبيل الشيء فيخصص به عموم قوله تعالى اجماع
لا يتبع ولا يتسبح به وقيل يتسبح به قبل تقرر الخلاف
الرأي كما في القياس **والمسئلة** يجوز ان يكون
خبر الواحد والقياس عندنا وعند بعض مشايخنا
خصصه بهما والظاهر يترك بالقرآن والبعض بالقطعي
من التقرير وجوز البعض بالمساواة ايضا **واما ادلة**
الكتاب فستة فتكون بالتواتر فيفيد القطع
بمتونها او بالشهرة فيفيد بمنزلة القطع او خبر الواحد
فيفيد الظن ويوجب العمل عند بعض الناس
عند الاكثرين خلافا للبعض من المذهبين في
ايجاب العمل وعدم الصحابي كما تقدم
في الاجماع عند الاكثر **الركن الرابع القياس**
وهو تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعلة متحدة
لا تعدد كذا عرف عند اصحابنا هو سبق في العلة
في الاصل ليثبت الحكم في الفرع وهذا اعم الاظهر ان العلة ركنه والتعدية حكمه **فنقول** اركانه اربعة الاصل وحكمه والفرع والعلة
والاصل عندنا الكتاب والسنة والاجماع والنص وهو ما ازداد الظن بالحكم وهو ظاهر اللفظ بحيث لو نقل الاصل عندنا والعلة عند الشافعي
وشايخ سمرقند وصل الخلاف المعنى واصحاب الظواهر نفوه بعضهم في الشرعيات فقط للاشتراك عقلا او سمعا

القياس بحجة وعند الشافعي الاول فقط سماه غريبا والثلثة الباقية ملائمة لان الاولان يستلزمان شهادة الاصل بعدم الحكم ٦٥
ربها وبهي الاخيرين يلزم من وجود والتعليل بهما بدون حجة يسمى عند التعليل تعليلا وعند البعض هذا ايضا قياس بعد الاصح
رح بدون الثاني ليست بحجة عندنا وبدون الثلثة مردودة مكابرة خلافا لاهل الله وسيجيء بيانها هذا كله مذهب اليه صاحب التنقيح

فالمناسب عنده اما مؤثر او مرسل والمرسل
اما ملايم او غريب فالشافعية لم يعتبروا
الغريب والحنفية والمالكية والحنابلة
اعتبروه والملايم والمؤثر وسكتوا عن الملائمة و
الثاني مسلكا او حكما كما فعل الامدي والثالث
لم يعتد به في تفسير الملائمة بالبعيد فبقي
عندهم رابع الثاني واختصر هو بالثلثة الاول
والمذكور في كلام مشايخنا ان المناسب هو الملائم
وهو الذي يكون على وفق العلل المنقولة لكونه معقولا
صالحا للاضافة الحكم غريبا بحيث لم يشهد له اصل خاص
معين بعينه لكن يشهد له اصول بالغريب لكن لا بعينه
وقد يسمى الاول الثاني بعض الثلثة مقابلا للطرد
وبعض العلماء يمسك في العلية بالسبر والتقسيم
حصرا وصاف الاصل الصالحة للعلية وعدد
ثم ابطال علية بعضها لبقاء علية الباقي وشيخ الاسلام
وابطال علية الغير والغائر يثبت علية المشترك ويكون
فيها الحكم للابطال الغلو بعد التجربة الجدلية
فلم اجد وغلبة التعليل في الاحكام وعلمائنا
لم يهتموا بشوائبها الا قليلا في مجلات عندهم اذا
اثبت عدم علية الغير والغائر وعلية الباقي
والمشترك وفصل واجماع او مكابرة بعد ما ثبت
تعليل هذا النفي فيكون مرجحا لا الاخذ لتلك
المعاني الكثيرة الثلثة وقوم بالعدد ان

بالاعتبار كلية بعضهم وجودا فقط وبعضهم وجودا وعدما وبعضهم وجودا وعدما وبعضهم بعضهم قيام الغير على الحكم او
هذا كله باطل عندنا فصل التعليل لاثبات العلة او الشرط او الحكم او صفاتها او نفي شيء منها او صفاتها لا يجوز ابتداء
بالاتفاق واما اذا كان له اصل ثابت فيصح التعدية لاثبات حكم شرعي وفاقا وكذا لاثبات العلة او الشرط عند الاكثرين منهم خلافا

المختلف وجود مع الغير او في الاصل ويثبت الحكم في الاصل بالاجماع مع الاختلاف في العلة والا بوصف مقترن بما يمنع به الغرق بين الاصل
على الفرع الخ ويثبت بانواع السبر والتقسيم كما مر او بالمناسبة كما ذكرنا او بالاجماع كذا ذكره
بانه ان الحكم بالوجه لم يكن معلولا بذلك الوصف للتعليل لكان بعيدا او بتنبيه على الشيء او الوصف المناسب او بالغرق فيه بين الفرعي وصف وصف مع ذكرهما

ذرقنا ان ما قدره الله تعالى غذاء لشخص يجب ان يأكل فيمتنع ان يأكل غيره لكن لا
يوافق هذا التغير ظاهر ورزقنا ما ورزقناهم ينفقون ويجب ان يأكل ما رزقنا به
لان يكون رزقا لهم وقد يعدم الرزق بما سواه تم الله تعالى الحلال حلالا
كان او حراما فانتفوه به بالتغذي او نحوه فيعم الرزق لهذا التغير المشارب و
الملابس والاولاد والتملك النهر الخياطي فيما هذا يكون العرايا رزقا فيه بعد
لا يخفى ان المراد من العرايا ما وقع الانتفاع به فيما هذا الامر اي ما هذا
التغير اذ يأكل شخص رزق غيره ويوافقه قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون
اقول وههنا بحث لان الرزق على هذا التغير ما وقع الانتفاع به بالفعل لكن يصح
ان ناكل شخص رزق غيره لان كون ذلك ما كول رزقا للغير يتوقف على
استيلاء الغير به وهو ينافي ان ناكل شخص آخر وكيف يوافق هذا التغير قوله تعالى
ومما رزقناهم لان الظاهر ان الانفاق شامل للانفاق مما انتفع به المنفق كالانفاق
الفيل الملبوس للانفاق مما لا ينتفع به كالانفاق الحنطة قبل الطبخ ويمكن الجواب
عنها بان المراد منه قولهم في التغير الثاني فانتفع به تمكن به من الانتفاع به فيطابق
لما ذكره المصنف في تفسيره قوله ومما رزقناهم ان الرزق في العرف يخصص بالحلال
وتمكينه من الانتفاع به فشامل ويمكن الجواب عن كلا قلنا بانه يجوز ان
ينتفع الغير بذلك الا كول لكونه اخرى غير الاكل ثم اعلم ان جميع ما سبق من تفاسير
الرزق انما هو عندنا لا خاصة ويشامل الحرام فالحرام رزق عندهم ولما
عند المعتزلة فالحرام ليس برزق لانهم فسروا الرزق تارة بالحلال فاورد عليهم
قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فان كثيرا من البهائم رزق ولا يتصور
في حقها اكل الحرام وفسروه تارة اخرى بما لا يمنع من الانتفاع به فيعم هذا الايراد
هذا السؤال لكن يرد انه اكل الحرام حلو لكم وهو يلزم ان لا يرزق الله تعالى
وهو خلاف الاجماع من الامة قيل المهم المعتزلة وهذا السؤال يرد على التفسير
بالاول ايضا قاموس في الاعلاء وهي الرضعة الغلاء المسعر هو التسعير على اصلنا
وهو ان يجمع الكثير بخلقه تعالى ابتداء ولو كان افعال العباد كما ورد في الحديث
حين وقع غلاء في المدينة فاجتمع اهلها اليه عليه السلام وقالوا سعر لنا يا رسول الله
من ذاته لا بنفس او فيه وما الا بسبب وهذه الاوصاف المصالح المرسلة فللرسل ان يتوهم هذا بعضهم اطلق جواز البناء على شرط فيه
ان تكون المصلحة ضرورية قطعية كلية ولا تقبل الخارجية والتخييلية عنده الا بشهادة الاصل والشاهد عندنا ان يثبت بنص او اجماع
اعتبار نوع الوصف او جنسه في نوع الحكم او جنسه والمراد بالجنس هنا القريب وقد يكتفي بعضهم في بعض فيه مادة قوة القياس

قوله بما قررنا الان يكون رزقا لهم بتخصيصهم بالانتفاع به

وعن هذا قالوا في الغرة انها تورث عنه لانها مال ولا يجوز ان يكون مالا
لان الانتفاع به حرام

اولادها قالوا الولد بالغرة بالاستيلاد او الغاية

لكن هذا لا يدل على العلية وثانيها الاجماع
وثالثها المحاسبة وسلم طرد الملائمة قالوا
ان يكون الوصف على وفق العلل الشرعية
والمراد به ان يعتبر الشرع جنس هذا الوصف
جنس الحكم ويكفي في الجنس ما بعد
ان يكون الخفي من الابعد الذي هو كونه مظنة
المصلحة فان هذا مرسل لا يقبل اتفاقا
لكن لما كان الجنس بكاد ان يلتبس القول

وعن هذا قلنا في ايضا بان
الانتفاع بالمشتق من
جهة انتفاع في غير
مستحق على الغير

واذا وجد الملائمة يقبل العمل والا يجب عندنا ما لم
يكن مؤثرة وعند بعض الشافعية يجب العمل
بالملائم بشهادة الاصل قالوا واي فرق ان يعين
بتوالي مشايخ سالما عن المناقضة والمعارضة
والمراد به ان يوجد الحكم اصل معين من نوعه
يوجد في جنس الوصف او نوعه وعند بعضهم
يجب مجرد احالته وعند بعض يجب
العلة في الاصل بحيث دار الامر
من ذاته لا بنفس او فيه وما الا بسبب وهذه الاوصاف المصالح المرسلة فللرسل ان يتوهم هذا بعضهم اطلق جواز البناء على شرط فيه
ان تكون المصلحة ضرورية قطعية كلية ولا تقبل الخارجية والتخييلية عنده الا بشهادة الاصل والشاهد عندنا ان يثبت بنص او اجماع
اعتبار نوع الوصف او جنسه في نوع الحكم او جنسه والمراد بالجنس هنا القريب وقد يكتفي بعضهم في بعض فيه مادة قوة القياس

نهاد الدفع بالحكم وصنع تخلف الحكم نهاد الدفع بالنقض وهو بيان ان النقض التسوية بين الاصل والفرع الان بسبب الدفع بهذه

الاقران لم يعد نقضا صورة النقض مانع من ثبوت الحكم بعد ثبوت العلة وجود غلا لكن اكثر اصحابنا العراقيين يقولون العلة توجب الحكم

لكن تخلف الحكم لوجود المانع وذكروا في جملة ما يوجب عدم الحكم خمسة مانع من انعقاد العلة او تمامها او من ابتداء الحكم او تمامه او لزومه

وهذه الثلثة الاخيرة تخصيص العلة وفي الثلثة الاولى لا تخصيص العلة وفي الثلثة الاولى

فاطلق القول ان الاسم نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شيء هو الخالق لا نفس

ومدلول العالم شيء هو العالم لا نفس العلم والشيخ هنا مدلول العلم اي من المطابقي

والتضمني فاعترض باسماء الصفات والعالم المقصورة فزعم ان مدلول الخالق الخلق

وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عينه ولا غيره اقول توضيح المقام ان

بعض اصحابنا لما اراد ان الاسم كزيد ورجل مدلوله المطابقي كما صرح به

شارح المقاصد زاد ان الاسم نفس المسمى وموضوع له اللفظ ومعلوم ان المدلول المطابقي

ما وضع بعينه يصح ما قالوا ان الاسم نفس المسمى مطلقا اي سواء كان من اسماء

الله تعالى او لا فهو بمنزلة قولنا المدلول المطابقي نفس الموضوع له لا شك في صحته

لان الاسم ان كان علما كلفظ الله وزيد فمدلوله المطابقي الذات المشخصة

الموجودة في الخارج وهي نفس الموضوع وان كان لفظا كليا كالعالم فمدلوله

المطابقي ذات ما ثبت له صفة العلم اي هذا الامر المركب من موصوف ذات

ومفهوم العلم وهذا الامر المتعقل هو الموضوع وان اراد ان المسمى الذات الموجودة

في الخارج فما قالوا من العينية صحيح في الاعلام لان مدلول العلم الذات الموجودة

في الخارج واما اسماء الصفات كالعالم فالتركيب كل لان مدلول اسم الصفة مفهوم

ذات ما هو ذات في الصفة فكيف يكون هذا المفهوم عين فرده الذي هو الذات

العينية الموجودة في الخارج المتصفة بالعلم اللهم الا ان يعلم العينية للصدق و

المطابقة واما الشيخ الاشعري فمراده من الاسم المدلول الذي يتعلق به القصد

سواء كان مدلولا مطابقيا او تضمنيا كما يفهم من شرح المقاصد والمدلول

المقصود من الوضع هنا المطابقي الذي هو الذات المعينة الموجودة في الخارج

المجردة في الخارج عن اعتبار الصفة معها والمقصود من اسم الصلة معنا

التضمني الذي هو الصفة وانما صفة تتعقل عند ذكر ما هي عين ذاته كالموجود والحي

ما هي غير ذاته كالخالق والعالم لا عينها ولا غيرها كالعلم والمراد بالمسمى الذات

من حيث هي كما يفهم من المواقف وشرحه اي الذات الموجودة عليه في الخارج

بلا اعتبار صفة من صفتها معها فانه قال الشيخ الاشعري قد يكون الاسم

نفس المسمى اي مدلوله المطابقي وهو الذات من حيث هي وذلك اما بان يكون

لا يصح سلب شيء مما يصدق عليه المسمى بهذا الاسم

وهو منع مقدمة الدليل ومعناه ان لا يكون على وجه الدعوى وهو المقدمة الممنوعة

والصحيح ان لا يتوقف الجامع على العلة وهو على الدلالة واما في وجودها في الاصل فالوجود

العلة الشرعية مع الاطراد لا نعلم كان كانت

المعرفة وهو ان لا يعلم انتفاء الحكم لانتفاء العلة بل لجواز ان يكون لها معارض

ولا يمكن تصوره وفي شرح المواقف ان بعضا منا قالوا بوقوع تصور بغير ما

ذكره صاحب المواقف من ان جواز التكليف بالممتنع لذاته فرع تصوره ويشعر بان

هؤلاء يجوزونه المبحث الثالث في اسمائه تعالى وهي ثلثة اقسام الاول

ما اشتهر من الخلاف في ان الاسم هل هو نفس المسمى له او غيره متقدمة ومقصد

قال شارح المقاصد الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعم انواع الكلمة

وقد يقيد اي بقولنا لاسم بانه مستقل في الدلالة وبالتجرد عن الزمان فيخرج بمل

الفعل والحرف على ما هو مصطلح النحاة والمسمى هو المعنى الذي وضع الاسم بازائه قولنا

وقد صرح في التلويح بان المسمى والمدلول والمعنى شيء واحد وانما الاختلاف

بالاعتبار فالشيء بمعنى يدل عليه اللفظ احد مدلولي ومن حيث يحصل من اللفظ

مفهوم ومن حيث يقصد باللفظ من حيث وضع اللفظ مسمى وقد صرح فيه

ايضا ان المسمى قد يطلق على المعنى فيقال الحال زيد وعمرو وابنه

مسمى الرجل كل هذا بحسب المعنى اقول اللفظ اما كان شيئا ورجل وعالم ونحو

وهو اللفظ المستقل الذي وضع اللفظ بازائه وذلك المفهوم فزيد موجود في الخارج

يصدق عليه ذلك المفهوم وقائم العالم كزيد فقوله هو ذات ما هو ذات في الخارج

للذات التي وضع له الاسم المستقل ويطلق المسمى وغيره من الاسامي المذكورة

على مدلول العالم ايضا قال شارح المقاصد والتسمية هو وضع الاسم للمعنى وقيد

يراد به ذكر الشيء باسمه المقصد قال شارح المقاصد اضافها وفي قوله بالاسم فرق بين

والتسمية بمعانيها المذكورة وانما اضافها وفيما ذهب اليه بعضهم بحسبانها من

اي ما صدق عليه اسم من الاسماء لفظ زيد وعمرو ورجل نفس المسمى اي مسمى ذلك

الاسم وفيما ذكره الشيخ الاشعري من ان الاسماء ثلثة هو نفس المسمى

وما هو غيره وما هو لا عينه ولا غيره فهم يريدون بالاسم مدلولها اي يريدون

بما صدق عليه اسم كلفظ زيد ورجل مدلوله اي مدلولها ما صدق عليه الخ اعلم

ان النزاع ليس في لفظ الاسم من حيث افراده من الكلمة سواء كانت علما او تعلق

عليه بطريق التوصيف كالعالم او غيرها كزيد ورجل لكن المراد في النزاع مدلول

تلك الالفاظ على ما صرح به شارح المواقف ثم ان الاصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فقط

والمسمى بالقياس الى ما بعده والمسمى بغيره وزعم البعض ان اللحاظ من تخصيص العلة فيكون باطلا اما اذا ترك القياس به بدليل

اقوى بالكون تخصيصا اصل الدفع العلل المؤثرة مع انتفاء وهو وجود العلة في صورة مع تخلف الحكم ودفعهم بارجع اي

الدفع بالوصف وهو منع وجود العلة في صورة النقض والدفع بمعنى الوصف هو وضع وجود المعنى الذي جعله علة المعلة بنا

والمناقضة عند الاصوليين وجه المعارضة كفساد الوضع وسيجيء المعارضة كالقلب في الكلف وبعض مشايخنا عدوا دفع
العلل المؤثرة بالنقض وفساد الوضع قادحا كالمرة لعدم تصورهما عند الجمهور الا ان ظن الظفر كاف وكثيرا ما يظن ثم
وربما يورد على المؤثرة ما يظن انه عدها فيحتاج الى بيان انه ليس كذلك وهكذا الامر في المعارضة بسائر القلب ثم بعد ظهور الطائفة

لا يتم الاعتراض الا بالمعارضة ثم المعارضة تجري في كل دليل ستعرف في الكلام في علة الاصل ومعارضة المقدمة اما الاولى فلما بدليل المعلل
وجوه زيادة مؤثرة او منتجة ومع معارضة وجه منها فناقضة فالاولى ليدل المعترض على انتفاء
حكم بينة مخالفة الآبي على حكم اخر يستلزم عدم
يتكلما وعامتهم كرد والعقد بستلزم طلب
التسوية والاولى قوي منزل الحدود بعض
والثاني بدليل اخر وهو معارضة خالصة وهي اما
ان يثبت نقيض حكم الصبي او خلافه وحكم الجنون
والاول الاول واذا كانت الثانية فهي اما في مقابلة
وهو ان يجعل العلة معلولا والمعلول علة
مع اقامة دليل على ان العلة وهي قابلة للبقاء
عند المدار واذا كان العلة حكما او وصفا
والحكم لا يوجد الا بالعلة لم يجز ان يكون الحكم علة
لان تستلزم وجود ما عطاء وجد الحول الذي
ثبت استمرارها فيه بناء على استصحاب الاصل
معارضة الصفة فانه دليل على علية
اثبت العقل فتبوله واذا اقام على علية خلاف
لما كانت قاصرة لا تبقى عندنا وكذا اذا كانت
متعدية الا جمع عليه وان تعدى المختلف فيه
يبقى عند اهل النظر لا عند الفقها ورسمه في رفع الحكم المعلل بتلك العلة اي العلة المؤثرة لانها دليل المعلل فيحتاج الى دفعها وهو اربعة
انواع الاول القول بموجب العلة وهو التزام السائل ما يلزم المعلل بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم وهو ملجئ للمعلل الى الاثرة
ويقع على ثلثة اوجه الاول ان يلزم المعلل بتعليله ما يرغم انه محل النزاع او ملازم له ويكفي لكسر الثاني ان يلزم ابطال ما يلزم

على الذات فقط ولا يدل على الذات مع صفة هي عين الذات كالموجود فان
مدلوله على ما اراده هو الوجود وهو عين الذات عنده وقد يكون غير المسمى
كقول الخالق فان مدلوله على ما اراده هو الخلق وهو غير الذات من حيث هي
عنده وقد يكون لا عين المسمى ولا غيره كالعالم فان مدلوله على ما اراده
هو العلم وهو ليس عين الذات من حيث هي ولا غيرها عنده قالا المصنف في تفسير
البسملة وان اريد بالاسم اي باللفظ المؤلف من اسم اللفظ اي لفظ زيد
ونحوه مما هو فرد للاسم فنواه مدلول كل اسم ماح كزيد ونحوه غير المسمى الذي
هو ذات الشيء لان الاسم افراده كلفظ زيد ونحوه بتألف من اصوات
مقطعة غير قارة والمسمى وهو الذات لا يكون كذلك وان اريد به اي بالاسم
اي باللفظ المؤلف من اسم ذات الشيء فنواه مدلول اسم ح وهو ذات الشيء
عين المسمى اقول فيه هذه العينية انفكت الخ عين ذاته لكن لفظ الاسم
لم يشتهر بهذا المعنى وانما قوله تعالى سبح اسم ربك العلي اريد به اي باسم المرتفع
في هذا المقام لفظ اللفظ للمسمى لانه كما يجب تنزيه ذاته تعالى من النقائص يجب تنزيه
اسمه ايضا عن سوء الادب وان اريد به اي باسم الصفة كما هو الشائع
الكثير في اسم اي مدلوله ح وهي الصفة كانقسام الصفة عند الشيخ الى ما
هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما ليس هو عينه ولا غيره انتقل العلامة
لانه اما ان يراد بلفظ اسم افراده التي هي اللفظ فظ الذات الخ يصدق عليها
افرادها والصفات الخ هو جزء من معاني افراده ليوافق ما في شرح المقاصد
لكن الصفة لا يكون جزء شيء من كل لفظ فان الاعلام لا يدل على الذوات
في الكلام سابقا فلم انقل الملزوم من شرح المواقف ان الشيخ اعتبر المدلول اللفظي
الا انه لما اراد من المسمى الذات المجردة عن اعتبار صفة معها حكم بالتغيير
للذكر وفان مع الموجود ذات ثبت له الوجود فكما ان الوجود عين الذات
كذلك الذات الموجودة مع الوجود عين الذات كما الموجودة مع الوجود
عين الذات لان الشيء اذا انضم اليه عينه لا يغاير نفسه بلا اعتبار الانضمام
وكذا مع الخالق فان ثبت له الخلق فكما ان الخلق غير الذات الخ هو لفظ

مع الخلق غير الذات لان الشيء اذا انضم اليه غيره يغاير نفسه بلا اعتبار الانضمام
وقس عليها العالم اقول لعل بعض الاصحاب ان اراد وا من المسمى الذات اراد وا الذات
مطلقا سواء اعتبر مع صفة اولم يعتبر فني مثل العالم المسمى ذات اعتبر مع العلم
فيطابقه معنى العالم في مثل زيد وعمرو المسمى الذات بلا اعتبار صفة معها وقالوا
في شرح المواقف قد اشتهر الخلاف فان الاسم هل هو نفس المسمى او غيره والاشبه وقال
في انه ليس النزاع في لفظ فرس انه هل الحيوان المخصوص اسم لغير المسمى فان هذا مما
لا يشتبه على احد بل النزاع في مدلول الاسم اهو الذات من حيث هي او الذات باعتبار
امر حادث عليه عارض له يسئل عنه اقول العدم منه ان منه قال ان مدلول اسم الذات
من حيث هي يقول الاسم اي مدلوله عين المسمى بنا على ان المسمى هو الذات
من حيث هي وهو ظاهر الاعلام واما في مثل عالم فلا مشكل لانا ان خلنا بخروج
الصفة عن المدلول لا نقول بخروج التقييد بها فغاية ما في الباب ان المدلول
الذات مع التقييد بالذات من حيث هي والمفهوم منه ايضا ان من قال ان مدلول
اسم الذات باعتبار امر صادق عليه فيقول الاسم اي مدلول اسم المسمى الذي هو
الذات من حيث هي وهو ظاهر فيه في مثل عالم ومشكل في الاعلام والمذكورات التي
ليست بصفات كالحجر والشجر وان قلنا ان مرادهم من الاسم اسمية بعض اسمه
علم كلفظة الله وبعضه صفة كالعالم فالاشكال المذكور باق ثم اقول ان من
تتبع هذه المسئلة من الكتب المشهورة لا يزيد الا حيرة فالذي لمن اطلع
على الاصطلاحات في بيان مراد القوم ان يتخذ اقوالهم مختلفة ثم اعلم ان العلماء
اتفقوا على المغايرة بين التسمية والمسمى واما الاسم والتسمية فذهب جمهور
اصحابنا الى ان الاسم غير التسمية والمراد بالاسم هنا القول والتسمية المعنى
المصدري والمغايرة بينهما لا تحتاج الى بيان وذهب بعض اصحابنا الى ان الاسم عين
التسمية وهو المراد من التسمية اقول وكذا بالاسم فالنزاع لفظي وقالت
المعتزلة الاسم غير المسمى وعين التسمية اقول ينبغي ان يطلب لهم ايضا محملا
لا ينافيه بداهة العقل حتى نقل الغزالي عن الاسم والمسمى والتسمية امور متغايرة
قطعا وهو المراد من الاسم اقول ومن التسمية المعنى المصدري وقال اللهام

فاذا ذهب الخصم فاذا ورد الحكم عليه بيان ما اذا ارتفع الخلاف فيه واقام الدليل عليه بسيان ما اذا سكت عن بعض المقدمات فسلم الحكم المذكور وسيجيء الجواب
للمعارضة بتمامها اصل هذا النوع وهو ان المعلل نصب الدليل في غير محل النزاع ولذا يلزمه ان يكون في المؤثرة بل في الاولى ايضا الثاني المعارضة وهي
منع ثبوت الوصف في الاصل او في الفرع او منع ثبوت حكم الاصل او كونه في الفرع او منع صلاح الوصف لحكم او منع شبه الحكم بالاصل الوصف
الثاني فساد الوضع وقد مر تفسيره ٥
انه يمكن الاعتراض عليه بادنى تغيير الكلام واما هو
ان بطلان العلة اصلا وعن بعضهم ان فساد الوضع
نوعان احدهما ما مر وهو كون الوصف مشوشا
مختلا وحكم ربطه بالآخر كون الناس على خلاف
مقتضى الاصول الثلثة الآتي للمناقضة وهي كما تو
تعلق الحكم بها وقوي عليه ان لم يكن مانع عند اكثر
العراقيين ومطلقا عندنا وهي تلحق اصل الطرد
المؤثرة بغير فصل خلافا لبعض المعتبرين ويمكن دفع
المعارضة بالمعارضة ايضا فان احد وصفي
الدارية كالكفاية تدل الا وضع فصفة الانتقال
وهو انما يكون قبل ان يتم اثبات حكم الاول
اما لعلة اخرى لاثبات علة القهقرى لاثبات حكم
الاول او حكم اخر مختار اليه كالحكم الاول الى حكم كذا
لبطلة العلة الاولى والحكم صحيح والنقل انتفاء
عند بعضهم اتباعا لابن الحاجب

قوله المقدمة كالحكم كذلك وقال بعضهم الانقطاع
البيان او العلة لاثبات حكم كذلك وقال بعضهم الانقطاع
فصل يجيء الفرق بعد الفصل الذي هو اتباع
ما كان على ما كان وحاصله العمل بالاصل عند الظفر
وهو ليس بحجة اصلا عند كثير من اصحابنا
وبعض الشافعية حجة ملزمة عند الشافعي واكثر مشايخ
سمرقند ناف كل شيء ثابت تحقق بدليل ثم وقع

الزيادة غالبا لاستلزامه وقوعه الاولى وهي حجة عند ذوي المفاسد التعدي بالنفي فيما يتوقف العلة نفيا واجتماع لانه
ليس فاسدا الاحتجاج بلا دليل ضمنا لم يتعرض دليله ويتعارض الاشباه فانه ترجيح فاسد بل اجتماع بلا دليل والجانب او

لاحد الى الاخر الا بقرينة فوقه عند نادرا تتمة شاذا بالاخر عند الشافعي وقول العراقي فيما يدركه بالقياس كالقياس تقصد الحكم فصل ٦٨

فيما يقع الترجيح فيه بكثرة الرواة من جهات الكتاب والسنة مشافهة وسندا حكما واخبارا وجهات القياس اصلا وفرعا وعلة واما خارجا وكذلك

بظهر بالتامل فيها الا انه قد جرت عادتهم بذكر اربعة منها يترجح به القياس الاول قوة الاثر والثاني قوة ثبات الوصف على الحكم اي كثرة اقتران

الشارع باوصاف هذا الحكم واثباته كثرة فالاصول وهو قريب من الثالث بل من حيث اللغة الحقيقة الاول والرابع الحكم اي العدم عند العدم

وهذا اضعف الوجوه مسئلة اذا تعارض وجوه

الترجيح فما بالذات اي بالوصف الذاتي اولى

مما بالحال اي بالوصف العرضي مسئلة الترجيح

الفاسد فمنه الترجيح بمقابلة الاشباه اذا شابه

في واحد منوشاكله من اوصاف الفرع مع فقد الترجيح

بكون الوصف اعم اذ الترجيح بالقوة وهو ان يثبت للوصف

ومنه الترجيح بعلة الجزاء العلة والاثر مسئلة

ترجيح بكثرة الدليل عند البعض لعلة الظن وعند

وعلى كل ما يصلح علة للاصل مرجحا باب الاجتهاد

وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي وهو

اعم من القياس اذ منه ما هو عند الكل كالنص في مورد

النص وشرطه ان يعرف علم ما يتعلق بالاحكام من الكتاب

والسنة بما فيه لغة وشرعا واقسامهما المذكورة والعبرة

العلم بالمواقع لا الحفظ وعلم السنة متنا وسندا

وواقع الاجماع بانواعه ووجوه القياس كما ذكرنا قيل وعرف الناسي ايضا والمختار جواز تخصيصه بعض الاحكام وحكاية الظني مع احتمال

الخطا فيه عند المخطئ ويصير عند المصوب كالقطعي لكل مجتهد مصيب هذا انما يظهر ان عندنا ولكل مجتهد ما ادى اليه حكما عنده الله تعالى وعند علم

الهدى الحكم الله تعالى ما ادى اليه اجتهاد كل مجتهد واليه ذهب مالك كثير من اهل السنة ثم اختلفوا فعند بعضهم تساوي الخطوة وعند

الوضع انه يعقل ذاته المحققة من هذه الوجوه من غير ان يدخل هذا الوجود في مفهوم لفظة الله فقال اشارح المقاصد يجوز ان يكون الواضع هو الله تعالى

واما الاسم المأخوذ من الحز فمحال عليه تعالى اذ لا يتصور لذاته تعالى جزء حتى يطلق اسم مأخوذ منه عليه تعالى واما الاسم المأخوذ من الوصف الخارجي كالخالق والرازق

حقه تعالى وكذا الاسم المأخوذ من الفعل جائز في حقه تعالى ايضا كالخالق والرازق

الفصل الثالث في ان تسمية الله تعالى بالاسماء توقيفية يتوقف اطلاقها

على اذن الشرع وهي اذن الشرع ووقوع الاطلاق بذلك في الكتاب والسنة و

ذلك للاحتراز عما يوهم باطلا ولم يكتف في عدم ايهام الباطل بادراك العقل

بل توقف على اذن للاحتياط وليس النزاع في اسماء الاعلام الموضوعة لذاته

في اللغات كلفظة الله في العربية ولفظة يزدان في الفارسية فانه لا نزاع في جواز

اطلاقها من غير توقف على الاذن وانما النزاع في اسماء المأخوذة من الصفات

والافعال فذهب المعتزلة والكرامية الى انه اذا دل العقل على اتصافه تعالى بتلك

الصفة سواء ورد بذلك اطلاق اذن شرعي او لم يرد وكذا الحال في الافعال

وقال القاضي ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز

اطلاقه عليه بلا توقف اذا لم يكن اطلاقه موهما لما لا يليق بكبريائه لمن

ثم لم يجز ان يطلق عليه لفظ العارف لان المعرفة قد يراد بها علم مسبوق

بغفلة وذهب الشيخ الاشعري وجماعة الى انه لا بد من التوقيف وهو المختار

والذي ورد به التوقيف في المشهور تسعة وتسعون اسما فقد ورد في

الصحيحين ان لله تعالى تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدة من احصاها

دخل الجنة وليس في الصحيح في تعيين تلك الاسماء لكن البيهقي والترمذي

عينا في روايتهما كما سيذكر وانما قيل في المشهور اذ قد ورد التوقيف بغيرها

اما في القرآن فالمولى والنصير والغالب والقاهر والقريب والرب والناصر

والعلي والاكرام واحسن الخالقين وارحم الراحمين وذي الطول وذي القوة

وذي المعارج الى غير ذلك واما في الحديث فكالحنان والمنان قال في شرح

المواقف وقد ورد في هذا الحديث في رواية ابن ماجه اسماء ليست في الرواية

الرازي الناس قد طولوا في هذه المسئلة وهي عندي فضول لان الاسم هو اللفظ قد

يكون المخصوص كزيد وعمرو والمسمى هو وضع ذلك اللفظ بازائه فقولك الاسم

قد يكون غير المسمى فاللفظة الجارية مغاير لتحفيفة الجار وقد يكون عينه فانه

لفظة كلمة وضع لمعنى موجود من جملة تلك الالفاظ لفظ الكلمة ويكون لفظ الكلمة

اسمها فالمحققون هنا الاسم والمسمى قالا للامام هذا ما عندي في هذه المسئلة

المبحث الثاني في ان الاسم على الاطلاق هل هو الذي يطلق على الشيء

اما ان يأخذ من الذات بان يكون المسمى هو ذات الشيء من حيث هو ويؤخذ

من جزئها او جزء الذات او من وصفها الخارجي عن الذات لكنه داخل في

مفهوم الاسم المشتق منه او من الفعل الصادر عنها كذا في شرح المواقف ولعله

لعل المراد من الاخذ الاشتقاق ومعنى المشتق الذات مع الحدث فلا يتصور فيما

يكون مسماه ذات الشيء من غير هو فلعل الاخذ عنى الملك اي كلمة والمراد

ان يكون المدلول الذات وفي الاخذ من الجزء اشكال لان الظاهر ان المأخوذ

من الجزء الذات مع الجزء وليس بحدث فليتأمل والاول كالله فانه اسم

علم موضوع للذات من غير اعتبار معنى فيه والثاني هو الجسم اذا اطلق على الانسان

والثالث ثلاثة اقسام الاول ما لا يكون مأخوذا من الوصف الحقيقي اي الموجود

او من الوصف الاضافي كالموجود او السلبية كالواحد او الخارجي كالخالق فقد

انقسم الاسم على الاطلاق ثم منظر انه اي هذه الاقسام يمكن ان يطلق على الله تعالى الاسم

المأخوذ من الذات فامكان نزاع امكان ان يتعقل ذاته تعالى فمن ذهب الى جواز ان يتعقل

ذاته جوز ان يكون ملكة لذلك اسم بازاء حقيقته المخصوصة ومن ذهب الى انه لا

يتعقل ذاته لم يجوز له اسماء مأخوذة من ذاته لان وضع الاسم لمن لم يتعقله قبيح

فلزم القول باشتقاق لفظة الله وانكار علمية والمعترض عليه شارح المواقف

بان الخلاف في يتعقل كنه ذاته ووضع الاسم على الذات لا يتوقف على كنه الذات

اذ يجوز ان يتعقل ذات مخصوصة بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لتلك الذات

المخصوصة بكونها ذات الوجه مصححا للوضع وخارجا عن مفهوم ذلك الاسم

فان لفظة الله اسم علم له تعالى موضوع لذاته من غير اعتبار معنى فيه ومصحح هذا الوضع

الفصل الثالث

اي سواء كان الله تعالى او سائر مخلوقاته

ما يأتي في الشبه بين وان لم يكن مشتركا في بعض

الكتاب والسنة ومنها الى اقوال الصحابة ثم

الى القياس فنحو عبيد والى ما شهد به القلب

منها عند الكل وان لم يمكن ذلك ايضا يجب

تقديم الاصل على الظاهر قبل ورود هما وهو

اما باين انهى او قرائن او مستبين او واقع

وستة مقاتلة او مشهورة والخاص اما ان

الحكم يتوزيعه او بجعل التغاير او المحل جملة

على الانفراد او الاجتماع باختلافه صريحا فالناسخ

ناسخ او دلالة كالعموم والمبيح فرجح ويجعل ناسخا

ولو كان احد النصين مشعرا بالامر والآخر

نافيا لذلك فعند الكل خبر والشافعي ترجيح

للمثبت وعند ابي ثابت تعارضا وقد

اختلف على اصحابنا بتعدادها في كثير من

المسائل فلا بد من ضابط وهو انه

ان كان النفي معروفا بالبراءة الاصلية كان مثل الاثبات ويطلب المخلص وعلى هذا يترجح قبول الشهادة وعلى النفي عند الاصوليين وان كان

الامر فيه بناء على استصحاب العدم الاصلي فالمثبت اولى وان حمل الوجهين بنظر اهل الحديث على عدم العلم بالدليل او على العدم الاصلي

وانما في العباس فلان يحمل على النسخ وللمستطان بالتقارن من غير بعد بعده بالظاهر الحال بل يؤخذ بما شهد به القلب منهما ثم لا بد

من صيغ المبالغة قال بعض شارحي الحديث في بيان معناه اي الذي يغفر ذنوب عباده مرة بعد اخرى **التهار** غالبا فيغلب على صيغة المجهول فهو صفة فعلية وسلبية اذ لا معنى للقهر الغلبة واما استعاء والفعولية فهما امور صيغة المبالغة وقال بعض شارحي الحديث القهار اي غالبا على الكل جميع الخلائق اذ لا يرجع الى المعنى الاول لانه نفاه اذا كان غالبا على جميع الخلائق لا يكون مغلوبا بالواحد منهم تدبر **الوهاب** كثير العطايا بلا عوض فيكون صفة فعلية **الرزاق** يرزق من يشاء من الحيوان ما ينتفع به مأكول ومشروب وملبوس ونحوه صفات الفعل وقيل بعض شارحي الحديث الرزق هنا للمبالغة والمخطور بنا على ان الحرام رزق عند اهل السنة خلافا للمعتزلة **الفتاح** بسيط العسير وقيل هو الذي الفتاحي النصر وهو على التقديرين راجع الى الصفات الفعلية وقيل بمعنى الحكم والحاكم قيل بمعنى الفاصل والفصل اما بالقول فيكون الفتاح صفة كلامية اما بالقضاء اي تعلق الارادة وبالقدرة فيرجع الى صفة الارادة والقدرة كذا في شرح المواقف وشرح الحديث مشتق من الفتاحة وهي الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق اي الحكم الحاكم بمعنى المانع وهو صفة فعلية **العليم** العالم بجميع الاشياء وهو صفة حقيقية اقول فيه بحث ظاهر لان العلم كما ذكر في شرح المواقف وغيره انما يكون صفة حقيقية اذا كان الصفة الحقيقية ما لا تكون اضافة لا تكون الصفة الحقيقية ما لا تكون مختصة اي خالصة عن الاضافة الى المخلوق كالوجود والحي ومنها ما لا تكون اضافة كالعلم والقدرة فالعليم من القسم الثاني **القابض** اي الذي يمسك الارزاق عن عباده ويقبض الارواح عند الممات كذا في شرح الحديث قال في المواقف القابض المختص بالسلب بمعنى القبض بمعنى السلب **الباسط** اي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه ويقبض الارواح عند مجاعة منهم عند تمام الاجل كذا في شرح الحديث وقال في شرح المواقف الباسط المختص بالتوسعة والعطية **الخافض** اي في البلية من الخفض وهو الحط والوضع **الرافع** المعطي المنازل **المعز** معطي العزة اي القدرة والغلبة **المذل** المرجب لحط المنزلة وهذه الصفات من القبض الى كلها صفات فعلية

من صيغ المبالغة قال بعض شارحي الحديث في بيان معناه اي الذي يغفر ذنوب عباده مرة بعد اخرى **التهار** غالبا فيغلب على صيغة المجهول فهو صفة فعلية وسلبية اذ لا معنى للقهر الغلبة واما استعاء والفعولية فهما امور صيغة المبالغة وقال بعض شارحي الحديث القهار اي غالبا على الكل جميع الخلائق اذ لا يرجع الى المعنى الاول لانه نفاه اذا كان غالبا على جميع الخلائق لا يكون مغلوبا بالواحد منهم تدبر **الوهاب** كثير العطايا بلا عوض فيكون صفة فعلية **الرزاق** يرزق من يشاء من الحيوان ما ينتفع به مأكول ومشروب وملبوس ونحوه صفات الفعل وقيل بعض شارحي الحديث الرزق هنا للمبالغة والمخطور بنا على ان الحرام رزق عند اهل السنة خلافا للمعتزلة **الفتاح** بسيط العسير وقيل هو الذي الفتاحي النصر وهو على التقديرين راجع الى الصفات الفعلية وقيل بمعنى الحكم والحاكم قيل بمعنى الفاصل والفصل اما بالقول فيكون الفتاح صفة كلامية اما بالقضاء اي تعلق الارادة وبالقدرة فيرجع الى صفة الارادة والقدرة كذا في شرح المواقف وشرح الحديث مشتق من الفتاحة وهي الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق اي الحكم الحاكم بمعنى المانع وهو صفة فعلية **العليم** العالم بجميع الاشياء وهو صفة حقيقية اقول فيه بحث ظاهر لان العلم كما ذكر في شرح المواقف وغيره انما يكون صفة حقيقية اذا كان الصفة الحقيقية ما لا تكون اضافة لا تكون الصفة الحقيقية ما لا تكون مختصة اي خالصة عن الاضافة الى المخلوق كالوجود والحي ومنها ما لا تكون اضافة كالعلم والقدرة فالعليم من القسم الثاني **القابض** اي الذي يمسك الارزاق عن عباده ويقبض الارواح عند الممات كذا في شرح الحديث قال في المواقف القابض المختص بالسلب بمعنى القبض بمعنى السلب **الباسط** اي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه ويقبض الارواح عند مجاعة منهم عند تمام الاجل كذا في شرح الحديث وقال في شرح المواقف الباسط المختص بالتوسعة والعطية **الخافض** اي في البلية من الخفض وهو الحط والوضع **الرافع** المعطي المنازل **المعز** معطي العزة اي القدرة والغلبة **المذل** المرجب لحط المنزلة وهذه الصفات من القبض الى كلها صفات فعلية

وقد علق الفاضل الشيخ [illegible] على حاشية [illegible] على حاشية [illegible] على [illegible] المذكور [illegible]

باسم العلة والشرط فهو اما شرط المخبر به وهو اما حقيقي يتوقف عليه الشيء في الواقع او حكم الشارع او جعلي يجعله المكلف بمنزلة الشرط او دلالي كالشرط

ان اشترط عند نافي العلة وعند الشافعي ينتفي لانه يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط والا لما كان شرطا وهذا ظاهر

السميع معناه ظاهر الحكم بفتح الكاف على الحاكم وقد عرفت معنى الحاكم ومرجعه من الصفات وقيل الحكم على الشيء علمه وقوله وفعله فيرجع الحكم الى هذه الصفات العدل لا يقبح منه ما يفعل وهو صفة سلبية اللطيف اللطف بالضم الرفق بالعامل وفي القاموس فعل اللطيف بعباده الحسن اليهم وخلقه بايصال المنافع اليهم بلطف وبرفق على ما في القاموس ايضا ويجيء اللطف ايضا بمعنى الدقة والخفاء على ما في القاموس فمعنى اللطيف على هذا العالم بخفايا الامور ودقايقها على ما في القاموس ايضا فاللطيف على المعنى الاول يرجع الى صفة الفعل وعلى الثاني الى صفة العلم على ما في شرح المواقف وفي شرح الحديث اللطيف هو الذي لطفت ادراكه واستغرق علمه ما ظهر وبطن بدرك بالكيفية اقول هذا مبني على المعنى الثاني للطيف ومرجعه الى السلب الخبير معناه العالم فهو صفة علمية وقيل معناه المخبر فهو صفة كلامية الحليم لا يعجل العقاب المستحق قبل وقته فمرجعه الى السلب العظيم كالعفو بلا وقد يجيء العظيم بمعنى المعظم الشكور المجازي على الشكر ويسمى جزاء الشكر شكرا على سبيل المشاكلة وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقولهم اطبخ لي جبة وقميصا وجزاء سيئة سيئة مثلها وقيل معنى شكره اثابته على القليل من الطاعة الكثير من الثواب على التقدير بين هو صفة فعلية وقيل معناه المثني على مطاعه فيكون صفة كلامية العلي الكبير هما كالمتكبر في المعنى كذا في المواقف وقد سبق معنى المتكبر وقول المعنى الذي نقله شارح المواقف من الفرار للتكبير لا يصح ان يكون معنى لهذين الاسمين لان ذلك المعنى رؤية الغير حقيرا بالنسبة الى ذاته فكان معناهما كون الغير حقيرا بالنسبة الى ذاته تامل الحفيظ معناه العليم من الحفظ الذي هو ضد النسيان والنسيان مرجعه العلم وقيل لا يغفل شيئا فمرجعه صفة سلبية وقيل بقي صور الاشياء وهو صفة فعلية من الحفظ الذي بمعنى التقييد المقيت قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى وكان الله على كل شيء مقيتا مقتدرا من اقات على الشيء اذا اقتدر واشتقاقه من القوت فانه يقوي البدن ويحفظه وقال في شرح المشارق

والمشهور انها ما يكون علما على الوجود من غير ان يتعلق به وجود ولا وجوب وهي ليست لحكم العلة بهذا ناظرا بها الا شبه بها العلة ومشوبا بها الاعصار فان كان للعلة طلق معنى العلة يثبت بشهادة الرجال والنساء والمحكوم به وهو قسمان

فان ما يثبت بالرجال حسبي وما لا يطلع عليه الرجال غالبا وجد ان يكون سببا لحكم شرعي فاما ان يكون سببا لحكم اخر كالزنا الموجب للحد والموت

وكذا القتل كالبيع والصدقة والوجود والشيء حكم شرعي انطاقه الشارع فان وجد فان لم يحصل معه الاوصاف الموقفة المعتبرة شرعا يسمى

والفاسد لو لم يوجب شيئا لما فسد دون وصفه غير سبب لشيء من الاحكام خلافا للحنفية وعند الشافعي حصل به كل ما هو المقام المقوم

الظهار وهو الذي يحرم الحلال وهو ما يكون المسمى حرام الله تعالى وهو ما يتعلق به حاجة اما حقيقية كما في الطعام او ضرورية كما في

المواقف المقيت هو القادر والمقتدر وقيل المقتدر غير هو على التقديرين الفعل وقيل معناه الشهيد وهو العالم بالغايب والحاضر فيرجع الى العلم الحسيب الكافي يقال حسبي كذا اي كفاني في مصالحهم ومهماتهم فهو صفة فعلية وقيل الحساب باعداد المكلفين بما فعلوا ان خيرا وشرا فيرجع الى صفة كلامية الجليل كالمتكبر وقد سبق وقيل هو المتصف بصفة الجلال والجمال قال المحقق الشريف في التعريفات الجلال من الصفات ما يتعلق بالقهر والغضب والجمال ما يتعلق بالرضا واللطف الكريم ذو الجود قيل المقتدر على الجود وعلى هذا يرجع الى الفعل او القدرة وقيل معناه العلي الرتبة فيرجع الى صفة اضافية وقيل الذي يغفر الذنوب وفي بعض شروح الحديث الكريم هو الذي اذا قدر عفى واذا وعد وفى واذا اعطى زاده على منتهى الرجا ولا يبالي كم اعطى ولمن اعطى واذا رفعت حاجة الى غيره لا يرضى واذا اجتبى جانب وتاه استحقر لا يضيع من لاذ به والتجى ويفيئه من الوسائل والشفعا من اجتمع له جميع ذلك لا بالتكليف فهو الكريم المطلق وذلك هو الله فقط الرقيب العليم الحفيظ قال الغزالي هو اخص من الحفيظ لان الرقيب هو الذي يراعي الشيء اي شيء بحيث لا يغفل عنه اصلا ولا يلاحظه دائما لازمة لزوما لو عرية المجموع عن ذلك الشيء لما اقدم عليه اصلا فكانه يرجع الى العلم والحفظ لكن باعتبار اللزوم وبالاضافة الى مجموع عنه وخروس عن التناول المجيب يجيب الداعي عند الواسع هو الذي وسع وجوده جميع الكائنات وعلى جميع المعلومات او قدرته جميع المقدورات فلا يشغله شان عن شان الحكيم ذو الحكمة وهي العلم بالاشياء على ما هي عليه والاتيان بالافعال على ما ينبغي الودود المحب من الود بمعنى المحبة كالحلوب بمعنى المحلوب وقيل معناه الوادّ كالصبور بمعنى الصابر اي يريد الخير لعباده المؤمنين فيحسن اليهم ويثني عليهم المجيد هو مبالغة من المجد وهو على بمعنى شرف الذات وحسن الافعال وسعة العطاء في الاول بمعنى شريف الذات وعلى الثاني بمعنى جميع الافعال وعلى الثاني بمعنى واسع العطاء وقال البيضاوي ذو تنزيه المجيد العظيم في ذاته وصفاته

عطاء استغاثة العبد كالايمان وغيره اصل وملحق به وزوائده وهكذا في فروعه عبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر فلا يشترط الكمال والاهلية وما ليس فيه عبادة ولا مؤنة فيها عبادة كالعشر فلا يوجد فيه شرط المسلم ومؤنة فيها عبادة كالعشر فلا يوجد فيه شرط المسلم وحق قائم بنفسه اي لا يتوقف على اهلية العباد كالعشر فلا يوجد فيه شرط المسلم

فيجب على الصبي والمجنون ويؤدى عنهما وليهما والوجه في هذا ان الواجب فيهما المعاون لا الصلاة والصوم لانهما لا يتاتيان منهما وانما يتاتى منهما المعاون

الحاجة وهو ما ليس بحاجة كالمحدود والمعجوز عنه فهو اما ان يكون حاجة كالاكل او لا كالصلاة والصوم والاول اما ان يكون حاجة الاصل كالاكل او حاجة الوصف كالوضوء للصلاة والثاني اما ان يكون حاجة الاصل كالصلاة او حاجة الوصف كالوضوء للصلاة

تجهول بجفاء عاجب من العبادة

قوله ما يضيع بجعل ان يكون من الثلاثي ومن فاعل وان يكون من التفعيل والافعال ومن مفعول ومن فعل لازم فيهما

فقد

على الصبي والمجنون خلافا للشافعي فيهما والكافر والصبا وغير الكفارات غالبة الاداء كالافطار وهي مفوضة وجوبا وعبادة اداء كالصلاة وحقة يسقط بالشبهة مثلها واما حقوق العباد كالغرامات فلا يجري فيها العفو بحال والاول غالب حقه التقدم فيعفو عنه اللئام ولا يجوز فيه العفو والاعتياض ومنه حد القذف عند الشافعي وعندنا وان كان فيه حق العبد لكن حق الله تعالى فيه غالب والثاني غالب القصاص فيعفو عنه الاولى ويجوز فيه العفو والاعتياض ومنه حد القذف عند الشافعي وعندنا واما حد قاطع الطريق فالخيار فيه للامام حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عندنا

الشافعي لكنه القذف اذا كان قبل الرفع عنده للحق يتسع الاصل وخلف في الايمان اصل التصديق والاقرار عندنا ثم اذا ابوا ثم شبهة اصل الاداء والقاعدي عنه وكذا الطهارة والتيمم لكنه خلف مطلق عندنا وخلف ضروري عند الشافعي فلا يؤدي به

عنده لا قرض ولعدم تم عندنا العراب على الماء عندهما والتيمم عنا التوضؤ عند محمد وزفر فلم يجوزا اقتداء المتوضئ بهما وشرط الطهارة لمكان الامل
ثم عدمه لعارض مكان مسئلة متيمما بخلاف القعود على الحلة بلا عذر لان الطهارة لا تبدي احتمال الحكم عند وجود سببه بذاته وهي ما ثبت بالعقل قالوا المراد
بعض اطراف بدنه أي بعض بدنه ستعلم الجهة وركن الحواس فيظهر الطعم بالذوق بالفتح الشم بالانف والبصر بالعين والسمع بالاذن
تعرفنا الاربع وهي ان تدرك الجسد بجهات متوجهة عليه وجه يوصل الاخبار بها وهي العقل الملكة والمراد تعاون العقول في تلك المرتبة فوقها الشهرة
بالبلوغ وقد سبق الخلاف فيه بيانه بالحس الظاهر والباطن وما يترتب
عليهما من الحكم فعند المعتزلة يتوجه التكليف بنفس العقل حتى
ان الصبي الممنز يتوجه عليه الايمان ويصح منه ويثاب عليه ويعاقب
من انكر الله تعالى بدليل الجبل اذ لزم انتفاء الايمان والكفر الا
من العقل الناضج والفهم في ذلك كثير من مشايخنا رحمهم الله
سموا قلوب العوام قلوبا لم يتولوا بالجهل العقل وعند اهل السنة
لا عبرة بالعقل اصلا فيعذر ان بدون السمع غلابة بكفر الشخص
فيمن قاتله والايمان الصبي وهو مذهب الشافعي عندنا
التكليف وجوازا اصل العقل معتبر وهو معدوم عنهما
وهو مذهب كثير المالكية وظاهر الروايات عن ابي حنيفة
فالصبي العاقل لا يتعلق بالايمان لكن يصح منه وكذا الشافعي
قبل مجيء زمان يمكن فيه التجربة وتدبره في علم الله تعالى
وبعده يكلف والا يظهر قائليه ولعدم احتماله لعدم معجزة
بعد ورود الاسلام فصل ثم الاهلية ضربان اهلية
وجوب واهلية اداء اما الاولى فبناء على الذمة وهي نوعان
العهود من الخراج وصف يصير به الانسان اهلا للالزام عليه
وعليه هو العهد الذي يوم الميثاق وقوله صلى الله عليه وسلم
اثر الحسن البصري لان التكليف بعد العهد والعقل بشرائط الشرع
فقبل الولادة لوجوب ما وجب بسببها الا الاداء فلا يجب لاذا ولد
تجب عليه الا ما يبقى كالدين فيضمن العباد ما كان منها وفي
وعلى هذا لو كان صلة شفيعة المؤن او الاعداد
لا العقوبة والاخرة وفصلة التي تشهدها واما عقوبة
فالعبادات المحضة تجب بدينة كانت او مالية وكذا
العقوبات وما كان مؤنة محضة يجب كذا ما كان عبادة فيها مؤنة عند هما خلافا لمحمد واما الثانية فخمسة اشياء وهي
اهلية صحة الاداء تثبت بالعقل وهو عقل الصبي المميز وكاملة وهي اهلية وجوب الاداء تثبت بالعقل الكامل
قوة البدن وهو قول البالغ السالم البدن وما ثبت بالقاصرة اقسام فحقوق الله تعالى كالايمان يقع عن الصبي

وكذا الخروج عن العهدة بلا لزوم عهدة لا لمالية والكفر يحبط منها بناء احكام الاخرة اجماعا وفي احكام الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي
يوسف الشافعي لكنه لا يقبل بالردة واما حقوق العباد فما كان منها نفعا محضا يقع وان لم يأذن وليه لانه كان ضررا محضا
وما يتردد بينهما يقع بشرط رأي الولي لكن عند ابي حنيفة في الصبي المميز برأيه كالبالغ وعندهما الصبي المميز كالمجنون
لا يصح ولا يرثه

عباده لذا بدا بالحصر العالم الذي يحيط المعلوم ادبيط بها احاطة العالم ذاته
كذا في فرح الحاوي وهو غريب وزيادة في الاحصاء العدد يعلم العلم بجار الوقوف
للوقف قيل في الحصى الذي عن عدد كل معدود وفيه رجع الوصية الكلام وفي القادر
للبدء والمعيد معناهما الموجد لكن الايجاد اذا لم يكن مسبوقا بمثله يسمى
فاذا كان مسبوقا بمثله يسمى اعادة والله تعالى بدأ خلق الناس ثم يعيد بعد
الهلاك كذا في شرح الحديث المحي خالق الحموة المميت خالق الموت الحي الذي
يصح ان يعلم ويقدر وكل ما يصح له تعالى وهو واجب له تعالى كما يأتي كذا ذكره
البيضاوي وفي تفسيره القيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه وفي تفسير
من قام بالامر اذا حفظه كذا ذكره البيضاوي وفي تفسير الواجد الغني الذي
لا يفتقر فهو صفة سلبية وقيل معناه العالم كذا في شرح المواقف وقوله
من وجد يجد ان ورد في معناه لا يفقد شيئا فهو صفة الفاعل كما في شرح الحديث
الماجد بمعنى المجيد كما لعالم بمعنى العليم لكن الفعيل اكثر مبالغة كذا في شرح
الحديث وقد مر معنى المجيد قال في القاموس مجد كنصر وكرم مجدا ومجادة
فهو ماجد ومجيد الاحد قال في القاموس الاحد بمعنى الواحد ويوم من ايام
جمعها احاد واحدان وقال في جمع الواحد وحدان واحدات قال في شرح
الحديث الواحد الذي لا يتجزى ولا يتصور فيه التجزي والواحد على الذي
لا جزء له اولا قرن وكذا من الاحد لانه بمعنى الواحد كما في القاموس قال في شرح
المواقف وقد يروى الواحد بدل الاحد وقد يفرق بينهما فيقال احدي
الذات اي لا تركيب فيه وواحد في الصفات اي لا مشارك له فيها الصمد
المصمت والبيان المقصود اليه في جميع الحوائج وقيل بمعنى الدائم وقيل بمعنى
السيد وهو المالك وعلى التقادير الثلاثة هو صفة اضافية وقيل بمعنى
العليم اي لا يضطرب بافعال العباد فيكون صفة سلبية وقيل هو الذي لا يبعد
من التاء بمعنى المصمت وهو ما لا جوف له وحاصله نفي التركيب وقيل للانسان
القادر والمقتدر معناهما ذو القدرة والتالي ابلغ من الاول المقدم الموخر
كلاهما على صيغة الفاعل من التفعيل اي يقدم من يشاء ويؤخر من يشاء

فباطلة عند الائمة الثلاثة افضل في نفعها
وتركه الافضل كالضرر المحض فصل الامور المتعرفة
على الاهلية سماوية ومكتسبة اما السماوية
فنوعان البلوغ وعند الشافعي بالسن والاول اولى
وهو بحد ثبت بتدبير الخلق
دلالة التقويم على البالغة
اصليه قيد وم
كما قال زفر والشافعي لكن عندنا استحسانا
انه ذا لم يحتلم لا يسقط لكن عند ابي يوسف
اذا كان عارضا ومحتلم بزوال الامتداد في
السنة بزيادة ساعة عندنا بوم وليلة وعند
محمد بصيرورة العشرة ستا وفي القدوم كالشيخ اي
الشيخوخة وهي الخرف او وقاية النبتة وهي اياسه
الزكوة بالتنوين الحول عند محمد وهي ما يزيد سنة
اكثره والاصح ما ذكره الاتباعا ويصير جدا تبعا
لابويه اذا لم يعد وهو يسار تام فلا فطرة واما
معاملاته فيؤاخذ بها في الاموال
خلق ما لا يحتمل السقوط عن العباد قال رحمه الله عبارته
وهو العصر فيقبل ان يعقل المجنون الا انه اذا
اسلمت امرأته لم يخير ان يعقل ويروى الاسلام
على ولي المجنون بلا تأخير بعده لحدثه لهذا

ومنها النسيان وهو لا يناط الوجوب ولا يكون عذرا في حق حق العباد وكذا الاحكام في الاصح فيما يقع فيه بتقصير منه واما فيما يقع فيه غالبا بدون تقصيره فلا اختاره القوام وغيره لاداء الاداء لان الواجب سليم وابطل العبادة مطلقا وعن عامة المشايخ في فوت قيد التمام في الصلوة حدث سماوي لها ومنها الاغماء وهو مرض يصيب العقل فلا يزيل الاسلام وهو فوق النوم فيبطل العبادة ويوجب الخلف في كل حال ويسقط الاداء بالتنحي

الا قليلا لا يزيل حكمه لانه ما دام يتأتى منه قبل كل شيء فليس فيه شيء وبعد كل شيء ليس بعده شيء فهما صفتا سلبيتان وفي شرح الحديث من البداية الآخر والمرجع والمصير آخر الظاهر العلوم بالادلة القاطعة فهو صفة اضافية وقيل عن الغالب من ظهر فلان على فلان اذا قهره فهو صفة سلبية في شرح المواقف اقول والظاهر انه من المعنى الثاني صفة فعلية الباطن المحتجب عن الحواس بحيث لا تدركه الابصار الطالع قال في القاموس الوالي المالك المتعال المنزه عن صفات المخلوقين البر بفتح الباء فاعل البر بكسر الباء وهو الاحسان التواب الرجاع اي يرجع بفضله على عباده اذا تابوا اليه من المعاصي قال المصنف في تفسير قوله تعالى فتاب عليه اصل التوبة الرجوع فاذا وصف بها العبد يريد بها الرجوع عن المعصية الى الطاعة واذا وصف بها الله تعالى اريد بها الرجوع عن العقوبة الى المغفرة المنتقم الفاعل لما يستحقه كذا في شرح المواقف قال في القاموس النقمة بالكسر والضم المكافاة بالعقوبة قال البيضاوي النقمة عقوبة المجرم والفعل منه نقم من باب ضرب وكسر العين فعل من العفو وهو المحو فالعفو هو المحاي السيئات والمزيل لاثارها من صحائف الاعمال الرؤوف قال في القاموس الرأفة اشد الرحمة وفي شرح الحديث الرؤف كثير الرحمة اقول المراد بالرحمة غايتها وهي ارادة التفضل كما سبق فمرجع الرؤف على هذا الى الفعل او الارادة قال في المواقف الرؤف المريد للتخفيف اقول فعلى هذا يرجع الى الارادة مالك الملك الملك بضم اللام السلطان والعظمة كذا في القاموس والمالك بمعنى المتصرف ولعل المراد متصرفا سلطانه ولذا قيل في تفسيرها المتصرف في مخلوقاته كما يشير اليه تصرف الملك ذو الجلال والاكرام قال في المواقف هو الكامل الجليل ولعل بيانه مؤخر والجلال فعلى قال البيضاوي في بيانه معنى الجلال الاستغناء المطلق والفضل العام اقول فيتبين ان معنى الجلال الاستغناء المطلق العفو العادل من اقسط يقسط واقسط اي جار كذا في شرح المواقف وفي شرح الحديثي فكانا للهمزة في اقسط للسلب الجامع اي المحروم يوم القضاء العفو لا يفتقر لمن يعفو المغني الذي يغني اي عباده في غيره كذا في شرح المواقف

ومنها الجنون العاسي وهو الابتداء ما دام حالة الافاقة

العظماء وقد مضى شرط الصلوة والصوم وفي القضاء خروج وجوبا لا خطاب فلا يسقط الا ادائه ومنها المرض وهو ابتداء حالة لكنه لما فيه من الحرج شرعت العبادة فيه بقدر الطاقة وبحسبه للرخصة وهو حالة الطاقة بسبب الصلوة من الوضوء والزمانة بالصوم وهو ضعف يمنع استيفاء القوى افعالها فقط وكل تصرف يحتمل الفسخ يبقى لازما بعينه اجيب

الحديث الماضي هو الذي يرتفع الاسباب الهلاك والنقصان في الاديان والابدان بما يخلقه من الاسباب المعدة للحفظ او الذي يمنع اعداءه من ان يؤذوا ولياءه كذا في شرح الحديث النافع الضار منه الضرر والنفع النور الظاهر بنفسه المظهر لغيره المهادي عن خلق الهدى في قلوب الخواص البديع او المبدع المخترع بلا اقتداء مثال سابق وبديع في نفسه لا مثل له البارئ الوارث الباقي بعد فناء الخلق الرشيد العدل وقيل المرشد الى سبيل الخيرات الصبور الحليم وقد مر معنى الحليم وفي شرح المواقف هذه هي الاسماء المحسنة الواردة في الرواية المشهورة ونسئل الله ببركتها ان يفتح علينا ابواب الخير ويغفر لنا ذنوبنا ويرحمنا بمنه وكرمه انه هو الغفور الرحيم الكتاب الثالث في النبوة وفيه ستة مباحث المبحث الاول في معنى النبي والرسول لغة منقول عن معناه اللغوي الى معنى عرفي اما معناه اللغوي فقيل هو النبي او اشتقاق من النباء الذي هو الخبر نوع مهموز اصله نبيئ قلبت همزته ياء بالتخفيف وادغمت الياء في الياء وهو فعيل بمعنى فاعل ورجحت بانه اكثر في الاستعمال وقيل بمعنى مفعول هذا هو المعنى العرفي ان النبي العرفي موصوف بالاخبار من الله وقيل هو الرفيع على ان النبي مشتق من النبوة وهي الارتفاع فاصله نبيو قلبت الواو ياء وادغمت واصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول ووجه المناسبة ان النبي موصوف بهذا المعنى لعلو شانه وقيل معنى النبي لغة الطريق والنبوة منسوب منه ووجه المناسبة ان النبي وسيلة الى الله تعالى واما اسماؤه في العرف فعند اهل الحق من الاشاعرة وغيرهم من الملتين من قال الله له ارسلتك الى قومك كذا او الى الناس جميعا او بلغهم عني ونحو ذلك من الالفاظ المفيدة لهذا المعنى كبعثتك اليهم وبنبوتهم وهذا هو المعول عليه في الفرق بين النبي والرسول وقد يخص من النبي انه بعثه الله لتبليغ ما اوحي اليه وكذا الرسول وقد يخص من الرسول انه شريعة وكتاب فيكون اخص من النبي ولا يشترط في ارسال غيره من الاحوال المكتسبة بالرياضات والمجاهدات في الخلوات والاستعداد

النبوة بفتح النون وتسكن وفي الباء

فلا يكون الكفر صحة اصلا واما في حكم جنسه فلا مانع للكفر صحة وفي حكم جنسه فلا مانع للكفر صحة وفي حكم جنسه فلا مانع للكفر صحة

فعند الشافعي فلا يجعل التبدل باطلة

فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصح

فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصح

فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصح

السلام خلافا لليهود والنصارى والمجوس وجماعة من الدهرية لنا دليل
الدليل الاول انه عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة وكل من كان كذلك كان نبيا فانا نادعى النبوة اشتراط وانما قلنا انه اظهر المعجزة لثلثة اوجه
الوجه الاول انه قام بالقرآن وهو معجز لله عليه السلام طلب من فصحاء العرب معارضة اقصر سورة منه فيجز واعن المعارضة الوجه الثاني انه عليه السلام اخبر عن المغيبات كاخباره عن نزول الروم على فنطورا يعني الترك ببغداد وفي محاربتهم وخروج نار من ارض الحجاز تضئ اعناق الابل ببصرى وبصر مدينة حوران وقوله لعمار تقتلك الفئة الباغية وغير ذلك مما اخبر والاخبار عن المغيبات معجز بلا شك الوجه الثالث بلوغه عليه السلام هذا المبلغ العظيم من العلم والعمل وهو خارق للعادة ايضا ونقل عنه عليه السلام معجزات اخر كانشقاق القمر وتسليم الحجر ونبوع الماء من بين اصابعه الشريفة وغير ذلك الدليل الثاني على نبوته

سير بتلو صفاته المتواترة كالامة الصدق والاعراض عن متاع الدنيا مع قلة
عمره وسخاوته في الغاية وشجاعته الى حد لم يفرق احد ان عظم الرسالة
وكالفصاحة التي لبكمت مصاقع الخطباء والصاقع جمع مصقع بكسر الميم
وفتح القاف وصعلب مصقع اي بليغ وكالاخبار عن الاخبار الذكورة مع ما لحقه
من المتاعب والمخاوف وكالتوقيع من الاغنياء وكالتواضع مع الفقراء
وكل واحد من هذه الامور وان فرضنا انه لا يدل على النبوة فالمجموع
لا يحصل الا للنبي الدليل الثالث على نبوته اخبار الانبياء المتقدمين في
كتبهم عن نبوته عليه السلام ستعلمه في شرائط المعجز وتقسيم الخوارق
للعادة اما شرائطها على ما ذكره في شرح المواقف ان يكون المعجز خارقا
للعادة اذ لا اعجاز بدونه وان يتعذر معارضته وان يكون ظاهرا على
يد مدعي النبوة وان يكون موافقا للمدعى فلو قال معجزتي ان
اموت فاقعل خارقا بالعرف كشق الجبل لم يدل على صدقه وان لا يكون ما
اظهره مكذبا له ولو قال معجزتي ان ينطق هذا الصب فنطق فقال انه

ذاتي من صفات وجوهره عن الكدورات كما زعم الفلاسفة فانهم زعموا ان
هوس صاحبه جوهره عن الكدورات وبالغ في الرياضة حتى اطلع على المغيبات او
تصرف في عالم العناصر بما يخالف العادات والى الملائكة وسمع كلامهم ولا
يقولون بالبعث والاسراء من الله هذا حاصل ما قاله الاصحاب لحدوث العالم
للوافق ونقل صاحب المواقف كلماتهم اكاذيب وشنع عليهم بان قال هذا الذي
ذكر تلبيس على الناس وتمويه بعبارة يقولون بمعناها لانهم لا يقولون
بملائكة يرون بل الملائكة من قبيل المجردات عن المادة ولا كلام لهم في
اخرها قال الله تعالى غير انا نقول لعمري ان من اطلع على امثالات علماء الدين
في تقبيحهم وتضليل مذاهبهم وكان له شيء من حمية الدين لاجرم تنتفض
نفسه منهم ويكاد ينميز من الغيظ عليهم المبحث الثاني في اعتراف الناس
الى البني لما كانت الانبياء مغلوب العداة والمكذبين و
التباس والشغل لا ينتشر لتحصيل هذه الامور الا بمشاركة اخر من بني نوعه
ومعاونة تحصل بينهما بان يزرع هذا لذاك ويحيز ذاك لهذا وبحيط
لاخر لعلمه الاخر هل له الا برة وعلى هذا القياس سائر الامور فالانسان يحتاج
في مكنته الى الاجتماع على المعاونة وذلك لا ينتظم الا اذا كان بينهم عدل لان
كل واحد لو شهى جميع ما يحتاج اليه ويغضب على من حرمه فيقع التنازع ويختل
امر الاجتماع وشمل الناس الهرج اي القتل والمرج اي الاختلاط فلعلكات

كونه نبيا لعدم ظهور المعجزة على يده ولا بالاهلية اصلا
والاختيار والمباشرة والارشاد بما بل اخبارهم
والرضاء به فيتظر في امره فان كان نبيا تبعوه
اما في الاشياء او الاخبار او الاحتمالات
اما الاشياء فلان يجعل المنتفي كالبيع
او لانا بجعل الحاكم يتوا ضعان اصل العقد لان
انتفاء الاعراض عن البيع وبطل الهزل
وان انتفاء بناء العقد على المواضعة صار كخيار الشرط موجبا فيفسد العقد بالملك بالفعل فيفسخ بفسخ احدهما وجوز ابو حنيفة
ان في ثلثة ايام عند ابي يوسف مطلقا عنده وان انتفاء ان لم يحضر كما في خيار الشرط والبناء يبقى العقد عنده لا عند هما
اذا الحق من احدهما او بنى واوفى الاخر الذي هو ان يعاوضه قدر الذي منعه الحلاج بالمواضعة وابو يوسف بظاهر العقد ولانا ان بنوا

نسخ الفرق ناقل بالعقد اتفاقا وما لا يحتمل النقض منه ما لا مال فيه وهو الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص والنكاح والخلع والنذر وكل صحيح والهزل باطل
ما يكون في الطلاق شبها كالنكاح فان كان الهزل في الاصل لم العقد لازم وان في قدر البدل فان انتفاء الاعراض فالعقد المسمى في البناء فيلزم البناء
فيلزم الاقل بالاجماع او اختلفا في رواية محمد المهر ساقط في المواضعة وخيار رؤيته بالاجماع المسمى من جنس البدل فان انتفاء الاعراض فالمسمى في البناء فيلزم المثل
فيلزم الاقل بالاجماع او اختلفا في رواية محمد المهر ساقط في رواية الكرخي المسمى عنده ما هو المتعارف فيلزم المتعارف في البناء فيلزم المثل
خادم ليس من اهل ذلك الاصل او من اهل تلك الدار او بلدة تختلف الثمن باختلافهم يلزم المتعارف والا فالمثل وكذا في الاختلاف وعدم المضي بناء
وكذا البناء عندهما وعند ابي حنيفة يتوقف ان اجاز لزم العقد والا فلا اما اذا اسلم احد الزوجين فعند ابي حنيفة يتوقف ان اسلم الثاني في العدة يكون النكاح
كما كان وبعده التسليم باطل كذا الابراء واما الاقرار فان لم يكذبه صدق والا فلا اما الاخبار فان اخبر بما يحتمل الصدق والكذب كالاخبار عن الوديعة
فانه يقبل قوله في الرد والهلاك والا فلا اما الاستفتاء فان اخبر بما يحتمل الصدق والكذب كالاخبار عن الوديعة فانه يقبل قوله في الرد والهلاك والا فلا اما الاستفتاء
فالمفتي ان كان عدلا في دينه ضابطا لما يفتي به عالما بمعاني ما يفتي به بصيرا بالفقه يجوز الاعتماد على فتواه والا فلا ومنها السنة
وهي قول المعصوم وفعله وتقريره وهي حجة على العمل خلافا لبعض من لا يعتد بخلافه وهي على اقسام متواتر ومشهور وخبر واحد والمتواتر
هو الذي نقله جمع لا يتصور تواطؤهم على الكذب عادة في جميع الطبقات وهو يفيد العلم اليقيني الضروري كالعلم بالمتواترات من الوقائع
والبلدان والعلوم والعبادات كالصلوات الخمس وصوم رمضان لا يحل له الفطر واذا سافر الصائم لا يحل له الفطر كالكفارة فلو نوى الافطار فيل ط

التزكية اظهار مناقب النفس فلا يتصور بالنسبة الى الله تعالى وبيان حكمهم
ليس بالظن بل بتعليم الله تعالى او بقرائنهم على ذلك فالوحي وبيان مرادهم
ليس انكارا على الله تعالى بل استفسارا عن الحكمة الداعية الى خلقهم ومن
اثبت العصمة استدل بنحو قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يؤمرون واجيب عنه بانه انما يتم اذا ثبت العموم ما كان فعل الملائكة
وبجميع الازمان وبجميع المعاصي ولا قاطع في هذا البحث لا نفيا ولا اثباتا
الا دلة ظنية والمطلوب هنا العلم اليقيني جميع ذلك من شرح المواقف

المبحث الخامس في تفضيل الانبياء على الملائكة ذهب في العقائد النسفية
ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة افضلية عامتهم بالطريق الاولى
وعامة البشر افضل من عامة الملائكة وقيد عامة البشر في هذه المسئلة
في الثانية وهاتين بالمتقين والمفهوم من شرح العقايد ان هذا مذهب جميع
الاشاعرة وذهب المعتزلة والفلاسفة وبعض الاشاعرة الى تفضيل
الملائكة على البشر رسلهم على رسلهم وعامتهم على عامتهم وقال ايضا
في شرحه واما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالاجماع بل بالضرورة
واستدل جمهور الاشاعرة بوجوه منها ان طاعة البشر اشق لامتناع
الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة فيكون افضل لقوله عليه السلام
افضل العبادة احمزها واستدل الاخرون بوجوه منها اطلاق وتقديم
ذكر الملائكة على الانبياء كما في قوله تعالى والمؤمنون كل امن بالله وملائكته
وكتبه ورسله وفيه نظر فان تقديم الذكر لا يدل على افضليتهم
لجواز ان يكون تقديمهم في الذكر باعتبار تقدمهم في الوجود وسائر
ادلة الطرفين مذكورة في كتب الكلام اقول واما تفضيل رسل البشر على
عامة الملائكة فالعامة اما سفلية عرضية او علوية سماوية فالصريح
في المواقف انهم افضل من الملائكة السفلية الارضية بلا نزاع اقول ولا يظهر
لي مما رايته من الكتب اذ افضل رسل البشر على عامة الملائكة العلوية
السماوية ولا خلاف في واما ادعاء ان الملائكة العلوية السماوية كلهم رسل

قبل الفلانة تقع طلاقا وان نواها بعده هذا الاقع الا ونواها الخلاء وهو يصلح عندنا في سقوط حقوق الله تعالى فاحفظ هذا التحقيق
العقوبة ولا يسقط في حقوق العباد ويصلح مخففا لما هو صلة لم تقابل الا وجبت بالفعل وليوجب الكفارة ويقع طلاقه عندنا واذا اجرى
البيع على لسانه خطأ وصدقه فهو فاسد كالبيع الكره وانما الذي هو غير فاسد الاكراه وهذا ما يلجئ بفوت النفس او العضو وهذا معدم للرضا
ومفسد للاختيار ولما فيه ما يلجئ ابتداء كقتل انسان وضربه وهذا معدم للرضا غير مفسد للاختيار والاكراه لا ينافي الاهلية ولا الخطاب
بأتم اجزاء واصل الاختيار واصل الشافعي في هذا كالاكراه

كذا اوسهوا وقال اكثر المعتزلة يمنع الكبيرة وان تابوا منها لان صدور الكبيرة
يوجب النفرة عمن ارتكبها والمنفور عنه لا يتبعه الناس فيفوت مصلحة
البعثة وفي شرح العقايد ومن المعتزلة من منع ما ينفر الطباع عنها
بعثهم سواء كان دنيئا لهم او لا كهم الانبياء اي كونهن ذا نيات
والجمهور في الاباء ودنائتهم واستزالهم كذا في شرح المواقف وفي النبي
العقايد انا لحق ولعل ضم الجمع ودنائتهم واستزالهم اجعان الى الاباء
ولا يبعد رجوعها الى الاباء وعند الروافض لا يجوز صغيرة ولا كبيرة لا عمدا
ولا سهوا ولا خطاء في التأويل قبل الوحي وبعده والمعلوم من شرح العقايد
ان الشيعة كالروافض في هذا الحكم الا انهم جوزوا اظهار الكفر عند خوف
الهلاك تنبيه العصمة عندنا على ما يقتضيه اصلنا من استناد الاشياء
كلها الى الفاعل المختار ابتداء ان لا يخلق الله تعالى فيهم ذنبا وهي عند
الفلاسفة بناء على ما ذهبوا اليه من القول بايجاب الفاعل عند استعداد
القوابل ملكة اي صفة نفسانية راسخة تمنع صاحبها من الفجور والتحيل
هذه الصفة التفضل ابتداء بالعلم بعواقب الجماعي وخلق الطاعة واتساعد
وتشريع لهذه الصفة في الانبياء وبتبليغ الوحي اليهم بالاوامر والنواهي
والاعتراض على ما يصدر عنهم من القبائح وتركه الاولى فان الصفات
النفسانية تكون في ابتداء حصولها احوالا اي غير راسخة ثم تصير ملكات
اي راسخة في محلها كذا في شرح المواقف والمعلوم يذكر مذهب اهل السنة
في تفسير العصمة بل ذكر مذهب الفلاسفة على وجه يوهم انه المذهب عندنا

تتمة في عصمة الملائكة اختلفوا فيها فمن نفى عنهم العصمة استدل بنقل القا
حكاية تخيلهم الجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح
بحمدك الاية اذ فيه غيبة منهم لبني ادم وتزكية لانفسهم وحكمهم بأ
لنا وسفك الدماء بجرد ظنهم وفيه الكلام على انه سبحانه وتعالى فيما يفعله
واجيب عنه بان الغيبة اظهار معايب للغتاب المخاطب هو الله سبحانه
وهو عالم بجميع الاشياء فلا يتصور هناك الا الاظهار فلا غيبة هنا اذ وبان تزكية

المسئول كالمراد الكاذب واما في حقوق العباد كما تلاف مال المسلم فيه خلاف ايضا بالجبي والاصبر صار شهيدا ان شاء الله تعالى تم تحريره

بتوفيقه حامدا ومصليا على نبيه محمد وآله واصحابه اجمعين

عبده احمد بن محمد بن اسماعيل المدعو بابن حسن

في لاولياء الله اصحاب الكرامات يمرقون ادعيهم ويضعفون حلومهم ليسعفوهم
الا بهم الجملة المتصوفة ولم يعرفوا ان مبنى هذا الامر على صفاء العقيدة
ونقاء السريرة وانتفاء الطريقة وانما العجب من فقهاء اهل السنة حيث
قال بنيمار اي في شان ابراهيم بن ادهم ان الناس دوه بالبصرة يوم التروية
ودوه اخرون في ذلك اليوم بمكة ان من اعتقد جواز ذلك يكفر انتهى

الباب الثاني في الحشر والجزاء وفيه عشرة مباحث المبحث الاول في اعادة
المعدوم فان المعاد الجسماني يتوقف عليها عند من يقول باعدام الاجسام
دون من يقول بان فناءها عبارة عن تفرق اجزائها واختلاط بعضها ببعض
كما يدل عليه قصة ابراهيم عليه السلام في احياء الطيور اعلم ان اعادة المعدوم
جائز عندنا وعند مشايخ المعتزلة لكن عندهم المعدوم شيء فاذا عدم الموجود
بقيت ذاته المخصوصة فامكن لذلك ان يعاد وعندنا ان العدم الموجود
ينتفي بالكلية مع امكان الاعادة خلافا للفلاسفة المنكرين للمعاد الجسماني
وبعض الكرامية وابي الحسين البصري ومحمود الخوارزمي من المعتزلة فان
هؤلاء وان كانوا مسلمين معترفين بالمعاد الجسماني ينكرون اعادة
المعدوم ويقولون اعادة الاجسام هي جمع اجزائها المتفرقة الكل من شيخ
المواقف لنا انه لو امتنع وجود الشيء بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته اي
لذات ذلك الشيء او لشيء من لوازم ذاته فيمتنع وجوده ابتداء لان مقتضى
ذلك الشيء او لازم ذاته لا يختلف بحسب الازمنة وان امتنع وجوده بعد عدمه
لشيء من هذا وصفيمكن وجوده بعد عدمه عند انتفاء ذلك العارض
واما الخصم فهو يبتني الضرورة على امتناع اعادة المعدوم وقد يستدل
عليه بانا نعاد انما يكون معاد العينا اذا اعيد بجميع عوارضه ومنها
الوقت الذي كان فيه ابتداء الشخ الذي فرض اعادته فيلزم ان يعاد في وقته
الاول فكل ما وقع في وقت الاول هو مبتداء فيكون نوع مبتداء من حيث انه
معاد هذا الجواب ان اللازم في اعادة الشيء بعينه هو اعادة جميع عوارضه
المشخصة والوقت ليس منها ضرورة ان زيدا الموجود في هذه الساعة هو بعينه

قوله الكتابة في قصة ابراهيم الخ طالعت في شرح المواقف ما لفظه
كيف يحيي الله تعالى الموتى بعد ان يجعل كل جزء منهم مختلطا ببعض
الاجزاء المتفرقة ببعض ما يعين ناحيتي الطيور ونحو ذلك
صاحب الكشاف

قوله العلامة

بكر الخاوي

فبعيد المبحث السادس وكرامة الاولياء قال في شرح العقايد الولي هو
العارف بالله وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصي
المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات وقد سبق تفسير الكرامة وفي شرح
المواقف كرامات الاولياء جائزة عندنا خلافا لمن منع جواز الخوارق
ووافقه عند اكثر اصحابنا وابي الحسين البصري من المعتزلة خلافا للكل
ابي اسحق والحليمي منا والمعتزلة غير ابي الحسين اما دليلنا على جوازها
فهو ان الكرامة امر ممكن اذ لا يلزم من فرض وقوعه محال لذاته وكل ممكن
وقوعه جائز الوقوع بقدرة الله تعالى واما دليلنا على وقوعها فلقصة مريم
حيث حملت من غير اذ يمسها بشر ووجد الرزق عندها بلا سبب العادة
عليها الرطب من النخلة اليابسة وجعل هذه الامور معجزات لزكريا عليه
السلام او رطبها لعيسى عليه السلام مما لا يقدم عليه منصف وقصة اصف
وهو احضاره عرش بلقيس في مسافة بعيدة في طرفة عين ولم يكن ذلك
معجزة لسليمان عليه السلام اذ لم يظهر على يده مقارنا لدعوى النبوة كذا
في شرح المواقف وانما يدل على ذلك لما قد علمت ان شرط المعجزة ظهورها
على يد مدعي النبوة لكنه يخالفه ما صرح في العقايد النسفية بان كرامة
الولي معجزة لنبيه لدلالتها على صدق دعوى نبوة النبي حيث استحق
الشخص التابع لشريعة مرتبة الولاية تدبر واعلم ان من انكر وقوع الكرامة
بانها لا تمييز عن المعجزة فلا يكون المعجزة حينئذ دالة على النبوة والجواب
ان الكرامة يتميز عن المعجزة بعدم مقارنة دعوى النبوة ويشترط
ذلك في المعجزة حتى لو ادعى هذا الولي النبوة لم يكن وليا ولا يظهر الكرامة
على يده لما قدمناه سابقا من الحيلة من ان الله تعالى لا يخلق الخارق في
يد الكاذب بحكم العادة قال في شرح المقاصد ظهور كرامات الاولياء يكاد
يلحق بظهور معجزات الانبياء وانكارها ليس بواجب عند اهل البدع والاهواء
اذ لم يشاهدوا ذلك من انفسهم قط ولم يسمعوا به من رؤسائهم الذين
يزعمون انهم على شيء مع اجتهادهم في العبادات وايثارهم السيئات فتوقعوا

في اولياء

الموجود قبلها واما كون الشيء من حيث كونه في هذا الوقت مغايرا لنفسه
من حيث كونه في وقت اخر فمغاير ذهني اعتباري لا خارجي ويحكى ان
واحدا من تلاميذ ابن سينا مصرا على كون تغير الوقت مفيدا للتغاير بحسب
الخارج بناء على ان الوقت من العوارض المشخصة وباحث فيه مع ابن سينا فقال ابن
سينا له ان كان الامر على ما تزعم فلا يلزم من كلامك لاني غير من كان بباب
وانت ايضا غير من كان ببابا هنك فنهت التلميذ كذا في شرح المواقف العقل بين
اني الآن غير من كان ببابا هنك انفا وكذا قوله انت البحث الثاني في حشر
الاجساد وسمى المعاد الجسماني ايضا اجمع اهل الملل كلهم على جواز حشر الاجساد
ووقوعه بعد اختلافهم في معنى الاعادة فمن ذهب الى امكان اعادة المعدوم
قال ان الله تعالى يعدم المكلفين ثم يعيدهم ومن ذهب الى امتناع اعادة
المعدوم قال ان الله تعالى يفرق اجزاء ابدانهم الاصلية ثم يؤلفه بنيها يخلق فيها
الحيوة فنقول اما جواز حشر الاجساد فلان اجزاء الميت ان لم تستعدم اذ
قابلة للجمع والحيوة والله تعالى عالم بتلك الاجزاء وان فرضنا انها عدمت
جاز اعادتها لما عرفت من جواز اعادة المعدوم واما وقوعه فلانه
جاء في القرآن العظيم اكثر من ان يحيط بعبارات لا يقبل التاويل كقوله
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل
خلق عليم وانكرها الفلاسفة وقالوا ان المعاد الجسماني غير ممكن لانه لو اكل
انسانا آخر وصار جزء بدن المأكول اجزاء من بدن الاكل فذلك الجزء اما
ان يبقى للاكل او للمأكول ضرورة ايا ما كان فلا يعود احدهما بتمامه
والجواب ان المعاد هو الاجزاء الاصلية وهي الباقية من اول العمر
الى آخره لجميع الاجزاء والاجزاء الاصلية التي هي للمأكول منه صارت فضلا من
الاكل فيبرد للمأكول منه تؤنيب هل يعدم الله الاجزاء البدنية ثم يعيدها
او يفرقها ويعيد فيها الثاني الحق انه لا جزم في هذه المسئلة لا نفيا ولا اثباتا
لعدم الدليل على شيء من الطرفين والتمسك في اعدام الاجزاء بقوله كل شيء
هالك الا وجهه ممنوع ضعيف لان التعريف هنا كما لا يخفى فان هالكية كل

اي جواز حشر الاجساد ووقوعه

المعدوم منه لانه معدوم الخ

شيء هو وجه عن صفات المطلوبة منه والتعريف خروج الشيء عن صفاته المطلوبة
منه فيكون هالكا وشيء يسمى فناء فرفا لا يتم الاستدلال ايضا على الاعدام
بقوله تعالى كل من عليها فان كذا في شرح المواقف حكاية مذهب الفلاسفة في
المعاد الجسماني الروحاني الذي هو عندهم عبارة عن مفارقة النفس عن بدنها
واتصالها بالعالم العقلي الذي هو عالم المجردات وسعادتها وشقاوتها
هنالك بفضائلها النفسانية ورذائلها وهم انكروا حشر الاجساد و
اشتد النعاد الروحاني وقالوا النفوس بعد مفارقتها عن البدن سعادة و
شقاوة وضبط الاحتمالات هنا ان النفس قبل مفارقة البدن اما عالمة
بالله تعالى وصفاته واما جاهلة به جهلا مركبا بان اعتقد خلاف الواقع
او جهلا بسيطا وعلى كل من التقادير الثلثة فاما ان تكون النفس حين
مفارقتها عن البدن مستكملة بالنظر الى الكمالات العلمية المناسبة لها
او لم تكن فالعالمة التقية عن
الهيئات الردية متوجهة ابدا بعد مفارقة البدن بملاحظة كمالها وبرية
عن الم شوق الشهيات وذلك كالمؤمن حين المتوفى عندنا واما العالمة
الكاسبة للهيئات الردية وهي المفارقة مشابهة اشتياقها الى مقتضيات
تلك الهيئات اشتياق الكامن المهجور الذي لم يبق لرجاء الوصول اليها
دامت تلك الهيئات باقية لكن تزول تلك الهيئات عاقبة الامر بتزول
الامر ايضا وذلك كالمؤمن العاصي عندنا واما الجاهلة جهلا مركبا
فهي التي اشتاقت الى الكمال العلمي لكنه ضلت في طريقه فوصلت الى النقصان
فيها النقص الذي هو الجهل المركب وفوت الكمال الذي هو العلم فاذا فارقت
البدن تنتبه لنقصانها وفوت كمالها الشاقة اليه فتتالم دائما
عظيما دائما بدلا متناع زوال نقصانها وامتناع وصولها الى الكمال
لنقوة القوة البدنية التي يكتب النفس بواسطتها المعارف وذلك كالكافر
عندنا ولم يذكر شراح المواقف حال الجاهلية بالنسبة الى الهيئات الردية
والظاهر ان الكتب الهيئات الردية فهي مشابهة ببيبها ايضا كما
سبق وان لم يتم ذلك الم اقول هنا اشكال وهو ان النفس بعد المفا

اما ان تكون معها القوة المدركة ما دامت الاولى فلم لا يجوز ان تحصل بها كما انها الذى هو العقاب الجنة وكيف يصح ما قالوا من امتناع وصولها الى الكمال وعلى الثانى فكيف تتألم النفس بها وقوت كما لها واما الجاهلة بالنطق وصفاته جهلا بسيطا فاما ان تدرك ان هذا العلم كمال فيحصل لها شوق اليه فالثانى ادخلت عن الهيئات الردية فى ناجية من الالم السلامتها عن الم شوق الكمال والم الهيئة الردية كغير المكلفين عندنا فان كانت لها هيئة ردية تألم بها فقط لكن لا يدوم والاول هى الجاهلة الذ بها شوق الى الكمال اذ حصلت لها الهيئات الردية ايضا فهى بعد المفارقة متألمة ابدا بشوقها الى الكمال وحسرتها عن تحصيلها ومتألمة ايضا بسبب الهيئات الردية لكن هذا الالم لا يدوم لعدم دوام تلك الهيئات كما عرفت وان لم تحصل لها تلك الهيئات فهى متألمة بالشوق الى الكمال فقط واما ابدا قال شارح المواقف اعلم ان الاقوال الممكنة فى مسئلة المعاد ولا تزيد على خمسة الاول بثوت المعاد للنفس فقط وهو قول اكثر المتكلمين الثانى للنفس الناطقة اقول النفس المدركة بدون البدن ثم اقول لا يبعد ان يكون من هؤلاء من يثاب بعذاب القبر بعد خراب البدن للروح المجرد الثالث بثوت المعاد الروحانى فقط وهو قول الفلاسفة الالهيين والثالث بثوتهما معا وهو قول كثير من المحققين كالحليمى والغزالى منا وجمع من قدماء المعتزلة وجمهور من متأخرى الامامية وكثير من الصوفية فانهم قالوا بالحقيقة هو الناطقة وهى المكلف والمطيع والعاصى والمثاب والمعاقب والبدن يجرى منها مجرى الالة والنفس باقية بعد فناء البدن فاذا اراد الله تعالى حشر الخلايق خلق لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان فى الدنيا اقول لعل المعاد الروحانى عندهم تألم النفس وتعذيبها بعد الموت قبل الحشر بدون تعلقها بالجسد والرابع انكارهما معا وهذا قول الفلاسفة الطبيعيين ولعلهم يقولون النفس المزاج

فينعدم

فينعدم عند الموت ويستحيل اعادتها زعما منهم ان اعادة المعدوم محال وقد عرفت فسادها نعوذ بالله تعالى من العقايد الباطلة وكذا الكلام المتفرق فى هذا الاقسام وهى المنقولة عند جالينوس فانه قال المركبين المائت النفس هى المزاج فمنعدم عند الموت فيستحيل اعادتها والتى هى جوهر باق بعد فناء البدن فيحكم المعاد

المبحث الثالث فى الجنة والنار

ذهب اصحابنا وابو على الجبائى وابو الحسين البصرى الى انهما مخلوقتان الآن خلافا للاكثر المعتزلة كابى هاشم وعبد الجبار رفانهم قالوا انهما تخلقان يوم الجزاء لنا وجهان الاول قصة ادم وحوا واسكانهما الجنة واذا كانت الجنة مخلوقة فكذا النار واذ للقائل بالمضى الثانى قوله تعالى فى صفة الجنة والنار اعدت للمتقين اعدت للكافرين بلفظ الماضى وهو صريح فى وجودهما ومن تتبع الاحاديث الصحيحة وجد فيها شيئا كثيرة مما يدل على وجودهما دلالة ظاهرة قال القاضى ولم يرد نص صريح فى نفيه بل كل ما ورد فى ذلك يحتمل الامرين معا قال المثبتين ان الله تعالى خلق الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى الا ترى ان سدرة المنتهى فوق السموات السبع وقوله عليه السلام سقف الجنة عرش الرحمن وان الجنة تحت الارض انتهى و المعتزلة قد يستدلون على مذهبهم بقوله تعالى فى وصف الجنة اكلها دائم وقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه فلو كانت الجنة مخلوقة وجب هلاكها وكلها والجواب ان المراد بهلاك كل شئ انتهاؤه فى حد ذاته الى ضعف الوجود الممكن فالمتوعد بالهلاك المعدوم وقد يستدلون بقوله تعالى فى صفة الجنة عرضها السموات والارض ولا يتصور ذلك الا بعد فنائهما لامتناع تداخل الاجسام والجواب ان المراد ان عرضها كعرض السموات والارض المتصرح غاية اخرى بان عرضها كعرض السماء والارض فيحمل عليه على تلك كما قال ابو يوسف وابو حنيفة لو حلف لا كلمت هذا الحائط ثم هدم ثم بنى لم يحنث وفى شرح المواقف

المبحث الرابع فى الثواب والعقاب

الثواب على الطاعة فاوجبها معتزلة بصرة على الله تعالى مستدلين بقوله جزاء بما كانوا يعملون الجواب انه يدل على الترتيب لا على الوجوب واما الطلاق

قوله وان الثانى معطوف على العلم على ان الجنة مستقبلة

معطوف على ان الجنة

لفظ الجزاء على الثواب مع انه يشعر بالاستحقاق فلكون الطاعة ليلا لاجله
فالثواب فضل منه تعالى لا نستحقه علينا واما العقاب ففيه مباحث البحث
الاول اوجب جميع المعتزلة والخوارج عقاب صاحب الكبيرة اذا مات بلا توبة
ولم يجوزوا ان يعفو الله تعالى عنه واستدلوا بانه تعالى اوعد بالعقاب على
الكبائر واخبر بانه يعاقب عليها فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده وكذا
في خبره وانه محال والجواب ان ما ذكرتم انما يدل على ان العفو
وهو المتنازع فيه كذا في شرح المواقف والجواب الحاسم ما ذكره الدواني وهو
التخصيص لمدلول العفو عن عمومات الوعيد البحث الثاني قالت المعتزلة في
الخوارج صاحب الكبيرة اذا مات غير تائب يخلد في النار ولا يخرج عنها ابدا واستدلوا
بالآيات المشتملة على التخليد في الخلود في وعيد صاحب الكبيرة والجواب ان الاحاديث
تنص على اخراج صاحب الكبيرة من النار فالمراد من الخلود في الآيات المذكورة
هو المكث الطويل كما سيقال الخلود بهذا المعنى كثير كقولهم خلد الله ملكه والمراد
طول المدة بلا نهاية واما اصحابنا فقالوا الثواب على الطاعة فضل الله
تعالى وعده به فبقي به لان الخلف في الوعد نقص والله تعالى منزه عنه والعقاب على
المعصية عدل منه تعالى وله العفو عنه لان العفو فضل ولا يعد الخلف في الوعيد
نقصا بل يمدح به عند العقلاء وعلى الطاعة دليل على حصول الثواب
وعلى المعصية علامة العقاب فلا يكون الثواب على الطاعة والعقاب
على المعصية واجبا على الله تعالى وقالوا ايضا ان مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار لقوله
تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره والايمان خير ولا يرى جزاء خيره الا بعد
خروجه عن النار والاحاديث الدالة على خروج العصاة من النار ولما انعقد
الاجماع من المسلمين على ان الكفار يخلدون في النار ابدا لا ينقطع عذابهم وان
بالغوا في الاجتهاد والتظلم في معرفة الانبياء ولم يهتدوا او علموا بنبوتهم
وعاندوا او تكاسلوا قال الجاحظ وعبد الله بن الحسن العنبري
الكافر المبالغ في اجتهاده اذا لم يهتد للاسلام ولم يلجه دلائل الحق
فمعذور وعذابه منقطع وهذا مخالف للاجماع المنعقد قبل ظهور المخالفين

كذا في

كذا في شرح المواقف وقال الخصمي ويرجى من فضله تعالى ولطفه عفو الكافر المبالغ
في اجتهاده الطالب الحق اذا لم يصل اليه بعد وبقي ناظرا مجتهدا فان
قلت هل يرجى عفو الكافر الذي ادى اجتهاده الى الكفر قلت لا لانه مقصر
الاجتهاد لما ذكره الاصفهاني من ان الاجتهاد اي الكامل يستحيل ان
يؤدي الى الكفر فالمبالغ في الاجتهاد اما ان يصل الى الحق وهو مؤمن او
واما ان يبقى ناظرا مجتهدا الى حين موته قبل تمام النظر وهو كافر
يرجى عفوه واما الوصول الى الكفر بعد الاجتهاد التام فمحال فالواصل
الى الكفر مقصر في الاجتهاد فهو معذب فطعا البحث الخامس في العفو
عن اصحاب الكبائر اتفقت الامة على جواز العفو عن الصغائر سمعا سواء
كان قبل التوبة وبعدها ومن الكبائر بعد التوبة لكن عند اهل السنة
يجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبائر او لم يجتنب
يقولون نعم ويثابون ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
الآية الاحصاء انما يكون للجزاء وذهب بعض المعتزلة الى انه ان اجتنب
الكبائر لا يعذب على الصغائر لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه
نكفر عنكم سيئاتكم واجيب بان للعفو ان يجتنبوا اذ مع اجتناب الكفر تكفر عنكم
سائر المعاصي ان شاء كذا يعلم من شرح العقايد والمفهوم من كلام
الدواني ان مذهب المعتزلة وجوب العفو عن الصغائر وان المريب عنها
صاحبها سواء اجتنب الكبائر او لا واختلفوا ايضا في العفو ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وليس المراد بعد التوبة لان الشرك بعد
التوبة ايضا كذلك فلا يجوز نفي الغفران عن الشرك ومنعت المعتزلة
جوازه سمعا وان جاز عقلا عند الاكثرين منهم واتفقت الامة ايضا
على عدم جواز العفو عن الكفر قبل التوبة سمعا وان جاز عقلا كذا في
شرح المقاصد قال الدواني والمراد بالعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه
بعدم المؤاخذة المبحث السادس في شفاعة محمد عليه السلام لاصحاب
الكبائر قال في شرح المواقف اجمع الامة على ثبوت اصل الشفاعة للمصطفى
له عليه السلام لكن هي عندنا لاهل الكبائر من الامة في اسقاط العقاب

من الجائز العفو وقالوا ان الله لا يغفر

عنهم لقوله عليه السلام شفاعتي لاهل الكبائر من امتي وقالت المعتزلة الشفاعة
انما هي لزيادة الثواب لا لدرء العقاب لقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة وهو عام
في شفاعة النبي عليه السلام وغيره واجيب بانا لا نسلم ان تلك الاية عامة
لجميع الانفس والازمان ولو سلم عمومها فمخصصة بالدلائل الدالة على
شفاعة النبي عليه السلام لاهل الكبائر المؤمن من امته فيما قال الاية
بتخصيصها بالكفار جمعا بين الادلة كذا قاله الاصفهاني وقال الدواني
والشفاعة لرفع العذاب ورفع الدرجات حق لمن اذن له الرحمن لمن اراد
والمؤمنين بعضهم لبعض لقوله تعالى يومئذ لا تنفع الشفاعة الا لمن
اذن له الرحمن ورضي له قولا وعند المعتزلة انما هي لتجرء المعفو عنهم من الكبائر
بدون التوبة لم تجز الشفاعة لها واما الصغائر فيعفو عنها عندهم
قبل التوبة وبعدها فالشفاعة عندهم لرفع الدرجات **المبحث الثاني**
في التوبة وتردد فيها من شرح المواقف وفيه مطلبان **المطلب الاول** في حقيقتها
هو في اللغة الرجوع وفي الشرع الندم على معصية من حيث هي معصية مع عزم
ان لا يعود اليها وفي شرح المقاصد ومعنى الندم تحزن وتوجع على ان
فعل وعن كونه لم يفعل فمجرد الترك بدون الندم ليس بتوبة انما قلنا
على معصية لان الندم على الطاعة او المباح لا يسمى توبة وانما قلنا من حيث
هي معصية لان من ندم على شرب الخمر لما فيه من الصداع وخفة العقل الى
غير ذلك من المفاسد لا يكون تائبا شرعا قال في شرح المقاصد واما
الندم لخوف النار او طمع الجنة فهل يكون توبة فيه تردد بناء على انه
هل هو الثواب الباعث او الباعث قبيحا لكونه معصية وهو تابع له لكن
وقع التردد في كون الندم على المعصية بقبحها مع عزم اخر توبة لحق
ان جهة القبح ان كان بحيث لو انفردت لتحقق الندم فتوبة والا فلا لكن
وقع لمع عزم ان لا يعود اليها زيادة يقرر للندم وليس ببعيد اهـ
لانما الندم على امر لا يكون الا هاهنا على عدم العود وقيل ان الندم

على ما فعله

على ما فعله في الزمان الماضي فقد يريد في وقت الندم ان يفعل في الحال او في
الاستقبال وبهذا القيد امتاز عنه ورد بان الندم على المعصية من حيث
هي معصية يستلزم ذلك العزم كما لا يخفى وزاد البعض في اخر هذا التعريف
قوله اذا قدر وقال صاحب المواقف وقولنا اذا قدر لئلا من سلب منه
القدرة على الزنا وانقطع طمعه عن عدد القدرة اليه كالمجبوب اذا عزم
على تركه لم يكن ذلك منه توبة اقول كلام صاحب المواقف مبني على ان قوله
اذا قدر ظرف للعزم وقال شارح المقاصد ما ذكره صاحب المواقف
ليس على ما ينبغي لاشعاره بان لا يتمشى التوبة من يفقد القدرة وقد صحح
المحقق في شرح المواقف والمقاصد بان قوله اذا قدر قيد للترك المستفاد
من قوله لا يعود اليها اي يجب العزم على ان يترك المعصية على تقدير
القدرة صح يجب على من عرض له كالمجبوب ان يعزم على ان يتركها لو فرض
وجود القدرة اقول قد ظهر من هذا ان مثل المجبوب العازم على
ترك الفعل فقط ولم يعزم على تركه على فرض وجود القدرة بل وجد
من نفسه انه لو فرض وجد قدرة تنثني منه العزم لا تصح توبته قال شا
المقاصد وقد شاع في عرف العوام اطلاق اسم التوبة على اظهار العزم
على ترك المعصية في المستقبل وليس من التوبة في شيء عالم يتحقق الندم
والاسف على ما مضى وعلامته طول الحيرة والحزن وانكباب الندم اي
انصبابه ومن نظر في باب التوبة في كتاب الاحياء للامام حجة الاسلام
وتامل فيما يروى في قصة مستغفار داود عليه السلام على صعوبة امر التوبة
المبحث الثاني في احكام التوبة الاول الزاني المجبوب اي من زنا ثم جب
اذا ندم على الزنا وعزم ان لا يعود اليها على تقدير القدرة فهل يكون
ذلك توبة معتبرة عند الله تعالى منهم من المعتزلة وزعم انه لا يتحقق منه حقيقة
العزم على عدم الفعل في المستقبل اذ لا قدرة له على الفعل في المستقبل وقال
الاكثرون ان التوبة بناء على انه يكفي في الحقيقة العزم على تقدير القدرة الثاني ان

من تاب عند مرض يخاف منه الهلاك هل يقبل توبته وقع التردد فيه
بناء على ان ذلك الندم هل يكون لقبح المعصية ام لابل للالجاء الخوف
اليه فيكون كالايمان عند اليأس اى العذاب كما في الاخرة عند معاينة
النار كما في المواقف وقال شارحه فاذ ذلك الايمان غير مقبول اجماعا
ونقل شارح المواقف عن الامدى انه مشرف على الموت اذا ندم
توبته باجماع السلف ثم قال ان التردد الذى ذكره المصنف في توبة
المريض مرضا مخيفا مبنى على ما نقله الامدى من اجماع السلف على قوله
الثالث شرط المعتزلة في التوبة امور ثلثة اولها الخروج عن المظالم
فانهم قالوا شرط صحة التوبة عن مظلمة الخروج عن تلك المظلمة
برد المال او الاستبراء منه والاعتذار الى المغتاب وشرطنا ان بلغت
الغيبة ونحو ذلك وثانيها ان لا يعاد ذلك الذنب الذى تاب عنه
وثالثها ان يستديم الندم على الذنب المتوب عنه في جميع الاوقات وليس
من هذه الثلثة واجبة عندنا في صحة التوبة اما الخروج عن المظالم فقد
قال الامدى ان من اتى بالمظلمة كالقتل والضرب مثلا فتوجب عليه
امران التوبة والخروج من المظلمة وهو تسليم نفسه مع الامكان ليقتص
منه ومن اتى باحد الواجبين لم يكن صحة ما اتى به متوقفة على الاتيان
بالواجب الاخر كما لو وجب عليه صلاتان فاتى باحدهما دون الاخر قال
في شرح المقاصد قال امام الحرمين ديانا لا تصح التوبة بدون الخروج من
حق العبد كما في الغصب فانه لا يصح الندم عليه مع ادامة اليد على المغصوب
فرق بين القتل والغصب اقول ذلك لان المال المغصوب ما دام في يد الغاصب
كان بمنزلة الملابس بفعل الغصب والتوبة عن المعصية لا تصح بدون الاقلاع
عنها كما صرح في بعض الكتب واما التعذر فقد قال الامدى ان التوبة انما تعتبر
بها لتكون عبادة وليس من صحة العبادة الوافية في وقت عدم المعصية
في وقت اخر بل غاية الامر انه اذا تاب عن ذنب ثم ارتكبه يجب عليه توبة اخرى

عما ارتكبه

عما ارتكبه واما استدامة الندم فقال الامدى يلزم على تقدير شرط
استدامة الندم الجزم وان يجب لمن نسى الندم اعادة التوبة لفقد
التوبة الاولى وهو الاستدامة وهو خلاف الاجماع وبعض العلماء اوجب
تجديد التوبة كلما تذكر الذنب وهو باطل ايضا لانا نعلم بالضرورة ان
الصحابة كانوا يتذاكرون ما كانوا عليه في الجاهلية من الكفر والكذب
الاسلام فكذلك الحال في كل ذنب وقعت التوبة عنه الرابع من احكام التوبة
انه يصح عندنا الاشاعرة التوبة بعض المعاصى مع الاصرار على بعض خلافا
لابي هاشم لنا ان الكافر اذا اسلم وتاب عن كفره مع استدامة بعض
المعاصى صحت توبته واسلامه ولم يعاقب الا عقوبة ذلك المعصية واستدل
ابو هاشم بانا اذا ندم على ذنب ولم يندم على ذنب آخر فانه لم يندم لقبحه
والا ندم على قبائحه كلها لاشتراكها في العلة المقتضية للندم وهل يصح
والجواب انه يجوز ان ينظر الى قبح بعض المعصية امر من الامور المؤثرة في
المفاسد كعظم المعصية وقلة غلبة الرغبة فيها فيكون قبحها مع انتفاء
ذلك امرا لم يحصل الا الندم عنها بخلاف ما اذا لم ينظر الى بعض الامور كذا في شرح
المقاصد وقال فيها يكفي في التوبة عن المعاصى كلها الاجمال وان علمت مفصلة
لحصول الندم والعزم وذهب بعض المعتزلة الى ان لا بد من الندم تفصيلا
فيما علم مفصلا الخامس من احكام التوبة ان التوبة واجبة بالانواع لما
عندنا فمعنى قولنا تقبل التوبة ان الله تعالى يعفو عنها وعلى ذلك اما عند المعتزلة
فمعقولا لما فيه من دفع ضرر العقاب ثم للخروج من كلام المعتزلة ان وجوب
التوبة على الفور حتى يلزم بتأخرها ساعة ثم اذا وجب التوبة عندهم
مراجح ذكروا ان من اخر التوبة عن الكبير ساعة واحدة يكون كبيرا ان
المعصية وترك التوبة افعل لعل المراد من الساعة ما يسع التوبة واما
قبول التوبة فلا يجب عندنا على الله تعالى خلافا للمعتزلة وهل ثبت قبولها
سمعا ووعدا قال امام الحرمين نعم بدليل الخبر اذ لم يثبت ذلك بدليل قاطع
لا يحتمل التأويل كما في شرح المقاصد المبحث الثاني في ان احياء الموتى في

قبورهم للسؤال وعذاب القبر للكافرين وبعض الفاسقين وهو عندنا مما اتفق عليه
سلف الامة فيظهر للخلاف اما الاولى فمتأولة بقوله تعالى حكاية عن اهل
النار ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل
الى خروج من سبيل فالمراد الاماتة قبل دخول القبر ثم الاحياء في القبر ثم الاحياء
فيه ايضا بعد مسئلة منكر ونكير ثم الاحياء للحشر واما عذاب القبر فمتأولة
بقوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا
الفرعون اشد العذاب عطف عذاب يوم القيمة على عرض النار صباحا ومساء
فعلم ان غيره وهو عذاب القبر لان الاية وردت في حق الموتى والاصل
الصحيح الدالة على عذاب القبر اكثر من ان يحصى بحيث تواتر القدر المشترك
وانكرها اكثر المعتزلة استبعادا منهم ذينك الامرين فمن كلمة السابح
وتفرقت اجزاؤه في بطونها او احرق فصار رمادا فنثرته الرياح العاصفة
لكن من عرف الله حق معرفته واطلع على كمال قدرته لم يستبعد ذلك منه تعالى
فيجوز اذ يعيد الله تعالى الحيوة الى الاجزاء المتفرقة ان الله تعالى لا يعزب عن
علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء المبحث التاسع في سائر السمعيات من الصراط
والميزان ونطاير الكتب وشهادة الاعضاء والحوض المورود. واهل الجنة والنار
والاصل في اثباتها انها امور ممكنة في نفسها والله تعالى قادر عليها واخبر
الصادق عنها وقد وعد بها فيكون حقا والكرامية والمعتزلة الصراط هو الطريق
من الشعر وصفته بانه ادق من الشعر واحد من السيف ولا يمكن العبور عليه
وان امكن فبمشقة عظيمة فيلزم تعذيب المؤمن والجواب ان الله تعالى قادر
على كل شيء والرسل اهل الاستقامة وهم على ما نطق به الدلائل ثم اقول
اولم يرد احد من هؤلاء الجبابرة الرفيعة تقعر عليها العنكبوت فنحن ما قبل جواب
الاحمق السكوت واما الميزان فانكره المعتزلة بناء على ان الاعمال اعراض فلا
يمكن وزنها بالخفة والثقل والجواب ان كتب الاعمال هي التي توزن كما ورد
به الحديث للمبحث العاشر في الاسماء الشرعية من الايمان والكفر وفيه ثلث مسائل
المسئلة الاولى في حقيقة الايمان هو في اللغة التصديق مطلقا وفي الشرع

واحوال نحو
٣

تصديق

قوله وجوع ثلثة امور مرفوع معطوف على قوله التصديق بمعنى ان الايمان عند بعض المحققين هو مجموع التصديق والعمل والخلوص جوابا لثلثة امور وردوا على الحنفي الحكم الثابت
بالجزء تماما بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام سواء كان نظريا مقصودا في نفسه غير متعلق بكيفية العمل او عمليا متعلقا بكيفية العمل كالاحكام المتعلقة بافعال الصلوة
فان المؤمن يجب عليه ان يعتقد بكل واحد منها اي يجزم به ويذعن له بقلبه ويقر به بلسانه وهو المسمى شهادة فعلى هذا ان متعلقا بكيفية العمل يكون الحق
سنة انكار تكفير به ومتعلقا بغيرها كالعقائد المجمع عليها بين اهل السنة والسلف الصالحون من اهل السنة وان نقل عنهم ان الايمان مجموع الاعتقاد والاقرار والعمل ان ستموا من
اهل الاول فقط بان اقروا على ما كلف به من غير ان يصدق به منافقا ومن ترك الشهادة فما يقوم مكانها شاهدة الاخرس عاجزا فكذلك من لم يعتقد

وعمل اولا كافرا ومن اخل بالعمل بان ارتكب الكبيرة فاسقا

الا ان مراده بالايمان المفسر بهذا المجموع هو الايمان الكامل الذي يستحق
صاحبه الثواب ابتداء وبتركه العقاب كذلك وهو الذي يسلبه اسم المؤمن
على الاطلاق وبالكبيرة لا يخرج عن الايمان بخلاف الايمان المفسر عند
الفرق الثلث المذكورين فان المراد عندهم اصل الايمان قال الامام
رحمه الله وهذا الخلاف لفظي فمن قال الايمان هو التصديق فقط
اراد بالمؤمن من يستحق الثواب ابتداء ومن قال هو التصديق والاقرار
اراد به من يجري عليه احكام المؤمنين في الدنيا ومن قال هو التصديق
والاقرار والعمل اراد به من يستحق الثواب ابتداء والمؤمن على الاطلاق
ومن ترك العمل اراد به من يجري عليه احكام المؤمنين في الدنيا
ويستحق العقاب في العقبى ومن ترك الاقرار اراد به من يستحق
العقاب ابتداء وانتهاء انتهى عبارة شرح العقائد وهو حسن لولا ان
الاقرار شرط عندهم لاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب امر باطني
لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى
لم يكن مؤمنا في احكام الشرع ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق
فهو كافر عند الله وان كان مؤمنا في احكام الدنيا هذا هو اختار الشيخ
ابي منصور رحمة الله والغرض هاهنا ذلك قال الله تعالى اولئك
كتب في قلوبهم الايمان وقال الله تعالى وقلبه مطمئن بالايمان كذا في شرح
العقايد وقالت الكرامية الايمان هو كلمة الشهادة وقال طائفة هو
المصدق مع الكلمتين وروي هذا عن ابي حنيفة رحمة الله كذا في شرح

تصديق الرسول عليه السلام فيما علم مجيئه به ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا
واجمالا فيما علم اجمالا يعني ان الايمان هو التصديق التفصيلي للرسول فيما
علم مجيء الرسول به على التفصيل والتصديق الاجمالي فيما علم مجيئه به
على الاجمال حتى ان الرجل اذا لم يعلم الاحكام الضرورية التي جاء بها النبي عليه السلام
تفصيلا يكفيه ان يعتقد بان الرسول عليه السلام صادق فيما جاء به
من عنده تعالى ثم اذا ورد عليه الاحكام الضرورية تفصيلا يلزمه تصديق
كل واحد منها تفصيلا كما يكفيه التصديق الاجمالي فيما لم تشتهر اشتهارا
ما علم بالضرورة بما اشتهر كونه من الدين بحيث يعلمه كل من خالط المسلمين
نظر واستدل كوجوب الصلوة ووجوب الصلوة وحرمة الخمر وحقوق ذلك
وقال ايضا ويكفي الاجمال فيما لا يحتاج الجهال الا بعد اشتراط التفصيل فيما يحتاج
تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجوب الصلوة عند السؤال عنه وبحرمة الخمر عند
عنه كان كافرا اقول ينبغي ان يحمل ما هو من ضروريات الدين قبل الردة
عليه ليس بكفر ثم هذه مسئلة وهي ان التصديق المعتبر في الايمان هل هي
وان كانت بلا اختيار كمن وقع بصره على جسم فيحصل له معرفة انه جدار
او حجر ام شيء آخر غير المعرفة لم اوردها هنا لانها مذكورة تفصيلا في شرح
العقايد وهو حسن وكون الايمان هو التصديق مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري
والقاضي ابي بكر والاستاذ ابي اسحق واكثر الائمة من اهل السنة كذا قال
فالاقرار شرط عندهم لاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب امر باطني
لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى
لم يكن مؤمنا في احكام الشرع ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق
فهو كافر عند الله وان كان مؤمنا في احكام الدنيا هذا هو اختار الشيخ
ابي منصور رحمة الله والغرض هاهنا ذلك قال الله تعالى اولئك
كتب في قلوبهم الايمان وقال الله تعالى وقلبه مطمئن بالايمان كذا في شرح
العقايد وقالت الكرامية الايمان هو كلمة الشهادة وقال طائفة هو
المصدق مع الكلمتين وروي هذا عن ابي حنيفة رحمة الله كذا في شرح

تفصيلا فهو اولى لكن التصديق اجمالا ايضا كاف كما قال بلا ريب وفي شرح المواقف فان قيل فشأن الذنار ولابس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا بالرسول في كل ما علم مجيئه به بالضرورة وهو باطل اجماعا قلنا اجعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة التكذيب فحكمنا عليه بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزنار والتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيته لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وكذا من سجد للشمس فان سجوده يدل بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فمن لو علم انه يسجد لها تعظيما لشأنها واعتقادا الالهيته بل يسجد لها وقلبه مطمئن بالتصديق لم نحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجرى عليه حكم الكفر في الظاهر لانا امرنا باجراء احكام المؤمنين لما تصديق لهم فيلزم ان يكونوا كفارا لامرنا بين وهو باطل لما انا نعلم منهم مصدقون بما علم من الدين ضرورة انه عليه السلام كان يجعل ايمان احد الابوين ايمانا للاولاد وكذا في شرح المواقف المسئلة الثالثة في تفضيل الكفار قال شارح المقاصد الكافر اسم لمن ايمان لم فان اظهر الايمان وخص باسم المنافق وان اظهر الكفر بعد الاسلام خص باسم المرتد لرجوعه عن الاسلام وان قال بالهين او اكثر خص باسم المشرك لاثبات الشريك في الالوهية وان كان متدينا ببعض الاديان والكتب المنسوخة خص باسم الكتابي كاليهود والنصارى وان قال بقدم الدهر وهي اسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان لا يثبت الباري اي الخالق اصلا خص باسم المعطل وان كان مع اعتراف بنبوة النبي عليه السلام واظهاره شعائر الاسلام يتطرق عقايدهم كفر بالاتفاق خص باسم الزنديق وهو في الاصل منسوب الى زند كتاب المجوس اظهره رجل وادعى انه تأويل كتاب المجوسي الذي جاء به زرادشت الذي يزعم المجوس ان نبيهم يقول اختلاف هذه الاسامي باعتبار اختلاف الاحوال

الاول ان يكون الامام مجتهدا في اصول الدين وفروعه ليتمكن من اقامة
الحجج وحل الشبهة في العقايد الدينية مستقلا بالفتوى في النوازل والثاني
ان يكون ذا راى وتدبير يدبر الوقايع وامر الحرب واسلم الى الصالح الثالث
ان يكون شجاعا قويا القلب يجتري على القيام بالحرب فلا يهوله اقامة الحدود
وضرب الرقاب وجمع بعض العلماء تساعا منها في هذه الصفات الثلث وقالوا اذا
لم يكن الامام متصفا بها ينبغي ان يكون موصوفا بها الرابع ان يكون
عدلا اذ لو لم يكن عدلا لم يؤمن من حيث صرف اموال الناس في شهواته
ويضع صدقات المسلمين ويتضمن هذا الصفات ان يكون مسلما خامس العقل و
الفتاء سادس البلوغ لان المجنون والصبي ليس لهما ولاية على انفسهما فكيف يتصور
ولايتهما على كافة الناس لانهما ليسا بعدلين سابع الذكورة لان النساء
ناقصات عقل ودين الناس الحرية لان العبد مستحق بين الناس التاسع
ان يكون قرشيا خلافا للخوارج جميع من المعتزلة لنا قوله عليه السلام
الائمة من قريش والائمة جمع معرف باللام فيفيد العموم فاذا الف واللام
في الجمع للعموم حيث لا عهد ولا عهد هنا فان لا شيء من طرق الامامة العصمة
عن الذنوب خلافا للاسماعيلية والامامية **البحث الثاني** فيما يثبت به الامامة
اجمع الامة على انها تثبت بالنص من رسول الله ومن الامام السابق قول
اي الامام السابق الثابت امامته بنص رسول الله عليه السلام وهذا القيد
لم يذكره وكنه مراد بقرينة من يتدبر السياق واما الخلاف فيما اذا بايع اهل
الحل والعقد شخصا مستحقا للامامة وفيما اذا استولى شخص مستحق للامامة
بشوكته على بلاد المسلمين فقال بامامتهما اهل السنة والجماعة والمعتزلة خلافا
لاكثر الشيعة فانهم قالوا لا طريق الا النص لوجوه الاول ان اثبات الامامة
بالبيعة تفضي الى الفتنة لاحتمال ان يتابع كل فرقة شخصا ويدعي كل
فرقة ترجيح امامهم ويقع بينهم المحاربة والثاني ان اهل البيعة هم اهل
الحل والعقد لا يعرفهم واختيارهم الامام حجة على من عداهم لانها انما تكون
حجة اذا عرف بانهم في امور المسلمين كيف يجعلون شخصا اجنبيا عنهم امينا على المسلمين

لانا في ان يجتمع اهل الحل او اكثرهم في عهد باعيانهم اجتماع الحالين المذكورين
او اكثر مثلا من اثبت الهين وتدين ببعض الاديان او مشركا واهل
كتاب ثم اقول في الفرق بين المنافق والزنديق على ما ذكره شارح المقاصد
خفاء الا ان يقال الزنديق هو الذي يبطن الكفريات المدونة في الكتاب
المذكور لا من يبطن الكفر كما ذكره قال في القاموس والزنديق قوم من
الثنوية قائلون بالنور والظلمة الا بان الاول خالق الخير والثاني خالق
الشر او من لا يؤمن بالاخرة او بالربوبية او من يبطن الكفر ويظهر الايمان
وهو معرب زندين اي دين المرأة جمعه زنادقة وزنادين وقد تزندق
والاسم الزندقة **الباب الثالث** في الامامة وفيه خمسة مباحث **المبحث الاول**
في وجوب نصب الامام اعلم ان الامامة خلافة الرسول عليه السلام في اقامة
قوانين الشرع وحفظ صورة الملة اي ناحيتها الحاصلة وبه يجاب بانا على كافة
الامة وبهذا القيد لا يخرج من نصب الامام في ناحية كما قد يتفق مثلا ويخرج
المجتهد اذ لا يجب اتباعه على الامة كافة بل على من قلده خاصة ويخرج الامر
بالمعروف ايضا كذا في شرح المواقف وقد اختلف في وجوب نصب الامام فالامامية
والاسماعيلية اوجبوا نصب الامام على الله تعالى واوجبه المعتزلة والزيدية تعالى
عليا عقلا اي بالدليل العقلي واوجبه اصحابنا علينا سمعا وقالت الخوارج
لا يجب نصب الامام اصلا لا على الله ولا علينا لا عقلا ولا سمعا لنا تقدم وجوب
على امتناع من انه لا وجوب عليه تعالى واما وجوبه علينا سمعا فلوجهين
الاول التواتر اجماع المسلمين في الصدر الاول بعد وفات النبي عليه السلام
على امتناع خلو الوقت عن خليفة وامام الثاني انه في نصب الامام دفع
ضرر مظنون ودفع الضرر المظنون واجب على العباد اذا قدروا عليه بالعقل
لا بنيابا باتفاق العقلاء بيان الصغرى ان البلاد اذا خلت عن رئيس قاهر يأمر
ر بالطاعات وينهى عن السيئات ويدرء باس الظلمة عن المستضعفين كما هو
اي كما نرى عليهم الشيطان وظهرت فيه الفسوق والعيث وشاع الهرج والمرج
كذا في شرح المواقف والاصفهاني **المبحث الثاني** في شروط الامامة وهي ستة

خرآنا والواقد الشام وأكثر الاقطار هم الاشاعرة اصحاب ابي الحسن الاشعري
وفي ديار ماوراء النهر اهل السنة الماتريدية اصحاب ابي منصور الماتريدي
وماتريد قرية من قرى سمرقند وبين الطائفتين اختلاف في بعض
المسائل التكفير لا يذهب احدهما الى تبديعة اقول المعتزلة عشر وفرقة
والشيعة اثنان وعشرون فرقة والخوارج ماعدا الاباضية والنجارد
منها اثنتي عشرة فرقة والاباضية اربع فرق والنجاردة ماعدا الغالبة منها
تسع فرق والغالبة اربع فرق والمرجئة اثنتا عشرة فرقة والنجارية ثلث فرق
والجبرية فرقتان والمشبهة فرقة واحدة والناجية فرقة واحدة فالمجموع
ستة وسبعون وهذا لا يزيد على العدد الواقع في الحديث المذكور فيجاب
بانه لا يفيد واحد من الاباضية والغالبة فرقة واحدة خاتمة في حكم مخالف
الحق من اهل القبلة الحكم بكفرهم لما قال شارح المقاصد ومعنا ان الذين
اتفقوا على ما هو من ضروريات الاسلام كحدوث العالم وحشر الاجساد
وما يشبه ذلك واختلفوا في اصول سوى هذه كمسئلة الصفات وخلق الاعمال
وعموم الارادة وقدم الكلام وجواز الرؤية وخصوص ذلك مما النزاع فيه ان الحق
فيها واحد هل يكفر المخالف المحق بذلك الاعتقاد ام لا والحال لا نزاع في تكفير
اهل القبلة المواظبين طول العمر على الطاعات باعتقاد عدم العالم وفي الحشر
وفي العلم بالجزئيات ونحو ذلك وكذا بصدور شيء موجبا الكفر عند مذهب
الشيخ الاشعري وان الاصح عنده انه ليس بكافر وبه يشعر ما قال الشافعي في
احد شهادة كل اهل الاهواء الا الخطابية لاستحلالهم الكذب في المشهود عليه
الى حنيفة انه لم يكفر احدا من اهل القبلة وعليه اكثر الفقهاء ومن اصحابنا
من قال يكفر المخالفين وقال الاستاذ ابو اسحق لكن من يكفر اقول البعض
الفرق المذكورة منكر لبعض ضروريات الدين كالمباطنية قالوا بالهين الجنابة
الكبرى الفية وكاستحلال المحرمات من الخمر والزنا والاسماعيلية قصدوا ابطال
الشرائع كما في شرح المواقف فلا نزاع في كفرهم وانما عدوا من الفرق الاسلامية
لادعائهم الاسلام ولفعل امثال هذا لم يظهر وفي امن ابي حنيفة والشافعي

الوقوع على المفعول وانما شاع العدول بالمصدر المبني للمفعول عن عدم بيان المعنى المصدري الحاصل بالمعنى المصدري ووضع اللفظ الدال على المصدرية
والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة على الثاني تنتفي بنفيه بخلاف الملازمة في قولهم لو كان آه ممنوع لجواز مجيء المصدر المبني للمفعول على هيئة جزئية
من الفعل وعدم مرادفته لا يستلزم عدم لعدم الفائدة بنافيها على ان المحقق الرضي شرط في صحة القيام بالغير صيغة الفعل
فكيف يكون بناء المجرد على تقدير جزئية المعنى للمفعول منعا على طريقة القيام وقد عرفت اليه عنيا ان يجعل نفسه ومبنى طاكون المجرد موضوعا لنسبة
وقوع ما هو صفة الفاعل على المفعول النسبة قيام المبني للمفعول بهو الا يستوي بالمعروف في المجردة لو تخالفا على طريقة القيام لا اسناد المجهول
على طريقة قيام المبني للمفعول كما ان اسناد المعروف على طريقة قيام ما هو الفاعل فاصل كلامه انه لو وضع المجهول ايضا لنسبة القيام كما كان على طريقة قيام الفعل

273

بالمفعول لا اسناد بل وجه فلكنه يقول قيام ما هو مبنى المفعول به
ما هو الفاعل لملازمة بيان وكون شخص الفاعل بناء على طريقة المبني
للمفعول المجهول الله يعتبر اسناده على طريقة القيام ايضا
لكنهم عدوا عنه الا لازم اظهار الفرق بين الاسنادين في تمام
التقرير بعد ان هذا خلاف ما هو المشهور بين المحققين من مصطلحي القوم وانما راتم
ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين من مصطلحي القوم واتباع راتم
فرق بين اتباع فيه الزام بكون اللغة فاطمة صادقة عنان العناية
تجوز فالعدة فرق بحيث من صيغ المصادر بين الحاصل بالمصدر بلفظ المصدر
وكون المصدر بمعنى الفاعل او المفعول ما هو المشهور بين الجمهور و
لا يشتهر بينهم ما يشعر بان يتلقى بالقبول ثم ان الحاصل بالمصدر الذي
حاصل المعنى المتعلق بالمحدث والاثر فقد يكون قائما بالفاعل كالضرب
كما في الامور النسبية كالوسط والبعد او بالفاعل والمفعول كالمعاهدة
المحكي كما حققه الرضي وقد يكون امرا يحصل بالمصدر ويقوم بالفاعل
العلاقة شارح الحكم لابن الخاجب المحصول ذكر الشارح المحقق في بعض
فعل حاصل فيه بانه ثبت قائم بالفاعل قد يشتق منه الاسم الفاعل وضاربيك والضرب حاصل
قائما بالمفعول وقد يكون محله ما حققه الشريف كون الاثر الذي هو الحاصل
الاثر فيما قائم بالفاعل والمفعول كالتعليم بالضاد والباء والعلم
حسب صدوره منها وقوعه على الاثر وتعلق بها شيء كالضرب
ان الاثر الذي فيه بالفاعل والمفعول كالتعليم بالضاد والباء والعلم
اذا استند الفعل الى الفاعل فالحاصل بالمصدر ما هو الحاصل من الضرب
استند الى المفعول فالحاصل بالمصدر ما هو الحاصل من المضروب
زائدا لحاظ الفعلية او الم يبق لكم باب النسبة الشيخ بهذا الامر اعتبارية
حيث يلاحظ الموجود الذي في ضمن الفعل بوجه ما الى الفاعل او المفعول
المصدر بازائه تركيبا او به الحاصل بالمصدر فالاول كزيد
قائم هو فاعل زيد بالمركبة الثاني الذي يكون الحكم خلافا جزء بعض
من اجزاء النسبة مفهوم الحدث والاثر فقد يكون فاعلها او مفعولها
كالاول والنسبة كالوسط والبعد او بالفاعل والمفعول كالمعاهدة
المحكي كما حققه الرضي وقد يكون امرا يحصل بالفاعل قد يشتق منه الاسم الفاعل
العلاقة شارح الحكم لابن الخاجب المحصول ذكر الشارح المحقق في بعض
فعل حاصل فيه بانه ثبت قائم بالفاعل قد يشتق منه الاسم الفاعل وضاربيك والضرب حاصل
قائما بالمفعول وقد يكون محله ما حققه الشريف كون الاثر الذي هو الحاصل
الاثر فيما قائم بالفاعل والمفعول كالتعليم بالضاد والباء والعلم
حسب صدوره منها وقوعه على الاثر وتعلق بها شيء كالضرب
ان الاثر الذي فيه بالفاعل والمفعول كالتعليم بالضاد والباء والعلم
اذا استند الفعل الى الفاعل فالحاصل بالمصدر ما هو الحاصل من الضرب
استند الى المفعول فالحاصل بالمصدر ما هو الحاصل من المضروب
زائدا لحاظ الفعلية او الم يبق لكم باب النسبة الشيخ بهذا الامر اعتبارية
حيث يلاحظ الموجود الذي في ضمن الفعل بوجه ما الى الفاعل او المفعول
المصدر بازائه تركيبا او به الحاصل بالمصدر فالاول كزيد
قائم هو فاعل زيد بالمركبة الثاني الذي يكون الحكم خلافا جزء بعض
من اجزاء النسبة مفهوم الحدث والاثر فقد يكون فاعلها او مفعولها
كالاول والنسبة كالوسط والبعد او بالفاعل والمفعول كالمعاهدة
المحكي كما حققه الرضي وقد يكون امرا يحصل بالفاعل

سبحان من حصل بتكوينه الافعال والآثار وظهر بتأثيره قدرته الآثار في الاطوار والصلوة والسلام على نبيه المختار وعلى آله
واصحابه الاخيار وبعد فهذه رسالة في بيان حاصل بالمصدر الذي في مطارح انظار اهل النظر فقال الفاضل المشهور عمر جلبي في حاشيته المطول ما معناه
الفاضل عند قول المحقق التفتازاني في تفسير التعقيد اي كون الكلام بحيث لا ينثال المعنى المبني للمفعول ما حاصله ان صيغ المصادر تشمل حقيقة على اصل النسبة وتسمى مصدرا
او مجازا لان النسبة الحاصلة منها تسمى معنوية كانت او حقيقية للفاعل اللازم كالمتكرية وللمفعول المتعدي كالعالمية والمعلومية وان تقولهم في المصدر المتعدي قد تكون
مبنيا للفاعل قد يكون مبنيا للمفعول تسامح يشوش بها الرتبة بين التبعي هما معنى حاصل بالمصدر واستعمال المصدر في الحاصل بالمصدر واستعمال الشيء في لازم معناه
لانه لو كان استعمالا على سبيل الحقيقة وان كان كل مصدر متعد مشتركا حقيقة بين الحاصل على طريق الحلول والحاصل على طريق الصدور لكان كل متعد
واقعا على المفعول المطلق بضرب من التعميم بين الظاهر والباطن فيتجه ما قيل ان قولهم في صيغ المصادر انها موضوعة للاثر الحاصل بالفاعل المسمى
بالحدث مما لا معنى له لان الحدث لا يتعلق الا بالاثر اللازم الذي يقوم بالفاعل دون المتعدي الذي يقوم بالمفعول كالضرب والقتل
كل مصدر اطلق واسيل اليه وجوه فاعل والحقيقة في نسبة ما دل عليه المصدر
من غير حاجة الى اعتبار قيد مقوم او غير مقوم بوجه تعلق بالمفعول ساغ
التفصيل بقولنا لان المعلوم الحقيقي الذي يوجده فاعل الفعل المذكور
وفعله ويقوم به صار فاعلا على هذا ان اتت خبيرا بانا لا نعقل كون
الحسن والحدوث ظاهرا واجبا ومنه فان قيل المراد بيان حقيقة ما
وضعت بازائه قلنا الاخبار حقيقته مطلقا فلنا مقام التعريف
يأبى التخصيص على انهم صرحوا بان ما يشتمل عليه الفعل مطلقا فانا نحو ضاربية
وان كون المفعول المطلق بمعناه سببي فاعدم الفرق بين الظاهر والاثر
لزم وجود فاعل غير فاعل المصدر حاشية الفعل فانه يقال ان اريد
بالفاعية ما يقوم الحقيقي وما نفاه الضرورة المشاركة اياه وان كونه نسبة بين الفاعل
وحدث قام به بحيث صار فاعلا للاجل قيامه ممنوع اذ الحدث هذا المفهوم لانه
آثار الفاعل المذكور بل اصل النسبة فتسمى لفظ المصدر اصح من عبارة
الفاضل السيد انه يكون اضافة الاصل بنائية لا يكون الحاصل
للعموم فانه موضوع لجميع المصادر فاعلا ما عرفت من كونه اضافة
الفاعل او ان اراد ان طرف النسبة الذي يقوم به الفعل فالمفعول
فاعل فانه نسبة بينه وبين الحدث الا ان يكون اضافة الاصل بنائية لزم
ما ذكرنا فتسمى لفظ المصدر ايضا فاعلا بتنزيل الحاصل بالمصدر الذي هو
الاثر الذي يقوم بالفاعل منزلة الفاعل بالمعنى الذي ذكرنا لان الحدث
يقوم بالمفعول ايضا فاعلا بالمعنى الذي ذكرنا فتسمى لفظ المصدر ايضا فاعلا
لانا نحصل بالحدث الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد

لما الغلاة فثمانية عشر السبائية والكاملية واليائية والمغيرية والجناحية
والمنصورية والخطابية بفتح الخاء وتشديد الطاء والعزابية والزمية
بفتح الزاي المعجمة والهشامية والدنانية واليونسية والنعمانية
والزرارية والمفوضة والبدائية والبصرية على التصغير والاسماعيلية وهما
فرقة واحدة والاسماعيلية وقد يلقب الاسماعيلية بالباطنية وبالقرامطة
واما الزيدية فثلث فرق الجارودية والسليمانية والبترية واما
الامامية فلم يتفرق اوائلهم وان تفرق متأخروهم ولذلك عدوا فرقة واحدة
الفرقة الثالثة الخوارج وهم سبع فرق المحكمة بضم الميم وكسر الكاف والشد
والبيهسية الازارقة والنجدات والاصفرية بالفاء والاباضية وافترق
الاباضية فرقا ابوا الخمسة البزيعية الحارثية والفاتلون باثنتي
اثنا الما مورية طاعنة الما لم يقصد به وصاحة والسابعة فالخوارج النجاردة
وهم عشر فرق اليمونية الخرمية الشيبية الحازمية الحلفية الاطرافية
الحلزمية الجهولية الصلتية الشعالبية وتفرق الشعالبية فرقا اربعا
الاخنسية المعبدية الشيبانية الكرمية الفرقة الرابعة المرجئة لقبوا بالهم
يقولون لا يضر مع الايمان معصية فهم يعطون الرجاء وفرقهم خمس اليونسية
والعبيدية والغسانية بالغين المعجمة والسين المهملة المتقدمة والثوبانية
والمزمية الفرقة الثامنة النجارية اصحاب الحسين بن محمد بن الحسن النجار وهم ثلث
فرق البرغوثية والزعفرانية والمستدركة الفرقة التاسعة الجبرية الجبرية
فعل العبد الا انه كسب والجبرية قسمان متوسطة بين الجبر والتفويض ثبت
للعبد كسبا في الفعل بلا تاثير فيه كالاشعرية وخالصة لا ثبت الكسب
كالجهمية الفرقة السابعة المشبهة شبهوا الله تعالى بالمخلوقات وهم فرقة واحدة
قائلة بالتشبيه واختلفوا في طريق التشبيه فمنهم مشبهة غلاة الشيعة ومنهم
مشبهة الحشوية ومنهم مشبهة الكرامية واما الفرقة الناجية المستضاة في الحديث
المذكور وهم الاشاعرة والماتريدية المحدثين واهل السنة والجماعة ومذهبهم قال
عز يدعو الله السابقين فالاشارح المقاصد المشهور من اهل السنة وديار

خرآنا

الوقوع على المفعول وانما شاع العدول بالمصدر المبني للمفعول عن عدم بيان المعنى المصدري الحاصل بالمعنى المصدري ووضع اللفظ الدال على المصدرية
والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة على الثاني تنتفي بنفيه بخلاف الملازمة في قولهم لو كان آه ممنوع لجواز مجيء المصدر المبني للمفعول على هيئة جزئية
من الفعل وعدم مرادفته لا يستلزم عدم لعدم الفائدة بنافيها على ان المحقق الرضي شرط في صحة القيام بالغير صيغة الفعل
فكيف يكون بناء المجرد على تقدير جزئية المعنى للمفعول منعا على طريقة القيام وقد عرفت اليه عنيا ان يجعل نفسه ومبنى طاكون المجرد موضوعا لنسبة
وقوع ما هو صفة الفاعل على المفعول النسبة قيام المبني للمفعول بهو الا يستوي بالمعروف في المجردة لو تخالفا على طريقة القيام لا اسناد المجهول
على طريقة قيام المبني للمفعول كما ان اسناد المعروف على طريقة قيام ما هو الفاعل فاصل كلامه انه لو وضع المجهول ايضا لنسبة القيام كما كان على طريقة قيام الفعل

273

بالمفعول لا اسناد بل وجه فلكنه يقول قيام ما هو مبنى المفعول به
ما هو الفاعل لملازمة بيان وكون شخص الفاعل بناء على طريقة المبني
للمفعول المجهول الله يعتبر اسناده على طريقة القيام ايضا
لكنهم عدوا عنه الا لازم اظهار الفرق بين الاسنادين في تمام
التقرير بعد ان هذا خلاف ما هو المشهور بين المحققين من مصطلحي القوم وانما راتم
ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين من مصطلحي القوم واتباع راتم
فرق بين اتباع فيه الزام بكون اللغة فاطمة صادقة عنان العناية
تجوز فالعدة فرق بحيث من صيغ المصادر بين الحاصل بالمصدر بلفظ المصدر
وكون المصدر بمعنى الفاعل او المفعول ما هو المشهور بين الجمهور و
لا يشتهر بينهم ما يشعر بان يتلقى بالقبول ثم ان الحاصل بالمصدر الذي
حاصل المعنى المتعلق بالمحدث والاثر فقد يكون فاعلها او مفعولها
كالاول والنسبة كالوسط والبعد او بالفاعل والمفعول كالمعاهدة
المحكي كما حققه الرضي وقد يكون امرا يحصل بالفاعل

سبحان من حصل بتكوينه الافعال والآثار وظهر بتأثيره قدرته الآثار في الاطوار والصلوة والسلام على نبيه المختار وعلى آله
واصحابه الاخيار وبعد فهذه رسالة في بيان حاصل بالمصدر الذي في مطارح انظار اهل النظر فقال الفاضل المشهور عمر جلبي في حاشيته المطول ما معناه
الفاضل عند قول المحقق التفتازاني في تفسير التعقيد اي كون الكلام بحيث لا ينثال المعنى المبني للمفعول ما حاصله ان صيغ المصادر تشمل حقيقة على اصل النسبة وتسمى مصدرا
او مجازا لان النسبة الحاصلة منها تسمى معنوية كانت او حقيقية للفاعل اللازم كالمتكرية وللمفعول المتعدي كالعالمية والمعلومية وان تقولهم في المصدر المتعدي قد تكون
مبنيا للفاعل قد يكون مبنيا للمفعول تسامح يشوش بها الرتبة بين التبعي هما معنى حاصل بالمصدر واستعمال المصدر في الحاصل بالمصدر واستعمال الشيء في لازم معناه
لانه لو كان استعمالا على سبيل الحقيقة وان كان كل مصدر متعد مشتركا حقيقة بين الحاصل على طريق الحلول والحاصل على طريق الصدور لكان كل متعد
واقعا على المفعول المطلق بضرب من التعميم بين الظاهر والباطن فيتجه ما قيل ان قولهم في صيغ المصادر انها موضوعة للاثر الحاصل بالفاعل المسمى
بالحدث مما لا معنى له لان الحدث لا يتعلق الا بالاثر اللازم الذي يقوم بالفاعل دون المتعدي الذي يقوم بالمفعول كالضرب والقتل
كل مصدر اطلق واسيل اليه وجوه فاعل والحقيقة في نسبة ما دل عليه المصدر
من غير حاجة الى اعتبار قيد مقوم او غير مقوم بوجه تعلق بالمفعول ساغ
التفصيل بقولنا لان المعلوم الحقيقي الذي يوجده فاعل الفعل المذكور
وفعله ويقوم به صار فاعلا على هذا ان اتت خبيرا بانا لا نعقل كون
الحسن والحدوث ظاهرا واجبا ومنه فان قيل المراد بيان حقيقة ما
وضعت بازائه قلنا الاخبار حقيقته مطلقا فلنا مقام التعريف
يأبى التخصيص على انهم صرحوا بان ما يشتمل عليه الفعل مطلقا فانا نحو ضاربية
وان كون المفعول المطلق بمعناه سببي فاعدم الفرق بين الظاهر والاثر
لزم وجود فاعل غير فاعل المصدر حاشية الفعل فانه يقال ان اريد
بالفاعية ما يقوم الحقيقي وما نفاه الضرورة المشاركة اياه وان كونه نسبة بين الفاعل
وحدث قام به بحيث صار فاعلا للاجل قيامه ممنوع اذ الحدث هذا المفهوم لانه
آثار الفاعل المذكور بل اصل النسبة فتسمى لفظ المصدر اصح من عبارة
الفاضل السيد انه يكون اضافة الاصل بنائية لا يكون الحاصل
للعموم فانه موضوع لجميع المصادر فاعلا ما عرفت من كونه اضافة
الفاعل او ان اراد ان طرف النسبة الذي يقوم به الفعل فالمفعول
فاعل فانه نسبة بينه وبين الحدث الا ان يكون اضافة الاصل بنائية لزم
ما ذكرنا فتسمى لفظ المصدر ايضا فاعلا بتنزيل الحاصل بالمصدر الذي هو
الاثر الذي يقوم بالفاعل منزلة الفاعل بالمعنى الذي ذكرنا لان الحدث
يقوم بالمفعول ايضا فاعلا بالمعنى الذي ذكرنا فتسمى لفظ المصدر ايضا فاعلا
لانا نحصل بالحدث الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد
بالمصدر المبني للفاعل والمفعول نسبة تامة تحققية ايضا
بالفاعل ما هو الحاصل بالمصدر الذي هو السبب الحاصل بالمصدر فيها شاع ان يراد

لما الغلاة فثمانية عشر السبائية والكاملية واليائية والمغيرية والجناحية
والمنصورية والخطابية بفتح الخاء وتشديد الطاء والعزابية والزمية
بفتح الزاي المعجمة والهشامية والدنانية واليونسية والنعمانية
والزرارية والمفوضة والبدائية والبصرية على التصغير والاسماعيلية وهما
فرقة واحدة والاسماعيلية وقد يلقب الاسماعيلية بالباطنية وبالقرامطة
واما الزيدية فثلث فرق الجارودية والسليمانية والبترية واما
الامامية فلم يتفرق اوائلهم وان تفرق متأخروهم ولذلك عدوا فرقة واحدة
الفرقة الثالثة الخوارج وهم سبع فرق المحكمة بضم الميم وكسر الكاف والشد
والبيهسية الازارقة والنجدات والاصفرية بالفاء والاباضية وافترق
الاباضية فرقا ابوا الخمسة البزيعية الحارثية والفاتلون باثنتي
اثنا الما مورية طاعنة الما لم يقصد به وصاحة والسابعة فالخوارج النجاردة
وهم عشر فرق اليمونية الخرمية الشيبية الحازمية الحلفية الاطرافية
الحلزمية الجهولية الصلتية الشعالبية وتفرق الشعالبية فرقا اربعا
الاخنسية المعبدية الشيبانية الكرمية الفرقة الرابعة المرجئة لقبوا بالهم
يقولون لا يضر مع الايمان معصية فهم يعطون الرجاء وفرقهم خمس اليونسية
والعبيدية والغسانية بالغين المعجمة والسين المهملة المتقدمة والثوبانية
والمزمية الفرقة الثامنة النجارية اصحاب الحسين بن محمد بن الحسن النجار وهم ثلث
فرق البرغوثية والزعفرانية والمستدركة الفرقة التاسعة الجبرية الجبرية
فعل العبد الا انه كسب والجبرية قسمان متوسطة بين الجبر والتفويض ثبت
للعبد كسبا في الفعل بلا تاثير فيه كالاشعرية وخالصة لا ثبت الكسب
كالجهمية الفرقة السابعة المشبهة شبهوا الله تعالى بالمخلوقات وهم فرقة واحدة
قائلة بالتشبيه واختلفوا في طريق التشبيه فمنهم مشبهة غلاة الشيعة ومنهم
مشبهة الحشوية ومنهم مشبهة الكرامية واما الفرقة الناجية المستضاة في الحديث
المذكور وهم الاشاعرة والماتريدية المحدثين واهل السنة والجماعة ومذهبهم قال
عز يدعو الله السابقين فالاشارح المقاصد المشهور من اهل السنة وديار

خرآنا

افعال العباد مخلوقة لله تعالى لا للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايجاد والاختراع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الايجاد والابداع اعني ما نشاهده
من الحركات والسكنات وغير بعض الافاضل بذكر الخالق المصدر بالمفعول حذف عن الصلة بشايع فيما بينهم واطلاق المصدر على المفعول
حقيقة انتهى وقد اطنبنا الكلام على نقل عبارات المحققين ليكون لنا مرجع بصدد بيانه على التعيين وتلخيص الكلام في هذا المقام ان الفاعل اذا اصدر فعله المتعدي
للبتة هناك امور ثلثة حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة وامر منفعل عن المفعول متاثر من الفاعل او فيه وامر قائم بالفاعل ومن حيث هو موجد للمفعول
فاذا نظرنا الى ذلك الامر الاول الذي هو الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول وتعين فحوى الكلام ان المصدر المبني للفاعل
جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبارا لكونه في ضمنهما فمعنى ضرب زيد كون زيد عين فاعل الضرب وقام به الكون الاول الذي هو جزء من معنى ضرب زيد ووقع عليه الكون الثاني
الذي هو جزء من معنى ضرب زيد كون زيد عين فاعل الضرب ووقع عليه الكون الاول الذي هو جزء من معنى ضرب زيد

رحمة الله كثيرا ولما اطلقوا القول بتكفير اهل الاهواء اولد بعض هذه الفرق
كان سبب ضلالهم مطالعة كتب الفلاسفة وهم الواصلية والخاطبية
والخاطبة والاسماعيلية طالعوا كتب الفلاسفة فصادوا من الشق الزق
الضالة حضوصا الاسماعيلية فانهم تفلسفوا ولم يزالوا مستهترين بالتواصل
الدينية والامور الشرعية كذا في شرح المواقف في عظم الفلسفة وذم كتبها
وافتخر باشتغالها وعد العراء عنها عارا وكبد الدلو الشرعية بها
خسارا كما يحسن بمن كان بعض اطلبة فلا شك انه مستخف بالشريعة
وملحق بالاسماعيلية وذكر عليه مقالات علماء الدين في هذا الباب والمنتقص
علما ذكره تاج الدين السبكي رحمة الله حيث قال ومنهم طائفة بتعت طريقة
ابي نصر الفارابي وابي علي ابن سينا وغيرهما من الذكرة الذين تشبثوا في هذه
الامة واشتغلوا بباطلهم وهجروا لاجلهم الحكمة الاسلامية ولعبوا
الفهم حكما الاسلام وهم احق بان يتموا اسمها وجهلوا ومن ان يسموا
حكماء انهم اعداء ابنياء الله تعالى ورسله على السلام والمحرفون الكلم الشريعة
الشريفة عن مواضعه كفوا على دراسة تزخرفات هؤلاء الاقوام وسموها
الحكمة الاسلامية وسيجزيهم الله ما عرى عنها ولا كاد تلقى احدا منهم يحفظ
قرانا ولا حديثا عن رسول الله عليه السلام ولعمر الله ان هؤلاء لا ضر
على عوام الناس من اليهود والنصارى لانهم يلبسون لباس المسلمين ويزين
عمون انهم من علمائهم فيقتدي بهم العامي وهم لا يقتدون شيئا
من دين الاسلام بل يهدمون قواعده ويفضون عراه عروة عروة

شعر

وما انتسابي الى الاسلام الا ٭ كصون دمائهم ان لا يسالا ٭
فيا نون المناكر في نشاط ٭ وياتون الصلوة وهم كسالا ٭

فالحذر الحذر منهم وقد انع جماعتنا وشيخ مشيختنا بتحريم
الاشتغال بالفلسفة ثم قال ما حاصله ان من حفظ القرآن كله وشيئا
كثيرا من حديث النبي عليه السلام وبلغ في الفقه مرتبة الافتاء يجوز له

النظر

النظر في الفلسفة المردعا اهلها ولكن بشرطين احدهما ان يثق من
نفسه بانه لا يخرج كما دياج الاباطيل والثاني ان لا يمزج كلامهم بكلام
علماء الاسلام ولقد حصل ضرر عظيم على المسلمين بمزج كلام الفلسفة بكلام
المتكلمين وما كان ذلك الا في زماننا وقبله بيسير منذ نشا نصر الطوسي
ومن تبعه لاحياء الله قال رأى فيمن ترك الكتاب والسنة واشتغل
بمقالات ابن سينا ومن يحذو حذوه قالوا قال الشيخ ابن سينا وقال افلاطون
ونحو ذلك ان يضرب بالسياط ويطاف به في الاسواق وينادى
عليه هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واشتغل بالباطل المبتدعين
القول ومن لم يعرف الله قلبا لا يفرق بين الحق والباطل ويكب على ما
ليس فيه طائل وهو في ضياع وضلال ويخاف عليه سوء المال
وما ظنك بحال من يشتغل بكتب الفلسفة وقد قال تاج الدين
السبكي رحمة الله عليه لم اجد اضر على اهل عصرنا وافسد لعقائدهم
من نظرهم في الكتب الكلامية التي انشاها المتاخرون بعد نصير الطوسي
وغيره اذ لو كان الموافق والمقاصد والطوالع من ذلك القبيل
كما هو المظنون فمقصود اصفى العباد بالقصد الجميع هذا صرف
وجوه الطلبة عن الاشتغال بنبع الفلسفة فهذا هو الشرين
واستغفر الله العظيم واتوب اليه واعوذ به من ان يؤاخذني
بسهو القلم وزلل القدم ونعوذ به من العقايد الباطلة والخطرات
الفاسدة ونسئله حسن

الخاتمة

موضوع علم التفسير من حيث الكلام بين المخالف والمؤالف موضوع علم الكلام من حيث يتعلق به اثبات العقايد الدينية تعالى وتقدس وجبا او عينا او قبول ذات الله وذات الخلق بين
الابصار في الدار الاخرة ما يتوقف عليه الايمان موضوع علم الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقايد الدينية تعالى وتقدس وجبا او عينا او قبول ذات الله وذات الخلق بين ٨٨
من حيث انها مستندة الى الله تعالى وتقدس وجبا او عينا موضوع علم الحلول من حيث انه يطابق مقتضى الحال موضوع علم البيان الكلام من حيث يدل على معنى
معناه الاتم يعلم احواله من الكلام المتعلق المذكور سنها الاتم موضوع علم البديع الكلام من حيث حسنه العرضي موضوع علم الطب
بدن الانسان من حيث العرض والعرض موضوع علم الفقه احوال
المكلفين من حيث الوجوب والحل والحرمة والفساد موضوع اصول
الفقه الادلة السمعية اجمالا كالكتاب والسنة والاجماع
من حيث يستنبط الاحكام الشرعية منها موضوع علم الكلام
الموجود وغيره مطلقا كما يكون موضوع علم الكلام على مذهب
الا اشعري علم الكلام عندنا باعتبار وجوده الذهني موضوع علم الكلام
على قانون الاسلام مطالب الحق في الدين على قانون
عقولهم وفاق الاسلام او خلافهم موضوع علم الفرايض
قسمة التركة بين المستحقين كما شاء الله من قدر بانه
علم يحتاج فيه الى كيفية قسمة التركة بين الورثة لا
التركة ومستحقها ما هما حبانا جلبي

[illegible] موضوع علم [illegible] من حيث [illegible] موضوع علم [illegible] من حيث [illegible] موضوع علم [illegible] من حيث [

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل مبادي العلوم وسيلة الى مقاصدها والصلوة والسلام على محمد الذي ارشدنا بمقدماته الى مطالبها فلا بد لطالب العلم ان قبل الشروع في مطلوبه ومقصوده من معرفة مقدمة العلم المشروح لان معرفة العلوم كالوضوء للصلوة فانه لا يجوز الصلوة بلا وضوء فكذلك لا يحصل العلم بلا تقدم معرفة مقدمة العلم المشروح فقد جرت عادة ارباب الشروح في العلم وهي غاية ما هية العلم وموضوعه وفائدته ونسبته الى ما عداه من العلوم وفائدة معرفة ما هية العلم وموضوعه ونسبته الى ما عداه من العلوم هي فائدة معرفة موضوع سائر العلوم وغاية معرفة كون الطالب الشارع فيه على بصيرة حتى لا يكون سعيه عبثا وضلالا فيعلم بعد التقرير وجوب تقديم مقدمة العلوم كلها على العلوم البحثية والا فيكون سعيه عبثا وضلالا فلا بد لنا من الوفاء بمطلوبهم ليكونوا من مقتفين واوقات التحصيل معينة بالطاف الله تعالى وفقنا لما يحبه ويرضاه

ومطلوبنا قبل الشروع فيها للطالب الاشتغال بها بوجهان طريقها كما قال فحول العلماء الجنين قبل الطبيق والجار قبل المجرور لتكميل هذا المقدار من التقرير بالتاكيد والتبيان كن بالمقدار والا فالاولى بالكلام التفاصيل الخ

اعلم ان مقدمة علم الصرف ما هية علم يعرف به الاعلال والادغام وموضوعه الكلمة وغايته معرفة الاعلال والادغام ومقدمة علم النحو ما هية علم يعرف به احوال اواخر الكلمة اعرابا وبناء وموضوعه الكلمة والكلام وغايته معرفة الاعراب والبناء وفائدة معرفة علم الصرف عصمة اللسان من الخطاء في التلفظ ومقدمة علم المعاني ما هية علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وموضوعه هذه الخصوصية ومعرفة اعجاز القرآن وغايته صيانة الذهن عن الخطاء في الفكر ومقدمة علم البيان ما هية علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وخفائها وموضوعه اللفظ والمعنى من حيث افادة المعنى المذكور وغايته الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد ومقدمة علم البديع ما هية علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وموضوعه الكلام من حيث الاتصاف بالوجوه المذكورة وغايته الاحتراز عن الخلل في تحسين الكلام ومقدمة علم العروض ما هية علم يبحث فيه عن احوال الاوزان العربية التي يعرف بها صحيح الشعر من سقيمه وموضوعه الشعر العربي وغايته الاحتراز عن الخطاء في الشعر ومقدمة علم القوافي ما هية علم يبحث فيه عن احوال القوافي التي يعرف بها صحيح الشعر من سقيمه وموضوعه الشعر العربي وغايته الاحتراز عن الخطاء في الشعر ومقدمة علم الانشاء ما هية علم يبحث فيه عن احوال الانشاء الذي يطابق مقتضى الحال وموضوعه الانشاء وغايته الاحتراز عن الخطاء في الانشاء ومقدمة علم الخط ما هية علم يبحث فيه عن احوال الخط الذي يعرف به صحيح الكلمة من سقيمها وموضوعه الكلمة وغايته الاحتراز عن الخطاء في الخط ومقدمة علم الحساب ما هية علم يبحث فيه عن احوال الاعداد الصحيحة والكسرية من حيث الجمع والتفريق والضرب والتقسيم والتناسب والاستخراج وموضوعه العدد وغايته معرفة احوال العدد ومقدمة علم الفرائض ما هية علم يبحث فيه عن احوال التركات وموضوعه التركات وغايته معرفة احوال التركات ومقدمة علم الوصايا ما هية علم يبحث فيه عن احوال الوصايا وموضوعه الوصايا وغايته معرفة احوال الوصايا ومقدمة علم المواريث ما هية علم يبحث فيه عن احوال الورثة والتركات وموضوعه الورثة والتركات وغايته معرفة احوال الورثة والتركات ومقدمة علم الفرائض ما هية علم يبحث فيه عن احوال الورثة والتركات وموضوعه الورثة والتركات وغايته معرفة احوال الورثة والتركات ومقدمة علم الحساب ما هية علم يبحث فيه عن احوال الاعداد الصحيحة والكسرية من حيث الجمع والتفريق والضرب والتقسيم والتناسب والاستخراج وموضوعه العدد وغايته معرفة احوال العدد ومقدمة علم الفرائض ما هية علم يبحث فيه عن احوال التركات وموضوعه التركات وغايته معرفة احوال التركات ومقدمة علم الوصايا ما هية علم يبحث فيه عن احوال الوصايا وموضوعه الوصايا وغايته معرفة احوال الوصايا ومقدمة علم المواريث ما هية علم يبحث فيه عن احوال الورثة والتركات وموضوعه الورثة والتركات وغايته معرفة احوال الورثة والتركات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو المعين

الحمد لله وكفى والصلوة على رسوله المصطفى المبعوث رحمة للورى وعلى آله واصحابه الذين هم كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وبعد فهذا شرح الفوائد الغياثية في علم المعاني والبيان والبديع للعلامة الاوحد والفهامة الامجد ذي الفضل والافضال والمجد والكمال ابي الخير مولانا عصام الملة والدين عبد الله بن محمد الاسفرائني اسكنه الله تعالى في بحبوحة جنانه وجعل مثواه في اعلى غرف رضوانه وقد كان سالني بعض اصدقائي ان اكتب له شرحا على الفوائد الغياثية فاستخرت الله تعالى في ذلك وشرعت فيه مستعينا بالله تعالى ومتوكلا عليه ومتوسلا بالنبي الامي وآله الطاهرين وصحابته المرضيين ومستمدا من فيوضات انوارهم ومستفيضا من بركات آثارهم ومستشفعا بهم في الدارين ومستجيرا بهم من عذاب يوم الدين

وسميته بالفوائد الغياثية على الفوائد الغياثية

وهو يشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب وخاتمة

اما المقدمة ففي بيان ما يتوقف عليه الشروع في العلوم وهو ثلاثة امور

الاول في تعريف العلم وموضوعه وغايته ومرتبته بين العلوم

العلم ادراك الشيء على ما هو به وهو اما تصور او تصديق والتصور ادراك المفرد والتصديق ادراك النسبة الحكمية بين المفردين ايجابية كانت او سلبية

والمراد بالادراك ما يعم الحضوري والحصولي فالاول ما لا يحتاج الى صورة زائدة على ذات المدرك كادراك الذات لذاتها والثاني ما يحتاج الى صورة زائدة كادراك الذات لغيرها

والمراد بالشيء ما يعم الموجود والمعدوم والممكن والواجب والممتنع فان كل واحد منها يصح ان يكون معلوما ومخبرا عنه

والمراد بكونه على ما هو به ان يكون مطابقا للواقع في نفس الامر فان الجهل المركب ليس بعلم لعدم المطابقة

والعلم الحقيقي ما كان يقينيا وهو ما كان مطابقا للواقع ثابتا لا يمكن زواله بان لا يمكن ان يتصور ما يوجب زواله

والظن ما كان راجح الطرفين

والوهم ما كان مرجوح الطرفين

والشك ما كان مستوي الطرفين

والجهل المركب ما كان مطابقا للواقع غير ثابت بان يمكن ان يتصور ما يوجب زواله

والجهل البسيط ما كان غير مطابق للواقع

وموضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

والعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته او لامر يساويه

والعرض الغريب ما يلحق الشيء لامر يباينه

والعرض المساوي ما يلحق الشيء لامر يساويه

بسم الله الرحمن الرحيم

لما بعد حمدي للمتولي في مطالعة انظار الناظرين وتأفف بيداء كلال الآراء العالمين والصلوة على سيد المطالعين شفيع المذنبين محمد المصطفى وصحبه وآله يقول المتوكل على الله الملك البارئ حامدي بن حاج رجب الله الغفاري رزقهم الله تعالى مطالعة ذاته بصفاته ووراء سبحانه هذه رسالة في آداب المطالعة مشتملة على مقدمة ومقصد وخاتمة أقتفيها بالتماس طائفة من الأعزة والأحباء وجماعة من الإخلة والأصدقاء ليكون هدية مني عليهم وعلى سائر الطالبين للترقي في التدقيق والتعمق في سلوك طرائق التحقيق متوكلا على الصمد الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل المقدم لما يذكر في كتب الفنون الآخر من الأولين والآخرين تصورا وتصديقا فالمراد الذي ينوجه على الأول مفهوما ما يكون الغير به للغير لا غير منطبق أو غيرا وغير محمولا عليه وشامل على الدور الأول وعلى ما هو أخفى في التعريف أو على ما هو مشكل في المعرفة والمبهم أو جزء ذلك وأقبل الألفاظ المستعملة فيه غالبا من ارتكاب التجوز والاشتراك والنقل أو جزء ما يكون كلاما أما أن يكون الدليل المفيد لغيره مستلزما للمدعى عقدا ما تاما أو كلما وخلوه عن التفصيل الشبيه أو يكون مما الإجمال مستلزما لفساده أو جاريا في صورة يتخلف عنها الحكم أو يكون مما يعارضه على خلاف مقتضاه دليل حقا أن يكون وقعا لتلك الأمور المتوجهة عليه ذلك على الأقل أيضا المقصد إذا شرعت في المطالعة فانظر في البحث من أوله إلى آخره نظرا إجماليا في حين يتنقش في صفحة الذهن منه ظاهرا ثم لاحظ الأمور التي توجه بدقة النظر والتبصر فيها على ما هو عليها من الأمور الواقعة فيها وحل مشكلها ودفعها وما يوجب ذلك الدفع ولاحظ الأمور التي توجه عليها بدقة النظر والتبصر فيها على ما توجه عليه إلى آخر ما تنتهي إليه وعلى سبيل التفصي عن ذلك النقض والاحظ الأشياء العادة المودعة عليها بالتبصر في دفعها ودفع ما يرد عليها فإذا انظرت فيه من أول إلى آخر على الوجه فلا يخ حالك من الأمور الثلثة إما أن لا تكون وجدت شيئا من هذه الأمور المذكورة أو لكمال حرره وتيقظه وإتقانه تكون وجدت الشيء الذي

لم يكن لم يناسب على الصواب وإن وجدت شيئا من هذه الأمور الثلثة فإن كانت الحالة الأولى فلا يخفى عليك القصور في نفسك فلا بد حينئذ أن تعود إلى البحث الثاني وكرر هذا البحث من أوله إلى آخره على الوجه الذي ربما كان فاتك

بسم الرحمن الرحيم

هذا اذا ترتب في فعل او قد لك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك
الفعل بتي فاذا له ومن حيث انه علة اطرد الفعل وجوده معه
غايته فائدة الفعل وغايته مخذا باللام ومختلفا
بالاعتبار فذلك الامر الذي يهذين الاعتبارين اذا كان سببا
لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالنظر الى الفاعل غرضا
ومقصودا ويسمى بالنظر الى فعله علة غائية فالغرض
والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار والاضافة
سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فالفائدة من حيث
العلة الغائية اذا تحقق بعد الفعل واما قبله تترتب
عليها معلولا وحكما لا تحقق ولا وجود قد ذهب الاشاعرة
والحكماء الى ان الحكم والمصالح غايات لافعاله تعالى ومنافع
راجعة الى محل فعله وليشيء منها غرض وعلة غائية
لفعله واستدلوا على ذلك بوجوه احدها انه لو كان فعله
لغرض فلا بد وان يكون وجود ذلك الغرض اولى به من عدمه
والا لم يصح ان يكون غرضا فيكون الاولوية شرطا في تعلق ذلك
الاولوية ومستكملا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
انما تلزم الاستفادة والاستكمال انا لو سلمنا ان

هذه رسالة لطيفة شريفة تشرح وتحقيق نفس الامر والوهي بينهما
والخلط والتوهم

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان تحقق الشيء اما فرضي عقلي وهو ما لا يكون
الا في القوى المدركة او حقيقي وهو ما يكون في خارج القوى المدركة سواء وجد
في الفرض العقلي او لم يوجد وهو الذي يقال له نفس الامر والحقيقي اما بالنظر الى نفسها او
الى الخارج عن النفس وهو المسمى بالخارج ثم نفس الامر خارج القوى المدركة فهو اعم من الخارج
والخارج من الدهر كل بعض آخر وهو ان ما يوجد في الدهر يصدق عليه انه موجود
في الدهر لانه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى ما يكون موجودا في نفس الامر بعين هذا
وان كان نفس الامر اعم من الخارج فكل ما صدق عليه انه في الخارج صدق عليه انه في نفس الامر مثلا اذا صدق ان
زيدا كاتب في الخارج صدق انه كاتب في نفس الامر واما اذا صدق في نفس الامر بمعنى انه ثبت كذلك فلا يلزم
ان يكون في الخارج وجود ايا كان فان الكلي موجود في نفس الامر ولا يكون في الخارج لا يكون موصوفا بشيء
في الخارج لكن يجوز ان يكون كذلك بالنظر الى افراده فيصدق ان السواد المعدوم في الخارج
لون في نفس الامر ولا يصدق انه لون في الخارج هذا في الحكم الايجابي واما في السلبي فنفس الامر
اعم فرب شيء يصدق انه ليس في الخارج فيصدق انه ليس في نفس الامر وقد يكون شيء
صدق انه ليس في الخارج عند عدمه فلا يصدق عليه الامر وهذا معنى ما عرف ان
نفس الامر اعم من نفيض الاخص واعم اوصاف الشيء من الخارجة واللازمة
كاللازم والاقتضاء والعوارض والذاتيات والحقيقيات والاعتباريات
انما تعرض وتحقق في نفس الامر كثيرا بل اغلبا الا بشاذ من الباب كما لا تعرض الخارج
او الذهن فما تقرر ما احاط به هذا كل على الاطلاق على الحقايق والدقايق بل
بالحقيقة فرب العلوم العقلية بدون معرفته كالمتبحر المتضلع بالكتب الخطية بغير
الفرق بينه وبين الخارج والذهن تحت الكتاب بعون الله

قوله اسواء وجد خارجا ام لا كان المراد بالفارض بالفعل خلاف قوله سواء فرضها او لم يفرضها وان كان المراد بالقوة فلا يظهر صحة اذ تحقق هذه الامور
مع عدم الفارض بالقوة غير ظاهر فالاولى الاكتفاء بقوله سواء وجد فارض او لم يوجد وبسواء منه الفارض بالفعل لا يرى وفي نسخة
لتلازمهما وجودا وعدما ومن هذا ظهر ان قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج بالعرض والكلي العقلي موجود في الذهن بالذات
ليس على ما ينبغي لان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بالذات ايضا لان الموجود في الخارج هو الفرد لا الكلي
وقد يكون الشيء موجودا في الخارج بالعرض باعتبار ان الفارض موجود في الخارج وقد يكون موجودا في الذهن بالعرض
باعتبار ان الفارض موجود في الذهن وقد يكون موجودا في الخارج بالذات باعتبار ان الفارض موجود في الخارج
وقد يكون موجودا في الذهن بالذات باعتبار ان الفارض موجود في الذهن وقد يكون موجودا في الخارج بالعرض
باعتبار ان الفارض موجود في الخارج وقد يكون موجودا في الذهن بالعرض باعتبار ان الفارض موجود في الذهن
وقد يكون موجودا في الخارج بالذات باعتبار ان الفارض موجود في الخارج وقد يكون موجودا في الذهن بالذات
باعتبار ان الفارض موجود في الذهن وقد يكون موجودا في الخارج بالعرض باعتبار ان الفارض موجود في الخارج
وقد يكون موجودا في الذهن بالعرض باعتبار ان الفارض موجود في الذهن وقد يكون موجودا في الخارج بالذات
باعتبار ان الفارض موجود في الخارج وقد يكون موجودا في الذهن بالذات باعتبار ان الفارض موجود في الذهن
وقد يكون

رسالة قرى الانسان لسعد الدين التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي رفع مجد دولتنا والصلوة على سيدنا وعلى آله شفيع ذنوبنا وبعد فقد لاح لنا بعد تشكل الاعلام
الهي قواستعصا عقيقة الكرام البررة اتى في تعريف حروف التهجي باربعة مسالك الاول انها موضوعة للفرد المعين وهي الاعلام الحارجي موضوعة
لحقيقة ما هي كم اللام مشتركة بين الحقيقة المعينة ثم الموضوعة لنفس الحقيقة بقيد باعتبار قصد الحقيقة فان قصدت بها من حيث هي هي من غير قطع
عما هو الخارج عنها كما في لام الجنس وان قصدت من وجود ها في جميع الافراد فهي لام الاستغراق وان قصدت من حيث وجودها في بعض الافراد فهي لام العهد الخارجي
ثم لا يخفى ان اللام مشتركة معنوي بين الثلاثة لان وضعت لنفس الحقيقة واسعمل في الثلثة فنفس الحقيقة بطريق الحقيقة والعهد
انما تستفاد من القرينة الخارجية حتى لا يقتضي كونه مستعملا في الاستغراق والعهد الذهني لانه اذا اطلق لفظ العام الخاص
لاعتبار خصوصيته باعتبار امر موجود يكون مجازا كما صرح به المحققون لكنها الذهني حيث يدل عليه بالقصد بالقطع بالاطلاق والانصراف وبدل عليه بالتبع فهو حقيقة
المسلك الثاني ان احوال اللام موضوعة لحقيقة المعينة من الحقيقة فهي لام الخارجي موضوعة لنفس الحقيقة ثم يعتقد باعتبار الحقيقة كما تقدم
آنفا خلافا لمن اشترط القيد في الموضوع كما مر تحقيقه لكن يرد عليه ان جعل لام العهد اصلا اكثر دون سائر الشعب فكم سوا العقيل
وضع آخر والفاتح تقدم الذكر من جملة القرائن كذا اتقدم علم المخاطب فهو قرينة الذهني ان معرفة الجنس كما فيه والعهد الخارجي فان
سائر الاقسام فروع هذين القسمين والقرائن المسلك الثالث ان احوال اللام موضوعة لنفس الحقيقة فقط ثم يعتقد باعتبارات اربعة
منها ما ذكر المحقق انها موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة فهي لام الخارجي موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
وهو يرد عليه ما مر من الاعتراض على المسلك الثاني ومنها ما ذكره بعض المحققين انها موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
وهو يرد عليه ما مر من الاعتراض على المسلك الثاني ومنها ما ذكره بعض المحققين انها موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
فهم من كلام هو في الباب حتى انها جعلته تذكرة فلا جاجة الى ما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
لكن بعد التأمل يتبين ان الحق ان هذه الاقسام الثلثة راجعة الى قسم واحد وهو ان اللام موضوعة لنفس الحقيقة بقيد باعتبار قصد الحقيقة
من حيث هي هي من غير قطع عما هو الخارج عنها كما في لام الجنس وان قصدت من وجود ها في جميع الافراد فهي لام الاستغراق وان قصدت من حيث وجودها في بعض الافراد فهي لام العهد الخارجي
ثم لا يخفى ان اللام مشتركة معنوي بين الثلاثة لان وضعت لنفس الحقيقة واستعمل في الثلثة فنفس الحقيقة بطريق الحقيقة والعهد
انما تستفاد من القرينة الخارجية حتى لا يقتضي كونه مستعملا في الاستغراق والعهد الذهني لانه اذا اطلق لفظ العام الخاص
لاعتبار خصوصيته باعتبار امر موجود يكون مجازا كما صرح به المحققون لكنها الذهني حيث يدل عليه بالقصد بالقطع بالاطلاق والانصراف وبدل عليه بالتبع فهو حقيقة
المسلك الثاني ان احوال اللام موضوعة لحقيقة المعينة من الحقيقة فهي لام الخارجي موضوعة لنفس الحقيقة ثم يعتقد باعتبار الحقيقة كما تقدم
آنفا خلافا لمن اشترط القيد في الموضوع كما مر تحقيقه لكن يرد عليه ان جعل لام العهد اصلا اكثر دون سائر الشعب فكم سوا العقيل
وضع آخر والفاتح تقدم الذكر من جملة القرائن كذا اتقدم علم المخاطب فهو قرينة الذهني ان معرفة الجنس كما فيه والعهد الخارجي فان
سائر الاقسام فروع هذين القسمين والقرائن المسلك الثالث ان احوال اللام موضوعة لنفس الحقيقة فقط ثم يعتقد باعتبارات اربعة
منها ما ذكر المحقق انها موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة فهي لام الخارجي موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
وهو يرد عليه ما مر من الاعتراض على المسلك الثاني ومنها ما ذكره بعض المحققين انها موضوعة للاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
فهم من كلام هو في الباب حتى انها جعلته تذكرة فلا جاجة الى ما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى الحقيقة المعينة من الحقيقة
لكن بعد التأمل يتبين ان الحق ان هذه الاقسام الثلثة راجعة الى قسم واحد وهو ان اللام موضوعة لنفس الحقيقة بقيد باعتبار قصد الحقيقة

الحمد لله الذي رفع مجد دولتنا والصلوة على سيدنا وعلى آله شفيع ذنوبنا وبعد فقد لاح لنا بعد تشكل الاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين اما ان الانسان لما جبل على

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان للانسان قوى وكمالات الانسان ثلث قوى احدها مبدأ ادراك الخفايا والشوق الى التخلي عن الرذائل والتحلي بالفضائل
بين المصالح والمفاسد وبعبر عنها بالقوة النظرية والعقلية والنفس المطمئنة والملكية والفائضة مبدأ وجوب النافع وطلب الاولى فالاولى والاشارة بها
وتسمى القوة الشهوية والبهيمة والنفس الامارة والناقصة مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق الى التخلي عن الرذائل والتحلي بالفضائل والتنفر عن
والنفس اللوامة وبعد منها عتدال الحركة للادراك والتحريك والقوة الغضبية والسبعية والنفس الملهمة والتحلي بالفضائل والتنفر عن
وكل منها مدرك تنزيهيا وتركيبيا وكل منها محبوس بطريق افراط وتفريط

الخلوات خلافا لمن قال انها نقول لذة نختارها

ويثيبانه البدن تمام بصلح الاحتاز يكره غرضا
وانكان الاحتاز رح والمذم الاشكال والتأنف
من الجبان اعرض النكال لما كان سببا لاقدامه على
فعله كان ذلك الكذا فعلا وقيل مستقبلا لما
من غيره ولا على البكر لا يبقى بل كالمتوقف فانه
وصفا يقتضي الكابة فاعلية واخفاء وكان لما
يقتضي ان تترتب عليها مصالح راجعة الى عباده فذلك
المصالح غايات وثمرات لاعلى غايتها وانقوها
بما حققنا ما ذكر شيء من افعاله تعالى بالغرض
الحكمة والمصلحة وان لا سبيل الاستكمال
والنقص الامر قال بعضهم وكبر بابه وهذا هو
المذهب الحق الذي لا يشوب بشبهة ولا يحوم حوله
ريبة وما ورد من الآيات والاحاديث مما لو بهة كرد قوله
معللة بما يخالف ذلك في مواضع اخر فالغايات المذكورة عليها وتفاصيلها
بنائية بناء على شهادة ظواهرها فقد غفل عما
يشهد به الاعتبار الصحيح والانظار الرقيقة واراد الطعن
بما يناسب الافهام القاصرة على معتقدهم الكاسد
فدع عقلهم

ع ك

الحمد لله الذي رفع مجد دولتنا والصلوة على سيدنا وعلى آله شفيع ذنوبنا وبعد فقد لاح لنا بعد تشكل الاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين اما ان الانسان لما جبل على

في المناظرات ومن ليس له بضاعة في هذا الفن لا يكاد يفهم

ابحاث العلم حضرة الكلام واصول الفقه والميزان

ويسمى هذا الفن علم آداب البحث وعلم صناعة التوجيه

ايضا ولفظ العلم ليس جزءا من هذا الاسم وكذا يسمى بها

العلوم فالاضافة تفيد شيوع الاسم الا ان قلت فلم

ان الاسم الفن هي المناظرة وهي عرفت بالنظر بالمعنيين

في النسبة بالي الشيئين الظاهر الصواب وهذا لعمري موهم بما

ليس قلت هي تطلق عند المناظرين على معنيين الفن

المذكور وعند المناظرين وهذا الفن يقارب ما ذكر

الاصوليون في باب القياس وبيان ان فن الجدل اذا هذبت

قوانينه يقتدر بها على اظهار الصواب وذلك قوانين

يقتدر بها على حفظ المدعي ودفع الخصم وقواعد

الجدل العلم جيد المقال لا ينبغي ان يتقابل بها الا العلم

المتقن والجدل يطلق على صفة الجادل ايضا وربما

على مقدمة او مقصد من مقاصد المتقدم في تشكيل بعض

الفاظ اللغز والمعاضلة والمناقضة والنقض التفصيلي

الناظر مترادفة عندهم بمعنا واحد لكن الاصل على الاكثر

ربنا يسر بالخير بسم الله الرحمن الرحيم وبه العصمة

وبحمده وتوفيقه على رسوله يقول العبد الفقير محمد [illegible]

المدعو بالجغزاده وفقه الله سبحانه بالفوز والسعادة

هذا تقرير القوانين المتداولة في علم المناظرة كتبته تخلصا

عن تقرع بعض الطلبة وليكون لهم مقدمة لطلب فروعها

الدائرة وسميته المناظرة قوانين يعرف بها احوال الابحاث

الجارية بين المتناظرين وغيرهم وقد رتبته على مقدمة وثلاثة

اصول وخاتمة كلية

اما المقدمة ففي احكام جزئيات موضوعها بالقوة الاقصوى ومسائلها

وهي كل عنوان موضح للكبرى الكلية عما جزئي من جزئياته فيحصل

فيكفي في الشكل الاول ينتج حكم محمول القانون على ذلك

الجزئي فيقال هذا البحث مما كذا وكل ما هو كذا فهو موضوع ينتج

ان هذا البحث موضوع وقد يعلم ان الابحاث اعتراضات

المسائل واجوبة المعلل والتوجيه ان يوضح المناظر كلامه

الا كلام خصمه كذا قيل وموضوع علم المناظرة الابحاث الكلية

التي يبحث فيها عن احوالها لكونها موجهة وهيئة موجهة صفة

البحث عن احوالها هو القوانين المتعلقة بها الغرض منه

معرفة احوال الابحاث الجزئية وفائدته العصمة عن الخطأ

في

مجاز

مجاز في النسبة والمنسوب اليه المنتفية شيء من مقدمات
دليلها ثم اعلم ان المانع في شيء من الصور لا يصلح الى سند
فانه لم يذكر معه سندا يسمى ثلمة وعدم المانع وسنوب السند
ما يذكر لتوضيح السند والنقض في قولهم ثلمة نقض التقرير
وهو ابطاله بعدم المانع او المنع ونقض المقدمة وهو ابدا ان يقيد
بالتخصيص وهو المناقضة ونقض الدليل وهو ابطاله
بتخلف المدعى منه في بعض الصور او لاستلزام فساد اويص
ويقيد بالاجمالي واسم النقض والمعارضة في ابطال
النقل والمدعى بحانكا اشار اليه ابو الفتح بهذا اذا لم يكونا
مدليين والا فابطال المعارضة حقيقة وكذا ابطال المقدمة
المدللة واما ابطال الدليل فيسمى غصبا لكن الاصوليين اطلاق النقض
والمعارضة عليه مجازا لغة قياسي وكذا المانع ثم اطلاق النقض
مجازا على ابطال التقرير بغير ما ذكر وابطال التقسيم والابطال
بمثله بمدلل ودليل نقض [illegible] الدليل يسمى شاهدا ايضا
فالشاهد ما يدل على فساد الدليل اذ ليل لكن الشاهد قد يطلق
على السند ايضا والمعارضة اقامة الدليل على خلاف ما قام
الدليل عليه لحكم وخلاف نقيضه او ما يستلزم نقيضه و

مجاز

وقد يطلق لفظ المنع على طلب البيان مجازا وهو اعم من وجه
اذ مطالبة بني منع النقل ومنع الوكر ومنع المقدمة من وجه
ان البيان مطالبة بدليل الدليل المتعلق بالعناصر في هذا الفن
وبالتصحيح النقل باحضار الكتاب مثلا ولفظ المنع عند
هم معنى لهم يعم المناقضة والنقض والمعارضة وهو الاول
في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او الابطال في
مقدمة الدليل ما توقف عليه صحة الدليل وهو يتناول
لجزاء الدليل وشرائطه انتاجه وتقويمه والتقريب بوقوف
الدليل على وجه يستلزم للط والملزوم كون الاعلى مشتقا
للاخر والاول ملزوم والثاني لازم واللازم قد يكون مساويا
للملزوم وقد يكون اعم منه مطلقا لا غير ثم اعلم ان طلب
الدليل على المدعى او على مقدمة دليله وطلب تصحيح النقل
قد يكون بما يشتق منه لفظ المنع كان تقول لم لا يجوز كذا ممنوع وقد يكون
بما لا يشتق منه كان تقول لم قلت كذا او من اين لك هذا ونحو ذلك
وهو مطلوب البيان والاول مجاز في المدعى والنقل
والمجاز في بواقي الالفاظ هذا اذا كان المدعى او مقدمة دليله
غير مركب والا فقد يستعمل الالفاظ المذكورة كلها فيهما

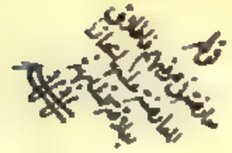

لم يكن الخصم طليل عليه لا كونا قائمة الدليل على خلاف مدعاه
في عرفهم والدليل في عرف الخطيبي مالتركب من قضيتين يتوصل
الى المجهول النظري فيدخل النظري احترازا عن المجهول البديهي ويقال
البديهي الحتي والما احترز عنه لان ما يتوصل الى البديهي الحتي
يسمى تنبيها والتنبيه هو الاشارة الى ما يستفاد من القضية
البديهية من الاحساس والتجربة والحدس وغير ذلك كما يقال
للشباب تغير العالم فانه شاهد التغيرات فيه من الحركات
والآثار المختلفة كذا قيل واما الدليل في عرف الاصوليين
فهو ما يستدل الوقوف عما وبشيء حالة على وقوع غيره او على شيء
من حالاته وانما قالوا الدليل على وجود الصانع هو العالم كذا قيل
وكذا الدليل على وحدة الصانع وكمال حكمته هو العالم فانه
كما يستدل بوقوعه على وجوده على وجود الصانع كذا يستدل
بشيء من حالاته وهو كونه على النظام الاكمل على وحدة الصانع
وكمال حكمته هذا هو المشهور عندهم وبيان تحقيق مرامهم
وتفصيل الفرق بين العرفين في الكتاب الفن ثم اعلم
ان الدليل المنطقي ينقسم الى برهان وامارة وجدلي ومغالطي
ولها اقسام غير ما ليكلتذكر في هذا الفن اما البرهان

فهو

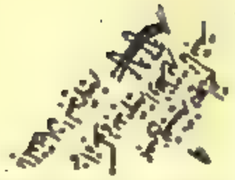

فهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية مستمل على شرائط الانتاج
وبها يفيد اليقين بالنتيجة واما الامارة فهو قياس كان
احدى مقدمتيه او كلتاهما ظنية وبها يفيد الا الظن
بالنتيجة واما الجدلي فهو قياس كانت احدى مقدمتيه او
كلتاهما مشهورة ومسلمة في جرة الخصم اعني انها مسلمة
عند الخصم فيسلم الجيد ويبنى عليها الكلام لدفعه
والغرض هو الزام الخصم وافحام من هو قاصر عن ادراك
مقدمات البرهان فكل جواب مبني على الامر المتفق في الواقع فهو
جواب تحقيقي وان بني على ما يسلم الخصم فهو جواب جدلي كذا
السؤال واما المغالطة فهو قياس فاسد اما لجهة الصورة بان
لا يشتمل على شرائط الانتاج او لجهة المادة بان كان بعض
مقدماته او كلها كاذبة شبيهة بالصادقة اما الاول فكما شبيهة
بالصادقة لاستيفاء القياس المركب منها شرائط الصورة الطبيعية
مقام الكلية بقبول اقتران الشرط الاتصالي واعلم ان القبيل
فساد المادة اشتمال الدليل على المصادرة على المطلوب وهي ان
عرف الميزان بنحو يجعل احدى مقدماته عين النتيجة بتغيير
ما وانما اعتبر التغيير ليقع الاكتساب كما تقول هذا انسان وكل

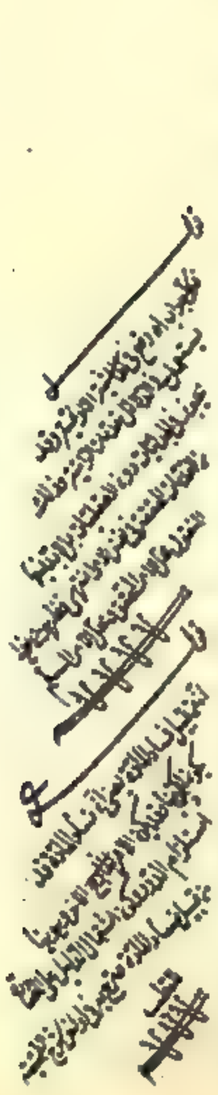

حركة فقوله ينتج ان يريد حركة الصغرى ههنا عين النتيجة
وقد يدل الحركة فيها بما يرادفها وهي التقدم وكان تقول للانسان
بشر وكل بشر ضحاك فالكبرى عين النتيجة وقد يدل الانسان
فيها بما يرادفه وهو البشر وقد قيل جعل احدى مقدمتي عين النتيجة
بتغير ما كون النتيجة واحدى مقدمتي الدليل متضايفين فان
احدى المتضايفين في قوة الاخر فاذا جعل احدهما مقدمة
برهان الاخر كان كجعل النتيجة مقدمة برهانها كقولك
هذا ابن لانه ذو اب وكل ذي اب ابن ينتج هذا ابن فالصغرى
ههنا في قوة النتيجة اذ المتضايفان كذي مكانة السيد
الشريف على شرح مختصر الاصول والمتضايفان هما اللذان
يتعقلان معا اللذان لا يمكن تعقل الاخر منهما الا مع تعقل الاخر
المصادرة حينئذ بجعل النتيجة جزء من دليلها كما سيأتي
المقدمات المذكورة وههنا نظر لان المتضايفين من قبيل المتقا
بلين اللذين لا يمكن اجتماعهما في موضع واحد حتى يتحد في ذهن
واحد والنسبة بين العمى والبصر في المثال المذكور ليست كذلك
اذ لا تقابل بينهما بل المتقابلين حالا او قابلا فتأمل
فلعل في كلام السيد سهوا ولعل المراد كون محمول المقدمة نقيض

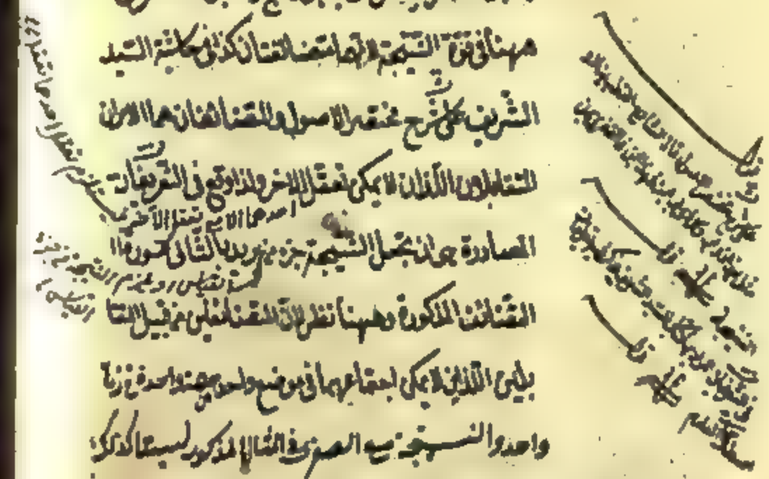

تصور محمول النتيجة بسيطة الى ان مضافه ماخوذ مع و
صف الاضافة حتى لو كانت معلومة بوصف الاضافة كان
يحول الذهن متوجها بظاهر اللسان الى غير المصادرة وبما ينبغي
ان يتنبه عليه ان الاستدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود ليس
من قبيل جعل الدعوى جزء الدليل الا المعرف بالكسر ليس
عين المعرف كما صرح به بل هو بينهم وهم اجمالي فهم اليسابوريان
وذلك كقولك هذا اسم لانه دال على معنى في نفسه غير مقارن
باحد الازمنة الثلثة وكل ما هو كذلك فهو اسم فليس الدعوى
هنا عين الصغرى فليس ما قاله ابن الحاجب الا اشارة الى
معنى في نفسه او مشاهدة الفلك الدليل وكتبه قطبين و
الدعوى نقطة واحدة فلا يمكن جعلها عين الدليل فاعجر مالك
في بعض النسخ ان المصادرة هي جعل الدعوى عين الدليل اجزاء
قلت كلمة اشارة الى بعيد وهو ان كل الحدود الثلثة للدليل
ليس من قبيل النقطة فالنتيجة حينئذ تكون عين كل واحدة من مقدمتي الدليل
وتكون الدعوى عين المكذبة فتوهم ان كون الدعوى عين الدليل
المغاير للمقدمة المطوية كما صدر به بعض محشي شرح التهذيب
غفلة بيان المتباينين المتضايفين ولذا محشي اخر الدليل

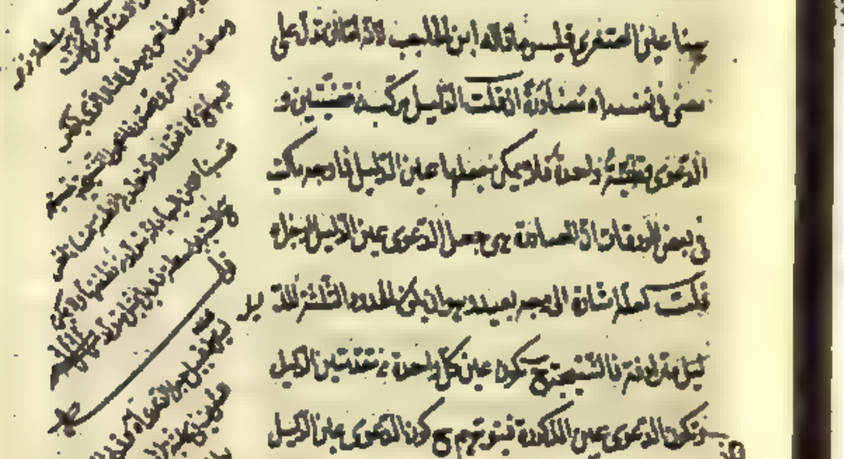

فيقول

المسلم عند الناقح قبل ان يدخل فيها طلب التعليل على مجرى القبول
ثم حيث يجري او على عدمه تفاصيل وفيه بحث الى الفتح
وتفصيلي الطريق معناه ترجيح الطريق المسلوك اليه وتفصيله
ان المعلل قد يستدل على مطلوبه بدليل مشتمل على التعليل او
الاستدلال والمناظر السائل يعترض عليه بان الذي استدل
بهذا الدليل على احد الامرين المذكورين فيجاب عنه بان هذا الذي
علق الامر فيه تفصيلي الطريق وهو ليس من باب المناظرين وتفصيلي
المعلل ترجيح طريقته التي ثم يستدل عليه بالدليل فيعترض عليه
وهو امر مطلوب فالسائل يعترض عليه بان دليلك لا يرجح ذلك
الطريق لوجود طريق اخر يفيد ما افاده فيجاب عنه بان هذا
الاعتراض على تفصيلي الطريقين فقبيل الاعتراض على تفصيلي الطريقين
والاعتراض عليهما ليس من باب المناظرين فتفصيلي الطريقين في المقام
الاول صفة السائل وفي المقام الثاني صفة المعلل وان شئت
قلت في المقامين ليس على قانون الترجيح او خارج عن قانون
المناظرة وبيان ذلك ان المناظر لا اظهار الصواب وما ذكره
السائل في المقامين لا تعلق له بهذا الغرض اما في الاول فلان الغلط
قد يثبت بما ذكره المعلل ايضا واما في الثاني فلان الترجيح بما

اخر يبطل استدلال المعلل فيلزمه حظر دليله فالمذكور يصحح
ذلك الطريق والخفاء يرجحه فخروج الدليل يثبت الترجيح و
بالجملة ان المعلل اذا دفع ذلك الاعتراض بما رأى عنايته ولم
فالسائل ان دليلك مشتمل على امر مستدرك فهذا يحتمل
ان يكون المراد به ترجيح الطريق الخالي عن الاشتمال على امر
مستدرك فهو حق فقبيل تفصيلي الطريق ويحتمل ان يكون المراد
منع وجود مستدرك فهو ممنوع لان المعلل كما ادعى حسن دليله فالسائل
منع هذا الدعوى مستندا باشتمال الاستدلال المذكور على هذا
القدر من باب المناظرين فلا منع شيء من الدعاوى والمنع منا بهم
وبالجملة ان المعلل كما ادعى شيئا واستدل عليه كذلك ادعى حسن
دليله ومنع الدعوى من اركان المناظرة والجدل بهذين الاعتبارين
قال ابن الفتح واما قيل ان الدخل في الدليل بان يعض مقدماته
مستدرك فقبيل تفصيلي الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة
فيلباه امر واقع في كلام المحققين انتهى وكذا التفصيل في كل
محل يرد الاستدلال على وجهين وان كان واردا على المناظرة الدعاوى
او التصورات لان المناظرة انما تفيد افادة المعلن واما اذا اشتمل
دليل المعلل على فساد فابطاله السائل بسببه تم فالصواب

انه تعالى كذا فهو ليس بقبيل يعين الطريق بهذا المالح لي من
تلويحات الاكابر فتبسوا ما لم ينكر على ما ذكر التبكيت يجري
على تعيين التوبيخ والتعنيف فوق الملائكة بتشديد الكاف
اتا بمعنى وبخها وبمعنى غلبه وفسر التبكيت بالمعنى الثاني
في العلل بالاسكات والالزام بهذا والتقريع والتعنيف
والتوبيخ والتفكيك بمعنى واحد بحسب ان المفهم ومعنى الثاني
معه وانما العنان اليه والمشابهة معه كذا في المطول
حقيقته ان السائل يزعم استلزام ما ليس بشيء بناء على ان اللزوم
يحكم بذلك الاستلزام بسبب ما مع بطلان اللزوم في الواقع و
الشيء الاول مما لا محال العلل الذي ينكره والشيء الثاني ينافض دعوى
العلل فيعارض السائل العلل بدعوى الشيء الاول الذي لا يستلزم
في زعمه ما ينافض دعوى العلل فالعلل في الجواب عنه امران الاول
ابداء منع هذا الدليل الخروجي اي الاستدلال الى المعارضة بالسائل
بهذا معارضة على المعارضة وبالي بحثها في غير الرسالة والثاني
تسليم دعوى السائل ومنع الاستلزام وهنا بحسب ان المفهم وبخالفه
تابيرا في تبكيت المفهم واسكاته ان السائل ادعى شيئا لا محال
العلل الذي ينكره ويستلزم ذلك الشيء في زعمه ما ينافض دعوى

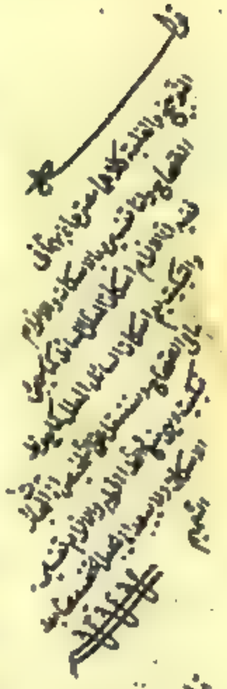

العلل

العلل في شبهة السائل لا نزول بابطال العلل حكما به بدليل الخص
لا نزول بعد ذلك الابطال السائل لا ينقطع الا بطريق الجا
وان قلت ليس للعلل هنا وظيفة اخرى حتى يمنع الا قناع
السائل قلت لا محال العلل ان ينبه بانا لا نزول المفروض ثابتا
ادعاه السائل فلا محال العلل ان ينكره قال صاحب الايضاح
في تمثيل الجا وان كلما قال الملك لبناظره انت بشر مثلك بكيت
وكيت فتقول له انا بشر مثلك بكيت وكيت ولكن الله يمن على من يشاء
ما فعلت انه يلزم وقال ايضا وتارة يرجع الجا حكاية عن الرسل
ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
المفهم التبكيت قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
تما ما بشر مثلكم كما يزعم فتكذبون ولكن ذلك لا يمنع ان يكون قد
تما فضل علينا بالرسالة انتهى وتوضيحه ان الكفار توهموا ان
البشرية تنافي الرسالة وان الرسول لا يكون الا ملكا وانت
قلت توهموا ان البشرية تستلزم عدم الرسالة وسبب ذلك
التوهم منهم استعظامهم امر الرسالة فالرسل لما ادعوا الرسالة
عارضهم الكفار بقولهم انتم امثالنا فلا يجب لكم الرسالة بطريق
المجاز لما عرفت وبكم الكفار في المعارضة بقولهم انتم بشر مثلنا

بدون التسليم لكن التسليم المتاكد فقال ثم ان ظاهر قول الرسل
لا نحن الا بشر مثلكم يستلزم التسليم المتضمن لتسليم انتفاء الرسالة لان
مفاد التسليم فيما في ذلك قولهم ولكن الله يمن على من يشاء فانظر ايها
نحن بشر مثلكم الخ بيان لمنع المقدمة واجاب عنه في المطول
بان التسليم البشرية بطريق الحصر ليكون على وفق كلام المخصم كما وجب
للمناظر بين التشهي وسنده ان القصر غير مراد في التسليم وانما
ذكر الشارح بقول التفتازاني وهذا الجواب الخ ليجيب
بقوله عليه السلام بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا الآية فان ليس يجاب بما
يتم المعارضة على المعارضة ان قلت كان في التلخيص وقولهم
ان نحن الا بشر مثلكم يزيد عجزات المخصم ليعارض حيث يزيد بتكثيره
وكان في المطول وبيانه ليعارض الشاهد وهو الآية لانها المعلوم وهو
الاطلاع انتهى وفيما مضى الاشارة بانا قلت الآية الزائدة وذلك
التعاند والمخصم لم يثبت بحكم الترعة الجمادات بل سكت والزم
بكاء كلفارات قومهم بمكالمتها بقول التفتازاني والجمادات كذرع في اجابة
المصنفين حيث يقولون قلت نعم ولكن لا مركز الجمادات
غير التسليم في اصطلاح المناظرين وان كان يطلق على الجمادات

التسليم

التسليم لغة ان التسليم في الجمادات بمعنى التصديق واعتقاد
الحقية والتسليم في عرفهم ان يفرض السائل صحة ما منع
بغير اعتقاد بصحته ويذكر بعد ما قال البيرجلي في الاتقان
في تجادل القرآن بعد ذكر الجمادات ونوعه التسليم وبين ان غرض
المجادل بقول التفتازاني وبيتي التسليم في عرفهم الخ ايضا كما وقع
في عبارات بعض المصنفين وصورة التسليم ان يقول السائل
بعد قول الامام الصغرى ولم تسلم الامام الكبرى ولعل فائدة التسليم
اشارة بان منع المقدمة الاخرى يتوقف على منع المقدمة الاولى
لان يتوقع المجادل فيمنع الاولى بدفع منع الاخرى وانما
اطنبت في الكلام وبالغت في التوضيح لان الامر بتفصيل من الغمام
في كتاب الالزام عجز السائل عن منع كلام المجادل والامام عجز المجادل
عن اثبات مطلوبه اي عند منع السائل كذا قاله المسعود وقال
القاضي السائل والمجادل بالاضافة والفاكهاني اضافة المصدر
الى المفعول فالمعنى جعل المجادل السائل عاجزا وجعل السائل المجادل
عاجزا فتنبه والمسعود لغيبة الابد الاقدم فتنبه والذي اعجز خصمه
فهو غالب وخصمه مغلوب ويقال المغلوب المبهوت ومنه قولهم
تعاجبت التكاكنة بتحريك الكاف والتغلغ كلام كذا في الكوكبي

وقرأ فيهت على صيغة المبني للفاعل بفتح الباء والهاء الثانية
فتقلب ابراهيم الكاف وكذا في الكشاف ولم يجئ منه الباهت
كذا في القاموس المقصد الاول في الجملات الواردة على التصورات
والمراد منها التعريفات والتقسيمات اما التصور الذي ذكرنا
قبيل احدها فهو اما مفتقر الى التصديق كالقيود المذكورة في
القضايا والحدود او غير مفتقر فهو كالتصورات التي في نفس
التصديقات وهي الموضوع والمحمول المتقدم والتالي وكالتصورات
المذكورة على سبيل التعداد والاقتدار عليها بمباحث التصديقات
فلم يذكر في هذا المقصد الا في المقصد الثاني والثالث يرد عليهم
بحث اصلا لم يستفهم وتقرير الدافع فيجب في عنه بالتامل
في اهل اللغة او العرف العام او الخاص اذ المقصود التربية وارادة
المعنى الحقيقي والاتيان به بسبيل المعنى المجازي كما تقتضيه التربية
المعتبرة بكسر الباء وفي بعض الرسائل اذا التفت الى الطريق
الاستفهام ورد على الذي والمقصد اشرط طلب سبيل المراد منها
وبناء ضمير المتكلم وكذا الشاهد فلا سؤال اتم تنبه وكت
للتوضيح ينبغي ان يخصص بالكشاف وقد يعترض على الغا
ظهر انه بحرية عدم مطابقة القوانين العربية وسيجئ في هذا

هذا المقصد خمسة المقام الاول التعريفات وفيه فصول ثلثة
الفصل الاول في تقسيم التعريف بما ذكر في شرح المواقف
اما لفظي واما حقيقي اما اللفظي فهو تبيين معنى اللفظ المتداول
بين المعاني المعلومة له وان شئت قلت هو تفسير معنى لفظ
غير واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع بلفظ واضح
الدلالة عليه بالنسبة اليه فالمراد بالتفسير ما يعم التصديق بان هذا اللفظ
موضوع لهذا المعنى اما اصطلاحا او بتصريح المتكلم
وحقها ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم التضمن السقف
وان ثبت فانه لم يحد المفرد فذكر المركب الذي يتصدى بتعيين
المعنى للتفصيله وهو لا يكون الا افادة السامع الذي يعلم
وضع اللفظ لكن لم يعلم المعنى في الجملة او لم يعلم المعنى لا يمكن التبين
اللفظي صحيح عند اهل اللغة كذا قيل واهل المراد من اللغة جميع
العلوم العربية واما الحقيقي فهو الذي يقصد به تحصيل ما ليس
بحاصل في الذهن من المطالب التصورية وينقسم الى
قسمين احدهما ما يقصد به تحصيل مفهوم اللفظ المجرد عن العلم بان
مطابقه وقد تصور بوجه ما واراد تصوره بوجه اخر بتفصيلا
كتسمية الرجل ابنا وغيره بحسب كلامهم وهو ينقسم الى الحدود

والرسوم الاسمية للذة ان فصل نفس مفهوم الذي وضع
له يسمى حدا اسميا واذا ذكر هو بازاء ذلك المفهوم يسمى رسما
اسميا والذي يصدق على تلك المفهوم فقد يكون موجودا وقد
يكون معدوما وقد يشتبه الامر في اللفظي والمميز بينهما معرفة
السابق المفهوم المذكور قبل التعريف وعدم معرفته قبله
والقسم الاخير يتصور منه حقيقة الشيء بوجه غريب
بحسب الحقيقة اما الحدود الاسمية فهذا يختص بالموجودات فالمعدوم
ليس لها الا تعريفات اسمية اما لفظية او اضافية لها بل مفهوماتها
والموجودات يجوز ان يذكر لها اقسام التعريف كلها انها مترتبة
بعضها فوق بعض اعلم ان الواضع قد يضع اللفظ لنفس ماهية الشيء
فيتصور تلك الماهية بحسب الحقيقة والمعرف بحسب كلام يختلفان
بالاعتبار فان اخذ من حيث هو فيه التصور بحسب الحقيقة من حيث
اللفظ فهو بحسب الحقيقة وان اخذ من حيث هو مفهوم
اللفظ ومتعلق الواضع فهو حد بحسب الكلام وفي بيان العقوبة
الم يعلم ان ما هو الشيء يكون الحد بحسب الكلام ليس الا فهم الحكم
وجوده ينقلب ذلك الى الحد بحسب الحقيقة كذا قيل وفيه ان الواو
انما يمكن ان يعتبر كون حد بحسب الحقيقة وقد يضع الواضع

الواضع اللفظ لعوارض ماهية الشيء فتلك العوارض
اذا ذكرت بحسب كونها مفهوم اللفظ وتعلق الواضع
فهو حد بحسب الاسم واذا ذكرت بحسب كونها مفيدة لتصور
حقيقة الشيء فهو رسم بحسب الحقيقة اذ تصورات
الحقايق قد تكون بذاتها وقد تكون بعوارضها والمذكورات
هاهنا اسامي ما اخوذة من حدود اتها بحسب الشرع واما التفاوت الى
فهو لم يعرف بان التعريف اللفظي والاسمي بل اسما لم يسبق
قسم التعريف اقوا الى الحقيقي والاسمي فائدة قال الشارح المحقق
الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء انتهى وقد عرفت المسئلة
بانها ما به الشيء هو هو اي ما به يكون الشيء نفسه فحقيقة
الانسان الحيوانية والنطق الثابتان في الواقع وما يتبعهما
الصور الذهنية الماخوذة منهما المطابق على الانسان وهي
مفهوم الحيوان الناطق هي الماهية والحقيقة فرد واقع
في بعض الكتب من الاشعار بالاتحاد بينهما فلعله سهو قال الشارح المحقق
الكلام بحسب الحقيقة هو نفس الماهية المتصورة المتصفة
الثابتة في الواقع وبهذا الباب من الدار ثم تدبر وقد عرفت
المسامحة والله الموفق الفصل الثاني في اقسام التعريف

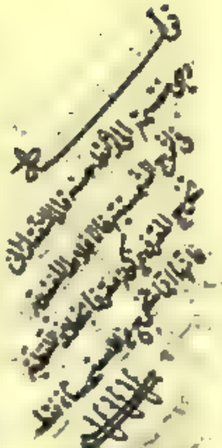

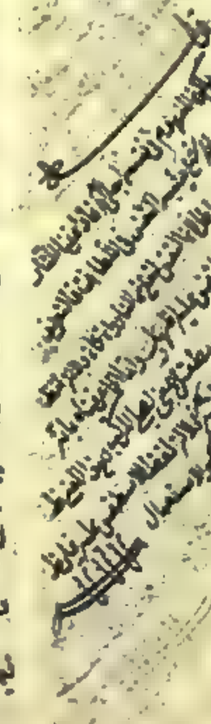

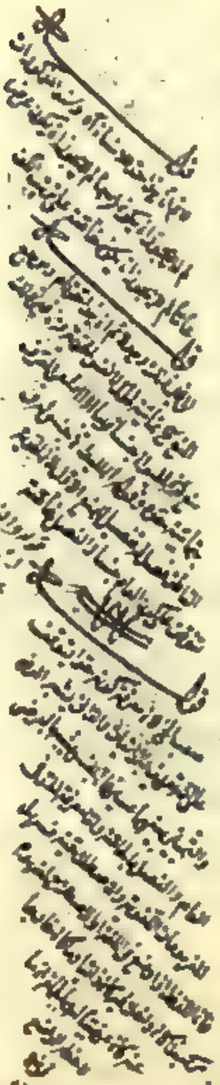

العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى التعريف يعني يتناول
اقسام الاربعة وكليرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة
عن الاختلاف والاصطلاحين انتهى قلت ذكر الانسان ان
قبل تعريف ذاته الذي هذه الصورة مطابقة للاستلزام فهذه
دعوى غير بينة قبل النقض واذا يقبله تمنع التعريف كما ان القول
للكاتب انه مطابقة تفتش الذي ادعت نقش صورته لا يمنع
صحة المطابقة من التعريف عبارة عن الجنس والفصل لكن الجزء ممنوعها
عبارة العلماء بل ينقض صحة التعريف مستدلين بعدم مطابقته
للثالث الثانية وتنقض صحة التعريف بالتنبيه بعدم مسلمة المعرف
في تعريف ذاته غير صحيح بداهة غير جامع لكل التعريف
يدخل فيه ما ليس منه ايضا لم يشمل الذات العقلية التي هي المعرف
عليها او يشمل بها المعرف غير مسلم عليه كل تعريف يدخل فيه
فهو غير جامع او غير مانع وبيان الكبرى مذكور في بحث النسبة
السلوك منه بطلان تعريف الله تعالى بوجود التعريف وبالجملة
خصوص بعض هذه الرسوم الناقصة انما جاز لانه تعالى في حضيرة
تمام التعريف بعض شيء منه لعدم امكان كلية الجامع المطابقة
الشريف وانما جاز الاخير فعلى الذاتي الاضافة او التقييد على الاول

قوله ان الحد بمعنى التعريف الخ اقول ان اريد ان الحد بمعنى التعريف
مطلقا فهو ممنوع وان اريد ان الحد بمعنى التعريف في بعض الموارد
فلا نسلم ان ذلك المورد هو المورد الذي نحن فيه وهذا ظاهر
قوله لكن الجزء ممنوعها اقول ان اريد ان الجزء ممنوع
عدم المطابقة فالمنع غير مسموع وان اريد ان الجزء ممنوع
المنع عدم المطابقة فالمنع مسموع ولكن لا يجدي نفعا
قوله بل ينقض صحة التعريف الخ اقول ان اريد ان
قلت ذكر الانسان الخ ينقض صحة التعريف فهو ممنوع
كما لا يخفى على المتأمل وان اريد ان قلت ذكر الانسان الخ
ينقض صحة التعريف بالاعتبار الذي ذكرناه فهو مسلم
لكن لا يضر المستدل بشيء
قوله بالجملة خصوص بعض هذه الرسوم الناقصة الخ
اقول ان اريد ان خصوص بعض هذه الرسوم الناقصة
صحيح فهو ممنوع كما لا يخفى على المتأمل وان اريد
ان خصوص بعض هذه الرسوم الناقصة غير صحيح
فهو مسلم لكن لا يضر المستدل بشيء

على الافراد المشهورة واعلم ان الصغرى من دليل الشق
مشتملة على مقدمتين فالمعرف اما يمنع واحدة منهما
او كليتهما وطريق الثالث ان يمنع احديهما ثم الاولى
يقول لو سلم هذه فلا نسلم الاخرى فأتمل وسند منع
الاولى في الغالب تخيير التعريف وسند منع الثانية في الغالب
تخيير المعرف وله ايضا ان يمنع الكبرى الا ان يحتج
بان المراد التمييز عن الشيء الفلاني او بان المراد ما يقتضيه
على الافراد المشهورة لكن اذا صرح المعرف بوجه اندراج المعرف
تحت هذا الكلي منع الكبرى اذ لا منع ولا نخص بيسا
من الرسوم الناقصة كما يفهم من كلماتهم فلا تغفل
ثم اعلم ان مادة النقض في التعريفات والتقسيمات
الاستقرائية لا بد ان تكون متحققة فلو ذكر الناقض
ما قد لا يعلم وجوده فالمعرف ان يمنع الكبرى لقائل
بان كل تعريف هذا شأنه فهو غير جامع او غير مانع
مستدلا بانا لما لم يصح ما ذكرتم لو كان صلاة النقض
متحققة ولا نسلم تحققها وطريق الجواب عن المنع وعن
الجواب عنه سيعلم ان شاء الله تعالى المقالة الثانية

قوله لو كان صلاة النقض الخ اقول ان اريد ان
صلاة النقض متحققة بالفعل فهو ممنوع وان اريد
ان صلاة النقض متحققة بالقوة القريبة من الفعل
فهو مسلم لكن لا يضر المستدل بشيء
قوله ولا نسلم تحققها الخ اقول ان اريد ان
صلاة النقض متحققة بالفعل فهو ممنوع وان اريد
ان صلاة النقض متحققة بالقوة القريبة من الفعل
فهو مسلم لكن لا يضر المستدل بشيء
قوله وطريق الجواب عن المنع الخ اقول ان اريد
ان طريق الجواب عن المنع هو ان صلاة النقض
متحققة بالفعل فهو ممنوع وان اريد ان طريق
الجواب عن المنع هو ان صلاة النقض متحققة
بالقوة القريبة من الفعل فهو مسلم لكن لا يضر
المستدل بشيء
قوله وعن الجواب عنه الخ اقول ان اريد ان
الجواب عن الجواب عن المنع هو ان صلاة النقض
متحققة بالفعل فهو ممنوع وان اريد ان الجواب
عن الجواب عن المنع هو ان صلاة النقض متحققة
بالقوة القريبة من الفعل فهو مسلم لكن لا يضر
المستدل بشيء

وتقريره في تعريفك هذا باطل لانه مستلزم للدور ح

يجوز ان يكون التعريف دوريا وهو حيث ينتفي لزوم المحال الدوري ولزوم المحال الغير الدوري فيسمى المحال الدوري وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمراتب وبزيادة على الكلام وهو توقف الشيء على الآخر ان لا يوجد الشيء الا اذا وجد الغير قبله والقسم الآخر فان احدهما لا يوجد في الخارج وفي الذهن الا مع الآخر بيان التقاطع في علم الكلام والدور المعي لا يوجب تقدم الشيء على نفسه بل يوجب ان يكون الشيء مع نفسه والقسم الاول يعني ذاته فيبطل التعريف بكل ما لزم منه ما سواه كان بطريق توقف شيء من اجزاء التعريف على الغرض او بطريق اشعار التعريف توقف شيء على شيء آخر يتوقف عليه كما اذا عرفت الدلالة الوضعية بكون اللفظ بحيث اطلاق يفهم منه معناه العلم بوضع يقال اذ في حكمة هذا التعريف انه فهم المعنى يتوقف على العلم بالوضع ومن المعلوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى اذ نسبة بين اللفظ والمعنى فيلزم الدور والقسم الآخر غير بعيد فانه لا يبطل التعريف

التعريف باستلزامه دورا كما ذكرنا ان الدور بين المعرف وبين شيء من اجزاء التعريف قال التفتازاني في شرح التلخيص اما المتقدمون لا يجوز الخلو في تعريف الغرض لان التعريف انما يعرف المحدود والمتقدمون انما يذكرون لفظا مرادفا لما كان المعرف لا يجيب عن هذا النقض بمنع الصغرى مستندا بان تغاير جهة التوقف وهو توقف احد الشيئين او متعلقه على ما يتوقف عليه والنقض توهم في الصورتين توقف الشيء على ما يتوقف عليه كذا ذكره الاتباع وتوقف بان علم اولا ان يمنع الكبرى الدور مستندا بانه دور معي وهو غير محال لكنه انما كان الدور بين المعرف وبين شيء من اجزاء التعريف لا يجوز منع تلك الكبرى لما عرفت ان محالية هذا الوضع ولا مجال لمنع الكبرى الثانية ولو قرر النقض هكذا انه يستلزم الدور وكل ما يستلزم الدور فهو باطل فالوجه ان يمنع الكبرى مستندا بانه انما يكون باطلا لو كان الدور محالا وليس كذلك لان الدولة ان يرد ويقول ان اردت انه يستلزم الدور المحال فالصغرى ممنوعة وان اردت انه يستلزم

قوله على الاباركي ان كان التعريف لفظيا فظاهر وان كان حقيقيا فالمعرف هو الماهية المركبة والتعريف هو بيان تلك الماهية بذكر اجزائها وهي لا تتوقف على التعريف بل التعريف يتوقف عليها فلا دور

قوله لزوم الدور على الوضع ممنوع لان التوقف على الوضع من جانب المعنى والتوقف على المعنى من جانب اللفظ

قوله لان التوقف انما هو على الذهني منه لا على الخارجي

قوله لان التوقف انما هو على الذهني منه لا على الخارجي

قوله لان التوقف انما هو على الذهني منه لا على الخارجي

الدور مطلقا فالكبرى ممنوعة وكذا منع الكبرى في
ايضا لما سبق المقالة الرابعة في صحته باستلزامه
التسلسل وسائر المحالات اما تقريره فلما سبق
فيه ايضا اذ قد يظن وقوع التسلسل وهو غير واقع
لعدم الترتب او الانقطاع وبعض التسلسل غير محال
كالتسلسل في الامور الاعتبارية والمركبات وبناء
التسلسل في علم الكلام واما جواب النقض بسائر
المحالات المذكورة فمنع الكبرى لانا لا نسلم الاستلزام
الشيء عن نفسه فان منه ما لا يكون محالا اذ سلب
الشيء عن نفسه جائز اذا كان الشيء ممتنعا واما
منع الصغرى فيجوز في الجميع لانا نقض قد يتوهم
فقوع شيء منها وهو غير واقع واما النقض بان
التعريف ليس بجهل من المعرف فلما بان يكون نسبة
وبين المعرفة والجهالة كتعريف لحد المقتضي للقبول
بالنحو واما بان يعرف بالاخفى وتفصيله في شرح
المطالع وتقريره ظاهر المقالة الخامسة في الاغلاط
غلب بالشمال على الاغلاط اللفظية بقول الفقير ينبغي

ينبغي ان الاطلاق المتعارف عليه مجاز لان الاغلاط اللفظية
تنزيل الخمر كانزيل عدم الطعم وعدم العكس القهقرى
فاشتراك الجميع في مطلق الازالة وتقريب الاعتراض بها
ان تعريفك غير حسن لانه مشتمل على لفظ كذا وكل
تعريف هذا شانه فهو غير حسن منع الصغرى
يجوز في الجميع لكن الصغرى في الاعتراض بالاشتمال على
الاشتراك والمجاز والدلالة التزام مشتمل على قرينة بان
ان تقريرها انه تشتمل على لفظ كذا بلا قرينة معينة
المراد فلم نعرف انه يجتنب كلا من تلك المحذورين و
لتجوز منع الكبرى في شيء من الصور الا اذا لم يقيد
الاشتراك والمجاز والدلالة التزام بانتفاء القرينة
المعينة للمراد فلما منع حاز ان يمنع الكبرى وان يؤيد
في الصغرى بما قيل من انكرة في النقض بالدور يقول
الفقير ينبغي ان يكون من جملة الاغلاط اللفظية
اشتمال التعريف على لفظ مستدرك وهو لا يفيد جمعا
ولا منعا ولا توضيحا وقد تنقض العبارات العربية
بعدم مطابقتها لقوانين العلوم العربية وتقريره

قوله ينبغي ان يكون الاغلاط اللفظية
وينبغي بناء على ان الاغلاط تنقسم
كما قسم التلخيص الى لفظية
بقرار على ما يوقف عليه الاصول
الفظية العدمية فافهم قوله
فافهم مصداق هذا العلم
لتخصص لفظ لا يعتبر الكل
مخترض من ليس على
للجمع ان يعتبر الخصوص
للجمع بل يخصص بالنقض
فقد يجيب عنها بانه نقض
الاغلاط المتعلقة انما
فخصص لفظ الجمع
الفظة العدمية

انها غير مستحسنة لانها مشتملة على الاحتراز قبل الذكر
او العطف على معمولي عاملين وغيرهما وهو مما يستقبح
على ما هو مبين في النحو فتشتمل على عامل مستقبح وكل عبارة
كذلك فهي غير مستحسنة فقد تمنع الكبرى والسند في
الغالب تحرير العبارة وقد تمنع الكبرى بان الذي قد يجوز
بعض العلماء الوبية ما يستقبح التزوم ولا نجا المنع
الكبرى الثانية واعلم ان صحة التعريف حسنة وحسن
العبارة دعاوى فيجوز منعها بما قبل رسائر
الدعاوى كما يجوز نقضها لكن الخصم عرف العلماء انه
نقضها ولهذا اشتهر بين الطلبة ان كل ما قضى التعريف
وناقض العبارة مستدل وموجبهم لما منع المقالة
السادسة فمعارضة التعريف وبيانه انه لا يكون
لشيء واحد حقيقتان مختلفتان وذلك ظاهر
فلا يكون لاحد بحسب الحقيقة تامان وان تساويا
صدقا او كذبا او يعرف شيء واحد بتعريفين بحسب الحقيقة
متباينين وان كانا ناقصين فكذلك وان كان احدهما تاما
كان التعريفان او احدهما بحسب الاسم فيجوز ان يكون

وان

قوله ان العلماء الاولية في التعريف الخ

قوله والعبارة وحسنة

قوله مختلفتان لان كلا من الشيئين يتغير

وان كان احد تامين ما يجوز ان يكون لفظ واحد
مفهوما متباينا بالتعدد وضعا فيجوز انه يكون
للفظ واحد تعريفان بحسب الاسم متباينان وان كانا
حدين تامين وكذا يجوز ان يكون لاحدهما بحسب
الاسم باعتبار وضع وان يكون لحقيقة مسماه باعتبار
وضع اخر حدا تاما بحسب الحقيقة مباينا لذلك الحد التام
بحسب الاسم واما المجموع الناقصة الغير المتباينة وبالجملة
مطلقا كذلك فلا مانع من تعدد ها الشيء واحد وان
كانت بحسب الحقيقة فاذا قال المعارض حدك هذا معارض
بذلك الحد فهو يقول فالتعريف مشتمل على ثلث
مقدمات كون ما عرف المعرف معرفا بما ذكره المعارض
وكون ما ذكره حدا وكونه معارضا للتعريف الاول فهو
لنا ان يريد معارضة حدية او معارضة صحيحة فان
اراد الاول فمن زعم المعرف كونه تعريفا حقيقيا تاما بحسب الحقيقة
وسلم كونه تعريفا معارضا كذلك بطل كونه تعريفا حدا
كما زعمه وان لم يسلم يقول لم كون هذا المعرف موافقا
بما ذكره وقد يستند في هذا المنع بوجود احد الامور

قوله ان يريد معارضة حدية الخ

قوله فان اراد الاول فمن زعم المعرف الخ

قوله وقد يستند في هذا المنع الخ

المعنوية فيه ولو سلم هذا يقول لانم كونه حدا ولو
سلم هذا ايضا يقول لانم التعارض والمباينة ان لو
كان حدك هذا حدا تاما بحسب الحقيقة فلانم ذلك
لم لا يجوز ان يكون ناقصا او يكون بحسب الاسم واما اذا
لم يزعم المعرف كونه تعريفا حدا تاما بحسب الحقيقة فلا يصح
معارضته حتى يبين وان اراد المعارض معارضته فان
لو بين تعريفه المتعريف الاول فلا نسلم دعوى
تلك المعارضة اذ يجوز ان يكون لشيء واحد تعريفان
غير متباينين وان الباطل كونهما حدين تامين
بحسب الحقيقة وان كان تعريف المعارض مباينا له وعدم
الموقوف كونه تعريفا بحسب الحقيقة وسلم كون تعريف
المعارض بحسب الحقيقة ايضا يبطل تعريفك لا يلزم
لشيء واحد تعريفا بحسب الحقيقة متباينان وان
كانا ناقصين وان لم يسلم يقول لانم
كونه هو المعرف موقوفا بما ذكرته ولو سلم هذا يقول
لانم كونه تعريفا بحسب الحقيقة واما اذا لم يزعم المعرف
كذلك لا تصح معارضته صحيحة واعلم ان هذا لا تصح

لا تصح المعارضة تارة مقامي عدم التسليم لان المعرف
يمنع التعارض مستندا بخبر وصفة تعريفه فراعلم ان
المعارضة لو قلا غير فيه هذا معارض بذلك التعريف فا
فالصغرى مشتملة على مقدمتين ويتعين صحة
الصغرى تأمل وفقك الله تعالى واكثر هذه المقالات من كلام
السيد الشريف شرح المواقف في المناقشة بعض
الرسائل وقد نقلت عنها مختصرا تفصيلا
لاشتمال فيه على الفكر الصائب وقالة تلك الرسالة
معنى المعارضة هنا ان يقال حده بحقيقته كذلك
لا الثبات خلاف ما اثبته المعلل وبالجملة ان المعارضة
في التعريف مغايرة المعارضة المشهورة المعمولة
في الدليل انترى وهذا الباب لم يوجد في الكتب المشهورة
في هذا الفن ولما طولنا هذا المقام الذي التقسيمات
وفيها فصول ثمانية الفصل الاول في بيان
التقسيم وهو على نوعين تقسيم الكل الى
جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه اما الاول
فهو على ما صرح به السيد الشريف في حاشية شرح

من الثاني بحسب التصديق والله سبحانه اعلم

ثم اعلم ان تقسيم الكلي الى جزئياته قد يضم وتركيب
والقسم صادق عليها فقط وهو جزء من مفهوم
الاقسام فتارة يلزم الحيوان اما ناطق او صاهل مثلا
وهو قيد للقسم مكان القسم والمقسم معتبر
فيه والتقدير اما حيوان ناطق او حيوان صاهل وليس قولنا ابيض
الحاجب وهي كلم وفعل وحرف فيه هذا القيد
فليس هو في تقدير وهي كلمة وكل فعل وكل حرف
اذ الكلية معتبرة في مفهوم كل من هذه المذكورات
فكل منها اقسام مقام القسم والتركيب وبالجملة انه
قد يذكر المفهومات الاجمالية المتضمنة للكلي
مع قيوده وقد يذكر المفهومات التفصيلية
وقد يستدل بالثلثة على حصر الاولى كما وقع
في الكافية واما الثالثة فهو تحليل الكلي وتفصيله
الى الاجزاء فلا يصدق المقسم على اقسامه
ضرورة ان الكلي لا يحمل على الجزء ويكون كل قسم داخلا
في ماهية المقسم كذا قال السيد الشريف في

الشريف في حاشية شرح المطالع لمختصر الاصول
قلت في هذا التقسيم ضم وتركيب بالاقسام
امور مفردة كتقسيم الكتاب الى اجزائه والمجموع
الى مفرداته وهذا النوع لا يكون الا حقيقيا مثلا
يقول الفقير لا يجوز ان يحال حرف الانفصال في
هذا التقسيم بل هو من خواص التقسيم الاول
لكن لا يجب فيه ايضا فلا يقال المجموع اما عسل
او شونيز بل يقال المجموع عسل وشونيز لان الكل
لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل بالمجموع من حيث
هو المجموع على بحر في الكلي فانه يتحقق بكل واحد من
جزئياته نعم ان المفهوم من كلام السيد الشريف
في حاشية شرح مختصر الاصول ان كل تقسيم الكلي
الى الجزاء يمكن ارجاعه الى تقسيم الكلي الى الجزئيات
بان يراد ما يتضمنه الكل فان تلك الاجزاء لجزء الكل
جزئيات لما يتضمنه ثم ان الكلي في الاول لا يسمى مقسما
وصورة القسمة ويسمى هو مع قيد من القيود فيما
وهذه التسمية لم تلتزم بالنسبة الى الكلي في كل قسم

يسمى بالنسبة الى القسم الاخر فيما كذا صرح
به [illegible] وهكذا التسمية في تقسيم الكل الى اجزائه
ليس فيه ضم فاعرفه والشيء الذي دخل
في القسم ولم يدخله شيء من الاقسام التي
ذكرها القاسم يسمى واسطة بين الاقسام

الفصل الثاني فيما يتعلق بالحصر المقصود
بالتقسيم يقصد بكل من نوعي الحصر وان لم
يكن بحد فالتردد بين التصور والحصر الحاصل
في ضمن التقسيم هو الحكم على طبيعة المقسم
ومفهومه بعدم خروجه عن الاقسام انتهى
وهذا بيان الحصر في النوع الاول واما الحصر
في النوع الثاني فهو الحكم على المقسم بان ليس له
جزء خارج عن الاقسام وقصد الحصر به هو
الغالب وقد يخلو عنه كما صرح به البعض في
سياق بيان تقسيم الكلي ولعله هو الغالب
ايضا في تقسيم الكل ويفهم دعوى الحصر بالسكوت
في معرض البيان كما صرح به الهندي والمراد

والمراد السكوت عند ذكر قسم اخر مع انتفاء قرينة
تدل على عدم ارادة الحصر مثلا وقد يومئ
التبعيضية لان السكوت المذكور لا يفهم
منه ذلك الا بشرط انتفاء تلك القرينة يقول
الفقير فكل تقسيم متضمن لدعوى حصر
المقسم في اقسامه المذكورة ما لم يخرج بما يفيد
عدم الانحصار كان يقال ومن اقسامه هذا وهذا
قال السيد الشريف في حاشية شرح مختصر
الاصول يعني الذي يقصد به التقسيم اما عقلي متردد
بين النفي والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون
كذلك فيستند انحصاره اي في الجزم بانحصاره
الى التتبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات
كانحصار الدلالة اللفظية في الثلثة او في الاجزاء
كانحصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر
انتهى يقول الفقير الحصر العقلي لا يكون الا
في تقسيم الجزئيات كما يومئ اليه المنقول من

من كلام السيد قبيل وكثير مما يوجد في التقسيمات
حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق
لها بالاستقراء بل يستفاد فيه بتنبيه او برهان
بأن يبقى حصر قطعيا انتهى وكذا قال السيد
الشريف في بعض تعليقاته على حاشية مختصر
الاصول ولكنه قطع بتلك التسمية ويفهم من
كلام السيد الشريف في تلك الحاشية ومن كلام بعض
الفضلاء في حاشيته عليها ان كل قسمة استقرائية
يمكن فيها الترديد بين النفي والاثبات ليقابل
الانتشار وليسهل الاستقراء لكن لا بد ان يبقى
في بعض الاقسام مرسلا ومعنى الارسال
ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء
في جزئياته والا فلا يجعل الارسال قسيم
الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون المرسل اكثر
من قسم واحد ولكن اذا كان الارسال في قسم
واحد فهو اشبه بالحصر العقلي ثم ان التقسيم
الاستقرائي اذا كان تقسيما للكل الى اجزاء لا يمكن

قوله بتنبيه اي واذا كان التقسيم
بتنبيه فيخيل او برهان اذا
كان استقرائيا

قول الابهار جعله التقسيم
الاصولية وعلم الله فيه
الاستقراء
الاول التقسيم
الكتاب
الاشارة
الاصوليين
الاستقراء
الاستقراء
الاستقراء

والله لك اعلم الفصل الثالث في النسبة بين
المقسم وبين كل قسم منه اعلم ان كل قسم
في تقسيم الكل الى جزئياته يجب ان يكون اخص
مطلقا من المقسم بحسب المحل وبحسب التحقق
لان كل قسم مركب من المقسم وقيد فيكون المقسم
يقال الكل انسان حيوان بدون العكس الكل
ويقال الكل تحقق الانسان تحقق الحيوان
بدون العكس الكلي واما القيد وحده فقد يكون
اخص مطلقا من المقسم كالناطق والضاحك
بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان الناطق
والحيوان الضاحك وقد يكون اعم من وجه منه
كالابيض والاسود بالنسبة الى الحيوان
المنقسم الى الانسان الابيض والانسان
الاسود لكن بعد انضمامه الى المقسم يكون
اخص مطلقا منه اي من المقسم البتة ولما
منا صحوا في بعض المواضع فوضعوا فيها
قيود المقسم مواضع الاقسام والقيد قد

قوله الفصل الثالث في النسبة بين
المقسم والقسم فان قلت
المقسم قلنا اقسمنا
الانسان الى الانسان
الرومي والانسان الزنجي
فلو قال الرومي والزنجي
قيدان متضمنان للانسان
واما الناطق فهو قيد فقط

والقيد قد يكون اعم من وجه من المقسم حكموا
بجواز ان يكون بين المقسم والقسم عموم من وجه
وهذا كلام ظاهري اذ يلزم منه الغلط لانه لو
انقسم الشيء الى ما هو اعم منه من وجه لزم انقسا
الى ما يباينه بان يقال الانسان منقسم الى الابيض
والاسود وكل منهما ينقسم الى الانسان وغيره
فيلزم منه انقسام الانسان الى الانسان
وغيره وهذا باطل فيقال في دفع هذا مسامحة
من باب وضع فيه المقسم موضع المقسم قال القوم
في تحقيقه الانسان الابيض والانسان الاسود
كذا في حاشية شرح المطالع للسيد الشريف ان
قلت الظاهر انه لا حاجة الى ضم المقسم الى القيد
الذي هو اخص مطلقا منه مع انهم حكموا بوجوبه
اعتبارا في الاقسام مطلقا قلت القسم هو
المفهوم الذي صدق عليه ذلك المفهوم وفصل
النوع وخاصته كالناطق والضاحك وان
كانا اخصين مطلقا من الجنس بحسب الوجود

قوله الانسان مطلقا اعم من الابيض والاسود
كان القيد قد يكون اعم من وجه من المقسم

قوله كالمقسم البها اى
كالناطق والفاصلة مثلا
مفهوم الشئ منتسبا بجزء
الاول الثانى للمفهوم الثانى
هو مفهوم الشئ مطلقا

قوله كالاسم الذى اه و
كالناطق والفاصلة مثلا
ذكره فى تقسيم الشئ
مطلقا

الخاص كل منهما اعنى من وجه مثلا بحسب مفهوميهما
لان مفهوم الناطق مثلا شئ له النطق للحيوان
له النطق وكذا مفهوم الضاحك وبالجملة ان فصل
النوع لا يكون مركبا من جنس ذلك النوع كما
صرح به السيد الشريف فى حاشية شرح الشمسية
وكذا الخاصة فمفهوم الناطق اعم من وجه من الحيوان
بحسب التعقل فليس فيما منا لا يفتقر اليه وكذا
الكلام فى الضاحك فاعتبار المقسم فى الاقسام
لتحصيل مفهوم الاقسام حتى لو كان المنقسم
اليها مفهوم الشئ كان عين القسم لان
الشئ معتبرة مفهوميهما وظهر من هذا انه
اذا ذكرت مواضع القسم المفرد وهو اخص مطلقا
من القسم قد يشتبه عليك انه عين القسم او جزؤه
وطريق تميزه ان تفقد مفهوم ذلك المفرد فان
كان مفهوم المقسم مع قيد زائد قيدوه فهو عين
القسم كالاسم الذى قسم اليه الكلمة وان لم يتضمن
مفهوم المقسم فهو جزء القسم والمقسم مقدر

ذكر فى تقسيم الحيوان وانما لم نقسم فى تقسيم
الاجزاء فهو تبعا لمن ذكر بحسب المعنى وهو
مطلقا بحسب التحقق اذا لم يتصور فى القسم ان يشتبه
كونه جزءا من ذلك الكل والاجزاء متساوية فى
التحقق انتهى الرابع فى ان التقسيم هل هو
من الامور النسبية او النسبة بقية قال السيد
نقلا عن البعض تقسيم الكل الى اجزائه طرح مختص
بالمشترك لتحصيل المفهومات التى هى الاقسام
فالكل فيه كالمقسم شئ والاجزاء سواء كلها مع القسم
بعدم فرد من الاقسام وهذا فرق التقسيم
انتهى قال السيد السند فى حاشية شرح
المطالع التقسيم تحصيل الطبيعة الكلية بتعداد القيود
فذكر القسم فاشتمل فوائد الجنس الناطق او مثال
كذلك المعرف قبل التعريف وقد عرفت
ذلك فقد ظهر ان ابا يب لانها الاجزاء
الا دليل على ما ذهب اليه الذى نفى التقسيم
بقوله وهى اسم وفعل وحرف كان الباقى

الى اجمالا ثم التقسيم وتقدير اولا بانه صورة التقسيم
الكلام على القسم بانه منقسم للاقسام المذكورة لكن اذكر
في باب التعريف فيتبع مقدمة بدليل كقول ابن الحاجب
لانها اما ان تدل على اجزاء ما وضعت له اللفظ ان فلا تسمى
مثل اه ويعلم الكلام بانقسام الكلمة للاقسام المذكورة اذ
الدليل ظاهر وهو تتبع الكلام بانقسام وامتناع الخصر بغير ما ذكر
ما ذكر بقولنا لانها اه فخرج قولنا للانها منحصرة فيما ذكر
دلت والفرنت وكلمة دلت وما اقترنت
وكلمة لم تدل بقرينة كلمة لا تتصال بقول الغير فانه
الكن ارادة المتكلم بانى صورة التقسيم فلا خارج عن
صرف دليل ابن الحاجب سلما التقسيم باعتبار
تلك الارادة فيكفي صرف للتقسيم والحصر باعتبار
قائل وكذا الكلام في تقسيم الكل الى الاجزاء او الحاكم في
بل المقصود به تعريف القسم وتفصيل بينه
الا ترى ان جعل الكل سواء من الاجزاء او يقصد به
الحصر وهو الحكم بالقسم بانه ليس له جزء خارج
عن الاقسام كذا يفهم من سوق كلام السيد الشريف

فصل

ان كان شرح للمتن فخذ الامور فيه تقسيم الكل الى الاجزاء
تحديد بينه الاقسام بما تتميز بها بينه للقسم فتكلم
الى اخر فان التقسيم فيتضمن تعريف الاقسام
وهذا ان كان الاقسام تقسيم الكلمة الى جزئياته وبيانه وبيان
ان مفهوم كل قسم هو الكلي مع قيد من قيوده
وهذا هو المفهوم من التفصيل القسم وقد يلاحظ
القسم اجمالا ثم يعرف بهذا وذلك كاقسام
الكلمة فاذا قيل ان اسم وفعل وحرف بالفهم
لو حظت اجمالا فيعرف الاسم بانه كلمة دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فاذا عرفت هذا فاعرف ان تقسيم الكلي الى
وجهين احدهما ان يذكر الاقسام اجمالا كقولنا ان
الى الجانب وهو اسم وفعل وحرف
وهذا ان يتضمن تعريف الاقسام وهو ظ
والثاني ان يذكر الاقسام تفصيلا اما تحقيقا او
تقديرا فالاول ان يذكر القسم مع القيود كان يقول
الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الاول هو
الاسم والثاني اما ان يقترن احد الازمنة الثلاثة
الحال او لا الاول هو الفعل والثاني هو الحرف

واما تقديم او سهوا بذكر المقيد فقط فلا تقبل البيان
اما قطعا وصاحل لا بالفهم معذوره في كل قسم
وفي نوع وجهين اشبه اما لا يوجب التقييم
بكل المفهومات الاجمالية كالمفهومات المتغايرة
في الخارج المذكورين او يوجب بكلها عليها فلا تقبل
في الاثنين وهو الانسان والفرس وتقبل
ابن الى جنب في قصة لانها اما ان تدل الى
وهي الاسم وهي الفعل وهي الحرف فيحصل اربعة
او جه فعلى كل من هذه الوجوه الاربعة يقتضي التقييم
التغايرات كلها في وجهين الاقتران بعلم الجمع
سوداء ايضا بالفتح وفي وجهين عدم الاقتران
لا بعلمها لانه وان علم فيهما نفس التعريف
لكن لم يعلم ان اي شيء يعرف به واما تقييم
الكل بالاخير اذا فهو لا يقتضي لان التعريف للفهم
لانه ماهية المركب اجزائه كما صرح به ماهية
العزة هي الوحدات والتعريف قد تكون
اجزائه متعاقبة وقد تكون متباينة والتفصيل

في علم

في علم الكلام التفصيل بعد في شرائط التقييم
ان التقييم الى جزئيات اذا كان حقيقيا فشرطه
ان لا يكون بعض الاقسام المذكورة مباينا للقسم
في الواقع والا يلزم ان يكون قسيم الشيء في الواقع
قسما له وذلك التقييم وان لا يكون بعض الاقسام
المذكورة نفس القسم او مرادفه او مساويا
فيه مرادف والا يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع
قسما له وهذا التقييم وهو معنى قولهم يلزم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وقد يجتمع الامران
بان يكون الغير مباينا للقسم وان لا يكون بعض
الاقسام المذكورة اعم من وجه من القسم
وان لا يلزم انقسام القسم الى قسيمه وقد وقع
في الفصل الثامن وان يكون الاقسام
متباينة اذ لو ترادف اثنان او تساويا
فيلزم اذ لو يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع
قسيما له وهذا التقسيم وان بعضها
اعم مطلقا من بعض يلزم ان يكون قسم الشيء

اذا لم يعلم التعريف فاعرفه كما سبق عاما اذا اطلق
فاذا لم يعلم الجمع المعرف بفتح الراء ينقض
بوجود الاشياء المذكورة في تمام التعريفات
سوى عدم الجمع والمنع عالجلاء اذا التعليل مع اذا
لم يعلم العرف لا يمكن له النقض بشيء من هذه
الثلثة واما اذا علم ذلك فينقض بها ايضا
الفصل الرابع في وضائف السائل عند التقسيم
وفي وضائف المجيب وهنا مقالات ثلث
المقالة الاولى في الاعتراض على نفس التقسيم
وهو ابطال الصحة مستندا بانتفاء شيء من
شرائطه المذكورة ويجوز اطلاق النقض عليه
مجازا وقد ذكر السيد الشريف في كتابه شرح
المطالع مغالطة بعم ورودها بجميع تقسيمات
الكتاب الى جزئياتها وهي اربعة الغصة
لا تحقق لها الا في ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث
تحقق في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر فيلزم
انتقاضه الا فيه واذا اخذ من حيث تحقق

فيها

فيها اجمالا منقسم الى قسمين فيجاب عنها بانا
نلاحظ القسم فنقسمه قطع النظر عن تحققه في
شيء من افراده وهذه المغالطة مركبة من
منفصلة صغرى وحملية كبرى بعد اجراء
الانفصال ونتيجة التاليف منعه وجدانها
منع لتلك المنفصلة ثم اعلم ان السائل اذا اعترض
على التقسيم بانتفاء الشرط الاول والثاني يجاب
عنه بمنع انتفائه مستندا بتجويز القسم الاخر
ويجاب عن الاعتراض بانتفاء الشرط الثالث في
صورة النقض بمنع عدم الترادف بمنع بطلان
اللازم مستندا بتجويز ان يكون القسم اعتباريا
ويجاب عن الاعتراض بانتفاء الشرط الرابع
بان القسم معتبر في الاقسام ويجاب
عن الاعتراض بانتفاء التباين بسبب الترادف
بمنع انتفائه مستندا بتجويز احد القسمين
وعن الاعتراض بانتفائه بسبب التساوي
او بسبب النسبة بالعموم والخصوص من وجه

باذكر ويمنع بطلان اللازم مستدا بتخير التقسيم
بان يقال انما يبطل الوجه التقسيم حينئذ
ولازم ذلك لم لا يجوز ان يكون اعتباريا ولما
اذا كان الاعتراض بانتفاء التباين بسبب
العموم والخصوص مطلقا فهو كجواب
بمنع انتفائه مستدا بتخير احد القسمين و
اما الجواب بمنع بطلان اللازم فمستدا
بتجويز كون القسمة اعتبارية فلم يظهر الاشارة
اليه في كلامهم والقياس صحة ذلك
الجواب اذا كان مفهوم العام والخاص
متمايزين كتقسيم الانسان الى الضاحك بالقوة
والكاتب بالفعل واما اذا لم يتمايز التقسيم
للجواز الى الانسان والانسان الروحي
فالقياس عدم صحته لان المفهوم الاول داخل
في المفهوم الثاني والله اعلم المقارنة الثانية
في الامور التي على ما يقصد به من الحصر وهو اما على
طريق الابطال او على طريق المنع تقرير الاول

[illegible] والقسم
[illegible] الجواب بمنع بطلان
اللازم في صورة العموم [illegible]
[illegible]

ان الحصر بطل لجواز مادة غلبة خارجة عن الاقسام
داخلة في القسم والمنع ان الحصر مقارن بجواز عدمها
وكل حصر كذلك فهو باطل وقد يقال لتحقق مادة
كذا ويكون تحققها بديهيا او يستدل عليه
وبالجملة ان في التقرير وجهين وقد وقف
ان الحصر العقلي والقطع ببطلانه بمجرد تجويز العقل
الواسطة والحصر الاستقرائي لا يبطل الا بواسطة
تحقق وجود ها في جانب على الوجه الاول بمنع جواز
تلك المادة الا ان يكون جوازها قطعيا او منع
خروج المادة عن الاقسام وسنده الغالب
تحرير بعض الاقسام لتدخل فيه او منع دخولها
في القسم وسنده الغالب
تحرير القسم او منع الحصر استدلاليا بان كل حصر كذلك
انما يكون باطلا اذا كان عقليا او قطعيا والحاصل
كون عقليا او قطعيا لم لا يجوز ان يكون استقرائيا
وهو لا يبطل الا بواسطة تحقق وجود ها وجود
المادة الغير المتحقق فكان الناظر زعم في الرد هو الاول

[illegible]
[illegible]
[illegible]

قدر القرينة آه ليس معناه ان زعم السائل بهذه القرينة بل معناه ان ناظر السائل زعم كذا بهذه القرينة فالقرينة قد اقتضت لناظر السائل زعم ان ثم كذا الا ان هذا الزعم السائل كذا تأمل

كون المعرف عليا او قطعيا بقرينة استدلال على بطلانه
بجواز الواسطة ويجاب على الوجه الاخير بمنع تحقق
اعادة وهذا المنع لا ينفع المجيب الا اذا ادعى وقوعها
بتجويز كون المعرف استقرائيا والظاهر ان ابا الفتح ويحمل
وقفه بان التقسيم استقرائي وتحقق الصورة المذكورة
غير معلوم انتهى ويجاب ايضا بمنع خروجها
ودخولها كما عرفت وقد يستدل على منع دخولها
في القسم بانه مستبعد بكثرة الوقوع وتلك الواسطة
بتسليم تحقق الشك في قدرة ودخولها ولا يخفى
المنع الكبرى في هذا الوجه ويجاب عن الاعتراض
ايضا بمنع قصد الحصر بالتقسيم لانه ما قال المعرف
اما المرتبط فقال انك قصدت بالحصر وهو مرتبط
قال قال المعترض لدفع هذا المنع هذا تقسيم مشارك
بالسكوت في عرض الباقي والسكوت المذكور
يدل على ان المعرف قال السكوت المذكور انما
يدل عليها اذا لم توجد قرينة تدل على عدم قصد الحصر
وههنا قد وجدت وهي كونه قدوة اورد بانا لا

هذا

هذا التعليل انما يرد بمنع ان التقسيم
ههنا بالفعل اريد بعض الصور كما يشير اليه
كلمة ربما مع ترك اداة الحصر انتهى كلامه
لا تقسيم فيه فقط فالتقسيم يقتضي ان يقال الامر
فكانه ادعى ان التقسيم يستلزم الحصر او يرادفه
وهو مخالف لما سبق نقله واما تقرير الشارح بانهم
مرادهم ابو الفتح فهو ان الحصر لجواز وجود اعادة
المقابلة خارجة عن الاقسام
او تحقق وجودها على تقدير ما سبق للشارح ان مثله
في الامر اضطر التعريف الذي يقتضيه التقسيم
فدعت بيان ذلك في آخر الفصل انتهى
وما ينفع ان يقال عليه ان التقسيم المذكور
سواء اقتضى التعريف او لا يبطل بتصادق
الاقسام في بعض وان التقسيم الاعتباري
فهو اذا لم يطلق بتعين التعريف فلا يضره
تصادق الاقسام وان اقتضى التعريف وعلم ان
الشيء يعرف به فتصادق الاقسام وان لم
يضر التقسيم الاعتباري لكن يضر التعريفات
التي ينظر فيها لاقتضائها منافيا
عن انتقاض تلك التعريفات بارادة قيد

الحيثية

ثم اذا قسم فيجب تعدد الشيء الواحد بالاعتبارات المتعددة
باعتبار اضافة بعينها تختلف فيجب مع هذه الجهة
ان يغاير هذا مع تلك الجهة وذلك غالب التعريفات
مع الاضافي على شيئين واحد لا بالشيء باعتبار
اضافة بعينه غير نفسه باعتبار اضافة بعينه
اخرى فاقال ابو الفتح لدفع الاعتراض بعدم تمايز
الاقسام او التقسيم اعتباري وفي بعينه بعض
من الاقسام ربما يحسن التقابل بين الاقسام
انتهى فعند نظر اذ لا حاجة الى الاعتبار فيما بعينه
لدفع الاعتراض بعدم تمايز الاقسام بل يكفي فيه
حمل التقسيم على الاعتباري الذي يقال او يجب
ان التقابل للصحيح التقسيم كما يشعر به كلامه المتقدم
من ان الجاحظ اورد على التصديقات والمراد
من التصديقات الدعاوي وبعضها وان كانت
الادلة واردة على معلولاتها والمراد بالدعاوي المضمنة
ما يفهم بالقرائن كدعوى العلم المفهوم بالسكوت
وكما يفهم من قيود القضايا فان الانشائيات
ليست تصديقات لان التصديق ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها والنسبة الانشائية
لا يتصور فيها الوقوع واللاوقوع وعلم ان ما ذكرت من

فهذا

فهذا ان نقل عن الجاحظ كما هو المنقول فالمنقول ان اقول
اولا والقول المنقول اما تصديق او تعريف او تقسيم
او غير ذلك والانشائيات والكليات الناقصة
والمفردات لا يتعلق بها شيء من ذلك فيجب ان يطلب
تعريفه فاذا اريد ذلك الطلب بالشرح اللغوي
الصحيح
المنع فهو جائز اذ ليس للمنع مقدمة ما دليل صحيح او واقع
مقدمة ما دليل فهو صحيح ليس بجائز كما صرح به ابو الفتح
وقال شارح المسودة واما بمعنى ان المنع طلب
الدليل وتعليل المنع ليس بدليل فمحل نظر فتامل انتهى وفيه
وجه تامل بانه يجوز ان يكون الطلب الدليل معنى المنع
فان الطلب يستعمل ويكون المنع معنى آخر مشهور
وهو طلب ابطال الحكم مع جواز ان يكون دليلا او نصبا
والحاصل ان منع المنع ليس بطلب الدليل فلا يلزم ان يتعلق المنع
بسند دليل وكيف وهو مبني على ما ذكره الناظر
من قوله فلان وما يتعلق فهمها بالدليل هو
ما ترتب من التقدم انتهى واذا كان ذلك
الطلب بغير ما يشتق من لفظ المنع كذلك

في بيد جدليه المنافاة لثبت المذكور وإذا لم
يكن المنقول تصديقا ولا تعريفا ولا تقسيما
بل إنشاء أو خبرا ناقصا لا يفيد التصديق
أو شرطا فلا يتجه عليه المنافاة ولا يتجه
منع أن قولنا السماء صحيحة وإن كان مما تحقق به
غير تعريف فهو إما تعريف أو تقسيم وقد سبق ما يتعلق بهما
وإما إنشاء أو خبر تام لا يفيد تصديقا
أو شرطا فلا يتعلق بشيء منهما المنافاة وإما تصديق
وذلك التصديق إما مدلول بمجرد أو بدليل أو مدلول
مقرونة بدليل والأول يجوز طلب الدليل وذلك
الطلب إذا كان بما يشتق من لفظ المنع فهو مجاز
إذ ليس المدلول مقدمة من دليل حتى إذا وقعت
مقدمة من دليل فهو حقيقة ليس بمجاز وإذا كان
ذلك الطلب بغير ما يشتق من لفظ المنع فهو
حقيقة وكذا يجوز إبطاله بدليل وإثبات
نقيضه به ويجوز إطلاق لفظ المنع على المعارضة
وإطلاق لفظ المعارضة على المنع مجازين كما أشار إليه

لا يلزم تشكك فهو حقيقة وكذا يجوز إبطاله بدليل وإثبات
نقيضه به ويجوز إطلاق لفظ المنع على المعارضة
وإطلاق لفظ المعارضة على المنع مجازين كما أشار إليه
بعض الشارحين وفي باب الكل بالبناء
المنع بإحضار الكتاب مطلقا وفي باب
الأواني بمنع مقدمات دليلها كذا قيل
ويتفق دليلها وأما المنع الذي ذكر
إذا لم يلتزم صحة ما يتعلق به المنافاة بوجه
وإن كان تصديقا أو شرطا أو تقسيما وأما إذا
التزم صحة ما تعلق به المنافاة
التصديق في يتجه عليه المنع والنقض
والمعارضة أو غير ذلك هذا المنقول صحيح سواء
كان المنقول تصديقا أو شرطا أو تقسيما
في يتجه على المنقول ما يتجه عليه إذا فرض أنه غير
منقول وإنما قلنا من عند نفسه لأنه إذا كان
الدليل مع نفسه المنقول فلا يتجه عليه
منافاة بوجه إلا إذا التزم صحة هذا المنع الدليل

بعض الشارحين وبيانه ان الكلام في اثبات
الدعوى بدليل وجواب المعترض اما بالمنع
او بالنقض او بهما والاول اما بمنع
مقدمة من مقدمات دليلها كلا او بعضا او بنقض دليلها كذلك
فقوله اذا كان استدلال بلفظ المنع ولفظ النقض
ولفظ المعارضة كما في النقل والمراد مجازا كما
ذكرناه فيما تقدم اما في بعض المسائل
كما لفظ المنع حيث قيل فيها والمانع النقل او العكس
الا مجازا قلت قد اعترض عليه بعضهم ان يقال
بان استدلال بلفظ النقض والمعارضة النقل و
المدعى كما هو شايع ولزام بان يعترض لبيان ان استدلال
فيها ليس بحقيقة بل مجاز بخلاف استدلال
بلفظ المنع حافيها كما هو شايع واضح وهو الاولى
المقرونة بالدليل لا يتوجه عليه طلب الدليل
سواء كان بمنع او باستدلال بلفظ المنع او بما
الا اذا اريد طلب الدليل على استدلال من مقدمات
دليلها في بكون طلب الدليل عليها مجازا كما
في النسبة بان لفظ كان اذا وقعت الالف كذلك

اذا كان النقل معترضا بالتصحيح فلم يبق من مسلك
الاعتراض غير المنع بالتصحيح فذكروه
بيانه فائدة العدول عن منصب النقل الى اثبات
الحكم بالدليل كذا قاله الشارح المحقق سعد الشريعة
التصديق والتسليم استدراك فانه قد يعلم معنى
بتبيين علته الشرعية والباعث بها ما هو واسطة
لحصول التصديق بالحكم فتعلم الحكمة والقرينة
حقيقة ذلك الشارح وقيد الاستدلال بالعلة على المطلوب
قد يخص باسم التعليل والعلل باستدلال بهذا والذي
يتوجه حقيقة على الدعوى المقرونة بالدليل ثلث
وثلاثون منعا مقدمات دليلها كلا او بعضا او نقضه
دليلها ومعارضة وتقريرها اجمالا اذا استدل احد
على مطلوبه فقد سلم المقدمات اما ان يكون بسبب النظر
في الدليل او في المدعى او انه تسامح بسبب النظر لانه المنع
في الدليل يرجع الى المنع في المدعى وبالعكس والثاني
اما ان يكون المنع متوجها من مقدمات الدليل
التسعين فذلك تسعون منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا

وامّا ان يكون باطلا لمقدمة غير معينة وطريق تعبيره ان يقال
ليس والملك جميع مقدماته صحيحا فهذا رفع الايجاب
الكلي ومعناه ان في الملك بعض مقدماته خطأ وهذا
يحتاج الى دليل فاذا تم يذكر معه دليل فهو مكابرة غير مسموعة
فان ذكر معه دليل فذلك ابطال مع الدليل يسمى نقضا
اجماليا ويسمى ايضا نقضا بدون ان يقيد بلفظ الاجمالي
ويسمى دليله شاهدا على منوعية وشاهده احدا ان يقال وليلك
هذا جار في مادة كذا اخرى مع تخلف الحكم عنه وكل
دليل هذا شانه فهو باطل والا خر ان يقال وليلك
هذا مستلزم لفساد مثل الدور والتسلسل وكل دليل
هذا شانه فهو باطل واما ان يكون بمنع مجموع الدليل
بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة غير مسموعة
عند المناظرين كما اشار اليه الشارح المحقق اذ ليس
في وسع المعلل اثبات مجموع الدليل من حيث هو
المجموع اذ الدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة والا عليه
ابو الفتح نظرا بانه يجوز ان يقيم المعلل دليلا واحدا على صحة
جميع مقدماته ويقيم على كل مقدمة منها دليلا على حدة ثم

وانا

وانا ان ذلك لا شاهد فان ذكر شيء يتقوى المنع
فذلك ان ذكر بسبب كذا منع وبسبب المنع المعارضة بمثلها
كما السند وبسبب المنع المكابرة بمثلها مجردا فاذ قد علمت
ان واحدة من مقدمات الدليل على التعيين وذلك منها نقضت
لانها نقضة واحدة كما صرح به في شرح الكافية وامكابرة
يجوز ان يمنع مقدمة لا بعينها بمعنى طلب الدليل عليها
وهو مكابرة غير مسموعة اذ ليس في وسع المعلل اثبات
جميع المقدمات كما نقله ابو الفتح عن البعض واللائق عليه
نظرا بانه يمكن ان يثبت المعلل مقدمة غير معينة
فان قال انا لست اطلب مقدمة غير معينة بل اطلب
في كل مقدمة على التعيين فذلك المقدمة الاولى وامّا ان يكون
بابطال المقدمة معينة وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه
دليل فهو مكابرة غير مسموعة وان ذكر معه دليل فذلك
ابطال مع الدليل الدال عليه اذا كان بعد اقامة
المعلل دليلا لا نفس المقدمة فهو يسمى معارضة في المقدمة
ونقضا عليه طريق المعارضة وامّا بعد اقامة
المعلل دليلا لنفس المقدمة فهو يسمى معارضة في المقدمة
ونقضا عليه طريق المعارضة وامّا بعد اقامة
المعلل دليلا لنفس المقدمة فهو يسمى معارضة في المقدمة

ثم يستدل بصحة كل واحد منها على صحة المجموع بقول الغير
لم يظهر لنا اقامة دليل واحد على صحة جميع مقدماته ان قلت
ما الفرق بين تجويز الدليل وبين منع كل واحد من مقدماته
على التعيين قلت المطلوب الاول اثبات المجموع من حيث
المجموع وذلك غير ممكن بحسب الظاهر والمطلوب الثاني
اثبات كل واحد واحد وذلك ممكن وقال بعض المحققين
ما ملخصه ان منع مجموع الدليل يعني طلب الدليل عليه يحتمل
معنيين احدهما منع ثبوت نفس الدليل وتحققه في نفس
الامر كما اذا استدل المعلل بنص غير ثابت كان قال مثلا
هذا امر كذا لقوله عليه السلام كذا ومنع الثاني ثبوته
ان كون النبي عليه السلام قائلا به والثاني منع صحة الدليل وهذا
مكابرة بخلاف الاول لانه رجوع الى النقل وهو صحيح بلا خلاف
واما ان يكون ابطال مجموع الدليل بمعنى ابطال جميع مقدماته و
طريق تغييره هو ما سبق في ابطال مقدمة غير معينة لان رفع الايجاب
الكلي يتحقق فيما يصدق فيه السلب الجزئي ابداء ذلك في نقد بيانات
شرح الشمسية وابداء الكلام فيه هو عين ما سبق في ابطال مقدمة غير
معينة اقول قد صرحوا بان ابطال مجموع الدليل من حيث هو المجموع

راجع

راجع الى احد ابطال مقدمة لا بعينها ولم يصر حوا بجواز الرجوع الى ابطال
كل واحد منها من مقدماته قلت لعدم الجواز لانه رجوع
الى الكلي الذي الدال الفاسد وان جوز منع الفرد البعض مقدماتها
واما الذي اجوز فمنع الخصم في المدعى المعلل او غيره لتوجه المنع للدليل
اما ان يكون بمنع المدعى بمعنى طلب الدليل عليه هو مكابرة لا يلتفت اليه
كما في التلويح وذلك كان ادعى معلل فاوجب المعلل عليه دليل عليه
يقول الغير سلمنا ان ما ادعاه ممنوع المنعية الحقيقية واما اذا ادعى منع
المدعى منع مقدمة من دليله فهو ليس بمكابرة كما يلزم من كلامهم و
المغير حين نظر وبين منع المدعى وان اريد به منع مقدمة من دليله
بان يكون المقدمة غير معينة عند المعلل او غيره فهو راجع الى منع
مقدمة غير معينة وهو مكابرة كما سبق والصواب انه ليس
بمكابرة كما ذكره ابو الفتح ولوجوه من كلام المحققين حيث يقترن
على قولهم بعد تقرير الدليل وغيره تقرر واما ان يكون بادعاء نقيض
ذلك المدعى فان كان لدليل دال على النقيض فهو مكابرة غير مسموعة
وان كان لدليل دال عليه فهو معارضة وتقريرها ان يقال دليلك
وان دل على ما ادعيت لكن عندنا ما ينفيه اي ينفي ما ادعيت وهذا لغير
يسمى ايضا معارضة في الحكم وذلك ليتميز عن المعارضة في المقدمة وقد تقدم

راجع الى ابطال مقدمة غير معينة

ذكر هنا وسيجئ تفصيل المعارضة ان شاء الله تعالى وينبغي ان نقدم مقدمة
ابواب لتفصيل تلك الوظائف الثلث الباب الاول في مقدمة
الدليل وهي ثلث كل واحد منها دليل وشرطا لما هو وتقريبها انها
مقالات ست المقالة الاولى في السند قال ابو الفتح الشهرزوري ان
مساواة السند للمنع انما تعتبر بالنسبة الى القبض المقدمة الممنوعة
بالمنع الشبيهة في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص انتهى
اراد ان قول هذا السند مساو للمنع مجاز مرسل لانه والمراد ان
القبض المقدمة الممنوعة كالنسبة بين المنع وبين تلك الاوصاف
اذا المنع كانه مكانها واراد بالمنع المشبهة في النسبة بين القضايا
النسبة بحسب التحقق وما كان من هذا السند ما يتقوى به المنع بزعم المانع
انه لم يأت في القبض المقدمة الممنوعة والى الاخص منه مطلقا
والى الاعم منه مطلقا والى الاخص منه من وجه والاعم من وجه منه بيان ما
يتقوى به المنع في الواقع هو ان لا يكون الاخص منه مطلقا لكن الا
والا خبر ان يتقوى بهما المنع بزعم المانع يعني ان المانع لا يأتي بشيء
منهما الا بزعم منه ان القبض الممنوعة او بزعم خصوصه مطلقا من
مثال هذه الاوصاف ما اذا قال المانع لم انه لم يكن بحيث ان لم يكن
ان يكون تاما مستحكما بالارادة فالسند في القبض المقدمة الممنوعة

المنوعة وهو اعم جليا وان قال لم لا يجوز ان يكون مشجبا بالفعل فهو
اخص مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون جسما فهو اعم مطلقا وان قال
لم لا يجوز ان يكون ابيض فهو اخص من وجه اعم من وجه اذ قد يكون ابيض
ما يقوى المنع برعم المانع مباينا في الواقع للقبض الممنوعة كان يقول
المانع في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون جوهرا فالتقسيم بما عرفت
اجنبي عن الحصر المستقرا وتحقق وقوع المباين في كلام المناظرين
غير معلوم فتعين اعلم ان في صورة السند المثال يمكن ان يوجد
المنع سند اخر اخص او اعم او هو ظاهر وكذا يمكن ان يوجد له سند
اخر في القبض الممنوعة مثله لكن لا يجوز ذلك الى آخر الابد في السند
المذكور ايضا لانا نعلم على سبيل القطع ان ذلك الشيء في الصورة
السند الاخص مطلقا يمكن ان يوجد للمنع سند اخر في القبض الممنوعة
اعم منه مطلقا او من وجه وكذا يمكن ان يوجد له سند اخر اخص منه مطلقا
مثله لكن لا يلزم ان يكون ذلك السند اخص مطلقا من السند المذكور بل يجوز
ان يكون مباينا له لان الاخص من الاعم لا شيء لا يلزم ان يكون اخص من
ذلك الشيء بل يجوز ان يكون مباينا له وبالجملة ان السند الذي كل
واحد منها اخص مطلقا من القبض المقدمة الممنوعة لا يشترط ان يوجد
بينها شيء ما بحيث يرتفع الاول عنه ارتفاع اللازم لا يجوز

فظاهر وتقدم بيان السند الاربع واذا اسند بقوله كيف وهي واضحة
على فهذا السند سابق لخفا المقدمة ثم انه سند لاثبات لخفا
العام والاخص مطلقا بوجوه لان كلا منها يوضح الخفا
اعني يوضح كونه موجبا لان تعذر كونه موجبا خفاء المنع عند امكن
سبق بيانه كما يؤيده السند الاتي لنقيض المنعوة والاخص من نقيضه
مطلقا فتصير اعلم اذا ثبت ان بين خفا المقدمة المنعوة
وبين نقيضها عموما وخصوصا من وجه فبين السند الاتي لخفائها
وبين نقيضها عموم وخصوص من وجه اما الثبوت وذلك ظاهر والسند
الاخص مطلقا من خفائها لا يخلو اما ان يكون نقيضها ايضا وقد يكون اعم منه
واخص من وجه من نقيضها كما اذا ثبت السند بالاخصين مطلقين
من خفا المنعوة والسند الاعم مطلقا من خفائها لا يخلو اما
ان يكون نقيضها بل قد يكون اعم مطلقا من نقيضها ايضا وقد يكون اعم من
وجه واخص من وجه من نقيضها كما اذا ثبت ان السند الاول اعني
ان الواقع ليس الا السند الاتي لنقيض المقدمة المنعوة او لخفائها
عند المانع والسند الاخص مطلقا من احدهما وقد حررنا بان الواجب
على المستدل عند منع اصل مقدمة دليله ان يثبت تلك المقدمة اما بان يدل

او بواسطة ابطال السند وقد يتوان السند المذكور على ما يلزم من ابطاله
اثبات المقدمة المذكورة اذا كان نقيضا او اخص منه بوجه
لان السند الاعم مطلقا او نقيضها يلزم من ابطاله اثباتها ايضا فيلزم ابطال
السند الاعم مطلقا او نقيضها اعني من ابطاله اثبات المقدمة المنعوة
بقدر ما بينهما من العموم والخصوص من وجه وذلك ظاهر
السند الاتي لخفا المقدمة المذكورة او الاعم مطلقا من خفائها
بدل على ثبوت المقدمة المذكورة فوضع السند الاتي لنقيض المقدمة المذكورة
والاعم منه مطلقا اعني يجب اذا ابطال السند الاتي لخفائها او

الاعم مطلقا منه بسلام وضع المقدمة المذكورة عند المانع ولا يلزم
من وضعها عنده ثبوتها في الواقع كما في ابطالها واخلال الحس كما
سبق فظاهر لان نقيض الاعم مطلقا من خفا المنعوة
قد يكون اعم مطلقا ايضا من نقيض المنعوة فابطاله يدل على ثبوت
المقدمة المذكورة الا ان يقال مراده بالفتح من ثبوت المقدمة المذكورة
بناء ثبوتها عند المانع وهذا اعم من ثبوتها في الواقع ويكون مراد القوم
بقولهم ان الواجب على المستدل عند منع اصل اثبات المقدمة لهم
ان الواجب عليه ابراد دليل يدل على ثبوت المقدمة المذكورة اعم من ان
يدل على ثبوتها في الواقع او يدل على ثبوتها عند المانع فافهم هذا التوجيه غير

الانتاج منع بره الانتاج لكل واحدة من المقدمتين وظني ان منع التقريب انما
يكون اذا لم تشترط الانتاج وكان اللازم منها دليل غير مطلوب كما ظهر
من تتبع موارده والا كان الامر كما يفهم من كلام التوضيح لزم ان يرجع منع
وجود شرط الانتاج الى منع التقريب واعدام بعض المقدمات
على احد اضمانيها منع وعلى اضمانيها الاخر منع التقريب فبره السائل
منها ويقول ان اردت بها هذا المعنى فهي ممنوعة وان اردت بها ان لكل
واحد فلا نسلم التقريب وقد يوجد بها اضمار ثالث لا يرد عليها الا منع
اصلا فيختاره المعلل مجيبا عن منع حاسل وقد منع السائل بعض المقدمات
على وجه واحد منع التقريب ويقول لم نسلم هذه المقدمة ولو سلمنا
فلا نسلم التقريب ويشير الى فائدة قول السائل ولو سلمنا على وقد بره
السائل على تقدير الكبرى الممنوعة فمنعها على تقدير ومنع التقريب على
تقدير اخر ونوضحه انا المعلل قد يذكر في الصغرى حدا اوسطا لا يحمل
على جميع افراده محمول المطلوب وفي الكبرى كلا فيقول هذا
انسان فهو متحرك بالارادة فيقول السائل ان كانت الكبرى المطلوبة
وكل متحرك بالارادة انسان فهي ممنوعة وان كانت الكبرى كل متحرك بالارادة فهو
حيوان فالتقريب لم كما اشار اليه الفنري وفيه بحث لان ما وقع في
ما وقع فيه الممنوع في امثال هذا الاقام منع التقريب فقط بناء على تقدير

تقدير الكبرى الصادقة وقد يرد السائل في الصغرى اي بان
اضمانيها فيمنعها على وجه ومنع الكبرى على وجه آخر وهذا انما يكون
اذا لزم منها فقط على وجه ومنع الكبرى فقط على وجه آخر كان يقول
المعلل شيء الفرس جسم وكل جسم حيوان فيقول السائل ان اردت ان
ان شيء الفرس انسان فالصغرى ممنوعة وان اردت انه حيوان
مطلقا فالكبرى ممنوعة وذكر الانسان اوسط في الصغرى على اي وجه
حمل فهو كذلك يحمل عليه في الكبرى وقد يلزم منع احدى المقدمتين على احد
اضمانيها الصغرى ويلزم منها معا على اضمانيها الاخر كان يقول المعلل
شيء الفرس جسم وكل جسم حيوان فيقول السائل ان اردت بالجسم
مطلقا فالكبرى ممنوعة وان اردت انه جسم نام حساس متحرك بالارادة الصغرى
ممنوعة ولو سلمنا هما فالكبرى ممنوعة وانما الاردتين قد تنعا جاز
ان يكون الصغرى والكبرى ممنوعتين معا بارادة احديهما فيقول
السائل لم لا تسلم الصغرى ولو سلم فلا نسلم الكبرى وقد تكررت العادات على ترك
ذكر ولو سلم فيما اذا منعت المقدمتان معا وجه والاولى ان يقال
لم يتم التقدير بتسليم احديهما ويمكن ان يقال انه اشارة الى ان اثبات
احديهما لا ينفع المعلل لان الاخرى ايضا ممنوعة ويمكن بناء منع احدى
المقدمتين فلا يلزم الخام المعلل وقد يرى مكتوبا في بعض النسخ

ان تقدم التسليم اشارة الى الامكان بحسب ما يليق والعلم ان مورد
المنع لا يختص بمدة ما بل هو اعم وعلى اي تقدير الدليل اعم وكل ما يجوز
منه يجوز ابطاله بدليل وكذا اثبات نقيضه وهما ما يجاب عن هذا وغالب
الثلث المنافقة والنقض والموافقة يجوز ان يسلم الدليل فيقال وهو
معارضة مبنية على ان ثبوت الشيء يقتضي انتفاء الضد او نقيضه
الا ان يقول بين الشيئين في اصطلاح النظار هو منع مخصوص لكني لم
اظفر بما دل على ذلك في كتاب لغوي بعيني من رسائل هو بين موضع
الغلط وهو كون المنافضة واردة على مقدمة مبنية على اصل الغلط بسبب
وانما التقرير بينهما هو ان كل ما يرد على مقدمة مبنية على اصل الغلط بسبب
شبهة او شيء ما فهو انتهى وفي قوله تبين موضع الغلط ضعف لان المعنى تبين
ان غلط مستدل وغلطه هو مقدمة الكاذبة كما قال السعد الحق بقصد
به ان ما ذكره غلط ومنشأ فهم ذلك انتهى والحق ان المعلل وما
ذكره هو مقدمة وقوله وانما يرد عليه نظرا الى ان الشيء بينهما
مورد بل بحسب بيان منشأ الغلط حتى لو منع المقدمة التي غلط فيها
بسبب شيء ما فهو بعد بيان منشأ الغلط فهو ليس بمحل وفي قوله مبنية على اصل
نظر والحق انه بقرار المقدمة غلط فيها بسبب كذا وكذا بسبب شبهة ما او شيء آخر
نظرا الى انه بعد منشأ الغلط في ذلك الشبهة او ما يكون منشأ الغلط نوعا

غاية

توهم وقوع شيء يتم مقدمة المعلل على تقدير وقوعه لكن وقوعه غير مسلم
فيبقى المانع على ذلك التوهم فيسقط لان تلك المقدمة وان صح لو كان اللازم
كذلك اي كما فهمته لم يجز ان لا يكون اللازم كذلك كما ذكره ابو الفتح
في مثال الفائقة العامة الورود على النائقة الخ يمكن ان يستدل
برابع جميع الاشياء على النقيضين وهو ان يقال الشيء الذي يكون وجوده
عدمه مستندا الى امر ان يكن موجودا او معدوما وايا ما كان يلزم
ثبوت الواسطة لامتناع تخلف اللازم عن الملزوم وحاصل هذه المغالطة ان
المختار كون الشيء المذكور معدوما ومنع اللازمة مستندا بانها انما تتم
اذا كان عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء صفته التي هي كونه
انتفاء مستندا الى امر ان يكن كما في هذه المغالطة لم يجز ان يكون عدم
بانتفاء ذاته وتلك الصفة معا او بانتفاء تلك الصفة فقط انتهى
بيان لا تتم اللازمة على شيء من التقديرين الذين يجري فيهما المغالطة
انما يلزم باللازمة لتوجيه وقوع التقدير الاول واما المحل الوارد
عليه فقط بمنع الشبهة او شيء آخر فحاصله بقاء الامكان المكن بين
معدوما في الخارج والا لانتفى الامكان على تقدير ثبوته وانتفاء اللازم

ومنشاء ادعاء تلك الملازمة عدم الفرق بين الامكان العام والامكان الخاص
وتوضيح الكلام ان انتفاء الامكان الخاص لا يلازم انتفاء الاول والمعلل يعلم ان
الواقع على تقدير كون الامكان صفة عدمية هو الاول لكنه يتوهم
ان الاول عين الثاني لعدم التمييز بينهما وليس كذلك اذ معنى الاول
كون الامكان ثابتا في نفس الامر وعدم وجوده في الخارج ومعنى الثاني
كون الامكان منتفيا في نفس الامر فيقول ان هذه الملازمة ممنوعة
نعم لو لم يكن بين الامكان العام والامكان الخاص فرق لكن بينهما فرقا
فان معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية ومعنى الثاني سلب تلك
الصفة وهذا المنع من قبيل المنع بوجه المطابق لما ذكرنا في بيانه في بعض
الرسائل ثم اعلم ان العلامة قد يستدل على غلط المبني على انتفائه شيء
بآخر بعدم الفرق بينهما كما ذكره السعد في تشكيك الرازي ان
الملازمة لو كانت معدومة في الخارج يلزم عدم الملازمة على تقدير
وجودها وهو بط لانه ان اريد بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة
فرق يصح قولنا لو كانت معدومة في الخارج يلزم ان لا يكون لكن التالي
وهو عدم الفرق بينهما ثابت وبعبارة اخرى لانه ان لم يكن بين

اي الدليل انتفاء وهو قولنا لانه ان لم يكن
بين الملازمة العدمية وعدمها اي والدليل
الاخص هو قولنا ان الملازمة لو كانت معدومة الخ

الملازمة

الملازمة او لا ملازمة فرق وابطاله كما ذكر فيمنع ما استثنى عين النقيض
وسيجيء صاحب الحاشية الاولى بهذا المنع حلا وقررنا بعض مبانيها
بما قال اما الحل فهو الفرق بينهما فانا نقول لا ملازمة لانتفاء ان متصف
بصفة عدمية وقولنا لا ملازمة لا معناه سلب تلك الصفة العدمية
فانتفى ملتصقا بقولنا الفقير فكون هذا المنع تمهيدا للنقاء الغلط نظر
فالاولى الحل بما ذكرنا واما التعرض لما اورد على التعريف
فهو دعوى لا تسأل فيها مقدمة دليل المعلل بل الاستدلال على فساد
قبل استدلال المعلل عليها كما ان ديدنهم في كتب هذا الفن والتقييد
بالمقدمة بناء على الاغلب اذ قد يدعى في الدعوى الغير المدلل
الاستدلال عليها غصب الاجنبية كما اشير اليه في الحاشية الاولى وذكر
قولهم قبل استدلال المعلل عليها لاخراج المعارضة في المقدمة عن تعريف
النقض وجه شبيه بغصب الاجنبية مطالبة الدليل من المعلل
ما ادعاه وهو مقدمة دليله ليتظهر حقيقة دعواه فمنع المعلل التعليل
عليها فانما ادى الى ان يستدل عليه فقد غصب منصب المعلل
والنقض قد يخلو عن طلب الدليل على المنع فيه وقد يكون مسبوقا

بطلب الدليل عليه وانما ذكرناه في باب المنع والنقض هو التنزيل الذي سبق
كلام محمد السمرقندي الى بيانه ومثله السعود بقوله للمنع ان الارادة محل
النزاع متحققة هاهنا ليست بمتحققة لانه لو تحققت لما خفي هذا المقدار
لو قيل او لا ارادة محل النزاع ليست بمتحققة لانه لو تحققت لما كان غصبا
ايضا وضاعت دعواه ان ذكر دليلا دال على فساد هذا المنع او المقدمة بعد
طلب الدليل عليها ان خلى عن دعوى فسادها فهو ليس بغصب بل هو منع في
السند اذا السند الذي هو مرفوع للنقيض لم اذا ذكر بطريق القطع لا بطريق
المجاز فهو دليل على ذلك النقيض قد طويت احدى مقدمتيه كقول
المتسائل انه ليس بجواز لكيف وهو متنفس فانه مع الكبرى المطوية
ينتج انه جواز وكقولنا لانه ان النهار ليس بموجود وقت كيف والشمس طالعة فانه
مع الملازمة المطوية ينتج ان النهار موجود وقت عليهما امثالهما
واما لو اذكر بطريق المجاز كما ان تقول لم لا يجوز ان يكون متنفسا لم لا يجوز
ان يكون الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية الا جواز النقيض وجواز
النقيض لا يستلزم الحكم بفساد الحكم ذي النقيض فلو قلنا ان ايراد دليل
وان على فساد الدعوى والمقدمة غصب وان خلى عن دعوى فسادها لزم

ان يكون

ان يكون بعض صور المنع في السند غصبا واختلف علماء هذا الفن
فان الغصب ممنوع موجه فمنهم من قال انه ليس بممنوع لانه اذا جوز
الغصب للمتسائل فالعقل قد يعرض عن الاستدلال على ما وقع الغصب
فيه من دعواه او مقدمة دليلها وبغصب في مقدمة دليل المتسائل الغاصب
وبهذا تجري المغاصبة من الطرفين فيتعذر ان من اظهار الصواب في هذا
العلم لان الصواب انما يظهر اذا خلي كل واحد من المتناظرين ان يجر
احد بما فيه من كلام لانه لم يسمع لا يقال بانه مكابرة او جهل نافع في
اظهار الصواب كما مر من بعض المتكلمين واصطلحوا على عدم سماعه
سدا لباب البعد عن الحق والمكابرة به الا ترى ان بعض ما لا ينفع في اظهار
الصواب قد عرف قول اصحاب التلويح نافع في اظهار الصواب
انه نافع فيما اذا لم يقع الغصب من الطرفين بل استغل العلماء باثبات
المنصوص عليه ونفيه في اظهار الصواب مع ظهوره فاقول في اظهار الصواب
او الاستدلال على فساد كلام العلماء قولهم طالب الدليل عليه ومنهم من
قال ان مسموع لانه بالعناية يستحق الجواب وبيانه ان العلل اذا
لم يسمع فلتسائل ان يجاري المنع مع السند بما ذكرنا في صورة الابطال

والاستدلال فيه يستدعي الجواب لان تحرير المراد مستفيض في المقامات
فلا صاحب الحق فيه ينبغي لمن حكم بشيء معقدة معينة ان يورد اعتراضه
عليها على سبيل المنع لان سبيل الابطال للدليل المتضمن لغصب فيحتاج الى
العناية اشد وقال ابو الفتح هذا مبني على اخفاء حاله الذي هو الحكم بالمنشأ
اختيارا للطريق الاسلم واعلم ان طريق الجواب عن الغصب على تقدير كونه مسموعا
كما بيناه ان اراد السند ان لا يطعن فيه المعلل بانه غصب لا يعترض
لدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة المتنازع فيها يورد عليه دليل المناقضة
لانه لا يلزم فيه شيء منها مما يجب على المعلل من اثبات المقدمة المتنازع
للمستدل ان يشير كلامه بالعناية اذا بان بقوله مراده المنع مع السند
فيخرج عن كونه غصبا وسيسقط المنع الوارد عليه واذا السند لا ينفع بل يثبت
تلك المقدمة او لا تم يعترض الدليل الغاصب كان دليله بعد ذكر الاثبات
ينقلب الى المعارضة في المقدمة والكلام في جواز التعرض لدليل الغاصب
بعد انقلابه الى المعارضة في المقدمة قال في الحاشية الاولى بخلاف ما
اذا تعرض للدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة المتنازع فانه قبيح من
المعلل لانه ليس للمعلل في قانون التوجيه ان يتعرض لدليل سالم غير معارض احد

انتهى بتعارض النقيض وقد عرفت منه التعرض لدليل الغاصب ينقلب الى المعارضة في المقدمة
اذ يجوز للمعلل ان يتعرض لدليل وسيأتي بيانه انت تعلم فالصواب ما
ملخصه انه كما يكون ابطال السند مقبولا اذا كان ابطالا اجماليا اثبات المقدمة المتنازعة
كذلك يكون ابطال دليل الغاصب مقبولا اذا كان ابطالا اجماليا اثبات المقدمة المتنازعة
وفي هذا المقام بحثان البحث الاول قال السعد ويعترض المعلل لدليل
الغاصب بعد اثباته مقدمته وقال في الحاشية الاولى بيانا لذلك
المعلل ان تعرض واما ان لم يتعرض فلم يلتفت اليه اصلا فذاك حسن
اقول وفيه نظر لانهم قد صرحوا بان دليل الغاصب ينقلب الى المعارضة في المقدمة
بعد اثبات المعلل اياها والمعارضة وضيعة فهو سائغ للسائل ان اورد ها
للسائل ان يجيب المعلل حينئذ بالمنع ولذا اقال بعض الافاضل
اقول يجب منع السند الذي بعد مقدوم لمنقض المقدمة المتنازعة بعد اثبات
المقدمة المتنازعة اما بالمنع او بابطاله اذ لو لم يدفع لم ينفع السند لان على المقدمة
لو جود معارض وهذا بين وان اصطلحوا على عدم وجوب دفعه بعد اثبات
المقدمة المتنازعة ولعل المراد في السند الذي هو ملزوم لمنقض المقدمة المتنازعة
ما يورد على سبيل الجزاء بان على سبيل التعليق فانه مع ما ينضم اليه من المقدمة

المطلوب دليل ينتج نقيض المقدمة التي كان يسع بيانه وبالجملة ان النظار
اصطلحوا على عدم وجوب دفع السند دليل الغاصب بعد اثبات المعلم المقدمة
المدعى بالدليل العقلي يمنع وجوب دفعه لانه يجب بعد العلم وفي عباراتهم
حقيقة كلام بعضهم الصواب دليل الغاصب وسند المانع بيانا فيان حقيقة
كلام وقد اجيب عما ذكره بعض الافاضل بان المانع لم يعتبر كون سنده معارضا
للسند المعلم فجاز ان يكون دليل المقدمة التي هو بانا ذكره لما قصد تقوية المنع به
فصفة المعارضة وقعت للسند بدون قصد المانع فلذلك المعارضة اذا لم يقصد
المستأنف اصطلحوا على عدم وجوب دفعها بتقرير اللقيه ويجاب هذا الجواب
بجواب ما تقدم الذكر رابعة وتقريرا الاعتراض انه يجب دفع دليل الغاصب
والسند بعد اثبات المقدمة المدعى بانها معارضان له بعد الاثبات اذ كل ما هو معارض
لدليل يجب دفعه والا يلزم ان لا يظهر حقية مدعى ذلك الدليل وكل ما يجب دفعه
فالاصطلاح على عدم وجوب دفعه غير مسموع وتقرير الجواب منها ان لا يجب دفع
ما لا يؤثر في المطلوب وان كونها معارضين لم يقصد المستأنف فهو امر لم يعتبر وده وكذا امر
لم يورده المستأنف لا يجب دفعه المعلم بقول الفقيه هذا الجواب نزاع جدلي
يختص بالمعلم ان يطلب من دفع دليل الغاصب السند كما ان قولهم

باب الغصب غير مسموع الاستدلال بالجملة في البحث نزاع جدلي كما مر به صاحب
التلويح بتمييز رفع مؤلفه بالجواب والاستدلال به كما مر به في الحاشية اللاوغية فالمعلل
عالم برفع دليل الغاصب السند الذي هو سلزوم التقبض للعلم فلو منع بحسب الحقيقة
وان اثبت المقدمة المدعى بانها بتقبل منه منع غير ثابتة وان اصطلحوا على ان مجرد
انبات بانها يرفع الاخذام في جميع صوره الاعتراض عليها وقد بنا استثناء اشار
الى الجواب الفتح عند قول الشارح الحنفي فيرفع بالابطال وهو ان الغاصب او
المستند اذا اعتبر بعد اثبات للعلم لم يكون دليلا او سنده معارضا لدليل العلم على
ثبوت للعلم بان قال سلمنا دليلك هذا ولكن دليلي على ثبوت للعلم يمكن معارضا بتقبيم
الى تقبض ذلك العلم وهو دليل الغصب او سنده المنع فحينئذ يجب على المعلم في اصطلاح
النظار دفع دليل الغصب وسنده المنع بالمنع او ابطالها كما هو حكم المعارضة
البحث الكشف قد تقدم ان المنع ليس كذلك وليس كونه علة وان ثبت فهو ابطال المقدمة
فصار غير مسموع بما قالوا والقول بانه غصب لانه العلم عادم معللا يكون
التعليل فيه لبيان حقية دليله وابطال دليل المنع ثم بينا ان مطالبة ذلك
مردود بانه لو لم يذكر ما ذكره ان المنع يجب بالمعارضة ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا
المنع ومع قولهم والقول بانه غصب انه غصب غير مسموع ملخص قولهم ان خلاف

وظيفة السائل الان وظيفة ليس الا المطالبة وكل ما هو خلاف وظيفة
فهو ليس بمسموع وملخص النقض انه لو تم لدل على ان النقض فاسد غير مسموع
مع المعارضة ايضا يعني ان مجرد عدم سماعها والذي يختلف عنه وبالجملة ان
المبني بالدليل اثبات عدم السماع لا اثبات صفة البقية وعادة النقض
كون النقض والمعارضة غير مسموعين لا كونهما غير فاسدين ويؤيد ما ذكرنا ان
بعض الافاضل نقل كلام ذلك الشارح ملخصا وقال واما ما يقال لو تم ما ذكره
من عدم اعتبار الاستدلال على نقيض المقدمة المبنية للزم عدم اعتبار النقض
والمعارضة فيمكن ان يدفع الا آخر ما قال وملخص ما ذكروه في دفع هذا النقض
ان بقاء النصب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض والمعارضة ضرورة
لان السائل ربما لا يعلم فساد دليل المعلل بسبب التبيين فيضطر الى
النقض او المعارضة فلو لم يعتبر لم يجز ما اضطر اليه الا ترى ان الاجتهاد دليل بطلان
تشبث بخلاف مقدمة مبنية بخلاف الصورة المذكورة وهي ابطال المقدمة
المبنية لانه لا ضرورة تدعوا اليها لامكان منعها مع السند الماخوذ
فهو دليل ابطالها بقدر الامكان وفي كيفية اندفاع النقض المذكور بهذا الجواب
خفاء لان جواب النقض بالجريان قد يكون بمنع الجريان وقد يكون بمنع التخلف

وهذا

325

وهو الجواب الا بسنطبع على شئ منها ولم يتعارف في كتب هذا الفن جواب عن
النقض بالجريان فيما ذكر في الحاشية الا وفيه جواب آخر من التتبع
بالجريان وهو اظهار المانع في ثبوت الحكم في مادة التخلف وهذا الجواب في ذلك
القبيل فتقرير انا سلمنا ان دليلك هذا وان عدم اعتبارك المستدل المذكور جار في عدم
اعتبار النقض المعارضة والحكم متخلف عنه لان عدم اعتبارهما منتف لانهما
معتبران اجماعا لكن تخلفه عنه ليس لانتفاء في الدليل بل لمانع من ثبوت الحكم
وهو الضرورة الملجئة الى النقض والمعارضة وسيجيء توضيح هذا النوع من الجواب
عند بيان النقض الاجمالي ان شاء الله تعالى وقال ابو الفتح وفيه ان هذا الجواب
يبتني الجواب الكوني عن بعض الافاضل انا نتم فيما اذا لم يعلم النقض او
المعارض فساد دليل المعلل بسبب التبيين واما في غير هذه الصورة كما
اذا اجتمع مع النقض او المعارضة فلا يتم اللهم الا ان يعتبر قصد اطراد
الباب فتقرير المنع ان يقول اللهم الا ان يعتبر قصد اطراد الباب ما نعلم ثبوت
الحكم في مادة التخلف في صورة اجتماع المنع معهما والضرورة في وقوع صورة
الاجتماع لا يلتفت الى جواب النقض بجريان الدليل في تلك الصورة و
لعل وجه التدبر بهذا [illegible] في بيان وظيفة المعلل عند منع السائل

مدعاه او مقدمة دليله مجردا او مع السند اعلم ان وظيفتهم عند ذكر
اثبات العلم بدليل او تنبيها عليه اثباتا بالذات كان يقول عند منع العالم
متغير العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث وكان يقول عند منع الثاني
قوله لانه متغير لانا نشاهد التغيرات فيه من الحركة والآثار المختلفة و
اما اثباتا بواسطة وذلك لواسطة امران احدهما ابطال المنع المبني على ابطال
صحة ورود المعلم والآخر ابطال السند اما رجوع ابطال السند الى اثبات
العلم فقد مر شهود في هذا الفن وله تفصيل ستقف عليه انشاء الله تعالى واما
رجوع ابطال المنع الى اثبات العلم فقد اشار اليه ابو الفتح حيث قال قد له
اى قد ادراج المنع فان قيل الدعى ليس ان اللام صفة ثابتة
لكن ادعاه جواب بتحرير الدعى ليسقط المنع المذكور وثبت المقدمة
المراد استدلال بالمقدمة التي تقرب كما ينظر للناظر في كلام وارد
بشبهة فانها تبطل بواسطة سقوط المنع الوارد عليها او اعلم ان العلم
يحتمل ان ينتقل عند منع الثاني مقدمة دليل مدعاه اما دليلا آخر لاثبات
ذلك المدعى ويحتمل ان ينتقل الى بحث آخر عند منع الثاني مدعاه او مقدمة
دليله ومعنى آخرية ذلك البحث عدم افادته اثبات شيء مما ذكره المعلل

فلا

قوله ربعة فصول الاول في بيان ابطال المنع والفصل الثاني في بيان ابطال السند والفصل الثالث في بيان انتقال
العلل الى دليل آخر والفصل الرابع في بيان انتقال العلل الى بحث آخر وكلام امر اثباته الم او اظهاره الم نفع فعلا

فلابد هنا من اربعة فصول الفصل الاول في بيان ابطال المنع اعلم
انا المنع انما يبطل اذا كان الم نظريا مستدلا عند المانع او بديهيا وتنبه الناظر
الغبي او بديهيا اشتركت منشأ بداهته بين علامة الناس وابطال المنع
دعوى لابد لها من دليل وتقرير دليل ان هذا المنع مردود على دعوى او مقدمة
شاء كذا وكل شيء كذلك فهو مدفوع بلزم يستدل ببطلان المنع على ثبوت
الم بان يقال انه كان منعا باطلا فهو ثابت لكن المقدم حق وهذا التقرير آخر
وهو ان هذا الم بديهي كذا او مسلم عند المانع وكل ما كان كذلك فهو ثابت
المنع فهو ثابت ثم اعلم ان كون الم بديهيا كذا او مسلما عند المانع قد يكون
ظاهرا لا يحتاج الى استدلال عليه وقد يكون خفيا بسبب خفاء ادلته
فالم اعني قد يكون المنع الذي ادلته المعلوم بديهيا كذا او مسلما
عند المانع لكن المانع لا يفهم من كلام المعلل لخفاء الادلة تنبه بل يفهم منه
منع ظاهر الادلة منه نظريا غير مسلم عنده فيمنعه فحينئذ يجيب عنه المعلل
بتحرير الم وتأويله بذلك المعنى الذي خفيت ادلته منه وذلك التحرير
يكون في الحقيقة دليلا على الصغرى المذكورة في التقرير من السابقين
وانما سمي تحرير الصغرى الجواب عن المنع بذكر تحرير الم ويطوى سائر المقدمات

التي يحتاج اليها في اثبات المدعى بواسطة ابطال المنع فتدبر بقي انه لم يعلم ان تجرد
عن المنع بتجرد المدعى انما يتصور اذا كان المدعى جزء الدليل اذ التقريب
وشرائط الانتاج لا يتصور بتجرد بابهما قد يجاب عن منع التقريب بتجرد
المدعى الذي يمنع تقريب دليله كما قال ابو الفتح مثلا بتجرد الجوهري
يسقط المنع المذكور وتثبت المقدمة التي انتهى وقد نقلنا سابقا
ارادا بالمقدمة التي التقريب وبثبوتها بثبوتها بواسطة سقوط
المنع الوارد عليها ويمكن ان يجاب عن منع التقريب بتجرد بعض اجزاء الدليل
وتأويله بمنع ينطبق الدليل عند ارادة ذلك المعنى على المدعى ويجاب
عن منع وجود شرائط الانتاج بتجرد اجزاء الدليل وهو ظاهر ويجاب
بتجرد المدعى عما منع شيء من اجزاء الدليل شرائط الانتاج وذلك ظاهر بادنى تأمل
ثم بقي ان لم اجد فيما رأيته من الكتب وهو ان التجريد الذي يجاب به
عما المنع او عن النقض هو بيان المعنى المراد من كلام المعلل وذلك المعنى المجرد
يكون في الغالب خلاف ما يظهر من اللفظ او من القرينة ويكون اعتراض المستأنس
مبتنيا على الظن احدهما وقد يكون المعنى المراد ظاهرا منهما ويكون اعتراض المستأنس
على توهم خلاف الظاهر بسبب من الاسباب فانه كما يجب تجرد المدعى جوابا عن

عن المنع كما ذكرنا فهو بهذا المعنى فالجيب اما المعلل نفسه واما شخص
آخر فجيب المعلل فان كان الجيب هو المعلل فتقبح دعواه ان مراده
بلفظه معنى كذا ينبغي به المعنى وان كان ذلك المعنى غير ظاهر او معنى مجازيا بلا قرينة
صارفة عن المعنى الحقيقي ولا يطالب بالدليل على ارادته ذلك المعنى لانه
تبرع به دليل على ارادته وكذا لا يطالب بالقرينة الصارفة عن ارادة
المعنى الحقيقي حين كون المعنى المراد معنى مجازيا لانه تبرع به من قوى القرائن
الصارفة عنها لكن اذا كان ذلك المعنى المجازي غالبا في العلاقة فالصحيح
دعوى ارادته فيسقط المستأنس ارادته بانه ارادة مجاز بلا علاقة وهي
باطلة باتفاق من العقلاء وان كان المجيب شخصا آخر فجيب عن طرف
المعلل فان كان ذلك المعنى المجرد به معنى حقيقيا ظاهرا من اللفظ فتقبح دعوى
ان المعلل اراده ولا يطالب بالدليل على ارادته لانه ظاهر ومن اللفظ
يتوهم مقام الدليل على ارادته واما اذا كان ذلك المعنى مجازيا او
معنى حقيقيا غير ظاهر فتصح دعوى ان المعلل اراده وطريق دفع ذلك
المنع اذا كان ذلك المعنى معنى حقيقيا غير ظاهر بيان قرينة تعين
ارادته واذا كان مجازيا بيان قرينتين احديهما صارفة

عن ارادة المعنى الحقيقي والاخرى معينة لارادة هذا المعنى المجازي ولا
يكتفى بواحدة القرينتين اذ كل منهما كما لا يكتفى عليها يعم البنيا وقد يتخلف
القرينتان كما اذا انزل السماء بارض قوم يعنيها واما ان كان
الجواب بتحريم المراد جوابا عن النقض فيجب التحريم بسند اللبن والسند يكفي
جوازه وقوعه في الاستناد به فلا يجب على المانع اثبات وقوعه وان
ذكر على صورة الجزم فلا يفيد التحرير وان لم يكن المحرر هو المعلم نفسه
ولم يكن المعنى المحرر به ظاهرا عالم يكن مجازا بلا علاقة واما ان كان
مجازا بلا علاقة فيبطل النافض ذلك السند بثلم كما سبق ان قلت
اذا كان الجواب عن النقض شخصا آخر غير المعلم وكان المعنى المحرر به
منه مجازا يلزم بطلان الجواب بالقرينة الصارفة عن ارادة المعنى
الحقيقي قلت لا يطالب بها لان بعض كتب التفاسير وشروح السنن
مشحونة بتجويز ارادة المعنى المجازي بلا ذكر قرينة صارفة عن ارادة المعنى
الحقيقي فكان القرينة الصارفة انما شرطت للقطع بارادة المعنى
المجازي لا لتجويز ارادته والسند يكفي جوازه وقوعه الفصل الثاني
في بيان ابطال السند وهو بحجاج اما تقديم مقدمة وهي ان ثبوت احد

المتساويين يستلزم ثبوت الآخر وانتفاؤه انتفاءه وثبوت
الاخص مطلقا من شيء يستلزم ثبوت ذلك الشيء بدون العكس اعني لا
يستلزم ثبوت الاعم مطلقا من شيء ثبوت ذلك الشيء وانتفاء الاعم
مطلقا من شيء يستلزم انتفاء ذلك الشيء بدون العكس اعني لا يستلزم
انتفاء الاخص مطلقا من شيء انتفاء ذلك الشيء واما الشيئان اللذان
بينهما عموم وخصوص من وجه فليس بينهما تلازم لا في الثبوت ولا في
الانتفاء واذا كان بين الشيئين عموم من وجه يكون بينهما خصوص
من وجه اليه وبالعكس وقد يكتفى بذكر احدهما عن ذكر الآخر واذا تمهد
هذا فنقول الجواب المعلم عند منع المقدمة الغير المدللة او بمنعها
مع تدليل او ابطال المدلل بدليل او تنبيه فابطال السند المساوي لنقض
المعلم يفيد العلم بابطاله يستلزم بطلان نقض المعلم وبطلان نقضه يستلزم
ثبوت عين ابطال السند الاخص مطلقا من نقض المعلم لا يفيد واذا لا يلزم
من بطلان نقض المعلم ثبوت عين ما بطل السند الاعم مطلقا من نقض المعلم
بطلان عين المعلم لان الاخص من نقض ما لا يلزم الاعم مطلقا من عينه بل بما يباين
عينه البتة واما ابطال السند الاعم مطلقا من نقض المعلم ففيه تفصيل لانه

ذلك النوع من السند على قسمين القسم الاول ما يكون العلم فرضا من عين
العلم وهو الغالب في هذا النوع وابطاله يفيد العلم لانه بطلانه يستلزم
بطلان نقيض العلم فيلزم ثبوت عين العلم ولا يستلزم بطلانه بطلان عين
العلم لانه ليس العلم مطلقا من حيث هو عينه فابطال هذا القسم يفيد العلم ولا يفيد
والقسم الثاني ما يكون العلم مطلقا من حيث هو لا بقيد وابطاله يفيد العلم ولا
لا يفيده اصلا لانه بطلانه وان كان يستلزم بطلان نقيض العلم لكنه
يستلزم بطلانه من حيث هو فلا يلزم من ابطال هذا القسم ابطال السند الذي
العلم كما يبطل من السائل التي هي كانه اذا قيل كما يبطل من السائل
بحيث يجوز نقيض القدرة التي فانه يبطل نقيضها بطل من السائل فابطال
نفس العلم فرضا وبقيد فرضيته اقول فيه نظر لان الظاهر من السائل
بحيث يمتنع عدم تبدل القدرة التي فانه يبطل نقيضها عينها بحيث يمتنع عدم تبدلها
فلم يبطل من السائل واذا قلت ابطال نفس العلم لا يفيده اصلا قيل
الا ان يقال المحذور من تقدير ابطال نفس العلم انما هو ابطال نفس العلم اذ
يبطل بسببه مقدمة كما يبطل من السائل فانه ابطال لا يمكن لانه يلزم

ارتفاع

ارتفاع النقيضين انتهى وقال ابو الفتح هذا ليس بشيء لان ابطال شيء اقامة
دليل على بطلانه وهو لا يستلزم البطلان في الواقع لجواز ان يكون الدليل فاسدا
فابطال السند لا يستلزم ارتفاع النقيضين في زعم العلم لكنه يمكن
آخر انتهى قوله نعم آه بين ان دليل بطلان السند فاسد البتة لانه
فساد اللازم يدل على فساد الملزوم لكن لو سلم صدقه لزم منه زعم ارتفاع
النقيضين لا ارتفاعهما في الواقع وزعم ارتفاعهما ليس بمحال فان
بطلان السند لا مطلقا من حيث هو لم ينقض للمستلزم لزعم ارتفاعهما
ليس بمحال اقول المفيد ضعيف قوله ان رد المحذور انما يبطل بسببه مقدمة منه
يبطل بسببه ما يسلم البطلان حقيقة فهذا اشارة الى النقض بالرأي
عام بجميع ادلة العلماء على بطلان السند لا مطلقا فانه ينقض وهو منه
وتقريره لو صح يبطل هذا بجميع مقدمات يلزم بطلان ما مسلمته وهو نقض
تحقيقي عام ابعده وتقريره لو صح يبطل هذا بجميع مقدمات يلزم ارتفاع
النقيضين في الواقع ونفس مراده وذكر انه ان اراد الاول فالاشارة المحذور
وهو يذكر النقض التحقيقي بل النقض الالزامي نعم قوله ابطال لا يمكن
ابطاله بالدليل الصحيح لا يمكن فعدم الامكان راجع الى صحة الدليل لا الى

مطلقا اقامة الدليل وبالجملة ان كلام المانع فيه المحذور فاجوم مربع
عدم الامكان وهذه مسامحة يسيرة واما ابطال السند الاعم
من وجه فينقض لهم فهو غير مفيد للعلل اصلا بل قد يضره وذلك اذا كان
الم مطلقا فهي الم والمثلة للجميع قد سبق وبالجملة ان ايراد السند الاعم
منه للمانع وابطاله مفيد للعلل والسند الاخص مطلقا ايراده مفيد للمانع
وابطاله غير مفيد للعلل وغير مضر له الا في السند الاعم مطلقا ايراده
غير مفيد للمانع وابطاله قد يفيد العلل ولا يضره وذلك اذا كان اعم
من وجه من الم وقد يضره ولا يفيده واصلا وذلك اذا كان اعم
مطلقا من الم لا يفيد السند الاعم من وجه ايراده لا يفيد المانع وابطاله
لا يفيد العلل لكن قد يضره وذلك اذا كان اعم من وجه من غيره ايضا
انه قلت المنع المجرد موجه يحتاج الى دفعه ايضا فلا يكفي في دفع المنع ابطال
السند قلت انه لم يستلزم ابطال السند ابطال ينتفي الم فالام كذلك
كما ذكرت وانما يستلزم ثبوت عين الم فيسقط المنع بالكلية واعلم
ان ابطال السند المساوي لخفاء الم والاعم مطلقا فمفاده ان كان مفيدا
للعلل فوجهه ان ابطاله يستلزم بطلان خفاء الم فيثبت وضوحه

والواجب

قوله انما غير انا قلنا كذلك لانه قائم وجود
بخفاء وقد سبقت الاشارة اليه
في الفصل الاول في امور القادح
انا الاولى

والواجب على المعلل عند منع المانع اثبات نفس الم
او اثبات وضوحه عند المانع كما سبق بيانه فابطال
السند الاعم مطلقا من خفائه اذا كان اعم مطلقا من
وضوحه بضابطة المعلل اذ يبطل بسببه وضوح معدته
عند المانع فلا يثبت دعواه عند المانع قولنا في ابطال
الا نهاما هو ذمن كلام ابن الفتح لكن فيه عند المانع في
الموضعين من ذيادتنا يقول الفقير الى الله السبحانه
السند الاعم مطلق من خفاء الم عند المانع لا يطلحان
مثالين لما هو اعم مطلقا من وضوحه عنده ايضا لانهما
الما من وجه من وضوحه عنده بل مثاله ان تقول مثلا
لازم هذه المقدمة كيف ويمكن لك ان لا تكلم بها فان كلامه
وضوح تلك المقدمة وخفائها لا يتحقق في الواقع بدون
تحقق امكان عدم التكلم بها بدون العكس اذ امكان
عدم التكلم بها يتحقق بوجوده منها بدون الاخر وهذا
السند وامثاله بعيدة الوقوع في مباحث العقلاء فتذكر

في هذا المقام لتفهم البيان وتشحيذ الاذهان ان قلت
المفهوم من كلامهم ان ابطال السند الاخص مطلقا غير
مفيد للمعلل في شيء من الصور مع ان ابطاله يفيد
في بعض الصور وهو ابطاله بدليل يلزم بثبوت الحكم كما
يلزم منه بطلان ذلك السند كما اذا قال المعلل لانه جواز
فقال السائل لانا نمنع ذلك لم لا يجوز ان يكون جواز هذا السند
اخص مطلقا من انه لبن بحيوان فان قال المعلل لابطال
هذا السند انه ليس بجوز لانتفاء هذا الابطال مفيد
للمعلل لانه مقدمة وهو انه صح ان يثبت بهذا الدليل
قلت ما ذكره المعلل لابطال السند صحيح يمكن ان ينظم
ايها كبرى بينتج مع صغرى اصدى بطلان السند ومع نظم
الاخرى عين الحكم فائدة لم تحصل من حيث بطلان
السند به بل من حيث اثبات الحكم به واوضح من هذا
ان يقال الصغرى المذكورة مع احدى الكبريين دليل ومع
الكبرى الاخرى دليل اخر فالمقدمة الممنوعة تثبت بدليل

غير

غير ان ابطال السند وبالجملة ان ابطال السند الاخص
مطلقا غير مفيد في هذه الصورة ايضا قيل اعلم ان المعلل
اذا ابطل السند الاخص فللمانع ان يعود ويقول لا نم كون هذا
الابطال مفيدا يعني كونه مثبتا للمقدمة الممنوعة لم لا يجوز ان
لا يكون السند المذكور من لوازم المنع يعني من لوازم
نقض الحكم بان كان اخص منه والحال ان هذا المنع للمقدمة
المطلوبة اذ طريق اثبات الحكم بابطال السند ان يقال اذا
بطل هذا السند يبطل نقض الحكم فيثبت عينه لكن المقدم
حق فضا والسائل منع الاول منعه لمقدمة دليل المعلل
على مدعاه وهذا جاب عنه المعلل باثبات تلك المقدمة
بابطال سنده وان لم منعه للملازمة المطوية في دليل اثبات
المقدمة الممنوعة فلعل المعلل ان يجيب عن هذا المنع ايضا اما
باثبات مقدمة الحكم بدليل اخر اي غير ما ذكره لابطال السند
واما بابطال سند هذا المنع ايضا وطريق ابطاله اثبات
كون سند المنع الاول من لوازم نقض الحكم اما باثبات مساواته

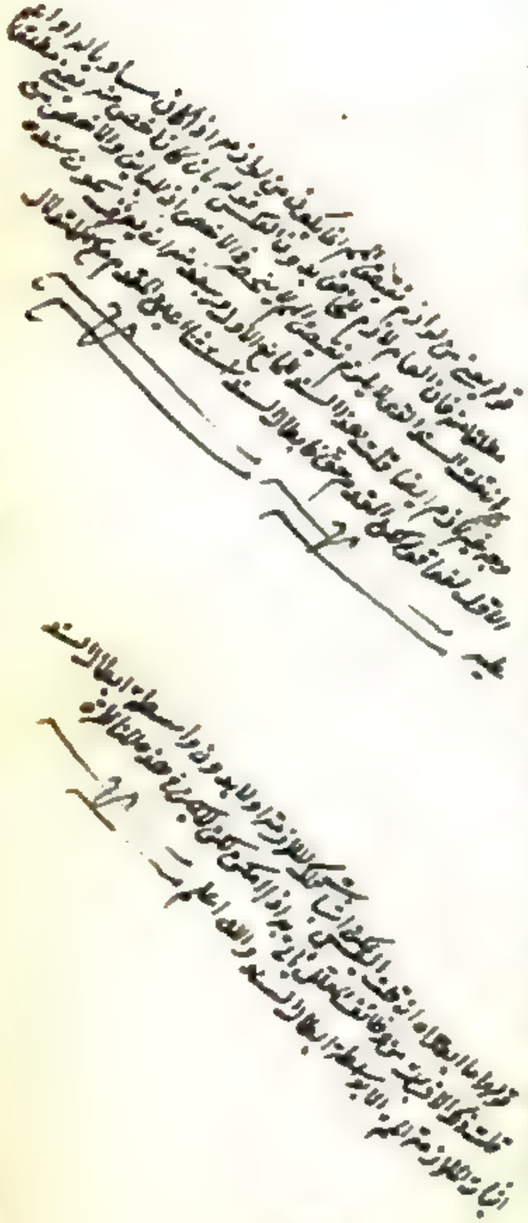

له او باثبات عمومه مطلق منه هذا ما يفهم من كلام
الشارح المسعود وقد يقول المانع بدل منعه الثاني هذا
الابطال لكلام على السند وهو غير مفيد وهذا القول منه
يجب الظابطال الملازمة المطوية فمراده بقوله غير مفيد
غير مستلزم لبطلان نقيض المم فقد يقول المعلق ان اردت
انه كلام على السند الذي ليس بلازم للمنع اي لنقيض
المم بمعنى انه اردت انه كلام على السند الاعم الذي لم
لا يجوز ان يكون كلاما على السند الساوي والاعم
مطلقا وان اردت انه كلام على السند مطلقا فالكبرى
ممنوعة والكلام على السند المساوي والاعم مفيد فيجوز
ان يكون هذا السند من قبيل احدهما وهذا تردد في الجزم
فتدبر ودفع الكبرى ويقول ان اردت ان الكلام على السند
مطلقا غير مفيد فالمم وسنده ما سبق وان اردت ان الكلام
على السند الذي ليس بلازم للمنع غير مفيد فالصغرى ممنوعة
لم لا يجوز ان يكون هذا كلاما على السند الذي هو لازم
للمنع

المنع وهذا تردد ايضا الثاني وقع في كلام المسعود لكنه
ركيك لان الغالب كون الحد الاوسط في الكبرى على وفق
وقوعه في الصغرى العكس قال الشارح المسعود وهذا التردد
لا يفيد المعلق اصلا لان السائل اذا ذكر كلاما على صورة
الابطال والاستدلال لكن يؤتى بالمنع مع السند فلا
يفيد المعلق منعه فيبقى عليه اثبات مقدمة المعة
بدليل اخر واثبات كون السند لازما لمنع للمقدمة فظاهر
ان التردد المذكور من طرف المعلق خارج عن قانون
التوجيه انتهى يعني اذا توجه المنع على السائل يجيب عنه
بتغيير المراد اي بان يقول ان مرادي المنع مع السند
فتردد المعلق لم يكون منعا للسند في الحقيقة ومنع السند
خارج عن قانون التوجيه يقول الفقير في كلام الشارح
المسعود خفاء لان كون المنع مما باعنه بالتحرير والعناية
لا يستلزم كونه خارجا عن قانون التوجيه والظاهر ان
يقول كلام السائل لم غصب ومنع المعلق اياه لا يلزم

اي بجعل الكلام ابطالا للملازمة المطوية

منعه ما يجب على المعلل من اثبات المقدمة الممنوعة فالمانع
منعه المعلل كمنع السند فيكون منعه خارجا عن قانون التوجيه
كمنع السند وقد سبق ايضا انه ليس للمعلل في قانون التوجيه
ان يتعرض لدليل سائل غير معارض واذا قطع النظر عن كونه
خارجا عن قانون التوجيه فللسائل ان يجيب عنه بالمعارضة
تتميم قد اشتهر فيما بينهم ان منع السند ليس موجها اصلا
كما صرح به ابو الفتح وبيانه ما قال الشارح الحنفي اعلم ان
كلام المعلل على سند المنع اذا كان على سبيل المنع لا يفيد
سواء كان مساويا او لا لان منع المنع ومنع ما يؤيده
لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة التي يجب على المعلل عند منع
المانع انتهى واما ابطالها فما يفيده لانه كما عرف تفصيله
ثم الظاهر ان مرادهم بقولهم ان منع السند ليس موجها اصلا
ان منع السند ما دام متصفا بوصف السندية ليس
بموجه لان المعلل اذا اثبت مقدمته الممنوعة ثم اعتبر المانع
كون سنده معارضا له فمنع ذلك السند موجه عندهم
لانه

لانه زال عنه وصف السندية وعرض له وصف المعارضة
فيجب على المعلل دفعه بالمنع او الابطال كما يدفع دليل
المعارض صرح به ابو الفتح واما اذا لم يعتبر المانع كون
سنده معارضا لدليل اثبات المدعى فدفعه غير واجب على
المعلل في عرفهم لان كونه معارضا لم يقصده السائل
وقد وقفت تفصيله في بحث الغصب واما ان كون دفعه بالمنع
غير موجه ففيه شبهة بقول الصغير والفرق بين كون البحث
موجها وبين كونه واجبا ان الاول اعم مطلقا من الثاني
الا ترى ان دفع المنع بشتى من طرق الدفع واجب على المعلل لكن
لا يقال لطريق بعينه انه واجب مع ان ذلك الطريق موجه
وبالجملة ان منع كون البحث موجها كونه معتبرا غير مستقيم
عندهم قال ابو الفتح قد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون
منع السند المساوي ايضا اي كابطاله موجها فيما اذا اقام
المعلل دليلا على المقدمة الممنوعة لان السند المساوي يكون
معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه بالمنع او الابطال من حيث

انه معارض له نافعا وكل ما يكون نافعا فينبغي ان يكون
موجبها ووجه نفعه انه يدفع المعارضة انتهى مفسرا ثم اعلم
ان منع السند الا خص مطلقا ينبغي ان يكون موجبها كمنع
السند المساوي فيما اذا اقام المعلل دليلا على المقدمة التي
فان الاخص يستلزم نقيض الحكم المساوي فيكون معارضا
لدليل المعلل فينفع منعه وابطاله من هذه الحيثية فان لم
ينفعا من حيث كونه سندا وقد اورد ابو النفح نظرا على ما
نقله من قول القائل وظهر له دفع ذلك النظر لكن تركت
ذكره هاهنا صونا من الاملال الفصل الثالث في انتقال المعلل
الى دليل اخر لاثبات مدعاه عند منع السائل مقدمة
من مقدمات دليل ذلك المدعى اعلم ان اثبات الدليل
الواحد بدليلين لا يكون الا بتغاير الحد الاوسط فقط
ان كانا اقترانيين وبتغاير الجزء المكرر بعينه ونفيا
واثباتا ان كانا استثنائيين وذلك ظاهر بالتكرير ثم اعلم
ان قال صاحب التوضيح ان كان انتقال المعلل الى دليل اخر

هذا الحرف

عند اعتراض السائل على دليله لاجل ان ذلك الاعتراض وارد
عليه والمعلل لم يستطع الجواب عنه فذلك الانتقال لعدم
توقف النظار انقطاعا للبحث بسبب افحام المعلل واما ان
لم يكن انتقاله للتحرز عن دفع الاعتراض بل لاجل اظهار
للحيثية على السامعين كما في محاجة الخليل مع نمرود
فهو لا يعد انقطاعا في عرفهم انتهى قال صاحب التلويح
ان كون الانتقال الى دليل اخر للتحرز عن دفع الاعتراض
من قبيل انقطاع البحث بحيث اصطلاح من اهل المناظرة
كما لا يطول الكلام بالانتقال الى دليل اخر ويسمى بانقطاع
البحث في الحقيقة لان الغرض لما كان اظهار الحق لزم
جواز الانتقال الى دليل اخر لان الحق ظهور الحق بأي
دليل كان نعم لو انتقل في معرض الاستدلال الى ما لا يناسب المطلب
اصلا وفي الظهور ذا فهامة فهو يكون انقطاعا في الحقيقة
انتهى للعلم بربه مجالا يناسب المطلب حالا يلزم منه ثبوت المطلب
وهو الانتقال الى بحث اخر وسيكشف الحقيقة في الفصل

الآن انشاء الله تع وهنا بحثان البحث الاول
قد اشتهر عند النظار ان احد هما الانتقال الى دليل
آخر والآخر تغيير الدليل ولم يتحقق انهما مختلفان في
انفسهما بل هما فرق لكن اقول قولا ينتفع به انشاء الله تع
وهو ان تحقق ذينك الامرين مبني على مغايرة الدليل
الثاني للاول في الحد الاوسط كما اذا اختلفا بين في
في الجزء المنكر بان كانا مختلفين بين ان المتلازمين
كالليث والاسد لا يقال متغايرين لان مفهوميهما
متحدان فالمتغايران انما هما المتخالفان في المفهوم
وبعبارة السب بين المتخالفين في المفهوم في اربعة
التساوي كالانسان والناطق والعموم والخصوص
المطلق كالحيوان والانسان والعموم والخصوص من وجه
كالحيوان والابيض والبياض كالانسان والرومي فتقول
ان كان ما تضمنه الدليل الثاني من الحد الاوسط او الجزء
المكرر غير لازم لتحققه عند تحقق ما تضمنه الدليل الاول
بان كان

(يعني الانتقال وتغاير الدليل انما)

335

بان كان بينهما تباين او عموم وخصوص من وجه او كما
ما تضمنه الدليل الثاني اخص مطلقا مما تضمنه الدليل
الاول فلا شك في وجود الانتقال الى دليل اخر في عرفهم
في صورة التباين وكذا لا شك في عدم الطلاقهم تغيير الدليل
عليه واما الصورتان الاخيرتان فالظاهر انهما من قبيل
الانتقال الى دليل اخر في عرفهم لا من قبيل تغيير الدليل
واما ان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما لما تحققه عند
تحقق ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما مساواة
او كان ما تضمنه الدليل الثاني اعم مطلقا مما تضمنه
الدليل الاول فلا شك في وجود تغيير الدليل في عرفهم في
ما بين الصورتين وبدل على ذلك ان ابا الفتح عبر
بلفظ اللزوم الواقع في بعض الادلة بلفظ الدوام ثم
قال فثبت المدعى بادنى تغيير الدليل انتهى والدوام اعم
مطلق من اللزوم ولا شك ان صورة المساواة اقرب
لان يسمى تغيير الدليل في عرفهم من الصورة التي ذكرها

ابو الفتح ثم الظاهر ان لا تستثنى هاتان الصورتان استثنالا
دليل آخر غيرهم ولا يكون من قبيل انقطاع البحث في
اصطلاحهم وبالجملة ان في جميع صور النسب الاربعة استثنالا
الدليل الاخير بحسب التفسير لدليل يسبقها ايضا فان الكلام
في وقوع الاصطلاح ان قلت اذا كان الدليل الاول من
الاقتران والدليل الثاني من الاستثنائية وكان بالعكس
فكيف نعرف محل المغايرة من الدليلين قلت بتوقف معرفة
على معرفة كيفية رد الاقية بعضها الى بعض فنقول في
بيان كيفية القياس اما اقتراني او استثنائي المفصل
اما ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر ما يستثنى لان يذكر الشرطية
بلفظة ان واما ان يستثنى فيه نقيض التالي واكثر ما يستثنى
ان يذكر الشرطية بلفظة لو وكان يجب رد ما عدا الشكل الاول
من الاقتراني الى الشكل الاول فيختصر البيان على رد الشكل الاول
الى الاستثنائيات ورد الاستثنائيات اليه انما ترد
الاستثنائي متصلا او منفصلا الاقتراني اذا كان في المقدم

والتالي

والتالي في الشرطية المتصلة فيه مشاركين في الموضوع انه
يجعل الاستثنا صغرى ويجعل حاصل محمول المطلوب على
محمول الاستثنا كبرى مثال الاستثنا لي المتصل الذي
يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا انسانا كان
حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان فيقال هذا انسان
وكل انسان حيوان مثال الاستثنا لي المتصل الذي يستثنى فيه
نقيض التالي ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان فيقال هذا ليس بحيوان
وكل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومثال الاقتراني ان كان
هذا فرسا فهو ليس بحمار لكنه حمار ينتج ان هذا ليس
بفرس فيقال هذا حمار وكل حمار ليس بفرس مثال الاستثنائي
المنفصل الذي يستثنى فيه عين احد الجزئين من هذا العدد
اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد فيقال هذا
زوج وكل زوج ليس بفرد ومثال الاستثنائي المنفصل الذي
يستثنى فيه نقيض احد الجزئين من العدد اما زوج واما فرد لكنه

قوله هذا ليس بحيوان الخ قلت شرط انتاج
الشكل الاول ايجاب الصغرى قلت
يحصل هذا بعد ربط السلب بمحمول استثنا طاهم
لا كما اذا تحقق انتاجه الا النقيض الانتاجه
منه

ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال هذا ليس بزوج وكل ما ليس
بزوج انه فرد هذا ما ذكره المحقق العلامة في حاشية
شرح مختصر الاصول وقال السيد الشريف في حاشية
ذلك الشرح ان قلت رد الاستثناء منفصلا او متصلا
الى الاقتران انما يتم بما ذكرت اذا كان المقدم والتالي في
المتصلة والمنفصلة متاركين في الموضوع كما في الامثلة
المذكورة والا فالمرد منكل كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود وكقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
الليل موجودا لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل ليس
بموجود قلت اما الاول فيقال قوله هكذا وجود النهار
لازم لطلوع الشمس الموجود لكن موجود ينتج ان وجود
النهار موجود واما الثاني فيقال ايضا هكذا وجود الليل
منافي لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود
فليس بموجود ينتج الا وجود الليل ليس بموجود استثنا

وهذا الذي

وكون هو وارد لظرف الشمس الصعبة

وهذا الذي ذكره انما هو فيما اذا استثنى عين المقدم
واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل في المثال الاول
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
فيقال في رده طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار
وهو منتف وكل ما هو ملزوم لوجود النهار المنتفي فهو
منتف ينتج ان طلوع الشمس منتف وكما اذا قيل في المثال
الثاني لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود
فيقال في رده عدم الليل منافي لعدم طلوع الشمس المتحقق
اي فقد العدم وكل ما هو منافي لعدم طلوع الشمس المتحقق
فهو ليس بمتحقق وبالجملة فطريق الرد في المتصلة والمنفصلة
استثنى فيها عين المقدم في صورة عدم استثناء المقدم
والتالي في الموضوع ان يحمل على التالي بانه لازم للمعدوم
الموجود ويجعل صغرى ويحمل على ما هو لازم للمعدوم
الموجود بانه موجود ويجعل هذا كبرى وفي المتصلة التي
استثنى فيها نقيض التالي يحمل على المقدم بانه ملزوم للتالي

وهو معدوم ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو ملزوم
للتالي المعدوم بانه معدوم ويجعل هذا كبرى وفي
المنفصلة الى استثنى فيها عين احد الجزئين في صورة عدم
استثناء الكبرى في الموضوع يجعل على الاخر بانه مناف لعديله
الموجود ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو مناف لعديله
الموجود بانه ليس بمتحقق ويجعل هذا كبرى وفي
المنفصلة الى استثنى فيها نقيض احد الجزئين في صورة
عدم الاشتراك ان يجعل على نقيض الاخر بانه مناف للنقيض
المتحقق لعديله ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو مناف
للنقيض المتحقق بانه ليس بمتحقق ويجعل هذا كبرى فقد
يفيد بعض اوعى العبارات في هذا الباب الماهو اوفق
منه ما يؤدي مؤداه ولا يخفى ذلك على المتدرب وانما ارتد
الاقتران الى الاستثنائية المتصل مقدمته ان يجعل ثبوت
احد الاوسط لموضوع المطلوب مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى
عين المقدم وهذا مطرد وكذلك هذا صيوان لانه انسان وكل

انسان

انسان هيوان فيقال في رده اليه ان كان هذا انسان
فهو هيوان لكنه انسان ينتج هذا هيوان وكقولك هذا
جماد وكل جماد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس و
كقولك هذا ليس بانسان لانه ليس بهيوان وكل فرس
بهيوان ليس بانسان فيقال في رده اليه ان كان
هذا جمادا فهو ليس بفرس لكنه جماد وان كان هذا ليس
بهيوان فهو ليس بانسان لكنه ليس بهيوان كذا يفهم من
كلام السيد الشريف في شرح الاصول لكن الظاهر في المثال
الاصلي ان يقال ان كان هذا انسانا فهو هيوان لكنه
ليس بهيوان ينتج انه ليس بانسان وبالجملة اذا اريد
البيان في الصغرى وبطل السبب في الظاهر بيرهان ما يستغني
به بنقيض التالي فيجعل نقيض الدعوى مقدما وينتج
الصغرى تاليا ثم يستغني بنقيض التالي وهو عين الصغرى
لينتج نقيض المقدم وهو عين الدعوى ومثال الرسمية
هذا الجسم جماد لانه ليس بنام وكل ما ليس بنام فهو جماد

فيقال في رده لو لم يكن هذا الجسم جمادا لكان نامیا
لكنه ليس بنام وانما رد الاقتران الى الاستثناء المنفصل
فطريقه ان يرد وسط بين احد الاوسط وبين منافيه كما
قال العضد في شرح مختصر الاصول المراد من منافي احد الاوسط
نقيض احد الاكبرين المشار اليه وينبغي ان يراد هنا ونحوه
ثم يستثنى عين احد الاوسط مثال ما ذكره العضد الاثنان
زوج وكل زوج ليس بفرد فالاثنان الذي هو الوسط
اي هو الزوج فنقول الاثنان اما زوج واما فرد لكنه
زوج ينتج انه ليس بفرد انتهى ومثال الاخر الوضوء عبادة
وكل عبادة لا تصح بدون النية فينتج الوضوء اما عبادة
واما صحيح بدون النية لكنه عبادة ينتج انه لا تصح بدون
النية ومثال اخر هذا انسان وكل انسان حيوان فينتج
هذا اما انسان واما ليس بحيوان لكنه انسان ينتج انه
حيوان وهذا طريق مطرد في جميع صور رد الاقتران
الى الاستثناء المنفصل فظهر ان الاقتران اقرب من الاستثناء

المنفصل

المنفصل الى ما تضمن مانعة الجمع واستثناء عين احد الجزئين
ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو بقول الغير لم ار فيما
رأيت من الكتب بخاطري رد الاستثناء المنفصل الى
المنفصل وعكسه فكأنهم تركوا بيانها اعتمادا على اتقانها
مما ذكروه ولا بأس بأن نذكرها تسهيلا للطالبين
فنقول اما رد الاستثناء المنفصل الذي استثنى فيه عين
العدم الى الاستثناء المنفصل فطريقه ان يرد وسط بين عين
العدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى عين العدم مثال ان
كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا
اما انسان واما ليس بحيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان
ومثال اخر ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فيقال اما ان يكون الشمس طالعة فينتج
واما ان لا يكون النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج
النهار موجود وان شئت قلت بدل قولك واما ان لا يكون
النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا فتدبر

واما رد الاستثناء المتصل الذى استغنى فيه بنقيض الثانى
الى الاستثناء المنفصل فطريقه ان يرد ببعض العدم وبين
نقيض الثانى ثم يستثنى نقيض الثانى ليسفر نقيض العدم والثانى
فظهر مما بين وبالجملة المردود اليه فى كلام النوعين الاستثنائيين
المنفصل المانعة الجمع المستغنى فيه عن احد الجزئين لنتج نقيض
الاخر ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو معه واما رد الاستثناء
المنفصل الذى استغنى فيه احد الجزئين الى الاستثناء المتصل
فطريقه ان يجعل الجزء الذى استغنى فيه معدوما ويجعل نقيض
الاخر ثانيا ثم يستثنى عين الثانى لينتج عين الثانى كقولنا هذا
الجزء الاخر مثاله هذا العدد اما زوج والا فرد لكنه زوج
ينتج انه ليس بفرد فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس
بفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واما رد الاستثناء
المنفصل الذى استغنى فيه نقيض احد الجزئين الى الاستثناء
المتصل فطريقه ان يجعل نقيض الجزء الذى استغنى نقيضه
معدوما ويجعل عين الاخر ثانيا ثم يستثنى عين العدم وهو
نقيض

نقيض احد الجزئين لينتج عين الثانى مثال هذا العدد
اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال
ان لم يكن هذا العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزوج ينتج
انه فرد وبالجملة المردود اليه فى هذين النوعين الاستثنائيين
المنفصل الذى استغنى فيه عين العدم لينتج عين الثانى فاذا
عرفت كيفية رد الاقيسة بعضها الى بعض عرفت محل
المغايرة فى الانتقال الى دليل اخر مخالف للاول فى الصورة
فاذا كان الاول استثنائيا متصلا او منفصلا والمنتقل اليه
اقترانيا فمحل المغايرة من الاول محمول الاستثناء ومن
المنتقل اليه الحد الاوسط هذا اذا كان العدم والثانى
فى الاستثنائى متغايرين فى الموضوع والا فان كان الاول
استثنائيا متصلا استغنى فيه عين العدم او منفصلا استغنى
فيه عين احد الجزئين والمنتقل اليه اقترانيا فمحل المغايرة
من الاول هى العدم ان كان متصلا وعين الجزء الذى
استغنى عنه ان كان منفصلا ومن المنتقل اليه ما تعلق بلفظة

لازم ان كان الانتقال اليه من الاستغناء المفصل
ما يتعلق بلفظة منافان كان الانتقال اليه من الاستغناء
المنفصل لان المتعلق بها في الصورتين العبارة المذكورة
وان كان الاول استغنائيا مفصلا استغنى فيه نقيض
الثاني واما منفصلا استغنى فيه نقيض احد الجزئين والمنتقل اليه
اقترانيا فمن المغايرة من الاول نقيض الثاني ان كان منفصلا
ونقيض الجزء الذي استغنى نقيضه ان منفصلا وتركت بيان
الباقي اعتمادا على استخراج الذكي البحث الثاني قال
محمد اسمه قد منع المقدمة من الدليل هذا لا يضر المعلل
بان يكون استغناء تلك المقدمة المعينة مستلزما للمطلوب
الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم بتلك المقدمة المعينة
وجواب ذلك المنع انه يجوز للمعلل بانه يقول ان كانت
تلك المقدمة ثابتة غير معروفة بنفسها وقد ذكرنا من الدليل
وان لم يكن يلزم الحق مثال ما ذكر ذلك رجل المسعود
انه يقول للمعلل مثلا العالم حادث لانه لا يخلو اعن الحوادث

وما لا

وما لا يخلو من الحوادث يكون حادثا بيان الصغرى
انه لا يخلو من الحركة والسكون وهما حادثان وبيان
عدم الخلو عن الحركة والسكون ان كل جزء من اجزاء العالم
كائن في مكان البتة فذلك الجزء باعتبار كونه في ذلك الجزء
المكان اما مسبوق بكونه اخر في ذلك المكان واما مسبوق
بكونه اخر في مكان اخر فعلى الاول فهو ساكن وعلى الثاني
فهو متحرك فلو قال المانع لانسلم قولك اما مسبوق واما
مسبوق يعني لانسلم ذلك بالانحصار لم لا يجوز ان لا يكون
مسبوقا بكونه اخرا صلا كما في ان الحدوث قال الحارث
فان حدوث كائن في مكان ليس مسبوقا في ذلك الان
بكونه اخرا صلا فللمعلل ان يرده ويقول لا نخلو اما ان
يكون الانحصار المذكور ثابتا عندكم فلا نسلم دليل حدوث
العالم فيلزم منه المطلوب وان لم يكن ثابتا يلزم المطلوب
اعني حدوث العالم لان كل كائن اذا التصف بكونه غير
مسبوق بكونه اخر فهو حادث البتة لان ذلك لا يكون الا

يتحقق الافضان الحدوث اعني ملحضا بقولنا المتغير
ذلك الترديد من المعلل من قبيل الانتقال الى دليل اخر
لاثبات المطلوب تقريره ان كانت تلك المقدمة او نقيضها
ثابتة فالمدعى ثابت لكن احديهما ثابتة البتة للمنع
ارتفاع النقيضين ومما ينبغي ان يعلم ان ثبوت المدعى
على تقدير ثبوت تلك المقدمة انما هو على طريق الانتاج
اعني ان تلك المقدمة مع المقدمة الاخرى دليل ينتج
المدعى واما ثبوت المدعى على تقدير ثبوت نقيضها فهو
ليس بطريق الانتاج اعني ان ثبوته ليس بطريق ان يضم
لنقيضها مقدمة اخرى ينتج المجموع المدعى بل بطريق ان
نقيضها لا يتحقق الا بتحقق المدعى وبالجملة ان نقيض
يستلزم اثبات المدعى كما يستلزم النقيضة عكسها واما
عينها فلا يستلزم المدعى لا لازما ولا بواسطة ضم
مقدمة اخرى اليها وفي هذا الكلام بحث وهو ان ظاهر
كلام محمد السمرقندي ان المدعى يلزم من انتفاء المقدمة المعينة
والظ

والظاهر من المثال الذي ذكره الشارح المحقق ان المدعى
لزم من سند المانع وهو قوله لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا
بكون اخر كما في ان الحدوث فلت انتفاء المقدمة المعينة
الحدوث بواسطة انتفاء السند المذكور لما مر انه
له فكلما تحقق انتفاؤها تحقق السند المذكور فيتحقق الحدوث
وتوضيحه انه اذا انتفى المسبوقية فلت تحقق بالضرورة
عدم المسبوقية بالكون وهو يقتضي الحدوث بلا اشتباه
وذكر محمد السمرقندي في موضع اخر في اثناء التمثيل بما
لا يطرد المعلل لكن ليس عدم ضرره على كيفية عدم ضرر ما سبق
لا بعدم ضرره فيما ذكر وفي اثناء التمثيل بان يكون انتفاء
المقدمة المعينة اعني نقيضها مقتضيا للمقدمة اخرى ينتج
المجموع المطلوب كما ان عينها كذلك بخلاف ما ذكره سابقا
فان استلزام انتفاء المقدمة المعينة المطلوب هناك
ليس بطريق ضم مقدمة اخرى اليها كما عرفت ومثاله كما
ذكره ان يقول المعلل الكل متغير حادث لان كل متغير

محل الحادث وكل ما هو محل للحادث فهو حادث ببيان الصغرى
ان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث
فان قال المستدل لانم قولك ان كل متغير محل لامر حاصل
بعد ان لم يكن متغيرا بزوال امكان فيه فلم لا يجوز ان يكون محلا ان يرد
ويقول ان كل متغير انما محل لامر حاصل بعد ان لم يكن
او محل لزوال امر كائن فيه والاول حادث بلا شك والثاني
حادث ايضا لان كون الزوال امرا عدميا لا ينافي
كونه حادثا ولا كونه صفة لشئ كالجهل بعد العلم نسلم
ان كل متغير محل للحوادث التي هي امور وجودية وهذا التردد
انتقال الى دليل اخر كالسابق وانما نعرف في الصورة الثانية الا لو غيبة
لان الجواب هنا بالتردد بين السند وقسيمه واثبات
المطلوب على كل تقدير بخلاف الجواب في الصورة السابقة
فانه بالتردد بين المقدمة المعينة وانتفائها وسيشار في
موضع اخر منها الى ان انتفاء المقدمة المعينة في كلتا الصورتين
مثبت للمدعى لكن في الصورة السابقة مثبت بالذات

وفي

وفي الصورة الثانية مثبت بوجه اخر يقول المعترض لعل
كشف المقام ان المثبت للمدعى في الصورتين هو السند
وانتفاء المقدمة المعينة يستلزم السند لما دلت له لكن
اثبات السند للمدعى في الصورة الاولى انما هو بالذات
اعني بلا واسطة ضم مقدمة اخرى الى السند وفي الصورة
الثانية بواسطة ضم مقدمة اخرى اليه وهي قولنا في
المثال المذكور ان نو حادث فلا شئ في الصورة الثانية
لا ضم مقدمة اخرى الى السند بعد التردد بين السند و
قسيمه اعني المقدمة المعينة فان قسيم السند الساوي لنقيضها
لضم الكل وبعد ضمها مقدمة اخرى ولما لم يضم في الصورة
الاولى الى ضم مقدمة اخرى الى السند لم يلزم ذكر السند
بعد التردد بين المقدمة المعينة وانتفائها وان كان
استلزاما انتفائها المدعى بواسطة استلزام السند
كما اشرنا اليه وانتفاء المذكور في الصورة الاولى ضم
اللازمة لا الى انتفاء المقدمة المعينة والى السند الذي

بوساطة فهو استلزام انتفائها المطلوب قلت فما وجه
ما ذكره المدعي الى شبهة الالوغية من ان انتفاء المقدمة المهمة
في الصورة الاولى يثبت بالذات للمدعى قلت ارادة
يثبت لها بدون واسطة في مقدمة اخرى اليه ولما كان السند
من لوازمه عدما يلزم السند بخلاف المقدمة الاخرى
فانها ليست من لوازمه مراده بقوله يثبت بوجه اخر
يثبت بطريق غير طريق اثبات الاول اي
وطريق اثبات الثاني اثبات بواسطة ضم مقدمة
اخرى اليه ان قلت ليس بين الصورتين المذكورتين
تكون المنع غير مقرر قلنا اخره وان اللازم من انتفاء المقدمة
المهمة في الصورة الاولى هو نفس المدعى واللازم منه في
الصورة الثانية وهو نفس المدعى هو مقدمة من مقدمات
دليل المدعى قلت هذا الفرق ليس بشيء لانه انما وقع في
حقد صاحب الشافي لتباين الصورتين ولو مثلت الصورة
الاولى بمثال يستلزم فيه عين المقدمة المهمة وانتفائها

مقدمة

مقدمة من مقدمات دليل المدعى والصورة الثانية
بما يستلزم فيها عينها وانتفائها نفس المدعى لصح ما
ذكرنا كفاية للمتزكي وانما طولت الكلام في هذا المقام
لكونه حاويا لتحقيق مبحث الاعلام بقبول التغيير عما التزمه
في الصدر بين وان كانا من قبيل الانتقال الى دليل اخر
لكن الظاهر من كلام محمد السمرقندي انهما ليسا من قبيل الانتقال
البحث في عرف النظار رفع عرفهم بمتابعة اعلم الفضل
المتبحر في انتقال المعلل الى بحث اخر عند منع السائل مدعاه
الغير المدلل اي بشيء من مقدمات دليله هذا مقدمة ومقصد
وخاتمة المقدمة اعلم ان البحث في اللغة التفحص و
التفتيش وفي الاصطلاح يطلق على ثلثة معان الاول
على الشيء على الشيء واثباته له سواء كان بديهيا او نظريا
والثاني لاثبات النسبة الايجابية او السلبية بطريق الاستدلال
وبهذا عموم وخصوص من وجه والمباحثة المناظرة والمباحثة
كذلك الا ان خاص بين والمراد هنا المعنى الثاني قلت البحث

الثالث لا يصدق الا على مجموع كلام المتعرض في مقام
الدعوى سواء استدل عليها او لا قبل ان يتعرض عليه الخصم
لا بحث بالمعنى الثالث وبعد اعتراض الخصم عليه يكون
مجموع كلام المدعي والسائل بحثا وان كان كل واحد منهما لا يعد
جزء البحث لانه قد ذكر ان انتقال المعلل الى بحث اخر فيه
نظر لانه يشير الى ان اعتراض المعلل على كلام السائل نفس
البحث مع انه حرر كما عرفت فلعل معنى قولهم انتقال
الى بحث اخر انه يذكر الكلام الذي يتحقق البحث الاخر لانه
بحث اخر على انه لا يبعد ان يسمى بحثا مجازا اذا البحث
يتحقق عنده وتوضيح الكلام ان من ادعى شيئا بالاستدلال
او بدونه فلا يسمى كلامه بحثا بالمعنى الذي ذكر ولا مناظرة
ثم اذا اعترض سائل على مدعاه او دليله فمجموع كلام
المعلل والسائل يسمى بحثا ومناظرة وصرح السعد بانه
يسمى الدعوى بحثا ثم اذا اجاب المعلل عن اعتراض السائل
فهذا الجواب ليس انتقالا الى بحث اخر بل من متعلقة البحث الاول

فذلك

فذلك كزيادة غصن لشجرة ثم ان اعترض السائل على ذلك
الجواب فالامر كذلك وهكذا الى ان يسكت السائل او يعجز
المعلل ومثله بالشجرة التي تزايدت اغصانها كل سنة مثلا
ان تلك الاغصان قائمة على اصل واحد كذلك تلك المناظرات
راجعة الى دعوى واحدة واني اذا لم يرجع كلام المعلل
بعد اعتراض السائل الى دفع اعتراضه فذلك الكلام ان لم يقابل
ولم يدفع شيئا مما ذكره السائل فذلك ليس بكلام اصلا وان
يبحث اصلا وان دفع شيئا مما ذكره السائل بحث اخر مناظرة
اخرى فيكون ذلك كغرس شجرة اخرى بقول المفسر
لعنادها شجرة وهي ان البحث يعني المناظرة بطلق على
كلام واحد من المتعرضين بل على مجموع كلاميهما فنسبة
بحثا يقتضي انه لا يوجد البحث والمناظرة عند مبدء الدعوى
الغير المسلمة وكذا عند ابطاله لان المدعي خارج من الكلام
البحث بل محل البحث وليس للمعلل كلام اخر سواه صحة
يكون رجوعا عن اعتراض السائل بحثا فالبحث لا يتحقق

الا باعتراض السائل على المدعى المعلل ويشير بذلك بقولهم
المناظرة بالنظر من الجانبين في النسبة بين الشيئين اطلاقا
للصواب فانه المراد بالنسبة نسبة الدعوى فانه يقتضي
ان يوجد كل من الجانبين كلام متعلق بتلك النسبة
بخلاف ان قولهم انتقال الى بحث اخر يغران منع المدعى
المجرد ضمن الدليل وكذا ابطاله يتحقق به البحث لان
ما وقع المعلل من كلام السائل حيث حكموا بوجود الانتقال
الى بحث اخر ليس بدليل كما في منع السند ومنع صلاحية
وابطال تلك الصلاحية نعم لو دفع السائل المعترض
المعلل على مدعاه الغير المعلل يكون مجموع الاعتراض
والدفع بحثا بلا شبهة ولعل الصواب ان قولهم انتقال
الى بحث اخر مجازا باعتبار شبهة بمجموع المدعى الغير
المعلل والاعتراض عليه بحث ومناظرة على سبيل الشبه
واما باعتبار شبهة كلام المعلل عند ذلك الانتقال
بحثا مجازا بعلاقة السببية اذ هو سبب في العادة

لدفع السائل

لدفع السائل اياه فيتحقق البحث كما عرفت ثم
اعلم ان انتقال المعلل الى بحث اخر يعد انحاء و
انتظاما للبحث الاول كما اشار اليه ابو الفتح واما
ان ذلك الانتقال هل هو من فضول الكلام او هو موجه
فسيأتي تفصيله انشاء الله تعالى فان قلت ليس بمتصور من
السائل الانتقال الى بحث اخر قلت الانتقال الى بحث
اخر لم يتحقق البحث قبل الانتقال فاعتراض السائل
اولا لا يمكن ان يكون انتقالا الى بحث اخر واما اعتراضه
ثانيا فان كان قبل جواب المعلل عن اعتراضه الاول
فكان ذلك الاعتراض الثاني راجعا الى مرجع الاعتراض
الاول فليس فيه انتقال الى بحث اخر وان لم يكن راجعا
الى مرجع السؤال الاول فهو انتقال الى بحث اخر لا يعد ذلك
السؤال وان كان بعد جواب المعلل عن اعتراض الاول
فان كان ذلك الاعتراض الثاني راجعا الى مرجع الاعتراض
الاول فهو لا يعد انتقالا الى بحث اخر سواء كان اعتراضا

على جواب المعلل ولم يكن اعتراضا
عليه بل انتقال الى اعتراض اخر على ما قاله المعلل اولا
لكن الظاهر ان هذا الاخير بعد انقطاع البحث في عروضهم
كالانتقال الى دليل اخر وان لم يكن راجعا الى منع السؤال
الاول لكن نسلم الجواب المعلل وانتقال الى بحث اخر بعد
ذلك التزاما ولا ينبغي ان يشكل فيه المتعصب اعلم ان انتقال
المعلل الى بحث اخر مختص في مناظرة انواع الاول الاعتراض
على بعض الفاظ السائل بانه مخالف للقانون الوضعي وهذا من
ما قاله ابو الفتح ومن قبيل الانتقال البحث عن الدعاوى
في السند بانه في صدد انه غير مستقيم انتهى بعنوان لفظه
ليس بجيد بل فيه خلل والثاني منع المنع بمنع منع صحة ورود
لان المانع لما منع شيئا من كلام المعلل فكأنه ادعى ان منعه
صحيح وورود فتصدير منع المنع انما لائم صحة ورود منكر
على هذا فلو قدم المدعي ان لم يجوز ان يكون بديهيا او نظريا
او مسلما عندك وانما منع ذات المنع فهو مكابرة اذ المنع
طلب الدليل ولا معنى لطلب الدليل على طلب الدليل والثالث منع السند نحو

الشارح

الشارح المحقق ان منع المنع ومنع ما يؤديه لا يوجب اثبات
المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعلل عند منع المانع انتهى
وهذا لوجه كون كل منها انتقالا الى بحث اخر وينبغي
ان يقال منع السند على ثلثة اوجه الوجه الاول منع السند
الذي ذكر بصورة القطع فهو انتقال الى بحث اخر بلا شبهة
والوجه الثاني منع جواز السند الذي ذكر على طريق الجواز
كان يقول السائل لانم لم لا يجوز ان يكون الامر كذا
فيقول المعلل لانم جواز ان يكون الامر كذا لم لا يجوز
ان يكون كونه كذا ممتنعا وهذا ايضا انتقال الى بحث
اخر بلا شبهة والوجه الثالث منع متعلق الجواز كان
يقول المعلل في الصورة المذكورة لانم كون الامر كذا
لم لا يجوز ان لا يكون كذا وهذا المنع من المعلل ليس
في الغالبة لان يجوز ان يكون الامر كذا لا منع بجواز نقيضه
وهذا نظر فنويس بانتقال الى بحث اخر اذ لا يتحقق
الهمت بناء البحث ان يتحقق بالمدافعة كما صرح به

الثالث وبيانه توقف المناظرة الرابع والخامس منع
صلاحية السند للسندية وابطال تلك الصلاحية مستندا
الى ان السند لا يكون سندا ما لم ينتج لهم او مبنيا عليه قال
ص بين ان منع مادة السند غير مفيد ومنع صلاحيته للسندية
وابطال تلك الصلاحية مفيدان ما شئت حاصله ان نظر
لانه ان اريد انها يفيدان المعلل بانه يوجب اثبات المدعى
كما هو حال مادة السند كما يشير اليه كلامه فهو غير صحيح
لان السند اذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه
ايضا وان اريد افادة ابطال مادته ليس من جهة انه ابطال المنع عن السند
بل من جهة ان ابطاله يستلزم ابطال منع المقدمة
الممنوعة فيلزم ثبوت عينها كما عرفت ذلك ا ان اراد
انتهى موجهان باعتبار قصر الافتقار الى البحث اخ
انتهى مفيدان بالنظر الى البحث الاخر المستقل اليه فمنع
مادة السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك القصد ويكفي
في توجيه كلامه بانه اراد المنع الثاني دار اد من منع السند منع

متعلق

متعلق الجواز اذا كان السند مصدرا به فانه غير موجه
بوجه اصلا اذ هو بين في المقابلة كما عرفت وبالجملة
كلام ذلك المحشي ركيك والسادس ابطال السند الاعم
مطلقا او من وجه كذا ابطال السند الباعث السابع والثامن
منع تنوير السند وابطاله فان المنع المضاف في قولهم
منع المنع ومنع ما يفيد لا يوجبان اثبات المقدمة
الممنوعة بجاز بمنع طلب الدليل وكذا في قولنا منع صلاحية
السند للسندية ومنع تنوير السند او المنع طلب الدليل
على مقدمة الدليل والمضاف اليه ليس بمقدمة للدليل
في شيء من المواضع المذكورة ولا كلام في جواز السؤال
المنع بالمنع المجازي انتهى قال الشارح المحقق في
بعض حواشيه واذا ثبت ان الواجب على المعلل بمنع
منع للمانع اي سواء اثبات المقدمة الممنوعة كما هو المشهور عند
ارباب هذا الفن حتى ان الحكم في السند بانه لا يصلح للسندية
لانه لا يستلزم المنع او بانه في صدد انه ليس بمفيد بل فيه

خلل من قبيل ترك الواجب وفضول الكلام وكذا الدخل
فيما يذكر لتوضيح السند وتبيينه مع ان كلام المحقق
الشريف كتبه يدل على ان كلها هو وجه اخر اراد من الدخل
في المواضع الثلثة ما يعم المنع والابطال لا في الثاني
لان المراد منه عند الدخل في عبارة السند وقد سبق ان المشهور
بين الطلبة ان نقض العبارة مسدل وتقريره كلام
خلل الشارح ان المذكورات لا تفيد الواجب على العلل
وكلها هو كذلك فهو ترك الواجب وفضول الكلام
وما هو كذلك فهو ليس بوجه وهذه معارضة لما يلزم
من كلام المحقق الشريف من كون هذه الامور موجبة
وقد ابدل الفتح جوابا عن هذه المعارضة ان هذه الامور
من قبيل الاشتغال الا بحث الاخر وحاصله تسليم المنع
والخلل وفساد وما ذكر معه فانهم صحته لعلة
حاصل هذا الجواب منع الكبرى الثانية وتقريره لا نسلم ان
كلها هو ترك الواجب فهو ليس بوجه وانما يكون كذلك

لو كان

لو كان اتيانه للعلل بهذه الامور على تقدير وجوبه
عليه من دفع منع السائل واما ان كان اتيانه بها على
تقدير تسليم المنع واظهار فساد ما ذكر معه دفعا لتوهم
صحته فلا يكون كذلك بل يكون وجها لا نهاية لكون
من قبيل الاشتغال الا بحث اخر وهو موجه كما بحث
الاول ولم لا يجوز ان يكون تعدد العلل باتيانه بهذه
الامور كذلك وفي قوله واظهار فساد ما ذكر معه نظر
اذ الدخل في صلاحية السند للسندية ليس اظهار الفساد
الباب الثاني في النقض اعني نقض الدليل وقد
بينه بالاجمال وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في
بيان وجود فساد الدليل بالاستدلال وسمي بها
بدل عليه الدليل شاهدا وشاهده بمعنى المشهود
في امر يجد ما تخلف الحكم عن الدليل وتقريره وبالكلية
هذا يطلانه جازمة المادة الفلانية مع تخلف الحكم عنه
في تلك المادة وكل دليل هذا شانه فهو باطل كما تقول من

استدل على عدم العالم بشاهد بانه لو لم يكن قديما لكان ما هو
لو القديم كذلك بيان ان دليلك هذا باطل لانه جار في
البين مع تخلف الحكم عنه بيانه ان في البيت والمراد بالحكم
هنا العدم اذ البيت حادث والاثر لاستلزام الدليل الامر
فاسد كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما
وسبب الشيء من نفسه لا يعبر ذلك وتقريره ان دليلك
هذا باطل لانه مستلزم للشيء الفلاني وهو فاسد وكل
ما هو مستلزم للفاسد فهو فاسد فينتج كل ما
الشاهد بين منتفية لعدم بيانه كما لا يخفى قال بعضهم الا ان يقال
ان نفي صحة الدليل دعوى لابد لها من بيان فلذا
قالوا نقض الدليل بلا شاهد مكابرة غير مسموعة بخلاف
المنع للعدم المذكورة فانه يسمع مجردا وفيه نظر
لانه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته
من اجل البديهيات فلا يجوز الى شاهد فلا يكون نقضه
بلا شاهد مكابرة اللهم الا ان يجعل بداهة العقل

العضدية

هذه عبارة الآمدي قالها في شرح ادابه

داخلة في الشاهد وهذا الجواب مع انه تعسف
يستلزم ان لا يكون المنع المتوجه بداهة منعا
مجردا وان لا ينحصر شاهد النقض في التحكم
والاستلزام فاذا فرض ظاهر تحقيقا تم الاحضار
بنها انتهى يقول الفقير يمكن ان يجاب عن النظر
المذكور بجواب ليس فيه تعسف ولا لازم فاسد
وهو ان مرادهم بقولهم نقض الدليل بلا شاهد مكابرة
نقضه بلا شاهد اذا لم يكن عدم صحة بديهيا جليا
مكابرة وبعبارة اخرى نقضه بلا شاهد مكابرة
الا اذا كان عدم صحة بديهيا جليا وذلك الانتشاء
نادرا لتركه وهذا عادة العلماء ينزل كون ذكر
الاستثناء نادرا ومما ينبغي ان يعلم ان المعلل قد
يستدل على شيء بكون نقيضه بديهيا كتشكيك
الرازي في اللزوم فيقال عليه ان دليلك مصادم
للبداهة كما هو مشهور في دفع ذلك التشكيك كما

واقله

صح بدا البقع في بعض نسخ حاشيته عند قول الشارح
الحنفي في مختصر المصر بقول الغفير لعل هذا الاعتراض
ينقض باستلزام الفساد وتقريره ان الدليل مستلزم
لتصادم البداهة وهو فاسد العمل انتهى فانا
يسمى بالنقض المكسور قال الشارح الحنفي في
بعض رسائله شرحه اعلم ان النقض الاجمالي على
وجهين احدهما ان يكون دليل المعلل مع جميع خصوصياته
بعينه جاريا في مادة تخلف الحكم عنه والثاني
ان يكون في جملة دليله وخلاصته مع قطع النظر
عن بعض الخصوصيات جاريا فيها مع التخلف الاول
هو المشهور انتهى والثاني هو الذي يسمى بالنقض
المكسور كما صرح به بعض الرسائل مكسور النقض
بعض قيود الدليل واجراءه الدليل في مادة التخلف
خاليا عن ذلك القيد وقال ابو البقع وليس معنى
جريان الدليل بعينه في مادة التخلف ان لا يتفاوت

الدليلان

الدليلان في الموضعين اصلا ضرورة ان تعدد الدليل
يستلزم تعدد الدليل بل معناه ان لا يتفاوت
الدليلان الا باعتبار المحكوم عليه يعني المحل الاصفر
في الاقيسة الاقترانية والا باعتبار الجزء المكرر
بعينه او نفيا وايجابا كما في الاقيسة الاستثنائية
انتهى يعني وبعد التفاوت لا يصير النقض مكسورا
واجراء الخاصة الدليل كما توهم والا لكان الجميع
النقوض مكسورة اذ لا يمكن ان يخلو نقض عن
التفاوت المذكور وفي قوله والا باعتبار الجزء المكرر
نظر وتوضيحه انك اذا قلت في اثبات ان هذا
حيوان لانه نام وكل نام حيوان او قلت لانه ان
كان ناميا فهو حيوان لكنه نام او قلت لانه ان
لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فينتقض
كل من هذه الادلة بجريانه في الشجر مع تخلف الحكم
عنه فيوضع الشجر مكان المحل الاصفر في الاقتراني ومكان

الجزء المنكر في الاستثناء وهذه امثلة جريان
الدليل بعينه فالصواب ان يقول الاباعتبار المحكوم
عليه في الصورى ان كان الدليل اقترانيا واعتبار
المحكوم عليه في الجزئيين المنكر وغير المنكر ان كان
الدليل استثنائيا اذا كان العدم والتالي مشتركين
في الموضوع كما في المثال المذكور واعتبار بعض
صفات محمول الاستثناء ان لم يشتركا في الموضوع
كان ينقول كلما كانت الارض معينة فالنهار موجود
لكن العدم عن الآن يستحيل النهار موجود الان
واريد بالان بعض ساعات النهار فينتقض
هذا الدليل بجريانه في بعض ساعات الليل اذ ظهر
فيها البرق فليس التفاوت الآتي قيد الان فتدبر انتهى
الزكي وقس على المذكور غيره وبالجملة ان التفاوت
ليس في تمام الجزء المنكر وان غير المنكر مشترك اذ له
فيها التفاوت فلبث شئون هذا الاراده ابو الفتح

ومثال

ومثال النقض المذكور على ما في بعض الرسائل هكذا
قال الشافعي في منع بيع الغائب انه بيع مجهول العين
عند العاقدين حين العقد فلا يصح بيعه وقال النافض
هذا منقوض بما لو تزوج امراة لم يرها فانها مجهولة
العين عند العاقدين حال العقد وهو صحيح انتهى
صدق قيد كونه مبيعا وقد يجاب عنه بمنع الجريان
مستندا بان العلة المجموع وقد يدفع ذلك المنع
بابطال كون العلة المجموع انتهى ملخصا وبالجملة
النقض المكسور اجزاء الدليل بتركك بعض صفوصيات
الحد الاوسط في الاقتراني وبتركك بعض صفوصيات
محمول الجزء المنكر في الاستثنائي اذا اشتركا للعدم
والتالي في الموضوع مثال الثاني ان كان هذا انسانا
حساسا فهو حيوان لكنه ليس بحساس فنقول النافض
هذا منقوض بالشجر فانه نام فقد حذف قيد كونه
حساسا وهو الحد الاكبر في الاقتراني ومحمول اجزاء

العبرة المكررة صورة الاشتراك فلا بد ان لا ينقادنا
اصلاح المدعى وعادة النحاة ان قلت ما معنى ما
اوردتموه بعض النقوض من قولهم فما هو جوابكم فنقول جوابنا
وما محله وما الغرض منه قلت وبالله التوفيق
ولعلهم لا يقولون ذلك اصلا اذا كان النقض بواسطة
البرهان والتخلف كان التخلف مسلما عند المعلل وقد
كان المعلل اورد دليلا اعتراض وابطالا لشيء من
كلام خصمه فلم يحله ولم يبطل ذلك الدليل بشيء مما
سلمه المعلل مما دل عليه النقض لزم المعلل ان يجيب عنه
لمنع شيء من مقدمات قياسه المناقضة التي هي جواب لكم
عن دليلكم الدال على خلاف ما زعمتم فنحن جوابنا عنه
ايضا ان قلت هذا البرهان نقيضه ليس جوابا عنه
مع ان نقض دليل السائل جواب عنه ايضا في
عرفهم قلت وان اصطلحوا على ان المعارضة و
النقض بمعنى فان الدليل والجواب بهما عنا انما

من

من قبيل الغصب الذي صفته ان لا يسمع وانما
سمعوهما لامر ما قد عرفته في باب الغصب وان
شبهة البطلان لا تندفع بما هو حق الا تدفع لانه
وان علم اجمالا لا عند ابراد الخصم احدهما ان في دليله
خللا لكن لما لم يعلم تفصيلا لا تزول شبهته كما مر
في الحاشية الالوغية عند نقل المسعود لتشكيك الرازي
فاللازمة ان الشبهة لا تندفع بالمعارضة فالاولى
وصفه بالنقض بل بالمناقضة انتهى اشار الى ان
النقض اقرب من المعارضة في دفع الشبهة لكن
لا تندفع به بالكلية ولما نزع الى المناقضة فالجواب
الحاكم هو المناقضة فالعزم وان اصطلحوا على انها
اجاب بها لكنها شبهة ان الدفع بالجدل صفة صاحب
الحاشية الالوغية قال في بعض المواضع ويمكن ان
يدفع بطريق الجدل وقد مر الجدل في بعض مبحثات
حاشية المنقض هذا وقد وقفت بعد التحرير الغرض منه

فتم من الفصل الثالث في وظيفة العلل عند النقض
السائل دليله وهي عند النقض بالجريان منع شيء
من المقدمتين اللتين تضمنهما الصغرى وهما الجريان
والتخلف وكذا وظيفته عند النقض باستلزام
الفساد والمقدمتان هما الاستلزام والفساد
لكنها لا يمكن منع فساد بعض اللوازم كاجتماع
النقيضين وارتفاعهما والغالب في سند منع المقدمة
الاولى في كلا النوعين تحرير بعض مقدمات الدليل
بمعنى لا يجري ولا يستلزم كما قال في التلويح يمكن ان
يتوجه عن ورود النقض بان يفسر الكلام بمعنى
القياس المنتهي بنوع تفسير ويغير ادنى تغيير
كما يقال الوضوء طهارة كالتيمم فيشترط فيه
النية فينتقض بتطهير الخبث بمعنى ان هذا القياس
جار في تطهير الخبث مع ان النية ليست بشرط
فيجاب بانا لا نسلم ان حكمنا هذا يرد عليه النقض
بتطهير الخبث

بتطهير الخبث لانه نظير صحيح انتهى واعلم ان المراد
بالتغيير التفسير عطفا تفسيريا لان التغيير تغيير للفظ
عن ظاهره لكن التغيير يغاير التفسير في عرف النظار
لانه عندهم بيان يدل بعض الالفاظ الدليل الى لفظ
اخر كما عرفت ان قلت اليس يمكن منع الكبرى في شيء
من النوعين قلت انما النقض باستلزام الفساد
فلا يمكن ادعاء ان كل ما يستلزم الفساد فاسد البتة واما
في النقض بالجريان فلعل امكانه بحث قال في الحاشية
الالوغية صرحوا بان الاصوليين بان جواب النقض
بالتخلف احد الامور الثلثة اما منع وجود العلة
علة القياس في صورة النقض بيان في صورة التخلف
لعدم قيد من القيود المعتبرة في العلة واما دعوى الحكم
فيها اي في صورة النقض واما اظهار المانع من
ثبوت الحكم فيها انتهى اراد من دعوى الحكم ما ذكره
النظار من منع التخلف وقال في التوضيح والاولى بان

لم يتيسر دفع النقض بشئ مما يدفع المنع بالجريان
او التخلف فان لم يوجد مانع من ثبوت الحكم في
مادة الجريان فقد ابطلت العلة وان وجد المانع
فالاكثر من بعض اصحابنا يقولون العلة توجب
هذا الحكم في مادة الجريان لكن تخلف الحكم لمانع قاد
تخصيص العلة يعني تخصيص تاثيرها كما القياس يعني
صدور وجودها المانع عن تاثيرها في بعض اخر وهذا
يعني جمهور الحنفية لا نقول به اي بتخصيص العلة
بل نقول اني عدم الحكم لعدم ما هو العلة حقيقة
فنجعل عدم المانع جزء للعلة او شرطا هذا انتهى
يقول الفقير فالجواب عن نقض القياس المنقول
باظهار المانع راجع الى منع الكبرى عند من يقول
بتخصيص العلة وراجع الى منع الجريان عند الجمهور
وقال ايضا ما ملخصه اني جوز بعض اصحابنا تخصيص
علة القياس قياسا لدفع تخصيص الادلة اللفظية يعني
الكتاب

الكتاب والسنة المانع وتشبيهها لا تتخلف الحكم على
العلل العقلية لمانع انما تخصيص الادلة اللفظية
فشايع وانما العلل العقلية فقد قال صاحب التلويح
في بيانه تخلف الحكم عنها ان الحكم قد يتخلف عن
العلل العقلية كالاحراق بالنار عن الحطب الملقى
بالطلق المجلول انتهى قيل هو ضرب من الاوهية
يقول الفقير فالدليل المنطبق اذا كان لنا ما فقد
من العلة العقلية فيجوز دفع نقضه بالتخلف المنع
الكبرى مستندا باظهار المانع وهذا باعتبار اخذه
من نقض العلة وبمنع الجريان وهذا باعتبار اخذه
من العلة المقيدة بعدم المانع فاذا قلت للحطب الملقى
في النار انه محرق لانه حطب ملقى في النار وكل حطب
كذلك فهو محرق فيقول النار نقض بهو جاف الحطب
الملقى في النار بالطلق المطلع مع تخلف الحكم عنه فيه
فالعلل اما ان يمنع الكبرى مستندا باظهار المانع من

الحكم وانما لم يمنع الجريان مستندا بتخريج الدليل بان المراد
ان كل طلب كذلك مع عدم المانع من الاصطراف
فهو محق والله اعلم وانما ان رد الحنفي انما ان الدليل
النقلي يجوز تخلف الحكم عنه وكذا الدليل العقلي القائل
لانها امارتان ليست ملزومة لمدلولها فلا تستعمل
بانتفاء مدلولها بخلاف الدليل العقلي اليقيني فانه
ملزوم لمدلوله فلا يجوز تخلف الحكم عنه بقول الفقير
فلو كان دليل المعلل في مقام يطلب فيه اليقين
فلا سبيل له الى منع الكبرى ثم اعلم ان المعلل اذا منع
شيئا من مقدمات الدليل فللناقض ان يطلب
عنه باثبات تلك المقدمة فلو منع الجريان مثلا
مستندا بان في الدليل ضيا مطلوبا وهو غير موجود
في مادة التخلف فللناقض ان يثبت الجريان فيه
باقامة الدليل على ثبوت ذلك القيد في مادة
التخلف ايضا كما اشير اليه في الحاشية الالوغية ثم

اعلم

اعلم ان المعلل قد يثبت مدعاه بدليل آخر سالم عن
النقض المذكور وهو الانتقال الى دليل آخر وقد
قد عرفت الكلام في انه انقطاع بحث ام لا وقد
يغير الدليل المنقوض الى ما لا يرد عليه النقض
وقد عرفت تغيير الدليل وانما التحرير فقد سبق في
قولنا والغالب في سند منع المقدمة الاولى اه وقد
اشار الشارح الحنفي الآن بجواز دفع النقض بالمعارضة بقوله لا يقال ما نقض النقض فمعناه
ابطال شاهد النقض بالتخلف او باستلزامه الفساد
والا يخفى بعده واما معارضته فمعناها اثبات
صحة الدليل المنقوض وهذا غير ظاهر بل غير جائز اذ
لا يمكن اثبات صحة الدليل لانه مركب من مقدمتين
والدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة كما سبق في بيان
ان منع الدليل وبمكن ان يقال هذا ما قال لا بد للمنع
منها كما من انه يمكن ان يثبت صحة كل واحد من المقدمتا

ثم يستدل بعضهم بكل واحد منها على صحة الجواب ان قلت
هل يتصور الانتقال الى بحث اخر عند نقض
المسائل دليله قلت نعم اذ يمكن ان يعترض لبعض النا
النقض بانه خارج عن التقابل الاولى ولا اعلم
انه يتصور الانتقال الى بحث اخر هنا بغير ذلك

الباب الثالث في المعارضة وهي اقامة الدليل
على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم وطريق المعارضة
كما ذكره المحدث السمرقندي ان يقال ما ذكرتم من الدليل
وان دل على ثبوت المدلول لكن عندنا ما ينفيه
انتهى قال المسعود لا يقال وان ثبت اي الدليل
او صدق دليلا يلزم بثبوت المدلول عند المعارض
انتهى يعني لكنا يلزم التناقض فتدبر والمراد من خلاف
ما اقام اه نقيضه او ما يستلزم نقيضه ان يساويه
او كان اخص منه مطلق قال ابو الفتح الدبوسي الدال
على اخص من نقيض مدعي المعلل او على مساو به

دال

دال على نقيضه مطلقا ضرورة استلزام الاخص للاعم
واحد السادسين للاخر انتهى واني قلنا اقامة
الدليل ادعوى بطلان مدعى الخصم بلا اقامة
دليل على ذلك البطلان مكابرة غير مسموعة
وفيه نظر لجواز ان يكون بطلانه من اجلى البديهيات
فلا يحتاج الى دليل فلا يكون ذلك البطلان بلا دليل
مكابرة الا ان يجعل بداهة العقل داخلة في الدليل
وهذا النظر وجوابه مقبولان مما نقلناه عن
بعض الافاضل في بحث النقض فتذكر وما ينبغي ان
يعلم ان غرض المعلل بتعليله ان كان مجرد ايقاع
الشك لاثبات المدعى في الذهن كتعليل الرازي على
نفي اللزوم فالجواب عنه بالمعارضة غير مرضي لان
الشاك لا يدعي صحة معلله بل غرضه مجرد ايقاع
الشك والتردد والشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة
فالاولى الدفع بالنقض بل بالمناقضة كذا في الحاشية

الا لو غيبة وقال شاه حسين انما لا يدفع بالمعارضة
لان الجيب لم يتعرض لدليل المشكك فاذا نظر اليه الناظر
يحصل الشك والسفسطة وهو المدعى وانا قال فالاولى
لانه وان لم يتبع المعلل المشكك صفية مقالته في نفس
الامر لكنه يدعيه بحسب الظاهر فيندفع بالمعارضة
نظرا الى الظاهر انتهى فائدة اختلف في ان متعلق
المعارضة مدعى المعلل او دليله والمعلوم من كلام
محمد الشهير قندي من حقيقة المعارضة ان يسلم الناظر
دليل المعلل لا بمعنى اعتقاد وثبوته والا يلزم اعتقاد
ثبوت مدلوله فيكون معارضة تناقضا بل بمعنى
عدم التعرض له ويرد المدلول ويستدل على ما ينافيه
وهذا الكلام ظاهر في ان متعلق المعارضة مدعى المعلل
لا دليله اذ الدليل مسكوت عنه وبما به التوجيه
السابق في اول الباب وقد صرح السيد الشريف بكون
متعلقها المدعى حيث قال الفصل الثاني وهو عرض نقيض

اى ما ادعى

اى ما ادعى المدعى وردّه الشارح المحقق بان
المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى وقال ابو
الفتح في تفسير كلام ذلك الشارح اى المبادر من المعارضة
بحسب العرض ان يكون متعلقها الدليل الذي
ادعاه المعلل على ما ادعاه الا ترى ان وصف الدليل ان
بالتعارض دون بالمدلولين ثم قال ما ملخصه ان
المعارضة عرفت بتعريفين احدهما المقابلة على سبيل
الممانعة والاخر اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه
الخصم الدليل والثاني هو المشهور والتعريف الاول
يقتضي كون متعلقها الدليل انتهى لان معناه مقابلة
دليل المعلل بواسطة منع مدلوله اى رده فان التعريف
عين ما قاله البعض على مقابلة الدليل بدليل الخلاف
بقول الفقيه وبالجملة كما ان المعلل مدعى دليلا كذلك
المعارض مدعى ينافي مدعاه ودليل عليه فان اعتبار المعارض
بفتح الراء مدعى المعلل يعتبر للمعارض بكسر الراء مدعى

المعلل يعتبر المعارض بكسر الراء المدعى السائل وان اعتبر
دليل المعلل يعتبر دليل السائل كما يشير قول ابو الفتح
بوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين ولا
يعارض الدليل المدعى دلا المدعى الدليل فتأمل و
في باب المعارضة فصلان الفصل الاول في تقسيمها
هي تنقسم الى المعارضة في الموقع وفي المعارضة في المقدمة
كما عرفت وكل منهما ينقسم الى ثلثة اقسام لان
دليل المعارض ان كان غير دليل المعلل مادة وصورة
كما في المغالطات العامة الورود يسمى قلبا ومعارضة
على سبيل القلب وليس للمعلل عليه دا علم ان زيادة
دليل المعارض بما يفيد تنزيرا وتغيير الابتداء يقبل
لانقدح ولم يكن معارضة قلبا كما صرح به في التلويح
قال ابو الفتح المغالطات العامة الورود هي التي
يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى النقيضين مثل
ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما
للغط

كلما ان يكون موجودا او معدوما وايا ما كان
يلزم ثبوت المطلوب انتهى والمراد في صورة الدليل كونه
اقترانيا او استثنائيا بوضع المقدم او رفع التالي
في الاقترانية ضربا اول من الشكل الاول شكلا قال ابو
الفتح ليس المراد من العينية الخ والدليلين مادة
وصورة من جميع الوجوه كما هو المتبادر والا لم يتعارض
بتصور التعارض بينهما بل باعتبار خصوص الصورة
وبعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقترانية
الاقترانية والجزء المكرر بعينه او نقيضا او اثباتا في
الاقترانية الاستثنائية اشتهى وان كان دليل المعارض
غير دليل المعلل مادة وعينه صورة تسمى معارضة
بالمثل كما اذا قال الفلسفي العالم قديم لانه اثر القديم وكل
ما هو اثر القديم فهو قديم فعارضناه بان العالم
حادث لانه متغير وكل متغير حادث وان كان دليل
المعارض غير دليل المعلل صورة يسمى معارضة بالغير

سواء كان غير مادة ايضا كما اذا عارضنا الفلسفي
في المثال المذكور بان العالم حادث لانه اثر المختار
ولا شيء من القديم باثر المختار وكان غير مادة
قال عصام في شرح الاداب العضدي وهذا لا تكون
صورته كصورته ويسمى معارضة بالغير وان اتحدت
المادة فيهما ولا مشاحة في الاصطلاح فلا بد من
بانه لا مزية لاتحاد الصورة على اتحاد المادة
حتى يكون اتحاد الصورة مع اختلاف المادة
معارضة بالمثل واتحاد المادة مع اختلاف الصورة
معارضة بالغير على ان الصورة قد يكون الشيء
معها بالعقل بخلاف المادة انتهى فائدة قال ان
السعود اذا قام الدليل على مطلوبه دليلا يمكن ايراد
على نقيضه ايضا فانه يمكن ايراد كل من المعارضة و
النقض فان قال السائل ان دليلك هذا مما لا يصح
ان يستدل به لانه جار في نقيض مدعاك مع تخلف الحكم
عنه

عنه يكون نقضا اجماليا وان قال دليلكم هذا
وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينعيه وهو هذا
الدليل بعينه يكون معارضة على سبيل القلب انتهى
وهذا يسمى عند الاصوليين المعارضة على سبيل القلب
معارضة بينها من المناقضة اراد وا بالمناقضة
النقض الاجمالي كما هو اصطلاحهم وقال في التلويح
فانما وجوه من المناقضة بين النقض الاجمالي في
المعارضة بالقلب من حيث ابطال دليل المعلل ان
الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين انتهى و
بهذا تقرر النقض باستلزام الفساد وبخلاف تقرر
المسعود ثم قال في التلويح ان قلت فعلى كل معارضة
من المناقضة بين النقض الاجمالي ان نفي حكم المخصم
وابطاله يستلزم نفي دليل المستدل كذلك الحكم ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم انتهى بيان ذلك
ودليلك هذا بعينه لانه جار في مدعاك هذا مع تخلف

الحكم عنه لان عندى دليلا ينفى مدعاك وهذا ما
قالوه ان معارضة الدليل العقلى كنقضه مضرا بالدليل
العقلى لان النقلى امارة وهو غير ملزوم لمدلولها
فلا يبطلها انتفاء مدلولها بخلاف الادلة العقلية
ثم قال فلت عند تقابل الدليلين لا يلزم ذلك الاحتمال
ان يكون الباطل دليل المعارض بخلاف ما اذا اتحد
الدليل انتهى ولو سلم ان دليل المعارض صحيح فلا
يلزم من المعارضة ح بطلان دليل المعلل لاحتمال
ان يكون دليله ظنيا والدليل النقلى امارة وقد فات
عالمها وقد اجاب ان الشارح المحقق وبالجملة ان
المعارض اذا اريد بكل معارضة الى النقض بالتخلف
يمنع العلل التخلف مستندا لهذا بطلان دليل المعارض
ولو سلم التخلف يمنع الكبرى القائلة بان كل دليل تخلف
عنه المدعى فقد بطل مستندا بان دليله ظنى فلم لو كان
يقبل العلل فى مقام يطلب فيه اليقين ولا يكفى

فيه

فيه الظن فليس له منع الكبرى الفصل الثانى فى
وظيفة المعلل عند المعارضة وهى ثلث منع مقدمة
دليل المعارض ونقض ذلك الدليل ومعارضته
قال بعض الافاضل قبل المعارضة لانها معارض لان
المعارضة تقارض ما يعارضها ايضا انتهى يعنى ان
منع معارضة المعلل معارضة السائل ان يستدل على
دعواه بدليل اخر غير الاول فدليل المعلل يحتمل ان
يكون الدعوى ودليل السائل ما ينفى ذلك الدعوى فهو
يعارض كلا الدليلين وذلك ظاهر فلا تندفع المعارضة
الا بالترجيح فدليل المعارض يقول الفقير كلام السائل
سالبة كلية محصوله لا شئ فى المعارضة بمندفعة
بالمعارضة لان كل معارضة كما يعارض الدليل
الاول يعارض الدليل المذكور بعد ايرادها لانها
تنفى مدلوله ايضا لان مدلوله بعض مدلول الدليل
الاول وكل ما يعارض ما يذكر له فعه فلا يدفع به هو

واجاب عنه الشارح المحقق في بعض مسهدات شرحه
بمنع الكبرى مستندا بانه يجوز ان يكون الدليل الثاني
للعلل اظهر مادة وصورة من الاول ومسلما
عند المعارض ويكون اضلال دليل المعارض مستفادا
منه بلا خفاء فيوض بسببه من معارضة فلا يكون
التسلب الكلي على ما ينبغي وعلى تقدير ان لا يكون
الدليل الثاني اظهر من الاول فيجوز ان يكون
مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض فتكون
معارضة المعارضة مفيدة ح تامل انتهى والحق وجه
التامل بان القوم لما جعلوا معارضة معارضة السائل
من وظائف المعلل ولم يقيدوها بشرط فكانهم رجعوا
ان كل معارضة المعارضة مفيدة وهي موجبة
كلية فيكفي في ردها منع كليتها بان يقال لا نسلم
هذه الكلية انما يصح لو كان كل ما يأتي به المعلل
للمعارضة اقوى من دليل السائل ولا نسلم ذلك ودفع هذا
المنع

المنع اصعب كما لا يخفى على المتامل فيقول المعترض اذا
كان دليل المعارض عين دليل المعلل كما في المعارضة
بالعكس فلي امكان دفع المعارضة ح بالمناقضة
والنقض نظرا لان المناقض والناقض هو المعلل
ودليل المعارض ح عين دليل فكيف يقدح المعلل
في دليله ويمكن الجواب عن هذا النظر بان دليل
المعارض لا يمكن ان يكون عين دليل المعلل في
جميع المادة لوجوب تغاير بعض المادة كما مر الا ترى
في الاقترانيين فيمكن منع الكبرى فيه وكذا ابطال الجزء
بطريق النقض فتامل جدا ان قلت ينبغي ان تكون
معارضة المعارضة من قبيل انقطاع البحث لان
عين الانتقال الى دليل اخر قلت الانتقال الى
دليل اخر انما يعد انقطاعا اذا كان الدليل الاول
معذورا عن جهة السائل والسائل المعارض سلم
لدليل المعلل في الظاهر قلت ليس يتصور للمعلل

عند معارضة السائل الانتقال الى دليل اخر بغير معارضة
المعارضة قلت انما عند معارضة السائل مدعاه
فلا يتصور ذلك وذلك ظاهر وانما عند معارضة مقدمة
دليله فالمعلل اذا اقام دليلا اخر على اصل المدعى فللسائل
الانتقال الى دليل اخر لا معارضة للمعارضة اذ
معارضة السائل ليست ح في اصل المدعى وانما اذا
قام دليل اخر على تلك المقدمة فذلك معارضة
للمعارضة ان قلت هل يفيد المعلل تغيير مدعاه او دليله
او تحريرهما عند معارضة السائل قلت فيه تفصيل اذ
معارضة السائل قلت فيه تفصيل اذ معارضة السائل
ان كانت في اصل المدعى للمعلل فللمدعي ان يغير مدعاه
او يحرره بحيث تندفع بها المعارضة بشرط ان
يكون مدعاه بعد التحرير او التغيير لازما لدليله الذي
ساقه لاثباته وان لا فالتحرير او التغيير يضره ويكون
سببا لدوران المنع على تقدير دليله لكن لا يفيد ٥

ح تحرير

ح تحرير دليله او تغييره اذ لا تندفع بها المعارضة
اذ للعارض لم يتعرض لدليله وانما ان كانت معارضة
السائل في مقدمة دليل العلل فللمعلل تحرير دليله
وتغييره بمعنى تحرير تلك المقدمة من دليله وتغيير
حالها بمعنى تحرير دليل تلك المقدمة وتغييره لان تلك
المقدمة ح بمنزلة اصل المدعى ودليلها بمنزلة
دليله ثم انه لا يفيده ح تحرير اصل المدعى وتغييره
وذلك ظاهر الخاتمة فيها بحثان البحث الاول
ما هو تتمة للفوائد السابقة وفيه مقامان
المقام الاول في شيء يفيد صحته ولا يفيد بطلانه
واذا كانت مقدمة الدليل صفة يكون الدليل
غير ثابت وما ليس بثابت لا يثبت شيئا اخر فلا يثبت
به المدعى المدلل به ونقض شيء يفيد بطلانه فنقض
الدليل يفيد بطلانه لكن لا يلزم من بطلانه بطلان
المدعى المدلل به كما صرح به ابو الفتح وذلك لجواز ان

ان يكون المدعى دليلا اخر وبنى ذلك فالدليل يستلزم
المدعى وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
غاية ما لزم انتفاء ثبوت المدعى بالدليل المذكور
فاشر المناقضة والنقض المفيض في المدعى متحد
وان اختلف اثرا هما في متعلقهما وحكم المعارضة
انها قطعة لاثر المقابلة على سبيل المخالفة كما صرح
السيد الشريف في شرح الاداب العضدية وتوضيحه
ان المعارض يدعي ان ابطال مدعى المعلل لكن كان للمعلل
دليل عليه فيتعارض اثبات المعلل وابطال السائل
فيسقط كل واحد منهما بالاخر فلا يثبت مدلول شيء
منهما فموجبها اي انتفاء ثبوت مدعى المعلل لانه
لما سقط دليل المعلل بقي مدعاه بلا دليل فانحدث
الوظائف الثلث في المرجع ويجب ان يستثنى مما ان
المعارضة حكمها المساقطة المعارضة بالغلب اذ حكمها
ابطال دليل المعلل كما قال في التلويح ان الدليل القطعي

لا يقدم

لا يقدم على النقيض وقد قيل ان المعارضة با
تغلب في قوة النقض الاجمالي وقد سبق نقله لكن بطلان
دليل المعلل لا يستلزم بطلان مدعاه كما عرفت
فهذا الاستثناء لا يغير قولنا فموجبها ايضا ثبوت
مدعى المعلل بقولنا فيغير فاشر الاعتراضات وقولنا
ابطال المدعى الغير المدلل ثم المعارضة ثم النقض لما قال ابو
الفتح ان الدفع في الدعوى اقوى من الدفع في الدليل
والمناقضة اضعف الاعتراضات لكنها اسلم من الكل
لعدم احتياجها الى كونها اصولا او وظائف واظهار الصواب
اذ يجب على المعلل اثبات ما منعه السائل وعند اثباته
تظهر صحة مدعاه بخلاف سائر الوظائف فان المعلل
بصير فيها كالمدعي فان ينقض دليل السائل او يعارضه
او يمنع شيئا من مقدماته ولا تظهر صحة مدعاه
في الاخيرين حتى تظهر فلا تظهر صحة مدعاه الا
باثبات ما منعه السائل او نقض ما استدل به السائل

وبالانتقال الى دليل اخر يعرفه السائل فتأمل الكلام
الثاني قال الشارح المسعود فاذا كان الكلام جاريا
بين الخصمين يلزم ان ينتهي البحث والمناظرة اذ
الطاقة البشرية قاصرة عن ترتيب امور غير متناهية
فاما ان ينتهي البحث الى الزام السائل وهو ان لا يكون
له سبيل الى منع كلام المعلل الذي يكون بينهما مطابقة
ونزاع بالوجه ينتهي ادلة المعلل الى امر يقبله السائل
اما لكونه بديهيا جليا او لكونه مسلما عند السائل
واما ان ينتهي البحث الى انقطاع المعلل وهو عجزه عن
اثبات ما هو مطلوبه ومدعاه اذ لا يمكن له
اثباته امور لا نهاية لها والشارح المسعود ذكر كلاما
طويلا طوينا ه لقلة جدواه في بعض الكتب الدقيقة
الرائق يقال دقت جمجمته اذا لم تثبت قال الله عز وجل
على جهنم واحصنه اى باطلة غير ثابتة انتهى البحث
الثاني في بعض اصول الفقه ومعرفته تنفع المقلد اعلم
ان

ان القياس اما اقتراني او استثنائي وكل منهما
اما مفرد او مركب لان القياس المسوق لاثبات
مدعى واحد ان لم يجتمع بشئ من مقدمتيه الاكسبهما
بقياس اخر فهو قياس مفرد وان احتاجت مقدمتاه
او احديهما الاكسب بقياس اخر فهو القياس المركب
قال الشارح المحقق في شرح الشمسية القياس
المركب قياس يتركب من مقدمات ينتج مقدمتا
منها نتيجة وهي من المقدمة الاخرى نتيجة اخرى
وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وذلك انما يكون
اذا كان القياس المنتج للمطلوب تحتاج مقدمتاه
او احديهما الاكسب بقياس اخر كذلك الى ان ينتهي
الى المبادي البديهية فيكون هناك قياسات
مرتبة تحصل المطلوب ولهذا يسمى قياسا مركبا
فان صرح نتائج تلك القياسات يسمى موصولا
النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا

كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل ط د
ا فكل ج ا وكل احد وكل ج د وان لم يصرح بها يستمى
مضمول النتايج لفصلها عن المقدمات في الذكر
وان كانت مرادة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب
وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه انتهى اقول
مرادة من جهة المعنى لان القياس لا ينفك عن النتيجة
فهي مفعولة البتة والكبرى المذكورة بعد القياس
منتجة في الحقيقة الى تلك النتيجة المطوية ونظير
ذلك العالم متغير وكل متغير محل للحوادث
وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث وكل حادث
فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر وهذا القياس
مركب من ثلثة اقيسة ولنفرض ان مقدمتي القياس
الاول بديهيا والمقدمات الاقيسة على الثلثة
وصغرى القياس الثاني نظرية لانها نتيجة القياس
الاول وثابتة به لكن نفرض كبراه بديهية للعلم

يزداد

يزداد عدد الاقيسة على الثلثة وكذا صغرى القياس
الثالث نظرية لانها نتيجة القياس الثاني وثابتة
به ولنفرض كبراه بديهية فاذا تبين عندك
المقدمات البديهية عن المقدمات النظرية
من هذا القياس المركب فاعلم ان للمعلل ان يستدل
على هذا المطلوب بقياس واحد مركب من مقدمتين
احديهما نظرية والاخرى بديهية او كلتاهما نظريتان
اعاه ول فلكي تكون صغراه نتيجة القياس الثاني
وهو القياس الثالث كان تقول العالم حادث
وكل حادث فله مؤثر فحينئذ تقول في بيان الصغرى
لان العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكل ما هو
محل للحوادث فهو حادث او تقول لان العالم محل
للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث
بيان الصغرى الثانية ان العالم متغير وكل متغير
محل للحوادث ولكي تكون صغراه صغرى القياس الاول

وهي ان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث اما الصغرى فقولنا وكل
متغير فلا مؤثر وهذه الكبرى نظرية موضوعها
الحد الاوسط من القياس الاول ومحمولها الحد الاكبر
من القياس الثالث فالمعلم ح ان يتول في بيان
الكبرى لان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث
فهو حادث وكل حادث فله مؤثر او يتول لانه
كل متغير حادث وكل حادث فله مؤثر وبيان هذه
الصغرى ان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل
للحوادث فهو حادث واما الثاني وهو ما يكون
كلتا مقدمتيه نظريتين فكما تكون صغراه نتيجة القياس
الاول وهي قولنا العالم محل للحوادث وتكون
كبراه قولنا وكل ما هو محل للحوادث فله مؤثر فالمعلل
ح ان يذكر في بيان الصغرى القياس الاول وفي بيان
الكبرى قولنا لان كل ما هو محل للحوادث فهو حادث
وكل حادث فله مؤثر ويقول الفقير لم يذكر مثال القياس
الاستثنائي

الاستثنائي المركب في شرح الشمسية ولعل مثاله
الارض مضيئة لانه ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة واذا كان النهار موجودا
فالارض مضيئة لكن النهار موجود وهذا معقول
النتيجة وان قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واذا
كان النهار موجودا فالارض مضيئة لكن النهار
موجود فالارض مضيئة فهذا موصول النتيجة
ومن الاقسام المركبة ما هو مركب من اقتراني واستثنائي
كقولك هذا متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة
فهو حيوان لكنه متحرك بالارادة وكل حيوان متنفس
ينتج المدعى وهذا معقول النتيجة واذا ذكرت
نتيجة الاستثنائي وضمت للكبرى اليها فهو موصول
النتيجة ولدلالة حذف الاقضاء الى الاملال لا يمنع
البيان وانه الموفق ثم اعلم ان القياس الاقتراني

الصغرى فيه وهي ما اشتملت على موضوع المطلوب او على
مقدمة ان تذكر قبل الكبرى وهي ما اشتملت على محمول
المطلوب او على تاليه وذلك في جميع الاشكال ولهذا
اعتبروا الاشكال الاربعة بعد اعتبارهم تقديم الصغرى
على الكبرى كما يشهد به تتبع اشكالهم لانهم لو وجدوا
الكبرى في كلام واحد متقدمة على الصغرى فلا تعتبر
الشكل فيه الا بعد اعتبار تقديم الصغرى عليها اي قلت
فقد صرحوا بان الضربين الاولين من الشكل الرابع
ينتجان بعكس الترتيب ليعتد بهذا الشكل الاول ثم بعكس
النتيجة فهذا يشعر بان الشكل الاول قد يعتبر بتقديم
الكبرى على الصغرى قلت كون ذلك القياس شكلا اولا
ليس بالنظر الى النتيجة المطلوبة بالشكل الرابع بل بالنظر
الى النتيجة المنعكسة الى النتيجة المطلوبة بالشكل الرابع
وهذا ظاهر لمن يمارس الميزان فالقياس الاقتراني ان
تركب من حمليتين يسمى قياسا حمليا فالنتيجة حملية

البتة

وان تركب من شرطيتين او من شرطية وحملية
وتفصيل ذلك في كتب المنطق يسمى قياسا شرطيا
فالنتيجة ح شرطية الا في القياس المقسم فان نتيجته
حملية وهو قياس الف من شرطية ومنفصلة و
حملتين بعد اجراء الانفصال وكانت نتائج الشرطيات
بين اجراء الانفصال والحمليات منحدة كقولنا
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط
وكل ه ط ينتج ان كل ج ط ثم اعلم ان القياس الاقتراني
ينتج الحملية وقد ينتج الشرطية المتصلة وقد ينتج الغير حملية
المنفصلة وتفصيل ذلك في كتب المنطق واما القياس
الاستثنائي فقد ينتج الحملية وذلك اذا كانت
شرطية منفصلة او منفصلة ذات جزئين وقد ينتج
المنفصلة وذلك اذا كانت شرطية منفصلة حقيقية
او مانعة الجمع ذات اجزاء واستثنى نقيض احد الاجزاء
كقولنا هذا العدد اما زوج او ناقص او مساو لكنه

ليس بمساو ينتج ان هذا العدد اما زائد او ناقص و
قد ينتج ان هذا العدد منفصلة وذلك اذا كان مؤلفا
من شرطية منفصلة تاليها منفصلة وذلك لاستثنائه عين
المعدوم كقولنا ان كان العالم متغيرا فان كان كل متغير
محلا للحوادث فالعالم محل للحوادث لكن العالم متغير
ينتج الملازمة ثم اعلم ان القياس لفظا كان مؤلفا او
مركبا قد يطوى بعض مقدماته اقتصارا وربما ان
يكون من هذا القبيل قال الله تع قالت اصابعها باانت
استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين قال البيضاوي
بيان قولها ان خير من استأجرت الاية تقبل شائع يجري
مجرى الدليل على انه صديق باكبيجا انتهى واراد من
قوله تقبل شائع ان اللام في القوي للجنس لا للعهد
على ان يكون المراد به موسى عليه السلام وقد يجري مجرى
الدليل لان حذفها اوراجه كثف الجنس كذا قاله بعض
المحشين وهو غير له لان حذفها تشير قولها هو قوي امين
فيكون

فيكون دليلا على صدور الفعل الثاني واعتبر كون اللام
للجنس ليتعكس الكبرى الى الكلية فيصير شكلا اول لا
وما قاله المبرد ليتون من اشتراط اختلاف مقدمتي الشكل
الثاني في الكيف انى هذا شرط لا طراد انتاجه كقولهم
ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وانما قال يجري
مجرى الدليل لان المقدمة الواحدة ليست بدليل بل هي
جارية مجرى الدليل الذي يتركب منها ومن المقدمة
الاخرى المطوية مقوله على انه صديق باكبيجا ولم يقل استأجره
لان الانشاء لا يستدل به على الاخبار وتأويله بالاخبار وتأويله
على ما مر في بعض كتب النحو مقول في صفة هذا الكلام
وهو هنا استأجره وتنتيجة الدليل في الاية انه خير من استأجر
ومعناه مقول البيضاوي انه صديق باكبيجا وقضية هذه
النتيجة كبرى اخرى وهي ان كل من هو صديق باكبيجا
فهو مقول في صفة استأجره فانبات تأويل الانشاء
هنا اني عهد بالقياس المركب وقد قالت ان القوي الامين

الفرق بين المقام بالفتح والمقام بالضم هو انه اذا قيل اقبم فلان او اقام الفلان مقام المقام الفلان ينظر الى الفعل الثاني ان كان المقام فيه بالفتح سواء قرء اقيم او اقام وان كان المقام فيه بالضم سواء قرء الفعل اقيم او اقام كالبناء في حروف العلة اصل في القسم الواو وبدل منها والتاء بدل من الواو فانه اذا قيل اقيم او اقام مقام الواو ويقال مقام بضم الميم لان المقام ليس للواو بل الباء في نفس الامر لان الواو بدل من الباء وقيل التاء اقيم او اقام مقام الباء يقال مقام بالفتح لان المقام الباء في نفس الامر اصل في القسم على هذا ظهر فساد ما قيل اذا قرء من الثلاثي يكون مقام بفتح الميم واذا قرء من المزيد مقام بالضم من الفوائد افضل العلماء ابو السعود

والمصادر قد يطلق ويراد بها معانيها النسبية اي الحدث وقد يطلق ويراد بها الحاصل بالمصدر مثلا وقد يطلق ويراد بها المعنى الحدثي وقد يطلق ويراد بها الامر الحاصل منه وحلول الامر عند البعض والضاربية والمضروبية عند اخرين كذا قرره الاستاد قوله والحاصل بالمصدر المراد منه حلول الاثر وقد للتعظيم هنا حاشية جلبي

قوله اثنان واربعون قد يشكل على عدم اعتبار العدد الذهني فيما ذكرناه والا فالاحتمالات ستة وخمسون حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين او الكما ذكرناه وضرب الاربعة فيها في سبعة ثانيا وضرب الاثنين في ثمان وعشرين ثالثا ويحتمل ان يكون قوله فليتامل اشارة الى البيان المذكور فافهم جلبي

وههنا بحث شريف ذكره بعض المحققين الفارسي في تفسير الفاتحة ينبغي ان يشير اليه وهو ان جميع المصادر تشمل اما في الاصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها المتعلق موجدة كانية او حتية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وذلك الهيئة اما ان يكون للفاعل فقط كما في اللازم كالمتحركية والقائمية الحاصلتين من القيام والحركة او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كما في العالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم وباعتبار تساوي اضافة المصدر المتعدي فقد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون للمركب ويعبرون بهما الهيئتين الحاصلتين بالمصدر والا لكان كل مصدر متعديا ولا قائل به بل استعمال يعني الحاصل بالمصدر لاستعمال الشيء في لازم معناه حسن جلبي

مرادف مساو ومساوق مرادف نيه ودر الفضلي متعدد اولم معنائي واحد اولم مساوي نيه ودر الفضلي متعدد اولم معنائيده متعدد اولم لكن ماصدقلري برلولم مساوق نيه ودر الفضلي متعدد اولم معنائي واحد اولم كركه عاموس متعدد اولسون اولماسون

الاشتمال على اربعة اقسام الاول اشتمال الكل على الاجزاء كالبيت والثاني اشتمال الكل الجزئي كالانسان والثالث اشتمال الظرف المظروف والرابع اشتمال الصفة الموصوفة سمع

خبر من است جرت كما هو الظاهر لان الوصف الاول يكون سببا للوصف الثاني كما هو شائعة تعليق الشيء بالوصف وقرنه وامنه على الاسلام بسبب تحبيبه تعالى بالعكس كان الدليل من الشكل الاول لكنها اضافت هذا القول للابهام ان تحبيبه تعالى كانت سببا لقرنه وامنه المخالفة في كل خبرية كما اشار اليه الصادق وضعه بعض المحشين وانكر لتخلف القرآن من الله حكيم عليم ثم اعلم ان المقدمة العاشرة من القياس الحملي ان اشتملت على محمول مرصع عالمطلوب اي صغرى او كبرى مطلقة وان اشتملت على محمول في كبرى او صغرى مطلقة وان لم تشتمل على شيء منهما فعلم ان القياس مركب كتخلف في اثبات ان العالم متغير فان كل متغير حادث ومعرفة المقدمات تحتاج الى بسط ولكن اخر الكلام للملة على التمام وعلى رسوله افضل الصلوة والسلام ثم نقرر القواعد بين يدي ذي الجلال والاكرام

يقول العبد الخاشع الراجي رحمة ربه الغني الحاج محمد الشهير بالخلاص والسعادة قد استفاض العلم بين يدي هذا التقرير في الليلة العاشرة من ذي الحجة

والاصل يجيء لمعان الاول بمعنى الاستصحاب وهو ابقاء ما كان على ما كان والثاني بمعنى القاعدة والثالث
بمعنى الدليل والرابع بمعنى الراجح والخامس بمعنى ما يبتنى عليه شيء سمع من الاستاذ

فان قلت ما معنى الخارج وما معنى نفس الامر وما الفرق بينهما قد عرفت ان الوجود على قسمين وجود اصلي هو
علة الآثار ويظهر الاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يتصور الا في العقول كالمدرك ولذلك يسمى
وجودا ذهنيا فالوجود الاصلي لا يكون الا خارجيا عن العقول المدرك غير قابل الذهن ولما نفس الامر فمعناه نفس الشيء
في حد ذاته والمراد بالامر هنا الكلي فنفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى
كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده كذلك بقطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا
وذلك الوجود اما وجود اصلي واما وجود ظلي نفس الامر يشمل الخارج والذهن كشمولهما العام من الخارج مطلقا اذ كل ما
هو في الخارج فهو نفس الامر وعام من الذهن من وجه اذ كل ما هو في الذهن يكون نفس الامر قطعا فانه اذا اعتقد كون
الحجر زوجا كان كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع شيوعه في الذهر والذهن قال والايجب مطابقته لما حصل في العقل حتى

وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف ان صاحب الكشاف قد نبه [illegible] ال وكان حنفيا
قال العلماء الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه ولعله ترك رعاية لتناسب التعقيبين وذكر

واعلم ان النفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حمل قراين هذه خطبة على مراتبها في كل واحدة منها اما مراتب العقل
النظري فخلان النفس في مبدء الفاطرة خالية عن العلوم كلها لكنها مستعدة لها والا لامتنع اتصافها بها وهي تسمى عقلا
هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الخالية في نفسها جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت الاشاعة الحواس الظاهرة و
ان طلبة حصل لها علوم اقلية واستعدت لاكتساب النظريات وهي تسمى بالملكة لانها حصل لها ملكة الاولى
ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا ارتبت العلوم الاولية وادركت النظريات مشاهدة او بسبب بالعقل
المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد فهي العقل بالفعل

شرح مطالع

والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل مستعدة لها وهذه
المراتب مع العقل الهيولاني الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات واستعداد
استعدادا قريبا الان ينتقل من البديهيات الى النظريات وهي العقل بالملكة والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية
لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها وهي العقل بالفعل والرابعة ان تطالع المعقولات المكتسبة وهي
العقل المطلق والعقل الاخير الظاهر انما يكون في دار القرار ومنهم من جوز ها في هذه الدار والنفس كاملة فان

والاصل يجيء لمعان الاول بمعنى الاستصحاب وهو ابقاء ما كان على ما كان والثاني بمعنى القاعدة والثالث
بمعنى الدليل والرابع بمعنى الراجح والخامس بمعنى ما يبتنى عليه شيء سمع من الاستاذ

فان قلت ما معنى الخارج وما معنى نفس الامر وما الفرق بينهما قد عرفت ان الوجود على قسمين وجود اصلي هو
علة الآثار ويظهر الاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يتصور الا في العقول كالمدرك ولذلك يسمى
وجودا ذهنيا فالوجود الاصلي لا يكون الا خارجيا عن العقول المدرك غير قابل الذهن ولما نفس الامر فمعناه نفس الشيء
في حد ذاته والمراد بالامر هنا الكلي فنفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى
كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده كذلك بقطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا
وذلك الوجود اما وجود اصلي واما وجود ظلي نفس الامر يشمل الخارج والذهن كشمولهما العام من الخارج مطلقا اذ كل ما
هو في الخارج فهو نفس الامر وعام من الذهن من وجه اذ كل ما هو في الذهن يكون نفس الامر قطعا فانه اذا اعتقد كون
الحجر زوجا كان كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع شيوعه في الذهر والذهن قال والايجب مطابقته لما حصل في العقل حتى

وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف ان صاحب الكشاف قد نبه [illegible] ال وكان حنفيا
قال العلماء الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه ولعله ترك رعاية لتناسب التعقيبين وذكر

واعلم ان النفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حمل قراين هذه خطبة على مراتبها في كل واحدة منها اما مراتب العقل
النظري فخلان النفس في مبدء الفاطرة خالية عن العلوم كلها لكنها مستعدة لها والا لامتنع اتصافها بها وهي تسمى عقلا
هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الخالية في نفسها جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت الاشاعة الحواس الظاهرة و
ان طلبة حصل لها علوم اقلية واستعدت لاكتساب النظريات وهي تسمى بالملكة لانها حصل لها ملكة الاولى
ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا ارتبت العلوم الاولية وادركت النظريات مشاهدة او بسبب بالعقل
المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد فهي العقل بالفعل

شرح مطالع

والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل مستعدة لها وهذه
المراتب مع العقل الهيولاني الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات واستعداد
استعدادا قريبا الان ينتقل من البديهيات الى النظريات وهي العقل بالملكة والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية
لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها وهي العقل بالفعل والرابعة ان تطالع المعقولات المكتسبة وهي
العقل المطلق والعقل الاخير الظاهر انما يكون في دار القرار ومنهم من جوزها في هذه الدار والنفس كاملة فان

إذا أقبل الباب بكذا فان كان الباب متصفا بالتعريف والتصور سلم كان العنوان في بيان كذا وان كان مشتملا على المسائل فالشهود في تفسير في بيان احوال كذا يعني ان الموضوع هو الكذا الذكري حكما ان نفسه حاصلوم وتقول المعنى انه في بيان كذا سواء كان في بيان احواله او انفسها بالتعريفات عصام الدين على التصورات

وبالجملة يقصد بقول الباب في كذا احد امران وان خلا عنهما تارة احدهما ان الباب يفيد الكذا وان ثابتها ان كذا الآتي الباب وقد يقصد ان اللفظ بالذات من الباب لبيان الكذا او كذا المقصود بالذات الآتي الباب وذلك لا تعرف في ان المتبادر بتتبع الباب على احواله لا بتتبع الآتي الباب بغلبة الحضور تأمل عصام على التصورات

مطلب حواب لما

وذكر لانه لما قبل ليس بزيد فقد علم ان هنا كراه مقول قبل ذكر السند

فعلم ان هنا كراه هكذا اذا كثر الشيخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الايمان فعلم ان اه حسن جلبي وفي شرح الوافية للشريفة الفضل الذي عند تفسير النظم الجميع والفاسد ان جوابها بالفاء قليل وهو شاذ بالجواز منه

وعلى التقديرين يتجه ان المتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وما شاكله شيخ للفتاح قبيل احوال السند اخر احوال المسند

ويلزم ان يكون شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا بالاتفاق ويجوز ان يكون جملة اسمية مع اذا للفاجاة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا نفح الاسرار للاظهار

وفي الفاموس لما وهو ظرف بمعنى اذا عند الاعلم وكل استعمال ابن مالك يشمل كلها وكلام سيبويه محتمل اه وقال ابن هرون ان ملاحرف وحمل كلام سيبويه على انه ظرف الا ان لو الا ان لو الا ان اه ولثبوت الفاء في ثبوت الاول وعال لو كان ظرفا لم يجز تقدم الجملة وللجواب الفعل على الشرط والتقييد فكانه دخلها في ذلك الوقت وبالفعل ماض لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وقد يكون مضارعا

شرح الرضي في الظروف

فهو مخالف لما لم يعهد الفاء في جوابها فانه جوز ابن مالك دخوله في جواب الكل بشرط ان يكون الجملة اسمية نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والجمهور منعوا وقوعها جوابا للاه حاشية مصطفى

وقد يطلق الالتفات على تصفح الكلام بحملة مستحسنة الفائدة لذا لمعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما من المدح والذم كقولهم لعاوز دعه الباطل ان الباطل كان زهوقا وقولهم انهم قوم اصرف الله قلوبهم وقد يطلق ايضا على كلام ذكر انفا والله اعلم فهما عنيا في قبل السابع كما ذكره قبيل الخامس المتن كقول ابن مباره للاحمه تبدو وفي اليأس راحة ولا وصلة تصفو لنا فنكارمه فكانها قال فللومة تبدو قبيل لها تصنع فاجابه بقوله وفي اليأس راحة اطول عصام قبيل قول الدمشق ووجهه اه بحث الالتفات

وان الشيخ اباعلي اشارة الغير الثالث من مقطوعات الاشارات الى ان المستعار غير المجموع او غايرة الجمع وعانقة الخلو كوكب ابت زايد
واقاعرا والعالم اما اذ يعبد الله او ينقطع الناس حاشية المختصر

27 ظ

هذه رسالة تتبيا لمعرفة الاستعارة المكنية للفاضل الخزاندي

لعلم ان الاستعارة المكنية فيها ثلثة مذاهب مذهب السلف ومذهب الخطيب ومذهب السكاكي عند السلف المستعمل في المشبه المذكور
المشبه به كما لو ذكر كلما اظفار للمنية فان لفظ السبع المذكور المشبه به يذكر الاظفار استعارة مكنية فيكون الاستعارة المكنية عنده مجاز العقل كما لو ذكر صرائر
بل المشبه به بلازمه او شيا من الاظفار المنية تخييلية فهي مجاز عقلي للعقل كما انها مجاز عقلي عند الخطيب كما سيتبين وعند الخطيب السلف الاستعارة التخييلية
والصورة المكنية هو التخييلية مثلا امتان عندهما وعند الخطيب اثبات المخالب الخ فالاظفار المكنية عند السلف مجاز لغوي من المجاز بوجه المجاز العقلي التخييلية اذ هما
عند الخطيب جعل شيء من لوازم المشبه به كالاظفار المكنية فسر عند السلف استعارة لها عنده مجاز اصطلاح وعند السكاكي لفظ المشبه المستعمل لفظ المشبه به بارادة انه
فيه فهي مجاز لغوي عنده كما ان التخييلية مجاز لغوي اذ هي عنده لفظ المشبه به المستعمل في المشبه الذي هو جامد وهي كما اظفار المنية لان المعلم لما
المنية بأجمع المهالك رتهم فيها ما هو آلة للاهلاك مثل الاظفار فذكر الاظفار الحقيقية وارادة ما هو الموهوم المخيل فتأمل جيدا فان بعلم هذا القدر
ان المختار عند الخطيب تطلق بالاشتراك اللفظي على ثلثة معان التي ذكرت قبل هذا الاعلى بقي النوع الثالث الباعث ارادة ما يطلق عليه
لفظ الاستعارة فاطلاق المشترك واما عند السكاكي فالاستعارة موضوعة لمعنى واحد هو جنس كل شامل الاقسام الثلثة وهو لفظ
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فان كان المشترك هو المشبه في تصريحية وتخييلية ان المشبه امرا محققا او متخيلا
وان كان امرا وهميا وان كان المشترك هو المشبه به فهي مكنية فهي الثلثة مندرجة تحت مطلق الاستعارة الدال
الجزئي تحت الكلي فاحفظ هذا الكلام راجيا لطف الملك العلام فانه من نزائف الافهام تم بعون الملك العلام

اختلفوا في واضع لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله وسمي هذا المذهب مذهب التوقيف
وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف
البعض واصطلاح البعض وقيل ان من تكلم بالعربية كاسمعيل بن ابراهيم الرهاما من الله وجنكي

واعلم ان عمدة الادلة مدركة القول بان واضع الالفاظ هو الله ومدركة القول بان الكلام على المسمى عصام عليه الرحمة
لان التعليم تعلق بالاسماء والمسميات لقوله تعالى انبوني باسماء هؤلاء ان كنتم
باسمائهم والضمير المنبوء بها هو الاسماء والضمير لهم مذاكر في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء الآية

فالكلام خبر احتجت بمنع المعدوم والكذب
كما انه قضية وسلبه ومقدمة وسلبه
ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم وسلبه
وجهة وبيد وسلبه به وحاصل انه كاذب

اعلم ان الحال اربعة مواطئة ومقدرة ومؤكدة ومنتقلة لان الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول فان كان
مبينة للهيئة بالذات او بالغير فان كانت مبينة للغير فهو حال مواطئة لانها لا تبين الهيئة بذاتها بل تبينها
من الصفة فان الحال مواطئة اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة كقراءاني قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا وان كانت مبينة بالذات فلما ان تكون مبينة للهيئة الثابتة في الحال او في الاستقبال فان كانت
مبينة لما في الاستقبال فهي الحال المقدرة وان كانت مبينة لما في الحال فاما ان تكون لازمة لذي الحال او مفارقة
والاول حال مؤكدة والثاني حال منتقلة شرح داده

وقد تزاد الواو بعد الا لتاكيد الكلام المطلوب اثباته
على ما قبلها من المحكوم عليه او انها محل التردد
وهمزة القطع ثمانية الاول همزة باب الافعال والثاني همزة تفعل المتكلم من المضارع والثالث همزة لفظ احد والاثنان
والثالث همزة اسم فاعل ام خامس همزة الجمع نحو افعال والسادس همزة افعل التفضيل والسابع همزة الجلالي
عند الكل مسموعا ويا نحو يا الله وانما من همزة صفة المشبهة نحو احمر

وما فائدة معرفة الوضع في الافعال ولم يكون منها الاصل وطال وكثر قواعد الاعراب
ثم اعلم انه اذا كانت الجملة مصدرة بالمكنوف لغاية اتصالها به نحو طالما وانا واذا كانت مستغنية عنه كافة نحو قل ما يقوم زيد
اي فيما مر كما في حجي على قواعد الاعراب

سبب الحق الطاهوني
كثرة الزنا واسباب الفاحشة عند البعض
طعن الجن باذن الله تعالى وعند البعض
الهوى وعند الاخرين تلبيس الشيطان
على الانسان تعالى شانه فتح الجن وبامرهم بان يفعل
فعل القبيح عقوبة الهواء
موجز زكوة

لا يجوز وقوع المصدر
حال الا اذا كان نوعا من
صاحبه نحو انا سعيا وبرجة
وجلة الكتاب مكتوب حاشيته سر سلمي

رسالة في الاستعارة لكمال پاشا زاده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لذي المن والاحسان والصلوة على رسوله المؤيد ببراعة
المعاني وفصاحة البيان وعلى اله الكرماء واصحابه العظماء الذين
بهتدي من بأيهم يقتدى واعلم ان اللفظ الموضوع المستعمل ان فرد
كان او مركبا ان استعمل فيما وضع له فحقيقة مثال الحقيقة في المفرد
كالاسد في الحيوان المخصوص المفترس والنقل في اذهاننا الروح ومثالها
في المركب حروف ان اسد بمعنى اهال الحيوان المفترس المخصوص وان استعمل
في غير ما وضع له بالقرينة المانعة عن ارادة ما وضع له والعلاقة بينها
او بين الموضوع له وغير الموضوع له المجاز ثم المجاز ينقسم الى قسمين مستعارة
ان كانت العلاقة المشابهة اي مشابهة المراد بما وضع له في اللفظ المفرد
ومرسل ان كانت علاقته غير المشابهة من السببية والحلول والجوار والاطلاق
والعموم وغير ذلك مثال الاستعارة في اللفظ المفرد كالاسد في الرجل
الشجاع فان الرجل غير ما وضع له الاسد فان ما وضع له الاسد هو
الحيوان المفترس الرجل لكن استعمل الاسد في الرجل لكونه مشابها لما
وضع له الاسد من الحيوان المفترس في الشجاعة وكالنقل في الضرب الشديد
لمشابهته القتل والاتلاف في كمال الايلام ومثال الاستعارة في
اللفظ المركب كقولك للمبتدئ في امر اذا قاربت ان تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فان تردد في الجواب مثلا اذا استفتي في مسئلة بالاقدام

حقيقة ان كان الاستعمال فيما وضع له لعلاقة ما كون حقيقة

مجاز ان كان الاستعمال فيما لم يوضع له لعلاقة ما كون مجازا

كما ليس مع القرينة المانعة عن ارادة ما وضع له

بالاحجام فان وبالاحجام اخرى شبه حال من اراد الذهاب الى موضع
فقدم رجلا وأخر اخرى اذا لم يذهب فاخرها اخرى وهذا القول المركب
لم يوضع الا لذلك وتردد المفتي مثل هذا مشتبها بالبشر فهذا حقيقة
فيكون هذا اللفظ المركب استعارة في تردد المفتي ومثال المجاز
المرسل في اللفظ المفرد نحو العين في النبات في قولك رعينا العين
نباتا اي منبتا عن العين ونحو البنت في الغيث في قولك ما طرنا السماء
نباتا اي غيثا هو للنبات ونحو النهر في الماء والميزاب فيه في قولك جرى
النهر وسال الميزاب اي جرى ماء النهر وسال الماء الميزاب لما ان كلا منهما قد
الحل واراد الحال مثال المجاز المرسل في اللفظ المركب نحو هو مع ركب النهار
مصعدا اي مجدوا مع القافلة النهار مبعدة فان الشاعر لم يرد بهذا
اللفظ المركب معناه الحقيقي وهو ذهاب محبوبه مع الاحباب بل اراد به
اظهار الحزن عند ذلك نحو قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بهذا اللفظ المركب انما وضعها التي بل اراد اظهار الحزن على رجائها
وعكسه تقديرها ما ان تولد ما في نظائرها ذكرا وان استعمل اللفظ في
غير ما وضع له مع العلاقة بلا قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فهو
كناية كقولك طويل النجاد اي علاقة السيف فان طويل النجاد كناية
عن طويل القامة من غير منع عن ارادة ما وضع له اعني طويل النجاد بنفسه
ثم الكناية بنفسها على ثلثة اقسام لانها اما ان يقصد بها في الكلام انتساب
الصفة الى الموصوف انتسابا منسوبا اليه باي نسبة كانت فالكناية ح كناية يقصد بها الموصوف انتسابا منسوبا

حقيقة ان كان الاستعمال فيما وضع له لعلاقة ما كون حقيقة

مجاز ان كان الاستعمال فيما لم يوضع له لعلاقة ما كون مجازا

كما ليس مع القرينة المانعة عن ارادة ما وضع له

ثم ان ارادة ما وضع له لا تنافي ارادة غيره

فالكناية ح كناية بقصد بها الصفة واما النسبة فالكناية ح يقصد
بها النسبة واثبات الصفة للموصوف لنفس الموصوف كما في الاول
ولنفس الصفة كما في الثاني ومثال الكناية التي يقصد بها الموصوف كما يقصد
بطي المستوى القامة عريض الاظفار الانسان وكما يقصد بعريض
الوسادة كناية عن عريض القامة الابله ومثال الثاني قولك طويل النجاد
كناية بطويل النجاد طويل القامة وقولك جبان الكلب كناية عن الكلب
عن كونه كجبانا ومثال الثالث قولك اثبتت سماحة والجد والمروة في قبة ضربت
على ابن الحشرج فانك كنيت باثبات هذه الصفات بها ذا بن الحشرج عن اثبات تلك
ثم اعلم ان الاستعارة تنقسم بتاويل المتبنى بالاستعارة الى تصريحية
ومكنية وتخييلية عند صاحب الايضاح فالمعنى اللفظ المستعمل فيما شبهت
بمعناه الاصلي مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له اعني المشبه به كما ذكر
فيما قبل او المعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة كما اعني
هذا المعنى الاستعارة عند السكاكي اي الاستعارة عند الخطيب وهو صاحب
الايضاح والتلخيص يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلثة الاول الاستعارة
التصريحية وهي اللفظ المستعمل فيما شبهت بمعناه الاصلي مع قرينة مانعة
عن ارادة معناه الاصلي كقولك رايت اسدا يرمي او في الحمام وقولك لقيت
الفتى فالجواب جنا قدام عليه مناة وهرب عنه اخرى تشير الى الحال
من اراد ان يذهب فقدم رجلا وتاخر اخرى فاجرا اخرى اذا اراد ان
تقدم رجلا وتاخر اخرى والثاني الاستعارة المكنية وهي تشبيه الشيء

بشيء في النفس مع عدم التصريح بشيء من اركانه سوى المشبه
واضافة خواص المشبه به الى المشبه للدلالة على ذلك التشبيه المضمر
في النفس كقولك اظفار المنية وعنى بها انياب قد شبهت المنية
بالسبع في اهتبال النفس ولم يذكر في الكلام ذلك التشبيه سوى
المشبه المضمر هو المنية اي الموت واضيف اليها ما يشبه الاظفار الذي هو
الخ فهذه خواص المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية عند الخطيب ليس
الا هذا التشبيه المضمر في النفس الذي هو من التشبيهات بالمجاز من حيث هي
تشبيهات واما اذا ترك التشبيه فيها يصير مجازا او استعارة تصريحية
اذا استعمل لفظ المشبه به في المشبه مع قرينة عدم ارادة المشبه به
واما اذا ترك التشبيه في ما صرنا اليه والكون المضمر في النفس يطلق على الاستعارة
المكنية فيجوز في اللفظ عند الخطيب الثالث التخييلية وهي عبارة
عند الخطيب عن امر مبهم يتبع المشبه به في ما يخص المشبه به كالاظفار
فليس بمجاز فانها تكون للسبع لا للانسان مثلا لكنها للموت المبالغ
لتصويره بهذا الذي ذكرنا واعلم ان الذي يطلح كلا منهما يكون استعارة
بالكناية ان اللفظ مستعمل في معنيين احدهما الحقيقي او المجازي المقصود وهو اللفظ المذكور
المستعمل في غير ما وضع له مع العلاقة بينهما والقرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له فاذا بينهما المجاز العقلي وهو نسبة الشيء الى نسبة كانت
لغير ما هو له في ظاهر المتكلم كنسبة الاظفار المثبتة نسبة اليد
الى الشمال ونسبة الانبات الى الربيع في قولك انبت الربيع البقل

فان الانبات الذي لازم القاد ونسب الى الربيع لكون الربيع مناسبا
للقاد وفي تعلق الانبات به ايضا مع حيث كونه مجازا زمانا بخلق القاد
الانبات للبقل ثم اعلم ان مذهب الجمهور في الاستعارة التخييلية كمذهب
الخطيب في اطلاق المجاز ايضا بكثرة اللفظ على المجاز اللغوي وهي
اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له لعلاقة بينهما وبالقرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له على المجاز العقلي الذي هو نسبة الشيء الى غير ما
هو له في ظاهر الكلام كقولك انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند
والهازم هو جيش الامير لانه لكونه نسبة الهزم اليه لكونه امير الهم
ولكن الجمهور خالف الخطيب في الاستعارة المكنية فانها كما في اظفار المنية
نشبت بيد الشمال عندهم هو لفظ السبع المرموز اليه بالاظفار المستعمل
في المنية ولفظ الانشاب المتمكن في تعريف الاشياء باليد المرموز
اليه باليد المستعمل في الشمال المشبه هو به فالاستعارة التصريحية
والاستعارة المكنية كلاهما مجاز لغوي مستعمل في ما هو غير ما وضع له
المشبه بما وضع لاي كل منهما لفظ مستعمل في ما يشبه بمعناه الاصلي
مع القرينة المانعة عن ارادته لكن في الاستعارة التصريحية ذكر لفظ المشبه
به المستعمل في المشبه صراحة وفي الاستعارة المكنية لم يذكر لفظ المشبه به
المستعمل في المشبه الا بطريق الكناية والرمز اليه بخواصه ولوازمه
كاليد والاظفار هذا كما ذكرنا ثم اعلم ان الاستعارة التصريحية
كلفظ الاسد في الرجل الشجاع والاستعارة بالكناية كما في قولك اظفر

والاستعارة التخييلية كلاهما مجاز لغوي عند السكاكي لان الاستعارة
بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضع له مع ترك احد طرفي التشبيه المشبه والمشبه به
فان كان المذكور المشبه به والمتروك المشبه فالاستعارة تصريحية كقولك
رأيت اسدا في الحمام فان كان المذكور المشبه المتروك المشبه به كالمنية
المذكورة في قولك اظفار المنية مع اضافة خاصة المشبه به اليه كاضافة
الاظفار المنية واثبات اليد للشمال فالاستعارة مكنية وبالكناية
فالمكنية عند السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به لفظ المنية المستعمل
في السبع الذي شبه بالمنية ثم الاستعارة التصريحية ترجع اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي اما حقيقة لتحقق المرابهات او عقلا
كقولك رأيت اسدا يرمي مرادا به الرجل الشجاع فانه متحقق حقا
وكقولك اهدنا الصراط المستقيم الدين القويم الذي هو الصراط
المستقيم في اصابة الحق لله الدين هو المتحقق عقلا وان لم يكن
متحققا واما تخييلية لعدم تحقق معناه المرادف ولا مثلا
كلفظ الاظفار ولفظ المخالب بانها شبه المنية بالسبع في اعمال
التغول بالقوة والغلبة من غير تفرقة بين اقتضاء وهو اخذ الوهم
في تصوير المنية بصورة السبع فاثبت لها الوهم وتخيل لها ما للسبع
من الاظفار والمخالب المشبه بالاظفار والمخالب الحقيقة للاسد المشبه به
للمنية فاطلق اسم الاظفار المحققة الموضوعة لما اظفار السبع للمشبه به

لهية على الاظفار المتخيلية غير للشبهة بالموضوعة وضع الاظفار التي
ولم يوضع الاظفار الا للمتحققة فاستعمال لفظ في المتخيلة مجاز او استعارة
تخييلية تكون المراد امرا تخييليا محضا ثم اعلم ان الاستعارة التصريحية
تنقسم عند الجمهور والخطيب ايضا الى اصلية ان كان لفظ المشبه به المستعمل
في الشبه اسم جنس كاسد في الرجل الشجاع والعقل في الغرب الشديد
والى تبعية ان كان لفظ المشبه به المستعمل في المشبه غير اسم جنس كالفعل
ومشتقاته والحرف فان الاستعارة في الفعل والمشتقات تابعة
للاستعارة في المصدر وفي الحرف تابعة لمتعلق معناه ومتعلق معنى
الحرف ما عبر به عن معناه كما يعبر بالابتداء عن معنى من وعند السكاكي الاستعارة
التبعية مردودة الى الاستعارة بالكناية فانا الاستعارة التبعية
في قولك نطقت الحال عند الجمهور والخطيب لما تضمنت معنى دلت
بقرينة كون الحال فاعلا لان النطق بمعنى التكلم للانسان لا يصدر
عن الحال فيكون نطقت بمعنى دلت بعد كون النطق بمعنى الدلالة
وعند السكاكي لا استعارة في نطقت بل في الحال استعارة بالكناية
بان شبه الحال بالانسان الناطق في الدلالة على المقصود ثم ترك
المشبه به فنسب الى المشبه ما هو خواص المشبه به وهو النطق فيكون
الحال المشبه بالانسان المتكلم مستعملا فيه بقرينة نسب النطق
الى الحال فيكون الحال استعارة مكنية وما جعل القوم بتبعية
قرينة لها وكذا عند السكاكي المجاز العقلي الذي هو عبارة عند

غيره

أي خاصة من خواصه ذاتية في كل واحد واحد من افراد المشبه به
بالكناية لانه بالنسبة الى الافراد من افراد الاستعارة بالكناية
خواص تتعدد فلمشبه به الى المشبه

أي يكون ما جعله القوم استعارة تبعية قرينة بالكناية
عند السكاكي

غير السكاكي نسبة الشيء الى غير ما هو له بناء على ان حال المتكلم مردود ايضا
الى الاستعارة بالكناية كقولك انبت الربيع البقل فانه مجاز عقلي
عند غير السكاكي بناء على ان نسبة الانبات الذي هو فعل القادر والحي
الى الربيع الذي ليس بقادر ولا حي عند المتكلم المتوهم لكونه زمانا فيكون
ايضا تعلق بالانبات واما عند السكاكي هو الاستعارة المكنية تبعا
على ان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي للانبات في كون كل منهما متعلق
الانبات وان كان تعلق بالفاعل من حيث التأثير وبالربيع من حيث
كونه زمانا للانبات ثم اعلم ان المجاز كما يطلق عند القوم بطريق الاشتراك
اللفظي على المجاز اللغوي الذي هو في مفرد الكلم المنقول الكلم استعارة
والمجاز المرسل وعلى المجاز العقلي الذي هو في النسبة كذلك يطلق
المجاز على المجاز بالزيادة وعلى المجاز بالنقصان كقولك ليس
كمثله شيء اي ليس مثل مثله شيء فالكاف زايدة وكقولك واسئل القرية
اي اهل القرية فالاهل المسؤل حقيقة محذوف فهو مجاز بالنقصان
ثم بعد ما تقرر لك ما ذكرنا لك ان تجعل واسئل القرية من قبيل تشبيه
القرية باهلها بان تنزل القرية ويراد بالاهل فيكون استعارة
بالكناية وان تجعله من قبيل المجاز العقلي بان تشبه حال اهل القرية
اليها لكونها مكانا كما شبه حال الماء بالمكان في قولك جرى النهر
وسال الميزاب وكما تشبه حال القادر وهو الانبات الى الزمان
ايجادا وتحقيقا وجعل انبات الربيع البقل مجازا عقليا للمجاز

فعلى هذا اذا جرى السؤال على الحال فالمجاز والمحذوف المقدر اي اهلها وجعلها من الالتفات بجعل الحال مخاطبا كما في قوله واسئل القرية اي اهلها بان قبيل المجاز بالحذف كما في قوله واسئل القرية اي اهلها بان المجاز
يكون على حذف الماء اي جرى ماء النهر وسال ماء الميزاب

بالحذف فلك ان تجعل مثل ابنت الربيع القبل فهزم الامير
الجند فالمجاز بالحذف فلانه المجاز العقلي لان الحذف انبت خالق
الربيع وهزم جيش الامير الجند بحذف الخالق والجيش كما قرر
الاصل في قوله تعالى واسئل القرية ثم اعلم ان ذلك كله اعدا من الحقيقة
والمجاز ينقسم الى اللغوية واصطلاحية والعرفية الى عرفية عامة والى
عرفية خاصة والعرفية الخاصة الى الشرعية والى غير الشرعية مثال الاول
الخاصة كاصطلاح النحو وغيره من العلوم المدونة والحقيقة والمجاز
اللغويين كالاسد في السبع والرجل الشجاع والحقيقة والمجاز
الشرعيين كالصلوة في العبادة المخصوصة والدعا والحقيقة
والمجاز العرفيين العامين كالدابة الذي الاربع والانسان والحقيقة
والمجاز الاصطلاحيين باصطلاح الكلام كالحادث
في الموجود المسبوق بالعدم والاضافي المتجددة والاحوال التي
يحصل للموجود ثم يحصل لكثير من الممكنات وغيرها على الضابط
في هذا التقسيم في ان كل واحد من الحقيقة والمجاز لابد لهم
انتسب الى الوضع منها الاوضاع الذي (في البعض) كان الحقيقة بحسبه
ان كان وضع اللغة كان الحقيقة اللغوية والمجاز المستعمل في ذلك
الوضع اللغوي يكون مجازا لغويا وان كان الوضع الذي
كان الحقيقة بحسبه وضع الشرع يكون المجاز المستعمل في ذلك
مجازا شرعيا كما ان حقيقة ذلك الوضع حقيقة شرعية

وهكذا

وهكذا في غيره فالصلوة في الدعا حقيقة لغوية وفي العبادة
مجاز كذلك وفي الشرع بالعكس اي حقيقة شرعية في العبادة
مجازا شرعيا في الدعا لان وضعه في اللغة للدعا وفي الشرع للعبادة

تمت الكتب بعون الملك الوهاب

حمدا لك يا من طوى علم رسالة اداب البحث
لمحمد بن عبد الله البركوي يا ذي الجود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ادبنا بالمناظرة ونهانا
عن العناد والمكابرة ونقض بنا ان
الفضائل بالتوفيق وشتانا سلم
العناية بارباب التحقيق والصلوة
والسلام على من ارسل لاظهار الصواب
واوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب
محمد الذي حجز الفصحاء عن معارضة وقائله
ولم يقدر البلغاء على مقاومته ورسائله
على الرسائل قدرا واصحاب اثبات
اليقين فيقول العبد الفقير المنادي
للاثير الجليل الجواد احمد بن محمد الغازي ابادي
اصلح الله شانه ورفعه ما نزفات انه
هذه كلمات شريفة ونكات لطيفة
وتقريرات انيقة وتحريرات دقيقة
وتحقيقات شامخة وتدقيقات
شامخة علقتها على رسالة الاداب
حاوية لمهمات الابواب وحاوية من الاجانب
والاطناب وجامعة لضوابط خلت
عنها كتب المتقدمين ومشتملة على مواضع
سهلت عنها زبر الاولين منسوبة
الى العالم الرباني والعارف الصمداني
مجدي الشريعة الاحمدية طريقة الطريقة
المحمدية محمد بن پير علي البركوي اعلى الله
درجته في اعلى عليين وحشره مع النبيين والشهداء

والصلوة بقين خالصا لوجهه الكريم انه تعالى
البر الرحيم قال المصنف بعد التبرك
بالتسمية اداء لبعض ما وجب عليه
الحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على حبيبه محمد وآله اجمعين

وبعد فاعلم ان المناظرة

بين المعنيين معلوا انقياد لذات الواجب مستجمع لجميع معانيه الكاملة ولذا اختير رب
رب العالمين جمع عالم او اسم جمع والصلوة والسلام على حبيبه محمد وآله بعده
التابع مطلقا ولذا ترك الاصحاب اجمعين وبعد اى بعد ما وجب علينا نا علم
الفاء جواب لما المقدرة او الموهومة لان المناظرة اى من يقصد المناظرة والافكر
احد الخصمين مناظرا انما يتحقق بعد تحقق وضيفة في الحال المجازة الاقبال
معناه حقيقة فيما كان في الحال المجاز فيما كان في الاستقبال لان القالة عليهما
اعلم ان المناظرة في التحقيق هي مدافعة مدافعة الكلام من الجانبين اظهار
للصواب فلا يكون المفاكرة مناظرة وما وقع بين الحكماء الاشراقيين الصوفية
الصائبة لا يضر خروجها لان كلامنا في مناظرة ارباب الاستدلال وقول المعترض
الفحة دون التصحيحة لا يلايم هذا التحقيق بل انما يلايم المشهور لعنى النظر
بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهار للصواب وهو منقوض
بجزء احدها انه يلزم خروج صورة المنع عنه لان النظر من الجانبين هو الفكر منها
وليس هناك فكر من طرفي السائل اذ لا ترتيب هنا وثانيها انه ان اراد بالجانبين
المعلل والسائل فلا دلالة للفظ عليه وان اريد اعم منه يرد عليه الفكر الواقع
بين المعلم والمتعلم في احد طرفي الحكم والفكر الصادر عن الشخصين المتوافقين
او المتفاوتين من غير تكلم وتلفظ وثالثها انه قد يكون الغرض من الجانبين فتى تغليط
الخصم صاحبه فقط فلا يصدق عليه التعريف فلا يكون جامعا وزايدها انه قد
يظهر المناظر غير صحيح واجيب عن الاول بحمل النظر على التفات النفس نحو الحق
وفيه خلاف التحقيق على ما حقق في موضع آخر وعن الثاني بقيد البصيرة لا

يخ

لعدم صدقه على المناقضة مطلقا
اللهم الا ان يجعل اللام في المصورى
والحقيقي وان اراد الثاني فلا يكون
التعريف مانعا ايضا لصدقه على ما سيجيء
ولا يكون جامعا لعدم صدقه على
المناقضة مطلقا وعلى الاستدلال
اللام في المصورى والحقيقي للجنس
لعدم صدقه على المناقضة المجردة
والتي لا يكون مستند هما صورة

يخ

يخ

يخ

التعدد تم اذ ان اريد بالمعرفة مطلقا التصديق لم ان الصحة لو كانت
معلومة لا يتصور طلبها الحال للناظر من حيث هو ناظر لجواز ان يكون العلم بها
ظنيا واذا ان ريد التصديق اليقيني فالتقييد قاصر لانه قد لا يتصور الطلب
مع انتفاء ويطلب الصحة لتحصيل اليقين سواء كان الطلب يقينا او ظنيا
العلم اليقيني ايضا كما اذا كانت الصحة معلومة بالعلم الظني والطلب ايضا ظنيا
الا ان يراد الشق الثاني ويقال انه في صورة انتفاء العلم اليقيني البدوان
يطلب الصحة لتحصيل اليقين سواء كان للطلب يقينا او ظنيا لانه الكلام في
صحة النقل لا في صحة المنقول ولا تاثير لكون المطلب اي المنقول ظنيا في عدم
تصور طلب صحة النقل لتحصيل اليقين او يراد العلم المناسب للطلب ليلتئم
عليك انه انما يحتاج الى هذا القيد اذا حمل كلمة اذا على الكلية واما اذا
حمل على الجزئية فلا وكن لعل الاهال الا ان يقال مهملات العلوم كليات
فان ادعاها الظاهر ان راجع الى الصحة فان اريد بها عين الشائع عن صحة
نقل الكلام الغير فمقام اذا الطلب يتعلق بجميع التقادير وان اريد مطلقها
على طريق الاهمال يلزم ان يكون المدعى في مثل العالم حادث نفس الصحة
مع انه نفس النسبة مع قطع النظر عن صحتها الا ان يرجع الى التخيير باعتبار
كونه قضية تامة فالدليل اذا كان المطلوب نظريا غير معلوم والتنبيه
اذا كان بديهيا خفيا اذ لو كان بديهيا جليا او نظريا معلوما فلا يليق
ان يطلب الدليل من حيث انه مناظر اصلا لانه مركب من قضيتين التاكي
الى مجهول نظري عند المنطقيين وما يمكن التوصل بصحيح الظرفية الى مطلوب

او يستلزمها الذاتة او التبيه ان كان
بديهيا مطلقا كما هو المستفاد من الكلام
الشارح المحقق وهو بديهي ايضا
كما قرر بعض الشراح وهو الموافق للمنقول
ذكرنا هناك الفرق الذي ههنا لا يضا فتامل
ههنا كما فيها هناك كذلك ان كان النقل
مع التقييد بعدم العرفان فان فذاك لا بد فيها
ان يكون المدعى ملتزم الصحة وان لا يكون
مستغنيا واما لا يكون مستلزما فلا
مع التقييد بها ايضا على تقدير الكلية
لكن الاول حاصل بقيد الحيثية التي
ذكرناها في المناظر والثاني داخل في عدم المعرفة
لان نفي العلم يصدق بالظني والطابق
لما في نفس الامر وغيرهما والثلاثة داخلة في لا دريه
به عدم كونه مستغنيا عنه الخصم فهو
كذلك عند المناظر فهو لا يمنع والمنع
الخصم عن الطلب وهذا يستمر في جوامع
مما مر من غير تفاوت فان لم يات به فالمانع
والمانع هو المنقطع

Cambridge University Library

فالدليل وان لا تاتي الصحة ليست مقدورة تمكن ان يقال مراده
بيان الصحة غير مقدور فقوله انتهى
للناقل فلا تطلب منه فقط اعلم انه
يجوز للخصم ايضا ان يمنع النقل ممنعا
مجازا لغويا وبنقض نقضا غير تيا
وبما رضى معارضة تقديرية
بل منقضا مجازا عقليا او عنفيا
ومنقضا نقضا حقيقيا ومعارضة
تحقيقية اذا كان النقل مدلولا التزاميا
هذا ينبغي ان يحمل قوله فقط على التواضع
طلب صحة النقل او المنقول من حيث انه ليس خبر طلب صحة
مفعول له اي معنى انه ليس خبر طلب صحة
النقل من الوظائف المذكورة لكن هذا
لا ينفع في تقدير الشرح الكلية
الكلية فتامل لعل انسلم بعرفانه
للمطلب لم يكن بديهيا او ليته لكن قال
في الشبهة والدفع فلا يتصور طلبه
من الناظر والمهتدي او كانت ضرورية
كما قالوه في المقدمات فيما سياتي
بعد كون صحة النقل من قبيل الاولية
دون صحة المقدمات وادعيها مجردا
عن الدليل والتنبيه الكلي المطلب الغير الجلي
الاخير بقرينة الاستدلال على التقرير
للخبر بقرينة ما على الاول فالمراد
الخبر بقرينة ما على الاول فالمراد
حقيقته وهو الجملة اللفظ والخبر اللفظ الا
ان يحمل الكلام على المجاز بالنسبة او الحذف
والثاني ظاهر ما يطلب الصحة القرآنية
عاما وبدليل الدعوى والقضية او نحوها
فيجب تخصيصه بالدليل فذلك المدعى ان كان
نظريا والدليل لغة المرشد وعرفا الذاكر
والناصب عما يرشد الارشاد واصطلاحا
عند الاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه او خواصه الى المدلول الخبري
او الى حكمها وعند المنطقيين قضيتان
فصاعدا يدرك عليه بطريق نظري
الكتب قضية اخرى او

التصد

ما دام معنيا والا فلا يسمع به اى بالدليل او التنبيه بان يقول مثلا
الزكوة واجبة لاحل السائلة متناول النص وكل ما هو كذلك فهو جائز
الارادة وكل ما هو جائز الارادة فهو مراد فحل النزاع مراد فله اى للسائل
بعد اتيان المعلل به فيه اشارة الى ان اللائق للسائل ان يتوقف
حتى يقدر المعلل بجموع مقدماته ثم شروع بما شرع واما اذا لم يتوقف
شرع قبل شروع المعلل الى تقرير دليله فهو غير موجه وان شرع فى
اثناء شروعه قبل تمامه فهو انما يقع على بعض مقدمات دليله ويمنع هذا
بان المعلل ربما لا يتمكن فى اثبات تلك المقدمة فيترك هذا الدليل
على بعض ويشتغل بدليل آخر ونحن نرجح الاول بان المعلل ربما يثبت
المقدمة بعد اتمام الدليل فيستغنى السائل عن المنع منع يضع مقدمات
الدليل للمنع ما فيه من التكرار لان المنع هو طلب الدليل على بعض مقدماته
او كله الا ان يحمل على التجريد اعلى المنع التام وفيه ما فيه او كله على سبيل
التعيين اولا بناء على ان المناقضة على مقدمة غير معينة مرجحة كما يقول
السائل فى المذكور لانم ان محل النزاع متناول النص ولو سلم فلانم ان كل
ما هو متناول النص جائز الارادة ولو سلم فلانم ان كل ما هو جائز الارادة
مراد اولانم مقدمات دليلك مطلقا ولا يخفى عليك ان المناقضة مشروطة
بان لا يكون المنع عن الآيات والسلام الخلافى المتواترات والحديث المتواتر الجواز
منعها بناء على عدم كونها حجة على الغير اذ عند المستدل ثم لا يخفى عليك ان من
وضيفة السائل بعد اتيان المعلل بالدليل ايضا التسليم والقول بموجب دليله

قبل الطلب هذا اعلم ان الدليل عند المنطقيين عبارة عن المقدمات المترتبة
المأخوذة مع الهيئة الاجتماعية فيلزم العلم بالنتيجة فلذا عرفوه بما يلزم من العلم
به العلم بشئ آخر وهو المشهور والاعتماد على التحقيق المذكور آنفا لانتقاض
المشهور بامور يتحير فى دفعها افهام الاقوام مما بين فى موضعه واما عند الا
صوليين فهو مفرد فى المشهور واخص منه ومن المركب فى التحقيق والتعريف المذكور
يمكن تطبيقه على كلا المذهبين وان كان ظاهره غير منطبق بشئ منهما
بناء على ان الظاهر من النظر فى نفسه وما اذا اريد به الاعم من النظر فى
احواله فينطبق لما هو التحقيق ويصدق اقسامه الثلث من المفرد والمقدمات
المتفرقة والمقدمات المعروضة للهيئة وان اريد به النظر فى احواله فينطبق لما
هو المشهور لكن يخفى عليك انه ان كان المراد بالامكان عاما مقيدا بجانب
الوجود بمعنى سلب الضرورة وعدم التوصل فالتعريف ينطبق المذاهب
الثلث لانه يبقى جواز كون التوصل ضروريا اما بطريق الاعداد كما هو عند
الحكماء او بطريق التولد كما هو عند المعتزلة وغير ضرورى كما هو عند اهل
الحق وان كان خاصا بمعنى سلب الضرورة عند طرفى التوصل فيختص المذهب
باهل الحق والقول بان نفى الضرورة عن طرفى التوصل لا يصح عند حصول النظر
الصحيح بكيف يحمل الامكان على الخاص مذكور مع ما يتعلق بهذا البحث فى
بعض تعليقاتنا كذلك اى ان لم يكن مطلوبا للطالب والا فلا يليق
الطلب كما عرفت فان اى المذكور اشاريا لفاد الى لزوم اتيان الدليل

فيسمى مناقضة ونقضا تفصيليا مع
الدليل والبطلان انتفاء المقدمة المعينة

فيسمى غصبا اى ذلك المنع مع الدليل
كما صرح به شارح الآداب السعودى
وذكر في بعض الحواشي ان الفطان
يكون الغصب هنا لان المعلل
المقدمة الممنوعة لان الغصب في التعليل
هو المنع مع التعليل وذلك
المنع كالمنع والمنع
عنه ايضا

فانه فع ما قيل اخذ منصب غير بالا رضاه
من اركان الغصب وهو التعليل كما تعرف
والغصب اخذ الشيء
ظلما والغصب قسم
اخر يذكره المعن وهو ان يستدل
على انتفاء المقدمة ابتداء بلا
ان يحمل المنع على المعنى الاعم من المطالبة
والابطال لا المطالبة فقط وهذا
لقسام اخر اعتمده القوم لسماه
رسما وهو ان يحكم ببطلان
المقدمة بعد المنع او قبله

ان

ان لا يصدق التعريف على مثل الجاب الصغرى وكلية الكبرى وان كانت عبارة
عن شيء يلزم صدقه على المستدل وعلى اختباره وغيرهما من العلل وان كانت عبارة
عما لم يعد اختصاص بالدليل يلزم صدق على المادة والصورة والكل مردود
اما الاول فلانا ان اثبات التوقف لازم للموقوف عليه مشكل وانما يشكل اذا
كانت التوقف بالمعنى الاخص اعني عدم امكان خصم الموقوف الا بعد خصم
الموقوف عليه لكن المراد التوقف بالمعنى الاعم اعني لولاه لامتنع الموقوف فلازم
الموقوف عليه كذلك ولو سلم فللمانع مطالبة لا مبطل فلا يجب عليه دعوى شيء واتيان
اصلا بل يكفي بمجرد احتمال سواء كان المعتبر في الممنوعة هو اللزوم او التوقف ولو
سلم فانما يجب عليه لو لم يثبت التوقف التزاما واما اذا اثبت فلا حاجة الى اتيانه
ومثل الجاب الصغرى كذلك واما الثاني فلانا عدم صدق التعريف المذكور على
الانتاج انما لم يصدق لوكان التوقف المذكور فيه بالمعنى الاخص لكنه يجوز
ان يكون بالمعنى الاعم ولا شك في ثبوت التوقف الاعم في الانتاج ولو سلم فمنع
اللازم الغير الموقوف عليه مجرد عقلي لا دليل على وقوعه والحصر المذكور استقرائي على
ان الوجدك قد قال ان القول بكون مثل احتمال هذا المنع موجبا من قبل وضع
المسئلة والاخراج على خلاف الاتفاق واما الثالث فلانا صدق على الدليل كيف
ولا يجوز ان يراد بالتوقف عليه التوقف على صحته فلا صدق عليه والا لزم صدق
الشيء على نفسه كما قيل وفيه ان ينتقض التعريف بشرائط الادلة والتوقف
على انفهما الصحتها وقد يقال كلمة ما عبارة عن القضية والدليل ليس بقضية
وفيه انه انما يتم على تقدير كون الدليل عبارة عن المقدمات الملحوظة مع الهيئة

وان لا يستدل عليه سواء
كان البطلان بديهيا
او نظريا وسواء اخ بنفسه
في صورة البداهة او لا دليلهم
يتنفي كون جميعها غصبا

ويمكن ان يدرج بعض هذه
الاقسام في ظلام المعارضة والبداهة
تعتبر في قبوله خلاف
معتبر للجمهور وقبله معا كان
الدين العميدي انما منعوه لان

المعلل الدليل على الممنوعة مع ان غاية ما لزم عليه تقوية منعه بالسند فيسمى ذلك
المنع مع دليل غصبا لترك منصب نفسه تأييد منعه بما ذكر ولخذ منصب
المعلل عن التعليل مثلا اذا قال المعلل لانه متغير وكل متغير حادث نقول
السائل لانا نمنع ان العالم متغير لما انه لو تغير لزم حدوث والتالي باطل والمقدم
مثله منهم هنا ظهر اختلال حصر وضيفة السائل في المناقضة والنقض والمعارضة
لانه اذا اجاب السائل نفسه حاكم بفساد بعض مقدمة الدليل او كلها على التفصيل
فيصح ان يكون طالبا الدليل عليها كذلك من المعلل فيكون جامعا
ويصح ايضا ان يبين بالدليل او التنبيه فساد الكل بناء على ان فساد الجزء
يستلزم فساد الكل فلم يكن ناقضا نقضا اجماليا ويصح ايضا ان
يبين كذلك فساد المقدمة التي حكم بفسادها لم بتعرض الجميع ويطلب
الدليل عليه فلم يكن هذا منا قضة اذ لا طلب هنا ولا نقضا اجماليا
اذ لا يتعلق بالدليل وانما غصبا لما عرفت فيختل الحصر الا ان يقال ان تلك
الصورة لا دليل على تحققها والحصر استقرائي واما اذا وجد نفسه حاكما بفساد
بجزء منها فيكون ناقضا اجماليا واذا وجدها مترددة في فسادها كلا او
بعضا على التعيين فيكون مطالبا الا بطال ففي قبوله خلاف والاصح عدم
قبوله لاستلزامه التحكم في البحث لعدم انتهائه عما كان فيه وخلوه عما هو طريق
التوجيه فالحق على المعلل ان يطعن بانه ذلك غصب ويستحق الجواب دون ان له
منع مقدمة من مقدمات دليله بل يثبت الممنوعة اذا لم يتعرض لدليل
انه يكون معارضا بالدليل المثبت لتلك الممنوعة والكلام في جواز كما

بصورة
بفساد الدليل لان مراد الناقض هو النقض
الاجتماع والمناقضة المذكورة تسليم المخالف
المدعى مع عدم النقوض المجوزان اصلا تأمل وانما
ان في خلافه لا يلزم ما يجوز به في جانب السائل
بجوز به في جانب المعلل والمسلم خلافه يلزم ان
يغصب المعلل ايضا لجواز ان يترك وظيفته
تلك والمسلم خلافه وان اراد بعدها عن اصل الدليل
فلا نحذور فيه وان اراد حصول الغرض اظهار
الصواب بعد طول الكلام فلا نحذور فيه
وان اراد عدم حصوله اصلا فهو ممنوع
واعلم ان المراد من عدم قبول عدم
الجواب بعد بمنع مقدمات دليله او نقض
دليله فقط لان لا يصح الجواب باثبات
مقدمته لانه صحيح بالاتفاق وبقبوله ان
يصح ذلك وان المراد هو الخلاف من قبوله
ابتداء اذ بعد استدلال المعلل على مقدمته
بدليل بالاتفاق لا نزاع يكون معارضة
في المقدمة ودفعه اما برفع المنع غصبا
او غيره وهذا لا ينافي عدم القبول هنا

عرف باثبات المقدمة الممنوعة مطلقا
او في السند في البعض ولعله اتفاقي بل
السند دون ابطاله اشار الى ان السند
ما قبل التصور كما حققه الاستاد روح
الله روحه وان اختاره بعضهم كونه
ما قبل التصديق لان الابطال في
البطلان هو الكذب وهو لا يتصور مع
التصور اتفاقا بخلاف النقض بالدليل او
التنبيه وحسن التقابل بين النقوض والابطال
الاول ناظر الى نظريتها والثاني ناظر

اذ لا يحل غرض المناظرة
وايضا يكفي في اثبات المدعى
قوله ليعلم حقيقة دليله او
بطلانه وقوله فاذا غصب
فقد فات غرضه وباقي مقدماته
مستدركة اللهم الا ان
يراد بقوله فاذا غصب معنى
اذا علل السائل والمعلل
المعلل فح يكون هذا القول
في صورة ما قياس استثنائي
غير مستقيم دليلا لقولنا
المعلل دائما معللا يكون
التعليل حقا وقولنا ليس
كذلك فهناك الاستلزام
ويكون هذان القولان
دليلا لاصل المدعى لكن يرد
عليه انه يجوز ان يسلم حقية
الملازمة ايضا ينقض هذا الوجه
بجريانه في النقض والمعارضة
مع تخلف المدعى واجيب بانهما
غصبان المقبولان للضرورة
اذ السائل قد يعجز عن تعيين
فساد الدليل فيضطر الى ابطال
بجموع الدليل بالنقض والمعارضة
والضرورة في الصورة المذكورة
ورد بانه لا ضرورة في صورة
ما بعد المنع والنقض والمعارضة

السند وهو ما يذكر لتقوية المنع فلا يكون بديهة العقل سندا الآن يذكر للدليل
في تعريف السند منع المقدمة المعينة لا مطلق المنع فلا ينتقض بشاهد النقض والدليل
المعارضة لكن ينتقض سند منع مقدمة غير معينة على تقدير كونه مرتبها فالاولى
ان يقال المراد بهذا المعنى المطالبة ان لم يعرفها تلك المقدمة لانه ان عرفها فلا يبقى
منعها من حيث هو مناظرا بعضا ولا كلا لانا غرضه اظهار الصواب والتعدد
غير جائز تأمل نعم هذا المنع مناقضة في اللغة ابطال احد القولين بالآخر
وفي الاصطلاح منع مقدمة الدليل على ما هو المشهور وتبعه المص تحقيق تم منع
المقدمة والدليل كما يجيء والمراد بالمقدمة ههنا جنسها اعم من ان يكون فرض الواحدة
او المتعددة او الكل لان منع مقدما متعددة على التعيين منوع فمنع مقدمة ما قا
على جميع افراد النقض هكذا حقق في شرح العصدية والمراد بالمنع الاعم المذكور
المردد لا الاخص والا لزم التعريف بنفسه فينتقض بالغصب الا ان يعتبر الكون
مرجحا تأمل ونقضا تفصيليا التعلق بالعينة الخصلة ويقال له الممانعة ايضا
لامتناع السائل عن قبول ما اوجب المعلل او مع دليل عطف على منع سند يعني يطالب المعلل
على مقدمة بعضا او كلا ثم يقيم هو بنفسه على الممنوعة او على خلاف المدعى بدون اقامة

المعلل

انه لاكلام في جواز منع مقدمة معينة واقامة دليل على تلك الممنوعة بعد
اقامة المعلل على تلك الممنوعة فانه مسموع جدا يقال له المعارضة والمقوضة
ودفعوا النقض التفصيلي هذا شروع في بيان رصانة المعلل في دفع المنا
باثبات الممنوعة ان كانت نظرية لو بالبيان ما يزيل خفائها ان كانت بديهية
خفية فالاولى التعرض بهذا ايضا الا ان نفع الاثبات لهذا او نفي السند
بالدليل ان كان نظريا او التنبيه ان كان بديهيا ان كان اي السند لازما
للمنع اعلم ان الكلام من المعلل على السند اما بطريق المطالبة وذا لابقيد
مطلقا لان المنع طلب الدليل على مقدمة والمقدمة ما يتوقف عليه الدليل
كما عرفت فلا يتصور تعلق المنع بشئ من المنع وما يؤيد ولما منع وما يؤيد
لا بواجب الاثبات الذي يجب على المعلل الا اذا اقام المعلل دليلا على
الممنوعة في يكون المطالبة من المعلل على الساوي موجبة نافعة بناء على
ان الساوي يكون معارضا بذلك الدليل فيكون دفعه بالمطالبة ايضا
فحيث انه معارض نافع فانيه ما فيه واما بطريق الابطال الدليل لا التنبيه
وذا انما يفيد اذا كان مساويا للمنع بحيث يلزم من دفعه دفع المنع وهو
المشهور وفيه نظر لانه ان اريد بقيد الحيثية التعليل فم لان المساوات
احم من اللزوم وان اريد دفع المساوين من حيث انه مساو يستلزم
رفع الآخر كذلك فيلزم ان لا يكون دفع الساوي مطلقا مفيدا بل بشرط
المساوات وقد عرفت انه خلاف ذا بهم وان اريد ان السند الساوي
في عرفهم ما يكون بينه وبين المنع لزوم يلزم ان يكون السند الذي لا نزاع

بينه

الى ذا هيته او متعلق بالنفي فقط
وهو لنا الاول او كان السند لازما
في نفس الامر او في زعم المانع لكن الثاني شنيع
في الجدل فقط والاول مطلقا ومعنى
كونه لازما ان نقيض المقدمة الممنوعة وكذا
اللزوم المتنازع فيه هو المشهور وقد يقال
انزل بالنسبة الى خفاء المقدمة المبينة الذي
صار المنع عليه لما عدل عن الساوي
الى اللازم لان انتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزوم ولا يلزم انتفاء احد
المتساويين انتفاء الآخر فيلزم
انتفاء السند اللازم انتفاء المنع وهو
السند الساوي وعلى هذا الجدل وسيرد عليه
انه انما يتم لو كانت النسبة الاخفية
غير منوعة بل الاتم في تقرير الاشكال
ان يقال بل الاتم على تقدير تسليمها انتفاقية
لانا نختار ان الاتفاقية لا تنزل منزلة اللزومية
لا بالنظر الى نفس الامر ولا بالنظر الى علم المانع
عليه بان انتفاء احد المتساويين
يتحقق عند انتفاء الآخر وان كان بلا لزوم وهذا
القدر يكفي في دفع المنع اقول هذا
ان تم انما يتم اذا لم يكن الطلب برهانيا
واما اذا كان برهانيا فلا وجه لان
يدور الحق مع الاعم مطلقا بل
نقيه مفيد كما ورد في اختيار الساوي
واما الاعم وجه فلا يفيد نفيه فلذا
لم يتعرض له ان امكن ما سبق

فالحق على هذا ان المنع
في البرهان ساويا
لغير غيبة

وهو غير كونه لازما
لنقيضه او لا

يستلزم ط

هذا بناء على ان المختار
ان الاعم لا يستلزم
الاخص

بينه وبين المنع بلا لزوم واسطة بين الثلثة لغير الاعم والاخص و
الساوي مع انهم حصروه فيها فالتخلص لها باختيار الاول بان يقال الاتوا عما
يتفكك عن الضرورة او الرابع بان يقال ان اريد حصر السند المطلق في
الثلثة فممنوع لجواز ان يكون السند سببا بينا للمنع في الواقع وان اريد
حصر السند الصحيح فالاعم خارج عنه فلا يجوز عدّه منه لكن فيه نظر لان تعريف
السند بما يذكر لتقوية المنع اربما كان المنع مبنيا على صادق على الاعم
فيمكن صحيحا فالاوجه في كون ابطال السند مفيدا اعتبار اللزوم لا المساوات
كما اختاره المصنف ويرد عليه ان يكون دفع السند الاعم ايضا مفيدا لان
انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص الغير مفيد على ما صوّر به وما
يقال ان عدم دفع الاعم لا انه لا يلزم من دفعه رفع المنع كما في الاخص بل
اللازم ان السند لو كان اعم كان مجامعا للممنوعة تحقيقا للمنع الغير فاذا
ابطل لم يحز الجدل بسبب مخافة ان يقوم بانه انما بنى على ما هو المشهور من ان
غير مساوات السند للمنع مساواة النقيض الممنوعة يدفع كما تحقق السند
النقيض وبالعكس لو كان اعم وخصوصا على ما هو التحقيق ان معنى مساواة
المنع مساواة لخفاء الممنوعة يدفع كما تحقق السند تحقق الخفاء وبالعكس
وكذا العموم والخصوص فلا وايضا ان سلم على تقدير كون السند اعم
مطلقا من نقيض الممنوعة وعينها لكن لا نسلم على تقدير كونه اعم مطلقا
من نقيض الممنوعة ومن وجه من عينها ان امكن الاثبات او التنبيه بالدليل
او التنبيه بان لا ينقطع كلامه عند منع المانع وكان عنده ما يستدل به عليها

من النفي والاثبات ويجوز ان يرجع الضمير الى المنع
باحد هذا والا اي وان لم يكن كذلك فقد نفعه
من الدليل الاول الى الدليل الآخر كلا او بعضا
والمخلص ان ترك الكلام تغليبا او لكتفاء
او حذف معطوف او سيلان الاذهان الى المغالطة
بعبارة كما عرفت والافسوى
الكلام يقتضي ان يقال او الى البينة الخ
وهذا المنع بالانتقال جائز عند
البعض لنقضه الخليل حيث قال ان
الله يأتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب بعد فتوهر ربي الذي يحيي ويميت
والان الغرض اثبات الحكم فلا يبالي
بأي دليل كان لكن البعض لما
لم يثبت الحكم بالعلة الاولى بعد
انتظاما في عرف النظار وانما فقضه
الخليل لم قال للجة الاولى وهو ابراهيم الذي
يحيي ويميت كانت ملزمة والتعليل
عارضه بامر باطل في معتقدهم فلم ان
اجي وانت تحيي الخليل فاخاف
الاشتباه والتابع لمن لا يعلم انتقل
لا علة لا يكون فيها اشتباه ولنا
قوله والان الغرض اثبات الحكم
فان اراد ان الغرض اثبات الحكم
مطلقا فهو ممنوع لجواز ان يكون صحة
العلة الاولى غرضا ايضا وان اراد انه
غرض مطلقا او مع امر آخر فلا يتم به
قوله فلا يبالي بأي دليل كان فانه ان
ما يفهم من ظاهر كلامه من ان قبول
الانتقال عند من قبله مشروط بعدم

هذا مبني على ما هو
المختار من ان نشأ
من قبلنا مشروعا
اذا اقره ولم ينكره
من غير تكبير

فبالانتقال الى دليل آخر سواء كان من جنس الاول كالانتقال من تبيان الى قبيلي
آخر او من التجرد الى المسالمة او من جنس آخر كالانتقال من الجدل الى المسالمة فان
الانتقال في المعارضة كما يجيء عند البعض اعلم ان الانتقال اربعة اقسام
الاول ان ينتقل من علة الى علة اخرى ولاثبات العلة الاولى والثاني ان
ينتقل من حكم الحكم آخر بالعلة الاولى والثالث ان ينتقل الحكم آخر بالعلة
الاخرى وهذه الثلثة صحيحة بالاتفاق الاول مختص بالمناقضة وهو المراد
بالمنع المذكور هنا والاخير ان مختصان بالقول بموجب الدليل ولذا
تركناها هنا تامل والرابع ان ينتقل من علة الى اخرى لاثبات الحكم الاول وهو جار
في الوصائف الثلث كما صرح به المصنف لكن قبوله مختلف فيه فقال بعضهم لا يقبل
لانه لما لم يثبت الحكم بالعلة الاولى ما بعده انقطاع في عرف النظار لان المناظر
شرعت لاظهار الصواب وذا لا يتحقق الا اذا كان الدليل متناهيا
فلو جاز الانتقال الجاز الى غير النهاية فلم يحصل الاظهار والحق ما ذهب اليه
المصنف لانه لما كان الغرض اظهار الصواب لزم جواز الانتقال لان المقصود
بالذات ظهور الحق وثبوت الحكم باي دليل كان والعبارات والتي المذكور ان
مقصود ان لا تبايا وبالعرض وليس في وسع المعلل الانتقال الا الى نهاية تعد
التنقل في معرض الاستدلال لما لا يناسب المقام اصلا ودفعا للظهور الذي
فقط لانه واقع فتامل فيه وان عجز
عن الانتقال الى الدليل الاخر ايضا فالاولى
لازم او منع الدليل على قول مع
بعض مقدماته اي ترك الدليل من حيث
المجموع وقد سمعت ما يتعلق فتذكر بشاهد
لاستلزام فساد ما يبنى بشاهد هو استلزام
الدليل فساد ما قال في الحاشية وان لم
يكن بشاهد فكابرة لا يلتفت اليه
وعدم معرفة المنع صحة الدليل شرط
في هذا المنع ايضا تركناه اكتفاء بما سبق
انتهى اورد بان عدم الشاهد
لا يستلزم كونه مكابرة لجواز
كفاية بداهة العقل واجيب

الانتقال قالالفاضل هو جرة عن اثبات ما هو مطلوب بالفرع عن بيان الكلام على العلة
شرع في بيان على الدليل فقال او منع الدليل عطف على قوله منع بعض مقدماته اعلم
ان الكلام على الدليل اما بالمطالبة او ابطال دلالته او بوجه لا مانع لاعتبار جرة
او منع السند كما في المعارضة ولا يجب عليه شاهد على ما هو التحقيق والثاني اما ان
يقال ان شاهد يدل على الممنوع بل دلالة الاول انتفض اجمالي والثاني مكابرة
وان شئت قلت ان منع السائل ثبوت الدليل في نفس الامر جرة او منع
سند لا يجب عليه شاهد فهو من افراد المناقضة وان منع صحة يجب عليه شاهد
وان لم يثبت به فهو مكابرة فمنع الدليل بلا شاهد ليس مكابرة على اطلاقه كما
توهم فظهر من هذا ان المنع في كلام المصنف في ابطال الصحة او الرد مطلقا
والتعريف هنا ليس عن بالذات تامل بشاهد وهو ما يدل على ان الدليل
حقا فانكانت البديهية العقلية داخلة في الشاهد فلا وجه لما قيل انه يجوز
ان يكون عدم صحة الدليل مجموع مقدماته بديهيا او نظريا فلا يحتاج الى شاهد
فلا يكون منع الدليل بلا شاهد مكابرة كما لا تخلف الحكم عن الدليل بقرينة
تخوف من الدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما قبل احتمال التخلف
على ما هو لهم من تخلف الحكم عن الدليل وتخلف اللازم عن الملزوم لا شفع عن قوله لعدم
لانه اذا استلزم الدليل فساد لزم الدور والتسلسل لكان لازمه تخلفا عنه تخلفا
ضرورة لان ذلك الفساد اللازم غير متحقق في الواقع انتهى فيه ان تخلف اللازم عن
الملزوم ينافي الاستلزام في نفس يخالف ما هو المشهور من انتفاء الملزوم بل
نقول انتفاء اللازم في نفس لا يوجب تخلفه عن الملزوم على انا لم نسلم تخلف اللازم

الفائدة عن اللزوم مطلقا الجواز ان يكون الخ فتلزم المخالفة اخرى بمنع الدليل بانا هم

نقضا اجماليا هذا هو المشهور والتحقيق ان النقض الاجمالي هو منع مقدمة غير

معينة وهو المطالب بالتسمية بالاجمالي والفرق بين هذا التحقيق ومطلق تحقيق

المناقضة من انها اذا تتعلق بمقدمة غير معينة بالابطال والمطالبة وبالشاهد

والسند وعلم ان النقض قد يطلق على ما يطلق عليه المناقضة لكنه بدون قيد الاجمالي

وعلى قد التعريف طرد او عكسا وغيرهما لان معنى الطرد التلازم في الثبوت اي كلما

صدق عليه الحد صدق عليه المحدود ومعنى العكس التلازم في الانتفاء اي كلما لم

يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود فاذا لم يكن التعريف مانعا فقد

انتفى حكم الكلية الاولى واذا لم يكن جامعا فقد انتقض حكم الكلية الثانية

وهذا يثبت النقض ولمشابهته بالاجمالي حيث يقال ان هذا التعريف فاسد

لاستلزام خروج فرد من افراد المعرف او صدقه على ما ليس بافراده وبهذا بين الفريقين

اطلق النقض عليه على سبيل الاستعارة والتحقيق على ما يشعر به كلام المحقق الشريف في

شرح المواقف المناقضة والنقض والمعارضة كلها جارية في التوجيهات الا ان المناقضة

لا بد لها من دعوى ضمنية لكون موادها الحكم واما النقض والمعارضة فيجريان

فيها مطلقا بلا اعتبار الحكم والدعوى والحق ان الفرق تحكم على ما قاله بعض المحققين

انه ان ابدي بالمنع الوارد على التعريف فما هو المصطلح في الكل يظهر ان لا يتوجه

عليها شيء من الاعتراضات الثلثة لانتفائها بلحق الاستدلال وان ابدي بهما معان

آخر فيجيء ما سلوه الاقدام في الورود قيل ونعم ما قيل ان معنى المناقضة في الحد

منع نفس الحكم والدعوى لا منع المقدمة كما هو المصطلح في الدليل والمعنى المعارضة

ان

اي لا يعيد الخصم سائلا والناظر

مدعيا بل الثاني سائلا كالاول

والثاني مناظرا كالاول فان دفع

الخصم هذا الدليل المنتقل اليه

دفع من حيث كونه سائلا كان

الاول ويجوز ان يكون معناه

ان هذا الانتقال امر من حيث

كون الخصم مدعيا والناظر سائلا

بامر من حيث كون الخصم سائلا كالاول

والناظر مدعيا كالاول والحاصل

ان ما يدخل تحت التفريع وهو

بحث وهو انه لا مانع من دفعه

بالنقض الاجمالي والمعارضة ايضا

كما صرحوا به فتخصيص الدفع بالطريق

المذكور بلا تعيين وجعل الانتقال

شاملا لهما يأباه سياق كلامه

والا فهو لم يدفع بالانتقال

فالالتزام لازم او منع الملزوم

عطف على احد الشقين الباقيين

اي رد المدلول وهو المدعى

بدليل يدل على ما يناقض المدلول

سواء كان على الاول ابتداء

وصورة فمعارضة بالقلب

او صورة فقط فمعارضة

كذا في هامش النسخة الواقع

في زيل قول المصنف والاندفع

السند الا تلميذه ٢ ج

انما حق وماهيته كذا الاثبات خلاف ما يثبت المعلل وكذا معنى النقض فبيان

المخالفة بعدم الطرف والعكس او الاخص لا منع صحة الدليل لتحاشي الحكم الذي تأمل انما آخر

عن المناقضة لانها المنع لما كان اسلم المناظرة وان التعلل حق المعلل من حيث هو

وليس المسائل هناك الا مطالبة ذلك كان التقديم حقها وايضا ان متعلق النقض

اعني الدليل متأخر عن متعلق المناقضة اعني المقدمة فينقلب الحال اي ان الى الخصم منع

الدليل يشاهد ينقلب حاله الذي هو الابطال الى الدعوى وينقلب حال الناظر الذي

هو الاستدلال الى المطالبة ثم بين الانقلاب وقال فيصير الخصم مدعيا يدعي بطلان

صحة دليل المعلل يشاهد يدل عليه المناظر الاول مسائلا فلما ان المسائل

الاول وضائف ثلثة كذلك للثاني على ما يقتضيه الانقلاب فالقصر على المناقضة

اما على المشهور فبعض المسائل او على ما قيل ان النقض على النقض وكذا المعارضة

عليه ليس بسديد نعم يمكن ادخالها الانتقالي بتكلف اي لانتقال من المناقضة

المطلق الاستدلال الى كل من النقض والمعارضة ودليل آخر غير الاول

الا ان قوله بالانقلاب بحدوثه فلم اي المناظر المناقضة بان يمنع وجود الوصف

الذي هو علة في صورة النقض او بان يمنع المعنى الذي صار بالوصف علة في

تلك الصورة بان يقول ليس وصف العلة اعني التالي موجودا في تلك الصورة

فلا يكون الوصف بدونه علة ولا يثبت النقض لمنع وجود العلة مع تخلف

الحكم او بان يمنع تخلف الحكم المطلوب بل هو موجود لكنه لم يظهر لمانع فلا يكون

نقضا لكن هذا القسم انما يستقيم على قول من يجوز العلة التي يخفى عليك ان

قد وقع الخلاف في انه هل للمناقض ان يستدل على ثبوت جريان الدليل عند منع

من اجزاء الدليل فلا يضر له

بالعلل او كان غيره صورة مطلقا

فمعارضة بالغير وانت خبير بان الدليل

اذا يجب اذا كان منع المدلول نظريا واما

اذا كان بديهيا فلا يجب ويكفي اعتبار

المساحة في الكلام فافهم

فيستلزم معارضة الدافع للمدلول فليل

فينقلب ايضا حالهما فيصير الخصم مدعيا

والمناظر سائلا واذا كان الحال

كذلك فله دفع اي دفع منع المدلول

بالمناقضة او بالنقض عند البعض

او النقض فقد يقال لا يجوز

وقد يتوقف للمعارضة بكونها

دفعا بالنقض في صورة المعارضة بينهما اعتبارات

بالقلبات وليل المعارض عليه دليل

الثاني فيضر له وفيه بحث

لان معنى حيثية الدليلين

وهو الشركة بين

الدليلين في

المستدل او قبله ام لا فمن ذهب الى الاول يقول ان به يتم ابطال دليل الخصم وذا
غصب وكذا الخلاف في انه هل له ان يستدل على عدم الحكم في مادة النقض
لا هذا فيه صولة التحكم ولما المناقضة في غيرها من استلزام مثل الدور فيمنع
المقدمات التي استدل بها على استلزام الملزوم لا يمنع بطلان اللازم
ان امكن بان لم يعرف مقدماتها الشاهد والا اي وان لم يمكن فالانتقال من الدليل
الاول الى دليل آخر سواء كان من جنس الاول او لا لاثبات الحكم الاول قد عرفت
ما فيه من الخلاف بلا انتقال بحال الناظر الاول من الدعوى اذا امكن بان كان
عنده ما يستدل به فيكون مدعيا كما كان والا اي وان لم يمكن الانتقال فاللازم
والاعتراف لو منع الدليل عطف على قوله منع الدليل يشاهد بدليل يدل على خلاف
مدعى الخصم ومنافيه سواء كان نقيضا له او ضدا او اخص منه كما يقول المعلل
العالم قديم لانه اثر الموجب وكل ما هو اثر الموجب قديم فالعالم قديم ويقول المعارض
انه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وهو اخص من العالم ليس بقديم لجواز
فرض وجود الصانع لكان مساويا لقولنا العالم حادث هذا وعدم معرفة
الخصم بمحة الدليل شرط في هذا المنع ايضا ترك الكتفاء بالبتة واذا لم يمكن هذا
المنع بدليل يكون مكابرة لعلم الاساتذة دليل المعارض لدليل المعلل في
القوة والضعف شرط في المعارضة اذ لا تعارض بين القوي والضعيف
كما لا تعارض بين البرهان والجدل كما لا تعارض بين البرهانين القطعيين
كما ظن فيستتبع معارضة المشهور اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه
الخصم نوقش فيه بان المعارضة منع للدليل باقامة الدليل على خلاف لا اقامة

الدليل

ان امكن ما سبق من الوظائف
او الدفع بها والا فله دفعه بالانتقال
الى دليل آخر قد عرفت ما يتعلق
به ايضا فتذكر من جنس الخصم
اي مغاير للدليل الاول الناظر
عند الحنفية ويجوز ان يكون
للمغايرة بالنسبة
الى الدليل المعارض ومعنى
كونه من جنس الخصم ان يكون
من جنس الخ اقوى
من جنس دليل المعارض شاهدا
سياق كلامه مثل ان يكون
الاول ظاهرا والثاني نصا
او ان يكون الاول قياسا والثاني
مفسرا او يكون مفسرا
والثاني محكما او ان يكون
الاول اشارة والثاني
عبارة فلا يرد ذلك بالانتقال
قد عرفت معناه اذ لو لم يكن
من جنس الاول وكان

الدليل الا من اقسام المنع ورفع بادئ عناية بان المعارضة ليست منع
المدلول مطلقا بل منعه باقامة دليل على خلافه فاقامة الدليل لازم للمعارضة
فالتعريف المشهور تعريف باللازم ولما كانت المعارضة ظاهرة في الدليل
على ما قاله بعض المحققين قال منع الدليل لانه المدلول اعلم ان المعارضة قد
تجري في الحكم بان يقيم دليلا على نقيضه وفي دليله بان يقيم دليلا على
مقدمة منه بعد اقامة الدليل عليها وهي الثانية المعارضة في المقدمة
ويكون بالنسبة الى جميع الدليل منافضة وهي الاولى المعارضة في الحكم وهي
اما ان يكون بدليل المعلل وبزيادة شيء عليه او بدليل آخر والكل المعارضة
الخالصة اثبات نقيض لحكم قد يكون صريحا وقد يكون التزاما والثاني المعارضة
فيها منع النقض اما انها معارضة فمن حيث اثبات نقيض الحكم ولما انها
نقض فمن حيث ابطال دليل المعلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين
قائل ونعم ما قيل في المعارضة تسليم دليل الخصم وفي النقض انكاره فكيف
هذا واجيب عنه بانه يكفي في المعارضة التسليم بحسب الظاهر لا يعرض للانكار
قصد او رد بان يقول لعل هذا يلزم ان يكون في كل معارضة منع النقض
لانه نفي الحكم وابطال الدليل الملزم لضرورة انتفاء اللزوم وانت
تعلم ان اللزوم والقول انه عند تعارض الدليلين لا يلزم ذلك احتمال ان يكون الباطل
دليل المعارض مخالفا ما اذا اتحد الدليل لزم ان كان دليل المعارض عين دليل
المعلل بان اتحد الصورة والوسط بتمامه الاقتراني والجزء المذكور بعينه
نفيا واثباتا فانه لا شك في تناقضه كما يقول المعلل الذهب يسود لانه في النوع ويكون ان لم يتحد الدليلين

من جنس الاقوى معارضة بترك الاقل الدليل المذكور
يشفي وبنده انه لا يتبقى المعارضة
من الدليلين من جنس واحد
وهو مخالف لما يفهم من تعريفها
عند النظار كما مر ومن تعريفها
عند الاصوليين وسيجيء رده
دليلين متساويين او احدهما
اي دليلين يشفي احدهما عدمها بانتفاء الاخر مثلا
اقوى بوصف تابع في محل واحد
في زمان واحد الآن بواد الله
معارضة مثل المعارضة الاصطلاحية
وههنا بحث وهو انه يجوز ان
يكون من جنس واحد ويكون
ذلك كلها مشتركا معنويا
فيها باحد وجوه الاشتراك فيكون
احد الدليلين اولى من الآخر فلا معارضة
بينهما لانتفاء الاشتراك في الذوات
والذاتيات لا تتفاوت هذا
كلام مشهور بين القوم لكنهم
لم يتبينوا ولم يبينوا ان المراد
بالجنس ما هو المفهوم الكلي
مطلقا او الجنس المصطلح المنطقي
والاظهر ان يقال يجوز ان يكون
الدليلان متحدين في الجنس مختلفين
في النوع ويكون ان لم يتحد الدليلين

يدرك البسائط وكل ما يدرك البسيط فالذهن بسيط ويقول المعارض انه ليس
بسيط لانه يدرك المركبات ولا شيء مما يدرك المركبات بسيط فلا شيء من الذهن
بسيط وان كان صورة كصورة فقط فمثل ما يقول العالم قديم لانه اثر
الموجب وكل ما هو اثر الموجب قديم ويقول المعارض انه ليس بقديم لانه مسبوق با
لقصد ولا شيء مما هو مسبوق بالقصد بقديم والانقاض بالغير فينقلب
المحال فيصير الخصم مدعيا والمناظر سائلا ايضا وهكما ينقلب النقض فله اى للمناظر
المنقلب الى دفع المعارضة اما بالمناقضة بان يقول الناظر المنقلب الى الدليل
مقدمة من مقدمات دليلك او النقض بان يقول فلك المناظر دليلك هذا لجميع
مقدماته ليس بصحيح لخلو حكمه عن تلك المادة او لاستلزام فساد آخر والترجيح بما يقتضي
الترجيح كالجي او الجمع بين الدليلين باعتبار يخلص من الحكم المحال او الترقي الى
لتركبها من هذا المتن ان امكن شيء من هذه الاربعة والا فان لم يكن شيء
من الاربعة فالانتقال من دليل الى دليل آخر من جنس آخر كالانتقال من الحنفية
الى السنة ومنها القياس ومن الجدل الى الخطابة مثلا وان لم يكن الانتقال
تقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليلين المتعارضين ان كان دائما
فيتأتى هو توقفا مثال الانتقال الى السنة قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وقوله
تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا متعارضا فاشتغلنا بالقول
عليه السلام من كان له امام فقرأة الامام له قرأة ومثال الانتقال الى القياس
روى النهاية بن بيان الترجيح بالسلام صلى صلوة الكسوف كما يصلي ركعة
وسجدتين وما روت عائشة رضي الله عنها انه صلى صلاة الكسوف اربع ركعات

اولى من الاخر فلا معارضة
بينهما وفائدة ما يمكن ان يقال
ان المراد من المكون ما من جنس
الحرف ان يكون الاقوى مثبتا
مطلقا فانه تبين فلا يفيد
عند الحنفية وهو بعيد
لان الكلام في الانتقال
المقبول عندهم كما اشرنا
اليه ومنه يعلم حال ما كان
اولى بالطريق الاولى فلنا
تركه اذ لا ترجيح عندهم بالاول
اى باصل الدليل وذاته
وهذا شبه وهو لهو وكثرة
الاجزاء والادلة عطف
تفسيري للاصل
وانما هو بالوصف القوة
اى وانما الترجيح بوصف
الدليل وقوته فالدليل
على حكم دليلان مثلا
وعلى حكم مناقضه دليل واحد
فالاول يرجح الاول على الثاني
لان ما يصلح دليلا

نقل اسناد صاحب التنقيح
والوقاية الى ابي حنيفة رحمه الله
بوسف سقط

ولما سجلا تعارضا فانتقلنا الى القياس على سائر الصلوة بلا انتقال حالا
كما كان يكون مرجحا اذ لو كان الدليل المنقول اليه من جنس الاول ضاع ذلك
الانتقال معارضة على المعارضة بدليل المعارض فيبقى قط الكل بالتعارض فبقي
الحكم مقررا على ما كان عليه قبله او موقوفا فلا يفيد تلك المعارضة عند
الحنفية اذ لا ترجيح عندهم بالاصل وكثرة الاجزاء لان جزء الشيء لا يكون وصفا
له والادلة حتى ترجيح الدليل الاول بالثاني فيفيد توضيح المقام ان عامة الحنفية
قالوا الشيء انما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانضمام مثله اليه لان الوصف لا
يقوم بنفسه فلا يوجد الا تبعا لغيره فيتقوى به الموصوف واما الدليل المستقل
بنفسه فلا يكون تبعا لغيره فلا يحدث بانضمامه الى الغير قوة لدليل يكون كل واحد
جزءا معارضا للدليل الذي يوجب الحكم على خلافه فيقط الكل بالتعارض فبقي
وبعضهم وبعض الشافعية ذهبوا الى صحة تلك المعارضة لان الدليل
لان لا يقاوم الواحد منهما فيتساقطا بالتعارض فبقي الدليل الآخر
فلما في المعارضة فضيع الاحتجاج به فيقع الترجيح بكثرة الادلة عندهم
بان يكون في احد الجانبين حديث واحد او قياس واحد وفي الآخر حديثان
او قياسان ولان الظن من الترجيح القوي الظن الصادر عن احد الامارتين
المتعارضتين وقد حصل تلك القوة في الدليل الذي عارضه دليل آخر
مثله في اثبات الحكم فرجح ولما لم يعتمد على هذا قال ان الترجيح بكثرة
الادلة مطلقا لكن في قوله اذ لا ترجيح بالاصل نظر لان جمهور الحنفية
ذهبوا الى الترجيح بكثرة الاصول بان شهد لاحد الدليلين اصلان

ستفاد لا يكون مرجحا
بل لابد وان يكون المرجح
وصفا غير مستقل عند
خلافا لبعض اصحاب الشافعي
فيما اخترنا فيه لا يكون دليل
الشافعي المناظر مرجحا للاول
اذ لم يكن من جنسه
حتى يرجح بوصفه فان الناظر
عن الانتقال فالسكوت
لازم او الاعتراف ظاهرا
كذلك لعدم اختلاف العبارات
في المواضع الثلثة اما اصطلاح
او نقل ثم في اثبات المقدمة
الممنوعة والانتقال بل في نفس
السند ايضا بمنع المقدم
المناقضة والغصب عند الجرح
والنقض والمعارضة والاخيران
مناقضة بالنسبة
الى اصل الدليل الاول بقال
لها مناقضة في سبيل
المعارضة ونقضا تفصيليا

اوالاصل فانه يرجح على الدليل الذى لم يشهد الا اصلا واحدا كقولك في مسح الرأس هذا مسح فلا يتبين بالمسح ويقول المعارض هذا ركن يتبين ويرجح القول بكثرة شهادة الاصول مثل صحة التيمم ومسح الخف والجبيرة ولم يشهد بعضها وصف الركنية الا اصل واحد وهو الغسل وقال بعض اصحابنا وبعض الشافعية ان الترجيح بكثرة الاصول غير صحيح للان كثرة الاصول من جنس الترجيح بكثرة الادلة الان شهادة كل اصل بمنزلة علة واحدة على حدة والترجيح بكثرة الادلة انما هو عند ان الاصل يوجب زيادة التأكيد ولزوم الحكم لتلك العلة فيحدث بمانعة في نفس العلة باعتبار كثرة اعتبار الشارع هذه العلة في مواضع في هذا الحكم ولعامة المشايخ هذا واراد بالاصل الدليل الاول او نفس الاصل دون كثرتها والكل غير سديد انما هو ترجيح بالوصف القائم بالدليل مقويا له حتى صار الدليل به موجبا للحكم فلا يرجح القياس بالقياس الحظر والنقض بالنقض الحظر والجرح بجرح آخر لانه يصلح كل منها دليلا آخر موجبا للحكم بانفراده كما لا ترجح بين القوى والضعف اذ لا تعارض بينهما والترجيح فرع التعارض كترجيح الخبر على الآخر بما يتأكد به وهو الاتصال بالرسول القدم والمشهور على الواحد والمتواتر عليهما والقوى اى قوة الاثر وقوته اثبت لنا الاول فكقول الشافعي لا يصح عقد القدرة على نكاح الحرة حرام لانه يرق ما ان بالضرورة كما اذا كانت تحته حرة وهذا الوصف لازم على بين الاثرين فان الرق اعلاك كما لا ينافي الكفر ويقول المعارض خلو الحال لانه نكاح بملكه العبد باذن مولاه وكل ما يملكه العبد كذلك فوجب ان لا يفسد الحر كسائر انكحة وهذا اقوى لان

فيها

على ظاهر الاجماع عند الفقهاء وظاهره كون الاخيرين منافضة بالنسبة الى الدليل الاول المصدر بلكن كونهما كذلك بالنسبة الى الاستقلال ظاهر الكمال وخلافه ما صرح به ايضا فلا بد من ان يخصص

تتبع للتوجيه الثاني من كونهما من كونهما منافضة

الاول ثم كونهما منافضة مجازا واصطلاح اخر والا فكيف يكونان منافضة وهما ابطال والمناقضة مطالبة لكن لا بد فيهما من شاهد وان كان كل منهما منافضة في الجملة مع انه لا يحتاج

قيل من قبيل الشائع الحرية من صفات الكمال وايثار الشرع يدعوه الى الحال اذ بها يصير اهلا للولاية والرق من اسباب النقص وفي منع الحر عن نكاح الامة مع جواز للعبد توسعة بالرق الناقص وفيه خلاف المعقول ونقض الاصول واما الثاني فبان يكون وصف احد الدليلين الزم وهذا لان يثبت الحكم المتعلق به من وصف الدليل الآخر كقولنا في مسح الرأس المسح فلا يسن تكراره فانه اثبت في دلالته على التحقيق المتعلق به من قول الشافعي ان الى الكعبين ركن فيسن تكراره فيدل على التكرار لان الركنية وضع لاركان الطهارة والوضوء وهو يوجب سنية التكرار في غير الوضوء واما المسح فمن التخفيف فلازم في كل ما لا يعقل تطهيره كالتيمم ومسح الخف والجبيرة والجرح فان تجزء من الانتقال فانتقلت او الاعتراف والمبين حالها في الدليل الاول ان يبين الحال بعد اثبات الممنوعة والانتقالات الثلثة فقال ثم في اثبات الممنوعة والانتقال مطلقا يتصور للخصم المناقضة والنقض والمعارضة لان مسائلها في هاتين الصورتين كما كانت في الصورة الاولى والمخفي انه في صورة ابطال السند يجري الاحوال الثلثة فالقصر للامر والاخيران مناقضة بالنسبة الى الدليل الاول الذي صار الممنوعة جزءا منه اما كون النقض مناقضة فلان ابطال دليل الممنوعة اجمالا ابطال لها تفصيلا لان ابطال الملزوم يستلزم ابطال لازمه من حيث هو لازمه ولما كون المعارضة مناقضة فظاهر واما المناقضة فدليل الممنوعة والانتقال قلت مناقضة في نفس الممنوعة فلذا قال والاخيران للركن لا يدل على شاهد

الاشاهد زائد

الناقضان للاستقلال

ومن الناظر

والسائل

في الشرح للرسالة البركوية للقاضي ابادي ابن الخطائي

هما وان كانا منافضين بالنظر الى الدليل الاول لانهما يمنعان ابطاله وقد على
هذا الى ان ينتهي الحجز احدهما يعني ان حال المناظرين تما لا يخلو اما ان
يعجز المعلل عن اقامة الدليل ويسكت او يعجز السائل عن التعرض له بان ينتهي
الدليل المقدمة ضرورية القبول او مسلمة فيلزم في ينتهي المناظرة اذ لا فائدة
لهما على الجزاء وضائتهما الى غير النهاية لكن نفسهما التاطقة منتهية حادثة
وعلى تقدير قدمها لا يتوهم تعلقها بالبدن الحادث حتى يجري
المناظرة فصدد انتهاء ينتهي المناظرة
لان التاسع باطل الحمد لله على
التمام والصلوة والسلام
على خير الانام
الكتاب بعون
الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين

اذا ما قلت قولا ات تاقل فعتمي نقل ذلك للمقابل
يعني كلما ذكرت مركبا مشتملا على النسبة التامة الخبرية حال كونك ناقلا
له لا مدعيا بناء على ان مهملات العلوم كليات على ما هو المنقول عن الشيخ فعليك
تصحيح نقله باي وجه نقلته لا غير لانه ذلك مما لا يتم صحة النقل وذلك
انما يكون اذا كانت صحته غير معلومة اذ لو كانت معلومة فطلبها لا
يليق بحال المناظر من حيث هو اذ غرضه اظهار الصواب وهو ثابت

وان

وان ما تدعي للقول شيئا فاثبته بوجه من دلايل
اي كلما تدعي ثبوت ذلك المركب ابتداء او بعد نقله وهو غير معلوم
للخصم اذ لو كان معلوما له بذاته او بغيره فلا مطالبة منه لما ذكر لان
الدليل هو المركب من قضيتين للتادي الى المجهول تصديقي فعليك البلغة
بالدليل لكونه مطلوبا منك على ما هو قانون المناظرين
ولما قيت بالتوجيه عرفا يكون الخصم في الترجيح سائلا
اي لما قيت الدليل على المدعى يكون المناظر في مقام المدعي سائلا
عليها ولم لك مراتب الاولى المنع ويقال لها المناقضة والنقض
التفصيلي ايضا وهو طلب دليل على مقدمة دليل المعلل وذلك
انما يصح اذا كان المناظر في جميع مقدماته او بعضها متردد ا
اصلا بالفعل على العينين اذ على تقدير الحكم بان المقدمة ايف
يصح طلب دليل عليها ولا يصح بيان فسادها بالدليل او بالتنبيه لكونه
غصبا والثانية النقض وقد يقيد بالاجمالي ايضا وهو اجراء
دليل المعلل في مادة اخرى مع تخلف الحكم عنه او لتلازمهما في الاخر
كدور او تسلسل او غيرهما على الخصوص وذلك انما يصح اذا كان المناظر في دليل
المعلل حاكما بانتفائها من حيث هو لوجود بعض مقدماته او كلها على التعيين
بناء على تخلف الكل بانتفاء احد اجزائه والثالثة المعارضة وهي اثبات
نقيض مدعاه لوما في حكمه بدليل سواء كان عين دليل المعلل او جزئه
كصحة الوضوء بدل ما ذكر في قبلتا والثاني معارضة بالكل معارضة بالغير والثالث

ممنع معه او بالمقوى ۞ مساو او اخص من مسائل

قوله المقابلة التأثل اى هو مسألة المنع مجردة عن المقوى الذى هو السند ومعه والمراد منه ما كان مقويا للمنع فى نفس الامر على ما عليه الجمهور فلذا تراه اعم مطلقا وقوله مساو او اخص بيان لمنع المقوى باضمار الموصوف وقوله من مسائل بيان للمنع او للمقوى لان كلا منهما مسألة وان ابطلت ما كان المساوى

يجوز المنع ايضا منه باطل اى يكون المنع بابطال السند المساوى لا بابطال السند الاخص اذ لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم وما قيل من ان ابطال الاعم على تقدير تجويز التعميم فيه لكونه مقويا للمنع بنوع المنع يستلزم بطلانه فلا يصح حصر الابطال فى المساوى على التقدير فمدفوع بانه يلزم منه ابطال المقدمة الممنوعة ايضا لان عمومه انما يتحقق بمادتها وما ذكر دافى نحو لا يخفى لانه لا بد لا قل من ان يكون غير معلومة الصحة فلا تفيد المدعى

ونقض او معارضة بشئ يكون ثبته للوجه عادل

قوله ونقض او معارضة عطف على المنع اى بنقض او معارضة بدليل يعادل ثبوته ثبوت الدليل عن مرتبة الاثبات وذلك لان المعارضة لا يتصور بدون النقض المجمل اعنى دعوى فساد الدليل بلا دليل وشاهد يدل عليه مكابرة غير مسموعة ولا يلزم من كون المنع المجرد ايضا مكابرة اذ ليس فيه دعوى اثبات الفساد حتى يحتاج الى الدليل مثله بل مالا الاعتراف بعدم علمه بالمقدمة وذلك غير محتاج اليه بل غير قابل له وقد علم من المقام ان المنع وارد على المقدمة والنقض والمعارضة على الدليل

فان فيهما الخصم ثانى بفعل لاح منه فى المنازل

اى

اى انت فى صورتى النقض والمعارضة تأتى بما اتى به فى المراتب الثلث وما يقال من ان المعارضة لا تعارض فالامر غير معتد به لان الدليل الثانى يمكن ان يكون اظهر واسلم فيفيد نوع فائدة

بان قد كان لله الكلام بما قد كان فى الفرقان نازلا

هذا مرتبط بالبيت الثانى من الترجمة الذى شروع فى تمثيل ما سبق كما تقرر فى شرح الاصل ولظهور المتن وعدم احاطة النظم بالمسألة اقتصر على بعضها كما اكتفى لذلك بالاشارة بالمصراع الثانى الى مدار الصغرى والشيوع الكبرى فى الكتب الكلامية تركبا راسا واسندا للدعى الى مدار الصغرى وللتى ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى لانه مسند الى ذاته حقيقة صفة لقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما وكل مسند الى ذاته حقيقة صفة ازلية قائمة بذاته تعالى

فان منع المقابل بالجاز نصه دفعه بالاصل واصل

اى وان منع الصغرى بل مدارها بالجاز بان قال لانسلم ان الله تعالى اسند الكلام الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام مجازا نبطل السند بالاصل بان تقول الحقيقة اصل وثبوته غير محتاج الى دليل والمجاز فرع وثبوته محتاج اليه فالدليل عليك للمنع

وان بالخلق تدعا ذلك نقصا تقول الخلق كالصبغ الجلائل

قوله جاذلك بسكون اللام للوزن مغير لمثله مضمر بعد اداة الشرط و الصبغ الجلائل الصفات القديمة على ما هو المتبادر من العدد وشبهه

الخلق به والحاصل ان المقابل ان نقض دليلك بالخلق بان قال الخلق
ليس مستندا الى ذاته تعالى لقوله تعالى خالق كل شيء وكل مستند الى ذاته
صفة قديمة مع تخلف الحكم اذ الخلق امر اضافي فنقول ما تعنى للمعتزلة القائلين
بتخلف الحكم لانم ان الخلق اضافة لم لا يجوز ان يكون كالصفات التسع القديمة

وان عورضت بالتركيب تمنع بان ندعي في المدلول حاصل

وان عارض المقابل دليلك بالتركيب بان قال دليلكم وان دل على ان
الكلام صفة قديمة لكن ما يدل على خلافه وهو الكلام مركب من الحروف
وكل ما كان كذلك لا يكون قديما فنمنع صغراه بان تقول لانم ان الكلام
مركب من الحروف لم لا يجوز ان يكون مدلولا وقد ثبت اطلاق الكلام عليها
لقوله ان الكلام في الفؤاد ولئن جعل الكلام على الفؤاد دليل ثبت

وقد وقع الفراغ من كتب هذه الاوراق بعون الله الملك العزيز الرزاق

الحاج [illegible] بن المرحوم الحاج علي الحلبي

يجوز لطالب العلم ان يأخذ الزكوة وان كان غنيا اذا فرغ نفسه لافادة العلم واستفادته
لكونه عاجزا عن الكسب والحاجة داعية الى الابد منه وهكذا رأيت بخط سيدي
مفتي الحنفية والله اعلم من منح الغفار شرح تنوير الابصار في فقه
ساجقلي زاده

ومن الحاوي وواجب على الناس ان يعطوا اكفاء الفقهاء والمحدثين وعلى من يتعزز لهم الدين
منهم معونتهم من بيت المال فلو اشتغلوا بالكسب تعطلوا عن التعليم فيظهر الجهل بين الناس

هر حاجتي كه كتاب

سبحان

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الفقهاء الحنفية سبعة طبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في قواعد
الاصول والاستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس على ما عرف في تلك القواعد غير مقلد للاحد في
الفروع ولا في الاصول الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كالطحاوي والكرخي وسائر اصحاب ابي حنيفة رحمة الله القادرين على استخراج الاحكام
عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابو حنيفة رحمه الله فانهم وان خالفوه في احكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد
الاصول وبهذا يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي في مقابلة المخالفين لابي حنيفة رحمه الله تعالى في الاحكام غير مقلد في
شيء من الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن اصحاب المذهب كالخصاف والطحاوي وابي جعفر الهندواني وابي الحسن الكرخي
وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام وغيرهم قادرين على استخراج الاحكام غير مقلدين في الاصول
والفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها عن اصحاب المذهب مقيدين قواعد استنبطها الآخرون على التخريج من المقلدين كالجواز في واحد به فانهم لا يعدون في الاجتهاد اصلا لكنهم لاحاطتهم بضبطهم للاخذ يلحقون بالمجتهدين في الجملة وحكم بهم يحتمل الامرين فتقول عن صاحب المذهب وعن احد اصحاب المجتهدين في الجملة ونظائر هذه المقايسة على امثاله ونظائره
من الفروع وما وقع في بعض المواضع من الهداية مما قوله كذا في التخريج وكذا في التخريج والجواز فمن هذا القبيل الخامسة التي ترجح من المقلدين كالقدوري
حسين القدوري وصاحب الهداية وامثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات عن بعض اخرجوها في هذا او في هذا الا ترى الى قولهم في هذه المسألة
رواية وهذا اوفق للقياس وفي تلك المسألة رواية وهذا اوفق للناس السادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوي والضعيف والظاهر
المذهب والظاهر او الرواية والرواية النادرة كما لاصحاب الاقوال المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب المجمع
وشأنهم ان ينقل في كتابهم الاقوال المردودة والروايات الضعيفة السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر
والفرق بين الفقه والسمع والابصار ان اليمين والشمال عن اليمين بل بجملة ما يجوز وعن صاحب الكنز نقلا
عن الزيلعي نقلا

اتفق جمهور العلماء على ان ابا حنيفة رحمه الله اسمه النعمان بن ثابت بن محمد بن شيبان والمتأخرون على ان الائمة الحلواني
والمتأخرون على ان الائمة الحلواني ما نقله صاحب الكنز هو

اما مولى الفتح بعد فتح قسطنطينية مولاكوراني خواجه زاده مولا عرب افندي زاده علاجلبي كمال پاشازاده
سعدي جلبي چوجي زاده قدري جلبي محي الدين جلبي ابو السعود حامد فاضي زاده معلول زاده چوجي زاده
شيخي جلبي بوستان زاده ذكريا افندي بعده بوستان زاده بكر افندي ولشدر خوجه لعدن اولان سعدي افندي رحمهم الله

اعلم ان ظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية المشهورة واحدة والمراد برواية الاصل رواية المبسوط لان المسائل التي فيه مذكورة به اولا
كما اذا عرفت هذا فاعلم ان لفظ عندنا ولفظ القول المطلق ولفظ القول الآخر يراد بها مسائل ظاهر الرواية
كما ذكر في بعض الحواشي على لفظ عندنا ولفظ عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف وعندهما وعند زفر وغيرهم من الائمة الحنفية وكذا اذا ذكر لفظ القول المطلق اي في غير مقيد وكذا اذا
ذكر في مقابل لفظ القول الآخر يراد بكل منهما مسائل ظاهر الرواية واما اذا ذكر المسائل بلفظ عن ولفظ روى عنه او اذا قيد روى عن ابي حنيفة او ابي يوسف ونحو
ذلك فالمراد بها النوادر والروايات الضعيفة وروى عن ابي يوسف وروى عن محمد وغيرهم من الائمة الحنفية يراد بها مسائل غير ظاهر الرواية والمراد بظاهر الرواية كما نص عليه
في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والمبسوط والمراد بغير ظاهر الرواية النوادر الجرجانيات والكيسانيات والواقعات والمأمونيات

كمال پاشازاده

تنوين غالي

ما يلحق القافية المتصل بالسكوت

واعلم انه لا يجتلط بالعلم الذي يحفظ
هذه المسائل ولا يرتفع كيف ما كانت
التراكيب فقط بفتح القاف وضمها
وتشديد الطاء وتخفيفها الغرق الذي ر

تنوين التمكين — تنوين التنكير — تنوين العوض — تنوين المقابلة — تنوين الترنم

عوض التنوين نحو مسلمات

يدخل على ما هو صالح التنوين بدل على الكثير

العوارض تعتري الحركات نحو قال يقول قال به وقال له وقال فيه وقال عنه وقال عليه اما
قال به اي حكم به وقال له اي خاطبه وقال عنه اي روى عنه وقال فيه اي اجتهد فيه و
قال عليه اي اعتمد عليه ثم والنظر انه كما يجيء معناه بمعنى الفكر
مع ما يكون معناه بمعنى الغضب وما يكون معناه بمعنى النظر مع الالم
يكون معناه بمعنى الرحمة ثم ... وسقوط التنوين بسبب مواضع
الاول بين العاملين والثاني في الوقف الثالثة التركيب والرابع في غير
المنصرف والخامس للوقف بالالف واللام والسادس المضاف ويحذف التنوين
فيما ياتي ... واعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب
تسعة الاول الجملة الابتدائية نحو الجملة التي وقعت بين المبتدا والـ
الثاني والثالثة الجملة التي وقعت بين الحال وذي الحال والرابع الجملة التي وقعت
بين الفاعل والمفعول والخامس الجملة التي وقعت بين الصلة والموصول والسادس
الجملة التي بين القسم وجوابه والسابع الجملة التي وقعت بين القول والمقول
والثامن الجملة التي بين الشرط والجزاء والتاسع الجملة التي وقعت بين
الصلة والموصوف ... كون التاسع من الثلثة العشر بعكس ثاني
جميع الاشياء ... المميز مذكورا ما اذا لم يكن مذكرا فالتاء والتذكير
سواء تقول من الكرمان واعلم ان جمع القلة يطلق على ما دون العشرة
وجمع الكثرة على ما فوق العشرة وهذا اذا كان موقتين بلام التعريف
فلا كما سوا في اطلاقهما على ما فوق العشرة نقل من الكرمان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال ابو بكر الرازي رحمة الله عليه الارواح جاية تخرج من الاجساد اين يكون قال في ثمانية مواضع اما ارواح الانبياء
والمرسلين فعند ربهم في جنات عدن واما ارواح العلماء في جنات الفردوس واما ارواح السعداء تغشى عليين واما ارواح الشهداء
في اجواف طير خضر تعلق من الطيور في الجنة حيث شاءت وشيء يأتون الى قناديل تحت العرش واما ارواح المؤمنين
المذنبين فتكون معلقة في الهواء الى الارض والى السماء يوم القيمة واما ارواح المنافقين فتكون في التنور وهم يعذبون مع اجسادهم
الى يوم القيمة والله اعلم بمنه

نزل جبرائيل عليه السلام على الانبياء عليهم السلام ستة آلاف مرة آدم عليه السلام وعلى ابراهيم عليه السلام وعلى موسى عليه السلام
وعلى محمد عليه السلام اربع وعشرون الف مرة

تلميذ
والامام الاعظم ابو حنيفة افضل الائمة المجتهدين وكل الفقهاء في علوم الدين ثم الامام المالك فانه من اتباع التابعين ثم الامام الشافعي
الامام المالك ثم احمد بن حنبل فانه تلميذ الامام الشافعي — على القاري

والمجتهد اي يعتبر من الروايتين والراجح على مجتهد اخر موضع الخلاف او كل مجتهد مصيب عندنا في الفروع ومن قال ان المصيب واحد فهو غير معين عنده
شرح قاعدة في بحث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

ويسمى الكرام الملائكة كذا في الحيوان — نور وضياء

جبرائيل افضل من اسرافيل وان كان دونه في الخلقة وقيل اسرافيل افضل قيل رسل الله وجبرائيل افضلهم وقيل كل افضل
نور وضياء

قال عصام الدين في شرح الشمائل سماه جده عبد المطلب لما اخبرته امه لما شاهدت ليلة مولده من العجائب فعلم انه
شانا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك — فتح الاسرار

تبع سماه الادمي اصفر اخضر ما من تخمرة بيت المقدس — نور وضياء لعلي الاجهوري في المرابح

للعلم ان للعقيدة العقايد هي الادلة اليقينية والاحاديث الاحاد لو ثبت انها كذا في نظمية اللهم الا اذا تعددت طرقه بحيث صار متواترا معنويا
فقد يكون قطعيا — شرح القاري شرح الفقه الاكبر في عذاب القبر

جاء رجل الى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله اني اذكرك في كل يوم ثلث مرات
فقال عليه السلام افتراها كل يوم ثلث مرات فقال نعم فقال
اجعل ثلثي صلاتي فقال له بلغا كل وتنفع بعلمك
فقال منه فعلت هذا فانبت بعدها نفلت من مصابيح
ناصر الدين ابو سعيد عبد الله عمر البيضاوي توفي
سنة ٦٨٥ وقيل سنة كشف الظنون الحاجي جلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع الجاهلين بوحدانيته بفضله وحفض الشاكين
وجرهم الى الجحيم بعدله ثم الصلوة والسلام والتحية والرضوان
على خير الانام محمد المصطفى وعلى اله وصحبه الغر الكرام الكملة
وضع مفردا وجمعا لو دل بغيره والا فضل لو اقترن وضعا بما
ياخذ الاذهنية وهي ما خص به قد والجوامد والتبين كسوف والمرفوع
البارز المستتر والتاكيد وهي التانيث ما يلحق الفعل والاقسام
وهي ما خص به اللام والجر والتنوين سوى التنكير والاسناد اليه
والاضافة الكلام ما له الاسناد مما اسمين او فعل معه وهو معرب
لو اختلف اخره بالعامل ولو تقديرا والا فمبني والواقعه رفع و
نصب وجر فالمفرد والمكسر المنصرف فان بالضمة والفتحة والكسرة
والمؤنث السالم بالفتحة والكسرة وغير المنصرف بالفتحة والفتحة و
الاسماء الستة لو مكبرة مضافة لا غير فيها بالواو والالف و
الياء والاعراب الحركات ومعها ابي واخ وحم وفي وذي اكثر منه

وهنع

وفتح

وضم الفم اكثر منها وذو بمعنى الذي اضاف لازمة وجاء
الحركات فيها والتصغير والتعديد والوقع كذلك وجمع كذلك وجب مطلقا
والمثنى والمثنا وملحقه بالالف والياء ومع غيره كالعلم
والمذكر السالم والمرتب عشرين بالواو والياء وعصا وغلامي وقاض
لم يلبه وقد يسكن فيه كما يحرك جرا للضرورة ومسمى رفعا والحكي
والجملة والمثنى مع ما قبله ساكن رفعا والاسماء الستة والجمع معه مطلقا
تقديرا غير المنصرف مانعه الجمع وتوفي الاصل والتقدير وشرطه وزن
الفعل خاصة وسراويل بغير تاء وقد صرف مثل جوار بنت كقاض
وقد يجوز في الالف التانيث او اشتمل على العلمية والعدل وهو خروجه
عن صيغة بجمع وان تقديرا كعمر والمثنى والجمع كجاءني عمر كلام الاحكام
والوصف الاصلي والاعتبر مع العلمية والتانيث لفظيا او معنويا و
شرط العلمية وذا يوشر وجد تا لو كان متحرك الوسط او عجمة لعدا
فيما على الثلثة والمسمى به لو كان ثانيه اصليا شرط الزيادة ولو كبت
بلا مزج مثلا او عجمة وشرطا العلمية في اول السماع او الزيادة فتحرك
الاوسط او وزن الفعل والجمع بالعدل وشرطه ان يختص به او في اوله
زيادة الفعل غير قابل للتاء باعتبار الترتيب كاسود والتركيب لابد من
الجزئين والعلمية وعدم الاضافة والاسناد والالف والنون وهو لو كان

لو كانت صفة فعلام تبن الا فالح العلمية ولو اضيف الاعلام
جاز كحسن والى اللحاق المؤدة وشرط العلمية ولو نكر ما فيه مؤنثة
علمية مؤنثة صرف الآخر احمر وينصرف باب احاد علما ولو نكر منع
ولو كر منع وتنكيره بان يراد به واحد مما سمي به والصفة المشهورة
وتنكير العلم الجنسي بها وقد المنع بالعلمية للضرورة وجعل بوزن يختص
به والعدد والجمع والنسبة مطلقا الا اذا كانت في مفرده وحكمه
ولا يكسر الا للتناسب او الترخيم جاز لا الضرورة وجعل بابا وكذا يكسر باللام
او الاضافة المرفوعات الفاعل ما اسند اليه العروف وحقه ان يليه
فصيح الاضمار قبله ولا يتقدمه ولا يتعدد ولا يحذف بعدم القرينة
واتصاله او قوع منصوبه بعد الا او معناها يجب تقديمه والقابل
المفعول بدونه وضميره به ووقوعه بعد الا او معناها يوجب تاخيره
وجاز حذف عامله ومجموعهما لو قرينة ووجب لو سد مسد جوابا
مفعولا ما لم يسم فاعله مفعول نسب اليه مجهول لا يقع المفعول الثاني
في باب علمت والثالث لو التباس في باب اعلمت والاثنان
والمكان والمصدر الا بتاويل وقد منوب المصدر المزيد وله ومن
والاول من باب اعطيت او ويجب بالبس لو للمفعول به تعين ولا
فسولا ولو لم يكن اقتضيا ما بعدهما فلو منفصلا او ظاهرا بعد الا ينحذف

من الاول

من الاول الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا كما ضربت الا اياك
وما شتمني الا انت ولو كان ظاهرا غير اهمل الثاني واضمر فيه على
طرزه والمفعول لو ضمر وبا يظهر والا ينحذف ولو اعمل الثاني الاول
اضمر فيه المفعول الاول ولو منع منها فيظهر ابتداء ما اسند اليه منفصلا
من العامل الملفوظ او صفة بعد حرف النفي او الاستفهام مرفوعها تاليهما
فيد امران ويتقدم اصلا فصيح الاضمار قبله ويجب لو تضمن ما له
كمن ابوك او كان جزء فعله او بعدا او معنا او متعلقه الا بقرينة كبنونا
بنو ابنائنا وبعكسه ويجب في الجمل لله والحمد وسبحان وزيدا لجزاك ويكون
نكرة لتفيد كما احد غير مزدوق وبعد موجب او غير محلوا او معتمدا فيهما
كما ام رافضة وشر اهرها والسلام على اهل الدنيا وليكن او وجود
الخبر حاصلا البتداء او بطابقه لو مشتقا ويكون جملة لعايد وقد يحذف
والظرف يتعلق بفعل على الاول الا بقرينة ويتقدم ويجب لو تضمن ما له
الصدر مفردا كما بك زيد او خصصه الكان خبرا عن ان او ضميره فيه او المبتدا
بعدا او معنا ويتعدد ويجب كبعضهم ذاهب وصح الفاء في خبر كل
مضاف الى نكرة والموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما
بمنعه ليت ولعل وينحذف ويجب لو التزم في محكية بجر لو العاطف وما
اضيف الى فاعل او مفعول او اليهما وبعده حال وافعل مضافا الى نكرة

وما عطف عليه بواو ومع وامتنع به مرر ما في خبر باب ان ما
لاسم لها وهو كالخبر ويتقدم ولو ظرفا وخبر لا التي لنفي الجنس كما لا
لا اسم لها ولا يتقدم ولو ظرفا وكثر حذفه ويجب في تميم اسمها ولا ايتها
المشبهتين بليس عمل ليس اليها وبلا لم تدخل المعرفة والباؤه في خبرها او
لبيت لنفي الحال فقط وفي ما المنصوب بها المفعول المطلق ما نصب للتاكيد
ولا يتقدم ولا يثنى ولا يجمع او النوع او العدد وهو بمعنى العامل وله
حكمه ويحذف ويجب كفضلا وايضا وحاله ولبيك وما هو مثبت بعد نفي
او معناه وفعل على ما لا يكون خبره كاني انت ضربا او مكررا بعده وافعل
مضمون جملة كله علي كذا اعترافا انا قائم حقا او البتة وقل نحو به
وشكرا او فعل اثره او شبهه علاجا بعد ما تضمن صاحبه معناه
كما صوت صوتك المفعول بعد ما تعدل الفعل به ويتقدم ويجب لو تضمن
الصدر ويمتنع لو العامل الا مر فعلا ومضافا اليه ويحذف لو نيابة بسيط
وعامله ويجب كما هلا وما بعده عامل عمل غيره وامكن اعماله او مكبه
نصبا لفظا او معنى كزيدا ضربته عليه او مررت به ونصبا لو عطف
على فعلية ولو ذات وجهين نحو اكرمت زيدا وليس المفسر بالصفة او بعده امر
لو نهي كزيدا ليقم او بعد النفي والاستفهام وحيث وادا الشرط ويجب بعد الحرف التخصيص
والرفع او لا نحو غيرنا او وجد التخصيص اولى منا كاذا للمفاجاة واما

لغير

لغير الطلب وما عذر مما بعده وذا بالواو او من ويحذف كما يا لا
لا تحذف وجوبا مع ان وان ويقل ما عذر منه لو كرر وعامله بعد
وما اغرى به مكررا كاخاك او مثنى نصب على الاختصاص كنحن العرب نفعل
كذا ومنصوب ما نصب على المدح والذم والترحم وما ثنى وقد يكرر
ويحذف بعد الحرف من غير الجر واللام الاشارة والمنادى والمندوب بيا
او الهمزة ولا يوصف ويبنى على رفعه لو معرفة كيا رجلان وزيدون
عمرو او ابن وغير بلام الاستغاثة وفتح بالياء والالف وينصب للمضاف و
شبهه والنكرة وتابع المبني سوى المتاكيد اللفظي والمعطوف بيد خلا عليه
والبدل كالاستقلال ويجوز ان مفردا او لا حكما لنصب المضاف برفع وينصب ويجب
ايتاؤها او هاء مع ذي اللام سوى الله ويرفع مع تابعه وضم ونصب يا ايها المجد
ويجوز يا غلامي وغلامي وغلامر وغلاما وبالها وقفا وكذا يا ابن
ام ويا ابن عم ويجوز حذف المضاف ويا ابت ويا امة وبالالف واتي
يا غلاما ويا بالضم فيما غلب اضافته اليها ويرخم وهو حذف اخره وغيره
ضرورة وتدبيرة كيا كرا وشرط العلمية زيادا على الثلثة او التاء وان لا
يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة ولا مركبا حذف الاخير
او الاخيرين مع صحيح بعد مدة او ثالثا ثانية فحكم واحد زيد على اربعة ما
كاسماء ومنصور حذفا والاخر وما عذب وهو المتفق عليه ويرخم المضاف اليه

اويه

بكواكب ذرية وهو كما قاله ابن هشام وصح زيادة الالف فيه او في المضاف اليه
او الصفة فان التبس زيد معه نحو كواعلا مكة بكواعلا مكة بالرفع لو وقف
وقد يحرك للضرورة والمفعول له ما هو باعث على الفعل وشرطه
تقدير اللام وجاز لوجوده معه وفاعلهما واحد المفعول فيه الكل
ما يقع الفعل وشرطه تقدير في ويقبل الزمان مطلقا والمكان المبهما
وهو ما يستعمل بلا واسطة الا ما بعد دخلت وما بمعناه والمفعول
اتسع وجاز في اللام وما لم يتعد الا بفي ثلثة ويحذف عامله ويجب
لو فسر ويتقدم ان تضمن العامل فيه ما صاحب معمول ما الوا و
والعامل لفظا وامكن العطف بلا وان معنى والا كمن وجب والا
فالنصب كجئت وزيدا وما لك وعمرا ولا يتقدم واما فمفصلا الحال
نكرة توضح كيفية العامل مشتقا او غيره كهذا بسرا اطيب منه رطبا وتقع
مصدرا سماعا كما تيته ركضا والا تقدم المعرفة والمجرور والا ظرفا
وتتقدم فاعلا وهو الفاعل والمفعول به لو كلا منهما ويعرف غالبا و
يجب لو نكرة صرفة وتكون خبرية مع الضمير وضعفا وكاسمية الواو
او كليهما كلمع المطارح الغيث خارجا بالضمير وحده ولام الطائي قد وقد
ليقدر ويحذف عاملها ويجب في المؤكدة لو قدر اسمية نكرة لا بعد اما لو لكن وقد
وتقع اسمية والا تصدر بالواو التي تكره تنزيل الابهام الرضي

لحذفات

عن ملك ذات مذكورة او مقدرة فالاول عن مفرد مقدار غالبا
من العدد وسياتي والكيل والوزن والمساحة والمقياس فيرد لو قصد
الجنسية والا فيطابق ما قصد وبالتنوين او بنون التثنية والجمع
جاز تعاقب الاضافة وعن غيره كخاتم فضة والجزء اكثر والثاني عن نسبة
كطاب زيد نفسا ويجب فيه ابا وما صلح لذبته صلح لمتعلقه سوى
الصفة فانها لذبها وبطابقه ويحتمل الحال وما لم يصلح لصاحبه فلا
فان فيهما كما ذكر ولا يتقدم المستثنى متصل وهو ما علم دخوله وخرج
بيطلب الا ومنفصل وهو ما بعده وعلم عدمه والا فصفة وقد يجوز
وينصب لو متقدما او منقطعا وقد يرفع في تميم اذا بعد لبس ولا يكون
وما خلا فما عدا وخلا وعدا وقد يجر بهما او في موجب ذكر له
المستثنى منه فلو في غيره معه فالبدل او لا من النصب لو تعذر فعل
محكي بلا احد فيكما الا زيد ومع عدمه يعرف عدمه يعرب باعرابه ما
لم يتكرر فينصب احدهما ويكون فيه لو يفيد ويجر بسوى وسواء و
اسحاقا فان منصوبان وحاشا وقل النصب ولا سيما وجاء الرفع
وقل النصب وغير وهو صفة ويعرب فيه كما عرف على ان التفصيل
غير باب كان المستثنى الا اسمه وهو كالجزء ويحذف عامله كأن خيرا فخير
وفيه وجوبه ويجب كما مر او اما انت اي لان كنت اسلم باب ان مهما له

المسند اليه ولا يحذف الا للضرورة او قصد التعميم بلا دليل لنفي الجنس
للمسند اليه بلا نكرة مضافا او مشبها به فلو مفردا بني على نصبه
ومفصولا او معرفة وان مفردا رفع وكثر وكثر حذف فلا عليك
فلا لحول ولا قوة وجوبا ولا تغير الهمزة تاثيرا بخلاف الجار
وتفيد الاستغراق والتنصيص والعرض ونعت المبني مفردا يلي المبني
ويرفع وينصب والاعراب ويعطف على لفظ ومحل والبواقي كتوابع
المنادى وجاز لا اخاله بلا فصل بينهما الا بما للتشبيه شاع البناء
خيبما ولا الشهرتين بليس المسند الى اسمها ولا يعمل ان في تميم ويبطل
بتقدم وزيادة بعدها وانتقض النفي بالا ولو عطف بموجب رفع
والا اوجب المجرور المضاف اليه ما نسب اليه بالجار المقدر الدوائر
وشرطا كون المضاف بلا تنوين ولو مقدرا وما يقوم مقامه براءين
لفظية لوصفة مضاف الى معمولها والتخصيص تفيد فيوصف النكرة
بها وصح الفار آباز يد دون الفارب الا لو متصلا او ذا اللام او
مضافا اليه والا فمعنوية وشرطا تنكير المضاف ويفيد توغله بلوثة
الامثل وغيرها بالمشتهر وتخصيصه بالنكرة ويقدر غير لو صدق
عليه والا فالام ولا يضاف صفة الى موصوفها وبالعكس والشيء
الا مثله واول نحو اخلاق ثياب ومسجد الجامع وقيس قيفة وتجوز

اضافة

اضافة المضاف وتقديم المضاف اليه والفعل بينهما الا بالظرف
للضرورة ويحذف هو والمضاف ويعرب باعرابه عند اللبس
ويجمع عما ويكسر للصحيح واللحق به بالياء وهي مفتوحة او ساكنة
وتثبت الالف وهزيل تقلب ياء الا التثنية وتدغم الياء
والواو فيها وتفتح للتابع ما تبع سابقه في الاعراب ولا يتقدم الا
بتقدم العطف للضرورة وهو نعت لو دل على ما فيه وتبعه في التعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث او في متعلقه
وتبع في الاولين وكالفعل غالبا وتخصص او توضح وتاتي
لمجرد الثناء والذم والتاكيد والمنسوب وذو نعت مطلقا ان لنكرة
ملازما او الجنس كذا او هذا بلام او مضاف لاعم او ضمير او لمثله
خاصا وتوصف النكرة بالجملة بعائد والمضمر لا يقبع صفة ولا موصوفا وذا العرف اوما وصف باب هذا بذي اللام لا بما ومن
يحذف الموصوف ويجب كالفارس والقاعد وعطف لو مع
عاطفه يعطف على المجرور بلا فاصل والضمير المجرور بالجار والمرفوع
المتصل بلا صلة ولو بعدها الا للضرورة ومعمولا عاملين لو قدم
المجرور عليهما فيهما وهو في حكمه فلا يصح مازيد قائما او يقائم ولا
ذاهبا عمرو الا مرفوعه وتاكيد لو بشبهه لفظا لو كرر الاول او الثاني

بمرافقة جزء من كل لفظ وهو معنوي لوقف وعينة بخلاف الضمير
والضمير يؤكد المتصل بهما لو اكد بمنفصل وكلّ بالضمير واجمع واكتع
وابتع وابصع وهن بالتاء والثالثة لا يذكر بدونه ولا يتقدم
ويؤكد بكلا واجمع ما يفترق ولو حكما غير المثنى وكلا وكلتا وبهما
ولا يؤكد النكرة بهما ولا يؤكد المظهر بالمضمر ويؤكد المضمر بهما وبكل
لو هو المقصود وهو بدل الكل لو عينه وبعض لو جزؤه واشتمال
لو دل عليه اجمالا بغيره والا فغلط لو ابدل نكرة من معرفة قال
فاكتفه ولا يبدل ظاهر من مضمر لحلا الاغياب وعطف بيان لو يوضحه
غير صفة نحو انا بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما وبدل
نحو اعجبني زيد وعلمه البكر بشر الكاتب والقاب ضم وفتح وكسر وقف
المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم مرجعه او كان معنى وهو
منفصل لو كمستقل وهو مرفوع لما نال بي وضمير جر كما باي والا
فمستقل وهو مرفوع كضرب ويستر في الصفة مطلقا والاضمر للغائب
والمخاطب والغائبة والمضارع لهما وللحكم والمخاطبة ومنصوب
كما كفر بن وبجر كلي وينفصل لو قدم او فصل بالا او لو متقدما او
مسند اليه ما جر على غير صاحبه ولو فعلا جاز او عاملا حرفا او هو
مرفوع او منصوبا او محذوفا ولو اجتمعا غير مرفوعين فالاحق منهما

اعرف

اعرف وقدم فجاز في الاخير والا فالانفصال وهو اولى في جر باب
كان والاكثر لو لا انا وعسيت الخ لولاك وعسيت ويجب نون الوقا
مع الياء في الفعل مجردا عن نون الاعراب ويجوز معها ومع لدن
وباب ان ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط ولعل عكسها ويسبق
الجملة ضمير الشان وهو غائب يفسرها ولا يقع مبتدءا ويختار تأنيث
لو فيها مؤنث عمدة واتصاله واستتاره وغيرها على حسب عامل وقل
حذف المنصوب ويجب مع ان يقع بين المبتدا والخبر ولو عامل
ضمير الفصل وهو مرفوع منفصل مطابق للخبر معرفة او افعل
منه وهو حرف يدخله لام الابتداء ويخبر عنه بما بعده تنبيها الاشارة
فالمذكر ذا وذان وذين لمثناه وتا وتان وتين وذه وذي وذين
للمؤنث وتاه وتيل لمثناه وتان وتين وذه وذي وذين

وكان وتين لمثناه واولاء لجمعهما والكاف لمشاهما بالالف مطلقا
ويدخل الهاء امام باسم اللام ويقع بينهما اليم والضمير المرفوع
المنفصل وكل غيرهما ويتصل حرف الخطاب فيصير حمسة وعشرين لو جاءا
افرادها مطلقا وهي باللام والكاف والنون المشددة في التثنية
للبعيد وبالهاء والكاف للمتوسط وبغيرها للقريب وشذ وتها وجاء للمكان
للموصول ما لا يصير جزء كلمة وجاز وحذفت في اللتيا والتي وكش

حذف مفعول الا رهو الذى والتى وجاء حذف الياء وحركة ما قبلها واللذان واللتان
بالالف والياء والاولى لغير العاقل وجاء العلم وجاء حذف نونهما واللذين
واللاء واللائى واللاتى والذوان والذات والالف واللام وصلت لسلم الفاعل والمفعول
ممكان ظرفية للفعلية ولو اخبر بها صدرت وجعل ضميرها محل المجرور تحذوا فرجزا
ولو تعذر للاخبار كضمير ان ما والموصوف والصفة والمضاف والمصدر العامل
والحال والتمييز والضمير لغيرها وما اشتمل عليه ما للاستفهامية ويحذف الفعل
مع المجار وتقلب هاء كه وشرطية ومعرفة وتامة وصفة وزائدة وموصولة كما
الآن الذات والصفة وخصت بعلم وما بمعنى لا يعلم ويبعان على الواحد
والمذكر وغيرهما ولفظهما بتذكير والحمل على اكثر ولا يبعان موصولتين
وموصوفتين وذا اية وهو كمن ويعرب عالم بحذف مصدر حشوه ولا يلى
الا المستقبل وذا بعد ما للاستفهام وهو بمعنى ما الذى فالرفع اولى وجوبا
واى شئ فالنصب اولى وذو الطائية وقد يغيران للتذكير والافراد و
غيرهما كسى، الافعال ما بمعنى الامر او الماضى كرويد وهيهات وافعال
من الثلاثى بمعنى الامر قياسا وفعال صفة مصدرا معرفة وعلما للاشياء
مؤنثا مبنيا وذا يعرب فى بيع الاحاد اخره راء الاصوات ما حكى به صوت
كيئق اصوت للبابم كقبيح للركبات ما ركب بلا نسبة فلو اشتمل الاخير
جرفا بينا كاحد عشر الى تسعة عشر والاخير معرب وقد يعرب مضافا الى الثانى

صرف

صرف اومنع من الكتابة كيت وزيت للمقصة وكذا كم للعدد وممتيز
كم الاستفامية منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وقد يجر فاقة
وتدخل من فيلزم ويجب لو فصل بمتعدد ويقدران ويقع حالا بها مجرورا
بالجار ومنصوبا بالفعل بعده قد اشتغل بعد وجاز على شريطة التفسير
والامر وقع خبر لو ظرفا والا مجتبا وكذا بها والاستفهام والشرط الفروق
وهو مستقر لو تعلق بعام حذف والا فلغو من ما قطع اضافة كقبل ومثله
لا غير وليس غير وحسب ومن حيث ويضاف الى الجملة اكثر غير الكلمستقبل
ويجر دخل غيره وياتى له وفيها معنى الشرط ولذا اغتفر معها الفعل وقد يجر
بالظرفية ويستعمل بها وجاء للمفاجاة فيدخل المبتدا غالبا واذا
للماضى وان دخل غيره ويدخل الجملتين واذ للمفاجاة فيدخل الماضى
واين واى للاستفهام وشرطا للمكان ومتى فيهما وايان للاستفهام للايام
وكيف للاستفهام للحال ومذ ومنذ بمعنى ابتداء المدة فيليهما المفرد المعرفة
او جمعا فالمقصود وقد يدخلان الفعل والجملة وان وان فيقدر زمان
مبهم مخبر عنه بما بعده وضرا لكذا ولكذا والى لكذا ولكونا ولكذا ولكول
وقطا كقاف وعوض للمستقبل المنفيين وجاز الفتح فى الفروق مع الجملة
واذ وكذا مثل وغير مع ما وان المعرفة ما فيه اشارة الى معنى وهى للحكم
فللخاطب فالغائب فالكلام فالمبهمات فالمعرف باللام والنداء والمضاف الى

احدى كلهن والعلم مالا يتناول غيره بوضع وهو بالتمام لغة شيء وجمعه كشيء
غير صفة ومصدر لو غلب بها وجاز لو سمي بها صفة او بدونها صفة ومصدرا
ولو جعلا مبنيين على الفتح كاية وقد يعربان ولو غيره فالاعراب والنكرة كلواه
المؤنث ما فيه التاء او لو مقدرا والالف ممدودة او مقصورة والمذكر ما عداه
وهو حقيقي لو بازائه ذكر من الحيوان والا فلفظي ولو كلمنه المشتق الى غير
المؤنث مطلقا اسوى نحو طلحة او الحقيقي بلا فصل فالتاء وجازا في غيره لواه
وكذا ظاهر الجمع مطلقا اسوى المذكر السالم وضمير المذكر العاقل سواه فعلت و
فعلوا او المذكر غيره والمؤنث فعلت وفعلن لسماع العدد اصولها والعد
الى عشرة وشبهه بكسر شينها ومائة والف وثلثة اليها بالتاء للمذكر وبدونها
للمؤنث وثلثة عشر الى تسعة للمذكر وثلث عشرة الى عشرة للمؤنث ويجب
عشرين فيهما ويعطف الاكثر على الاقل الى تسعة وتسعين ومائة والف
ومائتان والفان فيهما وهو بعكسه ولو اللفظ مذكرا دون المعدود او
بالعكس فالاحسن رعايته وفي مثل فتحة الفتح والسكون وثلثة فما فوق
فتجر ولا تمييز لواحد واثنتان وتمييز الثلثة اليها مخفوض بالجمع وان
صلح الآن فلشلثمائة الى تسعمائة واحد عشر الى تسعة وتسعين فمنصوب
مفرد ومائة والف وشبهها وجمع مجرور مفرد والمفرد في المتعدد باعتبار تغير الثاني
الى العشر لما غير كثالث الثنين وحال الاول اليه والحادي عشر الى التاسع عشر بالاباء كحادي عشر احد عشر او حادي عشر

المشتق

المشتق كل اسم في اخره الف او ياء فتح ما قبلها ونون كسرت ليفيد ان معه
بعضه ويحذف نونه بالاضافة والتاء في خصيان وآليان الجمع ما دل على افراد
بحذف نونه ولو اعتبارا بتقدير ما ولو تقديرا كنسوة وفلك ويكسر واحده وغيره
فصحيح مذكر لونه اخره واو او ياء كما قبلها بجرهما ونون فتحت ليفيد ان
معه اكثر منه وحذف نونه بالاضافة وشرطه كالحان يكون مذكرا عاقلا علما او صفة
ان يكون مذكرا عاقلا وان لا يكون مؤنثا فعلاء وفعلى ولا بسويا كجمع وتوقف
لونه اخره الف وتاء وشرطه لوصفة ان يجمع مذكره بالواو والنون ان كان وان الا
فالتاء والا جمع والصحيح وافعل وافعال وافعيل للقلة وفعلة وغيرها للكثرة المصدر
يعمل كفعله مطلقا ما لم يكن مطلقا لان العمل لفعله الا لو بدلا او معمولا بعد بدل او نا
والا بضعف فيه وجاز فاعله واضافته اليه والى المفعول وقل اعمال باللام كاسم
الفاعل يعمل كفعله لصفة الحال والاستقبال واعتمد على المبتدا او ذي الحال
والموصوف او الاستفهام او حرف النفي او النداء ويضاف معنى لو بمعنى الماضي ولو
معمول قدر فعل مجرد باللام بستوي الجمع وكذا المبالغة ويسم الفاعل المفعول والمشبه
وفيه الجمع وجاز حذف النون بالعمل معرفا الصفة المشبهة باقترام تعمل كفعلها
لو اعتمدت وهي الا باللام او مجردة والمعمول باللام او مضاف او مجرد وهو
غير تمييز او منصوب على التشبيه بالمفعول به او مجرور فيصير
ثمانية عشر والتسع الحسن وجره به والحسن بوجهه ومافيه ضير احسن ومافيه

ضمير ان حسن والا فقبيح ولو رفع بما خلا ضمير والا فضمير مطابق للموصوف
الفاعل والمفعول اللازم بناء والمنسوب كاسم التفضيل فيبنى للفاعل وقد جاء
للمفعول كاشهر ويستعمل بالالام فيطابق او بمن فمجرد مذكر او الاضافة فلا تلزم
ذه عليه بشرطه وخروج جاز المطابقة والافراد والا فيطابق ويعمل في مظهر
في مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وجاز في عين زيد وكعين
زيد احسن بزيا الكحل الفعل الذي مادل على ملفى وبني على الفتح عالم بلحقه
الواو لانه يضم والضمير المتحرك لانه للمضارع مادل على الحال والاستقبال وهو
موجب منه لو لم يتصل به نون الجمع التاكيد وجمع المؤنث واعرابه رفع ونصب
وجزم فالصحيح المجرد كسوف الحاضرة بالفتح والفتحة تقديرا والحذف و
بغيره لفظا والسكون وغيره بالنون وحذفها والمعتل بالالف بالفتح
تقديرا والحذف وبغيره بالفتحة لفظا والحذف وبرفع لوجوده
وعن الناصب والجازم وينصب بانه والتي بعد العلم مخففة والا فمثقلة وبمن
وانه لو مستقبلا وهي لنفي المستقبل لم يكن معمولا ما قبلها ولو كانت بعد الفاء والواو جاز
وصح الفصل بينهما خاصة ذكره وهي للتبيين وان مقدرة بعد حتى لو مستقبلا
بالنسبة الى ماقبلها وهي بمعنى كي اذا قصد الحال ولو حكاية ويرفع ويجب
التبيين واللام كي والجحود ولا للتاكيد بعد النفي لكان والفعل للتبيين وقد تلحقه
للتبعية وما قبلها امر او نهي او نفي او تمن او عرض او استفهام واو لو بمعنى ان

والتاء والعاطفة والمعطوف عليه اسما وجاز اظهار ان معها ومع لام كي ويجب
مع تعدم اللام ويجزم بلم ولما وبها للقلب والنفي وكي للاستقراق وجاز خلافه
فعلا ولام الامر وبه يطلب الفعل وقد يحذف للضرورة وقد يفتح وجاز التسكين
بالواو والفاء وثم ولا للنهي وبه يطلب الترك وكلم المجازات وهي ان ومهما
ومتى وايان وحيثما واني ومن وما ومهما وايّ وكيفما واذما وبان مقدرة الافعال
سوى النفي لو قصد السببية واللام لتدخل الفعلين لسببية الاول وسبب الثاني
ويجب شرطا وجزاء فلو مضارعين او الاول فالجزم ولو الثاني فوجهان
ولو الشرط ماضيا بلا قد لفظا او معنى لم يجز الفاء ولو مضارعا بلا او مشبتا
بها جاز والا فوجهان ويقع بعد اذا الفجائية موقعها الامر بالصيغة ما يطلب
ماخذه من المخاطب بحذف التاء وبني على السكون فعل ما لم يسم فاعله ما نسب الى
المفعول والفعل لو توقف تعلقه على متعلق فمتعد والا فغيره وقد يتعدى
الى اثنين كاعطى وعلم وظن كاعلم واراك وانبا ونبا واخبر وحدث والمفعول
الاول لما كاعطيت والثاني والثالث كعلمت افعال القلوب وهي ظننت وحسبت
وخلت وزعمت ورايت ووجد بمعنى نصب جزءي الجملة وصحت بانها اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت وجواز الالغاء عام بتقدم وهو اولى ولو
تاخر والاعمال او هو متعلق والتعليق قبل الاستفهام والنفي واللام وجواز كون
الفاعل والمفعول ضميرين لواحد وظننت وعلمت ورايت ووجدت بمعنى تعلقت

وانصبت

وعرفت وابصرت يتعدى الى واحد الافعال الناقصة ما دام لاثبات امر
لفاعله ونفيه عن الاول ونفيه عن الثاني صار للانتقال وكان امّا ناقصة وهي
لتحقق الخبر ماضيا دائما او منقطعا وبعد صار ويكون فيما ضي الزمان
بمعنى وجد او زيادة والبيع وامسى واضحى وتكون تامة وفعل وبات وقد تكون
تامّة بمعنى لافتقار الجملة بها وبعد صار وليس لنفي الجملة حالا ومآلا
وما فتئ وما زال وما انفك لدوام خبرها للفاعل مدة قبله ولزوم النفي وما
دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ولذا افتقرا الى كلام لان ظرف وعذاه
وانض وغادر ولاح بمعنى صار وراى جاء وقعد منها ولا يتقدم الاخبار على
فاعله ما الافعال المقاربة عسى كعسى زيد ان يقوم او ان يخرج زيد ولا يتصرف
وقد يجرد فان وقد يقوم التي مقامها كالجد زيد يضرب وقل ان وبالعكس نفي
وطفق وجعل وكرب يأخذ وهبّ كفاد وأرشك وهي كعسى والجاد فعل التعجب
ما افعله وافعل به ولا يتقدم فاعله ويجوز التقديم والفصل وما مبتدأ نكرة
خبرها ما بعدها يفعل الافعال المدح والذم نعم وبئس وفاعلها معرف باللام
او مضاف اليه او مضمر مميزا بنكرة منصوب بعده المخصوص مبتدأ او خبر المحذوف
وقد يحذف ولا بد من مطابقة ما ارشاكل بئس وجعل ذا وفاعله ذا ولا يتغير
مخصوصها الاول وتاتي قبله لا بعده حال او تمييز على رفع الكف وفروف الجر
هو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى اسم ولو تقديرا من للابتداء والتبعيض

والتبعيض

والتعجيب والبدل والتجريد والاستغراق والقسم بضم الفاء فيهما وحتى
للانتهاء الاول وهو بمعنى مع وتدخل الضمير فتجر للظرفية وفي بمعنى على والباء
للالصاق والمصاحبة والالصاق والتعدية والمقابلة والظرفية والبدل
والتجريد واللام للاختصاص والتعليل والتعدية تختص بنكرة موصوفة
وفعلا ماضيا ومجزوما غالبا وقد تدخل على مضمر مفرد مذكر مبهم مميز مفعوله
ويكون متعلق الجار الاستقرار واوا وتا لا تدخل الضمير والعلم لهما واو القسم
ويختص بالظاهر وتاؤه بما وجعل بها للام وعن للبعد وعلى للاستعلاء وايما لما
يدخل فيه والكاف للتشبيه وقد يدخل الكثير وقد يكون اسما ومذ ومنذ
للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحال وحشا وخلا وعدا لكنها تدخل
والحروف المشبهة بالفعل تقدر الا ان ولعل كانت عاملا يعمل ويدخل على
الافعال التي تقرر الجملة وان معها لمفرد فاكهة في محلها والفتح في محله ولو لكن
فاعل ولو لا الكرة مبتدأ فلو احتملها جاز كسنا بالكن فاتى اعلم فجاز العطف
بالرفع على الاسم الا ولو حكما لو تقدم الخبر والا تقدير او كذا لكن وجاز دخول
اللام مع اسمها لو فصل او خبرها او معمول المقدم وقل في لكن ولو خففت يجب
وجوبا الغاؤها ودخولها على خبر المبتدا والمفتوحة تعمل في شانه مقدرا
وقد في غيره وقد تدخل الجملة على طلبي ويجب مع الفعل حرف النفي او السين او سوف

وبعد القول الذي هو الظن
مشكوك بهوى ومعنى عزاه
القول على الظن ان القول
مبدل احد حتى الكلام وتاتي
الاعتقاد والشاهد على العلم والظن
اذا وقع بعد القول
بعد القول الذي بمعنى الاستفهام
والى اصل ان القول
بعده هو القول
الذي لا يكون بعده
الاعتقاد والشاهد على العلم
والظن كذا افهم
ارجاء ان الله اسم انا تعالى
اخبرنا به والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد

او حذف والمانع التشبيه وقد يجعل مخففا والكل لكلتيهما ولا يقع بين كلامين
متغايرين لفظا ومعنى ولا يعمل لو حقت وبدخلها الواو وثبت للتحقيق وثبت خلافا
ولعل كثيرا من حروف العطف الواو والجمع والفاء للترتيب وثم للتراخي ومعطوفها
جزء متبوعه لافادة القوة والضعف بملاحظة واو واما وام لاحد الامرين
والمتصل لازمة للهمزة ولو تقدير ايليها احد المستويين والافراد و
وجاب بتعيين احدهما كلبها او نفيها والمنقطعة للاضراب مع الشك
وقد يخلو المعزول بعد خبر وجب لما في المعطوف عليه معها وجازت مع
او وبل للاضراب مع الاثبات ولا لازمة للايجاب وكلن عكسها وقد
التنبيه الا واما يفتح وان ابدل همزة وها تدخل للعرض وغيرها وكثر في
الاشارة بعد حروف النداء اي والهمزة للتقريب ويا ايا وهيا للبعيد حروف
الايجاب نعم للتقرير وبلى للايجاب بعد النفي وان للاثبات بعد الاستفهام
ويدخل القسم بلا تصريح بفعله وآجل وجير وان لتصديق الخبر حروف
الزيادة اللام والكاف وان مع النافية وقلت مع ما المصدرية
وان مع كما وبئس الفعل لو وقعت بعد الكاف وما بعدا ومتى وان وايان
شرطا وبعض اذ وقلت بين المضاف والاجنبي ان المصدرية وان المخففة
النفي وقلت قليلا في الموجب وما في حكمه والباقية يصدر بها الجملة وان غيرها
كالتي بعينه حرفا التفسير اي لغير الكلام وان يفسر ما يتضمن القول دون حروف

ما

في النفي وفي خبرها

حاوان للمصدرية وان للكاسية حروف التخصيص هلا والا ولولا ولوما
تقترن الفعل ان تقديرا الا للضرورة حرف التوقع قد للداني للتقريب
والمضارع للمستقبل اكثر وقد يفعل بهما بالقسم وقد يحذف حرف الاستفهام
الهمزة وهل للتصديق والهمزة بحسب المعنى مع الفعل بلا قبح وقد لا
مطلقا وتدخل العاطفة ويحذف ان وفعلها حرفا الشرط والاستقبال والتبيين
وسوف وفيه زيادة تنفيس حذف السين لو للماضي ولو تدخل الفا
وان عكسها وتدخلان الفعل ان تقديرا وان فتحا لو اكثر وخبره فعل
لو جامدا او لا وجوبا جاز الوجهان وتقديره كذكره وان للتعليل يجب حذف
فعله والتزم ما عوض عنه جدابه حرف الردع كلا وبلى بمعنى
حقا التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لالتقاء الساكنين وتكسر وتضم لما
وهو للتمكين والتنكير للتعويض وللمقابلة والترنم ويحذف في نحو زيدن
عمرو وقد في غيره وقفا التأكيد ثم الخفيفة او الثقيلة ويختص بالمستقبل
فيه معنى الطلب وقل بعد النفي ويجب في جواب القسم المثبت وكثر في
النهي اقائمتين هاء السكت يلحق ما تحرك بحركة غير
الاعرابية ولا مشبهة بها وقفا كخذ الكتاب وكتابيه والكتابه لبيان وشين
تلحق كاف المؤنث وقفا نحو اكرمتكس ومررت
بكش ، تمت المختصر الكافية للقاضي
البيضاوي كملت ١٥ ربيع سنة ١١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فهذه كتاب في بيان مذاهب المتصوفة من تصانيف الشيخ الكامل محيي الملة والدين عبد القادر الكيلاني رحمة الله تعالى اعلم ان ارباب التصوف اثنى عشر فريقا واحد منها على الطريق المستقيم والباقي على البدعة والضلالة وهم الجبية والاولبائية والشمراخية والاباحية والحالية والحلولية والحدرية والوقفية والمجاهلة والمكاسلة والالوانية الجبية يقولون ان العبد يتخذ الله تعالى حبيبا ويقع عن الخلق ويرفع الكليف عنهم بالبتة فيخطأ بالعبادات والحرام عليهم حلال وسر الصلوة والصوم جابز هذا كفر محض والعياذ بالله الناس باقوالهم الاولبائية وهم يقولون ان العبد يبلغ درجة الولاية فيرفع عنه خطاب الامر والنهي بسماع الدف والطبل والمزمار والخمر واللهو والنهي فيحلون الملاهي والمناهي والاباحية وهم يقولون نحن قادرون على امتناع المعاصي ليس بحرام معروف فاعلها ملكي المسلمين وفروجهم حلال ويقولون قول الكفر والايذاء بجائز الحالي وامر المعروف ونهي عن منكر هذا وهذا القوم اكثر الخلق الله تعالى به الارض والحالية وهم يقولون السماع والرقص حلال الاجماع وهم يقوم في السماع مدعوشون كما لا يكون لحركة في وجودهم وهذا الطريق خلاف سنة رسول الله وهم يكون بدعة وضلالة والحلولية وهم قوم يقولون النظر الى وجه الجميل من الامرد دون النساء حلال وحال الظريف يصور ويقولون بحال الرقص صفة من صفات الله تعالى حالها علينا بذلك الصفة التجلي والمعانقة بحلال هذا كفر محض والحورية مثل مذهب الحالية وهم يقولون لنا في الحالية ثلاثة احور من الجنة والمراد بهم العقاع والوطي وقلنا يا تيهم الشطان في خيالهم فاذا يزغون في الحالة يغتسلون غسل الجنابة والوقفية وهم يقولون ان العبد عاجز على معرفة الله وهو على الحقيقة ويقولون بهذا البتة يتوانى في شطر عند ذكره تراكه عند خوف وتوانوا في افعل اضلال المكاسلة وهم قوم يكون كالا ويقولون الى ابواب الخلايق ويرضون حيوتهم بعبادة البطن ويأكلون اموال الزكوة وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجاة هلكة وهم قوم في لباس الكاتف يقولون مراد نادق الرياء وهذا ضلال محض والالوانية وهم قوم من الوعظية الذين هم يقرون من قراءة القرآن العظيم وتعلمه ويعتقدون بمتابعة كتب الشعار حرقان العلانية وهذا كفر محض ومذهب اهل السنة يتعون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤدون الزكوة والصلوة ويحذرون عن الشراب والزنا وسماع الحرام والرقص واللهو والحرام ويشغلون الحلال ويعملون بطريق افعل السنة ويحترزون عن محدثة الامور ولا يكون الخلايق مشائهم اليهم محمولون على الخلايق ويعرفهم يكون منهم ويحاسبون على تيه المسلمين ويحسدون مغفرة من الله تعالى ولا يشغلون الغيبة والمزيدون زينة الدنيا ويقيمها ويشيدونها على سيرة العلماء وهذا قوم عاطلون الحوض اليقين ومحبتهم محبة الله تعالى ورسوله عليه السلام قال الله تعالى اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة واجر عظيم واذا فقت احوال المتصوفين فاحترز عن مصاحبة هذا القوم ومتابعتهم واحترز عن ذكر الطريق الذي هم اخذوا كما ذكرنا وهو اهل البدعة والضلالة والشقاوة والسوء في العاقبة ونسأل الله تعالى ان يجنبنا الشر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذا الطريق اسم الله تعالى من الفزع الاكبر ونفعنا الله تعالى وايكم على مرضاته وعمل مقبول ومجاهدة لن تبور ولنه وكريم

تمت الرسالة بعون الله الملك

وقف

ان الله عليم بذات الصدور من سورة المائدة

قوله اى يجعيانها فيجازيكم عليها فضلا عن جليلها عاصم الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة المائدة

عليم بمعنى لا يجهل خفيات الامور عصام الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة المائدة

قوله فان جعل الصدق الكلام عرفا الاولين قيل لعل الحق افتراؤها بخبر فيها لغوا كما من الشيخ ثم جعل كما مما يشهى بهرى الاحاديث وفى المستقصى انه رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالاباطيل فكانت العرب اذا سمعت ما لا اصل له قالت حديث خرافة ثم كثر حتى قيل للاباطيل خرافات عصام الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة الانعام

المقدد مبتدأ خبره المنطوى ما فوق الاعام الزان وفى الشرع ما فوق انشل الالمة الحلوانى وما بعده عطف على المبتدأ وجمع حلقوم

وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا شاهد اى كل سبط يشفع اجوا القوم ويفتش عنهم او كفيلا بكسر الكاف عليهم بالوفاء بما امروا به الخاصى

قوله شفع الحوالة ضمه وبشتشرا والنقباء جمع الامير الجليل وهو احد الالكر وبضمتين قومه وقيل الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة الى بيان سبعة اخر للعقب وهما الذى يأمر القوم بالمعروف وينهاهم عن المنكر وجمع بكلمة فى بنى اسرائيل الجيل يخطئون تارة ويصيبون اخرى عصام الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة المائدة

قوله اجل فلذلك كتبنا على بنى اسرائيل قيضا عليهم واجل فى الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه وعمل وقبيل الجنايات كقولهم من جر جر عليه فعلته اى جنيته وتم الشيع فيه استعمل فى كل تعليل وهو ابتداء علقة بشىء اى ابتدأ الكتابة وانشاؤه من اجل ذلك قاضى بيضاوى فى سورة المائدة

واجل بفتح الهمزة وسكون الجيم فى الاصل مصدر لاجل عليهم شرا يأجل اجلا اى جناه واجبه واذا قلت من اجلك فعلت كذا فمعناه من جنايتك فعلت واوجبته فعلت كذا فاذا قلت انا اعلم ذلك من اجلك فمعناه من جنايتك على علمى فاستعمل فى تعليل الجنايات اى فى تعليل جنايته العلم وقد يقال فى حق المخاطب يقال فعلته من اجلك اى بسببيتك لذلك وسببيته كما يقال من جرك فعلته كذا اى من اجلك ومن ان جرته اى جنيته وجرى فعلى من جر يجر كدعوى من دعى يدعو والمعنى ان فعلت فعلا وجرك ذلك الفعل ما فعلته بان كان سببا له من حيث انه هتك حرمة الدماء شيخ زاده

والمراد بحق الله ما يرجع نفعه الى كافة الخلق على سبيل العموم فانه عام يشمله من ان يشفع ومن يشفع له وبحق العبد ما ينفع العبد بخصوصه فمثال الاول الحدود فان عدا الزنا لعبانة كما اضاعوا الزنج وهو العفو عصام الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة المائدة

قوله تعالى فاصبحوا خاسرين حيث اضاعوا راس المال وهو الفطرة كما اضاعوا الزنج وهو العفو عصام الدين عفى الله عنه القاضى فى سورة المائدة

وقال يا ويلتا كلمة جزع وتحسر الالف فيها بدل من ياء المتكلم والمعنى يا ويلتا احضرى فهذا اوانك والويل والويلة الهلكة فاحى بسبيلها قوله والمعنى يا ويلتا بالالف اصله بياء الاضافة فابدلت الياء الفا وهى شاذة والمنادى المضاف الى ياء المتكلم والنداء وان كان لمن يستاهل من الاقبال وهو المتعال الا ان العرب تجوز فتنادى ما لا يعقل لاظهار التحسر ومثله يا حسرة على العباد ويا حسرتا اقول يا ويلتى منادى مستغاث اى يا هلاكى تعجبى من الم الجزاء وكلمة ندبة نحو واحسرتاه عصام الدين عفى الله عنه القاضى

ان الذين كفروا لهم ما فى الارض من صنوف الاموال جميعا ومثله معه ليفتدوا به انفسهم ما تقبل منهم ولهم عذاب اليم قاضى

وتوحيد الضمير فى به والمذكور شيآن اما لما جرى مجرى اسم الاشارة فى نحو قوله تعالى عوان بين ذلك او لان الواو فى مثله بمعنى مع فكانه قيل لو ان لهم ما فى الارض ومثله معه بمعنى مع قاضى

الواو فى مثله بمعنى مع فيكون نحو ما شاء الله وحده او يكون مرجع الضمير شيئا احدهما او مضمرا دل عليه المذكور اى ولو ان لهم ما فى الارض مقدرا بامثاله او ملجوءا شيخ زاده

فاقطعوا ايديهما من سورة المائدة

والمراد باليد اليمين لان السارق يمينه ويؤيده قراءة ابن مسعود ايمانهما ولذلك سماها فى وضع الجمع موضع المثنى كما فى قوله وقد صغت قلوبكما اكتفاء بالمضاف اليه قاضى

قوله والمراد اى بقوله فاقطعوا ايديهما لكون المراد باليدى الايمان ساغ المثنى وذلك لان الموضع موضع التثنية لعلم المخاطب بانه لا يقطع من واحد من السارق اكثر من اليد الواحدة فقط فيكون المقطوع منهما يدان فقط وقد وضع لفظ الايدى موضع المثنى وقد شرط النحاة ان يوضع الجمع موضع المثنى ان يكون المضاف اليه جزءا مفردا من الجملة نحو قلوبكما او ذكر شيئان جاز ان يعبر عنهما بلفظ الافراد فقالت احداهما بوضع الجمع موضع المثنى للالتباس فلو عبر بالمثنى هنا لتوهم ان لكل سارق يدين فقط لانتفاء الالتباس المذكور بهذا الشرط فلو قلت فقأت احداهما لتوهم ان لكل احد عينين فقط لانتفاء ال

هذا في الوقف حسن جليه

في آخره ومقدار ثلثة اوراق اخر / هذه رسالة في مطالعة شرح التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد من تعرفت به مطالع جمال الانظار والصلوة على سيد المطالعين في مجالي المصطفى وآله الغر فيقول الشكل على الملك المبارك حامد بن ابي بكر العطار بن برهان الدين رزقهم الله مطالعة فانه بصفا ثاقب ذهن سالم خاتمة هذه رسالة في آداب المطالعة مشتملة على مقدمة ومقصد وخاتمة التمس طائفة من الاعزة والاحباء وجماعة من الاخوة والاصدقاء ابقاهم الله تعالى هدية مني عليهم على سائر الطالبين للترقي في التدقيق والمتصدين لسلوك طرائق التحقيق متوكلا على الله الخليل وهو حسبي ونعم الوكيل المقدمة تحل ما يذكر في كتب الفنون لابد لمن اراد الامر بتصور وتصديق فالاول هو الذي يتوجه على الاقوال مضبوط الوصول اما بان التعريف المفيد له غير منطبق عليه وغير محمول عليه ومشتمل على الدور او على ما اخفى من المعرف او على ما هو مثله في المعرفة والجهالة او غير ذلك واما بان الالفاظ المشتملة فيه غير خالية عن التجوز والاشتراك في غيرها وعلى الثاني ايضا كذلك اما ان يكون الدليل المفيد له غير مستلزم للمراد ومعض مقدماته او كلها مدخولة على التفصيل المبين او يكون من الاجمال بحيث لا يمكن استلزامه لفساد او جاريا في صورة يتخلف عنها الحكم ويكون ثمة ما يقام على خلاف مقتضاه دليل واما ان يكون رافعا لذلك المانع الموجبة على ذلك وعلى الاقوال ايضا المقصد اذا شرعت في المطالعة فانظر في البحث في اوله الى اخره نظرا على ما ينطق به ذيل الحكمة حتى منه ظاهرا ثم لاحفظ الامور التصورية بدقة النظر وكثرة التدبر فيها هل يرد عليك شيء من الشبه التي تقدح فيها وهل يسوغ التعرض عن النقض والاحفظ الشبهة الواردة عليها وكيفية دفعها ما يدفعها فان نظرت فيه من اول الى آخره على ما ينطق به ذيل الحكمة حتى منه ظاهرا ثم لاحفظ الامور شبه اصلا فذاك لقصور في ك والكمال من حرده واما ان يكون واجدا للشبهة الغير المدفوعة ولا قصور في شيء منه هذا هو الاحوال الاغلب الغالب اللهم اذا كانت ناشئة عن القصور في ك فان نظرت في البحث الثاني ولهذا البحث ما قبله والوجه الذي اوردناه فان ظهر عليك القصور نفسك فلا تغتر جدك ايضا فانظر في البحث الثالث وهكذا اذا حصل لك الكمال فاعلم ان ليست الا الذين قد فهم الخاطئون عن وقائعهم فاذا وقع جدك في المطالعة على هذا النحو سنة او سنتين فلا اظنك الا ترتقي المطالعة على هذا الوجه بعد على درجة للقبول من المردود واذا حررت مقتدرا على ذكر فاتك حيث خلفت له تبيانات الاول لم تبرز لك الا بعد استحضار المنافرة وقوانين البحث وان كانت الاصول والقوانين مشهورة فيما بين القوم بالمقاولة والتدوين ذكر الكلام المتعلق بها على سبيل الاجمال الثالث البحث عندي جوزه ان يكون مسئلة العلم بديهية فعدم وجدان شيء مفيد لهذه المطالعة لا يقدح في شيء الثالث اذا رجعت في دفع يد قدح في صدرك الحق لم يكن له بأس بل هو المبتغى واما في الرابع ان لم تجد في نفسك في اوائل الفهم شرقيا تاما في المطالعة فلا بد جدك فان ما ذكر من وقف معرفة الاصطلاح ايضا الوجه اياك وان تحفظ الالفاظ فان فيه ان تفهم المعاني المرادة منها فانه بعد حدث البلادة والموجاع العليمة بل تمايسات قابلية الادراس بالكلية واياك ان تنظر فيها نظرا اجماليا فان فيه ان تفضي دقة النظر والاستبصار فان ذلك ايضا من سوالب الادراس ومورثات البلادة والاموجاع في الطبايع

وقد يستعمل لفظ التشبيه في بعض المواضع للوعد كقوله وان شرجزا يا ابن عفان انشرجر وان تدع علي احم عدما ممتنعا وقوله فعلت وتدعاني الوديع واصبر يعسلكم من الحماية وهو الحفظ وعرضا منصوب له ومنعما صفته اي ممتنعا مضرضا في فان تشفني يا ابن عفان انشفي وان تدعني لحفظ لوعدا مقدرا بكسر ضده فان كلا من شرجزى وتدعلى مشتمل على المؤذن بترتيبه نداء ابن عفان والشرط ان الوعد كثيرا ما يرد منفيا ثلثة وبخاطب كل منها الصاحبة بصفة التشبيه ويأتون بها فاذا كان المرتبي واحدا يخاطب لصاحبه بها ومنه قول القباني جهنم الا تبرد الخطاب الخ الذي بصفة التشبيه البكر كما نه قيل الفق الفق وقيل الف الفا فقلب الفا جراء للوصل مجرى الوقف ان هم بي لعبد الله فهو خاطئ

بقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول متعددا مذكورا بطريق العطف لم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاءني زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز تثنيته فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالفعل جمعه يمتنع الفعل والتذكير نحو زيد وهند العاقلان ورأيت رجالا وفراسا ما شيين ان لم يكن المعمول متعددا بطريق العطف لا يجوز وحدة الوصف فلا يقال زيد القائم والقاعدة لان الاول مرفوع والثاني منصوب ولا ضرب زيد العاقل عمرا والعاقل خالد ضربه عمرا العاقل العاقل خالد بسبب معنى فهما لحكم المتعدد المعطوف بعضها على بعض الا ان الهشام ترجح رفع الصفة تقدمي الفاعل وتعلب سوى بين الرفع والنصب ان كان الفاعل متعددا بالتكرير نحو قام زيد قام عمرو العاقلان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد وبالتكرير ان كان متحد النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان متحدان في الكلام ولم يختلفا نفيا وتنكيرا جاز الخليل سيبويه وحدة الصفة نحو جاءني زيد وذهب عمرو العاقلان وضربت زيدا واكرمت بكرا العاقلين وجاءني غلام زيد وعمرو العاقلان وضربني واخوك زيد وابوك عمرو العاقلان والمبرد والمزوج وكثير من المتأخرين زاد والكسائي اتفاق العاملين في المعنى نحو جاءني الخرق وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين واجاز الكسائي وحدته وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب نحو يضرب زيدا او المهان عندي العاقلان لانهما مهانان معا وفيهما امتنع وحدة الوصف لجواز الوحدة مع القطع عن المتبوع شرح عصام

ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفة الغير المجتمعة في محل واحد تقدير مررت برجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءني ثلثة رجال كاتب وشاعر بل يرفع كاتب وشاعر ويتعدد منهم كاتب وشاعر ليكون الوصف جملة شرح عصام

ومنها انه يجوز افراد صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن في ملابسا ويقال لم الجمد الجوار نحو هذا جحر ضب خرب ويجب خرب هو الجر الا لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف المضاف اليه ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حسن غلام الجارية فيجب افراد صفة المضاف اليه على الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث خلافا لسيبويه شرح عصام

واذا تلى النعت الا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال اللوماء الفارض والبكر والعوان النعت رجلا اما عالما واما جاهلا شرح رضي الله عنه

ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اما بان ترفع او تنصب بشرط ان يكون للمح او الذم او الترحم وقد يكون للتشبيه نحو زيد القاضي بنصب القاضي شرح عصام

ومنها اجتماع جمع من الاوصاف مفردة وخالفه جملة تقدم المفرد والمتأخر الباقي في الاغلب وتقديم المفرد واجب خلافا لبعض نقل عن قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ومظاهره شرح عصام

التنبيه الثالث ما ذكرنا من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة اذا اختصت بالجملة نحو للاوليان صفة القرآن في قولهما فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان واجاز بعض النحويين وصف الموصوفة بالنكرة واجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة ذبيانيا بالعلم ناقع والصحيح منعه لجمعه يوما وحبلى خلافا لمثل الرابع لا يشترط العهد باللغو في النكرات نحو رجل فقيه وامأة العاقلة فلا يكون النعت نعتا عند البصريين بل مساويا او اعم قيل وبذلك الاخفش مثل فوجب لذلك ان يكون بدلا او البيان عند الكوفيين واجاز الكسائي وحده وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب نحو يضرب زيدا او المهان عندي العاقلان لانهما مهانان معا وفيهما امتنع وحدة الوصف لجواز الوحدة مع القطع عن المتبوع شرح عصام

ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفة الغير المجتمعة في محل واحد تقدير مررت برجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءني ثلثة رجال كاتب وشاعر بل يرفع كاتب وشاعر ويتعدد منهم كاتب وشاعر ليكون الوصف جملة شرح عصام

ومنها انه يجوز افراد صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن في ملابسا ويقال لم الجمد الجوار نحو هذا جحر ضب خرب ويجب خرب هو الجر الا لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف المضاف اليه ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حسن غلام الجارية فيجب افراد صفة المضاف اليه على الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث خلافا لسيبويه شرح عصام

واذا تلى النعت الا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال اللوماء الفارض والبكر والعوان النعت رجلا اما عالما واما جاهلا شرح رضي الله عنه

ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اما بان ترفع او تنصب بشرط ان يكون للمح او الذم او الترحم وقد يكون للتشبيه نحو زيد القاضي بنصب القاضي شرح عصام

ومنها اجتماع جمع من الاوصاف مفردة وخالفه جملة تقدم المفرد والمتأخر الباقي في الاغلب وتقديم المفرد واجب خلافا لبعض نقل عن قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ومظاهره شرح عصام

التنبيه الثالث ما ذكرنا من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة اذا اختصت بالجملة نحو للاوليان صفة القرآن في قولهما فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان واجاز بعض النحويين وصف الموصوفة بالنكرة واجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة ذبيانيا بالعلم ناقع والصحيح منعه لجمعه يوما وحبلى خلافا لمثل الرابع لا يشترط العهد باللغو في النكرات نحو رجل فقيه وامأة العاقلة فلا يكون النعت نعتا عند البصريين بل مساويا او اعم قيل وبذلك الاخفش مثل فوجب لذلك ان يكون بدلا او البيان عند الكوفيين واجاز الكسائي وحده

شرح الفية ابن مالك لبدر الدين المرادي من عنيه

اعلم ان كان اعتقاد الشيء بسيطا بان لم يتصور او كان مركبا ان يحكم فيه بنوع من الحكم سمي علما بشيء يتعلق منه اليه فهي
وان توقف فنظر النسبة الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل ما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى الفكر وما يحصل من
من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى معرفة فعلى هذا صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء موقعا صيغة اسم المفعول الاصل المعرف ان يكون
يميز الكلي فرد من افراد المعرف في كل ما يقصد والدليل بان يشمل فروعه بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى جمعا المشهور اجتماعا ان لا يشمل
ما ليس منه ويسمى مانعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفى في المعرف بالتعريف عن
بعض الاغيار لكنه لا يكاد يوجد في تعاريف المتقدمين اما الاصطلاحيات الكثيرة في تعاريف اللغة وكذلك بناقش في تعريفات تلك العلوم
بعضوية المنع والاجابة بشيء بالاكتفاء بل يتسامح ما امكن لعسر ما تعاطا

شرح عصام قبيل البدء بتعريف الكلمة

وينبغي ان يشترط الاجتناب عن الكناية وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة معاندة
عن ارادة الموضوع له كالمجاز فان الفساد فيهما انما هو لظهور اشتراك الفساد بينه وبين المجاز وهو الاجتناب عنه
الثاني يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة على ان المراد ما هو

شرح عصام على هذا المقام

ومن عادة ارباب التعريف ان يضبطوا الحدود بالتقسيم وفائدته اما تكميل معرفة الحدود واما تحصيل ما لا افهام انها مهمة لبيان
ما يختص بكل من الاحكام بالقسمة وهو ضم غير مفهوم مختلف الى مفهوم ليحصل ضم كل مفهوم معه اخص منه حتى الواقع او بالنظر العقل والفكر
هو الذي يقابل له الاخص في المقسوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين اللذين ضما اليه قسيما والمجموع الحاصل
من كل منهما مع المقسم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الحاصل من القسم الاخر وكما صحت ان التقسيم ايضا للمفرد وان كان
جعل للافراد طائفة طائفة والذي يحفظ اللفظ المقسم على الدلالة على قصد الافراد

شرح عصام في هذا المقام

اكثر من ان يضبطه التقسيم ومن هذا القبيل قول الشاعر الناكر [illegible] وجه الحكمة في هذه التراكيب
الصوف اي التفصيل لا بد وان يكون مشاركا للمفصل في نفس الفعل وزيادة للمفصل عليه في نوع من انواع ذلك الفعل لا يخفى عليك انه كثيرا ما يخفى
لفظا اخر ليس كذلك لان الاخفاء خرقا بالكثرة وحشية التفصيل يتحقق
لا يخفى ان هذا الكلام هو ان المفصل عليه هنا مقدر بالمتعدد كثيرا ما يتعلق به الاحصاء الا الكثرة لا يتحقق في الاوصاف الا بواسطة موصوفاتها فكلما
الا يخفى الكثير عما يتعلق به الاحصاء ليس هذا الا لكثرة موقع الاشياء كالنجوم فكثرة اوصافها لا يتحقق
سائرا الاصلية وهي التفصيل في ضمنها الكنائية وهي ادعاء الاشياء غاية فكذا في ثلثة مسالك للعلماء الاول مسلك التفتازاني حيث قال
غير المعنى الاصلي وان لا يتعلق كلمة بالمعنى الاصلي وكلاهما فاسدان ولهذا اورد عليه الشريف سؤال الاحتمال ان هذا التباعد هو المعنى الكنائي فيلزم عما ذكر ان لا
فعل التفصيل بدون الاشياء الثلثة والثاني مسلك الشريف الجرجاني حيث قال ان التفصيل ما وقعا فالمعنى اكثر مما يكون ان يخفى ثم بان
هذا التقدير تعليق التفصيل فقط فلا تعرض في كلام المعنى الكنائي الذي هو الحق الاصلي في هذه التراكيب شاه والثالث مسلك بعض العلماء حسن حلبي
ان التقدير اكثر من متعلق الاحصاء ومتعلق الضبط وكثير من متعلق مدح بالاروية واحسان ولا شك ان تصحيح التفصيل المضاف دون

[illegible] الرسالة المنسوبة الى الفاضل الشهير بكلبكي من ذاده

[illegible] وقوله والذي يحكم على ان موصولة بالامر كقولك بان اي وامرنا بان ليحكم فاني يضاف وفي سورة المائدة

قوله وقرئ وان ليحكم بزيادة ان وبسبق زيادتها وقبحها بالعرض بان جعلها كالمانعة ان موصولة اي المصدر تيسر وصل ما قبلها بالامر المتقدم اي ان
معطوف على الموصول بعد الموصول كانه قيل وكفى بان ليحكم اهل الانجيل بما فيه الآن يكون فصل
الامر موصولا بان المصدرية انما يظهر اذا سبقها لفظ الامر او ما في معناه نحو كتبت وامرت بقيام الآية ذلك فلا جرانا استفيد معنى الامر
لام الامر في قوله وليحكم كما انه قيل امرناه بان يحكم اي امرناه بان يامر اهل الانجيل بان يحكم بما انزل الله فيه

شرح زاده

وقرئ الحكم على انه مبتدأ وما بعده خبره والراجع محذوف حذفه في الصلة كما في قوله الذي بعث الله رسولا والمستضعفون فذكر في الشرح قائلا
قوله ذلك اي فقد حذف العائد لا لطول الصلة من الجملة فصيغا وقيل انما حذف ما يعود من الصلة الى الموصول وان كان شائعا كثيرا كما في قوله الذي
الذي بعث القدوس رسولا اي بعثه الله رسولا وان كان حذف ما يعود من الصلة الى الموصول وان كان شائعا كثيرا كما في قوله الذي
في خبر الشرط لم يحذفه الا مؤول بالنجم فاصحت ام الخبار تدعي علي ذنبا كلم اصنع اي اصنعه فان كلمة قد روي مرفوعا على الابتداء والجملة
اصنع خبره حذف منه العائد حملا للخبر الجملة على الصلة فوجوا حذف العائد ولو نصب كلما افاد الكلام غرض الشارح وهو عموم السلب لجاز ان يكون
جميع الذنوب موجبا لسلب الكل فرد من افراد الذنوب بحسب المعنى انما يستفاد من رفع كل على الابتداء لانه لو نصب كان المعنى لم اصنع كله لاحتمال ان يكون
مراده سلب العموم فانه قد يسنح بعض الذنوب بخلاف رفع كل على الابتداء فانه يفيد عموم السلب لان مراده التبري عن
عموم السلب باعتبار الشاعر سلب العموم بعموم حيني سالم ذو الدبان قال الفصيرت للصفوة يا رسول الله ما كل لم يكن شيئا منها فلذكر قدم لفظ كل ولو قال لم يكن كل ذلك جاز ان يحمل الكلام على سلب العموم بان يكون البعض في كل
قوله واما ان لهذا الكثير ان يجعل برهانا على ان ما بعد من لا يصلح ان يكون معطوفا عليه اذ ليس كذلك قبله غاصل الفعل الخ الكثرة
اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل مقدر تقديره اسم التفضيل اي مبالغة في الكثرة على الاحصاء وحدوده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن
تفضيلية فقد تستعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا يخفى ان التفضيل مرادهم اجاب ايضا بان المعنى اكثر مما يكون
ان يحصى الآلة شارح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله
يعلم السر اخفى والمعنى اكثر من خطاياه احصاء

واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة وبني مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة فيما
ملوك عظام من ملوك الاعاجم وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل فيه ومنه قولهم سمعا وطاعة عند المرة وسماعا عند غيره وهو لاح قال فيختم يا آل زيد نزارا ام الام قوم اصغرا او اكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الآخر
اجهون عليه سامي شيء ومكان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل كثيرا من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل او لكونه
كلما لا يتفاوت بالزيادة والنقصان لا ينبغي منه فعل التفضيل فلا يقال التفضيل مع من
الشمس اليوم اطلع من الشمس ذكره الرضي وكذا لا يبنى منه فعل التعجب ذكره في مختار الصحاح وبحث فيه مولانا حسام داده
قال صاحب النقوش في الجن وبعض الملائكة ناطق وليس بانسان والجواب انهما اخرجا بتقدير مختصهما عندهم من المقسم اذ ليس
الحيوان الا قولهم فيهما خلية فاذا حاشية التجريد للشريف
قال الشارح الرضي ويجوز الاحتراز بالجنس كلمة الفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وههنا كذلك الموضوع
لمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون وكذلك اللفظ قد يكون موضوعا وقد لا يكون تحكمية النتائج للاطول

اسم التفضيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال السيوطي رحمه الله اختلف العلماء هل الارضون سبع طبقات او اكثر او اقل
والذي عليه الجمهور انها سبع طبقات في كل ارض وادٍ وبحر وسهل وجبل وبين كل ارض والتي تليها مسافة خمسمائة عام كما ورد
بذلك الاحاديث والآثار وقد استوعبت ذلك في كتابي الذي سميته بالهيئة السنية في الهيئة السنية وقال الشريف العلامة شرف الدين الموناقي ورد في الاثر ان الارض ايضا سبع طبقات في كل
طبقة منها مخلوق مما يعلم جنود ربك الا هو وقال الفاضل السعدي ورد في الحديث الصحيح ان الله تعالى خلق سبع ارضين وسبع سماوات
وكوكب نفس سيرة العلامة وهي ابن عباس رضي الله عنه تعالى كل ارض فيها خلق كخلقكم ونوح كنوحكم وابراهيم كابراهيم وعيسى كعيسى
قالوا معناه ان اصل كل ارض خلق الله لهم سادة يقومون عليهم كآدم ونوح وابراهيم وعيسى فيما ذكره الكواشي في
تفسيره قال القاضي في سادس سورة الانعام ولا يلتفت الى قول من قال ان الارض سبع طبقات في كل طبقات مخلوق
لعدم ثبوته مما لا يلتفت اليه بثبوته وقال ابن الشيخ وهذا ان صح سبع ارضين فوق كل ارض سكانه يحتمل دعوة الاسلام
العليا ولا يلزم منه ان في ما بين كل ارضين وان كان بينهما بعدا كبيرا ان يكون فيه خلق ومن شاهد منهم السماء السفلى
انهم يشاهدون السماء من كل جانب ارضهم يستدير وان الفضاء انتهاء وهذا قولنا في جعل الارض مسيرة الف عام لا يشاهدون
السماء خارج الله تعالى خلق الارض ايضا بوجه آخر وهذا قول من جعل ارضا كرة ذكره في تفسيره وعلى انها هل يحكم بكفر من تردد
في طبقات الارض وقال الفاضل السعدي لم يسع المسلمة بقيد ما دمي ضرورية الاسلام حتى يكفر بالتردد فيها اشتهى فيحتمل هذه المقالة
قائلها ابناء الملوك من هذه القذات انما عبر بها وتصيفا بحمد ومن المقصر في غير ذلك مما لم تمت به بحمد تعالى زاده
لا خلاف ان الانسان حيوان لان الجماد ما علم فيه تحقق الحس والحركة والنامي الحركة الارادية والعرض بالاعلام انتفاء ذلك الحيوان صفة
مبناه التغذية والتنمية وقيل لان الحيوان صفة على مبدأ الحس والحركة الارادية والعرض بالاعلام انتفاء ذلك الحيوان
غاية الامر انتفاء العلم بخلقه ومنهم من ادعى خلقه فيه مستندا بالاخبار ستة اما كاسبي ومنهم من بالنفي انتفاء بالادراك
حيث لم يدرك الكليات وهو المعنى بالعقل ذعما منهم ما يشاهدون من اثبات الجهل لهذا الكوكب وقد ابطل
مثل هذا قولهم الاصوات الذي عنه الماء واعترف بان صوت هاتف الجدار المجاور لا يتأتى بدون ذلك وهذا الكلام ربما
قاله الحكماء

ولحق ان الاشارة تعيين وتميز من جانب العقل كذلك العقل حال التعيين يقوم في الاجسام والجسمانيات الحسية امتدادا يصل اليه
فالمشار اليه مقصدا ما يهتدي العقل ويتميزه وبذلك صرح الشيخ في الشفاء لا رسمي ذهبت اناة الجهول

قوله والحق اه يعني ان الاشارة تعيين المشار اليه المتميز من بين المعلومات من جانب العقل والمستحضر عنده قاصدا اياه فالعقل ان تخيل
الامتداد عند ذكر التعيين امتدادا يصل الذكر المعين المستحضر سواء انطبق عليه العلم بتطبق يكون الاشارة اشارة حسية تقصدية
وان لم يتخيل ذلك الامتداد يكون اشارة عقلية قصدية فقولك الاشارة تتبع العقل وتعينه مشار اليه

قوله والحق تاييد لما قبله بتصريح الشيخ وحاصله ان الاشارة القصدية ما يقصد بها العقل تعيين المشار اليه من بين المعلومات بكونه موضوعا
للامتداد في الجسمانيات سواء انطبق ذلك الامتداد على المشار اليه وسواء كان ذلك الامتداد خطيا او سطحيا او غيرهما مما يذكر

قوله فالمثلثي ما كان ماضيه على ثلثة احرف اي مفهوم المثلثي وحقيقته اصلي كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم
صدقه على الماضي الاجوفي والجمع المذكر من التعريفات قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون في مقام التعريف ما يفهم المبتدي
بسهولة وقد يكون بعض التعريفات غير تام على ما هو المعروف لكن ذلك لا يضر هنا كذلك فان التعريف المثلثي الجامع هو كما كان حروف الاصلي ثلثة فقط احترازا عن الثنائي
والرباعي الاصول عن الرباعي قد يحون ويذكرون بدله ما هو تعريف بالفهم المبتدي لكن ساير اطلاق التعريف عليه بسهولة فلا يرد بالدور على هذا التعريف
انه يمكن اتباط التعريف بسهولة ولكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين الحقيقيين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف ويجوزون
بالاعم والاخص بل بكل متصادقين في الجملة امعان الانظار للبركوي شرح المنار للامام المهام الحنفية

قوله فموضوع كل علم ما يبحث في العلم عن اعراضه ذاتا وجزء ذلك العلم الا ان الغرض في عبارة المصنف جعل الكل علما وليس التعريف ما هو موضوع كل علم اذ ليس
موضوع الكل كذلك بل التعريف لموضوع العلم وضمير فيه راجع الى العلم بحيث ينطبق على كل علم وصرح بادراج لفظة العلم بان المنطبق على وبادراجه لفظ
بان التعريف للعلم العام حتى لو قال موضوع العلم لكان مخالفة ان يحمل على المنطق بقرينة المقام وساير المشتهر من ان الكلي ان التعريف جامع للكل
ملتزكرناه تا فلكذلك حاشية عصام على التصور مطلب في كلية كل

مفعول العالم بسم فاعل كل مفعول له ذكر كل لسان الاطراد هندي على الكافية التوابع كل ثان اه يعني ان لفظ كل هنا ليس في موضعه لان التعريف انما يكون بالجنس
ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظ فانه مزلة اقدام الزمان قوله كل ما دخل عليه كل يعني لفظة مقولة انباساتيه يزيد ما تراكون التعريف انما
قال السيد في حاشية المطول كون كل الاضافة الى النكرة لاحاطة الافراد الكثيرة لا كلي ونقل الفاضل الحلبي عن السيد حام روحي فداه مراد السيد بقوله
في شرح المفتاح بعينه ١٢ مطلب كون كل للعموم الا كثر

يتعين المعنوات كل شيء الا بعد ومعنى الكثرة كقوله اوتيت من كل شيء كشاف سورة القصص
وقد يستعمل لفظ الكل وما زائد معناه بمعنى الكثرة مبالغة وكذا النصف المغلوب بمعنى النصف قال الفاضل الرومي المعروف بابن كمال باشا في شرح
الفرايض عند بيان قولهم تعلموا الفرايض وعلموها الناس فانه نصف العلم وانه سيحاه نصف العلم اما توسعا في الكلام واستكثارا للبعض
كما في شطر عرها واعتبارا لحالة الحيوة والممات كذا قال الامام المعروف في المغرب فعلم توسعا اي اراد انه مسلوب الثلث من معناه الاصلي
المبالغة في الكثرة وذلك تنزيل البعض المغلوب منزلة النصف لاستعظام الشانه وترغيبا في تحصيله وهذا كما قال في قصاب الكشاف في قوله
ما اني فضلتكم على العالمين اي على الناس في زمانه ضلت الكشوف على الوجه الذي ورد به عبد الفتاح افندي الباشه
الى يوم كثيرا من الافاضل ان ادخال كل المسائل الحكمية لا يوجب تعدد الفرد بل معناه انه لا يخرج من الحكم ما هو فرد وبهذا صارت المسائل
من ذات الواجب مسائل من الالهي عصام التصديقات

ومنه التعبير المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وكأنه اعتبر انه شيء مضى فاتى بالتعبير الماضي بلفظ المضارع
ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لكنه لنكتة لم يتعرض لها فاتى بتعرض لكنه لكنها لا تخلو عن مقتضى الغابا ذكره بل كل ما يجاز كذلك كقوله يوم ينفخ في الصور
فصعق من في السموات ومن في الارض سهى موضع فصعق مكان فزع وبعدان يقال لم يفسره القرآن بل ترك ليستوفي موافقة القرآن
اكثر ومطلقا لكونه خلاف مقتضى الظاهر لكنه ان لم يدل لوقوع اي التعبير المستقبل بلفظ اسم الفاعل وشبهه بقوله على اثارهما وسالين و
كانه فلكانه لا استبعاد في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر ففيه خفاء لعدم
دلالته على زمان ووجه الشبه فيه على تحقق الوقوع اي اسم الفاعل فيما فيه الموصوف به حال اتفاقا فيما يتصف به بعد التلبس بها واختلف
فيما اتصف به قبل وانقضى كما يتبين في الاصول وذكر يوم يجمع الله الناس الخ تتميم لانه اشارة الحال بعدان احضره وجعله مشاهدا اشار اليه
بالغاية الحسية فان تلك الاشارة تتضمن الاخبار بوقوع ذلك الحال الا حضاره فانه بديع لمعة رصع واقول وكون التعبير المستقبل بلفظ الماضي والكلام في
مقتضى الظاهر مطلقا نظرا لانه اذا عبر بمستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر كم عبر بما عدا لفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر بالاولى
الاسلوب الحكيم هذا التحقيق بهذا وبهذا يبين كان ربما يكون التعبير المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظ

اطلاق الشرح وتخصيص العصام الخبر قبيل احوال المسند

واعلم ان نقطة مركوز الهمزة تحت قائل وصائن خطا لا فاضل وبائع فرقا للهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والياء المارون على ما
الفارسي دخل مع صاحبيه واحد من اشتهر بين بمعرفة العلوم الغريبة زائره فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحته
فقال ابو علي هذا خطأ من قاله فخطأ ابو علي من خطأه وقال صحيح خطوتان زيارته فقام عنه مع صاحبه تلك الساعة ثم سئل صاحبه عن ذلك
فقال النقطة تحته مذكور قائل فرقا بين الواوي واليائي وهو ليس بمصنف كالشهير من العلوم مطلوب اسم الفاعل الاجوف وكذا
كل ما اذا كان عين مزيده ياء لا يتبع الهمزة كعائش وغوايد واما اذا لم يكن ياء تتبع الهمزة كنظائر وتلائد وفضائل واما اسم الفاعل في الباب
مطلقا روح الشرح فاعلم بعض الفضلاء

شرح الفيد المفصل

التفصيل لا يكون على المجمل في المحاورات سواء كان المخاطب اهلا او لا بعاد المفعول عنه بانا التفصيلية عصام التصور اي وبابته
ان شرط الاجمال والتفصيل ان يشمل المجمل جميع افراد المفصل بالاجمال على الوجه

قوله لان ضرورة الشرع مباحة فعالا مندوحة للشارع عنه ورد الدعاء في شرح المفتاح بان هذا انما يتم في عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان
الشارع قادر دون على ان تغير الشرع والاتيان بالاسباب المختلفة فلا يتحقق شرع يعد لا مندوحة لهم عنه ثم قال المحشي وتحقق الضرورة عندهم
ان يخاف على مالم يرد الاذن الشرعي سواء الشارع عنه مندوحة ام لا ورده جلبي

فان قيل نفعل ما من اللفظ ام معناه دام نجوعهما وايا ما كان لا يجوز لانه ان كان لفظه ولفظ كل منهما لفظ ان كان معناه
فلا يجوز ايضا لان معناه مركب من الحدث والزمان والمركب منهما لا يفعل بالاتفاق وان كان مجموعهما فلا يسيل الميزاب لانه مركب من اللفظ والمعنى
قلنا انما نفعل لفظة باعتبار جزء معناه وهو الحدث والحدث فعل فتبعه في التسمي باللفظ به تجانا لدلالته عليه شرح مفتاح السكاكي
والظاهر ان الظن الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض بالبال حكمه حكم اليقيني لكونه ايمانا حقيقيا فان ايمان اكثر العوام من هذا القبيل مع هذا
تكون التصديق بالايماني قد بالزيادة والنقصان واضح وضوحا تاما شرح المواقف المقصد الثاني في المقاصد الخمسة المرصد الثالث في السمعيات

فالمراد بالكتاب والسنة وهو مذهب الاشاعرة والمعتزلة والحكي عن الشافعي وكثير من العلماء ان الايمان يزيد وينقص وعند المحققين واصحابه
وكثير من العلماء وعامة الحنفية انه لا يزيد ولا ينقص لانه لهم للتصديق البالغ حد الجزم والاذعان ولا يتصور فيه الزيادة والنقصان وبه يرد
عليهم الالم ان التصديق لا يتفاوت بل يتفاوت قوة وضعفا لا يقال الواجب تصديق بلغ حد اليقين وهو لا يتفاوت اذ التفاوت انما
يتصور باحتمال النقيض لانا نقول الايمان من باب العلم والمعرفة وقد سبق انه غير التصديق ولو سلم انه التصديق او ان المراد به ما يبلغ حد
الاذعان والقبول ويصدق عليه المسمى كما مر بد من فلا نم انه لا يقبل التفاوت بل اليقيني مراتب اعلاها المدرك بالحس ثم الى اخفى النظريات ثم ان القول

ومنزع جميع النحاة بانه انما يستعمل في المعاني المختلفة المشكوكة مطول واطول

قوله واصل اذا الجزم قيل الرام للجزم معناه الحقيقي واما الظنون فانما يستعمل اذا بها باعتبار خطاب حسن جلبي على المطول

قوله لعدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم بوقوعه فبوجه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم للمخ وخولان عليها حسن جلبي

وتحو قوائم الكتاب سورة وسور وجار ربك والملك صفا صفا وبنيه له بابا بابا وجاني القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد وطامي بابه تابع وجعله تابعا غلطا وانا هو لكون معنى والثاني غير الاول غير الاول وهو ضعيف واعرب الاول والثاني واحد لشا ولهما بلفظ واحد فيلزم ان يكون احدهما غير الاخر والا يتحقق هذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد حاشية عصام الجامي في بحث التمييز هندي في التاكيد

قوله كل فرد فرد في باب الصفة الذي ينزل منزلة الكمال والتمام كقولهم كل عاقل عاقل اي كامل العقل بناء به يريد كل فرد منفرد متفصل عن الاخر للاقتران بجميع معه وحاصله ان جزئي كل فرد من افراد الكلي التفصيلي والانفراد والاقتران والاجتماع وجعله من باب التاكيد كقولهم زيد زيد غير بعيد واما جعله من باب بسته بابا بابا فليس بمعنى اليه حاشية مصنفك المطول في اول بحث علم المعاني

قوله ثم يزايد قليلا قليلا اي يتزايد تزايدا قليلا قليلا فحذف الفعل وانيب عنه المصدر المضاف الى ما يدل على التزايد وهو ما ثم يزايد ثم حذف المضاف وانيب المضاف اليه منابه فصار قليلا قليلا ثم حذف العاطف اي قليلا قليلا فقد فالواو في قوله وكل الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا اي وكلا بعد كل وصفا بعد وصف في الكواشي قوله اما حال او مصدر اي يتزايد حال كونه قليلا قليلا ثم يتزايد تزايدا قليلا قليلا او يتزايد تزايدا قليلا قليلا والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر بتقدير المضاف اي يتزايد تزايدا قليلا قليلا ثم يتزايد تزايدا قليلا قليلا فالواو في قوله وكل الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا اي وكلا بعد كل وصفا بعد وصف والتكرار بالاعتبار العاطف المحذوف وفي كلام الكشاف تنبيه على ذلك قوله وكل الارض دكا دكا كرر الدك حتى صارت رملا منثورا فان قلت فليجعل كل واحد من عاقل جاهل جاهل وفي حديث كابوجهة وجهة تامة عاما بعد عام حتى وصف الزمخشري بانه قصد الى التكرير على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لا حالا فليتنبه له حاشية مصنفك على المطول في بحث خلاف مقتضى الظاهر قبيل الاهلة قبل الاية

اختلف العلماء في اجتهاد الانبياء فقال بعضهم لا يجوز لهم الاجتهاد لعدم تمكنهم على النص بالايجاد وقال الجمهور جاز لهم الاجتهاد وهل يجب او لا وجهان فاذا جاز او وجب هل يجوز الحمل على الخطاء او هم معصومون عن الخطاء في الاجتهاد فيه وجهان وهذا في امور الدنيا فانه امور الدنيا اذا لم تكن امورا دينية فيجوز الخطاء اليه لقوله عليه السلام وانما انا بشر اذا امرتكم بشيء من امور دينكم فخذوا به واذا امرتكم بشيء من الرائي فانما انا بشر اي انا اخطاء واصوب

كذا في شرح المشكاة سائر فؤاد البشر

واعلم ان الصفات الغالبة الرجال اذا اجريت على موصوفة مؤنثة لم يدخلوا فيها علامة التانيث كالامية والوصي والوكيل والكفيل بالجوهري يقولون امراة حبلى وحائض لان الغالب في هذه الصفات الرجال دون النساء كذا في الفاسي ذكره زاده وحاشية الاسوه

قوله ومنه قوله ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ومامن دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ومامعنى زيادة قوله في الارض وبطير بجناحيه قلت معنى ذكر زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل ومامن دابة قط في جميع الارضين ومامن طائر قط في جميع اقطار السماء في جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امرها توجيه فان الكثرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان يراد بها ظاهرها وهو ارادة الوحدة وبطير بجناحيه نعتا غير كاشف لذكر دابة وصفة لازمة لجميع دواب الارض ان كانت وطيور اي جنوحا ان كانت من ذوات الاجنحة فتناول كل دابة من دواب الارض ومن طير من طيور الافاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة وبه يندفع ما قيل ان ذكر الكثرة المفروضة سياقا للنفي تدل على كل فرد فرد فلا حاجة الى الاخبار عنها بقولهم امم امثالكم لان كل فرد لا يكون الا امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع امة واحدة للامم وجوابه انها محمولة على الجمع وهو كان من حيث هو جمع يجوز ان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر والسؤال والجواب بما ذكر الكشاف فيقع ان قلت كيف قبل الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان نحو ومامن دابة ولا طائر في المعنى للاستغراق ومعناه ان يقال ومامن دواب ومامن طيور وقيل قوله الا امم على المعنى وقال في المفتاح ذكر في الارض مع من دابة وبطير بجناحيه مع طائر ليبان ان التعميم في لفظ دابة ولفظ طائر انما هو للجنسين وتقدير بجناحيه على هذا الاشكال الخ لان الجناحين للجنسين كانه قيل ومامن جنسي من هذين الجنسين الا امم امثالكم والتصوير بزيادة تعميم الاحاطة بالوصفين المستفادين من تعدد الشرط واتحاد كلام الشيخين فافاد افادة الوصف زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح

سبعة عشر سؤة حواشي المطول في بحث نعوت المسند اليه

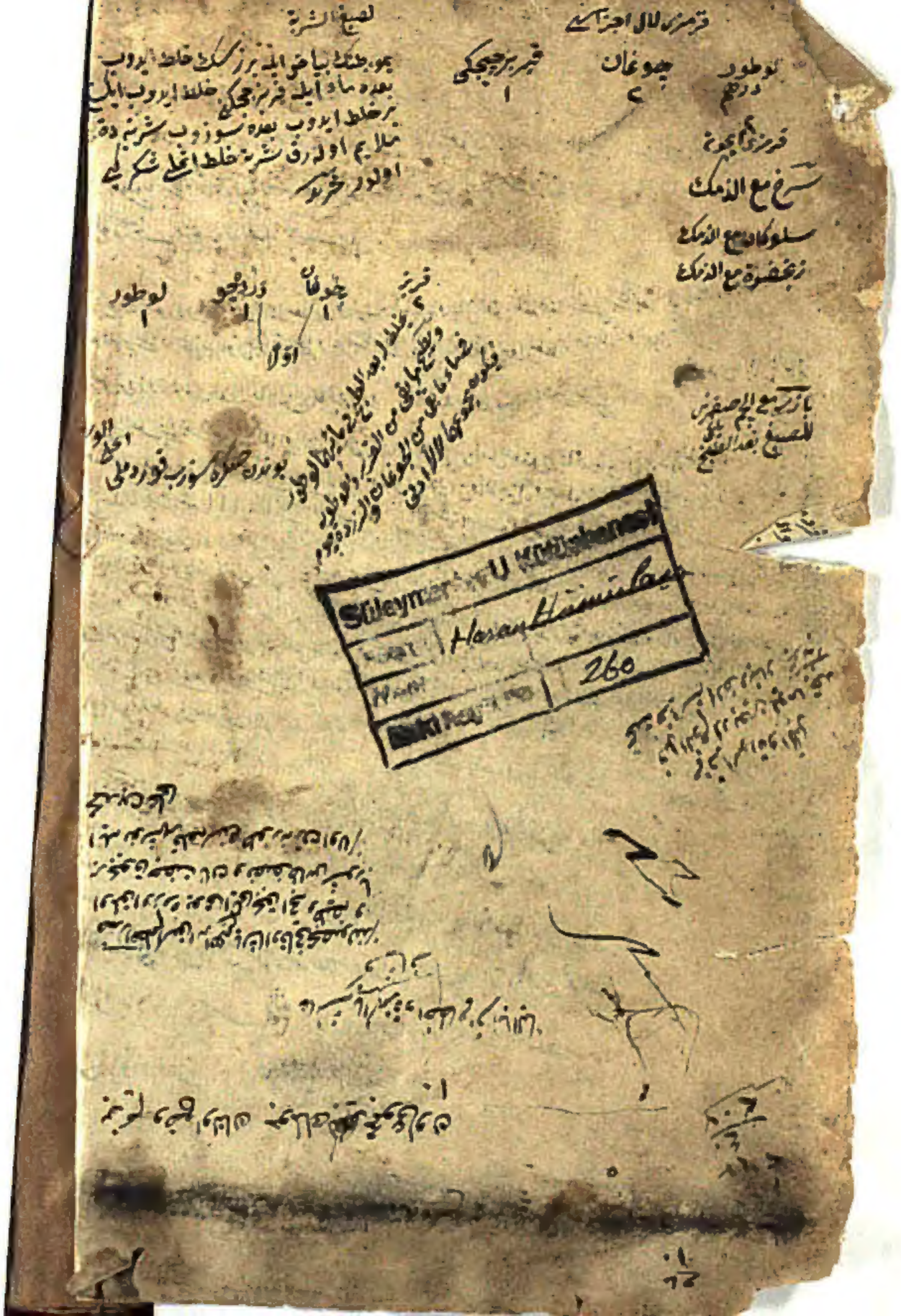
قرمزی لال اجزا کے
لوطور
ورقم
چوغان
۲
قبر برجیجکی
۱
قرمزی ابجوش
سرخ مع الذمک
سلوکا مع الذمک
زعفرة مع الذمک
لصبغ الشربة
بعد طبخ بیاخوا بلہ برزسکٹ خلط ایروب
بعدہ ماء ایلہ قبر برجیجکی خلط ایروب ایک
برخلط ایروب بعدہ سوزوب شربتہ دہ
ملایم اولدرق شربتہ خلط ایلہ شکر لیہ
اولور خرطوم
قبر برجیجکی
۲
چوغان
۱
ورد چو
۱
لوطور
۱
اولا
خلط ابعد الطبخ ما یبقی
من القرز والوطور
والزردچوبه
باذرج مع الجم صفرس
للصبغ بعد الطبخ
Süleymaniye Kütüphanesi
Hafız Hüsnü Paşa
260